

41

115.



٢١٧

م ٥ ش

الميزان، الشعرانية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين
ومقلديهم في الشريعة المحمدية، للشعراني، عبد
الوهاب بن أحمد - ٩٧٣هـ. بخط عبد السلام بن يوسف الأملطي
سنة ١٠٣٨هـ.

٥٢٨ × ١٩ سم

٢٩ س

٢٧٢ ق

٦٢٠

نسخة جيدة، خطها نسخ جيد، طبع.

الأعلام ٣٣١:٤ بروكلمان ٣٣٦:٢، الذيل ٤٤١:٢

١- انفق المذاهب الإسلامية - المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسخ - د - الميزان الكبير .

فضل المنان
 صاحبهم
 من ملكا حق الوري
 ابن الشيخ الحاج محمد سلطان



١٢٨٢ هـ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم:	٦١٢٠ - ١٤١٩
العنوان:	المنازل الشعرية المدفلة لجمع افوال المحبيرة
المؤلف:	الشعراني، محمد بن محمد بن أحمد
تاريخ النسخ:	١٠١٧
اسم الناشر:	محمد بن محمد بن أحمد
عدد الأوراق:	١٩٨
ملاحظات:	

وبعد فلهذا ميزان نفيسة عالية المقدار ولنشرع في ذكر الفصول الموضحة للميزان

مصالح اياك يا اخي ان تبادر واسماعك لم يمتي
الميزان الى قهرهم كون الميزان على التخيير مطلقا
مصالح قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد بالادرج
او لو جهل في مذهبه ما لم يصل الى معرفة هذه الميزان
من طريق الكشف والنزول

مصالح فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها
لا تكفي احدا في ارشاده الى طريق صحة اعتقاده
مصالح فان قائل ان احدا لا يحتاج الى ذلك
هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده

مصالح واما ان سمع هذه الميزان فبادر على ان
على صاحبها
مصالح اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان الا
من طلبه العلم الا بعد ذكر رسولهم في ذلك مرارا

مصالح ان قال قائل فهل يستمر في كلام احد من العلماء
ما يرد هذه الميزان من حمل كلام الائمة على ما ليس
ورده الى الشريعة
مصالح اعلم يا اخي ان مرادنا بالعممة والخصه
المذكورة بين في هذه الميزان هما مطلقا التثنية
والتحقيق

فصلان ومما يوضح لك صحة مرشيتي الميزان ان تنظر
الى كل حديث قد ذكر او قول استنبط
مصالح فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الا
الشريعة فهل يادى في فيه مرشيتي الميزان

مصالح ينبغي لو من الاقبال على العمل بكل حديث
قد ذكر
مصالح من لازم كل من يعمل بهذه الميزان التي ذكرنا
وترك العمل بجميع الاقوال المروجة نقصان التوكل
غالبا

مصالح فان قلت فاذا انقلبت قولك
عن التقليد قد ادى المذهب كلها متساوية
في الصحة
مصالح ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاق
على غنى الشريعة المطهرة

فصلان فان هذا

فصلان فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة
والحقيقة فما يقولون في قول الائمة الاصول
والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك
عن الشريعة

فصلان فان قلت فما اذا اجيب من ان غنى في صحة
هذه الميزان من التجادلين وقال هذا امر ما يستغنى
من احد عن علمائنا
مصالح انا ردت يا اخي الوصول الى معرفة
هذه الميزان ذوقا وتقصيرا ثم اذهب
المجتهدين ومقلديهم

فصلان في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد
يصيب
مصالح لا يلزم من تقيد كامل من الاولياء
او المجتهدين بالعمل بقول دون آخر

فصلان واما ان قال قائل ان نطلب لحد من طلب العلم
الا ان يقصد اعتقاده في ان كل مجتهد يصيب
مادام من مكنيا خطية واحدة
مصالح ومما يدل على صحة ارتباط جميع اقوال
علماء الشريعة بغنى الشريعة كارتباط الطل
بالشاخص

فصلان ومما يوضح هذه الميزان عدم انكار اكار
العلماء في كل عصر
مصالح في بيان استحالة خروج شئ من اقوال المجتهد
عن الشريعة وذلك لانهم يوافقون عند ما هم
على الحقيقة

فصلان في بيان جملة من لا مثله الحق التي منها
اتصال اقوال المجتهدين ومقلديهم بغنى
الشريعة الكبرى
مصالح في بيان استحالة خروج شئ من اقوال المجتهد
عن الشريعة وذلك لانهم يوافقون عند ما هم
على الحقيقة

فصلان فان قال قائل اي فائدة في التليف
هذه الميزان
فصلان في بيان ما قد في ذم الراي عن الشارع
وقد اصحابه

فصلان في بيان ما قد في ذم الراي عن الشارع
وقد اصحابه
فصلان في بيان ما قد في ذم الراي عن الشارع
وقد اصحابه

فصلان في بيان ما قد في ذم الراي عن الشارع
وقد اصحابه
فصلان في بيان ما قد في ذم الراي عن الشارع
وقد اصحابه

فصل في بيان فضل الإمام أحمد رضي الله عنه من
 ذمه الرأي وتعمده بالكتاب والسنة ٣٤
 فصل في بيان ضعف قول من نسب الإمام
 أبي حنيفة إلى أنه يقدم القياس
 على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٦
 فصل في بيان قول من قال إن مذهب الإمام
 أبي حنيفة أقل المذاهب حثا ٣٦
 فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب
 الشرعية قبل وصفي هذه الميزان الشريفة
 لتقديني ٤٢
 فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب
 الشرعية قبل وصفي هذه الميزان الشريفة
 لتقديني ٤٢
 فصل في بيان مرسلي الميزان من الأخبار
 والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة ٤٨
 فصل في بيان مرسلي الميزان من الأخبار
 والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة ٤٨
 فصل في بيان مرسلي الميزان من كتاب الحج
 إلى كتاب البيع ٥٥
 فصل في بيان مرسلي الميزان من كتاب الحج
 إلى كتاب البيع ٥٥
 فصل في بيان مرسلي الميزان من كتاب الجراح
 إلى أبواب الفقه ٥٩
 فصل في بيان مرسلي الميزان من كتاب الجراح
 إلى أبواب الفقه ٥٩
 فصل في بيان مرسلي الميزان من كتاب الجراح
 إلى أبواب الفقه ٥٩
 فصل في بيان مرسلي الميزان من كتاب الجراح
 إلى أبواب الفقه ٥٩

كتاب الطهارة

باب الوضوء

باب النجاسة ٦٥
 باب سباب الحديث ٦٨
 باب الوضوء ٧٢
 باب الفسل ٧٥
 باب التيمم ٧٦
 باب ستر الخف ٧٩
 باب الخفض ٨٠
 كتاب الصلاة ٨٢
 باب صفة الصلاة ٨٥
 باب شروط الصلاة ٩٩
 باب سجود الشهور ١٠٢
 باب سجود التلاوة ١٠٤
 باب سجود الشكر ١٠٦
 باب صلاة النفل ١٠٦
 باب صلاة الجمعة ١٠٩
 باب صلاة الجمعة ١٠٩
 باب صلاة الكسوف ١١٤
 باب صلاة الخوف ١١٧
 باب صلاة الجمعة ١١٧
 باب صلاة العيد ١٢٣
 باب صلاة الكسوف ١٢٦
 باب صلاة الاستسقاء ١٢٧
 باب الجنائز ١٢٧
 كتاب الزكاة ١٢٤
 باب زكاة الحيوان ١٢٥
 باب زكاة النبت ١٢٦
 باب زكاة الذهب والفضة ١٢٦
 باب زكاة التجارة ١٢٦
 باب زكاة المعدن ١٢٦
 باب زكاة الفطر ١٢٩
 باب قسمة الصدقات ١٤٠
 كتاب الصيام ١٤٣
 باب الاعتكاف ١٤٩
 باب زكاة الفطر ١٤٩
 باب قسمة الصدقات ١٤٠
 كتاب الحج ١٥٠
 باب الموقيت ١٥٤
 باب الأضحية والعقيقة ١٦٤
 باب التذر ١٦٦
 باب صدقة الخلع ١٥٩
 باب الأخصار ١٦٣
 باب الأضحية والعقيقة ١٦٤
 باب التذر ١٦٦

الأقلام

باب الأمانة ١٦٦ كتاب الصيد والذبح ١٦٩ كتاب النكاح ١٧١ باب ما يجزئ من النكاح ١٧٢

باب يقرئ الصفة وما يفسد البيع ١٧٤ باب الربوا ١٧٤ باب بيع الأصول والثمار ١٧٥ باب بيع المصراة والبركة بالسبع ١٧٥

باب البيوع المنع عنها ١٧٦ باب بيع الرجعة ١٧٦ باب اختلاص المتباعد ١٧٦ كتاب السلم والقرض ١٧٦

كتاب الرهن ١٧٨ كتاب الفليس والحجر ١٨٠ كتاب الصلح ١٨١ كتاب الحوالة ١٨٢

كتاب الضمان ١٨٢ كتاب الوكالة ١٨٤ كتاب الأقرار ١٨٥ كتاب الوديعة ١٨٥

كتاب العارية ١٨٦ كتاب الغصب ١٨٦ كتاب الشفعة ١٨٩ كتاب القرض ١٨٩

كتاب المساقاة ١٨٩ كتاب الأجرة ١٩٠ كتاب حياض الموت ١٩٢ كتاب الوقف ١٩٢

كتاب الهبة ١٩٣ كتاب اللقطة ١٩٤ كتاب اللقيط ١٩٥ كتاب الجعالة ١٩٥

كتاب الفرائض ١٩٥ كتاب الوصايا ١٩٦ كتاب النكاح ١٩٩ باب ما يحرم من النكاح ٢٠١

باب الخيارات في النكاح ٢٠٢

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب ٢٠٣ كتاب الصداق ٢٠٣

كتاب الخلع ٢٠٥ كتاب القلاق ٢٠٦ كتاب الرجعة ٢٠٥

كتاب الأيلاء ٢٠٩ كتاب الطهار ٢٠٩ كتاب اللعان ٢١٠ كتاب الأيمان ٢١١

كتاب العدة ٢١٥ كتاب الرضاع ٢١٧ كتاب النفقة ٢١٧ باب الحضانة ٢١٨

كتاب الجنابات ٢١٨ كتاب الديار ٢١٩ كتاب القسامة ٢٢٣ كتاب كفارة القتل ٢٢٣

باب حكم السحر والساحر ٢٢٤ باب الحدود ٢٢٥ باب الردة ٢٢٥ باب حكم البغاة ٢٢٦

باب الزنا ٢٢٦ باب حد القذف ٢٣٠ باب السرقة ٢٣١ باب قطع الطريق ٢٣٥

باب حد الشارب المسكر ٢٣٦ باب التغرير ٢٣٧ باب الصيالات ٢٣٩ كتاب التبرع ٢٣٩

باب قسم الفتي والغنية ٢٤١ باب الجزية ٢٤٥ كتاب الإقضية ٢٤٧

باب القسمة ٢٥١ كتاب الدعاء ٢٥٢ كتاب الشهادات ٢٥٣ كتاب العتق ٢٥٣

باب القسم
والشؤون
وعشرة النساء
٢٠٥

باب الصيالات
الأولاد والبهائم
٢٣٩

باب الجزية
٢٤٥

باب الدعاء
٢٥٢

كتاب التبرير كتاب الحكماء
 ٢٥٢
 ٢٥٨
 ٢٥٩ كتاب امهات الاولاد

خاتمة في بيان نبد صالحه تعلق بأسرار
 احكام الشريعة تناسبا لميزان في النفاسة
 من كلام شيخنا الفارق بالله سديد
 علي الخواص رضوانه غنة
 ٢٥٩

واما وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل
 من شجرة النوى
 ٢٦٤

واما وجه تعلق النكاح وتوابعه
 بالاكل من شجرة النوى
 ٢٦٥

واما وجه تعلق العتق وما بعده
 بالاكل من الشجرة
 ٢٦٥

واما وجه تعلق وهو فصيل ما
 الا عظم ونوابه بالاكل من شجرة النوى
 ٢٦٦

ولكن آخر خاتمة الميزان الشعرانية
 المدخلة لجميع اقوال المحمدين
 ومقلديهم في الشريعة
 المحمدية صمد
 ٢٦٦

٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠



الله الذي جعل الشريعة المطهرة محررا يرفع منه جميع تكاليف العباد والمنافعة وللجان واجرب
 جداوله على ارض القلوب حتى روي منها قلب القاضي من حيث علمها والادان. ومن على من ثبنا
 من عباده المختصين بالاشراف على تنوع الشريعة المطهرة. وجميع احاديثها واثارها المنتشرة
 في البلدان. واطلعه الله من طريق كشفه على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل قول
 في سائر الادوار والازمان. فاقتر جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم حتى راي اتصالها بعين
 الشريعة من طريق الكشف والعيان. وشارك جميع المجتهدين في اغترافهم من عين الشريعة
 الكبرى ان تقاصر عنهم في النظر وتاخر عنهم في الزمان. فان الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة
 واتوال غمايها كالغروع والاعضاء. فلا يؤخذ منها فرع من غير اصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد
 لذاتية من غير جذر. **وقد** اجمع اهل الكشف على ان كل من اخرج قولاً من اقوال علماء الشريعة
 عنها فاما ذلك لقصوره عن درجة العرفان. فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اصاب علمه اقتنه
 على شريعته بقوله العلماء انما الرسل ما لم يحاطوا السلطان. وبحال من المعصومان يوم عليهما
 حوان. واجمعوا ايضا على انه لا ياتي احداً عالماً الا ان تحت عن منابع اقوال العلماء. وعرف من اهل اخذها
 من الكتاب السنة لا من ردها بطريق الجدل والعدوان. وان كل من رده قولاً من اقوال علماء الشريعة
 واخرجه عنها كان يرد على نفسه بالجهل ويقول. الا شهدوا اليها جهل يدير هذا القول من السنة
 والقرآن. عكس موافق اقوال جميع الائمة ومقلديهم واقوالها الدليل والبرهان. وصاحب هذا المشهد
 الثاني لا يرد من اقوال علماء الشريعة الا ما خالف نصاً او إجماعاً. ولعله لا يجده في كلام احد منهم في
 سائر الازمان. وغاية الله لم يطلع له دليل لانه بخلافه مخالف السنة او القرآن. ومن اراد عناق
 ذلك فليأتنا بقول من اقوالهم خارج عنها ونحن نرد عليه صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة
 باوضح دليل وبرهان **شعر** ان وقع ذلك من يدعي صحة التقليد لائمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك واما
 هو بمقلد لهم في احوال الشيطان. فان اعتقادنا في جميع الائمة ان احدهم لا يقول قولاً لا بعد نظره
 في الدليل والبرهان. ونحن نطلقنا المقلد في كلامنا فانما مرادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت
 اصل من اصول امامه والافتقار الى التقليد له زور وجهتان. وما نرى في اقوال علماء الشريعة شي خارج

عن قواعد الشريعة فيما علمناه واما اقوالهم كلها بين قريب واقرب. وبعيد وابعد بالنظر لما
 كل انسان. وشعاع نور الشريعة يشبههم كلهم ويعلمهم وان تقابلوا بالنظر لمقام الاسلام والاحسان
 والاحسان **احمد** حمد من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى تبع وروي منه الجسم والجان
 وعلموا ان شريعة محمد صلى الله عليه وسلم كانت شريعة واسعة جامعة لمقام الاسلام والاحسان
 والاحسان وانها لا يخرج ولا يضيف فيها على احد من المسلمين ومن ثم ذلك فيها هبة ووهبة تنطق وبهتة
 فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآني
واشكر فكل من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم. فوفق عند ما حدث له من الامور والنهي
 والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً الا ان شهد له شعاع الدليل والبرهان. فان الشارع ما
 سكت عن اشياء الا رحمة بالامة لا لذهول ولا شيطان. واسلم اليه تسليم من رزقه الله تعالى حسن
 الطن بالائمة ومقلديهم واقام جميع اقوالهم الدليل والبرهان. اما من طريق النظر والاستدلال
 واما من طريق التسليم والايان. واما من طريق الكشف والعيان. ولا بد لكل مسلم من احد هذه
 الطرق لطريق اعتقاده بالجنان قوله باللسان ان سائر اية المسلمين على هدي من ربه في كل حين
 واوان. وكل من لم يصل الى هذا الاقتقاد من طريق الكشف والعيان. وجب عليه اعتقاد ذلك
 من طريق التسليم والايان. وكما لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد
 والاستنباط. ويؤيد ذلك ان تعلموا يا ايها الشراعية ان من حيث الامور التي على مرتبة
 تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كاسيالي انقياد في الميزان. فان جميع المكلفين لا يخرجون عن
 قسمين قوي وضعيف من حيث ايمانه ووجبه في كل عصر وزمان. فمن قوي منهم كما ذكره خطيب التتديد
 والاخذ بالغير. ومن ضعف منهم فخطب بالتحقيق والاخذ بالرخس وكل منهما حذير على شريعة من
 ربه وتبين. فلا يوم من القوي بالنزول الى الرخصة. ولا يكلف الضعيف بالصعوبة الى العزيمة. وقد
 رفع الخلاف في جميع ادلة الشريعة واقوال علماءها عند كل من علم هذه الميزان. وقول بعضهم ان الخلاف
 المحقق بين طائفتين مثلاً لا يرتفع بالجل محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لان الخلاف
 الذي لا يرتفع من بين اقوال الائمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان. فامتحن يا اخي ما قلته
 لك في كل حديث ومقابلة او كل قول ومقابلة تجد كل واحد منهما لا بد ان يكون مخففاً ولازم مشدداً.
 ولكل منهما رجال في حال مباشرة الاعمال. ومن المحال ان يوجد لنا قولان معاً في حكم واحد مخففان
 او مشددان. فذلك يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال اكثر او قول مخفف واحد كما ذكره
 كل قول الى ما يناسبه ويقاربه من التخفيف والتشديد حسب الامكان. وقد قال الامام الشافعي
 وغيره ان اعمال الحديثين والقولين اولى من الاعمال وان ذلك من كمال مقام الايمان. قد مرنا
 ان الله تعالى بان نعم الدين ولا تنفرد فيه حفظاً له عن تدمير الاركان. فالحمد لله الذي من علينا
 باقامة الدين وعدم افحامه حيث هو الغل بما تضمنته هذه الميزان **واشكر** ان لا اله الا

كل من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوفق عند ما حدث له من الامور والنهي

الله وحده لا شريك له شهادة تنبؤ قايما عرف الجنان **والمشهد** ان سيدنا ومولانا محمد اعظم
 ورسوله الذي فصله على كافة وجعته بالشرعية السخا وجعل انجاء امته للحقا في وجوب العمل
 بالسنة والقرآن **اللهم** فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى الهمة وصحبه وجميع
 التابعين لهم باحسان الى يوم الدين صلاة وسلاما ذايمين يدوام سكان النيران والجنات
 امين **اللهم** امين **ويع** فهدى ميزان بقبس غالية المقدار حاوت فيها
 ما يخبره يمكن اجمع بين الادلة المتعارفة في الظاهر وبين اقوال جميع المجتهدين ومقلدهم من الاولين
 والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولا عرف احدا سبقني الى ذلك في سائر الادوار وصغنت
 باشارة الاكابر من مشايخ الاسلام وائمة العصر بعد ان عرضتها عليهم قبل انبائها وذكرت
 لهم في اجاب ان اثبتنا الابدان ينظر فيها فان قبلوها بقبسها وان لم يقبلوها لمحوها فان
 تحمد الله احب الوفاق واكره الخلاف لاسيما في فواحد الدين وان كان الاختلاف رحمة يقوم
 احزنى فرحم الله من راي فيها خلافا منحة نصر للدين **وكان** من اعظم البواعث في علي
 تاليفها للاخوان فخرج باب العمل بما تضمنه قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي
 اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه **وليطبقوا**
 في تقليد همة بين قلوبهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربه وبنى اعتقادهم ذلك
 بالجنان ليقوموا بواجب حقوق ايمانهم في الادب معهم ولحجوزوا الثواب المرتب على ذلك في
 الدار الآخرة ولينخرج من قال ذلك منهم بلسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربه وبنى
 ليعتقد ذلك بجنانه عما هو متلبس به من صفة النفاق والاضغاث الذي دمه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لاسيما وقد رآه الله سبحانه وتعالى منا في الكفار ببقايم زيادة على حصول ذمتهم بصفة
 كفرهم في خوفه تعالى يا ايها الرسول لا تخزنك الذين يمارعون في الكفر من الذين قالوا امنا
 بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم ان كل ما عابه الله تعالى على الكفار فاسلمون اقل بالثبته
 عما يقرب من شبه المقلدون هذا من جملة مقاصدي في تأليف هذا الكتاب والاعمال بالنبات واما
 لكل امرئ ما نوى **فاعلموا** ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه النيران واياكم والمبادرة الى انكارها
 قبل ان تطالعوا جميع القبول التي سقدها بين يدي الكلام عليها قبل كتاب الطهارة بل ولو كان انكارها
 احكم بعد مطالعة فصولها فرما كان تعدولا لغرائبها وقلة وجودها من حواكم كما سياتي
 ببيان ان شاء الله تعالى **واعلمت** ذلك وارادت ان تعلم ما او مانا الية من وجوه جميع اقوال الائمة المجتهدين
 ومقلدهم الى يوم الدين في شعاع نور الشرعية المطهرة بحيث لا يزي قولها فاحدا منها خارجا عن الشرعية
 المطهرة فتدبر واما مثل فيما ارشدك يا اخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما ان الشرعية المطهرة
 جات من حيث الامر والنهي في كل مسألة فان خلاف علي مرتبة تخفيف وتشد يد لاهل مرتبة
 واحدة كما يظنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض والخلاف ولا تناقض

سجد
 بالام اذا فعلوه
 وليسوا باب
 المبادرة الى الانكار
 على من خالف قولهم
 مذهبهم فرما كان
 على هدى من ربه ليعلم
 دليله فيجعل من ياد
 الى الانكار محض

في نفس كسبي ايضا حقه في الفضول لانية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشرعية يرجع الى امر ونهي
 وكل منهما ينقسم عند العلماء الى مرتبتين تخفيف وتشد يد **واما** الحكم الخاص الذي هو المباح
 فهو مستوي الطرفين **وقد** يرجع بالنية الصالحة الى قسم المندوب وبالنية الفاسدة الى قسم المكروه
 هذا مجموع احكام الشرعية وايضا حقه في الامانة من جهة المطلق الامر على الوجوب الجازم ومنها حكم
 من حمله على الندب ومنهم من حمل المطلق النهي على التحريم ومنهم من حمله على الكراهة **ثم** ان لكل من المرتبتين
 رجلا في حال مباشرتهم للتكاليف **فمن** قوي منهم من حيث ايمانه وجنحه خوطب بالغرعة والتشد يد
 الوارد في الشرعية صريحا والمستنبطين منها في مذهب ذلك المكلف وغيره **ومن** ضعف منهم من
 حيث مرتبة ايمانه او ضعف جنحه خوطب بالرخصة والتخفيف **الوارد** كذلك في الشرعية
 صريحا والمستنبطين منها في مذهب ذلك المكلف ومذهب غيره كما اشار اليه قوله تعالى فاتقوا
 الله ما استطعتم خطا باعاما وقوله صلى الله عليه وسلم ان امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم
 اي كذا **فلا** يؤمر القوي المذكور بالتردد الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو يقدر على العمل بالامر
 والتشد يد لان ذلك كالثلاث بالدين كما سياتي ايضا حقه في الفضول لانية ان شاء الله تعالى
وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود الى مرتبة الغرعة والتشد يد والعمل بذلك مع غيره
 عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا منعه الا بوجه شرعي **فالمرتبة** المذكورتان على الترتيب
 الوجوه في علي التحريم كما قد يتوهم بعضهم فاياك والغلط فليس لمن قدر على استعمال اما مثلا حاشا
 او شرعا ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على القيام في الفريضة ان يصلي حال السوا وليس لمن قدر على
 الصلاة حال السنان يصلي على جنب هكذا في سائر الواجبات **وكذلك** القول في الافضل من المستحسن
 مع المفضل فليس من الادب ان يفعل المفضل مع قدرته على فعل الافضل فعلم ان المستويات ترجع
 الى مرتبتين كذلك فيقدر الافضل على المفضل ندبنا مع القدرة ونقدر الاول على خلاف الاول
 وان جاز ترك الافضل والمفضل لاصالة في اداء عذر اللوم فلا يترا الى المفضل لان عجز عن الافضل
فامتحن يا اخي هذه الميزان جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انبى وتفرع على ذلك
 من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلدهم الى يوم الدين كما سبق تجدها كلها لا يخرج عن مرتبتين
 تخفيف وتشد يد ولكل منهما رجال **ومن** تحقق ما ذكرناه وقا وكشفنا كاد قناه وكشف لنا **وارجع**
 اقوال الائمة المجتهدين ومقلدهم داخل في قواعد الشرعية المطهرة ومقبسة من شعاع نورها لا يخرج
 منها قول واحد عن الشرعية **وصحت** مطابقة قوله باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربه
 اعتقاده ذلك بالجنان وعلم جزنا ويقينا ان كل مجتهد مصيب **ورجع** عن قوله المصيب واحد لا
 يعينه كاسياني ايضا حقه في الفضول ان شاء الله تعالى **وارتفع** التناقض والخلاف عنده في احكام
 الشرعية واقوال علماء لان كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم جل عن التناقض وكذلك
 كلام الائمة عند من عرفت مقدارهم واطلع على منافع اقوالهم ومواقع استنباطها فان حكم

استنبط المجتهد الا وهو متفرع من الكتاب والسنة او منهما معا ولا يبدع في صحة ذلك المحكم الذي
استنبط المجتهد جمل بعض المقلدين من مواضع استنباطه وكل من شذ في احاديث الشريعة او احوال
علمائها فاضلا لا يمكن ردة فهو ضعيف النظر ولو انه كان عالما بالادلة التي استند اليها المجتهد وسارع
اقواله لحل كل حديث او قول. ومقابلته على حال من احاديث الشريعة. فان من المعلوم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان مخاطب الناس كما قدر عفوهم ومقامهم في حضرة الاسلام والايان.
او الاحسان **وقال** يا اخي في قوله تعالى قالت الاعراب ما نقاتلهم نؤمنوا ولكن قولوا الشهادتين
تخط علمنا فلناؤه والا فان خطابه لا كابر الصلابة من خطابه لاجل الاف العرب. وازن مقام من يامنه
صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنسبط والمكروه والعسر واليسر من طلب ان يبايعه صلى
الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات. ودون الزكاة والحج.
والصيام والجهاد وغيرها **وقد** تتبع الامة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ذلك فاوجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة فيه عادة شدة واهية امرا كان او هفيا
وما وجدوه خفف فيه خففوا **فاحمد** يا اخي على اعتقاد ما قرنته وبكينة لك في هذه الميزان
ولا يضرك غرايتها فانها من علوم اهل الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب مع الامة مما تعتقد انت
من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي. وازن قول من يقول ان سائر الامة المسلمين او الامة
الاربعة الان على هدي من لم يظفروا بباطن من يقول ثلاثة اركانهم واكثر على غير الحق في نفس الامر
وان اردت يا اخي ان تعلم بقاسة هذه الميزان وكال علم ما فيها بالشرعية من آيات واحكام واثبات
واقوال. فاجمع لك اربعة من علماء المذاهب الاربعة واقرا عليهم دلة مذاهمم واقوا العلماء ومقلدوهم
التي سطروها في كتبهم. وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم دلة بعض واقوال بعض. وتعلوا
اضواءهم على بعضهم بعضا حتى كان المخالف يقول كل واحد قد خرج عن الشريعة ولا يكافأه همة يعقد
ذلك الوقت ان سائر الامة المسلمين على هدي من رتبهم ابا خلاص ما جاز هذا الميزان فانه جاز على انصبة
في سرور وطائفة. كالسلطان كما ذكرته من ميزانه على كل قول من قولهم لا يري قول ولا هذا من قولهم
خارجا عن مرتبة الميزان من تخفيفا وتشديد. بل يري الشريعة قاطبة لكل ما قالوه لوسعها **فاعلم**
يا اخي بهذه الميزان وعلمنا لاخوانك من طلب المذاهب الاربعة يحيطوا بها علما ان لم يصلوا الى مقام
الدق لها بطريقا لكشف كاشا الى قوله تعالى فان لم يصحها وابل فطل. ليفوزوا ايضا بصحة
اعتقادهم في كلام الامة ومقلدوهم ويظا بقوا بقلوبهم قوتهم باللسان ان سائر الامة المسلمين
على هدي من رتبهم ان لم يكن ذلك كشفا وبقينا فليكن ايماننا وتسلينا فليكنكم ايها الاخوان باحسان
الذي من يجادلكم في صحة هذه الميزان قبل وقتها وقبل ان تخطوه معكم حال قراها على علماء المذاهب
الاربعة فانه معذور ولا يكاد يسلم لكم محبتها الغرائبية او ربما وافق مذاهب الحاضر هيبة لهم ورو
المذهب الذي لم يكن احد من مقلديه حاضرا لعدم من ينظر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على

مراعاة وجوه المخالفين. فقال الله العاقبة وما قرنا ذلك يا اخي انتهت الميزان الشرعية الدخلة
لجميع اقوال الامة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المجدية نفع الله بها المسلمين **وقد** حبيب ان اذكر
لك يا اخي قاعدة هي كالقدمة لغية هذه الميزان بل هي من اقرب الطرق الى تسليمها وذلك ان تبني
اساس نظرك اوله على الايمان بان الله تعالى وهو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء لا ابد لما ابدع هذا
العالم واحكم احواله. وميز شؤنه وتقن كاله. اظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن
حصرة. ولا ينضبط امره متغيرا في الامرجة والتركيب. مختلفا في الاحوال والاساليب. عياهم
ما سبقه علم الله القديم. وعلى فو ما نفذ به ارادة العلم الحكيم. فحاجا هذه الاوضاع والناليف
واستقر امره على ما لا ينبت غايته من الشون والنصاريف. وكان من حيلة بديع حكمته. وعظيم
الآية وعظم رحمته. ان هتمم عبادة الي قسمين شقي وسعيد. واستعمل كلامهما فيما خلقه من مخلوق
الوعدا والوعيد. واولد لكل منهما في هذه الدار بحكم عدله وسعة فضله. ما ينفع لسانه في حاله
وماله. من محسوسات صورها ومعنويات قدرها. ومضنوعات ادعها. واحكام شرعها. وحدود
ومنعها. وشئون ادعها. فتمت بذلك امور المحدثات. والعقد بذلك نظام الكائنات. وكل
بذلك شياقي الزمان والمكان. حتى قيل انه ليس في الامكان ابداع ما كان **قال** تعالى في كتابه
القديم لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقا
ولا كل ضار ضارا مطلقا. بل انما نفع هذا ما ضر هذا. وضر هذا ما نفع هذا. وازن ما ضر هذا في
وقت ما نفعه في وقت اخر. ونفع هذا في وقت ما ضره في وقت اخر كما هو مشاهد في الموجودات
الحسية. والمذكرات المعنوية. لمعان جلت عن الازراك بالافكار. واسرار خفيت الاعلى من اراء
عالم الاسرار. ومن هنا يتحقق المؤمن ان كلامه ليس ما خلقه وان ذلك انما هو لا تمام شون الله
والاخرى. وان الله هو الغني عن العالمين **وحيث** تفرزت لك يا اخي هذه القاعدة العظيمة
عكت ان الله تعالى لم يكرم سعيه من حيث ما كلفه ابدا وان اقتلافا لامة هذه الامة في فروع
الدين احمدا عاقبة. واقوم رشدا وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا. ولم ينوع لنا التكليف سدا بل
يلهم اخذ من المكلفين العمل بامر من انوار الدين تعبد به على لسان احد من المسلمين وعلى لسان
امام من الامة الهدي المجتهد في الاو في العمل به على وجهه في ذلك الوقت اعلى مراتب سعادة ذلك
المكلف المفسومة له. واللايقة كاله. ولا يصرفه عن العمل بقول امام من الامة الهدي العمل
بقول امام اخر منهم الا وفيما صر به الخطا في ذلك الوقت عن العمل في درجته الالقية به رحمة
منه سبحانه وتعالى باهل قبضة السعادة. ورعاية الخطاة ووجه في دينهم ودينهم كايلاطف
الطيبيب الحبيب والله المثل الاعلى وهو القريب المحيى لا سيما وهو الفاعل المختار في السموات
والاخرى. والمدبر المريد لكل شيء من سائر الاشياء **فانظر** يا اخي الى حسن هذه القاعدة ووضوح
ذكر انك من استكالات منجية. وافاد ان من حكم بحكمة فانك ان نظرت فيها عين الانصاف تحققت

يا

بفتح الاعتقاد ان سائر الامة الاربعة ومقلد هم رضي الله تعالى عنهم اجمعين على هدي من رزقهم
في ظاهر الامور وباطنه ولم تغترض قط على من نبتك مذهب من مذاهبهم ولا على من انتقل من مذهب
منها الى مذهب ولا على من قلده غير امامه منهم في اوقات الضرورات لا اعتقادك يقينا ان مذاهبهم
كلها داخله في سباح الشريعة المطهرة كما سياتي ايضا حقه وان الشريعة المطهرة كانت شرعية سماوية
واسعة شاملة قابلة لسائر اقوال ائمة الهدى من هذه الامة المحمدية وان كان منهم فيما
هو عليه في نفسه على بصيرة من امره وعلى ما مستقيم وان اختلفوا في احوالهم انا هو حقه بالامة شتا
عن تدبير العالم الحكيم **فصل** سبحانه وتعالى ان مصلحة البدن والدين والدين هذا العبد العبد
المؤمن في كذا افا وحده له وان مصلحة البدن والدين والدين هذا العبد العبد المؤمن
في كذا افا وحده له لطفا منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاخوال قبل تكوينها فالمؤمن الكامل
يؤمن بظاهره وبباطنه ان الله تعالى لو لم يعلم ان الله تعالى عندنا على عباده المؤمنين انفسهم
على نحو هذه المذاهب لما اوجد هاهنا وافرهم عليها بل كان يحكم على امر واحد لا يجوز لهم
العدول عنه الى غيرهم كاحرم الاختلاف في مثل الدين بخوف قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصي
به نوحا والديا وحينا البكة وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا
فيه فافهم ذلك فانه نقىش واحذر ان يشبه عليك لكال فتجعل الاختلاف في الفروع كالاختلاف
في الاصول فتزل بك القدم في مهواة من التلف فان السنة التي في قاضية عندنا على ما نفهمه من
الكتاب مخرجة بان اختلاف هذه الامة راحة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو يرد خصايصه في امته
ما من معناه وجعل اختلاف امته راحة وكان فيمن قبلنا عذابا انتهي واما يقال ان الله تعالى
لما علم ان الان لا يحظوا الاصل عندنا تعالى لهذا العبد المؤمن في دينه النظر بالمالحاري مثلا
لاستحقاق حاله النظر بما هو اشتد احيا الاعضاء لا مرقى يقتضي ذلك او جدلة اماما افهمه عنه
اطلاق القول بعد صحة الطهارة بسويك لك الما في حق كل احد فكان بعد طهارة والهة تقليده
ليلتزم ما هو الاولي في حقه رحمة به **ولما** علم سبحانه وتعالى ان لا يحظوا الاصل عندنا تعالى
ايضا لهذا العبد المؤمن بخديده وضو به اذا كان متوضيا وسمي العزم فعمل ينتقض بها انتقاض وضو
الاول بنفس ذلك العزم لا مرقى يقتضي ذلك او جدلة امام هدي ائمة عنه اطلاق القول
بوجوب ذلك في حق كل احد والهة التقليدية ليلتزم ما هو الاولي في حقه **ولما** علم سبحانه
وتعالى ان لا يحظوا الاصل عندنا تعالى ايضا لهذا العبد المؤمن النزه الكلي عن مباشرة ما خامر
الكلب مثلا ولو تغير في من الما ليعات الشاملة للما القليل والغسل من ذلك سبعا احديها
بتر لا مرقى يقتضي ذلك او جدلة امام هدي ائمة عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل
احد والهة التقليدية ليلتزم ما هو الاولي في حقه **ولما** علم سبحانه وتعالى ان لا يحظوا الاصل
عنده تعالى ايضا لهذا العبد المؤمن ان يتنضم ويستنشئ مثلا في كل وضو ولا مرقى يقتضي ذلك

او جدلة امام هدي ائمة عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل احد والهة التقليدية ل
ليلتزم ما هو الاولي في حقه وهكذا القول في سائر الاحكام فما من سبيل من سبيل الهدى الا
ولها اهل في علمه سبحانه وتعالى ارشدهم اليها بطريق من طريق الارشاد القرينة او الالهامية كانه
سبحانه وتعالى يستر ظهوره لئلا يعلم ان لا يحظوا الاصل عندنا تعالى لمولاهما ومن
واقعه في مقامه واخلاقه واحواله ان يكشفه عن عيسى الشريعة الكبرى التي تفرع منها
سائر مذاهب المجتهدين ومواد اقوالهم ليري ويطلع على جميع محال ماخذهم لها من الكتاب
والسنة اطلعه سبحانه وتعالى عليها كذلك ليلتزم ما هو الاولي في حقه من كونه بمرسائر
مذاهب الامة بخوفه وصدق وليكون فاتحا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في سائر ائمة المسلمين
على هدي من رزقهم كما سياتي ايضا حقه فضلا من الله وفضله والله هدي من رزقهم مستقيم **ولا**
يقال لمر لا سوي الحق تعالى بينهم بقدرته وجعلهم على كماله واحدة او لمر لا منهم كل بقدره عن
امامه عن اطلاق ذلك الحكم في حق كل احد مثلا لان ذلك كالا عراض على ما سبقه العلم
الالهي **فصل** اعلم ان اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى
انما يكون طريقا لترقيتهم الى اهل ما هم عليه وانما يكون حفظا لمقامهم عن المنقص في حق ان يقال
ان التكليف كلها امامي للترقي ايماني في حق من في لها على وجهها اذا اعتقدنا ان القايمين بها
كلقوا به اخذون في الترفي مع الانفس لان الله تعالى لا ينتهي مواهبه ابد الابدين وذهب
الدامر من الله واستع علم فقد بان لك يا اخي هذه القاعدة العظيمة التي انما يكون عليها
مدار هذه الميزان السكونية التي انما تستريح قريحته بمنزلها ان هذه الميزان الشرعية مدخله
جميع مذاهب المجتهدين من ائمة الهدى ومقلدتهم في الشريعة المحمدية تقع الله تعالى بها المسلمين
واعلم يا اخي اني لما شرعت في تعليم هذه الميزان للاخوان لم يتعقواوها حتى جعلت لهم على قراتها
ائمة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون
حتى راوها توجه جميع اقوال مذاهبهم **وقد** وصلوا في قراتها وتخبرها الان الى باب ما يحرم
من النكاح ونرجوا من فضل الله انما قرأها عليهم الى اربابها الفقه وذلك بعد ان سألوني
في ايضا حقا بعبارة اوسع من هذه العبارة المتقدمة وايضا ان تعرفها الى قلوبهم ذوقا من غير
سؤال مطبق في الرياضة على فواعدا اهل الطريق وكافهم حلوني بذلك جميع حيا لا لئلا يعلموا
مع ضعف حسدي فضرت كلما اوضح لهم الجمع بين حديثين او قولين في باب لا توفي بحديث
او قول في باب اخرنا فضعه هو مقابلة فحصل في منهم نقى شديد كانهم اجتمعوا في سائر العلماء
الذين يقولون بقوله في سائر الادوار من المتقدمين والمناخرين اليوم الذين قالوا الى
خادم هو لا كعلم واصحابهم يرون جميع المذاهب المندرجة والمستعلة كلها صحيحة لا
ترجع لمذهب على مذهب لا عتقاها كلها من عيسى الشريعة المطهرة وذلك من اضيق ما يتوصل

العارفون بأشراط احكام الله تعالى **شعر** اني استخبرت الله تعالى واجبتهم الى سوالهم في ابصار الميزان
 بهذا المؤلف الذي لا اعتقد ان احدا سبقني اليه من ائمة الاسلام وسلك في نهاية ما اعلم من
 الحاجة اليه من البسط والايضاح لمعانيها **وترت** احاديث الشريعة التي قيل تناقضها وما انبأني
 على ذلك من جميع اقوال المجتهدين من مقلدهم في باب ابواب الفقه من باب الظهارة الى اخر الابواب على
 ترتيب الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض تافها فها هم يميزان
 لا يبالون بالاشارة الى ما فيها من اهل عصرهم وقد تم على ذلك عدة فصول نافعة في كل ما اشكل
 من الفاظها عليهم او كما قد قيل يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر امثلة محسوسة
 تقرب على العقل كبقية تفريع جميع المذاهب من غير الشريعة الكبرى وبقية اتصال اقوال اخرى
 ادوار المتقلدين في اولاد وارهم الذي هو مأخوذ من حصة الوحي الالهي من عرش الكرمي الى قلمه الى لوح الى
 حصة جبريل عليه السلام الى حصة محمد صلى الله عليه وسلم الى الصلابة الى النابعين الى النابع النابض
 الى الائمة المجتهدين ومنقلدهم الى يوم الدين **وعلي** بيان شجرة وشبكة ودائرة وتكرار الناطق
 فيها اذا تاملت جميع اقوال الائمة لا يخرج شيئا عن الشريعة **وعلي** بيان ان جميع الائمة المجتهدين مشغولون
 في اتباعهم ولا يلاحظونهم في جميع شدايدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى تجاوزوا القراط
وعلي بيان ان كل مذهب سلكه المقلد وعلى به على وجه الاخلاص واصله الى باب الجنة **وعلي**
 بيان قرب منازل الائمة على انهم الحيا من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اعطاه الكشف **وعلي**
 بيان ذم الراي وبيان ترويج الائمة من القول به في دين الله عز وجل لاستيلاء الامام الاعظم ابو
 حنيفة رضي الله عنه خلاف ما ينطو بعضهم به **وحقت** ابواب الفقه بحاشية تليسه مشتملة
 على بيان مشروعية جميع التكليف وان نزلت احكام الدين الحسنة من الاملاك السماوية **فاكرم**
ها من ميزان لا اعلم احدا سبقني الى وضع مثلها وكل من تحقق به وقها دخل في عظيم الابد وصار يفر
 جميع مذاهب المجتهدين واقوال المقلدين ويقوم في تقرير ذلك بمقامهم حتى كان صاحب ذلك المذهب
 او القول العارف بدليله وموضع استنباطه وصار لا يجد شيئا من اقوال الائمة ومقلدهم الا وهو مستند الى
 اية او حديث او اثر او اجماع او قياس صحيح على اصل صحيح كما سياتي في الفصول الانية ان شاء الله تعالى
 ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **واسأل الله تعالى** من فضله ان يحيي هذا الكتاب
 من كل عدو واحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مظالمه كما وقع
 لي ذلك مع بعض الاعدا فانهما دستواي كتابي المستوي بالجر المورود في المواثيق والعهود امور الخالف
 ظاهر الشريعة وداروا به في جامع الازهر وغيره وحصل بذلك فتنه عظيمة وما خدنا الفتنه
 حينما رسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء فتمسكوا بها فلم يجدوا فيها شيئا مما دسوا الاعدا
 فالتفتوا الى غيرهم ونسأحهم ولهم الله ريت العالين **والشعر في ذكر الفصول**
 الموضحة للميزان فاقول وبالله التوفيق **فصل** ان قال قائل ان حلك جميع اقوال الائمة

المجتهدين على حالتهم يرفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالمين مثلاً لا يرتفع بالجماع والمجواب
 والامر كذلك تكن عند كل من لم يتحقق به وق هذه الميزان ما من تحققها وحل الحديث والقولين
 على حالتهم فان الخلاف يرتفع عنده كما سياتي في ابواب الفقه الانية فالحل يا اخي قول من قال
 ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحل على حالتهم بل يرتفع بحل هذه الميزان واعمل قول
 من قال ان الخلاف يرتفع بالحل المذكور على من تعقلها لانه لا يري بين اقوال اهل الله تعالى خلافا حقيقة
 ابداً والحمد لله رب العالمين **فصل** اياك يا اخي ان تبادر او سماعك للمرتبتي الميزان
 الى فتم كون المرتبتين على التخيير وتطلقا حتى ان المكلف يكون مختاراً بين فعل الرخصة والعزيمة
 في اي حكم شافق قد فتم ذلك ان المرتبتين على الترتيب الوجوه في الاعلى التخيير بشرطه الاني
 او ابل الفصل السابع عند الاستئذان انه ليس الاولي لمن قد فعل العزيمة ان يتنزل الى فعل الرخصة
 الجائزة له **وقد** دخل على بعض طلبته العلم وانا اقر في دلة المذاهب واقوال علماءها فتوجهتم
 اني اقر ذلك للطلبة على وجه التخيير بين العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الائمة على هدي
 من رتبهم فصارت كخط علي ويقولون ان فلانا لا يتقيد بمذهب اي على طريق الذم والنقص لا على
 طريق مدح الاطلاعي على دلة الائمة فانه تعالى يعمله بعدكم بفعل هذه الميزان العربية
ويكون على علم جميع الاخوان اني ما قررت مذهباً من مذاهب الائمة الا بعد اطلاعي على دلة
 صاحبها لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن شك في قولي هذا
 فليست في كتابي المستوي المنهج المبين في بيان ادلة المجتهدين فانه يعرف صدقي يقيناً وانما الامر
 اكتف بسببه القول الى الائمة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد يرجع عنه خلاف ما اذا قرنته
 الادلة في ذلك من كتاب او سنة مثلاً فانه لا يقع مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يقع ذلك
 من اطاع علي بن جبير ككلام الائمة الا في من باب الظهارة الى اخر ابواب الفقه فاني رجعت في
 هذه الميزان ما يقاس عليه جميع اقوال المستعملة والمندرسه وعلمت ان الذين علموا بذلك
 المذاهب ودانوا الله بها وافنوا بها الناس الى ان ما نواكوا نوا على هدي من رتبهم فيها عكس من يقول
 انه كونا في ذلك على خطأ **فقد** علمت يا اخي اني لا اقول بتخيير المكلف بين العمل بالرخصة
 والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المتعينة عليه معاذ الله ان اقول بذلك فانه كاللعب
 بالدين كما مر في الميزان انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه حينئذ
 نصير الرخصة المذكورة في حقه عزيمة بل اقول ان من اوجب على كل مقلد من طريق الانصاف
 ان لا يتنزل برخصة قال بها امام مذهبها الا ان كان من اهلها وانما يجب عليه العمل بالعزيمة التي
 قالها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالامالة الى كلام غيره
 لاسيما ان كان دليل الغير اقوى خلافاً ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لو وجدت حديثاً
 في البخاري ومسلم لم اجد به ما يلا عمل به وذلك جهل منه بالشريعة واول من يتبرأ منه

امامه وكان من الواجب عليه حمل امامه على انه لم يظهر ذلك الحديث او لم يفتح عنه كاسياحي
 ايضا في القول ان شاء الله تعالى اذا ظهر حديث مما اتفق عليه الشيخان قال بضعه احد من بعد
 بتضعفه ابدا ومن كلام القوي لا ينبغي لاحد العاريا بقول المرجح الان كان الخط في الذين من
 القول لا يحكم كالقول بضعه لظهوره عند الشافعية ليس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول
 وان كان عند بعض ضعيفا فهو الخط في الذين فكان الموضوع اولي انتهى صاحب الذوق لهذه الميزان
 يرى جميع مذاهب ائمة المجتهد من احوال العقل منهم كالحاشية واحدة لشخص واحد كنهادات
 مرتبة من كل مرتبة منها اشترطها اصحاب كاسياحي ايضا في القول ان شاء الله تعالى وقد
 اطاعني الله تعالى من طريق الاهام على دليل القول الامام وادار الظاهر في معنى الله عنه بضع
 الطهارة بالسل الصغيرة التي لا تشبه وهو ان الله تعالى اطلق اسم الساعل الاطفال في قوله تعالى
 في قصة فرعون يذبح ابناهم ويستحيي نسائهم ومعلوم ان فرعون اما كان يستحيي الانبياء عقيب
 ولاذنها كما اطلق الحق تعالى اسم الساعل الانبياء عقيب ولاذنها في قصة الذبح فذلك يكون الحكم
 في قوله تعالى ولا تستم الساعل بالقياس على حدسوا وهو اشتداد حسن لوجه لغوي فانه يجعل
 على النقص الاوثية من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشبه في الاستحيي ففسس عليه يا ابي كما امر
 تطلع له من كلام الائمة على دليل مخرج في الكتاب والسنة واياك ان ترد كلام احد من الائمة او تضعه
 بغيره فان فهم مثلك اذا قرنتهم احد من الائمة المجتهد كان كالمهاد والله اعلم **فصل**
 فان قال قائل فيلحق عنه كعمل المفسر في القولين والوجهين في مذهبه مادام لم
 يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف **فاجواب** نعم عجب عليه ذلك
 مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام
 الذوق للميزان المذكورة وراى جميع احوال الظاهر والباطن فيهم تتفرع من عين الشريعة الاولى ببدي
 منها وينتهي اليها كاسياحي تبينه في فصل الامثلة المختومة لافصال احوال العلماء حكم بعين الشريعة
 الكبرى في مشهد مناجاة المقام فان من اطلع على ذلك من طريق كشفه راي جميع المذاهب واقوال
 علماء متصله بعين الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالاصابع او الظل بالمشاهد ومثل هذا
 لا يؤمر به التقييد بذهب معين لشهوده نساوي المذاهب في الاحد من عين الشريعة والله ليس ب
 اوليا شريعة من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما يتفرع عيون شبكة
 العتيد في سائر الادوار من العين الاولى منها ولو ان احد الكهنة على التقييد لا يتقيد كاسياحي
 ايضا في القول لا نية ان يشاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساء ولي المجتهد في مقام
 اليقين وراى ان اراد على نفسه لا يفرقه عن عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل الالات الاجتهاد
 التي شرطها في حق المجتهد كحكم الحاكم على بطون الجواز او دفعه الى الحكم بالاسماء منه
 فلا فرق بين الما الذي ياختاره العالم ولا بين الما الذي لا ياختاره العاقل وهذا حكم جميع اهل هذه

شرطها

الميزان فيما امرت به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم يصرح به اذا اراد الانسان استخراجها من
 اية او حديث فانه يحتاج الى معرفة الان من نحو واصول وبقائي وغير ذلك كما تبينه في كتابنا
 المستعمل في الاستنباط في بيان مواد الاجتهاد وهو محله من جهة واحدة ان شئت والحمد لله رب
 العالمين **فصل** فان قال قائل ان احكام الاجتهاد الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة
 اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدي من هم بل يفتيه اعتقادنا تسليما واما ان كانا على علمنا بطريق
 العالم في سائر الاعصار **فاجواب** قد قد من ذلك في الميزان ان التسليم للائمة هو اولى ودرجات
 العبد في اعتقاده صحة اقوال الائمة وانما ارادنا هذه الميزان ما هو اولى من ذلك في طلب
 المفسر على ما اطلع عليه الائمة وراى حكمه من حديث اخذوا ما مضى منكم من القول لا يستدلوا بما مضى منكم
 الكشف والعيان **وقد** كان الامام احمد رضي الله عنه يقول اخذوا ما مضى منكم من حديث اخذوا
 الائمة ولا تقنعوا بالتقليد فان ذلك عني في البصيرة التي هي سبيل في ذلك في فضل الائمة
 القول بالاراي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع **فان قلت** فلا ينبغي لغيره ان يفتي في الحكم
 اخذ العالم من طريق الكشف مع كونه شاكيا بالنصوص في الحقيقة عند بعضهم **فاجواب** ليس عدم
 الحجاب العالم العمل بما هو الكشف من حيث هو فقهيا ونقصا عن ما اخذ العالم من طريق النقل
 الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن غيره في الواجبات بحد الادلة الكتاب والسنة عند
 القطع بصحة ابي ذلك الكشف فانه لا يكون الاموافقا لها انما عدم القطع بصحة من حيث
 عدم عصمة الاخذ لذلك العالم فقد يكون نقل كشفه التلبس من التلبس فان الله تعالى قد اقر
 ابليس كقائه القدر وغيره على ان يعين للكاشف صورة المحل الذي يخلط منه من غممة الارض او
 كرس او قمار او لوح فربما ظن المكاشف ان ذلك العالم عن الله فاحذره فضلا واصل في هذا واحسوا
 على المكاشف انه يحسن ما اخذ من العلم من طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العار به فان وافق
 ذلك والاخر عليه العار به **فصل** ان من اخذ علمه من عين الشريعة من غير تلبس في طريق
 كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه ابدا ما عاش لموافقة شريعة التي يتراها من طريق النقل
 ضرورة اذا الكشف الصحيح لا ياتي ايا الاموافقا للشريعة كما هو مقر من علماء الله تعالى
 والله اعلم **فصل** فان طعن طعن في هذه الميزان وقال انها لا تكفي في هذا في شراره
 الى طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدي من هم كما مر **قلت** ان هذا اكثر
 ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول العبد بسانه ان سائر ائمة المسلمين على هدي من هم
 وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قدرت يا ابي على طريق اخرى يجمع بين القلب واللسان فادركها
 لنا في هذا الميزان وتجعلها طريقا اخرى ولعل الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرنا
 انما كان الحامل على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر على جعل الشريعة على اكثر من مرتبة
 تحقيق وتسد يد بناء ومن مثل في قولنا هذا فليأتنا ثانيا قضية فانما ارجع الى قوله فاني

والله فاصح للامة ما انا متعنت ولا مظهر علم الحظ نفس فيما اعلمه بقطع النظر عن ارشادي
الاخوان الي صحة الاعتقاد في كلام الغم ولولا تحقيق ارشاد الاخوان الي ما ذكره لا خفيت عنهم
علم هذه الميزان الشريفة كما اخفيت عنهم من العلوم الدينية ما لم يؤمروا بها شياها كما ارشانا اليه
في كتابنا المستفي بالجوهر المبين والسر المرفوع فيما تنجته الحاشية من الاسرار والعلوم فانا
ذكرنا فيه من علوم الميزان العظيم نحو ثلاثة الاف علم لا مرق لا احد من طلبة العلم لان فيما تعلم
الي التسليم الي معرفة علم واحد منها بقدر ولا امكن نظري كيتب وانما نظرها الكشف الصحيح
فيخلق هذه العلوم على العار وفحال تلاونه للقران لا يتخلف عن النطق به حتى كان عين ذلك
العلم عن النطق بتلك الكلمة ومثي تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم اهل الله فانا
هو نتيجته فكر وعلوم لا افكار مدخولة عند اهل الله لا يعتمدون عليها لا مكان جوع اهلها
عنها خلاف علوم اهل الكشف كما مر انفا فاعلم ذلك **فصل** واما ان ستمع
الميزان فتبادر الي انكاره على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين جميع المذاهب وجمعها
كماها مذهب واحد من غير ان يبسط فيها او يجمع بينها فان ذلك جهل منك ونهور في الدين
بل اجمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالجمعة وجبت عليك الرجوع الي قوله ولولا سيقته احذ
الي مثله واما ان تقول ان واضح هذه الميزان حاصل بالشرعية فتقع في الكذب فانه اذا كان
مثله يسمي جاهلا مع قدرته على توجيه احكام جميع اقوال المذاهب فابق على وجه الارض ان
عالم **وقد** قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم مخالفة الهيئة واختصاصات لدينه
فلا بدع ان يخرجه الله تعالى بعض المناهج من ما لم يطالع عليه احدا من المتقدمين انتهى **فصل**
عليك يا اخي ارجع الي الحق وقطاف في الاعتقاد بين السكان والقلوب ولا يصعدك عن ذلك
كون احد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يرل فقاما
على فلول العلماء في كل عصر واخرج عن علومك الطبيعية الغيبية الي العلوم الحقيقية
الكشفية ولولا ان لها طبعك فان من علامة العلوم الدينية ان تتجها العقول من حيث افكارها
ولا يقبلها الا بالانتماء فقط لغرابية طريقها فان طريق الكشف مبنية لطريق الكبر
وسيا في في الفصول لانيه ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في ان ما
ايمة المسلمين على هدي من ربه كونه يحصل له في باطنه ضيق وهرج اذا قلد غير امامه
في واقعة ويقال له ان قولك ان غير امامك على هدي من ربه وكيف يحصل في قلبك
ضيق وهرج من الهدي وهناك تندحس دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته ان كان
عاقلا والحمد لله رب العالمين **فصل** اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان
للاخوان من طلبة العلم لاي بعد تكرسوا لله في ذلك مزايا كما مر اول البقول وقولهم
لي مرادنا الوصول الي مقام طائفة الغلب للسان في صحة اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين

بلح

على

على هدي من ربه في سائر اقوالهم **فصل** اعلمت النظر في سائر اراء الشريعة واقوال
علماء اهلها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد لا يتوفاو التخفيف لا يصفوا
كما مر لكن ينبغي استنباطا ما ورد من الاحكام التحري فان للتقوي ان ينزل الي مرتبة الرخصة
والتخفيف مع القدرة على فعل الاشياء لا يكون الا الموثقان المذكوران في الميزان وفيه على التمر
الوجوهي وذلك كتحبير المتوحي ان كان لا يسل الحف بين نزع غسل الرجلين وبين مسحه بلا
نزع مع ان احدي المرتبتين افضل من الاخرى كما نزع غسل الرجلين افضل من نزع نفسه
من المسح مع علمه بصحة الاخبار فيه فان المسح له افضل على الله لقابل ان يقول ان المرتبتين في
حق هذا الشخص ايضا على الترتيب الوجوهي معني انه لو اراد ان يعينك الله تعالى لا افضل كان
الواجب عليه في الاتيان بالافضل ركاب العزيمة وهو اما الفصل بالنظر الي حال الغالب الناس
واما المسح بالنظر الي ذلك الفرد النادر الذي نعت نفسه من فعل السنة **لا سيما** او قولنا افضل
غير متناو للوجوهي كما تقول لمن نصحه عليك يا اخي برضا الله تعالى فانه اولى لك من سخطه
وكذلك ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبتين الميزان ما اذا ثبت عن الشارع فعل
اشي من معاني وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كسج جميع الراس في وقت ومسح بقصته في
وقت اخر وكالات الوضوءات وعدم الموا لاله فية تارة اخرى ونحو ذلك فمثل هذا لا يجب
فيه تقديم مسج جميع الراس والموا لافيه مسج بقصته وعدم الموا لاله الا اذا اراد المكلف التقرب
الي الله تعالى بالاولى فقط وقس على ذلك نظائره **واما** قول سيدنا ومولانا عبيد الله بن عباس
رضي الله عنه ان اهر الامر من من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكوم فوا كثر لاي
اولو كان ذلك كليا حكما بالنسخ المتقدم من الامر من يقبل في نفس الامر من مسج كل الراس
او بقصته مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم الي نسخ الكل او البعض
فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح في مذهب من يقول بوجوب تقليم
نسخ الراس وعدم تعبده **وكان** الامام محمد بن المذرغمة الله يقول اذا ثبت عن الشارع
مسح الله عليه وسلم فعل امرين في وقتين فما على التحية والتمسك بالنسخ فيعمل المكلف بهذا
الامر تارة وهذا الامر تارة انتهى **على** ما قرأنا من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول مسج الراس
كله وجوبا على من القبتين مثلا ومسح بقصته على مسحه في من الراس مثلا لا سيما في حق من كان
اقرع او كان قريب العهد بخلاف راسه او يخاف من ترول الجوار من راسه واعلم ذلك يا اخي
وقس عليه نظائره والحمد لله رب العالمين **فصل** اعلم يا اخي ان مرادنا
بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما تطلق التشديد والتخفيف وليس مرادنا
بالعزيمة والرخصة الدين جد هما الاصوليون في كسبه فاستنباطا مرتبة التخفيف والرخصة الا
بالنظر لمقابلتها من التشديد او لا افضل لا غير ولا فاعاجر لا يكتل بفعل ما هو فوق طاقته

شرعا اذا اراد كلف بما فوق طاقته فابقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه واجبا كالعزيمة في
حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة الى مرتبة ترك الفعل بالكلية اذا قدر فاقدا
المسايطر على الزاب لا يجوز له التمسك. وكذا اذا قدر العاجز عن القيام في الرخصة على الجاوس
لا يجوز له الاضطرار او قدر على الاضطرار على اليدين او اليسار لا يجوز له الاستلقاء او قدر على
الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بغير الايمان العيني او قدر على الايمان العيني لا يجوز له الاكتفاء
باجرا افعال الصلاة على قلبه كما هو مقر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها
كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له التزول اليها الا بعد عجزه عما قبلها والله اعلم **لا يخفى**
عليك يا اخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضل بشرطه فهو على هدي من ربه في ذلك
ولو لم يقل به امامه على ما ياتي في الفصول الالية من التفضيل كان من فعل العزيمة او افضل
بكلفة ومشقة فهو على هدي من ربه في ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم
المشقة فيه. **المهم** الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ليس من
البر الصيام في السفر. فان الافضل للمساورة مثل ذلك الفصل للمحصل به. ومن المعلوم
ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى خصة الله تعالى ان تكون النفس مشرقة بها محبة لها غير
كارهة وكل من اتى بالعناية كراهيا لها اي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية
المتقرب بها الى خصة الله عز وجل **لا سيما** في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم
يحيى التزوا القرب الى الله تعالى بالصوم الذي يرضى للمساورة ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون
فلا ينبغي لاحد القرب الى الله تعالى الا بما اذن له الشارع منه واشترحت نفسه به من شأله وبها
وما لم ياذن فيه فهو الى الابتعاد اقرب وما كل بدعة يشهد لها ظاهرا **كتاب** السنة حتى
يتقرب بها **واما** ما ياتي عن الشارع من الصلاة حال الغفاس تعرف ذلك لان الغفاس اذا غلب
على العبد وكلف الصلاة صارت نفسه كالسكر عليه ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب
المرت على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا اخي اعل بالرخص بشرطها لان الله تعالى يحب ان توفى
رخصة كما يحب ان توفى عزامة كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحد لله رب
العالمين **فصل** اقول قائل اهل الزمان في كلام احد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من حمل
كلام الالية على خالين وردة الى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محي الدين في الفتاوى المكتبة
وعنه من اهل الكشف ان العبد اذا اسلك مقامات القوم متقيدا بذهب واحد لا يرى غيره
فلا بد ان ينسب به ذلك المذهب الى العين التي اخذ امامه منها افواله وهناك يرى قواله
جميع الالية تعترف من غير واحد فينفك عنه التقيد بذهب ضرورة وحكمه يتساوى
النامية كلها في الحق خلافا لما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محي الدين في نظير ما
قلنا القول بتفضيل الرسل منهم على بعض الاجتهاد. ثم اذا وصل الى شهود خصة الوجه التي

اخذوا منها احكاما شرعية انك عنه التفضل بالاجتهاد وما لا يفرق بين احد من رسله الامس
حيث ما كشف الله تعالى له عنه حكمه اليقين لا الظن فعدا نظير المقلد اذا اطلع على العامين
التي اخذ الالية المجتهدون من اذهابهم منها انتهى **وذلك** مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ
الذين الرزكشي في اخر كتاب القواعد في الفقه **اعلم** وفقك الله لطاعته ان الاحد
بالرخص والقرابة في كل منهما مطلوب فاذا اقتصد المكلف بفعل الرخصة بقول افضل الله تعالى
عليه كان افضل كما اشار اليه حديث ان الله يحب ان توفى رخصة كما يحب ان توفى عزامة فاذا
ثبت هذا الاصل عندكم يا اخي فاعلم ان تطاوبا الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما امكن كما
عليه على الالية من اهل الورع والتقوى كما في مجمل الجويني واضربه فانه صنف كتابه المحيط على
مذهب معين قال ذلك في حق اهل الورع والتقوى من اهل الغرام كما ان الغل بالمختلف فيه
عنده من باب الرخص فاذا وقع العبد في امر ضروري وامكنه الاحد فيه بالعزيمة فله فعله
وله تركه فكان ذلك العمل الشديد عليه من باب القوة والاحد بالقرابة ان كان راجحا
وان لم يكن الاحد فيه بالعزيمة اخذ بالرخصة كما ان الاحد بالقول الضعيف في بعض المواطن
فلا يكون ذلك منه من باب الحجة المحضة قال الرزكشي وبعد ادخلت هذا الفتح تعرف ان احدا
من الالية الاربعة او غيرهم لم يتقلدوا من المسلمين في القول برخصة او عزيمة الا حجة ما
ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد لالية ان يعرف مقاصدهم انتهى كلام الرزكشي
رحمة الله في اخر قواعد وهو من اعظم شهادته هذه الميزان **فلم يقل** لنا عن احد من
الالية الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزامة قال بها او رخصة قال بها
في حق جميع الالية ابدا وانما ذلك في حق قومه دون قومه ومن بلغنا انه كان يفتي الناس بالذهب
الاربعة الشيخ الامام الفقيه العسقلاني في شرحه على الشيخ عبد العزيز الدريبي. وشرح الاسلام
عن الدين بن جماعة المقدسي. والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرسي الشيرازي في الصبح
رحمة الله. والشيخ علي الفقيه القزويني **ونقل** الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من
العلماء انهم كانوا يقولون الناس بالذهب الاربعة لاسيما القوام الذين لا يتقيدون بذهب
ولا يعرفون قواعد ولا خصوصه. ويقولون حيث وافق فعله ولا القوام قول عن الز
فلا يباس به انتهى **فان قال** قائل فكيف صح من هؤلاء العلماء ان يفتوا الناس بكل مذهب
مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلدان لا يخرج عن قول امامه **فاجوب** بحتم
ان يكون احد من تلك مقام الاجتهاد المطلق المنسب الذي يخرج صاحبه عن قواعد امامه
كما في يوسف ومحمد بن الحسن وابن المذر وغيرهم المفسر واشتهب والمزني وابن شريح هؤلاء كلهم
وان افتوا الناس بالرخص به امامهم فامرهم بخرجا عن قواعد **وقد** نقل الجلال السيوطي
رحمة الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منسب كالالية الاربعة

والله اعلم بالصواب

البنيت

وَمَطْلُوقٌ مُنْتَسِبٌ كَمَا عَلَيْهِ كَابِرُ أَصْحَابِهِمُ الَّذِينَ فُكِرَ نَهْوُ قَوْلِهِمْ لِدَعِ الْأَجْتِهَادِ الْمَطْلُوقِ الْغَيْرِ الْمُنْتَسِبِ
بَعْدَ الْأَمَّةِ الْأَوَّلَةِ كَالْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ جَوَارِي الطَّبْرِيِّ وَلَمْ يَسْلَمْ ذَلِكَ لَهُ أَنْتَهَى **وَحَقْلٌ** أَنْ هُوَ لَا عِلْمَ
الَّذِينَ كَانُوا يَقْنُونُ النَّاسَ عَلَى الْمَذَاهِبِ لِأَرْبَعَةِ أَطْلَاقٍ مِمَّا نَلَّهَ عَلَى عَيْنِ الشَّرْعَةِ الْأُولَى وَشَدُّوا انْقِصَالُ
جَمِيعِ أَقْوَالِ الْأَمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ بِهَا وَكَانُوا يَقْنُونُ النَّاسَ بِحُكْمِ مُرْتَبَتِي الْمِيزَانِ لَا بِحُكْمِ الْعُمُومِ وَلَا
بِأَمْرٍ نَزَّاهُ بِرُخْصَةٍ وَلَا بِمَنْعٍ بِقُرْعَةٍ وَكَانُوا يَأْتُونَ بِأَمَانِيَةِ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ لِأَرْبَعَةِ فِي تَقَرُّرِ مَذَاهِبِهِمْ
وَاطْلَاقِ أَهْلِ جَمِيعِ أَدْلِهِمْ **وَقَدْ** بَلَّغْنَا حُصُولَهُ هَذَا الْمَقَامَ أَيْضًا جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ كَالشَّيْخِ
أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيِّ وَالْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التِّرْمِذِيِّ وَمَنْ لَمْ يَلِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ صَنَّفَ كِتَابَهُ الْمُسَمَّى
بِالْحَقِيقَةِ وَاسْتَقْبَلَتْ فِيهِ مَذْهَبُ كَلَامٍ مَرَّ عَلَى التِّرْمِذِيِّ **وَكَذَلِكَ** ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بَرَّكَانُ يَقُولُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ
مُضَيَّبٌ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فَعَلًا أَوْ قَالًا مَا ذَكَرَ أَطْلَاقُهَا عَلَى عَيْنِ الشَّرْعَةِ الْكُبْرَى فِي تَفْرِيعِ أَقْوَالِ
جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ بِهَا كَمَا أَطْلَقْنَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى **وَأَمَّا** أَنْ يَكُونَ قَالًا ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الشَّارِعَ قَرَّرَ حُكْمَ
الْمُجْتَهِدِ الَّذِي اسْتَنْبَطَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَقَدْ** بَلَّغْنَا
عَنِ الشَّيْخِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ مَنْ رَجَعَ إِلَى عَيْنِ حَقَائِقِ حُكْمِ مَذْهَبٍ مَا مَرَّ بِأَمْرِهِ بِفَعْلٍ جَمِيعِ شُرُوطِ
ذَلِكَ الْأَمْرِ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي أَفْتَاهُ بِقَوْلِهِ وَيَقُولُ لَهُ أَنْ تَرَكَتَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ
لَمْ تَصِحَّ عِبَادَتُكَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَلَا عَيْنُهُ إِذَا الْعِبَادَةُ الْمُلَفَّقَةُ مِنْ عِدَّةِ مَذَاهِبٍ لَا تَصِحُّ إِلَّا إِذَا جُمِعَتْ
شُرُوطُ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ كُلِّهَا أَنْتَهَى **وَذَلِكَ** مِنْهُ أَحْيَاظُ الدِّينِ وَخَوْفًا أَنْ يَنْسَبَتْ فِي نَقْصِ
عِبَادَةِ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ **فَأَنْقَلَبَتْ** هَذِهِ الْمَنْعَةُ لَمْ يَنْبَغِ لِمَنْ يَقْنُنُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ مَذَاهِبًا أَنْ لَا يَقْنُنُ بِالْمَقْلَدِ
الْأَبَالِيغِ مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ وَيَقْتَضِيهِمْ بِأَشْأَمِ الْأَقْوَالِ **جَوَابُ** الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَقْنُنُ
النَّاسُ إِلَّا بِالْأَرْحِ لِأَنَّ الْمَقْلَدَ مَسْأَلَةُ الْإِلْفِيقَةِ بِالْأَرْحِ مِنْ مَذْهَبٍ أَمَّا مَا لَمْ يَمَّا عِنْدَهُ هُوَ
الْمُخْتَلَفُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرْجُوحُ أَحْوَظَ فِي دَيْنِ السَّائِلِ فَلَهُ أَنْ يَقْنُنَ بِالْمَرْجُوحِ وَلَا خَرَجَ **وَمَا** أَرَادَ عِيَالُ
السُّيُوطِيِّ إِخْرَاجَهُ اللَّهُ مَقَامَ الْأَجْتِهَادِ الْمَطْلُوقِ الْمُنْتَسِبِ كَانَ يَقْنُنُ النَّاسُ بِالْأَرْحِ مِنْ مَذْهَبٍ لَا مَامَ
الشَّافِعِيِّ فَقَالَ الْوَالِدُ لَمْ لَا تَقْنُنُهُمْ بِالْأَرْحِ عِنْدَكَ فَقَالَ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ فِي ذَلِكَ وَأَتَمَّ السَّائِلُ لَوْ عَمَلَيْتَهُ
الْإِمَامُ وَأَصْحَابُهُ **فِيحْتَاجُ** مَنْ يَقْنُنُ النَّاسَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ مَذَاهِبًا أَنْ يَعْرِفَ الرَّاحِ عِنْدَ كُلِّ أَهْلِ
مَذْهَبٍ لِيَقْنُنَ بِهِ الْمَقْلَدُ لِأَنَّ الْيَقْنُونَ مِنْ سَائِلٍ أَنْ يَقْنُنَ عَلَيْهِ وَدِينُهُ وَيَنْشُرُ صَدْرَهُ
لِمَا يَقْنُنُ بِهِ وَلَوْ كَانَ مَرْجُوحًا عِنْدَهُ فَتَمَلَّكَ هَذَا الْأَخْتِاجُ إِلَى الْأَطْلَاقِ عَلَى مَا هُوَ الْأَرْحِ عِنْدَ
أَهْلِ كُلِّ مَذْهَبٍ أَنْتَهَى بِمَا عَلَّمَهُ ذَلِكَ **فَقَدْ** وَتَمَّا يُوضَعُ ذَلِكَ صَحَّةُ مُرْتَبَتِي الْمِيزَانِ
أَنْ تَنْتَظِرَ إِلَى كُلِّ حَدِيثٍ وَرَدَ أَوْ قَوْلٍ اسْتَنْبَطَ وَإِلَى مُقَابَلِهِ فَإِذَا نَظَرْتَ فَلَا يَدَانِ مُجْتَهِدًا
مُخَفَّفًا وَالْآخَرُ مُشَدَّدًا عَنِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِثْرَانِ الْحَيْثُ وَالْقَوْلُ الْمُخَفَّفُ قَدْ يَكُونُ هُوَ الصَّحِيحُ
الرَّاحِ فِي مَذْهَبِهِ وَقَدْ يَكُونُ هُوَ الضَّعِيفُ الْمَرْجُوحُ وَلَا يَخْلُقُ خَالِكًا يَأْتِي عِنْدَ الْعَمَلِ بِتَمَلُّ
أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ مُرْتَبَةٍ مِنْ مُرْتَبَتِي الْمِيزَانِ دُونَ الْمُرْتَبَةِ الْآخَرَى بِالشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ

بلغ

فِي فَعْلِ الرُّخْصَةِ أَيْ التَّخْفِيفِ فَيَقْنُنُ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا يَنْسَبُ حَالَهُ وَلَوْ لَمْ تَفْعَلْ أَنْتَ بِهِ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ
هُوَ الَّذِي حُوطِبَ بِهِ فَأَعْلَمَ ذَلِكَ وَأَعْلَى عَلَيْهِ وَأَفْتَى عِيَالَهُ مِنْ أَهْلِهِ فَلَيْسَ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى سَوَاءِ
الطَّهَارَةِ أَنْ يَسَّرَ فَرْجَهُ إِذَا كَانَ شَافِعِيًّا وَيُقْبَلُ بِالْجَدِيدِ طَهَارَةً تَقْلِيدًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ كَانَ هَلِيسَ
لَهُ أَنْ يَصِلَ فِيهَا أَوْ تَقْلِيدًا لِغَيْرِهَا فَتَحْتَ مَعَ قَدَرَتِهِ عَلَيْهَا وَأَوْ أَنْ يَصِلَ إِلَى كَرَمِ قَدَرَتِهِ
عَلَى الْإِثْرَانِ كَمَا سَيَأْتِي فِي تَوْجِيهِهِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ شَأْنَهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا أَنْ يَقْعُدَ
إِلَى فَعْلِ الْعَزْمَةِ مَعَ الْمُشَقَّةِ أَنْ اخْتَرَبَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحَاجَةِ لِنَفْسِكَ كَمَا أَنَّكَ أَيْضًا أَنْ
تَنْزِلَ إِلَى الرُّخْصَةِ بِشَرْطِهَا فِي هَذِهِ الْمِيزَانِ وَهُوَ الْغَيْرُ عَنْ غَيْرِهَا حَسَنًا أَوْ شَرًّا فَقَطُّ وَتَكُونُ عَلَى
هَدْيٍ مِنْ رَبِّكَ فِي كُلِّ مِنَ الْمُرْتَبَتَيْنِ **شَمْسٌ** أَنْهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ قَوْلَيْنِ فَالْحَقُّ
يَرُدُّ مَا قَرَّبَ التَّشْدِيدَ إِلَى التَّشْدِيدِ وَمَا قَرَّبَ التَّخْفِيفَ إِلَى التَّخْفِيفِ كَمَا يَقُولُ الْمُفَضَّلُ عَلَيْهِ
حَدَّثَنَا كَمَا قَدَّمَ نَاهٍ فِي خُطْبَةِ الْمِيزَانِ وَكَأَنَّ أَنْ يُوَحَّدَ دَلِيلَانِ أَوْ قَوْلَانِ مُشَدَّدَانِ أَوْ مُخَفَّفَانِ
لَا يَنْبَغِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ فَاِنْ شِئْتَ فَاِنْ تَخَفَّفْتَ ذَلِكَ فِي أَقْوَالِ مَذْهَبِكَ مَعَ بَعْضِهَا
بَعْضًا **وَأَنْ** شِئْتَ فَاِنْ تَخَفَّفْتَ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِكَ وَمُقَابَلُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ خَالِفَةً لَهُ تَجِدُهَا
لَا تَخْرُجُ عَنْ تَخْفِيفٍ وَتَشْدِيدٍ وَكُلُّهُمَا رَحَالٌ فِي حَالِهَا بِمَنْشَرَةِ السَّكَاكِينِ كَمَا مَرَّ فِي الْمِيزَانِ
وَكَذَلِكَ مَا أَوْجَبَهُ الْمُجْتَهِدُ وَحَرَمَهُ بِاجْتِهَادِهِ فَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُرْتَبَتَيْنِ فَانْ مُقَابِلُ التَّخَفُّفِ
عَدَمُ التَّخَفُّفِ الشَّامِلُ لِلتَّشْدِيدِ وَمُقَابِلُ الْوَجُوبِ عَدَمُ الْوَجُوبِ الشَّامِلُ لِلتَّخَفُّفِ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ مَا أَوْجَبَهُ الْمُجْتَهِدُ وَحَرَمَهُ يَكُونُ فِي مُرْتَبَتِهِ الْأُولَى وَمُقَابَلُهُ فِي مُرْتَبَتِهِ خِلَافَ الْأُولَى
لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ الْغَيْرُ الشَّارِعَ أَنْ يَحْرُمَ أَوْ يَجْزِبَ شَيْئًا أَنْتَهَى وَأَكْبَرُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمَطْلُوقَ يَحْرُمُ وَيُوجِبُ
وَالْعَقْدُ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ بَلَّغُوا قَوْلَهُمْ بَعْضُهُمْ هَذَا وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْمُرْتَبَتَيْنِ أَيْضًا أَنْ
الْأُولَى فِي مُرْتَبَتِهِ التَّشْدِيدِ عَالِمًا بِتَجْزِئَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْجُمْلَةِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْأُولَى مُعْلًا أَوْ كَرًّا
وَخِلَافَ الْأُولَى فِي مُرْتَبَتِهِ التَّخْفِيفِ عَالِمًا **فَإِنْ** قَالَ قَابِلٌ فَرَأَى جَعْلَهُ كَلَامًا مُجْتَهِدًا مِنْ حَيْثُ
الشَّرْعِيَّةُ مَعَ أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَصْرِحْ بِمَا اسْتَنْبَطَهُ **فَاجْأَبُ** مَثَلُ ذَلِكَ لَا مُقَابِلَ لَهُ بَلْ هُوَ شَرْعٌ
يُجْمَعُ عَلَيْهِ فَلَا يَأْتِي فِيهِ مُرْتَبَتَا الْمِيزَانِ وَذَلِكَ كَالْحَدِيثِ الَّذِي نَصَّحَ مُقَابَلُهُ أَوْ كَمَا يَقُولُ الَّذِي
يَرْجِعُ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى خِلَافِهِ فَلَيْسَ بِمَا ذَكَرَ الْأَمْرُ تَبَتُّ وَاحِدَةٍ لِحُجَّتِ الْكَلْفَيْنِ لِعَدَمِ
دُخُولِ مُشَقَّةٍ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي فَعْلِهِ رَجَعَ عَلَى مُشَقَّةٍ تَرَكَ خِلَافَ مَا فِيهِ الْمُشَقَّةُ الْمَذْكُورَةُ فَانْ هُجِيَ
فِيهِ التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَثَلًا فَانْ وَرَدَ فِي كُلِّ مِمَّا التَّخْفِيفُ
وَالتَّشْدِيدُ فَالتَّشْدِيدُ كَوْنُهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَسْقُطُ عَنْ الْكَلْفِ نَحْوُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَالتَّخْفِيفُ
سَقُوطُهُ عَنْهُ بِخَوْفِهِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ آخَرِينَ فَالْأُولَى فِي حَقِّ الْأَقْوِيَانِ فِي الدِّينِ كَالْعَدَاوَةِ وَالصَّالِحِينَ
وَالشَّائِنِ فِي حَقِّ الضَّعْفَاءِ مِنَ الْعَوَامِّ فِي لَا يَأْنِي وَالْيَقِينُ **فَإِنْ** قَالَ قَابِلٌ فَتَمَلَّكَ تِلْكَ الْمُرْتَبَتَانِ
فِي حَقِّ مَنْ يَغْيُرُ الْمُنْكَرَ بِوَجْهِهِ بَقْلُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الْأُولَى يَنْكَسِرُ الْآخَرُ وَنَبْعُ الرَّائِي مِنَ الرَّا

فِي فَعْلِ الرُّخْصَةِ أَيْ التَّخْفِيفِ فَيَقْنُنُ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا يَنْسَبُ حَالَهُ وَلَوْ لَمْ تَفْعَلْ أَنْتَ بِهِ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي حُوطِبَ بِهِ فَأَعْلَمَ ذَلِكَ وَأَعْلَى عَلَيْهِ وَأَفْتَى عِيَالَهُ مِنْ أَهْلِهِ فَلَيْسَ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى سَوَاءِ الطَّهَارَةِ أَنْ يَسَّرَ فَرْجَهُ إِذَا كَانَ شَافِعِيًّا وَيُقْبَلُ بِالْجَدِيدِ طَهَارَةً تَقْلِيدًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ كَانَ هَلِيسَ لَهُ أَنْ يَصِلَ فِيهَا أَوْ تَقْلِيدًا لِغَيْرِهَا فَتَحْتَ مَعَ قَدَرَتِهِ عَلَيْهَا وَأَوْ أَنْ يَصِلَ إِلَى كَرَمِ قَدَرَتِهِ عَلَى الْإِثْرَانِ كَمَا سَيَأْتِي فِي تَوْجِيهِهِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ شَأْنَهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا أَنْ يَقْعُدَ إِلَى فَعْلِ الْعَزْمَةِ مَعَ الْمُشَقَّةِ أَنْ اخْتَرَبَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحَاجَةِ لِنَفْسِكَ كَمَا أَنَّكَ أَيْضًا أَنْ تَنْزِلَ إِلَى الرُّخْصَةِ بِشَرْطِهَا فِي هَذِهِ الْمِيزَانِ وَهُوَ الْغَيْرُ عَنْ غَيْرِهَا حَسَنًا أَوْ شَرًّا فَقَطُّ وَتَكُونُ عَلَى هَدْيٍ مِنْ رَبِّكَ فِي كُلِّ مِنَ الْمُرْتَبَتَيْنِ شَمْسٌ أَنْهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ قَوْلَيْنِ فَالْحَقُّ يَرُدُّ مَا قَرَّبَ التَّشْدِيدَ إِلَى التَّشْدِيدِ وَمَا قَرَّبَ التَّخْفِيفَ إِلَى التَّخْفِيفِ كَمَا يَقُولُ الْمُفَضَّلُ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا كَمَا قَدَّمَ نَاهٍ فِي خُطْبَةِ الْمِيزَانِ وَكَأَنَّ أَنْ يُوَحَّدَ دَلِيلَانِ أَوْ قَوْلَانِ مُشَدَّدَانِ أَوْ مُخَفَّفَانِ لَا يَنْبَغِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ فَاِنْ شِئْتَ فَاِنْ تَخَفَّفْتَ ذَلِكَ فِي أَقْوَالِ مَذْهَبِكَ مَعَ بَعْضِهَا بَعْضًا وَأَنْ شِئْتَ فَاِنْ تَخَفَّفْتَ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِكَ وَمُقَابَلُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ خَالِفَةً لَهُ تَجِدُهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ تَخْفِيفٍ وَتَشْدِيدٍ وَكُلُّهُمَا رَحَالٌ فِي حَالِهَا بِمَنْشَرَةِ السَّكَاكِينِ كَمَا مَرَّ فِي الْمِيزَانِ وَكَذَلِكَ مَا أَوْجَبَهُ الْمُجْتَهِدُ وَحَرَمَهُ بِاجْتِهَادِهِ فَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُرْتَبَتَيْنِ فَانْ مُقَابِلُ التَّخَفُّفِ عَدَمُ التَّخَفُّفِ الشَّامِلُ لِلتَّشْدِيدِ وَمُقَابِلُ الْوَجُوبِ عَدَمُ الْوَجُوبِ الشَّامِلُ لِلتَّخَفُّفِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَا أَوْجَبَهُ الْمُجْتَهِدُ وَحَرَمَهُ يَكُونُ فِي مُرْتَبَتِهِ الْأُولَى وَمُقَابَلُهُ فِي مُرْتَبَتِهِ خِلَافَ الْأُولَى لِأَنَّهُ لَيْسَ الْغَيْرُ الشَّارِعَ أَنْ يَحْرُمَ أَوْ يَجْزِبَ شَيْئًا أَنْتَهَى وَأَكْبَرُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمَطْلُوقَ يَحْرُمُ وَيُوجِبُ وَالْعَقْدُ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ بَلَّغُوا قَوْلَهُمْ بَعْضُهُمْ هَذَا وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْمُرْتَبَتَيْنِ أَيْضًا أَنْ الْأُولَى فِي مُرْتَبَتِهِ التَّشْدِيدِ عَالِمًا بِتَجْزِئَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْجُمْلَةِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْأُولَى مُعْلًا أَوْ كَرًّا وَخِلَافَ الْأُولَى فِي مُرْتَبَتِهِ التَّخْفِيفِ عَالِمًا فَإِنْ قَالَ قَابِلٌ فَرَأَى جَعْلَهُ كَلَامًا مُجْتَهِدًا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعِيَّةُ مَعَ أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَصْرِحْ بِمَا اسْتَنْبَطَهُ فَاجْأَبُ مَثَلُ ذَلِكَ لَا مُقَابِلَ لَهُ بَلْ هُوَ شَرْعٌ يُجْمَعُ عَلَيْهِ فَلَا يَأْتِي فِيهِ مُرْتَبَتَا الْمِيزَانِ وَذَلِكَ كَالْحَدِيثِ الَّذِي نَصَّحَ مُقَابَلُهُ أَوْ كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَرْجِعُ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى خِلَافِهِ فَلَيْسَ بِمَا ذَكَرَ الْأَمْرُ تَبَتُّ وَاحِدَةٍ لِحُجَّتِ الْكَلْفَيْنِ لِعَدَمِ دُخُولِ مُشَقَّةٍ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي فَعْلِهِ رَجَعَ عَلَى مُشَقَّةٍ تَرَكَ خِلَافَ مَا فِيهِ الْمُشَقَّةُ الْمَذْكُورَةُ فَانْ هُجِيَ فِيهِ التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَثَلًا فَانْ وَرَدَ فِي كُلِّ مِمَّا التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ فَالتَّشْدِيدُ كَوْنُهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَسْقُطُ عَنْ الْكَلْفِ نَحْوُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَالتَّخْفِيفُ سَقُوطُهُ عَنْهُ بِخَوْفِهِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ آخَرِينَ فَالْأُولَى فِي حَقِّ الْأَقْوِيَانِ فِي الدِّينِ كَالْعَدَاوَةِ وَالصَّالِحِينَ وَالشَّائِنِ فِي حَقِّ الضَّعْفَاءِ مِنَ الْعَوَامِّ فِي لَا يَأْنِي وَالْيَقِينُ فَإِنْ قَالَ قَابِلٌ فَتَمَلَّكَ تِلْكَ الْمُرْتَبَتَانِ فِي حَقِّ مَنْ يَغْيُرُ الْمُنْكَرَ بِوَجْهِهِ بَقْلُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الْأُولَى يَنْكَسِرُ الْآخَرُ وَنَبْعُ الرَّائِي مِنَ الرَّا

يكنون له كما يليق به وبين فرج الزانية مثلاً **فاجواب** نعم تأتي فيه المرتبتان فمن
الاولى من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على المنكر
ومنه من لا يرى وجوب ذلك بليكه الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجوب من
غير المتجاهرين بمعاصيهم وذلك لما فيه من الاطلاع على عورات الناس وبسبب ذلك بالكشف
الشيطان عند بعض القوم وانه يحجب على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحول بينه وبينه **فان**
قال قائل فاقولون فيمن له حال يحجب من اهل المنكر ان ينكر عليهم او كثر انهم يحجبون
عليه تغييره باليد واللسان اعتقاد اعلى ان الله تعالى لا يخذله ولا يترك من حيث ان الحق تعالى
لا يقيد عليه **فاجواب** مثل هذا يأتي فيه المرتبتان فمن الاولى من الزمة بذلك
اذا علم انه له حال لا يحجب. ومنهم من لم يترن به ذلك نظراً ما قالوا من قدر على ان يصل الى مكة
في خطوة ولله رب العالمين **فصل** فان قلت فيمن يقول ان القياس من جملة
الدلة الشرعية فهل يأتي فيه كذلك مرتبة الميزان **فاجواب** نعم يأتيان فيه فان من
العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجاز من غير كراهة ومنهم من منعه فانه طردعة
وما يذري العبد بان الشارع قد لا يكون اراة طرد تلك العلة وانما ترك ذلك الامر خارجاً
عن ذلك الحكم توسعة على امتنه وذلك كقياس الارزقي للبر في باب الربا يجمع الاقنيات
فان الشارع لم يثبت لنا حكم الارزق فكان الاول بالادب عند بعض اهل الله تعالى ابقاؤه على عدم
دخول الربا فيه كما اشار اليه حديث وسكت عن اشيا راحة به **فصل** فيمن يقول بقياس الدين
على البرم شدة ومن يقول بعدم قياسه مخفف **وقد** كان السلف الصالح من الصحابة والائمة
يقدمون على القياس كمن تركوا ذلك اذ تابع رسول الله صلى الله عليه وسلم **ومنه** ما
قال سفيان الثوري من الادب اجرا الاحاديث التي خرجت بخروج الزجر والتفسير على ظاهرها
من غير تاويل فانها اذا اوتيت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشا فليس متا وحديث
ليس مناس تطير او تطير له وحديث ليس مما من لخط الحذو ووشو الجيوب وروي دعوي
الجاهلية فان العالم اذا وكلها بان المراد ليس متا في تلك الحفلة فقطاي وهو في غيرهما
فان على الفاسق الوقوع فيها **وقال** مثل المخالفة في حفلة واحدة. امر سهل فكان ادب السلف
يخدم التأويل والى بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ائينا لذلك المتأويل
وقد دخل جعفر الصادق وقاتل بن جحطان وغيرهما على الامار بن خنيفة وقال له قد بلغنا
انك تكثر من القياس في دين الله تعالى اول من قاس باليسر فلا تقس فقال لا ما زما افوله
ليس هو بياسر انما ذلك من القرآن قال تعالى فما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يسطر الله القم في القرآن انتهى **ومن** هنا نعلم ان
اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان اورد عليهم شخص نحو محترم

ضرب الوالد من فانه ليس في القرآن التفرج بغير ضرورة وانما اخذ العلماء ذلك من قوله تعالى
ولا تقل لها ان كان النبي عن ضربها من بابا **فاجواب** ان هذا الامر على اهل الكشف
لان الله تعالى قال وبوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسن فلا حاجة الى القياس
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول يفتح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند
من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان فكل انسان بالفحص عن الادلة واستخراج النظار من
القرآن شدة ومن لم يكن بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس من يقدر على الاستنباط ومن
يجوز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خزيمة يقول جميع ما استنبطه المجتهدون معذور ومن الشريعة
وان خفي وبيلة على العوام ومنهم من كره ذلك فقد استنبط الائمة الى الخطا وانهم يشرعون
ما لم ياذن به الله وذلك ضلال من قبيله عن الطريق والحجاة يجب اعتقاد انهم لا يروا في
ذلك دليلاً ما شرعوه فرجع الامر في ذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة كالتقاسم من
احص الناس اتباع كل ما شرعه المجتهدون فقد شدد **ومن** ثم ياب من هم الاجماع خرجت به الشريعة
او اجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب من يطوع خير فهو خير له والحمد لله رب
العالمين **فصل** من لا يترك من فعل هذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع افوال
المرجوة نقصان الثواب غالباً وسواء الادب مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجه من العلماء من
ما يحصل من عمل بالميزان فان ذلك الرجوع الذي ترك هذا العبد العمل به لا يخالف ما ان يكون
الخطا لئلا يترك هذا العمل به. واما ان يكون غير اقوي فقد يكون بخصه والله يجب
ان نوقى جهة كما صرح به الحديث في بشرطه. وتكون على علم لاخوان ان كل سنة منها المجتهدون
او بدعة حرمها المجتهدون ودرجة في الجنة او ركا في النار ان تفاوت مقامهم وتترك عما سته
الشارع او كرهه كما صرح به اهل الكشف فاعلموا ذلك فاعملوا كما استلزم المجتهدون واتركوا
كلما كرهوه ولا تظلمهم بدليل في ذلك فانك محبوس في ديارهم مادمت لم تصل الى مقامهم لا
يمكنك ان تنفذهم الى الكتاب والسنة. وناخذ الاحكام من حيث اخذوا **وسمعت**
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا باقوال الائمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم
بعضاً عند اجتماع شروط العمل بها فيكمرا نحو زوال الثواب الكامل فليس مقام من يعمل بالشريعة
كلها من مجرد غالبها ولا يفيده اذ المذهب الواحد لا يحتوي على جميع الادلة ولو قال
صاحبه في الجملة اذا صح الحديث فهو مذهبي لم يترك انما افة العمل باحاديث كثيرة صححت
بعد امانهم **وذلك** خلاص مراد امامهم فاحصم انتهى فان توقف انسان في حصول الثواب
بما سته المجتهدون وظالسا بالليل على ذلك **قلت** انه اما ان تؤمن بان سائر ائمة المسلمين
عليهم اهدى من ائمتهم فلا يسعه ان كان صحيح الاعتقاد لان يقولون فيقولون انما ائمتهم
بائهم اهدى من الله وان متابعهم صحيح لزمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها ووجه الاخلاص

وَحُصُولُ الْمَرَاتِبِ لِمَنْ عَلِمَ فِي الْحُبَّةِ دَانَ تَقَاوُتِ الْمَقَامِ فَإِنْ مَاتَ الشَّارِعَ أَهْلِي تَحْسَنَ الْمُجْتَهِدِ
لَا سِيَّامًا وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سِتِّ سِنِينَ حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَلِمَ الظَّاهِرَ إِلَى آخِرَتِهَا
قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَحَمْدُ اللَّهِ أَعْلَمُ **فصل** يلبي لكل مؤمن إقبال
على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط أي بشرطه لأنه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبدًا
وسعت سيدي عليًا الخواص رحمه الله يقول كلما يرويه في كلام الشارع أو كلام أحد من الأئمة
مخالفا للظاهر فهو محمول على كماله لأن كلام الشارع يحمل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة
لمن نظر فيه بعين العارفين والأنصاف لا يعين الجدل والتعصب كما مر قال وتأملوا قوله صلى الله
عليه وسلم لمن سأله من أجاد الناس كيف رأيت ربك فقال بوزن في رداءه وقال لا بارأه لصاحبه
رأيت ربي في قوله واحدًا قال لا غير لا بارأه قال لا خوف عليهم إن يتحياوا في ضلالتهم تعالى
ما لا يليق به ونظير ذلك تقرره صلى الله عليه وسلم أبا بكر على وجهه عن ماله كله **وقوله**
لكعب بن مالك حين إذا كان يحتاج من ماله ما فات الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير
لك ونظير ذلك أيضا حديث ابن أبي نسيك ثم من يقول مع مدح الله تعالى المورثين على أنفسهم
بقوله ابن أبي نسيك خطاب لكل على حديث الأقرن أو في المقرين ولا أقرب إليك من نفسك
وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم فهو خطاب لغير الأكارب وإنما مدحهم على ذلك
لجرحوا من ورطة الشيخ الذي فتحوا عبوديتهم عليه في الدنيا فإذا خرجوا عن ذلك أمروا بالبداء
بأنفسهم لأنها ورطة الله عندهم بخلاف غيرها ليس هو وديعة عندهم وإنما هو جأزهم **وسعت**
سيدي عليًا رحمه الله تعالى يقول إذا ظلمك الكافر فملاذمة به بتقدير غيرها عليها أخذ الله بذلك
لجرحه عن العدل المأمور به بخلاف المريد كأنه مسامح بظلم نفسه في مراضات الله تعالى ويحلبها
فوق طاقتها من العبادات بل يثاب على ذلك فإذا وصل إلى هاية السلوك السببية التي تشابه
بلوغ مراد من وصل دار الملك وعرفه بمنزلة عنده حاجة أمجد بالاحسان إلى نفسه لأنها كانت
مطابقة في الوصول إلى حقيقة ربه **وأما** ما ورد من شد البني صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من
الجوع وخوفه من الجاهلات فإما ذلك تملأ وتشرعيا لآحاد الأمة فلو أنه صلى الله عليه وسلم
وقف مع مقامه الشريف الذي يغامل به ربه ولم يتزل العسر على غالب أمته الصدوق والإخلاص
في إنباعه انتهى **فصل** ان قال قائل كيف الوصول إلى لاطلاع على عتق الشريعة
المطهرة التي يشهد الإنسان اعتراجه جميع المجتهدين منها وبينهم نساويها كلها في الصحة
كشفاً وقيينا لا إيماناً وتسلماً فقط ولا ظناً وتخيلاً **فاجواب** طريق الوصول
إلى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بمراد كل حركة وسكون بشرط أن يسأله نفسه يتصرف
فيها وفي أمورها وعيائها كيف شامع الشرائع قلب المريد لذلك كل الشرائع **وأما** من
يقول له شيخه ظاهراً أمراً لك أو أسقط حقك من مالك أو وظيفتك مثلاً فيؤفف فلا يشتر

الصحة

بلغ

من

من طريق الوصول إلى عين الشريعة المذكورة راحة ولو عبد الله تعالى الف عام بحسب الحاجة
عالمًا **فان قلت** فهل شره وشره في حال السلوك **فاجواب** نعم من الشر وط
أن لا يكتل لحظة على حدث في ليل أو نهار ولا يفتقر مدة سلوكه لا لزوم ولا كلاً شيئاً فيه روح من
أصله ولا ياكل إلا عند حصول مقتضيات الاحتياط ولا ياكل من طعام أحد لا يتورع في مكسبه
كم ينطعمه الناس لأجل صلاحه وزهده وكن يبيع على من لا يتورع من الفلاحين وأعان الولاء ولا
يساح نفسه بالعفلة عن الله تعالى لحظة بل يدبر مراقبته لئلا وهما **فتناق** يشهد نفسه
في مقام الاحسان كأنه يرى ربه **وقارن** يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيرى
ربه ينظر إليه على الدوام إيماناً بذلك لا شهوة أو ذلك لأن هذا الكلام في مقام التزكية لله عز
وجل من شهوة العبد كأنه يرى ربه لأنه لا يشهد إلا ما قام في تخيلته وتعالى الله تعالى عن كل شيء
خطايا بالافهم **فان قلت** فأيها كان كيفية سلوك صاحب هذه الميزان **فاجواب**
أي أخذها أولاً عن الحضر عليه السلام علماً وإيماناً وتسلماً ثم أخذت في السلوك عليه سيدي
على الخواص حتى طمعت على عين الشريعة ذوقاً وكشفاً وقيناً لا شك فيه فحاذت في نفس كذا كذا
سنة وجعلت لي جبلاً في شفق خاوي أضغه في عنقي حتى لا أضغ جني في الأرض **وبالاعت** في
النوع حتى كنت سيف التراب إذا لم أجد طعاماً يدينق بمقايي الدنيا عليه في الورع وكنت
أجد في التراب دسماً كدس اللحم والسنن واللبس وسبقني إلى نحو ذلك إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه
فكثرت عشر من يوم ما فسق التراب حين فعد الحلال للمشاكل لقيامه انتهى **وكذلك** كنت لا أستر
في ظل عمارة أحد من الولاء ولا على السلطان القوي السبايا الذي بين مدرسته وقبته الرزقا
كنت أركل في سوق الوراقين أخرج من سوق الشرب ولا أمر تحت ظله **وكذلك** الحاك في جميع
عمارات الطلبة والمباشرين الأما وأعانهم وكنت لا أكل من شيء إلا بعد تقبلي منه عاية
التفتيش ولا أكتفي فيه بخصصة الشيخ وأنا على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن ولكن مع اختلاف
المشهد فاني كنت فيما مضى أنظر إلى اليد المأكلة له والآن أنظر إلى لونه أو راحته أو طعمه فادرك
الحلال والحق طيبة والمحرم راحة خبيثة وللشبهات راحة دون الحرام في الخبز فارتك
ذلك عند هذه العلامات فاعتنا في ذلك عن النظر إلى صاحب اليد وأعماله عليه فله الحمد على
ذلك فلما انتهى سيري إلى هذا الحد وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرغ
منها قول كل عالم **ورأيت** لكل عالم جرد ولا منها ورأيتها كلها شرعاً مخصصاً وعلت وتحققت
أن كل مجتهد مصيب كشفاً وقيناً لا ظناً وتخيلاً وأنه ليس مذهب أئمة الشريعة من مذهب
ولو قام في الف محاد ليجادلني على ترجيح مذهب على مذهب بغير دليل واضح لا رجح إلى سيف
قلبي وأما الرجح اليه ان رجعت مذاباة له لمحابه وأقول له نعمت بذهبك الرجح اعني عنده مولا
عندي أنا ومن جملة ما رأيت في العين جرداً وجميع المجتهدين الذين اندرست مذاهبهم أكتفتها

يَسْتَوْصِرُ حَجَّارَهُ وَلَا رَمَاهُ جَدًّا وَلَا يَجْرِي سَوِيًّا وَلَا لَيْتَهُ الْأَرْبَعَةُ فَأَوَّلَتْ ذَلِكَ
بِقَامَتِهِمْ إِلَى تَقْدِمَاتِ السَّاعَةِ **وَرَأَيْتُ** أَقْوَالَ لَيْتَهُ الْأَرْبَعَةَ حَارِجَةً مِنْ أَهْلِ الْهَجْرَةِ
كَاسِيَاتٍ صَوْرَةٍ فِي فَضْلِ الْأَمْثَلَةِ لَا تَقْنَالُ مَذَاهِبَ لِقَدَامِ الشَّرِيعَةِ وَانْصَالُهَا الْعَامِلُ بِهَا
إِلَى بَابِ الْحُجَّةِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَجْمَعُ الْمَذَاهِبُ لِأَنْ عِنْدِي مُتَصَلَةٌ بِجَرِّ الشَّرِيعَةِ انْصَالًا لِاصْطِحَ
بِالْكَفِّ أَوِ الظَّلِّ بِالشَّخْصِ **وَسَمِعْتُ** عَنْ أَهْلِ الْقَادِي الَّذِي كُنْتُ اعْتَقِدُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ تَرْجِيحِ
مَذْهَبِي عَلَيْهِ وَأَنْ الْمَصِيبَ مِنَ الْإِيْمَةِ وَإِحْدَ لَا يَحْتَمِلُهُ وَشَرِّتُ بِذَلِكَ غَايَةَ السُّرُورِ فَتَمَّا
حُجَّتْ سَنَةٌ سَبْعٌ وَأَرْبَعِينَ بَالِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَجْرَحَاتِ مِنْ بَابِ الْكُتُبَةِ الرَّائِدَةِ مِنَ الْعِلْمِ **فَسَمِعْتُ**
قَائِلًا يَقُولُ مِنَ الْجَوَامِ الْكُفْيَةِ إِنَّا أَغْطَيْنَاكَ مِنْ أَنْ تَقْرَأَ بِهَا أَقْوَالَ الْمُجْتَهِدِينَ وَاتِّبَاعَهُمْ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا تَرَى لَهَا ذَاتَ بَقَا مِنْ هَلْ عَمَّرَكَ فَعَلْتَ حَسْبِي وَاسْتَرِيدَ رِيَّائِي **فَأَنْ قُلْتُ**
فَإِنْ سَبَبَ حُجَابَ تَعْضُضِ الْمَقْلَدِ عَنْ شُهُودِ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْأَوَّلِيِّ مَا هُوَ غُلْظُ حُجَابِهِ بِأَكْلِ
الْحَرَامِ وَالشُّبُهَاتِ وَارْتِكَابِ الْخَالَاتِ **فَأَجَابَ** نَعَمْ وَهَكَذَا **فَأَنْ قُلْتُ** فَاحْكُمْ
مِنْ كُلِّ الْحَلَالِ وَتَرَكَ الْمَعَاصِي وَسَلَّكَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ شَيْخٍ فَهَلْ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْمَقَامِ مَنْ لَوْ قُوفَ
عَلَى الْعَيْنِ لِأَوَّلِ الشَّرِيعَةِ **فَأَجَابَ** لَا يَصِحُّ لَعَبْدٍ لَوْصُولُ إِلَى الْمَقَامَاتِ الْعَالِيَةِ إِلَّا بِأَدَاةٍ
أَسْرَعَ إِلَيْهَا الْجُذْبُ الْأَلْفِي وَأَمَّا السُّلُوكُ عَلَى يَدِ الْأَشْيَاخِ الصَّادِقِينَ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادَةِ مِنَ الْعَمَلِ
بِالْوَقْرِ وَالْعَمَلِ مِنَ عِبَادَاتِهِ فَلَا يَصِحُّ لَهُ الْوُصُولُ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ لِحُسْنِهِ فِي سِيرَةِ
التَّقْلِيدِ لِأَمَامِهِ فَلَا يَزَالُ أَمَامُهُ حَاجِبًا لَهُ عَنْ شُهُودِ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْأَوَّلِيِّ الَّتِي شَهِدَهَا أَمَامُهُ لَا يَكُونُ أَنْ
يَتَعَدَّاهُ وَيَشْهَدَهَا إِلَّا بِالسُّلُوكِ عَلَى يَدِ شَخْصٍ خَرُفُوهُ فِي الْمَقَامِ مِنْ كَابِرِيَّةِ الْعَارِفِينَ كَامِرًا وَخَالَ
عَلَيْهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا لِأَسْلُوكِ الْمَذْكُورِ حَتَّى يَسَاوِيَهُ فِي مَقَامِ الشُّهُودِ **فَأَنْ قُلْتُ**
فَإِنْ مِنْ شَرِّقٍ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْأَوَّلِيِّ بِشَايِكَ الْمُجْتَهِدِ بِسَبَبِ الْأَعْتِرَافِ مِنْ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ وَيَتَقَدَّمَ عَنْهُ
التَّقْلِيدُ **فَأَجَابَ** نَعَمْ وَهَكَذَا لَكِنَّهُ مَا تَخَرَّجَ حَقُّهُ قَدِيمُ الْوَلَايَةِ الْمُجْتَمِعَةِ الْأَوْصِيَّةِ
فَأَخَذَ أَحْكَامَ شَرْعِهِ مِنْ حَيْثُ أَخَذَهَا الْمُجْتَهِدُونَ وَيَتَقَدَّمَ عَنْهُ التَّقْلِيدُ لِجَمِيعِ الْعُلَمَاءِ الْأَرْسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْنُ نَقْلُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الْأَوَّلِيَّةِ أَنْ كَانَ شَافِعِيًّا وَخَفِيًّا مُتَّفَافًا فَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ
إِلَى مَقَامِ الْكَمَالِ **وَسَمِعْتُ** سَيِّدِي عَلِيًّا الْخَوَاصِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ لَا يَبْلُغُ الْوَلِيُّ مَقَامَ الْكَمَالِ
إِلَّا أَنْ يَصَارَ يَعْرِفُ مَنَازِعَ جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْرِفُ
مَنْ أَيْزَلَهَا الشَّارِعَ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فَانَّهُ تَعَالَى قَانَ مَا فُضِّلَ فِي الْكُتُبِ مِنْ شَيْءٍ لِيَجْمَعَ مَا بَقِيَ
الشَّرِيعَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ هُوَ ظَاهِرُ الْمَاخِذِ لِلْوَلِيِّ كَمَا مِنْ الْقُرْآنِ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِيْمَةُ الْمُجْتَهِدُونَ وَلَوْ لَا
مَعْرِفَتُهُ بِذَلِكَ مَا قَدَّرُوا عَلَى اتِّسَابِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْقُضُهَا السَّنَةُ قَالَ هِيَ مِنْ قِبَلِ عَظِيمَةٍ
لِلْكَامِلِ حَيْثُ صَارَ تَفَارُكَ الشَّارِعَ فِي مَعْرِفَةِ مَنَازِعِ أَقْوَالِهِ صَوْرَةً مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ بِحُكْمِ الْأَرْثِ
لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَهَى **فَأَنْ قُلْتُ** فَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَحْتَاطَ عَلَى الْعَيْنِ

لَا يَجِبُ عَلَيْهِ

الاولى للشَّرِيعَةِ التَّقْلِيدُ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ **فَأَجَابَ** نَعَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِصْلَاقَ فِي نَفْسِهِ
وَيُضِلُّ عَلَيْهِ فَاغْزَايَا حِيَالِ الْمُقْلَدِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ إِذَا انْكَشَفَ حُجَابُكَ فِي قُوَّةِ الْمَصِيبِ وَاحِدًا وَلَعَلَّ
أَمَّا يَدُ الْبَاقِي تَحْتَ حُجَابِ الْعَيْنِ فِي نَفْسِ الْمُشْرِفِ كُلِّ مُسْتَلْهِمٍ فِيهَا خِلَافٌ وَتَرْكَ قَوْلِ كُلِّ مَنْ قَالَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ
نَصِيبٌ عَلَى مَنْ أَنْتَهَى سَبِيلُهُ وَخَرَجَ عَنِ التَّقْلِيدِ وَشَهِدَ بِأَعْتِرَافِ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ مِنْ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ وَتَرْكَ
قَوْلِ كُلِّ مَنْ قَالَ الْمَصِيبُ وَاحِدًا لَا يَحْتَمِلُهُ الْبَاقِي تَحْتَ حُجَابِ الْعَيْنِ عَلَى مَنْ أَنْتَهَى سَبِيلُهُ وَلَا تَرْجَحُ
قَوْلُهُمْ عَلَى الْآخَرِ وَاشْكُرْ لَكَ عَلَى ذَلِكَ وَلِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ **فَعَلِمَ** مِنْ جَمِيعِ مَا قَرَأَهُ وَحُجَّتِ
اتِّخَاذُ الشَّيْخِ لِكُلِّ عَامِلٍ طَلَبَ الْوُصُولِ إِلَى شُهُودِ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْكَبِيرَةِ فِي أَجْمَعِ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ
وَرَهْمَهُ وَوَرَعَهُ وَلِقَبُولَهُ بِالْقَطْعِيَّةِ الْكَبِيرَةِ فِي الطَّرِيقِ الْقَوْمِ شُرُوطًا لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا الْحَقُّقُونَ
مِنْهُمْ دُونَ التَّحِيلِ فِيهِمَا الدَّعَاوِي وَالْأَوَامِرُ وَرَأَى أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ الْقَبُولَةِ بِالْقَطْعِيَّةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ
لِلْقَطْعِ بَلْ قَالَ تَعْضُضُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى الْقَطْعِ لَا يَحْتَاطُ بِمَقَامَاتِ نَفْسِهِ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ صِفَاتِ
الْقَطْعِيَّةِ فِي الْعُبُودِيَّةِ تَقَابُلُ صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ فَكَمَا لَا تَحْتَمِلُ صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ كَذَلِكَ لَا تَحْتَمِلُ صِفَاتِ
الْعُبُودِيَّةِ أَنْتَهَى **فَقُلْتُ** فَإِنْ قُلْتُ فَإِذَا انْكَشَفَ قَلْبُكَ لَوَلِيِّ عَنِ التَّقْلِيدِ وَرَأَيْتُ
الْمَذَاهِبَ كَالْمَا مُتَسَاوِيَةً فِي الصَّحَّةِ لَا تَعْتَرِفُهَا كِلَاهَا مِنْ تَحَرُّ الشَّرِيعَةِ كَشْفًا وَتَقِينًا فَكَيْفَ تَأْمُرُ
الرَّيْدَ بِالْإِزَامِ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ لَا يَرَى خِلَافَهُ **فَأَجَابَ** إِنَّمَا يَفْعَلُ مَعَ الطَّالِبِ ذَلِكَ رَحْمَةً
بِهِ وَتَقَرُّبًا لِلطَّرِيقِ عَلَيْهِ لِيَجْعَلَ شُكَّاتِ قَلْبِهِ وَيَدُورَ عَلَى السُّبُلِ فِي مَذْهَبٍ وَاحِدٍ فَيَصِلُ إِلَى عَيْنِ
الشَّرِيعَةِ الَّتِي وَفَّقَ عَلَيْهَا أَمَامُهُ وَأَخَذَ مِنْهَا مَذْهَبَهُ فِي أَقْرَبِ نَهْجٍ لَنْ مِنْ شَأْنِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ لَا يَبْنِي
قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ وَلَوْ سَلِمَتْ لَهُ صَحَّةُ مَذْهَبِهِ حَفِظَ الْغُلُوبَ بِمَا عَدَّ عَنْ التَّشْتِيقِ وَقَدْ قَالَ الْوَاحِدُ
مَنْ يَتَّقِي مَذْهَبَ مَذْهَبٍ شَرِّ مَذْهَبٍ آخَرَ مُدَّةً وَهَكَذَا حُكْمُ مَنْ تَأَمَّرَ بِقَصْدٍ مُنَوَّعٍ مُعَيَّنٍ بِعَيْنِهِ
كُلَّمَا بَلَغَ ثَلَاثَ الطَّرِيقِ إِذَا اجْتَهَادَهُ أَنْهُ لَوْ سَلَّمَ إِلَى مَقْصِدٍ مِنْ طَرِيقٍ كَذَا كَانَ أَقْرَبَ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ
فَيَرْجِعُ عَنْ سَبِيلِهِ وَيَعُودُ وَاصِدًا إِلَى السُّبُلِ مِنْ ذَلِكَ الْآخَرِ فَإِذَا بَلَغَ ثَلَاثَهَا مُتَّفَافًا إِذَا اجْتَهَادَهُ
إِلَى سَلُوكِ غَيْرِهَا أَيْضًا أَقْرَبَ لِمَقْصِدِهِ فَعَلَّامٌ تَقْدِيرُهُ **وَهَكَذَا** فَهَلْ هَذَا إِذَا تَمَّ أَفْنَى عَنْهُ كَلِمَةً
فِي السُّبُلِ وَتَوَصَّلَ إِلَى مَقْصِدِهِ الْمَعْيُنِ الَّذِي هُوَ مَثَالُ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي وَصَّلَ إِلَيْهَا أَمَامُهُ أَوْ غَيْرَهُ
مِنْ أَصْحَابِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ عَلَى أَنْ انْتَقَالَ الطَّالِبُ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ فِيهِ قَدَحٌ فِي حَقِّ ذَلِكَ الْأَمَامِ
الَّذِي انْتَقَلَ عَنْ مَذْهَبِهِ عَلَى تَقْصِيلِ سِيَاقِي أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَيَقُولُ هَكَذَا انْتَقَلَ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ
وَلَوْ صَدَّقَ هَذَا الطَّالِبُ فِي صَحَّةِ الْأَعْتِقَادِ فِي سَائِرِ رَأْيَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ مِنْ عَمَلِ الطَّالِبِ لَا انْتَقَالَ
مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى غَيْرِهِ بَلْ كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ كُلَّ مَذْهَبٍ عَلَيْهِ وَتَقْدِيرُهُ عَلَيْهِ أَوْصَلَةٌ إِلَى بَابِ الْحُجَّةِ كَمَا سَيَأْتِي
بَيَانُهُ آخِرُ هَذَا الْبَابِ فِي فَضْلِ الْأَمْثَلَةِ الْخُصُوسَةِ لِأَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **وَسَمِعْتُ** سَيِّدِي
عَلِيًّا الْخَوَاصِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ إِنَّا أَسْرَعُ الشَّرِيعَةِ الطَّالِبُ بِالْإِزَامِ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ وَعَلَى الْحَقِيقَةِ
الرَّيْدَ بِالْإِزَامِ شَيْخٌ وَاحِدٌ تَقَرُّبًا لِلطَّرِيقِ فَإِنْ مَثَالُ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ أَوْ عَقْرُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَسْبُ

مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين في طرق الاشياخ مثال الاصابع ومثال ازمة الاشتغال
بمذهب تاو وبقية شيخ ما مثال عقد الاصابع لما راد الوصول الى سر الكف لكن من طريق البند
مست عقد الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاثة بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق
الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة التي مثلناها بالاصابع فاذا كان مدة سلوك المريد والطالب
في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة او حصة المعرفة فتقيد بمذهب او شيخ سنة
شهر ذهب لآخر سنة ثم لآخر سنة فقد قوت على نفسه الوصول لانه جعل الثلاث سنين على شيخ
واحد لا وصله الى عين الشريعة او حصة المعرفة بالله تعالى فسأوي صاحب مذهب في العلم وشيخه
في المعرفة لكنه قوت على نفسه بذهابه من مذهب وشيخ الى اخر لما تقدم من انه لا يصح ان يكتفي
بمذهب او شيخ على مذهب غيره او طريق غيره فكانه مقيم مدة سيرة الثلاث سنين في اول عقد
من عقد الاصابع التي هي كناية عن ثلث الطريق ولواته اذ اراد على شيخ واحد لوصول الى مقصوده وهو
على العين الكبرى واقر سائر المذاهب المتصلة بها نحو فافهم **فصل** فان قلت
هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فانقولوا في احوال ائمة الاصول والنحو والمعاني
والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة هل يمكن ذلك على مرتبة الميزان من تخفيف وتشدد كاحكام
الشريعة ام لا **فاجواب** نعم في ذلك لان الات الشريعة كلها من لغة ونحو واصول
وغير ذلك ترجع الى تخفيف وتشدد فان من اللغات وكلام العرب ما هو ضيق وافصح ومنها
ما هو معتق وواضع في كلام العرب مثل اللغة الفصحى في غير القرآن والحديث فقد شدد
عليهم ومن سألهم فقد خفف **واما** القرآن والحديث فلا يجوز قرأته بالكل جماعا الا اذا
لم يكن الاخر النعمان لجزائسا كما هو مقرر في كتب الفقه ومن اراد الطالب ايضا بالتصديق نحو علم
النحو فقد شدد ومن اكتفى منه بعرفة الاعراب الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف **وقد**
ينقسم تعلم هذه العلوم الى فرض كفاية والي فرض عين فقال فرض الكفاية ظاهر ومثال فرض العين في
ذلك ان يخرج للشريعة مبتدع مجادل علميا في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم
ح يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج اليهم في مجلس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع
او خرج ولم يتعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من عين عليه من العلماء فرض كفاية فان
الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالنجفات التي على سورها تمنع العدو من الدخول اليها
لنفسها فيها فافهم **فان قلت** فما الحكم فيما اذا وجد الطالب حديثين او قولين او اقوالا لا يعرف
الناسخ من الحديثين ولا المناظر من القولين والاقوال فاذا قيل **فاجواب** سبيله
ان يعمل بهذا الحديث او القول تارة وبالقول الاخر تارة ولا يقدم الا حوط منها على غيره في الاشياء التي
يشترط تحققها في العمل بغير جملة وان كان احدهما منسوخا او رجع عنه المجتهد في نفس الامر
فكذلك لا يقدح في العمل به **فان قلت** قد تقدم ان الولي الكامل لا يكون مقلدا وانما

يأخذ علمه من العين التي اخذ منها المجتهدون مذاهبهم وتري بعض الاولياء مقلدا لبعض الائمة
فاجواب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ مقفلا كما لا يبلغه ولكن اظهر تعينه في تلك
المسئلة بمذهب بعض الائمة او بامعة حيث سبقه الى القول بها وجعله الله تعالى امسا
يقته يد واستشهد في الارض دونه وقد يكون علم ذلك الولي بما قاله ذلك المجتهد لاطلاعه على
دليله لاعلامه بذلك المجتهد على وجه التقليد بل لو اوقفته لما اذى اليه كشفه فرجع تقليده
هذا الولي للشارع لا غير وما شئ ولا يأخذ على الاعراض والشارع وكثر عليه ان يخطو خطوة في شئ لا
يري قد مر نيته امامه **وقد** قلت مرة لستدي على الخواص حجة الله كيف تخرج تقليد ستيدي شيخ
عبد القادر الجيلاني الامام احمد بن حنبل وستيدي محمد الحنفى الشاذلي الامام ابو حنيفة مع اشتباههما
بالفطرية الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقلدا للشارع وحده فقال رضي الله عنه فذلك
ذلك منها فمقلد الخواص الى مقادير كما لا يما باعنا الله استصحب الناس ذلك اللقب في حقهما مع حرم
عن التقليد انتهى فاعلم ذلك **فصل** فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من
الكمل يقيمون لاطلاعه على عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعقدون بحال المناظرة مع بعضهم
بعضا مع ان ذلك ينافي مقام من شرف على عين الشريعة الاولى وراى اتصال مذاهب المجتهدين كلها
بعين الشريعة **فاجواب** قد يكون مجلس المناظرة بين الائمة انا وقع منهم قبل بلوغ المقام
الكشف في اطلالهم على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لا زال المناظرة
او خاص حجة الخصم والا كملت المناظرة **عنه** ويحتمل ان مجلس المناظرة كان من المجتهدين وغيرهم
فطلب المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك المنافس الى مقام الكمال الخاص حجة من كل وجه ويحتمل ايضا
ان يكون مجلس المناظرة انا كان بيان الاجل والافضل يعمل احدهم به ويؤشده الى العمل به
من حيث انه ارق في مقام الاستسلام والابتنان والاحسان والايقان وبالجملة فلا تنفع المناظرة
بين الكمالين على الحد المتبادر الى الازهان ابل لا يلبثها من موجب واقر ما يكون قصدها
لتحسين ذهن المتاعما وافادتهم كما كان عليه صلى الله عليه وسلم يفعل بعض اشياء لبيان الجواز او افادة
الامة نحو حديث ما الاسلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك ان كل مجتهد يشهد صحة
قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول خصمه لا يخرج عن احدي مرتبتي
الشريعة وان خصه على هدي من ربه في قوله فمقام جميع ومقام ارفع **فان قلت**
فهذا يصح في حق من اطاع على عين الشريعة الاولى المجمل بشئ من اصول احكام الشريعة المطهرة **فاجواب**
انه لا يصح في حق المجتهد مع قول من اقوال العلماء بل يصح بغير جميع مذاهب المجتهدين ثم انما اعلم
من قبله ولا يحتاج الى نظري كما بان صاحب هذا المقام يغير كشفنا وجه استناد
كل قول في العلم الى الشريعة ويؤثر من ان اخذ صاحبه من كتاب السنة بل يرفق استناد كل قول
الى حصة الاسم الذي يرد من خطبه من سائر الائمة وهذا هو مقام العمل بالله تعالى

وباحكامه على التحقيق **فان قلت** ينبغي ان يقرر من ان سائر الائمة على عدي من سائر فكل
 شخص من عمره ان يعتقد ان سائر الائمة المسلمين على عدي من سائر فمقتضيه من العمل يقول غير امامه
 وحصل له به الحجج والاضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور **فالجواب** نعم ولا مشر
 كذلك ولا يكل اعتقاده لاننا نرى عندنا العمل يقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان
فان قلت فهل يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى اليهود عن الشريعة الاولى
 في مقام الايمان والاحسان والايقان من حيث ان كل مقام من هذه المقامات على النقصه كما ان لكل
 عبادة شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك اهل الكسوف وبه يصير احد ههنا يقتل ان كل مجتهد
 مصيب **فالجواب** كما تقدمت الاشارة اليه نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك لاننا
 لا يتوصل الي الواسع ومعلوم ان مقتضى اعتقاده ان سائر الائمة المسلمين على عدي
 من سائر ولا يصح الاعتقاد الا ان يكون حازما ولا يصح الجزم الحقيقي الا بمشهود العيان التي تفرع
 منها كل قول والله تعالى اعلم **فصل** في ما اذا اجيب من ما روي في صحة
 هذه الميزان من المجادلين وقال هذا امر ما سمعنا به عن احد من علمائنا **وقد** كما هو الحال الاستثنائي
 من العلم فالدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الائمة **فالجواب** من ادلة هذه
 الميزان طلب الشارع منا الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
 والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه اياها
 التي لا يشهد لوافقها كتاب ولا سنة فاما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جملة الدين لا من تفرقة
 ومن الدليل على ذلك ايضا قوله تعالى يرد الله بكم البشور ولا يريد بكم العسر **وقوله تعالى** وما جعل
 عليكم في الدين من حرج **وقوله تعالى** فاتقوا الله ما استطعتم **وقوله تعالى** لا يكلف الله نفعا
 الا وسعها **وقوله تعالى** ان الله بالناس لرؤوف **واما الاحاديث** في ذلك فكثيرة منها
 قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر ولن يشاد هذا الدين احد الا غلبه **ومنها** قوله صلى الله عليه
 وسلم من ابغض علي السبع والطاعة في المشقة والمكره فما استطعتم **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بما امرتوا منه ما استطعتم **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشرنا
 ولا تنفروا **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم اختلافنا مني رحمة ايسر سعة عليهم وعلى اتباعي في
 وقائع الاحوال المتعلقة بفرع الشريعة وليس المراد اختلافنا في الامور كالنوحيد ونوابه
 وقال بعضهم المراد به اختلافنا في امورنا وشيئا من السلف كما هو لفظ الاختلاف
 ويقولون انما ذلك توسعة خوفا ان يفهم احد من الامور من الاختلاف خلافا المراد **وقد** كان سفيان
 الثوري رحمه الله يقول لا تقولوا اختلافنا في كذا او قولوا قد وسع العلماء على الامة بكذا **ومن**
 الدليل على صحة مرتبة الميزان ايضا من قول الائمة قولنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم افعال الحديثين
 او القولين عملهما على حالنا اذ من الفاعل ما فعله من طعن في صحة هذه الميزان لا يخفى ان

لا يروى في
 الائمة

بلغ

يطعن فيما شددت فيه او خففت فيه تكون امامه قال بصدقه نقل له ان كلامه من هذا الامر من حيث
 به الشريعة وامامك لا يخلو مثل ذلك فاذا اخذ امامك بتخفيف او تشديد فهو مسلم لمن اخذ
 بالمرتبة الاخرى ضرورة **فيجب** على كل مقلدا اعتقاد ان امامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العز
 التيقن هو بها الاقنانه بالرحمة التي قال بها غيره اجتهاد ائمة هذا العاقل لا تقلد ذلك الا اذا
 الذي قال بها او كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها وكل من اعترض في النظر في كلام الائمة المجتهد بن
 رضي الله عنهم اجمعين وجد كل مجتهد يخفف تارة ويشدد اخرى بحسب ما ظهر به من ادلة الشريعة فان
 كان مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه ابدا وعاية كلام المجتهد انه اوضح كلام
 الشارع للعامة بلسان يفهمونه لما عندهم من الحجاب الذي هو كناية عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه
 من طرق الفهم الذي يفهمه معة الى توفيق كلام احد من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الثابت عنه **ولو** ان حجة ائمة رفع لهموا كلاما لشارع كائنه المجتهدون ولم يحتاجوا الى من شرجه
 لهم **وقد** قد مرنا ان احدا من المجتهدين لم يشدد في امر او خفف فيه الا متعا الشارع فمما راي
 الشارع شدد فيه شددوا ما رآه خفف فيه خفف فيما نواجب شعارا الذين سوا اوقع التشديد
 في فعل الامر واجتناب النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سير مذهبهم وايضا
 ذلك ان كل ما رآه الائمة يحل شعارا الذين فعلا او تركوا بقوة على التشديد وكلما رآه ان
 به كما شعرا الذين لا يظهرونه نقض فيه بقوة على التخفيف اذ هم ائمة الشارع على شريعته
 من بعده وهو الحكماء القائلون **فان قلت** ان بعض المقلدين من عمره ان امامه اذا قال
 بقرعة لا يقول بالرحمة ابدا او اذا قال بالرحمة لا يقول بمقابله من العزيمة ابدا بل كان امامه
 ملاذما قولوا واحدا بطردة في كل قوي وضعيف حتى مات وانما لو عرض عليه حال من عجز عن فعل
 العزيمة لم يقتضه بالرحمة ابدا **فالجواب** ان هذا اعتقاد فاسد في الائمة ومن اعتقد
 مثل ذلك في امامه فكانه يشهد على امامه بانه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المطهرة من ثباتها
 وانما كان مترددا في انفا وكفى بذلك قدحا وخيرا في امامه لانه قد شهد عليه بالجملة بجميع ما انطوت
 عليه الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الائمة رضي الله عنهم
 انهم ائمة كانوا يقولون كل احد بما يناسب حاله من تخفيف او تشديد في سائر ابواب العبادات
 والمعاملات ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فالياتنا انقل معجزة التشديد بانهم كانوا يعملون
 في الحكم الذي يفهمون به الناس في حق كل قوي وضعيف ونحن نوافقه على ما رآه ولعله لا يجد
 في ذلك نقلا عنهم متصل السند منهم اليه نلتزمه حجة الله تعالى هذا الوجه ايا لا بد لنا من
 القدرة بشيئة الله تعالى على القدح في منكر ذلك المقلد لعناية الامام رضي الله تعالى عنه فان من
 المخالفين افعال جميع المجتهدين تايعة لادلة الشريعة من تخفيف او تشديد كما مرنا على كبر
 المطابقة فاصححت الشريعة حكمه لا يكلن لاحد منهم اخرج عنه ايداء وما اخله في ذكره ولا يبين

مرتبة فان المجتهد من رجحون فيه الى قسيتين قسم تخفيف وقسم يشدد كسب ما يظهر له من
المذكر او لغة العرب كما يعرف ذلك من سائر مذاهب الامة وذلك نحو حديث اما الاعمال بالنيات
او حديث لا وضوء لم يذكروا الله عليه ولا صلاة الا بفاتحة الكتاب ولا صلاة لحاج السجدة الا
في المسجد فان من المجتهد من قال لا صلاة الا في المسجد او لا وضوء الا في المسجد او لا صلاة ولا
وضوء الا في المسجد **لفظ** الاحاديث المذكورة يشهد لكل واحد لا سبيل لاحدها ان يهدم قول الآخر جملة من
غير نظر احكامي ومعني يعارض في ذلك ابدا واو في معني في ذلك ان حكم الله تعالى في حق المجتهد
ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوي ما يظهر له ابد **فان قلت** فاذن كان من ذلك
شرعية محمد صلى الله عليه وسلم التي اخص بها الناجيات على ما ذكر من التخفيف والتشديد الذي
لا يشق على الامة كل ذلك المشقة وبذلك فحوى كان صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين في بكل اديانهم
ورفع ما فيه مشقة عنهم **فالجواب** نعم وهو كذلك فحوى صلى الله عليه وسلم اقويا امتته
بما هو باكتساب الفضائل والمراثة لعلية وذلك بفعل الغرابم التي يترفعون بها في درجات
الجنة واخر الضعفاء بعد تركهم ما لا يطيقونه مع توفر اجورهم **ورد** في حق من مرض او سافر
ان الحق تعالى يا من لا اله الا الله ما كان يعمل صحيحا مقيما **فعل** ان الشرعية لو كانت
تجات على احدي مرتبتي الميزان فقط كان فيها حرج شديد على الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين
شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلدها ما في مسئلة قال فيها بالتشديد لا يجوز له العمل
بقول غيره وفي مضائق الاحوال والقرآن فكانت المشقة تقطع على الامة بذلك فالحمد لله الذي
جات شرعية نبينا صلى الله عليه وسلم على كل حال الحكم لا عند الا يوجد فيها شيء مشقة على
شخص الا يوجد فيها شيء اخر فيه التخفيف عليه اما حديث او اشر او قول امام اخر او قول في
مذهب ذلك المشدد مخرج مخفف عنه **فان قلت** فما الجواب ان انا عننا احد فاما
قلنا من المقلدين الذين يعتقدون ان الشرعية جات على مرتبة واحدة وهي ما عليه امانته
فقط ويرى غير قول امامه خطأ يجهل الصواب قلنا **الجواب** اننا نقيم عليه كنه
من فعل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض النواحي فنقول له هل صار مذهب امامك
فاستلحاك عملك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا ام مذهبك باق على صحته حال عملك بقول
غيره ولعله لا يجزله جوازا سديا بحيث يترك به الكراعي وجه الحق **وسيعت** سيدي
علينا الخواص رحمة الله يقول لا يكمل لموسى العمل بالشرعية كلها وهو متقيد بمذهب واحد ابدا و
قال متابعه اذ اصح الحديث فهو مذهب يترك ذلك المقلدا لاحد با حديث كثيرة صححت عند
غير امامه وهذا من ذلك المقلد في البصرة عن طريق هذه الميزان وعود منه كلاما امامه
رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله تعالى عنه يقول عن نفسه الشرعية انه ادري ببيان
لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول رضي الله عنه اذ اصح الحديث اي

بعدي فهو مذهب هو والله اعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل احكامها بضم جميع الاحاديث
والمذاهب بعضها الى بعض حتى يصير كانهما مذهب واحد ومن يتنبئ **وكل** من اشع نظم وتحرير في
الشرعية واطلع على اقوال علماءها في سائر الادوار وجد الشرعية منسوجة من الايات والاحاديث
والاثر سداها وحننها منها وكل من اخرج حديثا او اثرا او قول من اقوال علماءها عنها فهو قاصر
جاهلا ونقص علمه بذلك فكان علمه كالشوب الذي يغص من قياحه او لحنه سلك او اكثر كسب
ما يقتضيه الحال **والشرعية** الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة باقوا لها من عقل
واستبصر فضمرا اي جميع احاديث الشرعية واثارها واقوال علماءها الى بعضها بعضا وجنيده
يظهر لك كالعقطة الشرعية وعقطة هذه الميزان انظر اليها بعد العلم بمذهبها لا يخرج
عن مرتبتين تخفيف وتشديد ابدا وقد حققنا هذا المشهد لله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين
وتسماية **فان قلت** فما اصنع بالاحاديث التي صححت بعد موت امامي ولم اخذ بها **فالجواب** ان
ينبغي لك انك تعلم بان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان امرك بها فان الامة
اشرى كلام في يد الشرعية كما سياتي بيانه في فصل يتبع من امري ومن فعل مثل ذلك فقد حاز
الحق بكلي يديه ومن قال لا عمل بحديث الا ان اخذ به امامي فانه حذر كثير كما عليه
كثير من مقلدي الامة المذاهب وكان لا ولي لهم العمل بكل حديث صح بعد ما بهم تنفيذ الوصية
الامة فان اعتقادنا فيهم الضم لوعا شوا وظفروا بذلك الاحاديث التي صححت بعد هلاكها
بها وعلوها وكرها كل قياسا كونا فاسوه وكل قول كانوا قائلوا **وقد بلغنا** من طرق صحيحة
ان الامام الشافعي اسئل يقول للامام احمد بن حنبل اذ اصح عندك حديث فاعلموا به لناخذ به
وترك كل قول قلنا قبل ذلك او قاله غيرنا فانكم احفظ الحديث ونحن اعلم به انتهى **فان قلت**
فاذا قلنا ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شي منها عن الشرعية فان الخطا الوارد في حديث اذا
اجتهد الحاكم او الخطا في الخبر وان اصاب فله اجران مع ان استند اذا العلم الكالم من كسر
الشرعية **فالجواب** ان المراد بالخطا هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في
تلك المسئلة لا الخطا الذي يخرج به عن الشرعية لانه اذا خرج عن الشرعية فلا اجر له لقوله
صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى **وقد** ثبت الشارع له الاجر فابقي
الا ان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتهد ومصادف نفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله
اجران اجر التبع واجر مصادفة الدليل وان لم يصادف عن الدليل وان صادف حكمه فله اجر
واحد وهو اجر التبع فالمراد بالخطا هنا الخطا الاصنافي لا الخطا المطلق فانهم قالوا
ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه في جميع اقوالهم ومما سار الاقربا من عن الشرعية واو
وبعد عنها او بعد كسب طول استد وقصر ولا يحك علينا الايمان بصحة جميع شرايع الانبياء
قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة اشيا منها لما ظهر شرعنا قلنا كيك على المقلد اعتقاده

صحة مذاهب جميع المجتهدين وان خالف كلامهم ظاهر كلامه فان الانسان كما بعد عن شعاع
 نور الشريعة خفي مدركه ونوره وظن غيرة ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك **ولعل ذلك**
 سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار التي عرفت هذا فتجاءل كل واحد
 في صحة قول بعض الادوار التي قبله وان من تحرق بقدر في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت
 قبله حتى يقبل اليه في شهود انصافها بين الشريعة الاولى التي في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من هو محبوب عن ذلك فان قيل المقلد من الاولين الذوال من العصابة نحو خمسة عشر ذراعا
 العلماء فاعلم ذلك **فان قلت** فكل هذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من عظمة الوحي
 الا في قبل ان يتلوا جبريل **فالجواب** نعم اتجمع اهل الكشف الصحيح على ان احكام الدين
 المحنة تزل من مكان مختلف لان كل واحد كما يظنه بعضهم فترى الواجب من القاطر لاجل المندوة
 من الموضع والخروج من العرش والمكروه من الكرسي والباح من السدة فالاوجب يشهد لمرتبة
 التشديد والمندوب يشهد لمرتبة التحفيف وكذلك القول في الحرمان والمكروه واما المباح فهو
 امر من جبريل جعله الله تعالى من جملة الرخصة على عباده ليستريحوا بفعله من مشقة التكليف والتجني
 ولا يكونوا فيه تحت اسر ولا يذوقوا ثقله البشربان يكون تحت التجني على الادوار الاطاعة له به
 ولكن بعض العارفين قد قسم المباح ايضا الى تخفيف وتشديد بالنظر في الاول والاولى فيكون
 ذلك عندنا على قسمين كالرخصة والرقعة **فان قلت** فما الحكمة في تخصيص كل
 الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة **فالجواب** الحكمة في ذلك ان يكون كل محل يرد
 صاحبه بما فيه فيكون من القاطر لاجل نظر الى التكليف الواجبة فيها فاحكامها بحسب ما يري
 فيها ويكون من العرش نظري في المخطوطة ان فيها صاحبها بالرحمة لان العرش مستوي لاسم الرحمن فلا
 ينظر الى اهل خطه الا بعين الرحمة كل واحد ما ياسبه من مسلم وغيره رحمة انكاد او رحمة انكاد
 او رحمة اهل العاقبة ويكون من الكرسي نظري في الاعمال والاقوال المكروهة فليست الى اهلها
 بالمعصية والتجاوز وهذا كان يجرى اركا المكروه ولا يواخذ فاعله **واما السدة** فهي المرتبة الخامسة
 واما سميت منتهى لانه لا يجاوزها شي من اعمال بني آدم فيقتضي ان الامر والنهي ينزل من قلم الربوع
 الى عرش الكرسي الى سدة ثم تتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس للاحكام محل لها والسدة
 للاستقرار فيه بينا وبين مظاهر المكلفين انما هي مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليست اصل
وسميت سدة على ما احواس رحمة الله تعالى يقول المتابع قسم النفس وهو حاضر اسدة قالها
 ينتهي بقوس عالم السعادة والى اصولها وهي الرقعة فيقولون عالم الشفاء لا يدي فاعلم
 ذلك فانه نفيس **فمن** فان ادعي احذر العلماء ذوق هذه الميزان والذوق بها اصل
 لتدبره او توقف في تصديقه **فالجواب** اننا نشأنا عن شناعة اقوال مذاهب العلماء
 المستعملة والمندرسه فان قررها كلها وروها الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة

انما

كما جازها

كما صحاها صدقناه وان توقف في توجيه شي من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وانه عالم
 بما استعملها لاجلها لا غير واعلم ان شرادنا بمنع كل قول منشأوه **مثال** ذلك قول بعض العلماء
 بتحرير روية وجه الاسر والمجمل بهذا القول منشأوه الاحتياط **ودليل هذا** الحنط يحق
 قوله صلى الله عليه وسلم ما يربك الي ما لا يربك **قال** بعضهم ومن تأمل قوله تعالى ولا
 تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وعلم ان النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو
 تنفيذ مما علة يورث اليه من الاضرار باليتيم وماله لاحسنه اسرار متابع اقوال العلماء العا
 والائمة المجتهدين فيسأله الله اعلم **وقد** تقدم ان الله تعالى امر على بالاطلاع على عين
 الشريعة رايت المذاهب كلها متصلة بها ورايت مذاهبا لائمة الاربعة تجري مجراها
 ورايت جميع المذاهب التي اندرست قد استحالته حجارة ورايت اطول ائمة جدد الاسماء
 ابو حنيفة ويكيته الامام مالك ويكيته الامام الشافعي ويكيته الامام احمد وانظر
 هذه ولا يذهب الامامة او دوق قد انقضت في القرن الخامس فاولت ذلك بطول من العمل بذاهم
 وقصره فاما كان مذهب الامام ابو حنيفة اول المذاهب لمدته تدويرا فذلك يكون اخرها
 انقضاء **وبذلك** قال اهل الكشف **ثم** لما نظرت الى مذاهب المجتهدين وما تفرع منها في سائر
 الادوار الى عمرنا هذا المراتد اخرج قولا واحدا من قولهم عن الشريعة شهودا في ارتباطها كلها
 بعين الشريعة الاولى **ومن** اقرب مثال لذلك شبكة صياد السمك في ارض مصر فان العين
 الاولى هي الشريعة المطهرة فانظر العيون المنتشرة منها الى اخر الادوار التي هي مثال اقوال
 الائمة المجتهدين ومقلدوهم الى يوم القيامة كخط على صورة ارتباط اقوالهم بعين الشريعة وبذلك
 عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى **فيا سعادة** من طلعة الله تعالى على عين الشريعة
 الاولى كما اطلعنا **وراي** ان كل مجتهد يصيب يا فوزة وكثرة ضروره اذا اذاه جميع العلم بعلوم القناعة
 واحدا بيبه وتسموا في وجهه وصار كل واحد ينادي بالشفاعة فيه ويترحم عليه ولا يذوق
 ما يشفع فيه الا انا **وياندا** من قصر في المسلك ولو يقبل في شهود العين الاولى من الشريعة
 وياندا من قال المصيب واحدا والباقي محط فان جميع مخططاتهم يعقبون في وجهه لتخطيته
 لهم وتجرحهم بالجهل وسوء الادب منه السقيم **فاسمع** يا اخي في الاستغناء بالعلم على وجه
 الاخلاص والورع والعمل بما اغلبت حتى تطوي لك الطريق بشفقة تشرف على مقامات المجتهدين
 وتقف على عين الاولى التي اشرف عليها انا ملك **وتشارك** في الاعتراض منها كما كنت
 متبعا لك لخلو ذلك مع مجالك عن العين التي استندت بها كذلك تكون متبعا له في الاعتراض
 من العين التي اعترف منها **ثم** اذا حصلت ذلك المقام فاستمع في شهود العين الاولى وتاخر
 منها في سائر الادوار نصير توجه جميع اقوال العلماء ولا ترونها قولا واحدا اما المصحة ولا كل واحد
 منهم عندك من تخفيف او تشديد واما الشهود صحة استنباطها من انصافها بعين الشريعة تخفيف

٧

وتشديد لكل من ارجاء **وقد** كان الامام احمد يقول كثيرا التقليد عني البصيرة كلمة تحت
العلم اعل ان يلخذا احكامهم من عيني الشريعة ولا يفتنوا بالتقليد من خلف حجاب احد المجتهدين
فالله الذي جعلنا من بوجه كلام جميع علماء الشريعة ولا نرد من افواههم شيئا مشهورا انصافا
افواههم كلها بعين الشريعة ويؤكدنا حديث الصحابي كالجور يا ابيهم اقتدوا بهذا الحديث وهذا
الحديث وان كان فيه مقال عند المجتهدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين
على مذاهب الصلابة سلكوا افلا تجد المجتهدين الاوسلسفة متصلة بصلابة في القول وبجاعة
منهم **فان قال قائل** فلاي شي قدما قلنا كلام الائمة المجتهدين من غير الصلابة على كلام اهل الصلابة
مع ان المجتهدين من فروجهم **فاجاب** انما قدما قلنا كلام المجتهدين غير الصلابة على كلام الصحابي
في بعض المسائل لان المجتهدين لما خرجوا في الزمان احاطوا بالكلية بجميع الصلابة او غلبهم **وجع**
الامر في ذلك الى التخفيف والتشديد لان ما عليه جمهور الصلابة او بعضهم لا يخرج عن ذلك
وسمعت شيخنا شيخ الاسلام كبريا رحمة الله تعالى يقول من راى عيني الشريعة كالخروج في
الحواشي عرفت منه فهو واحد **وسمعت** يقول ايضا اياكم ان تبادروا الى الانكار على قول
تجهد او تخطئ به لا بعد احاطتكم باده الشريعة كلها ومعرفة جميع لغات العرب التي اختلفت
عليها الشريعة ومعرفة جميع لغاتها وظهرها فانا احظكم بها كادركنا ولا تجدوا ذلك الامر الذي
انكرتموه في حالكم انكاروا في كبري ذلك **فقد** روي الطبراني في مسنده في شريعتي حات
على ثمانية وستين طريقة ما سلك احد طريق منها الا بما انتهى في الحديث رب العالمين
فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان وقا ونصير تقرير مذهب المجتهدين
ونقلهم كما يقرها اصحابها فاسلك طريق القوم والرافضة على يد شيخ صار له ذوق في
الطريق اهلك الاخلاص والصدق في العلم والعمل في ريل عنك جميع الرغبات النفسية التي
توقد على السوء وامتنع اشارته الى ان تصل الى مقامات الكمال السني في نصير تري للناس
كلهم ناجين لا انت فترى نفسك كانه قال **فان سلك** كذلك صفت لك ان شاء الله تعالى
ومعلوم في شرع زمان عاده لا يتوحد عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم **واما** سلك
بغير سني فلا يستقام لبا من الريا والجدال والمراعاة على الدنيا وتوابعها لا يوفق فلا يوفق
الى ذلك **ولو** شهدك جميع اقرانك بالقطبية فلا تهم هذه الشهادة **وقد** اشار الى ذلك الشيخ
سبحا الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شرح ولا ورع عاخر
الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعروفة المظلمة عند القوم ولو عبد الله تعالى
عن ربح عليه الصلاة والسلام **فصل** اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله من شيء
ولا سر في بعد ذلك وهناك يطلع كشافا ويقتناغا حضرات الاسماء الالهية ويرى اتصال جميع
اقوال العلماء بحكمة الاسماء وترتفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين المشهوده اتصال جميع

افواههم بحكمة الاسماء الصافات لا يخرج عن حضرة اقول واحد من افواههم **وهذا** نظيره ما فاض
في عين الشريعة الكبرى **وسمعت** سيد عليا الخواصر رحمة الله تعالى يقول اذا انتهى سلكك المريد
اختلفت عنده عقدة التخصيل بالقرينة وتسلطت معرفة معنى قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله
وعرف هناك ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من
فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامرو ويرى عين الجمع هي عين الفرق كان السالك من طلبه العالم
يسلك حنفيا او حنبليا مثلا مقتضا اعيان مذهب واحد بعينه يدبر الله تعالى به لا يرى مخالفة
فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يتعبد نفسه فيه جميع المذاهب من غير فرقان في شهوده
اختراف جميع المذاهب من غير واحدة انتهى كلام الشيخ **وهو** شاهد عظيم للميزان مقرر للقوانين
في مسئلة كل مجتهد مصيب ام لا فعلم ان مكان في حال السلوك فهو لا يقف على القين الاولى
فلا يقدر على ان يتعقل ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا ان كل مجتهد
مصيب وح كثر الانكار عليه من عامة المقلدين مني صرح لخير ما يعتقد له لحياتهم عن شهود المقام
الذي وصل اليه فتمرر عذرون من وجه اخر حيث لم يرد واحدة علم ذلك الى الله تعالى فانه ما
سئلنا بل وانعز ذلك الاما اهل الكشف ابدالا عقلا ولا شرعا لان الكشف لا ياتي الا بتوحيده بالشرعة
دائما اذ هو اخبارا لا امر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة **وسمعت** سيد
عليا الخواصر رحمة الله يقول الغلوم اللدنية كلها من انواع علومهم والخبر ولا يخفى عليكم ما وقع
من انكار السيد موسى عليه وكنى ما سكت موسى عن انكاره عليه اخر الامر علينا ان موسى عليه
الصلاة والسلام اطاعه الله على ما اطاع عليه الخبر والا فالك لا يتسرع الى السكون على ما امره
منكر اعتد فان خرق فنبهة قوم غير اذهم خوفا ان يجرها ظاهرا او متلا من خوف ان يرهق
ابويه ظاهريا وكرا لا يجوز مثله الشريعة انتهى **وقد** اشار الى هذا الشيخ محي الدين اويل
الفتوحات فقال من علامة الغلوم اللدنية ان يجيبها القول من حيث افكارها ولا يجاد احد
من غير اهلها يقبلها الا بالتسليم لاهلها من غير ذوق وذلك لانها تاتي اهلها من طريق الكشف
لا الفكر **وما** تعودوا العلماء اخذ العلوم من طريق افكارهم فان انا هم علم من غير طريق افكارهم
انكروه لانه انا هم من طريق غيرنا لوفه عند هوانهم **وهنا** تعاروا احيى ان من انكر هذه الميزان
من المجوذين فهو معتد ولا فاض من الغلوم اللدنية التي ونبها الخبر عليه الصلاة والسلام بيقين
فاخذ ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان بغير قول من قال **ان كل**
مجتهد مصيب او المصيب واحد لا يقينه وحل كل قول على حاله وبيان ما يؤيد هذه المشران
اهل الميزان ما يؤيد هذه الميزان ما اجمع عليه اهل الكشف وصرح به الشيخ محي الدين في الكلام
على سجع الحق من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد قط ان يخطي مجتهدا او يطعن في كلامه لان الشرح
الذي هو حكم الله تعالى قد قرر حكم المجتهد فصارت شرع الله تعالى بغير الله الله تعالى اياه قال

وهذه مسئلة يقع في مخطوطها كثير من اصحاب المذهب لعدم استحضارهم ما ينبغي ان يكون عليه مع
كونهم عالمين به فكل من خطا في جهته فكل خطا الشارع فيما قرر حكما انتهى وفي هذا الكلام
ما يشعر الى ان قول المجتهد بنصوص الشارع وجعل اقوال المجتهد بنصوص الشارع في
جواز العمل بها شيئا بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك ايضا قول علما بنا لوصول انسان
اربع ركعات لا ربع جهات بالاجتهاد فلا قضا مع ان ثلاث جهات منها غير العتلة بيقين ولكن لما
كانت كل ركعة مستندة الى الاجتهاد قلنا باليقظة ولم تكن جهة اولي بالقبلة من جهة ومما
يؤيد ذلك ايضا ما اجمع عليه اهل الكشف من ان المجتهد في هذا الامر ورثوا الانبياء حقيقة
في علومهم الوحي فكما ان النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطا في نفس الامر وان خطاه احد
فذلك الخطا اصابه في فقط لعدم اطلاعه على دليله فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرهم
فيها الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نص الشارع في وجوب العمل به فانه صلى الله
عليه وسلم ايام هجرته الاجتهاد في الاحكام من اجل قوله تعالى ولو ردوا الى الرسول الى اولى الامر
منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم ومعنا وان الاستنباط من مقامات المجتهد بنصوص الشارع
عنهم فهو تشريع عن امر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث تشريعه بالاجتهاد الذي قرره
الشارع عليه كما ان كل نبي معصوم انتهى **وسمعت** بعض اهل الكشف يقولون انما تعبد الله المجتهد
بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدم والاسخة فلا يتقدم عليهم في الآخرة
سوى بيتهم محل صلى الله عليه وسلم فيحترق علم هذه الامة حفاظا لالة الشريعة الظاهرة العارفين
بمعانيها في صفوف الانبياء والرسل لا في صفوف الامم فما من نبي او رسول الا وجاهه عالم من علماء
هذه الامة او اثنان او ثلاثة او اكثر وكل عالم منهم لمة درجة الاستناد به في علم الاحكام والاحوال
والمقامات والمنازلات الى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن هنا يعلم ان جميع
المجتهد بنصوص الشارع في التخفيف والتشديد فاما ان يشدد امام مذهب في امر فاما من
جميع الناس وتخفف في امر فانه جميع الناس فان الشريعة قد جاءت على مرتبة تلي لاهل مرتبة
واحدة كما مر في الميزان ولذلك فتح لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق على اهل بلدي
صلى الله عليه وسلم على من شق على امته بقوله **الله** من ولي من امر الامم شيئا فرقى بهم فادنى الله
به ومن شق على امتي فاشق الله عليه ولم يزلنا نذكره على من يتكلم في اهل بلدي يقول
لاصحابه ان يكونوا منكم كخوفنا عليهم من كثرة تنزل الاحكام التي يراونها عنها فيجوزون
عن العمل بها فالعلماء الذين يرفعون الحرج والرفع الاصل الذي ينتهي اليه امر الناس في اجتهادهم لان
الذين يرفعون الحرج فانه لا يرفع امر عارض بل يرفع الامم والكل في **قال** فاذن من لزم
الناس باليقظة في جهته واحد فقط ضيق عليهم وشفق عليهم **فاجواب** انه ليس بذلك
مشتقة في الحقيقة لان ما يجب ذلك المذهب لم يزلنا نذكره بالضرورة بالضرورة

من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره ورجع مذهب هذا الى مرتبة الشريعة فلا يتبع
ولامشقة على من لزم مذهبنا معينا فان لم نعلم الشريعة هكذا فاقمت وان لم نقر مذهبنا
المجتهد من هكذا فاقمت ولا كان من قبله اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على مذهب من لم يكن
بخالف قوله جنانته وذلك معدود من صفات النفاق **وقد** تقدم في ما وضعت هذه الميزان
في هذه الطروس لا انصار المذهب لانية ومقلد منهم خلاق ما اشاعة عن بعض الحسد من قوله
ان من قال في هذه الميزان وحدها حكم بخطية جميع المجتهد بنصوص الشارع لان كل مجتهد لا يقول يقول الاخر
بالخطية فيلزم من ذلك خطية كل مجتهد في خطيئته الاخر انتهى كلام الحاسد **والجواب**
قد اجمع الناس على بطلان اجتهاد لا يتكلم على مجتهد وان كل واحد يدبره العمل بما ظهر له انه الحق
وقد ارسل النبي بن سعد رضي الله عنه سؤالا كما مر الى الامام مالك يسئله عن مسئلة فكتب
اليه مالك اما بعد فانك يا اخي امام هدي وعلم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك
انتهى **فما** اذا كان الاطلاع على مجتهد على غير الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولو لا اطلاع
كان من لواجب عليه الانكار ويحتمل ان من خطا غير من الاجتهاد انما وقع ذلك منه قبل بلوغه
مقام الكشف كايمن فيه كثير من ينقل كلام الائمة من غير ذوق ولا فرق بين ما قاله العالم ايام
بدايته وتوسطه ولا بين ما قاله ايامه من اية فاما في هذا الفصل فانه ناطق بصحة مذهب
المجتهد بنصوص الشارع حكيم باستناد الى الاجتهاد والحمد لله رب العالمين **فصل**
لا يلزم من تقيد كمال من الاجتهاد او المجتهد بنصوص الشارع ان يكون يرى بطلان ذلك
القول الذي لم يعمل به فيحتمل انما ترك العمل به لكونه ليس من اهل سوا كان ذلك في الضرمة او
الرخصة فان كل كمال ومجتهد يراي استدلال سائر المذاهب من غير الشريعة سوا المذاهب المستعمل
والمندرسه فكل قول لا يعمل به لعدم اهليته له فهو في حقه كالحديث المسنوع وفي حق غيره كالحديث
الحكمه واما غير الكمال من المقلد بن حكمه حكمه من كان متعبدا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً
لغير شريعة كل صلى الله عليه وسلم فانه يلزمه العمل بشريعة كل منزل ما نسخ من شريعة
عيسى فترى العلماء يتعبدون بقول الله من الزمان بغير نظر لهم قولهم هو اصح ولا عندهم
من الاول فيكون الاول ويعملون بالثاني ويصير الاول عندهم كانه حديث مسنوع
مع ان علماءهم الذين تعبدوا بذلك القول يراونوا فتوايه الناس حتى يتأولوا
قلت لاحد الان تعبد بذلك القول لعدم الاحتياج الى ذلك من قبلهم ولا شرع كالحديث
كل رخصة من الزمان يشبهه نسخ الشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة لتفيع لعل هذه الامة
مثل ما وقع للانبياء الذين هم رؤسهم وايضا في ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتعبد عباده
باحكام اخر على وجه مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر علما بهم وجه ترجيحها قوالا
غير الاقوال التي كانوا يحونها فبادر الى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون له في

ع

الفرج على ذلك بانشر احصاء هذه الامور في انقضاض المذهب. ويؤيد ذلك قول السيد
عمر الخطاب رضي الله عنه ان الله عز وجل تحدث للناس قضية محسب زمانهم واهوالهم. وبعده
على ذلك عطاء مجاهد والامام مالك فكانوا لا يفتون فيما ليسوا من عنة من الوقايح
الا ان وقع. ويقتولون فيما لم يقع اذ وقع ذلك فعلموا ذلك الزمان يفتون فيه انتهى. ولما
يكون في باطن ذلك ايضا حكمة بالامة لان الحق تعالى لما علم من اهل ذلك الزمان الملا من العمل
بذلك الحكم فقيض لهم من بطله من يمكنهم الاخذ عنة من جنسهم لانقطاع الوحي حجة منه تعالى
لهم بحيث كان تحدث لهم في كل زمان من الشرع احكاما يتلفونها بالقبول ومثل النفس فلا
يحدون في العمل بها مشقة في الجملة وقد يقال والله تعالى اعلم ان ذلك انما كان من امر الله تعالى
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول بما من قول من اقوال المذاهب المستعمل
والمدرسة الا وقد كان شرعا بني تقدمه. فاذا الحق تعالى بفضله ورحمته ان يجعل هذه الامة
نصيبا من العمل ببعض شرع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعالمين بمحوماتهم
به من شرع الانبياء خصوصية هذه الامة من حيث ان شرعية نبيهم حاوية لجميع احكام الشرع
المتقدمة انتهى. فعلم انه لا يترك الكمال العمل بقول ان يكون ذلك لكونه براء خارجا
عن الشريعة لذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة او عزيمة **فج** الامر الى
مترتبتي التخفيف والتشديد **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ايضا اعتقا
في جميع الامور من العلماء انهم ما سئلوا بعضهم بعضا الا علمهم بصحة اقوالهم ومستنداتهم
وانصافها بعين الشريعة لا احسانا للفظ لهم من غير اطلاع على صحتها وانصافها بعين
الشريعة **وقد تقدم** ان بعض اشاع المجتهد من وصل الى شهود عيني الشريعة الاولى وقال كل
مجتهد مضيق كان عبد البر لما اكفى الشيخ ابي محمد الجويني والشيخ عبد العزيز الدرييني
واضاههم بديلان الشيخ ابا محمد صنف كتابه المسمى بالخط الذي تقدمه انه لم يفتقد فيه
بذهب كما مر وكذلك الشيخ عبد العزيز الدرييني صنف كتاب الدرر المنقطة في المسائل
المختلطة اتي فيها على المذاهب الاربعة فلو لا اطلاع على مستندات الامة الاربعة ما كان
ليستوع له ان يفتي على مذاهبهم كلهم **ومثل** امثال هؤلاء على انهم كانوا يفتون على المذاهب
من باب الايمان والتسليم من غير ان يعرفوا احوالهم ومستندات اصحابها فيها ومدارك اقوالهم
بعيد جدا على مقامهم. وكذلك القول فيمن خافه غير ما نص عليه امامه فحتم له انما اختاره
لاطلاع على انصاف ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما انصافها قول امامه على حد سوي
كالامام زفر وايي يوسف. واشتب. وابن الفاسم. والنووي والرافعي. والطحاوي وغيرهم
من اشاع المجتهد من. ويحتمل ان كل من اتي باختاره غير قول امامه لم يطلع على ادلة امامه.
وانما اقبل على اعتقاده صحة قول ذلك الامام لانه في نفس الامر **فج** ان كل من قلده

عليه من الشريعة المطهرة لا يؤمر بالتقيد بمذهب واحد لانه يرى انصافا لقول الامة كلنا صحيحها
وصنعها بعين الشريعة الكبرى. وان اظهر التقيد بمذهب واحد فاما ذلك لكونه من اهل تلك
المرتبة التي تقيد بها من تخفيف. او تشديد. وانما الرمز المذهب لاختصاص الذين يتألف منه
في طاعة الله تعالى من باب التطوع في قوله تعالى من تطوع خيرا فهو خير له والى نحو ما ذكرناه اشار
الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باي
هو واي فعلى الراس والعين. وما جاء عن اصحابه بخبرناه وما جاء عن غيرهم في غير حال. ونحن
رجال انبي. فمضى لك اشارة الى ان للعبدان بخار من المذاهب ما شاس غير وجوب ذلك
عليه اذ كان من اهل ذلك المقام **وكان** سيدي علي الخواص رحمه الله اذا سأل انما عن التقيد
بذهب معين لان هل هو واجب ام لا يقول له يجب عليك التقيد بمذهب ما دمت لم
تصل الى شهود عيني الشريعة الاولى في خوف من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت
الي شهود عيني الشريعة الاولى فمناك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانك ترى انصاف جميع
مذاهب المجتهد من يحا ولا يمس بذهب اولى بها من مذهب. ويرجع الامر عندك الى متربتي
التخفيف والتشديد بشرطها **وكان** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ايضا ما مر قول
من اقوال العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لم تات لان ذلك القول ما ان
يكون راجعا الى اية او حديث. او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح. لكن من اقوالهم ما هو مأثور
من صحيح الايات والآثار ومنه ما هو مأثور من المأثور او من المعقول. من اقوالهم
ما هو قبيح. ومنها ما هو بعيد. ومنها ما هو معتد. ومنها ما هو كلبا الى الشريعة لانها
مقتبسة من شعاع نورها. وما تروا من ينفع من غير اصل اذ كما مر بنا في
الخطبة. واما العالم كما بعد عن عين الشريعة ضعف نور احواله بالنظر الى نورها ويقتبس
من عين الشريعة الاولى من قرب منها **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
ايضا كل من اتسع نظره من العلماء ورأي عين الشريعة الاولى وما تفرغ منها في سائر الادوار
واستصحب شهود ما تفرغ منها وهو نازل الى احوال الادوار اقرت جميع مذاهب الامة ومقلد
من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره هو انبي وشيبي مثال في فضل الامة ومقلد
ان سأل الله تعالى من مثله لك بالسجدة او شبكة اقتياد وغير ذلك ولحمد لله رب العالمين
فصل واما كذا احي ان تطالب لحد من طلبة العلم لان تصدق اعتقاده في ان كل
مجتهد مضيق ما دام مشركا خطية واحدة لا سيما بحسنة الدنيا وشهواتها كما لا ينبغي لك
ان تطالب بمثل ذلك ما دام في حجابا لتقليد امامه فانه محجوب بامامه لا يراه انما يابل اش
بالسلوك على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعوايق التي تقوق الطالعين الوضو الى
منتهى السيرة فاذا بلغ المهادية وتهد مذاهب العلماء كما سارعت الى كبد العين وجدوها

كما سيأتي بيانه في الامثلة المحسوسة فبما ان يقرر مذاهب الامة المجتهدين كما ستر في الفصل قبله ويقول
كل مجتهد مصيب واما قبل بلوغه الى هذا المقام فلا يجوز ذلك متعة من التقيد بمذهب واحد
بل لو انك لم تكن من ذلك لا يجيبك لان من لازمه ان يقول المصيب واحدي في نفس الامر ولعله
مذهبي انا واحدي والباقي مخطي لا يتعقل في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعقد
ويتجمل الشريعة كما تتعلل مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصحيح من الشريعة هو ما اخذ به
امامة سواء كان تخفيفا او تشديدا **والحق** ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة ادلة
كل من المرتبتين على الباقي احاديث لا تخص كاسياني بيانه في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى
وكثيرا ما يقولون لبيته وغيره كالحفاظ الربلي من جمع ادلة المذاهب في كتابه وانتم لم تذهب وروح
اوله بكثرة الروايات وصحة السند **وهذا** الدليل وان كان صحيحا فاحاديث مذهبنا اصح سنداه
واكثر رواة وما قال ذلك الا عند العجز عن تصحيح دليل مخالف خاصه بالكلية ولان صاحبنا
هذا القول من البيهقي وغيره اطلع على ما اطلعنا عليه من انا الشريعة المظهره كانت على مرتبتين
تخفيف وتشديد لم يجمع الى قوله احاديثنا اصح واكثر بل كان يرد كل حديث اوقولنا الاخر
الى احدي مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجح المذاهب من تقليدي لامة ساقا لوان **قلت**
الاصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعه على مرتبتي الميزان ولوانتم اطلعوا عليها ما جعلوا في احوال
مذاهبهم اصح وصححا ولا اظهر وطاهر بل كانوا يقولون بصحة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبتي
التخفيف والتشديد وافتا كل سائل بما يناسب كاله من قوة او ضعف برخصة او عزمة وكان
احدهم يعني على الاربع مذاهب فان قال لنا شافعي فعلى هذه الميزان في ان اصلي اذا ما سبت
ذكرى بلا تخديد وضو قلنا نعم ذلك ولكن بشرط ان تكون من اهل هذه الرخصة لا من اهل
وذلك اذا ابني الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء صلاة الصبح مثلا حتى كاد الوقت يخرج
فلما فرغ هذا من الوضوء فرجه بخير قصد في مثل هذه الصورة له تقليد الامام ابي حنيفة
في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها من الفرج بشرطها تحصيل الفعل الرفيعة في وقتها فان
المقاصد اكد من الوسائل عند جمهور العلماء استيما **وقد** ورد في الحديث هل هو الانسعة منك ولم
يثبت عند من قال بذلك تشبهه على اصطلاحنا **فراجع** الامر في هذه المسئلة الى مرتبتي
الميزان تخفيف وتشديد فليس يجوز من لم يثبت بالوسواس ان يصلي اذا سب فرجة او لمس احنية
مثلا لا بعد تحديد الطهارة فان قال لنا احد من قدام الامام ابا حنيفة رضي الله عنه ان امامنا
لا يقول بطلونية الطهارة من سب فرجة انما اسوا كان من يعسر عليه تحديد الطهارة امر لا قلنا
له هات لنا عند ذلك بسند متصل منك اليه في هذه المسئلة انه صرح بذلك ولعله لا يخجل
ذلك انما الاستيما **وقد** انعقد الاجماع على ان الاصل للشخص مراعاة الخروج من الخلاف
في كل عبادة اذا هاد هذه القاعدة هي تدار اصطلاح صاحب هذه الميزان وهناك يقولون ان

ذلك

ذلك شهادة منك على امانك بالجهل بمرتبتي الشريعة وعدم اطلاعه على المعنى الاول في الشريعة
كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له ايضا ان اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يدون
مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة حتى يعفدها مجلسا من العلماء ويقول انتم
هذا اذا قالوا نعم قال لابي يوسف او محمد بن الحسن كتب ذلك وان لم يرضوه تركه واعتقا
في جميع الامة المجتهدين انهم كانوا لا يثبتون هذه قول في الشريعة الا عند فقد ههنا النص
في ذلك عن الشارع فلوان الامام ابا حنيفة طهر بحد من سب فرجة فليتوضا لقال به ايضا
ومحله على اهل العافية من الوسواس مثلا او على الاكابر من العلماء والصلحاء وترى ان
علي مرتبتي الميزان **وقر** على ذلك يا اخي كما كان واهب النقل والترك في مذهبه فذلك فعله
ان كنت من اهله ذلك تركه ان عجزت عن فعله حسا او شرعا فالعجز الحسي معترف والعجز الشرعي
هو كما اذا رايت الماشي لا يزال دونه مانع من سب فرجة او قاطع طريق مثلا **وقد** تقدموا في الميزان
ان مرتبتي الميزان الترتيب لوجوب الاعلى التحريم فانك ان تدهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من
نار عننا من المقلد من اجل الدليلين او القولين على جانبي ادعي ان امامه كان يطرد القول بالتشدد
او التخفيف في حق كل قوي وضعيف ظا للبناء بالنقل الصحيح عن امامه او خطاؤه فيما ادعي **وقد**
من نور الله قلبه وعرف مقام الامة في الورع وعدم القول بالزاي في دس الله شهيد فلهذا
بان احدا منهم كان لا يصح هذا برخصة الا ان راها عاجزا ولا بقرينة الا ان راها قادرا وان لم
يكن صاحب الواقعة حاضر عند امامه حين اتي الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف
جميع المسائل التي اتي بها امامه الاقويا والضعفا على التفصيل **وقد** تحققنا بقرينة ذلك
ولله الحمد انما علمت ذلك فيقال لكل مقلد استع من العمل بقول غير امامه في مضائق الاحوال امتناعا
هنا لغت لا ورع لانك تقول لما انك تعتقد ان سائر المسلمين على مدي من رهم وان كل امام
علمت بقوله منهم فانت على هدي من ربك فيه وذلك لاعترا الامة كلهم بمذاهبهم من غير الشريعة
شأن جميع ما اختلفوا من الميزان انما كان لا يخرج استع ان تكون من اهل
واحدة منها فتعلم بانك اهل من رخصة وعزمة كاسياني بسطة في الجمع بين انا المذاهب
ان شاء الله تعالى **فان** قال لنا شافعي ايضا فعلى ما قررنا في هذه الميزان في ان اصلي بالامارة فانحة
الكتاب مع القدرة عليها **قلت** له في عزمة فان قدرت على قرائتها لم تجزك غير ما وان كنت عاجزا
عن قرائتها فاقرا بغيرها وعلى ذلك مع الاضطلاع المتقدم في بيان القول بالامارة وحنيفة بعد ربهما
وان عجزه فلهذا الحكم في ذلك للقادر والعاجز فانهم ولله رب العالمين **فصل**
وما يدل على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة بعين الشريعة كارتباط الظن بالشاخص ما
يفصلونه من الجهل في الشريعة فافصل ما اجماعا في كلام من قبله من الادوار الال للنور المتصل
به من الشارع صلى الله عليه وسلم فالمنة في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو

بلغ

انتم

صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا عنها ما اخرجوا في كلامه كما ان السنة بعد
لكل دور على من تحته فلو قدر ان اهل دورنا قد امكن في الدور الذي قبله لا تقطعت وصلتهم
بالشارع ولم يهتدوا ولا يصححوا ولا تفصيل بحمل وتامنا ايحى لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصل شريعته ما اعمل في القرآن ليعني القرآن على حاله كما ان الامم المتجددة من لولا تفصيلوا اما اجمع بين
السنة لتثبت السنة على افعالها وهكذا الى غير هذا فلو ان حقيقة الاجمال سارت في العالم كله
من العلماء ما شجعت الكتب ولا خرجت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح كواشي كاشح
للمشروع **فان قلنت** فال دليل على ما قلت من وجود الاجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة
قلنا قوله تعالى ليرسل الله صلى الله عليه وسلم النبي للناس ما تزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى
غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلان علماء الامم كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجل واستخراج
الاحكام من القرآن كما ان الحق تعالى اكفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ للوحي من غير ان يامر
ببيان **وسعت** شجعتنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم والمجتهد من علماء اهل الكتاب والسنة لما قدر احد متاعنا ذلك كما ان الشارع لولا بيان السنة
احكام الظواهر ما اهتدنا لكيفية ما من القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه **وكذلك** القول في بيان
عدد ركعات الصلوات من فرض وفل وكذلك القول في احكام الصور والحج والركاة وكيفية اداها وبيان
انصبتها وشروطها وبيان فرضها من سنتها **وكذلك** القول في سائر الاحكام التي وردت
بجملته في القرآن لولا ان السنة بينت لنا ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكمه واسرار يعرفها
العارفون انتهى **قال** سيدي علي الخواص رحمه الله ومن هنا تعلمنا ان السنة قاضية
على ما نفعنا من احكام الكتاب ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي بان لنا احكام الكتاب بالفاظ
شرعية وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي نوحى وفي القرآن العظيم وان تنازعتم في شئ فردوه
الى الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعلموا انما وافقوا او وافقوا عندكم انتهى **وسعت**
سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرسلنا في قول
المجتهد من مقلد يمتدح سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل من قول واحد منها قال
وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو اول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى
شتر يترقى احد هير عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع احكام القرآن وادابه من
سورة الفاتحة فاذا اقرها في صلاة زما يكون ثوابه كسائر القرآن كله من حيث احاطته بمعانيه
شتر يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين
ومقلد منهم الى يوم القيامة من كل حرف شمس حروف الهجاء **شتر** يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال
وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى **وسعت** مرارا يقول الجدال في الشريعة من مقاباة النفا
لانه يرايه اذ كان حجة الغير من العلماء ولا قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر

منهم

منهم ثم لا يجوزوا في انفسهم خرجا مما قضيت ويسكنوا تسليما فينفع تعالى الايمان عن من يجد في الحكم
عليه بالشرعية خرجا وصيحا وقال صلى الله عليه وسلم عند بي لا ينبغي التنازع ومعلوم ان تنازع الاف
لعلماء شرعية وجداهم وطلبوا كذا من حجة النبي التي هي الحق كالحج المعة صلى الله عليه وسلم وان تفاوت
المقام في العام فان العلماء على تدرج رتبة الرسل **فان قلنت** عجب علينا الايمان والتفصيل في كل ما جاء به الرسول
الائمة وان لم نعلم حكمه فكذلك عجب علينا الايمان والتفصيل في كلام الائمة وان لم نعلم علمه حتى
يا تينا عن الشارع ما كان له **وقد** تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتفصيل في شرايع الرسل
كلم وان اختلفوا في الشريعة وانما كلهم اخرجوا مع اختلافها وبيانها كذلك القول في مذهب
الائمة المجتهد من عجب الايمان بعلمنا على سائر المقلد من الذين يشهدون بنبينا وتسميها الحق من الله
تعالى عليهم بالاشراف على عين الشريعة المظهرة الكبرى وانما جميع اقوال العلماء **فان قلنت** مجتهد
جميع مذهب المجتهد من مقلد منهم ترجع الى الشريعة المظهرة لا يخرج عنها قول من اقوالهم فلو اريد
لرجوعها جميعها الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد فاشترط صاحب هذا المشهد تحقيقة
لاحد من العلماء في قول له اختلف فيها البداء وان وقع ان احدا من المقلد من خطأ احدث في شئ من ذلك
فليس هو خطأ في نفس الامر كما هو خطأ عندنا فقط لحقنا مذكره عليه لا غير **وروي** عن
الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم نصفا لايمان قال له الربيع الجيزي هو اياها
كله يا ابا عبد الله فقال هو كذلك **وكان** الامام الشافعي يقول من كان الايمان بعد ان لم يثبت
في الاصول ولا يقول فيها الروايات فكيف فقيل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة
انتم اي فيقول في كلاما عن رستا او نبينا امتنا ذلك على علم رتبنا فيه ونقاس بذلك ما جاء على
الشريعة فيقول متا كلاما عينا من غير بحث فيه ولا جدال **فان قلنت** قبل صحة لاحد الان
الوصول الى مقام احد من الائمة المجتهد **فاجواب** نعم لان الله تعالى على كل شئ قدير ولهم
برهان لا يعل عليه شئ ولا في نفس لادله الضعيفة هذا ما تعتقد ونذكر الله تعالى به **وقد** قال
تقضيهم ان الناس لان يفتنون الى ذلك من طريق الكشف ففلا من طريق النظر والاستدلال فان
ذلك مقام لم يدعه احد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير لم يسئلوا له ذلك كما ترو جميع
من ادعي الاجتهاد المطلقا انما مراده المطلق المنسوب اليه لا يخرج عن قواعد امامه كما ان المقام واضع
مع مالك ومحمد وابي يوسف مع ابي حنيفة وكالزبي والربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة احد
بعد الائمة ان يتركوا احكاما وينسخوها من الكتاب والسنة فيما تعلموا **او** من ادعى ذلك قلنا له
فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجه فانه يحجز علينا من ذلك مع ما قد مرنا فافقا
من سعة قدرة الله تعالى لا يستحي ان لا يفتي بحجابه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك
والحمد لله رب العالمين **فصل** وما يورد هذه الميزان عندنا كرايا كرايا العلماء في كل
عصر على من نقل من مذهب الى مذهب الا من حيث ما بينا قد الى الادهان من قوم الظن في ذلك

الامام الذي خرج من مذهبه لا غير قليل فقررهم لذلك المنتقل عن المذهب الذي انتقل اليه اذا
كلها عند طريقتي الحجة كاشياتي بانه او امر الامثلة المحسوسة ان شا الله تعالى فكل من سلك
طريقها منها اوصلته الى السعادة والخلة قال الامام ابن عبد البر رحمه الله ولم يبلغنا عن احد من
الائمة انه امتزج بانه بالترام مذهب معين لا يري صحة خلافه بل المنقول عنهم تقريرهم الناس
على العمل بغيره بعضهم بعضا لانهم كانوا على هدي من **وكان** يقول ايضا لم يبلغنا في حديث
صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امتزج احد من الامة بالترام مذهب معين لا يري
خلافه وما ذلك الا لان كل واحد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع بين الفقهاء رضي الله تعالى
عنهم علي ان من استغنى ابنا بكر وعمر رضي الله عنهما فله بعد ذلك ان يستغنى عنهما من
الصحة ويعمل به من غير تكليف **وانجم** العلماء علي ان من سلك فله ان يقلد من شائى العلماء بغير حرج
او يرفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى **وكان** الامام الرزائي من ائمة المالكية يقول
يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة
شروط **الاول** ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كنزج بغير صدق او لاوي ولا شهود
فان هذه الصورة لم يقل بها **الثاني** ان يقصد بمن يقلده الفضل يلوغ اخباره اليه
الثالث ان لا يقلد وهو في عناية من دينه كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي
يجوز الانتقال من جميع المذاهب في بعض ما يقضي في كل ما لا ينفذ فيه حكم حاكم وذلك في ربيعة
مواضع ان يخالف الاجماع او النص او القياس الجلي او الفواعل انتهى **قال** الجلال السيوطي
رحمه الله ومن بلغنا انه انتقل من مذهب الى اخر من غير تكليف عليه من علماء عصره **الشيخ** عبد العزيز
ابن عيران الخزاعي كان من كبار المالكية فلما قدر الشافعي بغداد تبعة وقرأ كنهه ونشره **ومهم**
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان علي مذهب مالك **فلما** قدر الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبه وصار
يحث الناس على اتباعه ويقول يا احوالي هذا ليس بمذهب اما هو شرعية كله وكان الامام الشافعي
يقول لا مسترجع الى مذهب ابنيك فلما مات الامام الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان يقضي
ان الامام يستحقه على خلقه درسه بعده فلما استخلف البويطي رجع ابن عبد الحكم تحت
فراسة الشافعي رضي الله عنه **ومهم** ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيا فلما قدر الامام
الشافعي بغداد ترك مذهبه واستوعب **ومهم** ابو نؤر كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي
ومهم ابو جعفر بن الرندي من ائمة الشافعية بالعراق كان ولا حنفيا فلما جرح راي ما يقتضي
انتقاله لمذهب الشافعي فتفقده على الربع وغيره من اصحاب الشافعي **ومهم** ابو جعفر الطحاوي
كان شافعيًا وتفقده على خاله المزني ثم تحول حنفيا بعد ذلك **ومهم** الخطيب البغدادي
الحافظ كان حنبليًا ثم على شافعيًا **ومهم** ابن فارس صاحب كتاب الجمل في اللغة كان شافعيًا
سبحا لوالده ثم انتقل الى مذهب مالك **ومهم** السيفي الامدي الاموي المشهور كان حنبليًا

ثم انتقل الى مذهب الشافعي **ومهم** الشيخ جعفر الذي بن خلف المقدسي كان حنبليًا ثم تفقه
على الشيخ سفيان الدين ودرس في مدرسة ابي عمرو تحول شافعيًا وانفع شانه **ومهم** الشيخ
محمد بن الدهان النخعي كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا حتى طلب الحنفية
نحوًا يعلم ولله النحول تحول شافعيًا حتى شرب وطيفة تدرس النحول النظامية لاشترط
صاحبها ان لا يتزل فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك احد اعلم منه بالفقه والنحو **ومهم**
الشيخ نقي الدين بن زريق العبد كان ولا مالكا ثم سألوا والده ثم تحول الى مذهب الشافعي
ومهم شيخ الاسلام كالا الذي بن يوسف كان حنبليًا **ثم** انتقل الى مذهب الشافعي
ومهم الامام ابو حنيفة كان اول اعلم مذهب قبل الظاهر ثم على شافعيًا انتهى كلامه
الجلال السيوطي رحمه الله **وقال** صاحب جامع الفوائد من الحقيقة يجوز للحنفي ان ينتقل
الى مذهب الشافعي وبالعكس كمن الكلية اما في مسئلة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دهر من يد
حنفي وسأل فلا يجوز له ان يصلي قبل ان يغسله اقتداء بمذهب الشافعي هذه المسئلة فان صلى
تظلم صلاته **وقال** بعضهم ليس لعائى ان يتحول من مذهب الى مذهب حنفيا كان او
شافعيًا والمشهور غير ذلك كاشياتي **وقال** بعضهم يجوز للشافعي ان يتحول حنفيا ولا عكس
قال الجلال السيوطي وهذه تعوي لا يبرهان عليها **وقد** ادركنا علماء واهل لائيا لغون
في التكبير علي من كان مالكا ثم على حنفيا او شافعيًا **ثم** تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع الى
مذهب مالك وانما يطهرون التكبير على المنتقل لقيامه التلاعب بالمذاهب **وحيزم** الرافعي
يجوز ذلك وتبعية النووي وعبارة الروضة اذا دوت المذاهب قبل يجوز للقلدان ينتقل
من مذهب الى مذهب احران فلما يلزمه الاجتهاد في طلبه لا غلر وغلر علي فله ان الثاني
اعلم فينبغي ان يجوز ايضا لو قلد في الفقه هذا ايا ما وهذا ايا ما انتهى كلام الروضة **فلولا**
ان علماء السلف راوا انه ليس بذلك باس ما اقر من انتقل من مذهب الى غير ولو لا علمهم بان
الشرعية تشمل المذاهب كلها ونعمها لا تكرر واعليه اشد التكثير لا يحاول امر السلف من امر
اما ان يكونوا قد طلوعوا على غير الشرعية وراوا اتصال جميع المذاهب بها او سكونوا على ذلك
ايانا بصحة كلام الائمة وتسلما لله وان قال احد من المالكية اليوم ليس يصنع من ينتقل
من مذهبه الى غيره قلنا لا بل ليس ما قلت انت لان امام مذهبك الشيخ جمال الدين صاحب
رحمة الله يجوز ذلك فتقولك هذا غصب تحض فان الائمة كلهم في الحق سواء ليس مذهبا ولي
بالشرعية من مذهب **وقد** قيل الجلال السيوطي رحمه الله عن حنفي يقول يجوز للانسان ان
يتحول حنفيا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعيًا او مالكا او حنبليًا فقال قد تفقدنا قلنا
ان هذا حكم من قايله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا حديث صحيح ولا ضعيف تمييز
احد من ائمة المذاهب على غيره على التمييز والاستدلال بتقديم من في حنفية رضى الله عنه

ان يجوز للحنفي ان يتحول الى مذهب غيره

لا تنهض حجة ولو حجت تقليد على كل حال ولا يجوز تقليد غيره البتة وهو خلاف الاجماع او
خلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لهما انتم من كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنه في
ما ضربه فان لم يكن في سنة مني فاقوال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماوات اشد بريقه فقد
اهتديتم واختلف اصحابي في حكم رحمة النبي **قال** الجلال السيوطي في كتابه تلخيص
بحر التنقيح بذهب الامام ابي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بخبرهم الانتقال
من مذهب المتقدمين الى مذهب المتأخرين لا سيما في الأصول والكمالات والخصائص والاشعار
دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه **قال** صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس
عليه امرنا فهو رد النبي **ورأيت** فتوى اخرى له مطولة قد حث فيها على اعتقاد ان سائر ائمة
المسلمين على هدي من ربهم وان نقا وتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يورث
الى نقص في غير امامية قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حرم
العلماء التفضيل المورث في نقص نبي واحتمقاره لاسيما ان ادى ذلك الى خصام ووقوع
في الاعراض **وقد وقع** الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهو خير الامة وما بلغنا ان
احدا منهم خاض من قال بخلاف قوله ولا عاذا به ولا نسبته الى خطأ ولا فضور نظره في الحديث
اختلاف استي رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا عذرا او قال هلاكنا انتهى بمعنى رحمة اي
توسعة على الامة ولو كان احدا من الائمة مخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة **قال**
وقد استنبطت من حديث اصحابي في الجور ابيهم اقتديتم اهتديتم انما اذا اقتدينا بابي امام
كان اهتدينا لانه صلى الله عليه وسلم خيرا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير يقين وما ذلك
الا لكونهم كلهم على هدي من ربهم ولو كانا المصيب من المجتهدين في احد او الباقي مخطئا كانت الهداية
لا تحصل لمن قلنا بالتأخير **وكان** محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطاه لم يضر
وان اصاب فله اجر ان المراد بالخطا هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطا الذي يخرج
صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى **وقد** دخل هارون
الرشيد على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي فيها
وانشرها في بلاد الاسلام واخبرني الائمة فقال له يا امير المؤمنين انا اختلف العلماء رحمة
من الله على هذه الامة فكل يتبع ما صح له ليله عنده وكل على هدي من ربهم وكل يريد الله **وكان**
الامام مالك يقول كثيرا ما شاورني هارون الرشيد ان لي كتاب الموطا في الكعبة ويحل الناس
عليه فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا
في البلاد وكل نصيب فقال لارادك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظر يا اخي ان كنت مالكيا
الى قول مالك وكل نصيب **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما

المصنف قال الامام مالك اني عزمت على ان امر بكتبك هذه التي وضعها قتلح نثرها بها الى
كل مضر من اصحاب المسلمين واسره ان يعملوا بما فيها الاستعانة الي غيره فقال الامام مالك لا تفعل
ذلك يا امير المؤمنين فان الناس قد سبقتم اليهم اقاويل وسموا احاديث وزوايا وروايات واحدا
كل قوم ما سبق اليهم وذاوا الله تعالى به فذبح الناس وما اختاروا لانفسهم من كل بلد انتهى
ورأيت خط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله مانعه من سئل على الانتقال من مذهب
الي اخر الذي اقوله ان الانتقال احول لا احدها ان يكون الحاصل له على الانتقال امرا دينيا او فقهيا
الحاجة الى الرهنية اللابقة به كحصول وظيفة او مرتبة او قرب من الملوك وكا بر الدنيا فلهذا حكمه
حكمه بما جرم فليس لانه الاخر من مقاصد **الثاني** ان يكون الحاصل له الانتقال امرا دينيا
كذلك لكنه عاين لا يعرف الفقه وليس من المذهب سوى الاسم كعالم بالمشايخ والاكابر والاولاد
وخدامهم وخدام المدارس فلهذا امره خفيف اذا انتقل عن مذهب الذي كان يترجم له مستند
به ولا يبلغ الي حد الضرر لانه الى الان عاين لا مذهب له فهو كمن سئل جديا له التذهب بآبي ح
مذهب شام من مذاهب الائمة **الثالث** ان يكون الحاصل له امرا دينيا او فقهيا من القدر الزايد
عادة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبته وازاد الانتقال لغير الدنيا الذي هو من شؤات
نفسه الذمومة فهذا امره اشد وتما وصل الي حد التبرم بالاعية بالاحكام الشرعية المجردة
غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الاول انه على حال هدي من ربهم لو اعتقده
على حال هدي ما انتقل عن مذهب **الرابع** ان يكون الانتقال لغرض ديني فليكن كان فقيها في
مذهبته وانما انتقل لترجيح المذهب الاخر عنده لما رآه من مزاياه وقوة مداركه فهذا
انما يجب عليه الانتقال ولا يجوز له كما قاله الرازي في فدا القضاة من نقل الى مذهب الشافعي
حين قدم مصر وكانوا خطفا كثيرا من قبل الامام مالك **الخامس** ان يكون الانتقال لغرض ديني
لكنه عاريا عن الفقه **وقد** اشتغل مذهبهم فلم يحصل منه على شيء ويحد مذهب غيره استل عليه
نحيث يترجموا سرقة اذ اسكه والتفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا وتحريم عليه التعلق
لان تفقه مثله على مذهب امام من الائمة الاربعة خير من الاستمرار على الجهل فانه ليس له من المذهب
سوى الاسم والافاق على الجهل تفصل عظيم في الموضع قل ان يقع معه عناية قال الجلال السيوطي
واظن ان هذا هو السبب في تحول النظر او يحنفيا بعد ان كان شافعيًا فانه كان يراي حاله امام
المرئي فتشربوا ما عليه اللهم فحلف المرئي انه لا ينجي منه شي فانقل الى مذهب الامام ابي حنيفة
ففتح الله عليه وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني الآثار **وكان** يقول لو عاش حاله في
التي لم يكره عن نفسه انتهى **السادس** ان يكون الانتقال لغرض ديني ولا ديني بان كان مجرعا عن
الفقه بن جميعا فهذا يجوز مثله للعالم اما الفقيه فيكره له او يمنع منه لانه قد حصل فقه
ذلك المذهب الاول ولا يحتاج الى من اخر يحصل فيه فقه المذهب الاخر فيشغله ذلك عن الامر

الاهم الذي هو العلم بما فعله قبل ذلك **وقد** تموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الاخر
فالاولى لهذا ترك ذلك انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى **فقد** بان ذلك يا اخي مرجع
ما قرنا في هذا الفصل من عدم انكار اهل الاعصار عن انتقال من مذهب الى اخر انتم كانوا عرون
الشرعية واسعة وان جميع الائمة علي هدي من ربهم **وقد** اجمع اهل الكشف على ذلك ولا يتبع
ان يجتمع منهم على ضلالة وقالوا كل قول من اقوال علماء هذه الامة موافق للشرعية في نفس الامر
وان لم يظن لبعض المقلدة ذلك كان كل قول من اقوال علماء هذه الشرعية موافق لشرعية نبيهم
وان من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكانه على غالب شرايع الانبياء وانما كان له من الامر
كاجز جميع اتباع الانبياء كلهم **و** كما لا امة محمد صلى الله عليه وسلم **وسمع** سيدي
عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول كل من يؤيد الله قلبه عليه ان سكوت العلماء عن انتقال من مذهب
الى اخر انما هو لعلمهم بان الشرعية نعمتهم وتشملهم فيحل قول من رجع قول امامه على غيره عليه
لم يبلغ الي مقام الحال فله ذلك **وقد** قد منا في ايضا الميزان وجوب اعتقاد المرجح
على كل من لم يقبل الي الاشراف على العين الاولى عن الشرعية وبه صرح امام الحرمين ابن السمعاني
والغزالي والكنيا الحارثي وغيرهم وقالوا النمامة من حيث علم النقيض يذهب امامكم
المشافعي ولا عدركم عند الله تعالى في العذر لعنه الله تعالى لاخصوصية الامام الشافعي
في ذلك عند كل من سلم من التعصيب بل كل مقلد من مقلدي الائمة يجب عليه اعتقاد ذلك
في امامه مادام لم يقبل الي شهود عين الشرعية الاولى وما قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من
قريش فيحتمل ان يكون مرادة الخلافة **و** يحتمل ان يكون مرادة امامة الذين اذا نظر في الاحوال
سقط الاستدلال وقد فاش العلماء فوجدوا غالب الائمة المجتهدين من الموالى كما لا امام اخصيه
والامام مالك فانه من بني اصبغ والنخعي من النخعي وهم قورن من اليمن لا من قريش **و** محمد بن الحسن
ولا اماما اخر شيئا بيان وهما من ربيعة لا من قريش ولا من ضر والنوري من بني ثور **و** من اد
وكذلك مكحول والاذاعي من الموالى واصحابهم والحمد لله رب العالمين **فصل**
في بيان استحالة خروج شيء من اقوال المجتهدين عن الشرعية وذلك لانهم بنوا قواعدهم
مذاهبهم على الحقيقة التي هي اعلى مرتبة في الشرعية كانوا على ظاهر الشرعية على حد
سواء انهم كانوا على الحقيقة انضاضا ولا ما ينطه بعض المقلد من فهم فكيف يصح خروج شيء
من اقوالهم عن الشرعية ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بمقام الائمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة
والشرعية معا وان في قدرته كل واحد منهم ان ينشر الادلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره
مخافة من تبني هذه الميزان فلا يخرج احدهم الى النظر في اقوال مذهب اخر لكنهم رضوا الله عنهم
كانوا اهل انصاف واهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب
مخصوصة لا على مذهب واحد فابقي كل واحد من بعده عدة سبيل عرف من طريق كشفه

انها تكون من جهة مذهب غيره فتركها لاخذها من باب الانصاف والاتباع لما اطلعهم الله تعالى
عليه من طريق كشفهم انه مراد له تعالى لا من باب الاثبات بالشرعية والزعامة عن السنة كما
اطلع الاوليا على قسمة الادراك والمحسوسة لكل انسان فانظر يا اخي في اقوال الائمة المذاهب تجد
احدهم ان خفف في مسئلة شدد في مسئلة اخرى وبالعكس كاستيفاء بسطة في توجيه اقوالهم
في ابواب الفقه ان ثاب الله تعالى **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما اتد
ائمة المذاهب مذاهبهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع الشرعية اعلا ما لا يتابع ما بهم كانوا علماء بالبرهان
وكان يقول لا يصح خروج قول من اقوال الائمة المجتهدين عن الشرعية انما عند اهل الكشف قاطبة
وكيف يصح خروجهم عن الشرعية مع اطلاعهم على اقوالهم من الكتاب والسنة واقوال اصحابه
ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روج احدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواهم من كل
شيء يوفقوا فيه من الادلة هل هذا من قولك يا رسول الله لا يقطعة وشافعية بالشروط المقررة
بين اهل الكشف **وكذلك** كانوا ايضا لو تولى الله عليه وسلم عن كل شيء في قوله واسارته **وسمعت**
قيل ان يدونه في كتبهم **وكذلك** كانوا ايضا لو تولى الله عليه وسلم عن كل شيء في قوله واسارته **وسمعت**
كذا من قولك في الحديث الفلاني كذا فلهذا تر فضيحه ام لا وتعلمون من نصيحه قوله واسارته **وسمعت**
فيما ذكرناه من كشف الائمة المجتهدين من اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث اذ راجع
قلت الله هذا من جملة كلامات الاوليا يفتن وان لم يكن الائمة المجتهدين اوليا فاعلى
وجه الارض ولي بدأ **وقد** اشتهر عن كثير من الاوليا الذين هم دون الائمة المجتهدين في المقام
ببقينهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا وليصدقهم اهل عصرهم على ذلك
كسيدي الشيخ عبد الرحيم القناوي وسيدي الشيخ ابي محمد بن المعزني وسيدي الشيخ ابي
السعود بن ابي العتار وسيدي ابراهيم الدسوقي وسيدي الشيخ ابي الحسن الشاذلي وسيدي
ابي العباس المرسي وسيدي الشيخ ابراهيم المتوفي وسيدي الشيخ جلال الدين السيوطي وسيدي
الشيخ احمد الزواوي والنجدي وجماعة ذكرناهم في كتاب طبقات الاوليا **وريت** ورقة خط الشيخ
جلال الدين السيوطي عن اجداد اصحابه وهو الشيخ عبد القادر الشاذلي مراسل لشخص سأل
في سفاعة عند السلطان قايتباي رحمه الله **اعلم** يا اخي اني قد اجتمعت برسول الله
صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا خاتما وسبعين مرة يقطعة وشافعية ولولا حق في من اخفا
صلى الله عليه وسلم عني بسبب دعوى المولاة لطلعت القلعة وشفعت فيك عند السلطان
واخي رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في بعض الاحاديث التي تمنعها
المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك ارجح من نفعك انت يا اخي انتهى **ويؤيد** الشيخ
جلال الدين في ذلك ما اشتهر عن سيدي محمد بن ابي المارح لرسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطعة وشافعية ولما حج كلمة من اهل العمرة لم يزل

هذا مقامه في طلب منه شخص من الخراب ان يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل عليه اجلسه على ساط
فا نطق عنه الروية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم الرقة حتى تراءى له من بعيد فقال
تطلب ربي في معجولك على ساط الظلة لا تسبيل لك الى ذلك فلم تبلغنا الله رآه بعد ذلك حيث مات
انتهى **وقد** بلغنا عن الشيخ ابي الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ ابي العباس الرضي وغيرهما انهم كانوا يقولون
لوا احتجبت عنار روية رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عدا ذلك انفسنا من حجة المسلمين فاذا كان هذا قول
احاد الاوليا فالآية المجتهدون اولى بهذا المقام **وكان** سيدي علي الحواشي رحمه الله تعالى يقول ينبغي
للمقلد ان يتوقف في العمل بقوله من اقول ان آية المذاهب وبطلانهم بالدليل على ذلك لانه سواء ادب في حقهم
وكيف ينبغي التوقف عن العمل اقول قد ثبت على صحة الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الى اختلاف
الشرعية اذ ان علم الكشف اخبارا بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف
الشرعية في شيء بل هو شرعية بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لعينه من
الباطل والظن انتهى وسياقي بيان ذلك قرى ان شاء الله تعالى **وسمعت** سيدي عليا الموصفي رحمه الله
يقول سارا كان آية المذاهب رضي الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلى
الاقوال معا خلافا ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهد قد يروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا على لقال فقط خيرا ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلام رجع علم رجل كما مل عندنا
في الطريق اذ الرجل لا يكل عندنا حتى يتحقق مقام ولا يثبته بعلمه لخصم الاربع في قوله تعالى هو الاول
والاخر والظاهر والباطن وقول المجتهدون لم يتحققوا سوى علم حقيقة اسمه الظاهر فقط لا علم
لجواهر حقيقة الازلة لا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى **قلت** وهذا الكلام كجمل احوال الائمة الذين
منوا وناذوا الارض وقوا عدل الذين والله اعلم **وسمعت** سيدي عليا الحواشي ايضا يقول كل من نور الله
تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين في اتباعهم كلها اتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند
الظاهر بالاعتقادات ومن طريق اعداد قلبه صلى الله عليه وسلم لجمع قلوب علماء ائمة فما اتعد مقبلا عالم
الامن مشكاة نور قلبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم **وسمعت** يقول مرة اخرى ما من قول
من اقول المجتهدون مقلدونهم الا وينتهي سندك برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبر بل في حقيقة
الله عز وجل التي تجل عن التكليف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة
الموتية بالعتبة فمن يقل علمها على الحقيقة لم ينج منه خطا في قول من اقواله وانما يقع الخطا في
طريق الاخذ عنها فقط فكلما يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المنصلي ينتهي سندك الى حجة
الحق قبل وعلا فذلك يقال فيما نقله اقل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح
علمنا الظاهر والباطن قد اتعدت من نورا الشرعية فما من قول من اقول المجتهدون ومقلدونهم الا وهو
مؤيد باقوال اهل الحقيقة لا شك عندنا في ذلك انتهى وهذا سبب ما يبدي كلام آية الشريعة
بنو حنيفة كلامهم بكلام اهل الحقيقة في كل مسألة من بابا الظاهرة الى احوال لفقه كاسيات

بيانها ان شاء الله تعالى **واعلم** احدا سبقني الى الترام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة
من قبله في المذاهب ليعلموا بكلاما يتيم على يقين وبيان اذ اراوا الحقيقة توتيد لشرعية استنبطه
ونكسه انتهى **وسمعت** اخي الشيخ افضل الدين وقد جاد له فقيه في مسئلة يقول والله ما يبي احد
من آية المذاهب مذاهبه الا على قواعد الحقيقة الموتية بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشرعية لا
تخالف الحقيقة اذ وانما تختلف الحقيقة عن الشرعية في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور والذين يعتقد
الحاكم عند انهم فقط فلو كانوا اشهدوا عدالة ما تختلف الحقيقة عن الشرعية في مثل حكم الحاكم بشهادة
و ايضا ذلك ان الشارع امرنا بانجاز احوال الناس على الظاهر وانما نحن ان نتعت ونظير ما في قلوبهم
آخرة جمل الامة كما قال تعالى سبقنا رحمتي غيبي ولا نسبق الرخصة العقب لا بكثرة وقوع الناس في
المخاصم الزور وزيادة ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلى هذا الذي قرنا يكون احوال الحكم
الناس على الظاهر من الشرع المقرر بغير الشارع ونظير ذلك ايضا انكفاؤنا من الكلف بفعل التكليف
ظاهر **وقد** يكون في باطنه زديقا على خلاف ما اظهره لنا وان كان مراد الشارع بشرع حقيقته
انما هو ما وافق فيه الظاهر لباطن فمن شهد زورا او صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا
في نفس الامر حتى يقابل الحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين **فان** فهمت يا اخي ما قرنته لك انقدح
لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين قول الله ينفذ ظاهرا فقط اية
الدين اذ لا **وقد** ينتظر الحق تعالى الى منصب الشريعة فينفذ حكم الحاكم بشهادة الزور
ظاهر وباطنا وبه قال بعض الائمة قبيح سمعوا الزور في الاخرة وتعتقونهم وينشئ حكم الحاكم
في مسئلتهم كما ينشئ شهادة العدو ويرحمي الخصوم كل ذلك فضلا منه ورحمة بعباده وسرا على
فضائهم عند بعضهم بعضا **وفي الحديث** ان شخصامات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد
الصحة كلم فيه باشر لا بالسكر الصديق رضي الله عنه فادعى الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الدين شهد في فلان بالسوء فادفون وتكر الله تعالى اياه بشهادة ابي بكر تكريما له انتهى وكذلك
ان مقام المتدنية يقتضي ان لا يرى صاحبها من الناس لاحتسابه قيا على باطنه هو فافهم **وسمعت**
سيدي عليا الحواشي رضي الله عنه يقول لا يكل ايمان العبد بان سائر آية المسلمين على ادي من دينهم
الا ان سلك طريقا يقوموا اما احكام الحجة الكثيرة من غير المقلد من لازمهم سواء اعتقاد في
غير امامهم او بسلموا له قوله وفي قلمهم شدة خزانة فاياكم ان تكلموا احدا من هؤلاء المحجوبين هذا الاعتقاد
الشرعي لا يقتد التلوك وان شككت يا اخي في قول هذا فاعرض عليهم قول الله لا يهديكم الله ولا يعزب عنه
اشد فانه لا يطيق في ذلك وكيف يطيق في ذلك كانت تريد تدمر قواعده منه بل لا يسلط الظاهر الا
يعتد على اشرار قلبه بذلك باطنا **قال** وقد بلغنا ان من ذكرا الهة جماعة من الشافعية والحنفية يفترون في
هنا رخصان لا يتفقوا على الجذال واذا كان بعضهم يحج بعض انتهى **وقد** قرنا في فصل انتقال المقلد من مذاهب
الى مذاهب تحقيق المساط في ذلك **واعلم** يا اخي ان آية المجتهدين في مسائل ذلك الاندلا خدم وسعه في
استنباط الاحكام الكامنة في الكتاب سنة فان لاجتها مشتق من المجتهد والماتعة في الغالب العكس

ذكر في النظر في الادلة قال تعالى بحري جميع المجتهد من هذه الامة خير اقامهم واستنبطوا الامة الاحكام من
 الكتاب السنة ما قدر احد من غيرهم على ذلك كما مر في اول المجتهد في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على ما كان
 والسنة وقل لا كانوا قنوا على حد ما ورد من كتابنا فقط ولم يردوا في ذلك شيئا حديث ما تركت شيئا يكره الي الله الا وقد
 امرتكم به ولا شيئا يبعد عن الله الا وقد هيئتكم عنه **فالجواب** دليلهم في ذلك الاتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيينه ما
 اجمل في القرآن من قوله تعالى ما اوتينا في الكتاب من شيء فانه لولا بيننا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما اهتدى احد
 من الامة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كما نعرف عدد ركعات الواضحة والنوافل لا غير ذلك مما سياتي في الفصل
 الا في عقبه ان شاء الله تعالى كما ان الشارع بين لنا سنة ما اجمل في القرآن **فكذلك** الامة المجتهدون يتناولوا
 ما اجمل في احاديث الشريعة ولولا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على احوالها وهكذا القول في اهل كل دور
 بالنسبة للدور الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم يزل سائر في كلام علماء الامة الى يوم القيامة
 ولولا ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على التزويج خواشي فافهمتم كما مر **فان قلت** قبل ما وقع من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليلة الاسرار من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهاد امته افلا **فالجواب** كما قاله الشيخ
 محي الدين كان ذلك سنة اجتهاد افاض الله تعالى لما فرغ من اتمته الحسين صلاة نزل بها الي موسى لم يقل شيئا ولا
 اعترضوا ولا قال هذا كثير على امي فيما قال له موسى ان امك لا تنطق بذلك وامره بالراجحة فمضى صلى الله عليه وسلم
 متخيرا من حيث وفور شفقه على امته ولا سبيل له اليه امره به فاخذ في الترجيح في الحالين والى هذا هو حقيقة
 الاجتهاد فلما ترجع عنه انه ترجح بانه راجح بالاجتهاد الى ما يوافق قوله موسى واصب ذلك في امته باين ربه عز وجل
 فان تمت ما ذكرناه علمت ان في تشريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين في تعيينه صلى الله عليه وسلم ليلاستوحش وفيه ليل
 الناسي كما ان في اجتهاد صلى الله عليه وسلم انما انما نبينا وخيرا القلب وسعى عليه الصلاة والسلام لانه لما نزل اذ رجع الي
 نفسه **وتأمل** فوجد الله تعالى ارحم بعنائه منه ولولا انه كان ارحم بعلمه لمكان يقوهم على فعلها فانه تعالى
 لا يكلف نفسا الا وسعها كما ان الله تعالى جبر قلوب موسى حين استشعر اندم على قوله بقوله تعالى ما تبدل القول للذي
 فانه موسى انما راجع موسى كانت في محله يكون القول كان الحق تعالى عا سبيل اذ اذ اظهر بعد علمه رسول الله
 الله عليه وسلم تشريفا له فسر ذلك وعلو ان في الحجة الالهية ما يقبل التبدل والسخ ومنه ما لا يقبل ذلك **فقد**
 بان لك يا اخي مما فرنا من اجتهاد المجتهدين وهو كذا تفهيم وفلك في كتابة الحمد لله رب العالمين
فصل ان قال قائل اية في ما لفت هذه الميزان من المغلور ان اهل جميع المذاهب يقولون ان كل من
 عجز عن المزمة بخوزلة القول بالرخصة **فالجواب** انما قاله هذا القائل صحيح ولكن اهل المذاهب
 اذا علموا بالرخصة يقولون بها وعندهم هو من ساحتهم وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم
 بتوجيهها ونوافقها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يجعل لهما مع الشرايح
 القلب لمعرفة بتوجيهها ونوافقها للكتاب والسنة واين من هو عايقين من صحة
 عباده من هو على شك فيهما فاحذر ذلك والله اعلم **فصل** في بيان جملة من
 الامة **المختصة التي فيها اتقان القول** جميع المجتهدين ومقلدوهم بعين السرعة
 الكبرى فاما ما ترشد ان شاء الله تعالى والله تعالى اعلم ومثال الحشرات هكذا

فتال

فتال حقة الوحي وتفترع جميع الاحكام عنها ومنها هكذا

حقة الوحي التي لا تكف	
حقة العرش	
حقة الكري	
حقة القيم الاقل	
حقة النوح المخطوط	
حقة الواج النبوي والاشياء	
حقة جبريل عليه السلام	
حقة محمد عليه الصلاة والسلام	
حقة الصحابة	
حقة الامة المحمديين	
حقة مقلدوهم الى يوم الدين	

كانت يا بني في هذه الحقة من اجزاء حقة الوحي التي لا تكف في حقة العرش حقة الكري حقة القيم الاقل حقة النوح المخطوط حقة الواج النبوي والاشياء حقة جبريل عليه السلام حقة محمد عليه الصلاة والسلام حقة الصحابة حقة الامة المحمديين حقة مقلدوهم الى يوم الدين

مذهب الشريعة

- مذهب سنيان التوراة
- مذهب سنيان زبديين
- مذهب علي بن محمد القادر
- مذهب بكر بن عبد العزيز
- مذهب الاعمش
- مذهب الشعبي
- مذهب الحنابلة
- مذهب مالك بن نويرة
- مذهب علي بن ابي طالب
- مذهب ابو حنيفة
- مذهب احمد بن حنبل
- مذهب شافعي

باب الجبال العظمى الاولى منافع منها في سائر
الادوار الذي هو مثال لافعالها والاعمال العظمى منها
الشرقية ما غرق في سائر الاعمال عظمى
شككتها واصلها الى سائر الاعمال العظمى
سائر الاعمال العظمى الى سائر الاعمال العظمى



A large, stylized tree with a dense canopy of red and green leaves, growing from a golden base. The tree is depicted in a semi-circular shape, filling the upper half of the page. The leaves are small, teardrop-shaped, and colored in alternating red and green, with gold leaf used for the branches and the base. The base of the tree is a golden, triangular shape with red and green outlines. The overall style is characteristic of traditional Chinese or Japanese woodblock prints.

مناك
عين
التريفة
المطهرة

فانظر يا اخي الى العين التي في اسفل الشجرة والافروع والاعضاء والماركة هاهنا منوعة من عيني الشريعة فالعزوع
الكباريات اقول انما المجدد من الفروع القضاة مثال احوال الكابر القليد والاعضاء المتفرعة من عيني الفروع مثال
قوا اطلبه مولد القليد والنقط الخارجة من الاعلا افضان القضاة مثال السبل المستوحجة من اقوال العلما في كل دور
من دور الزمان الى ان يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقيد بالعل يقول من قبله من المذاهب كما صرح به اهل
الكشف وليم الحكم بشرعية محمد صلى الله عليه وآله حكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
موجودا لافرق على جميع احكامه كما اشار اليه في حديث ذكر المهدي بقوله يقفوا اشرى لا تخجل
ثم اذا نزل عيسى عليه السلام انتقل الحكم الى من اخر وهو انه يوجي الي السيد عيسى عليه
السلام بشرعية محمد صلى الله عليه وآله وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم
يخرج احد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الا من الانبياء ولا من العلما
السابقين واللاحقين فكل الانبياء والاوليا تحت داية شريعة محمد صلى الله
عليه وسلم وعلما متفرع من عين شريعته وسبحه عليه وما من قول من اقوال ائمة شريعته
الاولى ومنفرع من هذه الشجرة وفروعها واعضاءها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل
من تأمل في هذه الشجرة وافضل النظر فيها لم يجد قولنا من سافر متصل بما قبله اجداه

وهذا مثل صورة اقصاء اهل البيت واولئك القلوب من بحر الكبار والستة من طين توالفة الظاهرة فتأمل

الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله عن جبريل عن الله
 الامام مالك عن نافع عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله
 الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله
 الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله
 فانظروا اخي احاطة البحر بمداهب الائمة ابدا وانتهى

مثل موقف الائمة الاربعة غيرهم عند الحساب الميزان واتباعهم خلقهم ليشعروا بهم



وهذا مثل موقف الائمة المحمديين لا يخطون اتباعهم على الجاهل من غلصوا الى الحق من غير وقوع في النار



مثل من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس قلوب

اعلم يا اخي انما قدمت هذا الفضل على ما بعده من الحج بين الاحاديث والاقوال لانه
طالب العلم على شدة تجري جميع المجتهدين من القول في دين الله بالراي ليقبل على العمل بجميع اقوال
المجتهدين بطيب نفس وانشرح صدره على حكم مرتبتي الميزان فان افواههم كلها لا تخرج
عن مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد **وقد كان** الايمة المجتهدون كلهم يحثوا الحكماء
على العمل بطاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رايتهم لا يتعلموا خلاف طاهر الكتاب والسنة
فأعلموا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحايط انتهى **واعلم** ان اولئك احضيا طائفة الامية
واذنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيدا خذهم في شريعته صلى الله عليه وسلم
شيئا لم يردده ولم يردده وخوفا ان يكتب اخذهم من جملة الامية المصلين اذا زاد في الشريعة
شيئا لم يذكر **فان قلت** فاحد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله **فكجواب** حده
ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما شهدت له الشريعة
بالصحة وموافقة القواعد فهو معدود من الشريعة وان لم يصح به الشارح وعبارة البيهقي
في باب القضاء من سننه الكبرى **اعلم** ان الراي الذي هو موكلا يكون مشبهًا بامل قال
وعلي ذلك محل كما جازي في ذم الراي انتهى اعلم ذلك **واعلم** ان الشريعة تنقسم على ثلاثة
اقسام **الاول** ما اتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث بخروج من الرضا ع ما حرم من النسب
ومثل حديث لانكح المرأة على عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا تحرم في الرضا المقتنه
والمصنن ومثل حديث الدية على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في
الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد الاجماع على عدم مخالفته **القسم الثاني**
ما اتى به الحق تعالى ليقينه صلى الله عليه وسلم ان يسنه على رايه هو على وجه الارشاد لامتته
كحريم الخمر على الرجال وقوله في حديث تحريم شجرة مكة الا الاذخر لما قال كذا عنه العباس
الا الاذخر ما رسول الله ولوان الله تعالى كان حرم جميع نبات الحرم لم يثبت من صلى الله عليه وسلم
الاذخر لما سألته في ذلك وهو حديث لولان اشق على امتي لا خربت العشا اليك **الثالث** وهو حديث
لو قلت نعم لوجبت ولم تستطيعوا في جواب من قال له في فريضة الحج اطعام راسول الله قال
ولو قلت نعم لوجبت الحديث **وقد كان** صلى الله عليه وسلم يخفف عن امته حسب طاقتهم
وبيناهم عن كثرة السؤال ويقولون انك لو في ما تركتكم خوفا من كثرة تنزل الاحكام عن سواهم فيجوز
عن القيام بها **القسم الثالث** ما جعله اشراف فضيلة لامتته او نادى بها لهم فان فعلوه
جازوا الفضيلة وان تركوها فلا حرج عليهم وذلك كتهيبه صلى الله عليه وسلم عن كسب الختام
وكما هو بالسج على الخفين بدلا عن غسل الرجلين وكهينه النساء زيادة القبور وعن السج الحزير
ومعالم ان السنة قاصية على الكتاب عند اكثر الفدا ولا عكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن
كما ان الايمة المجتهدين هم الذين يدينون الناس في السنة من الاجال لان اتباع المجتهدين هم الميبتون

لنأما اجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم القيامة **وقد** سمعت سيدي عليا المولود رحمه
الله يقول لولان السنة بينت لنا ما اجل في القرآن ما قد راجد من العلم على استخراج احكام
المياه والظلمات ولا يعرف كون الصبح كعتين والظهر والعصر والعشاء ابعاء ولا كون
المغرب ثلاثا ولا كان يعرف احد ما يقال في دعاء التوجه والافتتاح ولا عرف صفة
التكبير ولا اذكار الركوع والسجود والاعتناء ليز ولا ما يقال في جلوس الشهيد ولا كان
يعرف كيفية صلاة العبد من الكسوفين ولا غيرهما من الصلوات كم صلاة الجنازة والانتقال
ولا كان يعرف نصية الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع والكساح والجراح والاقضية
وسائر ابواب الفقه **وقد قال** رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال
له عمران انك لا تخوفا في القرآن بيان عدد ركعات الفريضة او اجروا في كذا دون كذا افقوا
الرجل لا فاجده عمران انتهى **روى** البيهقي ايضا في باب صلاة المأمر من سننه **وعلم** رضي الله عنه
انه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انما الجوز في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجز صلاة
السفر **فصل** في بيان ما ورد في ذم
للكتاب يا اخي ان الله تعالى ارسل النبا محمد صلى الله عليه وسلم ولا فخر شيئا وانما تفعل ما
راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فخر الصلاة في السفر سنة منها رسول الله
صلى الله عليه وسلم انتهى فيما مل في ذلك فانه نفيس **فصل** في بيان ما ورد في ذم
الراي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين قال عليه السلام سنة الخلفاء من بعدهم
عضوا عليهم ابانوا احدوا يا اكرم وحدثات الامم **فان** كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة **وكان**
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد **وروى** البخاري عن ابن مسعود
او ايل كتاب الفرائض من صحيحه انه قال فاعلموا العلم قبل الظن بين اي الدين تكونون في دين الله بالظن
والراي فانظر كيف نفي عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالراي **وروى**
الترمذي بسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يري امر ان اردت ان لا توقف
علي القرطظ فتر عين فلا تحدث في دين الله حديثا يرايك انتهى **وقد كان** عبد الله بن
عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من تحول الراي في اقوالهم اشد الخوف حتى ان عبد
الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع احد في عرضهما وسألهما ان يحاللاه قال لاله ان
الله تعالى حرم اعراس المؤمنين فلا خلعنا ولكن غفر الله لك يا اخي قال بعض العارفين
وهو من دقيق الودع **واعلم** في التعريف والاضاح ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه
العبد له وجها **وجه** يتعلق بالله من حيث تعدي جوده لا يدخل العبد فيه **وجه**
يتعلق بالعبد بواحدة الله تعالى اذا وقعت المشاحة في الاخرة من العبد **فصل**
المتعلق عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا تقلن رجل دخل في دينه فان من امن وان

بلغ

كفر يعني في نفس الامر وانظر في دينكم **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا اختلف
الناس يقول هذا اراي عرفان كان صوابا في الله وان كان خطا فمن عرو **رووي** اليه يقي عن
مجاهد وعطاء انها كانا يقولان ما من احد الا ما حوز من كلامه ومزود عليه **الارسل**
الله صلى الله عليه وسلم **قلت** وكذلك كان مالك بن انس رحمه الله يقول كما سباني في
الفضل الذي بعده ان شا الله تعالى **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سباني قور
بجاء لو تكلم بشبهات القرآن فخذ وهو باسئق فان اصحاب السنن اعلم بكلام الله عز وجل قال
الخطابي في اصحاب السنن هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالايمية المجتهد **وكان** ابن
ظاهر هو الذي يقول ما تضمنته السنن من الاحكام **و** شيخ الامام احمد بن حنبل في السبعين في
يقول في من حديث اشتغلوا بالعلم فقال له قمرنا كما فلا ندخل علينا بعد اليوم ثم انما التقى الى
اصحابه وقال لهم ما قلت ابدا لاحد من الناس لا ندخل اراي غير هذا الفاسق البغي **فان** يا اخي كريف
وقع من الامام هذا الرجل العظيم ليقال في من حديث اشتغلوا بالعلم فكا نوارض الله عنهم لا
يبتغوا الا وجهه ان يخرج عن السنة قيد شبر بل بلغنا ان مغنيا كان يغني بالخليفة فقيل ان مالك
ابن انس يقول بخبرنا فقال المغني هل مالك وامثاله ان يحرم في دس ابن عبد المطلب والله
يا امير المؤمنين ما كان الغني لم رسول الله صلى الله عليه وسلم الابوي من ربه عز وجل **وقد** قال
تعالى لتحكم بين الناس بما اراك الله فلو قلنا ما اراك الله لم نقل بما رايت يا محمد فلو كان الذي تراي لكان راي رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الي وحي كان الحق تعالى امره ان يعمل به بل عتبته الله تعالى حين حرم على
نفسه ما حرم في قصته ماريه **وقال** يا ايها النبي لم تحرم ما اهل الله لك الاية فاذا كان هذا كلامه
المعني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان
وتقيدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا اخي هذه الحكاية عن المغني الا ببيت لك يا اخي
عند من جري احد من السلف على الكلام في ين الله تعالى لراي لاخذ كلام المجتهدين في الامان
والنقد في ولو لم تعرف من ابن استنبطوه من الكتاب والسنة **و** تعتقد ان الامام مالك لا
راي في السنة ما يشهد لتحرر الغنا وسماعه ما افي به **وكان** الامام جند بن سهل رضي
الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحسبت كلام من هذا من الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه
او يطلب الفقه ولا يطلب الحديث **و** يقولون ان الايمية المجتهد في كيف طلبوا الحديث
مع الفقه ولم يكنوا باحدها **وكان** الامام جعفر الصادق رحمه الله يقول ان من اعظم
فتنة تكون على الامة قور يقيسون في الامور براهيم فيكرمون ما اهل الله **و** يتكلمون ما
حرم الله انتهى **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول **والذي** نفس عمر بيده ما بفسر الله
روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا راع الوحي عنه حتى اغني الله كالم عن راي **وكان**
الشعبي يقول سبي قور يقيسون الامور براهيم فيشهدوا لاسلام بذلك وينظم **وكان**

وكيع رحمه الله يقول عليكم اتباع الايمية المجتهد في الحديث فانهم يكتبون ما علموا وما علمهم خلاف
اهل الامور والراي فاحذر لا يكتبون قط ما علمهم **وكان** الامام الشعبي وعبد الرحمن بن
تميم بن جبران كل من رايه يتدين بالراي يشدان **و**
و دين النبي محمد فختار **و** نعم للمطية للفني الاثار **و**
و لا ترغب عن الحديث واهله **و** الراي ليل الحديث نهارة **و**
وكان احمد بن حنبل يقول اهل الحديث اعظم درجة من لغتها لاعتناهم بضبط اصول
وكان عامر بن قيس يقول لا تدغم الدنيا حتى يصير العلم كجلا والجهل علما **وكان**
عبد الله بن سفيان يقول من سئل عن علمه لا يعلمه فليقل الله اعلم فان الله تعالى قال الحمد لله
الله عليه وسلم **وقال** اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين يعني في الجواب عما سألوا في عنه
وكان يقول من افي الناس في كل ما يشا لونه فهو مجنون **وكان** مسروق اذا سئل
عن مسألة يقول للشيء اهل وقعت فان قال لا قال اعفني منها حتى تكون **وكان** مجاهد
يقول لاصحابه لا تكتبوا علي كما اقيت به **و** انا يكتب الحديث ولعل كل شي اقيتكم به اليوم ارجع
عنه فلا **وكان** الاخش رضي الله عنه يقول عليكم بكرة السنة وعلوها للاطفال
فانهم يحفظون على الناس ينم اذا اجا وقتهم **وكان** ابو عامر رحمه الله يقول اذا تبحر الرجل في
الحديث كان الناس عنه كالبقر **وكان** ابو بكر بن عتاش يقول اهل الحديث في كل زمان كاهل
الاسلام مع اهل الاديان **و** المراد اهل الحديث في كلامه ما يشا اهل السنة من لغتها وان لم
يكنوا احفاظا **وكان** ابو شبلان الخطابي يقول عليكم بركة الحديث في الحديث واقوال
الايمية فان الله تعالى يقول ما جادل في ايات الله الا الذين كفروا **و** ما كانت فطر ندقة او بدعة
او كفر او جراه على الله تعالى الام من قبل الحديث وعلو الكلام **وكان** عمر بن عبد العزيز يقول اذا رايت
جماعة يتناجون شرا فيما بينهم بامر دينهم فاشهدوا ان ذلك صلال وبدعة **وكان** يقول
اكثر الناس هم اهل السنة واصغرهم هم اهل البدعة **وكان** شفيان الثوري يقول
المراد بالسواد الاعظم هم من كان من اهل السنة والجماعة ولو واحد فاعلموا ذلك **و**

واما ما نقل عن الايمية الاربعة رضي الله عنهم اجمعين في راي

واولهم تبرا من كل راي مخالف ظاهر الشريعة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت
رضي الله عنه خلاف ما يضيفه اليه بعض المتعصبين **و** يا فضيلة يوم القيامة من لا مام
اذا وقع الوجه في الوجه **و** فان من كان في قلبه نور لا يتجر ان يدرك احد من الامة يستوفين
المقام من المقام الايمية كالجور في استا وغيرهم كاهل الارض الذين لا يعرفون من الجور الا
حياتها فاجوه الما **وقد روي** الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكتبة بسنده الى الامام
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه كان يقول يا كذا القول في دين الله الراي **و** عليكم باتباع السنة

فمن خرج عنها مثل **فان قيل** ان المجتهد قد صرحوا باحكام في شيئا لم تخرج الشريعة بخبرها
 ولا بوجوبها فخر مؤلفا ووجوبها **فاجواب** انه لا يخلو عن ان لا يخلو عن ان لا يخلو عن ان لا يخلو
 او وجوبها ما قالوا به والفرق بين الادلة وقد علموا ذلك بالكتاب ايضا فيما تدينه القران
 انتهى **وكان** الامام ابو حنيفة يقول القدرية يجوز هذه الامنة وشعبية الدجال **وكان**
 يقول خرا من علي من لم يعرف دليل ان يفتي بكلامي **وكان** اذا ائتمى يقول هذا ابي حنيفة
 وهو احسن ما قد رنا عليه من كتابا احسن منه فهو اولى بالصواب **وكان** يقول آياكم وارا الرجال
 ودخل عليه مرة رجل من اهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الامانة
 فخرجوا الامام اشتد الرجاء وقال له لولا السنة ما فهمنا احدا منا القران **ثم** قال لرجل ما
 تقول في حجر القرد وارتد ليد من القران فاحم الرجل فقال للامام فاقول انت فيه فقال
 ليس هو من هيئة الانعام **فانظر** يا اخي الى مناصلة الامام عن السنة وزوجه من عرض له
 بترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان ينسب الامام الى القول في دين الله تعالى بالراي
 الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة **وكان** رضي الله عنه يقول عليكم بآثار من
 سلفه واياكم وراي التجال وان زحفوه بالقول فان الامر يجلي حين يجلي والسنه على صراط
 مستقيم **وكان** يقول يا كرم البدع والبدع والتبذع والتبذع وعليك بالامر الاول
 المعتبر **و** دخل شخص الكوفة بكتاب ما يال فكاذا ابو حنيفة ان يقتله وقال له اكتاب سمع
 غير القران والحديث **وقيل** له مرة ما تقول فيما احدثه الناس من الكلام في العرض
 والكفر والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فعليك بما لا تار وطريقة السلف واياكم
 وكل محدث فانه بدعه **وقيل** له مرة قد ترك الناس لغيري الحديث واقبلوا على سماعه فقال
 رضي الله عنه نفس سماعهم بالحديث عليه **وكان** يقول لم يزل الناس في صلاح ما دام فيه
 من يطلب الحديث فاذا طلبوا العار لا حديث فسدوا **وكان** رضي الله عنه يقول قال
 الله عز وجل عبثت فانه فسخ للناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعينهم **وكان** يقول لا ينبغي
 لاحد ان يقول قول اخي يمان ان شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله **وكان** يجمع
 العلماء في كل مسألة لم يجدوها صريحة في الكتاب والسنة **و** يعمل بما يتفقون عليه **و** كذلك
 كان يفعل اذا استنبط حكما فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره **و** اذا روضه قال لابي يوسف
 اكتبه رضي الله عنه **و** كان علي هذا المقام من اتباع السنة كيف يجوز نسبته الى الراي تعالى الله
 ان يقع في مثل ذلك لما قلنا سابقا بسطه **و** في الاجوبة عنه ان سنا الله تعالى **وقال**
 صاحب الفتاوى الاستراتيجية فدا نقول لابي حنيفة من اصحاب ما لم يفتقوا غيره **و** قد
 وضع مذهبه مشوري ولم يستند بوضع المسائل **و** اما ان يليقنا على اصحابه تسالة تسالة
 فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم وينظر حتى يشتق **و** اخذ القولين فيبسطه

ابو يوسف حتى اثبت الاصول كلها **وقد** اذكر بعينه ما عجزت عنه اصحاب القراخ انتهى
ونقل الشيخ كالان في حق الامام عن اصحاب ابي حنيفة كابي يوسف وعبد وزفر وكس
 انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة فولا الا وهو مروايتنا عن ابي حنيفة واقسموا على ذلك
 ايماننا مغلطة فلم يفتقوا اذ في الفتنة محمد بن جابر ولا مذهبا لاله رضي الله عنه كيف
 ما كان وما نسب الي غيره فهو من مذهب ابي حنيفة وان نسب الي غيره فهو بطريق المجاز
 للوافقة **و** هو كقول القائل قولي كقوله **و** مذهبي مذهبه فاعلم ان من اخذ بقول واحد من اصحاب
 ابي حنيفة فهو اخذ بقول ابي حنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين **نص**
فيما نقل عن الامام هائل رضي الله تعالى عنه من راي في ما جاء عنه في
الوقوف على ما احدثه الشريعة المطهرة كان رضي الله عنه يقول يا كرم وراي الرجال
 الان اجتمعوا عليه وانتم واما انزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم **و** ثم تفرقوا المعين فاما
 لعاد يكم ولا تجدوا لوهفان الجدا الذي الذين من بقايا النفاق قال ابن العباس هو النفاق
 كله لان الجدا لا يباطل في كفى مع العلماء كالحمد ال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث
 ان الحق شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجدا في الذم انتهى **وكان**
 يقول سلمو اللاتمة ولا تجدوا لوهفانكم كما جاءنا رجل اجدل من رجل استعانة لحفنا ان تقع
 في رة ما جاء به حبر بل عليه السلام **وكان** رضي الله عنه اذا استنبط حكما يقول لا يحتمل
 انظروا فيه فانه دلي **و** ما من احدا لا مأخوذ من كلامه ومرو **و** عليه الامام هذه الرقة
 يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم **ونقل** ابن حزم عنه لما حضرته الوفاة قال لقد وردت
 الان ابي اضرب على كل مسألة قبلها بري سوطا ولا ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبي زوجه في
 شراعتنا او هالفت فيه ظاهرها قال من هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف
 حوقا ان يزيد الراوي في الحديث او ينقص انتهى **قلت** **و** قد رايت النبي صلى الله عليه وسلم
 مرة في جملة مشركي وقال لي عليك بالاطلاع على احوال سامراء هجرتي **و** الوقوف عليها فانه
 شهد اناري انتهى فامتنعت امره صلى الله عليه وسلم **و** طالعفت الموطأ والدعوة الكبري
 ثم اختصرتها وميرت فيها المسائل التي غيرتها عن بقية الائمة علاما اشار له صلى الله عليه وسلم
 ورايه رضي الله عنه يقف عند حد الشريعة لا يكاد يستعداها وعلت بذلك ان الوقوف على
 حد ما ورد في من الاطلاع ولو استخضرنا فانا نشارع قد لا يرضى بملك الزيادة في التجرى
 الوجوب والحمد لله رب العالمين **فصل فيما نقل عن الامام السابق**
رضي الله عنه من راي في التبري منه روي له روي عنه الى الامام الثاني
 انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغنى بنفسه اذا وقع انتهى يعني انه انما
 الى قول يعصده اذا وقع دليله لان السنة فاصيها القران ولا يمكن ان يفتي بما اهل منه

وسبل الشافعي مرة عن حمزة بن عمار بن زكريا فقال وما انا الا كرام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها كرامته
فانتهوا وقال الامام محمد بن زكريا رضي الله عنه رايته الامام الشافعي بمكة وهو يفتي
 الناس ورايت الامام احمد واستخاف من رايته خاضعا فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من امر فقال استخافوا ونبأ عن الحسن واهله انهم كانوا
 بريائه وكذلك عطا ومجاهد فقال الشافعي استخاف لو كان غيرك مؤمنا لكرهت انك افول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطا ومجاهد والحسن وهل لاحد مع قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة باي هو وامي **وكان** الامام احمد يقول سالت
 الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات **وكان** الشافعي رضي الله عنه يقول
 لو لا اهل الحجاز لمخلطت الزنافة على المنابر **وكان** رضي الله عنه يقول لا اخذنا الاصول
 من افعال ذوي العقول ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول ولا كيف ففعل في مرة وما
 الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليهما **وكان** يقول هذا افضل بينكم الحديث برسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو السنة ولكن الاجماع كونه الا ان تواتر يعني الحديث **وكان** يقول الحديث على ظاهره
 اذا احتمل عدة معان فاولها ما وافق الظاهر **وكان** يقول اهل الحديث
 في كل زمان كالصحاب في زمانهم **وكان** يقول اذا رايته صاحب حديث
 فكافي رايته احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **وكان** يقول اياكم ولا اخذ بالحديث
 الذي انا من بلاد اهل الرأي لا بعد التفتيش فيه **وكان** رضي الله عنه يقول من
 خاض في علم الكلام فانه دخل البحر في حال هيجانه ففعل له يا ابا عبد الله انه في علمه البوجد
 وقال قد سالت ما لك اعني التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصية دمه وما له
 وهو قول الرجل شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم **وكان** يقول اذا رايت الرجل
 يقول الاسم غير المسمى او عينه فاستند واعلمه بالزندقه **وروي** الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي
 انه كان يقول اذا سمع الحديث فهو مذهبي قال ابن حزم رايته مع عنده او عند غيره من الائمة **وفي**
 رواية اخرى اذا رايتهم كلابي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بجلابي الحائط **وقال** مرة للزبي يا ابا اسحاق لا
 تقلدني في كلامي انظر في ذلك لنفسك فانه دين **وكان** رضي الله عنه اذا ه
 توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقلنا به **وروي** البيهقي عنه ذلك في باب
 حديث المستحاضة تغسل عنها اثر الدم ونفلي ثم تنوضا لكل صلاة وقال لو صح هذا
 الحديث لقلنا به وكان احب الناس القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء
 مما اخرج من قبله ودر انتهى **وكان** يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 باي هو وامي شيء لم يتركه وقال في باب ستم البراءة لم يكن ثبت مثل هذا الحديث

ما خالفناه **وفي رواية** اخرى عنه لو كانت ثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لاحدنا
 به فانه اولى بالامور بنا ولا حجة في قول احمد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كروا
 ولا في قياس ولا في الاطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا للتسليم له ذكره البيهقي في سننه
 في باب احد الروجيين يموت ولم يعرف من صدقا **وروي** عنه ايضا في باب السير انه كان يقول
 اذا كان هذا الحديث يثبت فلا حجة لاحد معه **وكان** رضي الله عنه يقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اهل في عيننا من ان حجت غيرنا فيه **وقال** الشافعي في باب الصيد
 من الامر كل شيء خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقو فرعة راي ولا قياس
 فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد معه امر ولا نهي
 غير ما امره به **وقال** في باب المعلم ياكل من الصيد واذ ثبت الخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يتركه شيء **وقال** في باب لعن من الامر وليس في قول احد
 وان كانوا عدا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا اما اطلقت عليه من المواضع التي نقلت
 عن الامام الشافعي في تزييه من الراي واذ به مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل ولا ينعته انه كان يتبادر مع اقوال الصحابة والتابعين فضلا عن كرامة المرسلي
 فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان اثنى على الصحابة
 بما هم اهلها والصحابة رضي الله عنهم فوقفنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي كل امر استدرك
 به علموا وارا وهم لنا احمد واوي من رايانا عندنا لانفسنا النبي **وروي** البيهقي ان الشافعي استثنى
 بين يدي ليشين الى الكعبة وحدثنا في كرامة يمل كان السائل يوقف ذلك فقال الشافعي
 قد قال هذا القول من هو خير مني عطا ابن ابي رباح رضي الله عنه **وسياقي** في فصول
 الاحوية عن الامام في حيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما راى في
 وادركه صلاة الصبح عنده وقال كيف اقمتم حضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام
 الشافعي انما فعل ذلك فتح الباب لادب مع الائمة المجتهدين وحكمهم في جميع اقوالهم على
 الحامل الحسنة وعلى انهم ما قالوا قول الا لكونهم اطلعوا على ليله من كلام الشارع صلى
 الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الامام الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول احد مع قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على ان بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد فاذا
 اجتهاده الى ان الادب مع الائمة المجتهدين ليجتقدمه على فعل بعض السائلين ما يترتب عليه
 من بؤس القبح فيه **والذي نقول** ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت
 لمحض الادب مع الامام في حيفة رضوانه تعالى عنه مع قول الشافعي في سننه حينئذ لما فيه
 من اساءة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك شيء قال به غيره **وحاشا** لامام الشافعي
 رضي الله عنه من ذلك وانما نقول ان ترك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه القنوت عند براءة

ترك الامام محمد بن ادريس الشافعي القنوت
 في صلاة الصبح وهو يفتي في الامام
 ابو حنيفة رضي الله عنه
 ناديا له

قد الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انما كان موافقة في اجتهادهما حصلت ذلك الوقت
 ويكون ذلك من احدي الكرامات الجليلة المعروفة للامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولا
 يقدح ذلك في مقامنا واذ الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 وانما ذلك منه رعاية لكمال المقام ليس على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في
 تعظيم الامام ابي حنيفة والادب معه ما فيه منقوع وكفاية لكل دلت كما ستري بعينه
 ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا **وقال** بعضهم لا بدع في حملنا ترك القنوت على
 الادب المختص لان الادب مما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المناذبة مع اخيه انما هو
 من ادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونابع لشريعته فيلتزم في مسائل في فصل الاجوبة عن الامام
 ابي حنيفة فنول الامام مالك لما سئل عن الامام ابي حنيفة ما تقولون في رجل لو نظر في
 ان نصف هذه الاسطوانات حجر او نصفها فضة لقام لحجبه وكذلك قول الامام الشافعي
 الناس كلهم في الفقه عيال على الامام ابي حنيفة فقامت بنا ارجى ذب الائمة مع بعضهم بعضا
 واقتد بهم في ذلك وانك والتعصب لانا من حجة جاهلية من غير دليل فتخطي طريق الموالاة
 واول من يترامتك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام مالك في مسألة
 ارسلها له من مصر ما حكم الله في هذه المسئلة عنكم فان الامام مالك كتب الي اللث بعد
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا ابي
 اما هذي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما فامر عندك انتهى فاعلم ذلك والحمد لله رب
 العالمين **فصل** فيما نقل عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه من الراي
 وتقيده بالكتاب والسنة فرقي بينهما في عنه انه كان اذا سئل عن مسئلة او لاحد كلامه مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدون له كلاما كبقية المجتهدين خوفا ان يقع في راي مخالف
 الشريعة وان جميع مذهبه انما هو ملفوف من صدور الرجال وقيل انه وضع في الصلاة نحو
 عشرين مسئلة هكذا اخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوح رحمه الله تعالى
وبلغنا انه كان لم ياكل البطيخ حتى مات وكان اذا سئل عن شيء يقول لم يبلغني كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ياكله وكذلك بلغنا عنه انه اختفى في ايام المحنة في مسئلة
 خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل له انهم الان في طلبك فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يمكث في الغار حتى اختفى من الكفار اكثر من ثلاثة ايام وحاله في العمل
 بالسنة مشهور وكان يكثر اكل من راي الرجال ويقول لا نري احدا ينظر في كتابك لراي ابا
 الا وفي قلبه دغل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل يكون فقيها
 يجد فيها الاصايج حديث لا يعرف صحيحه من سقيم وصاحب راي في سائلها منها من دينه
 فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الراي **وكان** كثيرا ما يقول من عيب

الحديث احب اليك من راي الرجال وكذلك نقل عن الامام واود **وكان** رضي الله عنه يقول
 انظروا في امر دينكم فان التقليد لغير المقصود مذموم وفيه عيب البصيرة **وكان** يقول
 قبيح علي من اعطى شعة يشنخني بها ان يطعها ويشنخني بها غيري يشنخني بها ويشنخني بها
 لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدرته على النظر في الدلة واستخراج ذلك
 الحكم منها والله اعلم **وبلغنا** ان شخصا استشاره في تقليد احد من علماء عصره فقال له لا تقلد
 ولا تقلد ما عدا ولا اوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وهذا الاحكام من حيث اخذوا **قلت**
 وهو محمول على من راي له قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والافيد صرح العلامة
 بان التقليد واجب على العاقل لا يضل في دينه والله اعلم **فقد** بان ذلك يا ابي مما نقلناه
 عن الائمة الاربعة وغيرهم ان جميع الائمة المجتهدين كانوا مع ادلة الشريعة حيث ما رأت
 وانهم كلهم منزهون عن القول بالراي في دين الله **وان** مذاهم كلها تحترق على الكتاب
 والسنة كتحرق الذهب والفضة وان اقوالهم كلها ومذاهم كلها كاثوب المسوح من الكتاب
 والسنة سدا ولحمة منها وما بقي لك عند راي التقليد لاي مذهب شئت من مذاهم
 فانها كلها طريقت الى الجنة كما سبق بيانه او اخر القتل قبله وانهم كلهم على فدي من نعم الله
 ما طعن احد في قول من اقوالهم لا يجزئها ما من حيث دليله **واما** من حيث دقة مداركه
 عليه **لا سيما** الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي اجمع السلف
 والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطه كما سياتي
 بسطة في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضي الله تعالى عنه من القول في دين الله
 تعالى بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن سببه الى ذلك فبينه وبين المؤمنين
 الذي يشيب منه الوليد **وسمعت** سيدي عليا الخواص مرة يقول يجب لكل من قلده
 الادب مع ائمة المذاهب كلهم وسبح مرة بعض المشافعية يقول وفي هذا الحديث روي
 ابي حنيفة فقال قطع الله لسانك مثلك يقول هذا اللفظ **اما** الادب ان يقول لم يطع
 الامام على هذا الحديث انتهى **وسمعت** مرة اخرى يقول مدارك الامام ابي حنيفة دقيقة
 لا يطع عليها الا اهل الكسوف من كبار الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة اذا ما انما المصطفى
 يعرف سائر الذنوب التي حرمت فيه من كبار وصغار ومكرهات وهات **ولهذا** جعل ما الظهارة
 اذا نظرت به المكلف له ثلاثة احوال **احدها** انه كالحاجة المطلقة لاحتمال الاحتمال ان يكون
 المكلف ارتكب كبيرة **الثاني** انه كالحاجة المتوسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب صغيرة
الثالث انه ظاهر في نفسه غير مظهر لغيره لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب مكرهات
 او خلاف الاولى فان ذلك ليس بنبأ حقيقة لحواله في الحلة وفيه جماعة من تقلده
 ان هذه الثلاثة اقوال في حال واحد والحال انها في احوال كما ذكرنا بحسب خطر الذنوب

الشرعية في ثلاثة اقسام كما ذكرنا ولا يخلو اعايل الكلفين ان يرتكب واحدا منها الا اذا راى
 انتهى وسياقي بسطة في الجمع بين اقوال العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا غلبت ذلك
 فاقول والله التوفيق **فصل في بعض الاجوبة عن الامام ابي حنيفة رضي**
الله عنه الفصل الاول في شهادة الائمة له بعزارة العلم وبيان ان جميع
 اقواله وافعاله وعقائده مشيئة بالكتاب والسنة **اعلم** يا ابي ابي له اجيب عن الامام
 في هذه الفصول بالصدور احسان الظن فقط كما يفعل بعضهم وانما احببت هذه بعد التتبع
 والتحصيل كنبأ لادلة كما اوضحت ذلك في خطبة كتاب المنهج المبين في بيان ادلة مذاهب
 المجتهدين **ومذهبه** اول المذاهب تدوينها واخرها انقراضها كما قال بعض اهل الكشف
 قد احصاه الله تعالى اماما لدينه وعباده ولم يزل اتباعه في زيادة في كل عصر الى يوم القيامة
 لو جلس اصددهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما احبب في رضي الله عنه وعن اتباعه وعن كل من لم
 الارب معه ومع كساير الائمة **وكان** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول الله يقول الله
 انصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم يصف احد منهم قولا
 من اقوال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا مدح ايتهم له او بلغهم ذلك فقد
 تفقدوا عن الامام مالك انه كان يقول لوناظري في ابو حنيفة في نصف هذه الاسطوانة
 ذهب اوقصة لغام حنيفة او كما قال **وتقدم** عن الامام الشافعي انه كان يقول للناس
 كلهم في الفقه عياله على ابي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التوبة برفعة مقامه
 الاكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبره مع ان الشافعي قال باستحقاقه
 لكان فيه كفاية في لزوم ادب متقدمه معه كما مر انتهى **واما** ما قاله الوليد بن مسكين
 من قوله قال لي مالك بن انس رحمه الله ان ذكر ابو حنيفة في بلادكم **قلنت** نعم فقال
 ما ينبغي لبلادكم ان تسكن فقال الحافظ المزني رحمه الله ان الوليد هذا ضعيف انتهى
قلنت ويتقدم ثبوت ذلك عن الامام مالك فهو مؤول اي ان كان الامام ابو
 حنيفة في بلادكم **كم** يذكر ابي علي وجه الانقياد والاتباع له فلا ينبغي لما لم ان يشكها لاكتفا
 بلادكم بعلم ابي حنيفة واستغنا الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن
 احد من العلماء في بلاده صار على معطلا عن التعليم فلا ينبغي له ان يسكن فينبغي له الخروج
 الى بلاد اخرى يحتاج اليه لثبوت علمه في اهلها **هذا** هو الذي يقيم كلام الامام مالك
 رحمه الله ان ثبت ذلك عنه لبراة الائمة عن الشجاعة والبعضا بعضهم بعضا ومن حمله
 على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوما القيامة فان مثل الامام
 مالك لا يقع في تنقيص امام من الائمة بقرينة ما تقدم عنه من شهادة له بقوة المناظرة
 وقوة الجرح والله اعلم **واما** ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام

بلغ

ابي حنيفة رضي الله عنه فقال لا رأي ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال لا رأي ضعيف
 وحديث صحيح وسئل عن الشافعي فقال لا رأي له حديث صحيح وسئل عن مالك فقال لا رأي له حديث صحيح
 والامام الشافعي فقال لا رأي له حديث صحيح انتهى فلو كان ظاهره التعصب على الائمة باجماع
 كل منصف ان صح النقل عنه فان الحسن لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام ابي حنيفة
وقد تنبعت على الله اقواله واقوال اصحابه لما الفت كتاب ادلة المذاهب فلم أجده قولاً من
 اقواله او اقوال اتباعه الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او الى مفهوم ذلك او حديث
 ضعيف كثر طرقه او الى قياس صحيح على اصل صحيح فمما اذا الوقوف على ذلك فليطالع
 كتابي المذكور والمجلة فقد ثبت تعظيم الائمة المجتهدين له كان تقدم عن الامام مالك والامام
 الشافعي فلا التفات الى قول غيرهم في حق الائمة وحق اتباعه **وسمعت** سيدي عليا الخواص
 رحمه الله يقول سررا اتبعين علي اتباع الائمة ان يعطوا كل مدحه امامهم لان امام المذاهب
 اذا مدح عالما وجب على جميع اتباعه ان يتبعوه تقليدا لا امامهم وان ينزهوه عن القول
 في دين الله بالرأي وان يثابروا في تعظيمه وتجيئله لان كل من قلده قد وجب على نفسه
 تقليدا امامه في كل ما قاله سواء اتمم ليله او لم يمتد من غير ان يطالبه بدليل وهذا
 من جملة ذلك **وقد** تقدم في فصل الكلام على الانتقال من مذهب الى مذهب
 انه يحرم على المقلدان يفاضل بين الائمة تفصيلا يؤول الى التسبب لاحد منهم مع ارجاع
 المعترضين على بعض اقوال الامام رضي الله عنه ذونه في العلم بيقين ولا ينبغي لمن هو مقلد
 امام ان يعترض على امامه لان كل واحد تابع اسلوبا الى ان يصل ذلك الى غير شرعية
 المظاهرة التي يتفرع منها قول كل عالم كما مر ايضا **وهو** من ترك التعصب ونظر في اقوال
 المجتهدين وجدها كما يجوز في السماع ووجد المعترض عليهم كما الذي ينظر خيال تلك الجور
 على وجه المافلا يعرف حقيقةها ولا يذكرها فانه يترك جميع اقوالنا من المقلدين للمذاهب
 الارب مع جميع الائمة المذاهب **واما** وقع لي ان شخصا دخل علي من بسبب الى العلم وانا كنت
 في مناقب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها واخرج لي من كراهة وقال لي انظر
 في هذه فنظرت فيها فرائت فيها الرد على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقلت ومثل ذلك
 يعلم كلام الامام حتى ترد عليه فقال ما اخذت ذلك من قول للفر الناري فقلت له ان الفر
 الرازي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة كطالبا للعلم واتخاذ الرعية مع السلطان الاعظم
 او اتحاد الجور مع الشمس وكما حرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم الا بدليل واضح
 كالشتم فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على ايتهم في الدين لا يقرض ولا
 يحتمل المناويل شر بتقدم وجود قول من اقوال الامام ابي حنيفة لم يقرض المقلدين ليله
 القول من الاجتهاد بيقين فيجب القبول على مقلده حتى يخطئه **وكان** بعض

العلماء من مشايخ جامع الأزهر ينكر علي بن أبي رزينا القير واني فقال يوما ان بعض اطفال
يقدر علي ان يلف مثل رسالته فتدعيه من جامع الأزهر فليقنه جدي فقال له اقر لي هذا
الكتاب فلم يعرفه فقرأه للجدي فله وضربه الي ان اذهب قلبه وقال له تكبر عما نك ونوهم
الناس انك فقيته انتهى فكان الناس يرون ان ذلك بركة ابن أبي رزينا رحمه الله **وكان**
بعض طلبته العلم من الشافعية المنزلة وبن علي ينكر علي اصحاب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
ويقول لا اقدر اشرح لاحكامه كلاما فنيته يوما فلم يثبتته فغار في موضع من شوارع عال
فا تكسر عظم وركبه فلم يزل علي مقور حتى مات علي اسوا حال وارسل الي ابي اعزوه فابيت
اذ با مع اصحاب الامام رضي الله عنه من حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك واخضع لسانك
مع الامة واتباعهم فاهتم علي هدي مستقيم والحمد لله رب العالمين **فصل**
في بيان ضعف قول من نسب الامام ابا حنيفة الي القياس حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم **اعلم** ان هذا الكلام صدر من منقصب علي الامام متهور في دينه غير متورع في
مقاله غافلا عن قوله تعالى ان السبع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وعن قوله
تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد ومن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاد وهل يك
الناس في النار علي وجوههم الا حصايد الستهم **وقد** روي الامام جعفر الشيرازي
نسبة الي قرية من قرى بلخ بسند المتصل الي الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول
كذب والله وافترى علينا من يقول عنا اننا تقدم القياس على النظر وكل يحتاج بعدا لنقل الي
قياس **وكان** رضي الله عنه يقول نحن لانفيس الاعداء الشديدة وذلك لنا لنظر او
في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة او افضية الصحابة فان لم يجد دليلا فسنا حينئذ
مسكونا عنه على منطوقه به بجامع اتخاذ العلة بينهما **وفي رواية** اخري عن الامام ثا
ناخذ اول الكتاب ثم السنة ثم با فضية الصحابة ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا
فسنا حكما على حكم بجامع العلة بين المسئلة حتى يتضح المعنى **وفي رواية** اخري اننا نعمل ولا
نكتاب ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حديث ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله
عنهم **وفي رواية** اخري انه كان يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الناس
والعقبات باي هو وامي وليس لنا مخالفة ومما جانا عن الصحابة تخيرا وما جانا عن غيرهم
فمن رجال ونحن رجال **وكان** ابو مطيع البلخي يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله
عنه ارايت لو رايت رايي او رايت رايك ايا كنت تدع رايك لرايه قال نعم وكذلك
ادع راي لراي عثمان وعلي وسائر الصحابة ما عدى به هزيمة والنس من مالك وسنة من
جذب انتهى قال بعضهم لعل ذلك لنقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المذكر والاهتمام
وذلك لا تقدم في عندنا **وكان** ابو مطيع يقول كنت يوما عند الامام ابي حنيفة

يقدم

في جامع الكوفة فدخل عليه شفيان الثوري ومقاتل بن حيان وحماة بن سلمة وجعفر
الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكبر من
القياس في الدين وانا نخاف عليك منه فان اول من قاس ابيس فظاهر الامام من
بكرة نهار الجمعة الي الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال ابي اقدم لعل بالكتاب ثم بالسنة
ثم با فضية الصحابة ثم بما اتفقوا فيه على ما اختلفوا فيه وح اقبس فقاموا كلهم
وقبلوا يده وركبته وقالوا انت سيدنا العلماء فاعف عنا فيما مضى وما مضى وقبضنا
فيك بغير علم فقال عقر الله لنا ولكم اجمعين **قال** ابو مطيع ومما كان وقع
فيه شفيان انه قال فدخل ابو حنيفة عزرا لاسلام عزرة عزرة فانك يا اخي اخذت
الكلام علي ظاهرهم ان تنقل مثل ذلك عن شفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك
واعترف انه بان الامام ابا حنيفة سيد العلماء وطلبه العفو عنه وان اول هذا الكلام
فلا يحتاج الامر الي رجوع ويكون المراد بانه حل محرم لاسلام ابي شكبه مسئلة بعد مسئلة
حتى لم يبق في الاسلام شيئا مشكلا لغزارة فقهه وعلمه **ومما** كان كنهه الغلبة ابو جعفر
المضوي الي الامام ابي حنيفة بلغني انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما
تلك يا امير المؤمنين اما اعلم اول الكتاب ثم السنة ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم با فضية ابي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم با فضية بقية الصحابة ثم اقبس بعد ذلك اذا
اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه قرابة انتهى **ولعل** مراد الامام بهذا القول انه لا
مراعاة لاحد في دين الله عز وجل دون احد بل الحق واجب فكله على جميع الخلق والله اعلم
مراده **وقد** اطال الامام ابو جعفر الشيرازي الكلام في طريقة الامام ابي حنيفة
من القياس بغير ضرورة ورد علي من نسب الامام الي تقدم القياس على النظر وقال
اما الرواية الصحيحة عن الامام تقدم الحديث ثم الآثار ثم القياس بعد ذلك فلا يقس
الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة والافضية الصحابة **فهذا** هو النقل
الصحيح عن الامام فاعلموا وان حرمتمكم وبصره قال ولا خصوصية للامام ابي حنيفة
في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذا لم يجدوا في
السنة نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا افضية الصحابة وكذلك لم يزل يقلدوهم
يقيسون الي وقتنا هذا في كل مسئلة لا يجدون فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم ليعملوا
القياس احدا الادلة الاربعة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس **وقد** كان
الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذا لم يجد في المسئلة دليلا فسنا ها على الاموال انتهى
فمن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس لزمه الاعتراض على الامة كعلم لاهم
كلهم بشاركونه في العمل بالقياس عند تقدم المفوض والاجماع فكل من جميع ما قرناه ان

الامام لا يقبل بشئ من كلامه وجود النص كما يزعم بعض المتعصبين عليه وانما يقبل عند فقد
 النص وان وقع اننا وجدنا المسئلة التي فاس فيها نصا من كتاب او سنة فلا يقدر ذلك فيه
 لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولوانه استحضره لما احتجنا الى قياس ثم يتقدم وقوعه
 رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد فلا يقدر ذلك فيه ايضا فقد قال جماعة من العلماء
 ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة اقوى من خبر الاحاد الصحيح فكيف بخبر الاحاد
 الضعيف **وقد** كان الامام ابو حنيفة يترط في الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جميع اتقيا عن مثله وهكذا واعتقادنا
 واعتقاد كل منصف في الامام ابو حنيفة رضي الله عنهم بقرينة ما رويناه اتفاقه من ذم الراي
 والبري منه ومن تقدمه النص على القياس انه لو عاش حتى دوت احاديث الشريعة وبعد
 رحيل الحفاظ في جميعها من البلاد والنور وظفها لاحتفظها وترك كل قاس كان قاسه وكان
 القياس قل في مذهب كمال في مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة مفرقة
 في عصره مع التابعين وتابع التابعين في المداين والقري والنقل كثر القياس في مذهب
 بالنسبة الي غيره من الامة ضرورة لعدم وجوده النص في تلك المسائل التي قاس فيها خلا
 غيره من الامة فان الحفاظ كانوا قد دخلوا في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين
 والقري ودونها فحجوا وبث احاديث الشريعة بعضها بقصا فبذلك سبب كثرة القياس في
 مذهبهم وقلته في مذهب غيره **وتحتمل** ان الذي اضاف الى الامام ابو حنيفة انه
 يقدر القياس على النص ظفر بذلك في كلامه بقوله الذي يترتب عليه العمل بما وجدوه امامهم
 من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الامام معذور واتباعه غير معذور
 وفوقهم ان امامنا لم يخذل هذا الحديث لا ينقض حجة لاحتماله لا يظفر به او ظفر به لم يفرج عنه
وقد تقدم قول الامة كالمواضع الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الا
 طاعة الله ورسوله بالنسبة له انتهى وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا
 وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبنا لذلك الامام وهو بنو فان مذهبنا لامر حقيقة
 موافقة له ولم يرجع عنه الى ازمان لانما فهمه اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك
 الذي منوه من كلامه ولا يقول له لو عرضوه عليه فعلن ان من عزي الي امام كل ما فهم من كلامه
 فهو جليل بحقيقة المذهب **علي** ان غالب اقيسة الامام ابو حنيفة رضي الله عنه من القياس
 الجلي الذي يعرف به موافقة الفرع للاصل بحيث يتبقى افتراءهما او نقضه كقياس غير الفارة
 من الميتة اذا وقعت في التسن على الفارة وغير التسن من سائر المسابغات والجمادات
 عليه وكقياس الغايض على البول في الماء الزاكد ويخوذ ذلك **فصل** مما فرزناه ان كل من
 اغترض على شي من اقوال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه كالفتح الرازي فانما هو خفا مذكر

الامام عليه **وقد** تتبعنا انا نحن الله المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدنا
 قليلة جدا وبقية المذهب كله فيه تقدم النص على القياس ونقل الشيخ يحيى الدين عن بعض
 المالكية انه كان يقول القياس عندي مقدم على خبر الاحاد لاننا ما اخذنا بذلك الحديث
 الا بحسن الظن بروايه **وقد** امرنا الشارع بضبط جوارحنا وان لا نركي على الله احدا
 وان وقع اننا ركبنا احدا فلا نقطع بتركه **واما** نقول نظنه كذا او حسبه كذا بخلاف
 القياس على الاصول الصحيحة انتهى **قال** الامام ابو جعفر الشيرازي رحمه الله وقد
 تتبعنا المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام ابو حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما
 فوجدنا يسيرة جدا نحو عشر مسائل انتهى **ولعل** ذلك بحسب اصول المسائل التي نص عليها
 الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب بعضها بعضا في الاقيسة هي يسيرة
 جدا والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة والانا للصحة **وقد** اخذنا الامة
 كلهم وما انفردوا به عن اصحابه الا ببعض احاديث فكلم في ذلك الشريعة يتحققون
 كما مر بيانه في الفصول فانما قل من قبل على العمل بقول جميع الامة بان شرع صدر لاهلها
 كلها لا يخرج عن مرتبة الميزان الخفيف وتشديد **اللهم** اني ابرأ اليك من كل من اعتصر
 على اقوال الامة وانكسر عليهم في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين **فصل**
 في تضعيف قول من قال ان امة مذهب الامام ابو حنيفة ضعيفة غالبها اعلم يا اخي اني
 طالعت بحمد الله ادلة المذاهب الاربعة وغيرها لاسيما ادلة مذهب الامام ابو حنيفة رضي الله
 تعالى عنه فاني خصصته بمزيد اعتنا وطلاعت عليه كتابه تخرج احاديث كتاب الهداية
 الحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشروح فزيت ادلة رضي الله عنه واوله اصحابه ما بين صحيح
 او حسن او ضعيف كثر طرقه حتى تلحق بالحسن والصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاث
 طرق واكثر في عشرة **وقد** اخبر جمهور المحدثين بالحديث الضعيف انما كثر طرقه
 والحقوة بالصحيح نارة وبالحسن اخرى **وهذا** النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب
 السنن الكبرى للبيهقي التي فيها بقصد الاحتجاج لاقوال الامة واقوال اصحابهم فانه اذا
 لم يجد حديثا صحيحا او حسنا يستدل به لقول ذلك الامام او قول احد من مقلديه
 يصير يروي الحديث الضعيف من كذا كذا طريق ويكتفي بذلك ويقول هذه الطرق
 يتوي بعضها بعضا فيقدر وجود ضعف في بعض ادلة اقوال الامام ابو حنيفة واقوال
 اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الامة كلهم شاركونه في ذلك ولا نور الاعلى من سند
 حديث واحد من كذا من طريق واحد **وهذا** لا يكا اذا حددته في ادلة احد من المجتهدين
 فانهم احدا استدل بضعيف لا بشرط مجيبه من عدة طرق **وقد** قدسنا اني لم اجتمع
 الامام ابو حنيفة وغيره بالصدور وحسن الظن كما يفعل غيري **واما** احيت عنه بعد

١٤

التبعية والعصية عن ادلة افواه واصحابه وكتايب المستبشرين بالبين في بيان ادلة من هذا
المجتهدين كافي بذلك فاني جمعت فيه ادلة جميع المذاهب المستعملة والمندرسة قبله وخوفي
في مجتهد طريق القوم ووفوي على غير الشريعة التي يتفرع منها احوال جميع المجتهدين ومقلديهم
وقدم الله تعالى على عطا لعة سنانيد الامار في حقيقته الثلاثة من نسخة صحيحة عليها
خطوط الحفاظ اخرها الحافظ الدمشقي في رايته لا يزوي حديثا الا عن خيارنا لثا بعين القدول
الثقات الذين هم خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاسود وعلقمة وقطا
وعكرمة وبجاهد ومكحول والحسن البصري وارضاهم رضي الله عنهم اجمعين فكل
الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام هدي اختيار
ليس فيهم كذبات ولا منهم بكذب وناهيك يا اخي بعد ادلة من ارضاهم الامار رضي الله عنه لان
ياخذ عنهم احكام دينه مع شدة توعده وتحذره وشفقته على الامة المحمدية **وقد** بلغنا
انه سئل يومئذ عن الاسود وعطا وعلقمة ايتهم افضل فقالوا الله ما نحن باهل ان نذكرهم
وكيف نقاضهم عنهم **عليه** ما من راو من رواة الحديث والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الحج
كما يقبل التعديل لو اضيف اليه ما عدا الصحابة وكما التابعون عند بعضهم بعد العشرة
او الحفظ في بعضهم ولكن لما كان لعلماء رضي الله عنهم متاعا على الشريعة وقد هموا بالحج والعدل
عليه مع قبول كل الرواة لما وصف به الاخر احتمالا وانما قد مر جمهوره هو التعديل على
الحج وقالوا الاصل للعدالة والبرج طاري ليل لا يذهب غالب احاديث الشريعة كما قالوا
ايضا ان احسان الظن بجميع الرواة المستورين في ذلك وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص يشق
مروته فلا بد من القصد عن كماله **وقد** خرج الشيطان خلق كثير من تكلم الناس فيهم اثارا
لانبات الادلة الشرعية على نفيها بحجج الناس فضل العمل بها فكانت في ذلك فضل كبير لامة
افضل من حججهم كان في تضعيفهم للاحاديث انصار رحمة للامة بتحقيق الامر بالعلل لها وان
يقصد الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الاحاديث وصححوها كلها كان العمل بها واجبا
ويعجز عن ذلك غالب الناس **قافله** ذلك قال الحافظ المزي والحافظ الزيلعي رحمهما
الله تعالى ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان اصنعي والحارث
ابن عبيد واثن بن قاتل الجشي وخالد بن مخلد القزويني وسويد بن سعيد الحديث ثاني
ويونس بن ابي اسحاق السبيعي وابي اويس لكن للشيخين شروط في الرواية عن من تكلم الناس
فيه منها انهم لا يروون عنه الاما تروى عنه وشواهد وعلموا ان له اصلا لا يروون
عنه ما انفرد به او خالفه فيه الثقات وذلك لحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في
صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل فسميت الصلاة بيني وبين عبدتي بمثل الحديث مع انه لم
يفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الامار ذلك وشعبه وابي عبيدة رضي الله عنهم

ومار حديثه متبعة قال الحافظ الزيلعي في التمهيد **وقد** العلة قد راجت على كثير من
الحفاظ لاسيما من اسند رك على الصحيحين كابي عبد الله الحارثي وكثيرا ما يقول وهذا حديث علي
شرط الشيخين واخذها مع ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث صحيح رواه في الصحيح يكون صحيحا
اذ لا بد من كون راويه محتجابه في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط
صاحب ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قد مرنا فان احاد غير اصحاب
ذلك الصحيح لا يثبتون هذه الشروط في الصحيح عندنا انتهى **وقد** بان لك انه ليس لنا ترك
حديث كل من تكلم الناس فيه مجردا عن الامور التي يكون قد تروى عليه وظهرت شواهد
وكان له امثله وانما لما ترك ما انفرد به وخالف فيه الثقات ولم نذكر له شواهد ولو اننا
فتحنا باب ترك الحديث كل من راوا وكلم بعض الناس فيه لذهب معظم احكام الشريعة كما مر
واذا ادعي لاسرائيل مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهد من احسان الظن برواة جميع
ادلة المذاهب الخالفة لمذهبهم فان جميع ما روي فيهم لم يخرج عن مرتبة الشريعة التي فيها
التحقيق والتشديد **وقد** قال الشيخ تاج الدين السبكي في القنقات الكبرى بقوله
ينبغي لك انما المشتري شتان تسلك سبيل الادب مع جميع الامة الماضية ان لا تنظر الى
كلام بعض الناس فيهم الا بغيرها واضع ان قدرنا على التأويل وتحسين الظن حسب قدرتك
فانقلوا الاقارب ضحوا عما تروى فيهم فانك يا اخي لا تحل لمثل هذا وانما خلقت للاشغال
تما يقينك من امر دينك قال ولا خير لك انظر الى القائل عند في بيلا حتى يحوس فيما جري من الامة
فقطقة الكفاية وظلمة الوجه فاياك ان تضعي لما وقع بين اي خفيفة وسيا
التوريب اوبس مالك وابي ابي ديب اوبس احمد بن صالح واسمعي اوبس احمد بن حنبل
والحارث الحاسبي ومالك بن عيسى بن ابي رمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي
الدين بن الصلاح فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك قال القوم ائمة اعلام
ولا قولهم محامل لما لم يبقها غيرهم فليس لنا الا الترضي عنهم في السكوت عما جري
بينهم كما نفعل فيما جري بين الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **قال** وكان الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام يقول اذ بلغك ان احدا من الامة شذوا في تكلم على احد من اقرابه فانما ذلك
خوف على ان احدا منهم من كلامه خلاف مراده لاسيما علم العقائد فان الكلام في ذلك اشد
وقد اخفى الخوف حنبل في دار اسما عيل بن اسحاق السراج وكان الحارث الحاسبي يارعه
هو واصحابه فلا صلوا العتاة اذ اكروا في الطريق وكما في الحديث اخذ منهم فلما اصبح قالوا يا ابا
مثل هؤلاء القوم ولا تسبق في علومنا الحقايق شيئا يشبه هذا كلام الرجل ومع هذا فلا راي
لك ان اسما عيل حبه من خوفنا عليك ان نفهم عنهم غير مرادهم انتهى كلام السبكي **فصل**
ان كل راو ليس ورد منا فضلا لئلا يروى عن غيرنا من حقيقته وانما هو محمول على كايين من

وجوب وندب أو تحريم وكراهة أو إباحة الحديثين مستوح لا بد من ذلك إذا تناقض في كلامه
الشائع فتشوع كما مر ومن قال أن حديث من شئ من كسوف قلمة وصايا حديث هل هو الأصح
منك فما حقق النظر لأن حديث النقص عن الفرج خاص بأخبار المؤمنين وحديث هل هو الأصح
نقصه منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطة في توجيه كلام الأئمة إن شاء الله تعالى **فإن قيل** إذا
قلتم بأن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليست فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بينه
وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح فاجوابكم عن قول
بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف **فأجوب** يجب علينا أن نذكر
جزءا من الرواية النازلة عن الإمام في الاستدلال بعينه رضي الله عنه إذا روي ذلك الحديث
من طريق غير طريق الإمام أو كل حديث وجدناه في مسانيد الأئمة الثلاثة فهو صحيح لأنه لا
صح عنده ما استدله ولا يقدح فيه وجود كذاب أو قبيح يكذب مثله في سنده النازل عن الإمام
وكفانا صحة الحديث استدلالا بحديثه لم يثبت علينا العمل به ولو لم يرد غيره فتأمل ههنا
الدقيقة التي تهتك عليها قلنا لا نجد في كلام أحد من الحديثين وأياك أن تبادر إلى
تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن تطالع مسانيد الثلاثة ولم نجد
ذلك الحديث فيها **وتحليل** أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام أنه ضعيف
أدلة مذهب الإمام الذي ولد بعده وفيه من كلامه جملة هذه الحقيقة المذهبية مذهب
الإمام حنيفة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم من كلامه كما مر أوائل الفصل
وهذا الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب الإمام
أنه مذهب لمع أن ذلك الإمام لم يزل في تلك المسئلة كلام **وقد** عدوا مثل ذلك
من قلة الورع في المطلق وسوا التقوى وقالوا إن تركه العلم وقوة المعرفة به عن وكل قول إلى
قائله على التعيين لينظر العلماء فيه ويكونوا على ثقة في عزوه إليه بخلاف خوفهم قال
بعض العلماء كذا فإنه عزونا فضعف وشتم من العلماء من جعل الله على كلامه القول ومنهم من لم
يجعل عليه قبولاً فيطعن فيه الناس **وهنا** قد بينت لك عن صحة أدلة مذهب الإمام
الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه فإن جميع ما استدله لمذهبه أخذ عن خيار التابعين
وأنه لا يتصور في سنده شخص منهم يكذب **ابداً** وإن قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه
فذلك الضعف إنما هو بالنظر في الرواية النازلة عن سنده بعينه **وذلك** لا يقدح فيما
أخذه الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواية وهو ما عدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وكذلك نقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف ولا زيات إلا
من طريق واحد أبداً كما تتبعنا ذلك إنما استدله أحدكم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف
قد كثرت طرقه حتى ارتفع لذجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب الإمام أبي حنيفة

بل شاركهم فيه جميع المذاهب كما مر في بابها **فإن قيل** يا أخي أنت تصيب على الإمام أبي حنيفة واحداً رضي الله
عنه أجمعين وأياك وتقليد الجاهلين بحواله وما كان عليه من الورع والاحتياط في الدين
فيقول إن أدلته ضعيفة بالتقليد فتعسر مع الحاسرين وتتبع أدلته كانتبعها العترة فإن مذهبه
رضي الله عنه من أصح المذاهب بقرينة مذهب المجتهد رضي الله عنه أجمعين إن ثبت أن ذلك
صحة مذهبه كالتسليم في الظهيرة ليس ونها سحاب فاستلك طريق أهل الله تعالى على الإخلاص
في العلم والعلم حتى تقف على غير الشريعة التي قد منكرها في أوائل الكتاب ثم تترك جميع مذاهب
العلماء وتابعةهم تنفر عن مذهب أو يها من مذهب ولا تزي من أقوال المذاهب قولاً
واحدًا خارجاً عن الشريعة **رحم الله** تعالى من لزم الأدب مع الآية كالم وأتباعهم فإن الله
تعالى جعلهم قدوة للعباد في سائر أفعالهم وأحوالهم كما هو عليه من الله تعالى ولورطهم
إلى دخول الجنة **وقد** قرأ يفتقد علمهم في الآخرة من لزم الأدب معهم وينظر ما حصل له من الفرج
والسور حين يأخرون بيده ويشفقون فيه من ذلك ما يحصل من لزامهم للأدب والجد لله
رب العالمين **فصل** في بيان ضعف قول من قال أن مذهب الإمام أبي حنيفة
قال المذاهب التي في الدين علم يا أخي إن هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند
صاحبه دوق في العلم فاني قد أثبتت مذهبه فوجدته على غاية الاحتياط والورع لأن
الكلام صفة المتكلم **وقد** أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه
في الدين وخوفه من الله تعالى فلا يشاع عنه من الأحوال إلا ما كان على ما كاله على أنه ما من
إمام إلا وقد شدد في شيء وترك التثني في شيء آخر توسعة للأمة كما يعرف ذلك من سيرته
كلها مثل ما سترناها فبمقتضى وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك فامتنع يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب لفقه من تطهارة
إلى آخر الأبواب تعرف صدق قولنا لاسيما في الأموال والأضباع فإن احتياط الإمام المشتهر
قل احتياطه للبايع وإن احتياط الإمام لو فزع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن تزوجها
بعده وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله الخائف وقصر على سائر
مسائل الخلاف **ثم** إن ما سأتة هذا المقترض قلة احتياط من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
ليس هو بقلة احتياط وإنما هو تيسير وشهيل على الأمة شغلا بلغة عن الشارع صلى الله
عليه وسلم فإنه كان يقول يترأوا ولا تغسروا يعني في كل شيء لم يصرح به شرعياً والأقل
شيء صرح به الشريعة ليس فيه تضيق ولا مشقة على أحد **فخرج** الأمر في مثل
ذلك إلى مرتبة الميزان بحقيقة أو تشديد على عالم أو دعه عن الشارع سواء قد كان ظاهراً
أو صرفاً أو آله وسعيان التوري وغيرهم يتكروا لفظ الاختلاف بين العلماء ويقولون
لا هو لولا اختلاف العلماء أو لولا توسعة العلماء وقد قال الله تعالى إن أقبلوا الذين فلا

تسفر ما فيه انتهى **فصل** على كل مقلد ان لا يغتر على قول محمد خفيف او شدة فانه ما خرج
عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميراث السابقة الجامعة لجميع اقوال المجتهدين في اتباعهم وكذلك
يجب عليه الاعتقاد بالخبر بان ذلك الامام الذي خفف او شدد على هدي من زعمه في ذلك
حتى ينسب الله تعالى عليه بالوقوف على عشرين الشريعة المظهرة التي ينفرد بها كل قول من اقوال
علماء الشريعة **وقد** اجمع اهل الكشف على ان الدائم مع رفع الحجج عن الامة اولى من الدائم
مع الحجج عليهم لان رفع الحجج هو الحال الذي ينتهي امر الخلائق اليه في الجنة فينبؤون منها
حيث شاءوا ولا يخفى فيما على احد عكس الحال في الدنيا والمجتهدين رب العالمين .

فصل في بيان ذكر بعض من اظن ان الشياطين الامام ابي حنيفة

من بين الائمة على الخصوص وبيان توسعة على الامة وسعة عليه وكثرة وزعه وعبادته
وعفته وغير ذلك **روى** الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول
كان الامام ابي حنيفة من اروع الناس واعلم الناس واعبد الناس واكثرهم احتياطا في الدين
وابعدهم عن القول بالزنا في دين الله عز وجل وكان لا يبيع مسئلة في العلم حتى يجمع اصحابه
عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كلهم على ثبوتها للشريعة قال لا يبي يوسف
او غيره منكم في الباب الفلاني انتهى **وقد** مر ذلك في الفصول السابقة فانظر يا اخي شدة
وزع هذا الامام وخوفه من الله ان يزيد في شرعه ما لم يقبله شرعية نبوته صلى الله عليه وسلم
وروي ايضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة المخزومي رحمه الله انه كان يقول ما رايت في
عصرى ككلمة عالما اوزع ولا ازهد ولا اعبد ولا اعلم من الامام ابي حنيفة رضي الله
عنه **وروي** الشيرازي ايضا عن عبد الله بن المبارك رحمه الله عنه قال دخلت الكوفة
فكالت علماها وقلت من اعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا اكلموا الامام ابو حنيفة
فقلت لهم من اروع الناس فقالوا اكلموا الامام ابو حنيفة فقلت لهم من ازيد الناس
فقالوا اكلموا الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اعبد الناس في بلادكم واكثرهم اشتغالا
للعلم فقالوا اكلموا الامام ابو حنيفة فاسالهم عن خلق من الاخلاق الجنة الا وقالوا
كلهم لا تعلم احدا خلق بذلك الاخلاق غير الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **وكان**
شقيق البلخي يمدح ابا حنيفة في الورع ويثني عليه كثيرا ويقول على رؤس الاستهاد في
الملا العظيم من مثل الامام ابي حنيفة في الورع كان اذا اشتري خد من ثوبا لم يخلط
شمه على الغلة بشرة ذرة عليه يقبض صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اخلطت
ولا اهلك به في خد هذا كلها وسأحتك يا اخي ذنبا واخرى **وهذا** اروع ما يبلغنا ووقعه
من غيره رضي الله عنه **وروي** ابو جعفر الشيرازي ايضا ان الامام ابا حنيفة وكلوا وكلا
في سبع ثياب من خمر فكان فيها ثوب معين فقال للوكيل البع هذا الثوب حتى تبين

عنه فباعه وسبي اثنين عبيته وخطب منه على من بقية الثياب فلما اخبره الوكيل بذلك
تصدق بشم الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومحاوتج اهل الدعة **قال** ورؤينا
عن شقيق البلخي ان الامام ابا حنيفة رضي الله عنه كان لا يلبس في ظل عرشه ويقول
ان لي عنده قرضا وكل فرض بحر نفعنا فهو ربي وجلوسي في ظل جداره انتفاع لي بظل جداره **وروي**
دقيق وزعه رضي الله عنه ان ابا جعفر المنصور الخليفة لما سمع الامام ان يفتي سألته ابنته
في الليل عن الدار خارج من حل الاسنان فلما نقض الوضوء قال لها سئلي عن ذلك فاعز ذلك
تكره النهار فان ما لي معني الفتيا ولا اكن من يكون اماما يا اخي انتهى **فانظر** يا اخي الي
شدة مراقبته الله تعالى **وكان** هذا المع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به وتعرفته
تقار الامام في العلم **وروي** ابو نعيم وغيره عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه
صلى الصبح يوموا العشا اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض في الليل ابدا
واما كان ينام لحظة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبالة يعني التور بعد الظهر **وروي** الثقات
عنه انه رضي الله عنه ضرب وجس ليلى الفضا وصبر على ذلك ولم يزل وكان سبب اكرامه
على الفضائل لمامات القاضي الذي كان في عصره ففقد الخليفة في بلاده عن احد يكون كان
القاضي الذي مات فلم يجدوا واحدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته
وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابو حنيفة منهم قالوا الخليفة
قد فتشنا العلماء وجدنا احدا فقهه ولا اروع من الامام ابي حنيفة وبليته شفيان
الثوري وصلة بن شبيب وشريك فقال الامام ابو حنيفة اما انا اخر لكم حجتا اما انا
فاقرب واجس ولا ابي واما شفيان فمترتب واما صلة بن شبيب فمتحامل ومتخلص
واما شريك فيقع فكان الامام ابا حنيفة قال الامام فان شفيان لبس ثياب الفتيان واخذ يديه
عصى وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه احد حتى خرج واما شريك فتولي واما صلة فتدخل
على الخليفة وقال له كم عندك اليوم من الخير والبراذن وايش كلجت اليوم فقال الخليفة
اخرجوه عني هذا المحنون **قال** الشيرازي وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وشفيان
وصلة انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الخيلة ويخلص من هذه الورطة فلم
يفعل حتى اتى الله عنهم اجمعين **واما توسعة الامام** رضي الله عنه على الامة فكثيرة لم نتبع
اقواله وسياقي عالمنا في توجبه اقوال الائمة ان شاء الله تعالى **في** ذلك قوله رضي الله عنه
بصحة الظهارة من الحامات المسخنة عظام الميتة فانه في غاية التوسعة على
الامة عكس من قال يمنع الظهارة من ذلك لما يمنع اكل الخبز الجوزي النجاسة وان كان كل من
المذهبيين يرجع الى مرتبة الميراث من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بظهار

ظاهر
المرقون

الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تنظف ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الأمة
 قلوا هذا القول ما كان يجوز لنا استعماله في الزنا والبارقة والسفوف والزنا
 والقلل والكيزان والطواجر والحواجر وماذا بالنجاسة الذي ينبغي **وقد** بلغنا ان
 جميع ما ذكر لا بد من طهارة بالترجيب لئلا يتقاسم به بل رأينا ذلك وشاهدناه من صالح الفخار
 والشفق فلو لا تقليد الناس لآما من حنيفة رضي الله عنه في قوله كل استعمال الفخار المذكور
 لكدر عيش الناس ومضاعت مصالحهم **وقد** استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليله
 ما ورد من نظير عصاة المسلمين بالنار شر بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة
 ان لا يدخلها الا المظنون من الدنس الظاهر والباطن فكما كانت النار مشطرة من الذنوب
 المعنوية فكذلك تكون مشطرة من الامور المحسوسة كالسرجين الذي يحسن به الفخار **فان**
قلت فانقولون فيما كان نجسا من اصل خلقته وانا وصفه **فكواب** ومنع مثل
 ذلك لا ينبغي اضافته الي لا ما لانه نظير اجسام الكفار ولا يطهر اخر افرق بالنار كما سياتي
 بسطه في توجيه احوال العلماء ان شاء الله تعالى **فعل** انه يجب على كل مقلد ان يشكر الله على
 اتجاذه مثل الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا لم يستع على الناس تبعا لئلا يسير الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشارع عليه ولم يتعرض فيه لامر ولا نهى فهو غافية
 وتوسعة على الأمة فليس لاحد ان يحجر عليهم بشرا او وقع من عالم يحجر في مثل ذلك كان على
 سبيل الشرح والتورع كما بين النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته عن لبس الحر مع قوله صلى الله عليه
 وسلم حيلة اللات دون الرجال والعلماء اما الشارع على شريعته من بعده فلا اعتراض عليهم فيما
 بيوه للخاف واستنبطوه من الشريعة لاسيما الامام ابو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد
 الاعتراض عليه لكونه من اجل الامة واقد منهم تدوين المذهب واقرهم سنك الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومشاهد الفعل كما بر النابيين من الامة رضي الله عنهم **وكيف** يليق
 بامثالنا الاعتراض على امام عظيم اجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته
 وكثرة مراقبته لله تعالى وخوفه منه طول عمره ما هذا والله الامر عني في البصيرة لان جميع
 ما وسع به علينا با جهاده مع شدة ورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه الى ما وسع به علينا
 كيف شرع لشرعنا قل ان يعترض عليه مع شدة احتياجه هو الى ما وسع به الامام عليه بيلا
 ونما لا فاعلم ذلك وتامله فانه تغيب اياك ان تخوض مع الخاضعين في اعراض الامة بغير
 علم فتخسر في الدنيا والاخرة فان الامام رضي الله عنه كان متقيدا بالكتاب والسنة
 منبريا من الراي كما قدمنا لك في عدة مواضع من هذا الكتاب ومن فتن مدبه رضي الله عنه
 وجده من اكثر المذاهب احتياطا في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جنس الجاهلين المتعصبين
 المنكوس على ائمة الهدي بنعمهم السقيم **وحاشا** لك الامام الاعظم من مثل ذلك حاشا

٧

بلغ

بل

بل هو امام عظيم شيع الى انراض المذاهب كلها كما اخبرني به بعض اهل الكشف الصحيح واتباعه لم
 يزلوا في اربابا كما تفاريف الزمان وفي من يد اعتقاد في اقواله وافعاله واتباعه وقد قدما
 قول الامام الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على ابي حنيفة رضي الله عنه وقد
 ضرب بعض اتباعه وجس ليقلد لغيره من الامة فلم يفعل وما ذلك والله سدي ولا حيرة
 بكلام بعض المتعصبين فيحق الامام ولا يقولون انهم من جملة اهل الراي بل كل امرئ يطعن
 في مثل هذا الامام عند المحققين شبهة الهديا ما ت ولو ان هذا الذي طعن في الامام كان
 له قدم في معرفة منار المجتهدين ودقة استنباط الفقه لقدم الامام ابا حنيفة في
 ذلك على غالب المجتهدين فخافوا من كبره رضي الله عنه **واعلم** يا ابي اني استنبطت لك
 الكلام على مناقب الامام ابي حنيفة اكثر من غيره الاربعة بالمهور رتبة فيهم من بعض طلبة
 المذاهب الخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من اقواله فخافوا من كبره عليهم بخلاف غيره
 من الامة وان وجود استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين هم قد
 في لهم ومعرفة المذاهب وان كان لك تزي الامة كلهم من الراي فاعلم انك لا تجده من كلام
 الامة باشراف صدور ولولم تعرف مذكره فانه لا يخرج عن احدى رتبتي الميراث والاعلام
 ان تكون انت من اهل مرتبة منها واياك والتوقف عن العمل بكلام احد من ائمة المجتهدين
 رضي الله عنهم فافهم ما وصفوا فاولا من اقوالهم لا بعدد البالغة في الاحتياط لانفسهم وللائمة
 ولا تفريق بين ائمة المذاهب بالجل والتعصب فان من فرق بين الامة فكانه فرق بين الرسل
 فكما مرتبانه في الفضول قبله وان تفاوتت المقامات في العلماء فان الرسل وعلى مدرجتهم
 سلكوا في مذاهبهم وكل من الشيع نظروا واشرف على عيني الشريعة الاولى وعرفوا الامة
 وراهم كلهم يفترون اقوالهم من عيني الشريعة لم يفتي عنده توقف في العمل بقولنا ما رآهم
 كما نراهم كان بشرطه السابق في الميراث **وقد** تحققنا بذلك والله الحمد فليس عندي
 توقف في العمل برخصة قال بها امامنا ما حصل شرطها اليه ومن لم يصل الى هذا المقام
 من طريق الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الامة من طريق الايمان والتسليم ومن
 تخلف ما ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في الخلف عن اعتقاده ان سائر ائمة السلف
 يهديهم من هم اربابا **والبيان** لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هو لا الامة الذين
 توقفوا عن العمل بكلامهم كانوا اعلم منك واوعر سيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لاتباعهم
 وان ادعت انك اعلم منهم بسلك الناس الى الجحيم او الكذب محمدا وعينا **وقد** اقيت علماء
 سلفك بتلك الاقوال التي تراها انت ضعيفة وانا والله تعالى بما حق ما نوافد لا يقع
 في علمهم وورعهم وجل سلك سائرهم وخفاهم اركهرو ومعلوم من شاهد ان كل عالم لا يصح
 في مولفه عادة الاما صحت في خبره وورعه سائرنا لادلة وقواعد الشريعة وحرره عزه

الذهب والجواهر فاياك ان تنقبض نفسك من العمل بقول من افواه الهرداء المزعومة
فانك عاي بال نسبة اليهم والى ليس من مرتبة الانكار على العلماء لانه جاهل كل عمل يا اخي
جميع اقوال العلماء ولو من جوحه او رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضك بعضا
وقتش نفسك فرما رايتها تقع في الكبار من غل وحسد وكبر ومكر واستهزاء بالناس وعيبة
فيهم واسكل احرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكبار فضلا عن اعتبار المكرها
ومن يقع في مثل ذلك فاني عواده الورع وصدة فيه حتى يتورع عن العمل بقول
مجهول لا يعرف دليله ما هذا والله الاجمل وحمية جاهلية كيف يقع فيما عرفت
دليل خرمه من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورع عما يراه من كلام الامة الهدي
فليتنا يا اخي انك تتكدر من دفعك في هذه الكبار كما نراك تتكدر من تقليد غير
امامك او من امرك بالانتقال من مذهبك الى غيره. وباليك ذنوبك كلها مثل اتقا
من مذهب الى مذهب. او مثل علمك بقول ما لم تعرف دليله ادع بقول ضعيف
فاعتقادك يا اخي الصحة في كلام ائمة الهدي واجبت عليك ما دمت لم تكتشف
لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي تفرع منها قول كل عام كما تقدم
بيان في فصل الامثلة الخمسة **وكل** من نظر بعين الانصاف وصحة الاعتقاد
وحديث مذهب الائمة كالحق سبحانه من الكتاب والسنة سداها ولحنها منها والحمد لله
رب العالمين **وقد** قال المحققون ان للعلماء وضع الامكار حيث
شاؤا بالاجتهاد بحكم الارث لرسل الله صلى الله عليه وسلم. فكان للشارع صلى الله عليه
وسلم ان يبيع ما شا القوم ويكرمه على قومه اخرين. فلذلك للعلماء ان يفعلوا مثل ذلك
فينتفعوا صحة الصلاة او البيع او غيرهما في باب ويصحوا ذلك في باب اخر مع اتحاد التعليل
في البابين نظير ذلك قولهم بوجوب الغسل عن النفس كقول الولد منيا متعقدا. وعدم
قولهم بوجوبه اذ الفت المرأة يدا او رجلا فقط مع ان اليد او الرجل مني متعقد بلا شك
فمن اعترض عليهم في ذلك قلنا له ان العلماء انا بعون الشارع في ذلك دليل ما نقل اليها
في الخصايص النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اجبت على نفسه ما اباحه لامة وحرره
عليه ما اباحه لنفسه بادن من ربه عز وجل اذ العلماء اماناوه صلى الله عليه وسلم
على شرايعته من بعد فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذ اتفقت كلامهم في ابواب
الفقه مع اتحاد العلل والحمد لله رب العالمين **فصل** في
بيان بعض ما اطلقت عليه من كتب الشريعة قبل وضع هذه الميزان الشريعة لتقتدي في
يا اخي في ذلك ان طلبت الاطالة بها ذوقا. اذ العلم قد يتخلف عن صاحبه ويحجب
عنه بخلاف الذوق. ولعلنا لا يقول من انظر اطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونه

المحدثون من الاحاديث والفقه من المذاهب من سائر اقطار الارض حتى قد ران يردوا
كلها الى مرتبة خفيفة وتشد يد فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظها وشترها
على مشايخ الاسلام من الشريعة فرما سألوه واقتدي في سطر العفة هذه الكتب التي اذكرها
ان شئنا الله تعالى وكلها ترجع الى ثلاثة اقسام حفظ منون وشرح لها ومطالعة لنفسه مع
مراجعة العلماء في المشكلات منها **الاسم الاول** في ذكر الكتب التي حفظها عن ظهر قلب
وعرضها على العلماء. فمن ذلك كتاب المنهاج للنووي. وكتاب الروض لابن المفري. ومختصر
الروضة الي باب القضاء على الغاي. وكتاب جمع الجوامع في اصول الفقه والدين. وكتاب
الغنية بن مالك في النحو. وكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. وكتاب الغية العراقي
في علم الحديث. وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام. وكتاب الشاطبية في علم القراءات
وغير ذلك من المختصرات **الاسم الثاني** ما شرحه على العلماء فقرأ الله شروح جميع
هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراحت وتحيق حست طاقتي. ومترتبتي
فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلي على الاشياخ مع تجميع ابن قاضي عجلون مع ط
شروحه الموجودة في مائة وعشرين كتاب. وقرأت شرح الروض على مولفه سيدنا ومولانا شيخ
الاسلام ركبنا كاملا. وقرأت عليه شرح المنهاج ايضا. وشرح البهجة الكبير.
وشرح التحرير. وشرح التنقيح. وشرح رسالة القشيري. وشرح اذاب البحث واذاب
القضاء. وشرح البخاري شرحه للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الجوهري. وكتاب الفتوى
للادري. والقطعة والسكلة للزركشي. وقطعة السبكي على المنهاج. وكتاب التوشيح لولده
وشرح ابن الملحق على المنهاج والتبليغ. وشرح ابن قاضي شبهه الكبير والصغير. وقرأت
الروضة على الشيخ شهاب الدين الرملي. وكنت اكتب على كل ذلك منها. ولما ايد شرح الروض
وزوايد الخادم. وزوايد المهمات. وزوايد شرح المذهب. وغير ذلك حتى كان لشيخ
يتحجب من سرعة مطالعته هذه الكتب ويقول لي لا كتابك ردا يد هذه الكتب لما كنت
اطن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب. ولما قرأت شرح الروض على مولفه شيخ الاسلام
ذكر يا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تيسر لي من القراءة وتحرير جميع عباراته من اصولها
كلها حتى احطت على اصول الكتاب التي استمد منها في الشرح كالمهمات والخادم. وشرح
المذهب. والقطعة والسكلة. وشرح ابن قاضي شبهة. والرافعي الكبير. والبسيط والوسيط
والوجيز. وفتاوى القفال. وفتاوى القاضي حسين. وفتاوى ابن القلاح. وفتاوى
الغزالي وغير ذلك وكنت اتيه الشيخ على كل عبارة نقلها مع اسقاط شي منها واللعنة
على ثلث عشرة مسألة ذكرها من زيادة الروض على الروضة والحال انها مذكورة في
الروضة في غير ابوابها. والحقها الشيخ شرحه واطلقته على من كان يقرأها من اصحاب

لعه

الزركشي وغيره في الحاد والمحال انها من قول الاصحاب فاصلها في الشرح وقرآن شروح
الفية ابن مالك كاتبة المصنف والاصح والبصير وابن ابراهيم قاسم والكودي وابن عقيل والاشعري
مراد علي الشيخ شهاب الدين الحساي وغيره وقرآن عليه شرح التوضيح للشيخ خالد
وكتاب المغني وخواشيه وغير ذلك وقرآن شرح الفية العراقي مرارا فقرآن شرحها
للمؤلف علي الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للتفاوي علي الشيخ زكريا علي الدين الامام
بجامع الغري ثم اختصرته وقرآن شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة
واحدة وكذلك علوم الحديث لابن ابي عمير وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وشرح جمع الجوامع
للشيخ جلال الدين المحلي وحاشيته لابن ابي شريف علي الشيخ نور الدين المحلي وكنت افر
الحاشية والشرح عليه عاظم قبل ان استيت السكاس في البيت والشيخ نور الدين بن اسك
الحاشية وكان تحت من سرعة حفظي لذلك وحسن مطايعي وقرآن القصود وخواشيه
علي الشيخ عبد الحق السنباطي وقرآن المطول وختصره علي الشيخ العلامة ملا علي العجمي
القزافي وخواشيه وقرآن شرح الشاطبية للشيخ زكريا وقرآن القاص وغيرهما علي الشيخ
نور الدين الحارثي وغيره وقرآن من كتب التفسير وموادها تفسير الامام البغوي علي
شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيبيني الحنبلي وقرآن الكشاف وخواشيه وتفسير
البيضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي علي شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت
اطالع علي ذلك تفسير ابن هرة وتفسير ابن عابد وتفسير الكعاشي وتفسير الواحدي
الثلاثة وتفسير الشيخ عبد الغني بن الدري في الثلاثة وتفسير التعليلي وتفسير
الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونسخت من فرائد الحاشية التي وضعها شيخ
الاسلام المذكور علي تفسير البيضاوي وقرآن شرح البخاري للشيخ شهاب الدين القفطلا
علي مؤلفه المذكور وكنت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لاجل ما في البخاري من الايات
لاعرف مقالات المفسرين فيها واطالع عليه ايضا شرح البخاري للحافظ ابن حجر وشرحه
للمكرماني وشرحه للعيني وشرحه للبرماوي وغير ذلك وقرآن عليه شرح مسلم
للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين المذكور
علي مسلم وقرآن كتاب الاخوذي علي شرح الترمذي لابي بكر بن العربي المكي وكذلك قرآن
كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنهج الحديث وغير ذلك **الفصل**
الثالث ما ظاهري لعمته لنفسه وكنت اراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قرآني علي الاشياخ
جميع الكتب المتقدمة كلها طالع شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالع كتاب الامام
الشافعي رضي الله عنه ثلاث مرات **وكنت** اطالع عليه استدراكات الاصحاب وتفسيراته
عليه في شروحه وتعاليلهم وطالع تحت مختصر المزني وشرحه الذي وضعه عليه شيخ الاسلام

زكريا كذا مرة وطالع تحت مشند الامام الشافعي رضي الله عنه مرات والحواوي مرة واحدة
وطالع تحت كتاب المحلى لابن حزم في الخلافة العالي وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والنحل
وكتاب المعلا مختصر الجلال للشيخ يحيى الدين بن العربي وطالع تحت الحواوي لما وردي وهو
عشر مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة مرة وطالع تحت نزوع ابن الجدار وكتاب
الشامل لابن الصباغ وكتاب العدة لابي محمد الجويني وكتاب الخطوط والفروق له مرة
واحدة وطالع تحت الزايعي الكبير والصغير مرة واحدة وطالع تحت شرح المهذب للنووي
والقطعة للسبكي عليه نحو خمس مرات وطالع تحت شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالع تحت
المهمات والتعقبات عليها مرتين وطالع تحت الحاد مرتين ونصف وطالع تحت الفتوت
للادريج والموسط والفخ له مرة واحدة وطالع تحت كتاب العدة لابن الملقن والعجالة
وشرح النبئية له مرة واحدة وطالع تحت تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج
للجلال المحلي نحو عشر مرات وطالع تحت فتح الباري علي البخاري مرة وشرح العيني مرة
وشرح الكرماني مرتين وشرح البرماوي مرتين والتفسير للزركشي ثلاث مرات وطالع تحت
شرح القسطا في ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة وللفارس مرة وطالع تحت
تفسير البغوي ثلاث مرات والحارثي خمس مرات وابن عابد مرة والكواشي ثلاث مرات
وتفسير ابن هرة ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات
وطالع تحت الكشاف وخواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفنازي وحاشية ابن المنير
عليه ثلاث مرات **وعرفت** جميع المواضع التي وافق عليها اهل الاعتزال وجمعها في جزء
وطالع تحت الكشاف ايضا الجلال في حجتان واغراب التبيين واغراب السفاقي وطالع تحت
تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالع تحت تفسير ابن النقيب
المقدسي وهو مائة مجلد وطالع تحت تفسير الواحدي الثلاثة وطالع تحت تفسير العبد
الدري في الثلاثة كلامها مرات وطالع تحت من كتب الحديث ما لا اصيل له عددا في هذا
الوقت من المسانيد والاحكام كوطا الامام مالك ومسنند الامام احمد ومسانيد الامام
ابي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري وكتاب مسلم وكتاب ابي داود وكتاب الترمذي
وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومسنند الامام سعيد بن عبد الله الارزي
ومسنند عبد بن حميد والفتايليات ومسنند الفردوس الكبير وطالع تحت معارج القبراني
الثلاثة وطالع تحت من الجوامع للمؤلف كتاب بن لاثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي
الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اختصرتها **وقد** قال ابن الصلاح ما تهر
كتاب في السنة اجمع لادله من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكافة لغيره في سائر اقطار الارض
حديثا او قد وضعه في كتابه انتهى وهو من اعظم اصولي التي اشدت منها في الجمع بين

الاحاديث في هذه الميزان كاستحقاق الفضول. وطالعت من كتب اللغة صحاح الجوهر في
وكتاب النهاية لابن الاثير. وكتاب القاموس. وكتاب تهذيب الاسماء واللغات للنووي.
ثلاث مرات. وطالعت من اصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا واحفظت علما على
اهل السنة والجماعة. وبما عليه المعتزلة والقدريّة. واهل الشطح من غلاة المتصوفة.
المتغلبين في الطريق. وطالعت من فتاوي المتقدمين. والمناظرين ما لا احصي له عددا.
كفتاوي القفال. وفتاوي القاضي حسين. وفتاوي الماوردي وفتاوي الغزالي. وفتاوي
ابن الحداد. وفتاوي ابن الصلاح. وفتاوي ابن عبد السلام. وفتاوي السبكي. وفتاوي البلقيني
وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات. وطالعت فتاوي شيخنا الشيخ زكريا. وشيخنا الشيخ شهاب
الدين وغير ذلك. كفتاوي النووي والكبيري والصغري. وفتاوي ابن الصلاح. وفتاوي ابن
العزكاح. وفتاوي ابن ابي شريك وغير ذلك. شرحتها كلها في مجلدات شقاط المداخل منها
وطالعت من كتب القواعد فتواعد بن عبد السلام الكبرى والصغرى. وفتواعد الخلاي.
وفتواعد ابن السبكي. وفتواعد الزركشي. ثم اختصرتها اغني الاخرية. وطالعت من كتب السير
كثيرا. كسيرة ابن هشام. وسيرة الكلاعي. وسيرة ابن سيد الناس. وسيرة الشيخ محمد الشامي
وهي اجمع كتاب في السيرة وطالعت كتاب العجرات. والخصائص للجلال السيوطي. ثم اختصر
وطالعت من كتب النصوص ما لا احصي له عددا الان كالقوت لابي طالب المكي. والرد عليه
للمحارث الحاسبي. ورسالة الفقيه في الاحياء للغزالي. وعواريف المغارف للسهروردي
ورسالة النور لسيدي محمد الزاهد وهي مجلدات. وكتاب تلخيص السنة لسيدي محمد الغري وهو
ست مجلدات. وكتاب الفتوحات المكية وهي عشر مجلدات. ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل
والنحل لابن خلدون كذا مرة. وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفايدة. ثم رتفت الحقبة
الى مطالعة بقية كتب المذاهب الاربعة. وطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب
المدونة الكبرى ثم اختصرتها. ثم طالعت الصغرى. وكتاب ابن عرفة وابن رشد. وكتاب
شرح ابن ابي زيد اللشاي. وللشيخ جلال الدين بن قار. وطالعت شرح المختصر لبيمار وللتا
وغيره وابن الحاجب. **وكنيت** اراجع في مشكلاتها ابن القاسم والشيخ شمس الدين اللقاني
واجيبه الشيخ ناصر الدين. واحفظت علما على علمه الفتوى في مذاهبهم وما انقرده الامام
ما لا عن بقية الائمة من مسائل الاستنباط. وطالعت من كتب الحنفية شرح القدوري
وشرح جمع البحرين. وشرح الكنز وفتاوي قاضي خان. ومنظومة السفي. وشرح الهداية
وتحريح احاديثها للحافظ الزيلعي. **وكنيت** اراجع في مشكلاتها الشيخ نور الدين الطبري
والشيخ شهاب الدين السبكي. والشيخ شمس الدين العزري وغيرهم. وطالعت من كتب
الحناابلة شرح المحرق وابن بطه وغيرهما من الكتب. **وكنيت** اراجع في مشكلاتها شيخ

الاسلام الشيشي وشيخ الاسلام التتوي وغيرهما **كل هذه** المطالعة كانت بين
الله تعالى وبأمر الله تعالى في وقتي هذا اما استخفرت في هذا الوقت من الكتب المطالعة
ومن شك في مطالعتيها من الاقران فليأتني بأي كتاب شا من هذه الكتب ليقرأ ويأمر
احله له من غير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير. **وقد** اخبرني سيدي علي المرصفي
رحمة الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة الف حتما وستين الف حتما هذا كلامه رضي الله عنه
وكنيت في الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جرير الطبري عليه حاسبه الحيات
قبل موته على الف رطل خبرا ومائة رطل انتهى. **وقد** كنت اطالع الجزء الكامل من شرح
المهذب او الهام وكتبته رواية عاصم بن عيسى في الروضة في ليلة واحدة وكان غائب اذ انظر
الي تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا احضر خروسي شيئا منهم. ويقولون لو ان فلانا دام
على الاشتغال لكان من عظم المقتنين في مصر لان كنت احضر دروسهم في بعض الاوقات
فلا أحت ولا الكثرة ولا استشكل مسألة من المسائل لكوني اعرف المنقول فيها فطالع يا ابي
مثل ما طالع من هذه الكتب انه اردت الاطالعة باقوال العلماء كلها والمحدثين من العالمين
وللتشريع في الجمع بين الاحاديث الشريفة والروايات على مرتبة الشريعة العظمى من تخفيف
وتسديد عملا بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين محلهما على ما التين في من
الفاصل بينهما فافول وبالله التوفيق **من** الاحاديث التي اختلفت العلماء في الله تعالى عنهم في
معناها حديث البيهقي مرفوعا خلق الله تعالى الما طهورا لا ينجسه شيء وحديث البيهقي
انصافا عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في البيد
ثمرة طيبة وما طهورا وروى في رسول الله صلى الله عليه وسلم به وصلي مع حديث ابن
حبان وغيره الما طهورا لا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه ولو انه وركه ومع حديث البيهقي
مرفوعا المتعبد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين حتى يجد لما فاذا وجد فليستة طه
فانه خير فالحديثان لا اولان مخففتان والحديثان الاخران مشددان **وسمع** الامر في مرتبة
الميزان فليس لي قدر على الما الخالص او المتغير يسير بل مع تراويب فيه ان ينعتم بالتراب
فالمراد بالنبينا الذي قاله الامام ابو حنيفة بصحة الوضوء سعال الشارب ما يخرج عن
الي حد النقا كان المراد به ما يكره اجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود ثمرة طيبة
وما طهورا فافهم **وقد** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة
الميتة هلا اخذتم اهاها فادبعتموها فاستغتم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب البيهقي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر
او اربعين يوما لا استغتموا من الميتة باهاب ولا عصب فالحديث الاول فيه التحفة
على من اصاح الى مثل ذلك الجلد بقرينة ان الشاة كانت لقونة وهي من الفقرا كما في بعض

لا يستمر صلاة احدكم حتى يسبح الوضوء كما امر الله انتم في المراء بقوله كما امر الله يعني في الغزاة
وليس فيما امر الله تعالى التسمية على الوضوء في الحديث الاول الشد يد بني الصحة او الكمال
وفي الثاني تخفيف **فجمع** الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سيأتي بسطة في الجمع
بين افعال المجتهدين **ومروك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من موضوعات فلفظ
وليس تستشق مع حديث مشتمل مرفوعا عشر من لفظة وعدها المصنعة والاستنشاق
والحديث الاول مشتمل لما فيه من صبغة الامر والحديث الثاني مخفف **فجمع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومروك** حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس كان اذا
توضأ قبض قبضة من ماء فلفظ به سبع اراسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان ياخذ لادنيه ماء خلاف الماء الذي اخذه لراسه وكان ابن عباس اذا
توضأ يعيد اصبعيه في الماء سبع اراسه والحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني
وفعل ابن عمر مقابله فيها تشديد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومروك** حديث
البيهقي عن المنذراة مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتسدر عليه وهو يتوضأ فلو ورد
صلى الله عليه وسلم عليه السلام فاخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم
من وضوئه قال انه لم يمتعي ان ارد عليه الا اني كرهت ان اذكر اسم الله تعالى لاي طهر
مع حديث مسلم غايته قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على
كل احيائه فالحديث الاول والمشدد الثاني مخفف فيحمل الاول على اهل الكمال في الادب
والثاني على من دونهم **فجمع** الامر فيما الى مرتبتي الميزان **ومروك** حديث البخاري
وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاما مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقول وهو بالشاة وقال لعمر بن الخطاب لا تبخل فاما بابا لعرقا بما بعد حتى
مات فالاول فيه تخفيف فعله صلى الله عليه وسلم لبنا الجواز والحديثان الاخران
فيما تشديد بالنظر لحال اهل الكمال والادب والحياء وحال غيرهم **فجمع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومروك** حديث الشيخين مرفوعا من اشجع فلو تروى وحديث البيهقي
اذا اشجع احدكم فليستعجم ثلاثا مع حديثه ايضا من اشجع فلو تروى من فعل فقد احسن
ومن لا فلاح في الحديثان الاولان فيما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت
الاخاديت الى مرتبتي الميزان ومن حمل الوتر في الحديث الثالث على ما يكون من لو تروى
بعد الثلاث فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رتبة
الروثة وقال ابني حجر هو تشديد بالسبب لم يثبت هكذا الزيادة ومن ذلك الاستحسان
بالزاد لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة والتابعين

طرق الحديث وكانوا قد فوجئوا بحديثها والحديث الثاني محمول على من لم يحجج الى مثل
 ذلك من الاعتناء واصحاب الرفاهية **فَرَجَعَ** الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف
 وتشديد **وَمِنْ ذَلِكَ** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فوجئوا الاطفا والدم
 والشعر فانه ميتة مع حديث البيهقي ايضا مرفوعا لابي اسد الميتة اذا ذبح ولا بائس شعرها
 وصوفها وفروعها اذ غسل بالما في الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على الجلد المذبوغ
 وفي الحديث الثاني انه متخضر نظير بغسله بالما وبه قال الحسن واجتزأ به حديث مسلم
 في ذباح البرزخ المجوس مرفوعه صلى الله عليه وسلم في جلد ذباحهم وبأغوه ظهوره فمثل الشعر
 الذي على الجلد فيجوز الحديث الاول على اهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويجوز
 الثاني على المخنجين الى مثله من ذوي الحاجة نظرا لقدرة في شعر الميتة **فَرَجَعَ**
 الحديثان الى شعر الميتة الى مرتبتي الميزان في التخفيف والتشديد **وَمِنْ ذَلِكَ** قوله
 صلى الله عليه وسلم في منع الاذهان بما في عظم العاج كاذواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال
 امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى لفافة قلادة من عصب وسوارين من عاج
 ومع حديث البيهقي ايضا عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشطب بالعاج وفي
 الحديث الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وما معه يجوز استعماله
 فيجوز الاول على الذين يحدون غيره او على استعماله فيما فيه رطوبة ويجوز الثاني على اهل
 الحاجة اليه او استعماله في الشئ الحاف **فَرَجَعَ** الامر الى مرتبتي الميزان من تخفيف
 وتشديد **وَمِنْ ذَلِكَ** حديث المشهور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بمراة
 من مراة المشركين فاسقى اصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو ومع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من نية المشركين واشقيتهم ونسئمتهم بها فلا يعان علينا
 مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهي
 عن الشرب من اواني الفساري وفي رواية للشيخين ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله
 اننا بارض اهل كتاب افناكل في ابنتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير ابنتهم
 فلا تاكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاعملوها واكلوا منها ففي الشئ الاول التخفيف
 وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث ابي ثعلبة التشديد من وجهه والتخفيف
 من وجهه فالتشديد في حق من وجد غير ابنتهم والتخفيف في حق من لم يجد غيرها كما نرى
فَرَجَعَ الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث ابي اودس يدل على ان الامر وقع
 حيث العلم بنجاسة ابنتهم فليتنا مثل **وَمِنْ ذَلِكَ** حديث البيهقي مرفوعا لاوزو
 لم يذكر اسم الله عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه

فيعظم منعه فشدد وتعمم حوزة خفف **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره مرفوعا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن حذيفة اليماني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اختصنه من خلفه وهو جالس كغفور راسه فقال يا رسول الله وجبت علي وضوءا لا حتى تضع
 جبينك فالاول غامر في نقض وضوءناهم ولو جالسنا ساجدا والشافعي فيه عدم نقض وضوءناهم
 جالسا وعليه فيجوز الاول على حاله لا كابر من اهل الدين والوزع ونحو الثاني على حال غيرهم
ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ولا تستم السجدة لغير الجاه بمثله لا عند
 الطلح قلت اولست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بغض راسه
 ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ بالحديث الاول يشترط في نقض وضوء اللبس والتقييل والشافعي
 مخرج في عدم النقض على من تلك اربه **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله الظاهر
 في نظير من قبله الصائم وكذلك الحكم في اللبس **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
 البيهقي وغيره مرفوعا اذا امتس احدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية
 له من شرب فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي وايضا امرأة مسست فرجها فليتوضأ مع حديث
 طلق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سألته عن مس ذكره هل هو الاصفه
 منك فالحديث الاول بطرقة مشددة ومحمول على حاله لا كابر وحديث طلق محقق محمول على حال
 غيرهم بل يكون طلق كان رايا لا بل موقر وقد كان على اني طالب يقول ما اباي استت ذكري
 لئلا ادني **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احتجهم فصيلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا افا احدكم في صلاة
 الخلس او رجع فليتوضأ ثم يركب على ما مضى من صلاة ما لم يتكلم فالاول مخفف والشافعي
 مشدده وكذلك القول في حديث التمهيد في الصلاة الذي رواه البيهقي من اعي
 وقع في حفرة والبيهقي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحل طواف من الصلاة فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم من محكم ان يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقها المدينة وغيرهم من
 الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء راجع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول عروة
 الله عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلاة يوم فتح مكة بوضوء
 واحد وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن
 انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان اخذنا كفيه الوضوء لم
 يحدث فلحديثان الاولان فيها التخفيف والحديث الثالث فيه التشديد لمن تبعه
 صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك **فجمع** الامر فيها الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول ابن عباس من ترك المصضة والاستسقاء في غسل الجنابة اغدا الصلاة مع قول الحسن
 لا يعيد فالاشرا الاول مشددة والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله

بيان الجامة

صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من انا واحد من الجنابة وفي رواية تختلف
 ايديهما فيه فكان يبتدأ قبل مع حديث البيهقي وقال رجاله ثقات ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يمان تغتسل المرأة بغسل كل يدا الرجل او يغتسل الرجل بغسل كل يدا المرأة فالحديث الاول
 يعطي التخفيف والحديث الثاني يعطي التشديد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان وكذلك
 قول عبد الله بن عمر عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عكس هو يرجع الى التشديد والتخفيف **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يغتسل الجنابة قبل ان ينام وثلاثة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمسها فيحتمل انه لا يمسها املا وحتمل انه لا يمس
 ما لغسل فالحديث الاول مشددة والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عمار
 ابن ياسر قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم مسح الوجه والكفين وفي رواية
 اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغار حبر سألته عن التيمم بعد ان كان يتيمم
 في التراب انما كان يكتيك هكذا ثم ضرب بيديه الارض ثم رفع فيها ثم مسح وجهه
 وكفيه ثم رفع يدا وكوع مع حديث البيهقي ايضا انه مسح يديه الى المرفقين فالحديث
 الاول مخفف والثاني مشددة وهو اولى اذا القياس ان يكون البدن من الشئ على صورته
فجمع الامر الى التشديد والتخفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت فقدت
 فاذا كنهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه
 لم يترك عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله صلاة بغير طهور
 فكما انه صلى الله عليه وسلم لم يترك عليهم حتى صلوا الحزرة الوقت فكذلك غيرهم اذا اعد
 اما والتراب فالحديث الاول مخفف في امر الظهارة مشددة في امر الصلاة والحديث
 الثاني مشددة في امر الظهارة ولكل منهما وجه **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يوم التيمم المتوضين وكره
 ذلك علي وابن عباس مع صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو يمسح وبه قال سعيد بن
 جبيرة والحسن وعطاء والزهرى لا ذلك وتامة فيه تشديد والاشرا بعده فيها التخفيف
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابو داود في المرسلة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اغتسل في ليلة على منكبته لم يصالحها الماء فاحد حقه من شعر راسه فغسله على منكبته
 ثم مسح يده على ذلك المكان وحديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح راسه بغسل
 ما كان يمسح به مع حديث عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحد كل
 عضو ما جديت الا اوله فيه تخفيف والثاني تشديد ويحتمل ان اما الذي هو صلى الله

عليه وسلم من ثمره كاف من ماء الغسل الثانية او الثالثة فرجعت المرتبة الثانية بهذا الاحكام
 الى واحد **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا اذا ولغ الكلب في انا اهدكم فليقره شرب
 لنفسه سبع مرات اذ اهن بالتراب وبه كانت غايته وان عباس وابو هريرة يفتنون
 الناس مع حديث البيهقي فاعسلوه ثلاثا او خمسا او سبعا فالاول مستدرد والثاني
 مخفف فيجعل الاول على القادر على السبع ويجعل الثاني على العاجز عنها **ومن ذلك** حديث
 مالك وغيره مرفوعا ان المرقع ليست بنجس وقول عائشة رضي الله عنها رايت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتوضا بفضلهما مع قول ابى هريرة يغسل الاثنا من اهر كما يغسل من الكلب
 وفي رواية عنه اذا ولغ الكلب في الاثنا غسل مرة او مرتين بعد ان يهرق فالحديث الاول
 فيه التخفيف ومثاله من قول ابى هريرة فيه التشديدان كان ابو هريرة راى في ذلك
 شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي مرفوعا ما اكل لحمه فلا بأس بسوءه وفي رواية له ايضا لا بأس بقوله ما اكل لحمه مع
 الاحاديث التي تعطي الجاسة في سائر احوال الحيوانات فالاول مخفف والاحاديث
 مقابلة تشددة **فرفع** الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث المراء
 ظهور لا يجسه شيء وفي رواية الما ظهور ككلمة لا يجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال
 وهو مخصوص بالاجماع ان ما تغير بالجاسة فهو نجس قليل كان او كثيرا **فرفع** الحديث
 قبل الاجماع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جعل الماسح الحف ثلاثة ايام وليا ليهن السافر ويؤمنا وليلة للمقيم الحديث يجمع طرق
 مع حديث البيهقي عن حمزة قال جعل لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استرد
 لم ادى يعني السبع على الحفين وفي رواية له وايضا لو مضى سبيل في مسئلة لجعلها
 خمسا وفي رواية عن ابن عباس قال قلت يا رسول الله اسمع على الحفين قال نعم فقلت
 يوما قال ويومين فقلت ويومين فقال وثلاثة فقلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم
 وما بال ذلك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعا ثم قال
 صلى الله عليه وسلم نعم ما بذلك فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي
 يجمع طرق فيه تخفيف ويجمع على الاول على حال الاكابر والثاني على حال الصغار وبالعكس
 من حيث قوة حياة الابدان وضعفها بفعل الطاعات او المعاصي **فرفع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن معمر بن الحنفية وخبر عنه الامام من اوضح
 الوضوء فلا يمسح عليه مع قول الثوري يمسح على الحفين ما تغلقا بالقدم وان تحرقا وقال
 كذلك كانت خفاف الهاجرين والاضار تحرقه مشقة فتقول مرفوعة تشديد وقول
 الثوري تخفيف ولم اجد في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ورد في خبر الحرم

الذي

الذي لم يجد النعلين او وجد الحفين من امره صلى الله عليه وسلم المحرم انه يقطعها اسفل من
 الكعبين فان في ذلك دلالة على ان الحف اذا لم يغط جميع القدم فليس هو نجس يجوز المسح عليه
فرفع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين غسل الجمعة واجب
 على كل محتلم وحديث البخاري اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي من توضا يوم
 الجمعة بها ونعت وتجزي من الغريضة ومن اغتسل غسل افضل فالاول فيه التشديد والثاني
 فيه التخفيف وحل بعضهم الاول على من كانت راحته تؤذي الناس والثاني على من ليس
 له راحة كرهة **فرفع** الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **قال** بعضهم وانما خص صلى الله
 عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتمل لانه هو الذي يظهر منه العتقان الذي يؤذي الناس ويضعف
 حسنه بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل ان يزيل الكد ويغسل البدن فذلك اسر به
 المحتمل **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره في الحائض اصبغوا كل شيء الا الجاع مع حديث
 عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب او الاذار ورواه البيهقي
 فالاول فيه التخفيف والثاني فيه التشديد وحل بعض العلماء الاول على من ملك اربه
 والثاني على من لم يملك اربه **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن
 عمر وغيره في المستحاضة انها تغتسل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة تغتسل كل يوم
 غسلا واحدا مع قول علي بن عباس توضا المستحاضة عند كل صلاة وكانت ارجية بنت
 جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من مخفف
 ومشدد **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **فقال**
اثبات مرتبة الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة
الى الرواية فمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس في امانة جبريل النبي صلى الله عليه
 وسلم ان جبريل صلى الله عليه وسلم صلى العشاء حين غاب الشفق وانه صلى في المرة الثانية
 حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين مدينين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث
 الليل الاول مع حديث ابن عباس ايضا وقت الصلاة الى فجر الحديث الاول فيه تشديد
 لاهامه خروج الوقت بثلث الاول وفي الثاني التخفيف الى طلوع الفجر **فرفع**
 الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في احاديث امانة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة العصر والقصر وقوله فيها الوقت ما بين مدينين مع قوله صلى الله عليه وسلم
 في العصر وقت العصر لم يقرب الشمس ومع قوله صلى الله عليه وسلم في القصر وقت الصبح
 ما لم تطلع الشمس هو رجع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن
 الا من توضا وقيل انه من قول ابى هريرة مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يذكر الله على كل احيائه ومع قول ابراهيم النخعي كانوا لا يؤمنون باسان يؤذي الرجل على غير

طريق رواية وصوف الحديث الاول شدد والثاني وسامعة تخفف **فرفع** فيه الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من اذن مع حديثه ايضا في قصة سبب مشروعية الاذان
ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله اري اركبوا يعني في كيفية الاذان وبودن بلال فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قافرا في الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف **فرفع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المولد مع حديث مسلم ايضا انه صلى الله عليه اذا ن
واقامتين مع حديث ابي اودان انه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة
لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قالت البيهقي وفي صحيح الروايات
عن ابن عمر والحديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابلته فيه التخفيف **فرفع** الامر
في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت
تؤذن النساء وتقيم مع رواية انها كانت تظلي بغير اقامة فارواة الاولى مشددة والاخرى تخففة
فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي مرفوعا وقيل انه من قول ابن عمر
انه يؤذن للصبح في السفر ولا يغيرها من اصوات فانه يقيمها فقط مع ما صح من الاحاديث
في الاذان في السفر للمعاصرة والمفرد بالحديث الاول والآخر تخفف والثاني مشدد **فرفع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين امر بلال ان يشفع الاذان ويؤثر الاقامة
مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو حيز على الاذان والاقامة
الاذان والاقامة من شئ في بعضه حمل قوله مني على قوله قد قامت الصلاة فقط فالاول
فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور ففيه تشديد
في لفظ قد قامت الصلاة فقط **فرفع** الامر فيه ايضا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث النبي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه
بالكبير ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول علي رضي الله عنه ان السنة وضع الكف
على الكف تحت السرة فالاول مشدد من حيث كون مراعاهما وهما تحت الصدر اشق من مراعاهما
تحت السرة بدليل ان اليد تثقل وتنزل ويحتمل ان يكون علي رضي الله عنه رايا يدي الفخار
تحت السرة حين ثقلت فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء للحال انهم وضعوها تحت
الصدر او لا **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين لسمي صلانه وهو خلاص
ابن ارفع الزرقاني اذا قامت الصلاة فكبر ثم قرأ انما تيسر معك من القرآن مع حديث البيهقي
وغیره عن ابي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا ادي صلاة الالباقحة
الحجاب فاما الاول تخفف والثاني شدد واما شيخ متفق عليه لاحد الحديثين

فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا لاملا لمن لم
يقرب ايام القرآن فصاعدا مع رواية اقربا القرآن اي فقط فالاول مشددة والثاني تخفف
فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واذا بكروا وعرو عثمان رضي الله عنهم فكانوا يشتفون
الحمد لله رب العالمين لا يدكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاني اول قراءة ولا في اخرها وفي رواية
للمشيعين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعوا احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية
لاني جبتان والسائي فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. وغير ذلك من الاحاديث
مع حديث البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعنا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدنا بغير
بسم الله الرحمن الرحيم مدنا بسم الله وعبد الرحمن وعبد الرحمن. وبه قال ابن عباس وابو هريرة
وعبد الله بن عمر وروي ايضا عن عمرو بن علي وابن الزبير رضي الله عنهم فالحديث الاول يجمع
طرقه تخفف والحديث الثاني يجمع طرقه مشدد **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة
رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر. وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع. وفي رواية
للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع. وفي رواية لمالك واذا اكبر للركوع
مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة
يرفع يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لصلين بركم صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرجع مرة واحدة. ومما يؤيد ذلك في حكم الرفع فالحديث الاول مشدد
والثاني تخفف **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال لا اله الا الله فقلوا اللهم ربنا ذلك
الحمد. وفي رواية للبيهقي اذا قال لا اله الا الله فقلوا الحمد لله ربنا ذلك الحمد
ما اخذه الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجهر بين الذكر. فالاول تخفف والثاني
شدد بالنظر لمشاهدة المصلين من اهل الامار واسطة بينه وبين الله في الاخبار عن كونه تعالى
يقبل حمد المؤمنين قال ربنا وذلك الحمد ومن حيث هذا المشهد قال سمع الله من حمد الله تعالى
يقول حمد **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي وغيره ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد نفع ركبته قبل يديه. واذا رفع يديه قبل ركبته.
وفي رواية لا ياتي اذ قد اتم نص نص على ركبته. واعتدل على فخذه مع حديث ابي اود
وايهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احدكم فلا يركع كما يركع النعمان
وليضع يديه على ركبته والحديث الاول مشدد والثاني تخفف باصداه على يديه اذ قام
من السجود **فرفع** الحديثان الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي ان رسول

يديه مثل نخوة الرجل المرأة والحمار والكلب وغيره ايضا
 عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من الليل وانما معترضة بيته
 وبين القبلة كاعتراض الجنادة ومع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي في الحائز ترغ بين يديه والكلب يربى لحرز جره ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما
 لا يقطع صلاة المسلم شي الا ولشدد والثاني تخفف عند من لا يقول النسخ **فرجع الامر**
 الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث الامام الشافعي رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فليصل مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظ
 من الاحاديث الامرة باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين
 حتى يركع من ركعتين او اذا اجازوا الناس في صلاة مكتوبة جلس ولا يصلي معهم **وتحتمل ان يكون المراد**
لا تصلوا صلاة مكتوبة مرادي مرتين ولا تصلوا ما مرتين خوفا ان ياتي من بعدكم فيعتقد
 انها فرض عليكم ولا تصلوا ما مرتين على اعتقاد انها فرض عليكم ثانيا فالحديث الذي يرويه
 بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني تخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك**
ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من سبي القنوت في الصبح او في المغرب للشيء
 قبا ساعلي من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الصبح بالناس فلم يقنت قال البيهقي ولم يقل عن احد من الصحابة انه ترك القنوت
 فمجد للشيء ولا جله اذ لا اثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر الاثر
 الميزان حديث البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد سجدة
 الشهور سار مع حديث البيهقي ايضا انه صلى الله عليه وسلم سلم ولم يشهد ومع روايته
 ايضا انه صلى الله عليه وسلم شهد قبل السجدة الثانية قال لا وشدد والثاني تخفف **ومر ذلك**
 حديث البيهقي مرفوعا لا صلاة لمن لا وضوء ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله ولا صلاة لمن
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 في التشهد فليعد صلاته او قال لا تجزئ صلاته مع قول ابي شعوب البصري لو صليت
 صلاة لا اصل فيها علي محمد وال محمد لريت ان صلاتي لا تنفع فان الحديث الاول وما نفع
 شيئا الى لوجوب والشرطية وترك ابي شعوب يشير الى الصحة مع النص في الاول
 مشدد والثاني تخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** حديث البيهقي
 مفتاح الصلاة الطهور واتخاذها للكبيرة واصلا لها التسليم الى قول المصنف السلام عليكم
 مع قول الامام ابي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول عبد الله بن مسعود
 حتى انه لو اخذت قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول التفسير الاول مشدد

والاثران بعد مخففان **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** حديث الامام
 مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس صلاة المغرب
 فلم يركع شيئا حتى سلم فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت اجترأ شيئا الى الشام
 فجلت اترها منقلة منقلبه حتى قدمت الشام فبعثها واقتناها واحلاها واحلاها
 قال الشعبي فاغادروا غادوا ومع رواية البيهقي عن عمران قال حين اعلوه بانه لم يركع في المغرب
 شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا احسنا قال فلا بأس اذا ومع رواية البيهقي عن علي ان
 رجلا قال له اني صليت فلم اقرأ قال لا تمت الركوع والسجود قال نعم قال قلت صلاتك فالاثر
 الاول مشدد والاثران الاثران مخففان **فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسياحي**
 فوجه ذلك في الجمع بين قول الائمة ان شاء الله تعالى في انه تحت ان يكون المراد بالقرأة
 السورة بعد الفاتحة فجاب بين الاحاديث والاعادة كانت باجها منه **ومر ذلك** حديث
 الشيخين في باب امانة الحب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه بالصلاة فذكر انه جنب
 فانصرف فظهر ثم جاورا سنة نقطرها فصل في الحديث ولما يرويه بالاعادة للاخر امروا به
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فاغادروا وبه قال علي ابن ابي طالب
 رضي الله عنه وروى البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو جنب فاغادروا ولم يركع بالاعادة
 وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الاثر فالحديث الاول
 تخففان صح انهم كانوا جالوا في الاحرام والثاني مشدد مع اشرع على ومع اعادة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعبدون القوم **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك**
 قول المسور بحرمه كما رواه البيهقي ان من وجد في ثوبه او ثمل حشا وهو في الصلاة
 الفاء عنه واشتاف الصلاة مع فقد عبد الله بن عمر انه يني على ما مضى فالاول مشدد والثاني
 تخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا اذا اجازكم
 المسجد فليقلب ثقله فليستظر انها جئت فان وجد حشا فليستقم بالارض ثم ليقلع ثوبا
 وحديث البيهقي عن ارسلة انها استجلت عن المرأة تطيل ثوبها وتشي في المكان المقدس
 ارسلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بطله ما بعده وفي رواية له عن ابي هريرة
 قلنا يا رسول الله اننا نرى المشرك منظر الطريق نجسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق
 بطل بعضها بعضا وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا طلى احدكم ثوبا عليه في الارض فان الشرب
 له طهورا فليغسله مع ما اخذ به الامام الشافعي وغيره مما يقطي وجوب غسل الثوب او الغسل
 اذ اتجس من القدر في الارض فالاول تخفف والثاني مشدد **فرجع الامر الى مرتبة**
الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة قالت لقد رايت ابا بكر القى من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فركا في رواية له فاحنه عنه وفي رواية اخرى للبيهقي لقد رايتني

اسمعه يعني النبي من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اجفت حسنته مع رؤيته البخاري
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه النبي غسل ما اصاب منه
توبه سفر حرج الى الصلاة واياه نظر الى البقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالاول
مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل للجاسة التي او للظافة **فخرج** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي وغيره ان اغترابا بال في المسجد فامر
النبي صلى الله عليه وسلم ان يصيب عليه ذنوب من قاي مع قول اني فلاية من اكابر التابعين
ومع قول الامار اني خيفة ذكاه الارض بشها فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
وتولان انما فلاية وابا خيفة راي في ذلك شياعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قاله وصرح بعضهم برفعه **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
الحاكم وقال انه علي بن ابي شريك من فوجنا من سمع النذ من جيران المسجد وهو صريح من غير
عذر فامر نكح فلا صلاة له وكان علي بن ابي شريك يقول لا صلاة لحجار المسجد الا في المسجد
فقبل له من حجار المسجد فقال من سمعه الناذي قال النبي في قدر وي ذلك مرفوعا مع
ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم بعض الفقهاء على صلانه وحده في بيته ولم يكره
بالاعادة فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
اشعر بن عبد العزيز في خيه من لا يعرف ابوه ان لا يؤمر بالناس مع قول الشعبي والتمحي في المرفوع
انه يوم فالاشرا الاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ذلك قول ابن عباس فيما رواه النبي في لا يؤمر بالامام حتى يحلم مع حديثه عن عمر بن سلمه
انه كان يوم وقته في الزاوية والجنات والمساجد وكان ابن سبع اوست سنين فالاول مشدد
والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا يصلي خلفه لعتف وحده فامر ان يعيد الصلاة مع حديث
البخاري ان ابابكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فرجع دون الصف فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم اركع الله جزئا ولا تغد فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث حذيفة بن اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يقول الامام فوق وينقي الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصل الامام على من
اعلى مما عليه اصحابه مع ما رواه النبي عن صالح مولى التومة قال كنت اصلي انا والوفاء في
فوق ظر المسجد فبصلي صلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف
ويصح حمل الاول على من فعل ذلك كثيرا والثاني على ذلك **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع باربعين رجلا به
قال جماعة من الفقهاء والتابعين وحديث النبي مرفوعا ليس على ما دون الحسين جمعة

مع حديث النبي عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة
واحدة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة ومول علي بن طالب رضي الله عنه لاجعة ولا
تشرى الا في سفر جامع ومخوذلك من الاثا رفا لا ولا وما معه مخفف من حيث عدم الوجوه
والثاني وما معه مشدد من حيث الوجوه **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ذلك حديث الترمذي والنسائي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر في الصلاة
في عيد الفطر والاضحى سبعا في الاولي وخمسا في الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث
النسائي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر اربعين
تكبيرة على الجنازة وكان عبد الله بن مسعود يقول التكبير في العيد خمس في الاولي واربع
في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد **فخرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى التكبيرة
في كل ركعة اربع ركوعات وفي رواية حسن ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري
انه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس ثمان ركعات ابن ابي ابيهم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد
وقال ابن عباس المراد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعا
فالاول يجمع طرفه مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث النبي عن عمن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصل للزلازل اذا وقعت ولا غيرها
من الايات كالظلمة او موت احد مع ذاروا الاما من الشافعي وغيره ان عليا رضي الله عنه
صلى للزلازل ست ركعات في اربع سجودات او خمس ركعات وسجدتين في ركعة واحدة وركعة
وسجدة تين في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت عنه انه خر ساجدا لما بلغه
ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ما نسا فقيل له في ذلك فقال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا رايت امرأة فاشجذوا وايضا اعظم من ذهاب اروج النبي صلى الله
عليه وسلم **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النبي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي في يوم طلع الشمس وشرع في صلاة مخفف واثر على وما معه
مشدد ويصح حمل الثاني على من يؤثر فيه الايات ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود
كلما الذي يصيب على النار مخفف حرها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف **فخرج**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك
والكفر ترك الصلاة وفي رواية النبي ومن تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث المصرفة
بعد تركه الكفر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر
فيه الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
دفع ثوبا اهدى ما اهدى ولم يصل عليهم ولم يفتيهم ما مع حديث النبي وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى على هذا اعدا فان كان الحديث الثاني هو الثاني كان مشددا وان كان

الحد يثين ثابتهن حلت الصلاة على اهلها على جملة ما نوا بعد انقضاء الحرب او على الداء
 فقط **فرجع** الامري مرتبتي الميزان فالشديد هو صلاة الجنائز المقتادة والتحقيق
 هو الدعاء فقط **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا اذا رايت الجنائز فقوموا
 حتى تحلفكم او توضع راد في رواية للبيهقي وان لم يكن احدكم ماشيا معها وروي الشيخان
 ان النبي صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها فقيل انها جنازة يهودي فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية للبيهقي انما قتلت للملك وغير ذلك من الاحاديث الاخرى
 بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم
 للجنازة شتر ترك القيام فانه يمكن يقوم لها اذا راها فان لم يثبت ان هذا اناضخ الاول
 فهو مخفف والاول مشدد **فرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الجاشي وكبر اربعين **وروي**
 البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبر اربعين وغير ذلك من الاحاديث
 مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خلفا في صلاة على بعض اصحابه
 وصلى على رضى الله عنه على مهمل بن خنيفة فكبر عليه ستا **ثم** التفت الى الناس وقال
 انه من اهل بدر وفي رواية للبيهقي ان عليا صلى الله عليه وسلم كبر عليه ستعا وكان
 بدريا قال العلماء اكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على الاربع
 والا فالاول مخفف والباقي مشدد **فرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يهاينا ان نصلي فنهى او نكبر فنهى موتانا فاذا كرمها وحسن نصيب الشمس للمغرب حتى تغرب
 مع حديث مسلم وغيره ايضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصحابه ليلا ونظروا
 لهم على ذلك ومع ما نقل عن عقبة انه قيل له انك قد فعلت بالليل فقال قد فعلت اوبكر بالليل
 فالاول مخفف والثاني مشدد لمن جشم لمشفة في الليل **فرجع** الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم
 تسليمة واحدة مع حديثه ايضا عن عبد الله بن ابي في انه صلى الله عليه وسلم صلى على
 جنازة فسلم عن يمينه وعن يمينه كالمصلاة ذات الركوع والسجود فالاول مخفف
 والثاني مشدد **وكذلك** القول في حديث البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه
 كان اذا صلى على جنازة سلم تسليما خفيا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جنازة
 يسع من يمينه **فرجع** الامري مخفف وتشددا في الميزان فيجمع حمل الجمر على الاقويان من الناس
 وعند الجمر على من اشر فيه الحزن على ذلك الميت وعمه الحشية والحق فلم يستطع الجمر كما كان عليه
 السلف الصالح حتى يها كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فيرجعون به في العفش

ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على مهمل بن سنان
 في المسجد فلما انكر بعض الناس ذلك قالت ما اشبع مما شبع النبي الناس وروي البيهقي ان ابا بكر
 صلى عليهما في المسجد مع حديث التومة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنائز توضع في المسجد فرايت ابا هريرة اذا
 لم يجد موضعها الا في المسجد انصرف ولم يقبل عليها فالحديث الاول وما معه مخفف والثاني
 مشدد **فرجع** الامري مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسباني توجيه ذلك
 في الجمع بين اموال المذهب **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا فاذا وحيث فلا تنكح نكاحا قالوا
 وما الوحي يا رسول الله قال اذا مات مع حديث البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نكح جعفر بن زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيينة تدرقان ومع جبرئيل
 وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر امه فبكى وبكى من حوله ومع حديث
 البيهقي ان عمر بن الخطاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمر
 فان العين نكاح دامة والنفس نكاح صبيحة والعمد قرب ومع الحديث الثالث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ومن يعذب بهذا وانما
 الى سانه او ترجمه فالحديث الاول مشدد باباحه البكا الى الموت فقط والثاني مخفف
 باباحه البكا قبل الموت وتبعه **فرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 مسلم وغيره عن ارمطة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعزركم عليتنا مع حديث البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى نسوة جالوسا ينتظرن الجنائز فقال الحسن فمن كل
 قلن لا فاذندين فيمن يدي قلن لا قال فتغسلن فيمن يغسل قلن لا قال فاربعن ما زورات
 غير ما زورات ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى فاطمة راجعة من
 نعزية لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معكم الكد يعني القبور ما رايت
 الجنة حتى يراها جديك فقال ارمطة ولم يعزركم عليتنا فيه مخفف وقوله ما زورات
 غير ما زورات وما بعده فيه تشديد في النهي **فرجع** الامري مرتبتي الميزان
فصل في مسألة مرتبتي الميزان من الزكاة **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن ابن
 عمر قال ليس في مال العبد ولا مال الكاتب كاه حتى يتيقن مع قوله ايضا احسن مثل هل في مال
 الملوكة زكاة فقال في مال من لم يملكه في ما بين حنة فاذا اوصى الحساب ايده ما بين درهم
 صفة فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح خلافه من كان عبدا لاهل البيت والخل
 والثاني من حيث عمومته للعبد على من كان عبدا لاهل الكرم والنحاس حيث ان
 الزكاة متعلقة بعين ذلك المالا لا بملكه مع ان الرقيق عبده لا ان سيده عبده الله
 وكان ان سيده العبد مستخلف في مال الله فذلك العبد مستخلف في مال سيده الامم

وان شئت الا ان يسأل الرجل في امر لا يجد منه بدا او سلطان. وفي حديث البيهقي ايضا
المعنى بافضل من الاحتذاء كان محتاجا فالاولا منه شديد. ومقابل فيه تخفيف كما ترى
مرجع الامري مرتبتي الميزان **فصل فيما يدل مرتبتي الميزان**
من الصيام الى الحج ومن ذلك ما روي بسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ياتينا فيقول هرا عندكم من عذافا قول لا فيقول لا في صائهم. وفي رواية فيقول اذا اصومتم مع
رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه انه كان اذا بداله الصوم بعد ما زالت
الشمس صام ومع قول ابن مسعود احدى بالخيار ما لم ياكل او يشرب فالاول مشدد باشتراط
النية قبل الزوال والثاني تخفيف بحمل النية قبل الزوال وبعد الى قريب الغروب. ودليل
من اوجب تعيين النية في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر
فلا صيام له **مرجع الامري مرتبتي الميزان** **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عائشة
انها سئلت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقال لا ان اصوم يوما من شعبان احب الي
من ان افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا ان النبي صلى الله عليه وسلم
من شعبان فاستسكوا على الصيام حتى يدخل رمضان. وفي رواية اذا انتصف شعبان
فلا تصوموا. وفي رواية للبيهقي عن ابي هريرة قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يحل
شهر رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم صياما فنياي على صيامه ومع قول
ابي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا الفاسر صلى الله عليه وسلم
فالاول تخفيف في الصيام من شعبان. والثاني مشدد في منع صيامه وسياتي توجيهه
الائمة في الجمع بين قوليه **مرجع الامري مرتبتي الميزان** **ومن ذلك** حديث الشيخين
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنبيا في رمضان من جماع غير احلام
فيذكره الفجر فيغتسل ويصوم مع قول ابي هريرة في رواية البيهقي من صام جنبيا افطر ذلك
اليوم فان لم يثبت نكح قول ابي هريرة والارجح الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
ابي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه الف وهو صائم فليس عليه قضاء وان اشتقا فليقض
مع رواية البيهقي عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قافا فطر ومع روايته
ايضا مرفوعا لا يفطر من قاولا من احلام والروايات ما بين تخفيف ومشدد ويفصل **مرجع**
الامري مرتبتي الميزان كما ترى **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام
في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحضر الشديد
ومع رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كنا نغزو ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في رمضان فتنا الصائم ومننا المفطر فلا يترك الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون
ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفا فافطر فان ذلك حسن

وكان السن من مالك يقول للسائل اذا فطرت فرخصة الله. وانضمت من وافضل فالاول
تخفف والثاني مشدد ولو في حديث التفضيل **مرجع الامري مرتبتي الميزان**
ومن ذلك حديث البيهقي عن حنين بن الحارث الجدي قال سمعت خطيبا مكة يقول
عندك الشارح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفسك للرؤية فان لم تره وشهد شاهد عدل
فستكاتبها قال ان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامري
رسول الله صلى الله عليه وسلم. واومأ اليه الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي
ان عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبل اشهاد رجل واحد في هلال رمضان وامر الناس
بصيامه فلما قول مشدد من حيث اشتراط العدد في الشهر وتخفف من حيث الصوم والثاني
بالعكس **مرجع الامري مرتبتي الميزان** **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة
مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي عن عائشة وان عباس
لا يصوم احد عن احد. وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم. واقطعوا عنهم فالاول
تخفف بالصوم والثاني مشدد بالاطعام. ويصح ان يكون الامري بالعكس في حواهل
الرافعية والعنفان لا طعام عندهم اهون من الصوم **مرجع الامري مرتبتي الميزان**
ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيدة بن الجراح انها كانا يقولان من كان عليه قضاء
رمضان فان شاف قضاءه فمقرا وان شامسا بقا مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان
عليه صوم رمضان فليشتره ولا يفطر. وبذلك قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه فالاول تخفف
والثاني مشدد **مرجع الامري مرتبتي الميزان** **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن عبد
الله بن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكحل بالامد وهو صائم. وكان يقول
عليكم بالامد فانه يحلوا البصر. ويثبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي
الغسان الانصاري قال حدثني ابي عن الحارث بن ابي اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكحل
بالنهار وانت صائم. اكحل ليلا ولا امدا يحلوا البصر. ويثبت الشعر فالاول تخفف من حيث
الاكتحال في الصوم والثاني مشدد **مرجع الامري مرتبتي الميزان** **ومن ذلك** حديث
البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احجم وهو صائم مع حديثه ايضا مرفوعا
انظر الحاجر والمجور فالاول تخفف والثاني مشدد ان لم يثبت شعره. وسيلقي توجيهه
ذلك في الجمع بين قوليه **مرجع الامري مرتبتي الميزان** **ومن ذلك** حديث
مسلم وغيره عن عائشة انها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا فاكل منه وقال
قد كنت اصمت صائعا مع حديث عائشة انها قالت اعدي لي احبيل. وقد اضمحلت
فقال صلى الله عليه وسلم قريسي واقضي يوما سكا. وان ثبت انما لها با لقضاء فالاول
تخفف والثاني مشدد لا يكتحل لئلا لا الوجوب وقيل له ويرجع الامري مرتبتي

الميزان **ومر ذلك** رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما الا بصوم مع حديث
البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد والثاني
مخفف **مرجع** الامري مرتبتي الميزان **فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب**
البيع الى كتاب البيهقي حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام
قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان تحمدا رسول الله وان تقم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتحب البيعة وتغتسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان والحديث
وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة
ولا الظعن قال حج عن ابيك واعتمر وكان عبد الله بن عوف يقرأ أوامير الحج والعمرة لله فهو واجبة
كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جمادى والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قلت
يا رسول الله العمرة واجبة ومن ضمنها كقرينة الحج قال لا وان تعمر خير لك وكان الشعبي يقرأ أوامير
الحج والعمرة الله ابي برنح العمرة ويقول هي تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني مخفف
مرجع الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث مسلم عن انس بن مالك ان بكرا كان
تلبس بالمصفرات المسبغات وهي محرمة ليس فيها زعفران **ومر ذلك** رواية البيهقي ان عائشة كانت
تلبس الشباب الموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية ابي اود وغيره ان امرأة جأت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مسبع لمصفر فقالت يا رسول الله اني ارى ذلك فاحرم
في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فاعمرى فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في احد شقي
التفصيل **مرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث مسلم مرفوعا انما يصح حج قد
قد قضيت عنه حجة ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة اخرى مع قول بعض الصحابة ان كان
قاله عن توقفه لانه لا يلزمه حجة اخرى بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف
مرجع الامري مرتبتي الميزان **فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع**
الى كتاب البيهقي حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر
وعن بيع الحصة مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره
فهو بالخيار اذ اراد ان شاء اخذه وان شانه **ومر ذلك** وكان بن سيرين يقول ان كان علي ما وصفت
له فقد لزمته فالاول مشدد من حيث شموله لما لم يره **والثاني** ان صح الحديث فيه مخفف
مرجع الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث الشيوخ مرفوعا المنابيان كانهما
بالخيار على صاحبه ما لم يتفقا الا ببيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفقا او يكون بيعهما عن خيار
مع قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه البيع صفقة او خيار فالاول مخفف لان فيه التجديد بعد العقد قبل
التفريق واشهر مشدده ان صح لانه لم يجعلهما بعد الصفقة خيارا **مرجع** الامري مرتبتي
الميزان **ومر ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر مع

رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احاز بيع القمح في سبيله اذا ابين فالاول
مشدد في عدم صحة كلامه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استفرج من عام **مرجع**
الامر في ذلك الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد
ابن ابي وقاص انه باع حياطة فاصابت مشربة جاحدة فاخذ الثمن منه مع حديث الشيخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رايث اذا امتنع الله الثمرة فيم يأخذ احدكم من اخيه
ومع حديث البيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يمت من اخيك ثرا فامسا
جاحدة فلا تكل لك ان تاخذ منه شيئا ثم تاخذ ما لا اخيك بغير حق ومع حديث مسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوارح فالاول مشدد ان كان سعد بلغه فيه شيء عن
البيهقي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف **مرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط مع حديث البخاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع سجلا فاستثنى عليه صاحبه جلالة الى اهله فلما قدم
الرجل الى اهله اتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقدته منه ثرا نصف فبعض طرق حديث البخاري
يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلا وتكرما ومعروفا
تعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حلت الحديث الاول على ان الشط كان في
صلب العقد كان مخففا والاخر مشدد **مرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن كلب ومهر البهي وخلوان الكا
مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب صيد وفي رواية الا
كلها صايرها فالاول مشدد والثاني مخفف **مرجع** الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث
مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السمور وفي رواية نهى عن ثمن الهرث مع قوله عطا
ان كان بقلعة في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بثلث السمور فالاول مشدده
والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التزيم او كراهة التزيم **مرجع** الامري
مرتبتي الميزان **ومر ذلك** رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره انه كره بيع المصنف وان يجعل
للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبي انها كانا لا يرتان بذلك باسافا فالاول مشدد تعظيما
لحلاله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى الاستفاعة به بلاوة او غيرهما من القربات
مرجع الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث ابي اود والبيهقي ان رجلا جاء الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعت لنا فقال ان الله تعالى يخفف ويرفع
واي لا رجوا ان النبي الله تعالى ليس لاحد عندي مظلة وفي رواية فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان الله هو المستقر لافضل لباسط الرزاق مع رواية مالك والشافعي عن عمر
رضي الله عنه انه رأى عمر سقوا فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر يقول ذلك من

قبل نفسه فقد جاء من كل قبيلة رجع عن الشيعير وقال لما قصدت بذلك الخير للمسلمين
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا لا يعلق الرهن بالرهن
 من صاحبه الذي رهنه له غنمة وعليه غرمه ومعنى لا يعلق الرهن اي لا يمنع صاحب الرهن من
 مبايعة الممنون اي ان لم اوفك الي كذا وكذا فهو لك والمراد بغيره رادته وبغيره
 هلاكه او نقصه مع حديثه ايضا مرفوعا الرهن بما فيه اي فان الرهن شخص فوسا
 مثلا فتفوق يده ذهب الحق الرهن فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف بعد ضمان
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم باع خرا افسس في دين كان عليه مع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 في رجل اصاب في ثمار ارباعها فكثر دينه فصدقوا عليه فصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك ووافا
 دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذوا ما وجدتموه وليس لكم ذلك فالاول مشدد
 لولا معاوضة الاجماع والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
 حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وانا ابن
 اربعة عشر سنة فلم يحجزني فلما كان يوم الخندق وانا ابن خمسة عشر سنة فاجازني مع
 حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع القامع عن ثلاثة عن النعمان حتى يحل فان لم يحل
 حتى يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل
 انه موضوع **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا لا يجوز
 للمرأة عطية في مالها اذ املك نفقها عصبها وفي رواية اذ املك الرجل المرأة لم يحجز
 عطيتها الا بادن وفي رواية لا يجز او دوا الحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا بادن
 زوجها مع الاجماع فيا جواز نفق المرأة في مالها بغير اذن زوجها فالاول مشدد ان صح
 والاجماع مخفف **فرجع** الامر بتقدير صحة الحديث الاول الى مرتبة التشديد والاجماع
 الى مرتبة التخفيف **ومر ذلك** حديث الشيخين مرفوعا مطلق الغني ظلمه واذا ائتم
 احدكم على ملي فليبيع مع رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال لا يركب
 مسلم توايعي بحواله بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان لا مال له الشافعي قال قد اجمع محمد
 ابن الحسن بن عثمان قال في الحوالة او الكفالة يرحم صاحبها لا يوافق ما لا يرضى مسلم
 فيتقدر بثبوت هذا عن عثمان فلاحجة فيه لانه لا يدرى ان كان في الحوالة او الكفالة
 فان صح ما ذكر عن عثمان رجح الامر الى مرتبتي الميزان تخفيفا وتشديدا لحديث الشافعي
 لا يركب الرجوع على المحيل ومقابلته يري الرجوع على المحيل **ومر ذلك** حديث الحاكم والنسائي
 مرفوعا علي اليد ما اخذت حتى توفيه وروى النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعان
 من صفوان بن امية ادرعا فقال لا غصبت يا محمد فقال لا بل غارت بصفوان حتى توفيه اليك

فلما ارادها اليه فقد منها رجع فقال صلى الله عليه وسلم لصنوان ان شئت عيرنا هالك
 فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اغرقتك النبي وكان ابن عباس
 يفتن العارية وكذلك كان ابو هريرة كما يغيره من استعاره لغيره ففتن عنده وغير ذلك من
 الاثار مع اثر النبي صلى الله عليه وسلم عن شرح القاضي انه كان يقول ليس على المستعير غير المغلض ان فالاول
 مشدد في الضمان والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث
 البخاري عن جابر قال فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت
 الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال الجار الحق بسقية قال لا جميع في السقية للزينة ومع حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان
 صلى الله عليه وسلم قال جاز لا دار حق بالدار من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف بحمل
 الشفعة للمخاروس في نعيمه في الجمع بين قول النعمان **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومر ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال انه منكر لشفعة اليهودي ولا نصري مع ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ابياس من معاوية انه قضى بالشفعة لذي فالاول مشدد ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ومقابلته مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال انه منكر لشفعة لعاب ولا صغير ولا شريك علي شريكه اذ استبقه بالشرع ورواه ايضا
 عن جابر مرفوعا وقال انه منكر للصبي على شفيعته حتى يدرك فاذا ادرك فان شأ اخذ
 وان شأ ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالسبب الى الصبي ان صح ذلك عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** حديث مسلم مرفوعا
 الشفعة في كل شرك ربيعة او حائط لا يصلح ان يبيع حتى يودن شريكه فان باع فهو اخطا به
 حتى يوديه مع رواية النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع حتى يودن شريكه في كل شيء ومع روايته
 مرفوعا ايضا الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان
 والثاني مخفف ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومر ذلك** ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن شرح انه قال في الشفعة على قدر الانصبة
 مع ما رواه القضاة الذين يبيعون في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركا
 في دار فبذل اليه الشركا الشفعة الا رجل واحد اذ ان يأخذ بقدر حقه من الشفعة
 فقالوا ليس له ذلك اما ان يأخذها جميعا واما ان يتركها جميعا فالاول مخفف في الثاني
 مشدد بالزامه ان يأخذها كلها او يتركها الكل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
 ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاضي انه كان يضي لاجرا ضيقا اضره فاشترى
 بيته فقال قضيت وقد اشترى بيته فقال شرح اذ انت لو اشترى بيته فاشترى بيته فاشترى
 له ابرك اي المال الذي لك عليه من حصة معاملة او غيرها وما رواه النبي صلى الله عليه وسلم

ح
 اي الخائن

الله عنه الله كان يرضى القصار والقصاع ويتول الاصلح للناس لذلك مع رواية البيهقي عن علي بن
وجه اخر وعنه عن عطاء الله كان لا يرضى مائة ولا احدى الا لا يشدد والثاني تخفف **فجمع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه بعث الى امرائه
تمة يدعوهما الى محله ففرغت فالت ما في بطنها فاني بعض الصحابة انه لا حمان علي عروقا الوا
له انما استمودب مع ما افتاه به علي بن ابي طالب من الحمان فالاول تخفف والثاني مشدد
يتضمن الاما في الحدود والمعلم في الناديب **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم
في ذلك بين ان يكون الناديب بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه بين
الرايدين الحمان دون الاصل لان ذلك حدث ثابت في الشريعة لاحمان فيه **ومن ذلك** حديث
البحاري مرفوعا اخونا اخذ نمر عليه اجر الكتاب الله مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت
عن علي بن ابي طالب في قوله صلى الله عليه وسلم قال لا حمان الله عليه وسلم فقال ان
كنت تحب ان تظوق من نار فاقبلها **وفي رواية** انه صلى الله عليه وسلم قال لا حمة تغلق
بين كفك او تعلقها فالاول تخفف والثاني مشدد **فجمع** حمل الاول على من به خصامة
والثاني على محاب للثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليظ العباد على الاجر الذي يوي
ولما فيه من حر المروة **فجمع** الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحمار والقصاب **والصالح** مع روايته ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم احتجهم واعطى الحمار اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه فالاول مشدد والثاني
تخفف يجعل النهي للثروة **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في النار
مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره انه كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت احسنة بما وسدره ولو كان قطع
السدر مهيئا لانه لو كان مريضا صلى الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد والثاني
تخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لاضرار
مع حديث البيهقي ايضا من سأل جارة ان يغمر خشية في جداره فلا يبعه فالاول تخفف
والثاني مشدد يدل على ان اجار الحمار على تكثير جاره من وضع خشية في جداره مع انه مشدد
الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم الحق **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان قال
الامام الشافعي واحب ان قضى عريضة الله عنه في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي
يمنع فيها الضرر بالمرأة اذا كان الضرر عليها ابين من صبرها الى سائر موانعها كقضي به الاما على
ابن ابي طالب وقال لها امرأة اجلسي فلنصبر لا نكح حتى ناتيها بيقين موت زوجها
فجمع الامر الى مرتبة الميزان في ذلك في هذه المسئلة كذلك الى تخفيف بالزوج وشديد

بالصبر الى بين موته كما ترى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث اللقطة الذي رواه البيهقي
من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها تعرف سنة مع حديثه ايضا انها تعرف وقتا
واحدا ثم ياكلها او ينفع بها فالاول مشدد والثاني تخفف ان لم يصح وجود الاصل والواجد
واشدد لوالد الثاني بان عليا رضي الله عنه وجد دينا فاقى به فاطمة فعرضت ذلك على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به علقا ودفقا ولحموا واكلوا
فان هذا يدل على ان عليا انفق الدينار قبل التعرف في الوقت او انه عرفه في ذلك الوقت
فقط وراي لك كافي في التعرف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه
البيهقي مرفوعا من ثورث ذوي الارحام مع حديثه كالحاكم من عدم ثورثهم فالاول تخفف
على ذوي الارحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديثين قصته طولية
تركها اختصارا **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يورث في رجل يحب النكاح ما احب لنفسه لا يورث
ما لا يقيم مع حديثه كالحاكم انما كافل اليتيم في الجنة كها تين واسارا الى ان الاولى
بالضعيف ترك الولاية على اليتيم والثاني تخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر رضي الله عنه من انه لا حمان عليا ودلع مع ما رواه عمر انه
من الودع فالاول تخفف والثاني مشدد ان ثبت انه طمعه من غير تفریط **فجمع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا صدقة فوخذ من اغنياهم فتد
على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعا ان فتح رفته نقد فوعل اهل الاديان فالاول
مشدد بصرهما الى المستدين فقط والثاني تخفف ان لم يحمل على صدقة النطوع **فجمع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره مرفوعا وموقوف لانكاح الابوي
مع ما رواه البيهقي ايضا موقوف وموقوف لا يبرأ حتى بنفسها من ولها والبر
تستادن في نفسها الحديث **وفي رواية** الثيب بالانام فالاول مشدد والثاني
تخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك بين الانام والولي مرفقدها بقوله اخو وقد صح
العقد منه فوجب ان يصح منها **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم في المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة لزوجها فقال
ذلك السماع مع ما عليه الجمهور من الصحة اذا لم يشترط ذلك في العقد فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما تمت له المحللة على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث للمحل
فلو كان فاسدا لما ساء المحلل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان تخفيف ولشد يدوج حمل
الاول على ذوي المروة من الخلا والاكابر والثاني على غيرهم كاحاد العوام **ومن ذلك**
حديث مسلم وغيره لاعدوي ولا ضرر ولا هامة مع حديث البيهقي **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان

فراكم من الاستدلال والاشد والاشد والتأني مخفف وتصح حل الثاني على ضعف الحال في الايمان
واليقين والاول على تركان كما ملأ في ذلك **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
الشيخين عن جابر قال كنا غزوة القرآن ينزل نزل النبي صلى الله عليه وسلم
فلم يمتنع عنه مع ما رواه النبي عن علي وغيرهما من النبي عنه **فردج** الامري مرتبتي
الميزان مخفف وتشديد وكذلك القول في رواية النبي في الفصلة بين الحرة والامة وهو
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الغزل عن الحرة الا باذنها **فردج** الامري مرتبتي الميزان
وتشديد **ومن ذلك** حديث النبي عن غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل
تزوج امرأة فأتته ولم يدخل بها ولم يفرق بينهما فان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها
الميراث مع حديثه عن ابنه قتيبة ان لا صداق لها الا اول مشدد يجعل الصداق على الزوج
والثاني مخفف **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث النبي عن ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة حين تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا
اي من صداقها وان اعطاها درعه الخطية قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول اذا دخل الرجل
المرأة فستى لها صداقا فادان يدخل عليها فليلقها بها او طائما ان كان معه حديث
النبي ان رجلا تزوج امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزها صلى الله عليه وسلم
اليه من قبل ان ينقدها شيئا وفي رواية انه كان مفسرا فلما ايسر ساق اليها شيئا فالاول
مشدد والثاني مخفف **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه مالك والشافعي
ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة لا تزوجها الرجل انه اذا ارخت السور فقد وجب الصداق
مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها اكثر من ذلك اي لانه لم يثبت انة مسهرا
وقضى بذلك شرح لكنه خلف الزوج بالله انه لم يفرقها وقال له لك نصف الصداق فالاول
مشدد والثاني مخفف **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية للنبي عن نهى الغلمان مع حديث
النبي ان صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فشرع عليه التمر ثم قال تخفف صوت من شيا
فلينتهت فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك ما رواه النبي عن علي كل الطلاق جائز الاطلاق المقتوه وكان سعيه في السب
وسليمان يقولان اذا طلقوا الشكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية النبي
عن عثمان بن عفان انه قال ليس للجنون ولا للشكران طلاق فالاول مشدد والثاني
مخفف **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه النبي عن غيره ان عثمان
ابن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض الموت طلاقا فميتونا مع ما رواه النبي عن
عن ابن الزبير انه انني بعدوا زنا فالاول مخفف والثاني مشدد **فردج** الامري مرتبتي

الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشافعي والنسائي عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة المفقود لا تزوج
فالا اقدم وقد تزوجت في امرائه ان شاطا وان شاطا منك مع ما رواه مالك والشافعي
والنسائي عن علي بن الخطاب انه قال انما امرأة فقد زوجها لم تدر ان موت فاتها تنتظر اربع
سنين ثم تنتظر اربعة اشهر وعشرا ثم تحل وبه قضى عثمان بن عفان بعد من الاول مشدد
والثاني مخفف **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه مالك والشافعي
ومسلم عن عائشة كان فيما انزل من القرآن عشر شعرات معلومات بحجر من شجر نخس
معلومات بحجر من مع ما رواه النبي عن علي ابن الزبير وابن سمعود وابن عباس كانوا
يقولون بحجر من الرضاع قليلة وكثيرة فالاول مخفف والثاني مشدد **فردج** الامري
الى مرتبتي الميزان **فصل في بيان مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخر**
ابواب الفقه في ذلك حديث النبي مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بمشرك مع حديث
النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بغير عاهد وقال انا الصكر من وفي
بذمته ان صح الحديث والافاضل الصحابة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد
فردج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث النبي مرفوعا من قتل عبدا قتلنا
ومن حذعه جده عناه ومن خصيائه مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاتل بمؤك من ملكه
ولا ولد من والده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده وتكن يضرب ويطأ بعصه
وعكره منه ان صح الحديث والاشارة فالاول مشدد والثاني مخفف **فردج** الامري
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى في امرأة ضربت ففرضت جنيبتها بغيره قبل اقامة او فرس مع حديث النبي عن غيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغيره عند امانة او من اذ بطل مع حديثه ايضا ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة سنة وفي رواية بمائة وعشرين شهة فالاول والثالث
بروايه مشددان من حيث الحصر وقد تكون الشبهة اعلى قيمة من عندنا والامة والثاني ان
صح مخفف من حيث التغيير **فردج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشافعي
والنسائي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال قتالوا كل سائر وسائر مع ما نقله عن عثمان
رضي الله عنه انه عاب علي من قتل الشافعي فالاول مشدد والثاني مخفف **فردج** الامري مرتبتي
الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاما قالوها فعصوا امي ونام
واموا لهم لا يحول الا سلاسل وحسابهم على الله **فردج** الامري مرتبتي **ومن ذلك** حديث
النبي عن غيره مرفوعا من يد له فقتلوه يعني في الحال مع حديثه عن علي رضي الله عنه
انه سبنتا ثلاث مرات فان لم يثبت قتل ومع حديث مالك والشافعي والنسائي عن عمر
انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم سبنتا فالاول مشدد والثاني مخفف **فردج** الامري

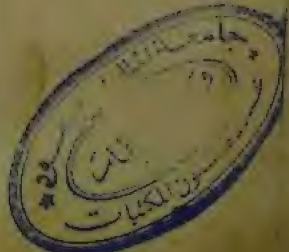
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري البيهقي في حديث طويل يخدم منه انه لا أحد
الا في قد صرح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمارة كان يفرط الحديث في الغرض فالاول مخفف
والثاني مشدد **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رجلا قال
يا رسول الله ما تري في حرسية الخيل قال هي مثلها في النكال قال يا رسول الله فكيف تري في النثر
المعلق قال هو ومثله معه والنكال مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصي
في ناقة البراء بن عازب ان على اهل الاموال حفظها بالنهار **وما** افسدت المواشي بالليل فوضاها
على اهلها قال الشافعي فاما يضيون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي المدعي اليمن على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف
الغرامة والثاني يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال
فراجع الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ليس على المختلس ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع رقابته ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قطع الخزمية التي كانت تستعمل في الخيل والمناع على السنة الناس من تحمدها فالاول
مخفف والثاني مشدد ان ثبت الخزومية فطعت بسبب الخيانة او قد يكون انها انما طعت
بسبب السرقة في وقت اخر **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره
مرفوعا انها **كم** عن قليل ما اسكر كثيره **وفي** رواية ما اسكر كثيره فقليله خمرام مع
حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح لارت
علة الخمر عند من قال بذلك انما هي الاشكار **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق لما ارسل يريد بن ابي سفيان اميرا على الغزاة انه قال
له استخذافوا ما زعموا انهم حبسوا انفسهم في الصوامع لله تعالى فذره وما زعموا انهم
حبسوا انفسهم له **وفي** رواية فانهم وما حبسوا انفسهم مع ما رواه البيهقي ايضا
عنه ان الصحابة قتلوا شيئا قد طعن في السن لا يستطع قتالا **ثم** اخبروا بذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم يسكره فالاول مخفف على الرهبان **والثاني** مشدد عليهم **فراجع** الامري
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول يا مضعفينة
يوم العيد **ويومان** بعد مع ما قاله ابن عباس في التضعفينة ثلاثة ايام بعد يوم العيد
ومع ما رواه البيهقي مرفوعا الضحيا الى اخر الشهر من اذان يستأنيك فالاول
مشدد ومقابلته مخفف **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
مرفوعا يذبح عن الغلام شاتان مكافيتان وعن الجارية شاة لا يفرم ذكرنا كن انا ما مع
حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عوق عن الحسن كبشا وعن الحسن كبشا فالاول
مشدد في عقوبة الغلام **والثاني** مخفف فيه **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك**

ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع حديث البيهقي انه
صلى الله عليه وسلم قال في الاربع الكلب لا احترمها فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد
فراجع الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره ان الصبي اكل على يادة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم وهم ياكلون مع حديث البيهقي
انه صلى الله عليه وسلم عن كل الصبي فالاول مخفف **والثاني** مشدد **فراجع** الامري
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسك
الحجار **وفي** رواية يمسك من الدرع حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتجموا **وامر** الحجار بضاعين من طعام فالاول مشدد **والثاني** مخفف **فراجع** الامري
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
كان في شيء من اوتيك خير في شربة الحمار او شربة عسل او لدغة بنار توافي الداء او انا احب ان
اكتوي مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن زراق من الشوكية
واكتوي بن عمر من اللقوة **وكوي** به فالاول مشدد **والثاني** مخفف **فراجع** الامري
الميزان **ومن ذلك** حديث الحاكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة
وقعت في منفق القوم ما حولها وكاوا بايقها فقبل يا رسول الله افرأيت ان كان السهم
ما يقا قال اتفقوا به ولا تاكوه مع حديث البخاري والحاكم مرفوعا ان الله ورسوله
حرم بيع الخمر والميتة والخمر فقبل يا رسول الله افرأيت شجرة ميتة فانه يطيل بها السهم
ويدهن بها الجلود ويستصبغ بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف **والثاني** مشدد
ويصح حمل الاول على اهل التخصص **والثاني** على اهل الرفاهية والثروة **فراجع** الامري
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسك
يعبر الله وقال لا تخلفوا ابائكم مع حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في رجل يبعد على الصلاة وغيرها افلح وابنه ان صدق فالاول مشدد
والثاني مخفف **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عمر بن
الخطاب انه قال يقبل شهادة القاذف اذا تاب مع ما رواه ايضا عن القاضي شريح وغيره
انهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة العاقر اذا **وتوته** فيما بينه وبين ربه فالاول
مخفف **والثاني** مشدد **فراجع** الامري مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي
عن جاهد انه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى **واشهدوا** واشييد من مراحلكم
مع ما رواه عن ابن سيرين **وشرح** وغيره ان شهادة العبد جائزة وقالوا الحكم
عبيد واما فالاول مشدد **والثاني** مخفف **فراجع** الامري مرتبة الميزان وكذلك
الحكم في شهادة الصبيان **بقدر** منها عن ابن عباس **وهو** رواها ابن الزبير وما يثبت

من المخرج **ومرر** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يختلف
مع البينة ويقول للحكم شاهداك او يمينه مع ما رواه الشافعي واليهي ان عليا رضي
الله عنه كان يري الحلف مع البينة وبه قال شرح وغيره فالاول مخفف والثاني
مستدل لا سيما ان قامت البينة على ميت او غايب او طفل او مجنون **فخرج** الامر الى ترتيب
الميزان **ومرر** حديث الشيخين وغيرهما من فروعها انما الولاء لمن اعتق وقال الحسن
فمن وجد لفظا منبذوا فافا للفظه لم يثبت له عليه ولا من وراءه للثبات وعليهم
حريرته وليس لللفظ شيء الا الاجماع حديث اليه في عن الخطاب انه قضى لسعيد بن
المسيب في النكاح منبذوا بانه حر وسعيد ولا قوة وعلم ارضاعه فالاول مستدل
والثاني مخفف **فخرج** الامر الى ترتيب الميزان **ومرر** حديث الشيخين
ان رجلا من الانصار اعتق مكوكا عن درة بن كيسان ما لا يخفى فباعه رسول الله صلى الله عليه
وسلم لكونه كان محتاجا مع ما رواه الحاكم من فروعها المدة لا يباع ولا يوهب فالاول
مخفف بان ماله يبعه متى شاء والثاني مستدل ان صح رفعه فانه لا يباع ولا يوهب
فخرج الامر الى ترتيب الميزان **ومرر** حديث اليه في عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه قال بعنا امهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واياي بكرهنا ان نعرضها
عن ذلك فاستهيننا فالاول مخفف والثاني مستدل ووافقه على ذلك جمهور الصحابة
فكانوا كالاجماع منهم على تحرير بيع امهات الاولاد وقالوا انهن يعتقن بموت السيد والله
تعالى اعلم **ويذكر** في ذلك اخر ما اراده الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي ظاهرها التناهي
عند بعض العلماء ما يشهد لترتيب الميزان من التخفيف والتشديد **ويقنع** الاحاديث بجمع على
الاخذ بها بين الامة ليس فيها الامرتة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على احد من المسلمين
فاهمموا الحمد لله رب العالمين **واعلم** يا اخي اني ما تركت الجمع بين ايات القرآن التي اخذ
بها الامة واختلفوا في معانيها جهلا ولا كما وانما ذلك لحفظ ما ذكره المجهلون فيها اختلاف
احاديث الشريعة فانها جاءت مبينة لما اجمل في القرآن وايضا فان قسم التشديد في القرآن
الذي يؤخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه احد من علماء الزمان فضلا عن غيرهم **وقد** الله
في ذلك كتابا سميت به الجواهر المصنوع في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاث الاف
علم وكتب عليه مشايخ الاسلام على وجه الاسلام والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة
ما كتب عليه الشيخ ناصر الدين النقا الماكي وبعد فقد طبع على هذا الكتاب لغرض المال
العزيب المشان فرائده شجونا بالجواهر والمعارف الربانية وعلت انه لم يدر كمال
بصيرة نطاق النطق عن وصفه ويكل الفكر عن ذكر كنهه وكشفه انتهى واخفيت في
طيه مواضع استنباط من الايات غير على علوم اهل الله تعالى ان تدافع بين الجوابين

وقد اخذه الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق عالم مصر فكتب عنده شهر او شهرين
في علومه فخرج عن معرفة مؤلفه استخرج علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب
في هذا الزمان لاي شيء **فقلت** وضعت لاهل الله عز وجل لكون غالب الناس منهم
الي الجهل بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي اني عالم مصر والشام والحجاز والروم
والعجم **وقد** عجزت عن معرفة استخرج نظير علم واحد منه من القرآن ولا خفيت بما فيه
شيئا ومع ذلك فلا اقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه ليست بقولة
مبطل ولا عاين انتهى **وقد** استخرج اخي افضل الدين من سورة الفاتحة الف علم وسبعة
واربعين الف علم وتسعمائة سبعة وتسعين علما وقال هذه امهات علوم القرآن العظيم
شمرتها كلها الى السلسلة ثم الى الباشرة الى النقطة التي تحت الباء وكان رضي الله عنه يقول
لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة لقران حتى يصير يستخرج جميع احكامه وجميع هذا
المجتهد من فيها من اي حرف شام حروف الحما انتهى في يديه في ذلك قول لا مار على رضي الله
عنه لو شئت لا وفرت لكم ثمانين بعيرا من علوم النقطة التي تحت الباء **هذا**
كان سبب عدم جمعي بين ايات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف
ومستدل مخفف من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فخرج باب الانكار على العلماء
بان الله تعالى وبها احكامه وانما وضعت هذه الميزان الحمد لله تعالى للاستدلال بالانكار
على الامة واعلم ذلك وانما ذكرت الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين من اصحابنا
ليعلموا انها فقد تكون صحيحة في نفس الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع
بالضعيف الذي اخذ به مجتهد اخر كل ذلك ادنا مع ائمة المذاهب رضي الله عنهم
على ان من نظر بعين الانصاف على ما في القرآن ان ذلك الحديث الضعيف الذي اخذ به
المجتهد لا يقع عنده ما استدلل به وكفانا صحة حديث استدلال المجتهد لمذهبه ومن
امعن النظر في هذه الميزان لم يجد دليلا ولا قولاً من اهل المجتهدين واقوالهم
يخرج عن احاديث المزيين الشريعة ابدا وكل من المزيين في حال مباشرتهم الاعمال فزكري
منهم طوبى بالعلم بالشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعلم بالرخصة لا غير كما شر ايضا
في الفصول الاول والحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث **والشرع في الجمع**
بين قول الامة المجتهدين وبين كيفية وردها الى ترتيب الميزان
وتشديد مقتدر من سبيل الاجماع والاتفاق من باب الظهارة الى اخر اواب الفقه وبيان
تايد الشريعة بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه غالبا وبيان ان الامة المجتهدون كانوا
على الحقيقة كما هم علماء الشريعة فانهم كانوا قواعدا مذهبهم لا على الحقيقة واستند
معايل **اخبر** في بعض اهل الكشف ان الامة المجتهدين ان لكل مذهب طلبه من الحق

يتقيدون به لا يتركون عنه كالاشهر اعلم ان هذا الامر الذي لترمته في هذا الكتاب
لا اعلم احداً اتخذ الله سبقي الى الترامته من اول ابواب لفته الى اخرها بالما متر بانه اوامر
الفضول السابقة وتقدم هناك الحقيقة لا تخالف الشريعة انما اعتداهل للكشف
لان الشريعة الحقيقية في الحكم الامور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه
ولا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما من زمان ولا رمة الظل للسا حصر حال
وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفها فيما اذا حكم الحكم ببيتينة زور في نفس الامر وظن الحاكم
صدق البيتينة لا غير فلو ان البيتينة كانت صادقة في باطن الامر كظاهره لصدق الحكم باطنا
وظاهراً اي في الدنيا والاخرة فاعلم ان قول الامام ابي حنيفة ان حكم الحاكم ينفذ ظاهراً
وباظناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم ببيتينة عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل
وانه قد ينظر لنواب شرع الشريعة يوم القيامة فيعفو عن شؤد الزور وعن الحاكم بذلك
ويعطي حكمه في الاخرة كما مناه في الدنيا اذا بدل وسعة في النظرية البيتينة واما قول بعضهم
ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والاخرة ولو علم ان البيتينة زور فقد ناباه قواعد الشريعة وان
كان الله تعالى فقال لما يريد ان اعلمت ذلك **فأقول** وبالله التوفيق **كتاب**
الطهارة اجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حاشاً
وشرعاً اجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ما الورود والخلاف
لا يظهر عن الحديث وعلى ان المتغير بطول الملك ظهور وعلى ان السؤال ما هو هذه مسائل
الاجماع في هذا الباب واما ما اختلف الائمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير **ومن ذلك**
قول فقهاء الامصار كلهم ان ما البحار كلها عذوها ايجاباً بمنزلة واحدة في الطهارة
والنظير مع ما حكى ان قوماً منعوا الوضوء بما البحر وقوماً اجازوه للضرورة وقوماً اجازوه
التيمم مع وجوده فالاول مخفف وما تعدد مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من كل شئ حي ومعلوم ان الطهارة
ما شرعت بالامالة الانعاش بكون العبد من الضعف الحاصل بالمعاصي او اكل الشهوات
والوقوف في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى مناجاة ربه ببدن حي فيناجيه
ببدنه كله او بفعل ما شرط الشرع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبة لم يبلغ حد
هو الطهارة ما قوة الحل ميتة مع كون ما البحر المالح عقيماً لا ينبت شيئاً من الزرع لاروحانية
فيه ظاهرة حتى يعيش البدن ومع حديث تحت البحر نار والنار تطهر غضبي فلا ينبغي للعبد
ان يتنقى بما فارب بكل الغضب ثم يقوم بينا يري ربه فهو قريب في المعنى من مياه قور لوطا
التي هي اشارة عن الوضوء منها ومن هنا قلنا بعض التيمم عليه كما مر وما في الثراب من الروكابة
اذ هو عكارة الماء سبب في باب التيمم ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** اتفاق العلماء



عليه لا يصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن ابي ليلى والاصح نحو ان الطهارة بغير انواع المياه
حتى المعصرة من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان اضراف الذين الى ان المراد بالماء في قوله تعالى ويترى من استجار
ما يظهر كثره هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه اصلها من المساوي في
ذلك ما الاشجار والبقول والارهاق فان اصله من الماء الذي يشرب منه العروق من الارض
لكونه ضعيف الروحانية جداً فلا يكاد يعيش الاعضاء ولا يجنبها خلافاً للماء المطلق ولذلك
منع جمهور العلما من التطهير به **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لانزال نجاسة الاما مع
قول الامام ابي حنيفة ان نجاسة ترال بكل ما ينجس غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت لاصحيا البدن او الثوب فالبذن اصله الثوب فحكمه بالنجاسة
ومعافاة المانع من ضعف الروحانية لا يكاد يحكي البدن ولا يركب الثوب فان القوة التي كانت
فيه قد تشربتها العروق وخرج بها الاعضاء والاوراق والارهاق والثمار ووجه
الثاني كون المانع المعترض من الاشجار مثلاً منه روحانية ما غل كل حال وانما فان حكمه بالنجاسة
اخف من الحديث بدليل ما ورد على عائشة رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها نجاسة
امقت عليه شرفه كنه يغود حتى تزول عنه وبذلك تحت صلاة المشركين ويجزى
هناك اثر النجاسة خلاف الطهارة عن الحدث لوتبع على البدن لمعة كالذرة لم يصبها الماء لم يصب
طهارته لا يغسلها فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بغير كراهة استعمال الماء المشمس
في الطهارة مع الاجماع من مذهب الشافعي من كراهية استعماله في الاول مخفف والثاني مشدد
فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو انه كان بغير الائمة
لبينة لحد رسول الله صلى الله عليه وسلم لوفي حديث واحد الاثر في ذلك عن عمر بن الخطاب
فبقي الامر فيه على الاباحة ووجه الثاني اخذ بالاقوط في الجملة **ومن ذلك** الماء المسخن
بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد بكراهته ومع قول احمد بكراهة المسخن بالنجاسة
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم وجود نص من اشارة فيه ووجه الثاني ان النار تطهر صعب لا يعذب
الله به الا العصاة فلا ينبغي لعبد ان يتنقى بما فاسد بها لا سيما ان بعض النجاسة فافهم
ومن ذلك الماء المستعمل في غسل الطهارة هو طاهر غير مظهر على المشهور من مذهب الامام ابي
حنيفة وعلى الاجماع من مذهب الامام الشافعي واحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن ابي
حنيفة انه ينجس وهو قول ابي يوسف مع قول الامام مالك هو طاهر فالاول مشدد وقول
مالك مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه من مع الطهارة بالماء المستعمل
في غسل الطهارة كون المغطا با حزن فيه كما ورد في الصحيح فهو مستغفر شرعاً عند كل ترك

مقام إيمانه أو كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كل في مقام الإيمان أن يتطهر به كما لا
يناسب أحد أن ينضح بالبصاف أو الخطأ أو الصنات. ويقوم بياجي ربه والعقوبات
للمشفة فالامشفة فيه لا ينبغي العقوبة كما قالوا في ذم البراغيت إذا عثر الثوب كله أو
عثر البدن فكارا السرجين أو دخان النجاسة وكثر انه لا يعنى عنه. ووجه من قال يصح
الظهار بالما المستعمل في فرض الظهار كون القدر الذي حصل في الما من حذور الخطايا أمر
غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد إلا بما شهد. فمن منع الظهار به للمؤمن
فهو شديد. ومن جوز فإبه له فهو تخفيف فالأول خاص بأهل الكشف من العلماء
والصالحين. والثاني خاص بعامة المسلمين. ووجه من قال أن المستعمل المذكور بحسن
سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة بالاحتياط للتوضيح مثله فانه لو كشف له لراي
ما الميمنة التي تكثر الظهار منها للعوام كما لما الذي لقي فيه ميمنة كلاب أو غيرها
من الحيوانات حتى صارت رائحته منتنة فرضي الله عن الامام أبي حنيفة. وزعم أصحابه
حيث قسموا النجاسة إلى مغلظة ومخففة لأن المعاصي لا تخرج عن كونها كبارا وصغارا
فمثال نجاسة الكبار مثل ميمنة الكلاب. أو بولها ومثال نجاسة الصغار مثال
ميمنة فيم الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة أو غير المأكولة فوجه كون النجاسة المذكورة
كالنجاسة المغلظة الأخذ بالاحتياط الكامل للتوضيح به مثلا لاختلال أن يكون ذلك غدا
كبيرة من الكبار. ووجه كون النجاسة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به
بعض الاحسان وأن لم يرتكب كبيرة وإنما ارتكب صغيرة. ووجه من قال انه يجوز الظهار
به مع الكراهة احسان الظن بذلك المتوضي أكثر من ذلك الاحسان. وأنه لم يرتكب
كبيرة ولا صغيرة وإنما وقع في مكروه. وخلاف الأولي مثال أول ميمنة البعوض ومثال
خلاف الأولي ميمنة البراغيت أو الصبيان. ومثال ذلك لا يؤثر في الما تغير الظاهر لثاني
العادة **وسبع** سبعة عشر علما الخواص رحمه الله يقول اعلم يا اخي أن الظهار ما شيعت
بالاصالة الا لثلاثة اعضاء العبد نظافة وحسنه وتقديسه. ظاهر أو باطنا أو الما
الذي خرت فيه الخطايا حسنا وكشفها أو تقديرا وإيمانا لا يزيد لاعتناء التقدير أو قبحها
لغير تلك الخطايا التي خرت في الما ولو كشف للعبد لراي الما الذي يظهر منه الناس في
المظاهر في غاية القذارة والناس فكانت نفسه لا تطيب باستعمال الما القليل الذي
مات فيه كلب أو هرة أو فارة أو نحو ذلك كالبعوض والصبيان على خلاف تلك الخطايا
التي خرت من كبار وصغار ومكروه وخلاف الأولي **قلت** له فاذن كان الامام أبو حنيفة
رضي الله وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قال النجاسة الما المستعمل فقال رضي الله عنه
نعم كان أبو حنيفة وصلح من اعظم أهل الكشف فكان إذا راى الما الذي يتوضي منه الناس

الناس يعرفون أعيان تلك الخطايا التي خرت في الما ويرغوا الكبار عن الصغار والصغار
عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولي كما لا نور النجاسة حسنا على حد سواء وقد بلغنا
انه دخل مطهرة جامع الكوفة فراي شابا يتوضا فنظر في الما المنقاة منه. فقال يا ولدي تب عن
عقوق الوالد. فقال تب إلى الله عن ذلك وراي غسالة شخص آخر فقال تب من الرنا فقال
تب من ذلك وراي غسالة شخص آخر فقال له يا اخي تب عن شرب الخمر وسماع آلات اللهو
فقال تبنت منها فكانت هذه الامور كالحسوسة عنده على حد سواء من حيث العام بها
بلغنا انه سأل الله تعالى عن نجاسة هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سائر الناس
فاجابه الله لذلك فعلم ان الامام حال كشفه كان قوله في الما المستعمل تابعا لما رآه قد
خسر من الخطايا من كبار وصغار ومكروهات وخلاف الأولي لانه كان يستر بالمعقوك
بالنجاسة ككل ما خسر من المظهرين على حد سواء كما قد يتوهه بعض مقلديه فابن غسالة
الرنا واللواح وشرب الخمر وعقوق الوالد. وكل الرشا والديانة والسعاية وكحو
ذلك من غسالة النظر إلى الأجنبية أو القبلة لها أو مواعدها على الفاحشة أو الوقوع
في الغيبة. وابن غسالة هذه المذكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كاستنجا
باليمني من غير غدر. وتقدم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلا. وكذلك المعكوف في غسالة
خلاف الأولي كنوسيع الاحكام بغير حاجة. وتكبير العانة والتبسط بالاكل والمشارب وينا
الدور ونحو ذلك لم يحسبوا لغفلة في حين من الاحيان عن شي من امور الآخرة انتهى **فقلت**
له هذا الحكم اقل الكشف واهل الإيمان الكامل فاحكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقو
عنده من شهوة ذلك الذنوب التي خرت في الما. ولا اري للاحتياط الا اوطى لهم فيجب تب
أحذر الغسالة لتلك الاعضاء كما غسالة كبار. أو صغار من غير استات ظن
بمن هي غسالته وذلك بان يماثل ذلك الما معاملة ما من في الكبار أو الصغار من غير
أن يقتقد وقوعه في ذلك **وسبع** مرة أخرى يقول لا يركب مقلدان نجاسة غسالة
الما المستعمل كانه نجاسة مغلظة اذا بالاحتياط وان نزل عن هذه المرتبة جعلها كالحج
المتوسط كقول البهائم لاحتمال ان يكاب صاحبها شيئا من الصغار كما هو الغالب وان نزل
عن هذا المقام جعلها كالنجاسة الحقيقة مثلا على ان ذلك المظهر إنما ارتكب مكروها
من المكروهات دون الكبار والصغار وان نزل عن ذلك اخذ في الاستعمال كالحج
استعمالنا البطيخ وما البقل ونحوها مما هو ظاهر في نفسه غير مظهر لغيبه لاحتمال ان يكون
المظهر ارتكب خلافا لا يفيق ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة الحقيقة فضلا عما هو فيها
انتهى **وسبع** مرة أخرى يقول كان الامام أبو حنيفة من أهل الكشف فتارة يري غسالة
الكبيرة في الما يحكم واجهها به أو كشفها بها كالحجاسة المغلظة وتارة يري غسالة الصغيرة

في لما فيقول لها كالحجاسة المستطنة لان الصغار منوطة بين الكبار والمكروهات
 فهي مرتبة بين الحجاسة المغلظة والمخففة تبعاً لاصولها فليست اقواله الثلاثة ارجح
 عنه في مسألة واحدة كما نوهه بعض تقليديه واعاد ذلك في مسائل متعددة انتهى
فصل ان الائمة الاربعة ما بين مخفف ومشدّد في الماء المستعمل اخيراً ونوعاً وما
 بين منوطة وما بين مخفف كذلك **وبعد** ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفيه هكذا يعني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة
 لو مرجت بها البحر لرجه او قال صلى الله عليه وسلم اني لو قدرت جنتاً وطرحتها في البحر
 المحيط كل هذا لتغير طعمه او لونه او ريحه او كراهها وانتنته فاذا كان مثل هذه العكاز
 تغير البحر المحيط كل هذا للتغير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا حوت من جميع النوا
 في مطهرة المستحسنة مثلاً فرحم الله تعالى مقلدي الامام في حقيقته رضي الله عنه حيث
 منعوا الطهارة من المطاهر التي لم تستعمل في الخارج فيها من الخطايا المتوضين وامروا
 ابتاعهم بالوضوء من الاطهار والابار والبرك الكبيرة ومن الحيض المعطاة التي لا
 يعود فيها ما المنظر من فان هذا الماء العسل اعضا الطهارة لنطافته وكثرة حياته لا سيما
 اعضا امثاله التي كانت ان تموت من كثرة التحالفات فحيات ان يعيشها الماء الذي لم
 يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كثير اغترافاً فنعمة والله ما فعل اصحاب هذا الامام رضي الله
 عنه وعظم فانه اولى بكل حال لانه ان كان هناك ضعف الجسد او فتور الجي وقوي ونش
 وان لم يكن هناك ضعف ازراد الجسد حسناً وحناء **وكان** سيدي علي الخواص
 مع كونه كان شافعاً لا ينو وضوء من طاهر المساجد في اكثر اوقانه ويقول ان ما هذه المطاهر
 لا ينش حسناً امثالنا للنفث يركبها بالخطايا التي تحترق فيها وتارة كان ينو وضوءاً من
 ويقول الذي اعطاه الكشف ان هؤلاء المتوضين لم يقبلوا في ذنب فتبارك باثارها طاهر
 كما كان الصلابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطاهر وبذلك قال مالك وتارة
 كان يكشف له عن ما خفي ذلك الماء من الذنوب فيجئ به على علم وبيان وكان يميز
 بين مسائل الذنوب ويعرف مسألة الحرام من المكروه من خلاف الاولى ودخلت مرة
 مرة منضاه المدرسة المزهرية فاذا ان يستنحي من العطس فنظر فيه ورجع مقلت له
 لم لا نظره وافقال رايت فيه غسالة ذنوبك غيرته في هذا الوقت وكنت انا قد رايت
 الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فنبعته واخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وضوء
 في زنا شرهما الي الشيخ وثاب هذا امر شهدته من الشيخ **فان قيل** هذا حكم من تطهر
 من اهل الذنوب فاحكم من لم يقع منه ذنب قبل ذلك **فاجواب** الاول ان يترك
 مثل هذا امثاله ما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته بالذنب المانع

الذي

الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ما طهارة العتيق **فان قيل** فلا يثني شدد
 الامام ابو حنيفة في ما الطهارة عن الحدث وخفف في ما ازالة الحجاسة وقال طهارة الكل باين
 من قبل **فاجواب** ان باب الحديث اصبوح يا ايها الحجاسة او سيع بدليل ما ورد في النعل الذي
 يصيبه الحجاسة من انه يطهر استحقاقه بالتراب اذا حكمه فيه او مشي به عليه وفي رواية يطهره
 ما بعده يعني من الارض اذا زالت العين بذلك **فان قلت** فوجه من قال ان النار
 تطهر الحجاسة اذا افرقت بها وجه القياس على تطهير العصاة من الذنوب المعنوية كذلك نظير
 يدخلون الجنة بعد ذلك فكما انها تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك نظير
 الحجاسة المحسوسة فافهم **وسيجب** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول من شك في
 ان مذهب الامام في حقيقته رضي الله عنه اولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من
 التطهر من موضة المساجد فليتوضوا من الابار والافهار والمياه التي لم تستعمل وينظر
 انغاش اعضاءه فانه يجدها قد انتعشت بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدي
 الناس **ومن** هنا ينقدح لك يا اخي ستر الامور الطهارة بالما شربا للزب عند فقده او العجز
 عن استعماله وذلك انه انما شرب لنا الطهارة به لاجل اياه اعضاءنا التي كانت من المعاصي
 او العقبات كما قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على
 هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة تعبد لا يفعل معناه انتهى وكفى
 ان علمه معفولة شهودية وهي انغاش الاعضاء اعضاءاً بعد فنورها او موتها فانهم
فان قلت فهذا الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل تحوطا
 التيمم بالتراب في التراب كما ورد في الماء **فاجواب** لفرقنا بينه عند عليه في ذلك ولعله
 ضعف روحانية التراب من وجوه في كلامهم اهتموا به في التراب المستعمل فليحفظه
 بعد الموضوع من كتابي هذا **فمكد** فلشعرف منافع المجتهد من الحديث رب العالمين
ومن ذلك قوله لا يمة السلائق بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثيراً بطاهر كغفران وكو
 مع قول الامام في حقيقته وافتحاه بجواز الطهارة به ان لم يطهر او تعلب على اجزائه فالاول
 مشدد في شأن الماء والثاني مخفف **فسيج** الامام في ترتيب الميزان ووجه الاول
 ضعف روحانية الماء المذكور على احياء الاعضاء او انغاشها من نظرية وسكانه لم
 يظهر ووجه الثاني النظر في قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج من طبع الماء
 بطبع شيء من الظواهر فيه او كثرة التغير جداً بحيث تعلب على اجزائه ويؤيد الاول
 حديث الامام طهارة لا يجسه شيء الا ما غلب على طبعه او لونه او ريحه وقد اخذ اهل
 الكشف باطلا في الحديث وقالوا لا يحتاج الى عمل المطلق لمقتضى لان الماء في ذاته لا يجله
 شيء عليه فاذا اصبت على الماء غيره فبينهما برزخ مانع من تحول احدهما في الاخر ولولا ذلك

فالجواب

ما كانا شبيبين ولكن لما كان يلزم من اعتقادنا الماء الطاهر ان يغترف معه شيئا من ذلك
المخلوط به امتنعنا من استعماله فاطلقنا عليه اسم الجنس مثلا بشرطه توسعا كما ان اهل
الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعا وفي الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف
وغيرهم الا من حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اعتقادنا ذلك
الجنس معه لا تجسه في ذاته وغير اهل الكشف يقولون علة في ذلك تجسه فافهم **ومن**
ذلك اتفاق الائمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين
بمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد **فارجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه
الاول عدم حدوث شيء في الماء بحال عليه الصنف لرواياته **ووجه** الثاني وجود
التغير من حيث هو كالطعام المتغير بطول المكث فانه قدر شرعا وعرفا فلا ينبغي النظر
به كما لا ينبغي اكل الطعام المتغير وكل شيء لا يحبه اهل الطبع السليمة فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان الشمس والنار لا يؤثران في نجاسة نظيفة ما منع قول الامام في حنيفة ان
النار والشمس يظهران بعض شيئا في بعض الاحوال فاذا اجف جلد الميتة عنده كل يوم لا يدع اذا
تجسست الارض جفت في الشمس ظهر موضعها وكازت الصلاة عليها الا ليمسها فالاول
مشدد والثاني مخفف **فارجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان اصل في
الطهارة ان يكون الماء في الحدث والنجس **ووجه** الثاني ان المراد زوال ذلك القدر
في اي عين فلا فرق عنده بين ان الله بالماء وبين ان الله بطول الزمان او غير ذلك
وبديل قوله صلى الله عليه وسلم في ثوب الطويل للمرأة اذا اصابته نجاسة يظهره فافهم
يعني من الثوب الذي يترى ويسته فافهم **ومن ذلك** نجاسة الماء الزاكد القليل
اي دون القلتين اي دون القلتين اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام في
حنيفة والشافعي فاحد في احدي روايتيه مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه
طاهر كما لا يتغير وان تغير فنجس وان بلغ قلتين فالاول مشدد والثاني مخفف
فارجع الامر الى ترتيب الميزان وكذلك الخلاف في الجاري فانه كما اراد عند الامام
ابي حنيفة واحمد وهو الجريد من مذهب الشافعي وقال مالك لا نجس الجاري الا بالتغير
قليلا كان او كثيرا واخانة جماعة من اصحاب الشافعي كما للبغوي واما الحرثي
والغزالي فالاول مشدد والثاني مخفف **فارجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه**
المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الحلة فتزهر عنها ولو لم تظهر
لنا او ناعم الله تعالى ان نفوق بين يديه منظره بنما دسراذ الباطن عندنا ظاهر عند
تعالى فنشدد راعي ما عنده تعالى **ومن** جفف راعي ما عنده العباد فافهم **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة ان استعمالوا في الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب يكره

على الرجال والنساء الا في قول الشافعي مع قول داود انما يحرم الاكل والشرب خاصة فالاول
مشدد والثاني مخفف واقف على هذا ورد **فارجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه
الاول كمال الشفقة على دين الامة والاحذها بالاحوط فيه اذ الخيل في الوضوء منها مثلا
كالخيل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن ينظر ان يكون منكر ما يجيئ نفسه اذ الطهور
مفتاح الصلاة التي هي حصة الله عز وجل الخاصة **وقد** اجمع اهل الكشف على انه لا يصح
دخول حصة الله لمن كان فيه شيء من الكبريل يطرد من الغرب منها كما طرد ابليس وما استعملها
في غير الوضوء فبالاول لانه اذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاغتباط وفي
غيرها من باب اولي فافهم **ومن ذلك** المصنوع بالفضة ضربة كبيرة كبر عند الائمة
الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول ابي حنيفة لا يحرم المصنوع بالفضة مطلقا
فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول كمال الشفقة على دين الامة كما مر وذلك
ان من شتم الاما المصنوع بالفضة او الذهب يصدق عليه انه استعمل ان كان يقص
اجزائه من الفضة والوزع النبا عن الاما المصنوع بالفضة على اننا الكامل من
الفضة ووجه الثاني القوع من مثل ذلك **ومن ذلك السؤال** وذا تفق الائمة
الاربعة على استحبابه وقال داود هو واجب وزاد استخاف ان من تركه عاندنا بطلت
صلاته لاستيما ان ناذي بتركه الحليين فالاول مخفف والثاني مشدد وبذلك
لما مع قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اسق على اتني لامت بهم بالسؤال اي امر استحباب
فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكنه ترك ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه
وسلم اشار بقوله لولا ان اسق الى انه واجب على من لا مشقة عليه وعلى ذلك من لم
يخدر فيه مشقة وجب عليه **ومن** وجد فيه مشقة لا يجب عليه **فارجع** الامر الى
ترتيب الميزان **ووجه** الثاني مراعاة كمال النعمة والادب في مناجاة الله عز وجل
وهو خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك فيجب ما يشهدونه
من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه **ووجه** الاول
مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثل ذلك الشهد من الغوام الجاهلين مما يستحقه
مقام خدمته تعالى ومناجاته فان استحباب السؤال عليهم ربما يشق عليهم فافهم
المذكور فان احدثه لا يكاذي قلبه تلك العظمة التي تتجلى للعباد الصالحين
وقد امر باب قوتهم حسنات الابراشيات المقربيل فافهم **ومن ذلك** عدم كراهة
السؤال للصائم بعد الزوال عند ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايته لا يكره
وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى كرهه فالاول مخفف والثاني مشدد **فارجع**
الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول منع تلاخط ما تعدد مراعاة السلم لدفع

الضرر عن جليسه حتى لا يتأذى أحد برأيه فله ومعلوم أن كل ما يؤذي الجليس ينبغي تقديم
 إزالته على حصول الفضائل وإيضافها فان الصائم بعد الرضا ينبغي له التاهب للقاربه الي
 حين يجلس للاكل على ما يد له من هذه الكمال وهذا هو الدقا الامتزاز بالنظافة وحسن
 الرائحة كما ورد في حديث الصائم وخشان . وان كان الحرف تعالى لا يوصف بالثاني بذلك
 حقيقه اذ هو الخالي لذلك . ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد
 ورد في عدة احاديث اشارة الى التميز في اطلاق صفة الثاوي عليه سبحانه وتعالى كما
 اشار اليه حديث البخاري لا اخذنا صبر علي اذي من الله سبحانه وخو حديث من اذ الي ليا
 فقلنا ذاني . واعتقادنا ان المراد من سبته هذه الصفات الى الله سبحانه انما هو عاينها
 كما هو مقرر في محاله من احوال الفقه فافهم . ووجه الثاني الترغيب في الصوم وتكون مثل
 تلك الرائحة المحمودة الاثر في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على بعض
 السهكاء ترغيبا للمحيات في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة توصل صاحبها الى مقام لا
 يحتاج الي احدى عولته بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي في تركه فتترك داعيته للجهاد
 ويروى عنه الجبل لما علم ذلك والله تعالى اعلم .

باب في النجاسة

اجمع الائمة على نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود انه قال بطلانها مع خمرها . وكذلك
 اتفقوا على ان الخمر اذا تخللت بنفسها ظهرت . واجمعوا على ان ميتة الجراد والسمك
 ظاهرة وعلى ان الحب والفايض او المشرك اذا عسر به في ما قيل فالمازاني على طهارته واقف
 على ان الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة الا ما حكى عن ابي حنيفة هذا ما نذكره
 من مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه من ذلك** فوالائمة الاربعة ان
 الخمر نجسة مع قول داود بطلانها مع خمرها كما مر فالاول مستدرد وابلغ في الرجوع والثاني
 تخفف من جهة عدم وجوب التطهر منها لانه لا يلزم من خمرها نجاسة عيشها كما لم يسر
 والانصباب والارلام وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى اما المشركون
 نجس **فجمع** الامري مرتبتي الميزان . وان كان الثاني ضعيفا جدا فافهم **ومن ذلك**
 قول الامام الشافعي واحمد وابي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطلانها
 فالاول مستدرد في نجاسته . وفي الظاهر من لوعه سبعا نجاسته الاعدا بي حنيفة فانه
 يقول الغسل منه مرة ان زالت العين بها والا فلا بد من غسله حتى يغلب علي الظن
 ان لها ولو عشر مرة . واكثر كسائر النجاسات لاستبعاد ما لا مال هو ظاهر وبغسله
 ولوعه سبعا لا نجاسته بل ذلك تعدي لا يغفل . وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب
 عموا اعضائه في الانا فانه كاللوع خلا فالمالك فانه حض الغسل سبعا باللوع فقط

فجمع الامري مرتبتي الميزان . ووجه من قال بنجاسته عنيته وصفته معا فافهم
 انك كالتصفة عن الذات . ووجه من قال بطلانها فانه ان الماصل في الاشياء الطهارة
 وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوثر الله تعالى القدوس الظاهر ومن الادب قولنا
 بطلانها عنيته ان رايانا انما يطرأ شعاعها في بدن او من اجتنابها **وقد** اجمع اهل
 الكشف على ان الاكل والشرب من سورا الكلب يؤثر النجاسة في القلب حتى لا يصير القلب
 نجس في موعظه ولا يفعل شي من الخيرات . وقد جرب ذلك شخص من اصحابنا المالكية
 فشر من لبن شرب منه كلب فلك شئعة اشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان
 يهلك والبش الذي تحصل منه ما ذكره يجب اجتنابه . ويجوز اطلاق النجاسة عليه
 سواء اردنا الذات مع الصفة . او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الجرس على المشركين
 من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا اسلم احدهم طهر . فلو كانت النجاسة لعينه لكان
 لا ينظر بالاسلام **وسمعت** سيدي عليا الحواص رحمه الله يقول ليس لنا دليل على نجاسة
 ذات الكلب الا ما ينه عنه الشارع من بيعه او اكل شئ منه . واما من جهة صفته فهو نجس
 من حيث ان سورة بيت القلب . فيجب اجتنابه كما يجنب سم الافاعي من حيث
 مرها في البدن مع القول بطلانها فافهم . ولما لا يجنب لانه يضر في الدن قال
 يدع في سمية الكلب نجسا من حيث اشره وظاهر من حيث عيشه كما سمي الله تعالى المشركين
 نجسا . والميسر والانصباب والارلام وحسام مع اجماع العلماء الاربعة على طهارة حشر المشرك
 وكذلك الة القار والانصباب والارلام قال . ولما كان سورا الكلب يؤثر في القلب
 الذي عليه مدار الجسد مؤثرا او ضعفا يمنعه من قبول الموائع التي تدخله الجثة
 بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم في الغسل من اشره سبعا احداها بتراب فعال ذلك
 الاثر بالكلية فانه جمع بين الماء والثراب الذي انما اجتمعا انبتا الزرع **فصل**
 ان مراد الشارع بالغسل من اشره ولوعه سبعا لا ينافي القول بطلانها جسته كاللعبان
 مع سبه كما مر فلذلك بالغ الشارع في الاثر بالغسل منه سبعا . احداها بتراب مبالغة
 في الشفقة على بيننا والرحمة بنا . وكذلك لا ينافي القول بنجاسته صفته القول بطلانها
 جسته لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى كما اطلق الامام الشافعي
 ومن وافقه بنجاسته الكلب ذانا وصفه توسعا كذلك مالك ومن وافقه اطلاق الظاهر
 على الكلب ذانا وصفه توسعا وتعليقا لهذا النكاح الصفة من موضوعها وعكسه
 كما مر **وكان** ابي افضل الذي رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر لعين نجس
 الصفة **وسمعت** سيدي عليا الحواص رحمه الله ايضا يقول لا اغترض على من
 قال ان وجوب الغسل من كلب او استنابته عليه لا تغفل تحقا لها على غالب الناس لانه

ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف فقط **وقد** ان الغسل
من الكلب يغتدي لا يغفل بان ذلك يورث الي ان الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له
معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة الغيب الذي يترعنه منصب الشارع **وقد** امر الله
ان يبين للناس ما تروا اليهم اي ما امروا به بان يبلغه اليهم **وقد** لا يكون الا بان يبلغ اليهم
اللفظ والمعنى بل يبيحنا فينا حيث يغفلون عن حقيقة الامر فلا يلتفتون اليه في قوله فان لم
تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا انتهى **قلت** وقد ورد
هذا الامر بان مثل ذلك قد يكون كما امتحاننا الايمان بعض الناس المعنى المتصور في
التفسير هل يبادرون الى امتحان الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علمه امر يتخلفون
عن المبادر حتى يعلموا حكمة ذلك **وقد** قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشي كان
اخرى في مقام الايمان واعظم اجرامه ان اعلل الاله ان يكون معطر الباعث للمكلف
حينئذ على العمل حكمة تلك العلة من ثواب وعقوبة لا محض امتحانا لمر الله تعالى ورسوله
وذلك نقض عن مقام الحال والله اعلم **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
لا يقدر القائل بظاهرة الكلب على قوة النص الوارد في الغسل من ولوعه بل يرى العمل به
وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العلة او في التسبيح وعدمه فانما
الاختلاف في العلة والعلة قد لا يقدر في ذلك فان القائل بظاهرة الكلب قائل
بالغسل منه كما ورد **واما** التسبيح فمخ في وجعلنا الامر فيه للاستصحاب فقد يتضرر به
الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بحجاسته فاعلم ذلك فانه نفيس **وقد** الغنا في ذلك
مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عنها **وحاصل** ذلك
ان اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بحجاسته الكلب والغسل منه **واما**
اختلاف في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدر في الاحكام فعلة الاملية
عند اهل الكشف بحجاسته صفة من حيث انها ثبوت القلب كالحق والميسر والانتخاب
والارادة ونقص عن ذكر الله وعن الصلاة **وعلة** عند غير اهل الكشف اما بحجاسته
عينه وصفته معا وعلته لا تغفل عند من قال بظهورها معا والغسل منه يغتدي في
ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي بحجاسته ولا بد والا كان كلام الشارع
كالغيب فلا بد من القول بحجاسته اما اذا **واما** صفة النبي **ومر ذلك** قول الامام
الشافعي في حجية بحجاسته الخنزير **وانه** يغسل منه سبعا عند الشافعي ومرة عند
الامام ابي حنيفة نظرا لا تعدد في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله بظهوره
حجبا فالاول مشدد والثاني مخفف **وجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وقد** اختار
الامام النووي بظهوره من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل

انه يكفي في تولي الخنزير غسله واحدة بالارباب **وهذا** قال اهل العلم وهو المختار لان
الامم مدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحاقه بالكلب انتهى **وجه**
من الحق بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اجنس جسمي والكلب فقياسته على
الكلب واضح **وجه** من قال بظهوره عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب
واما خنزير لحمه فلا يلحقه بالكلب في الحجاسة فقد حرم الله تعالى الميتة والحمر ولم يأمرونا
الشارع بالغسل منها سبعا احدا فنسبها لغيرها فتم **ومر ذلك** عدم وجوب الغسل في غسل
سائر الجحاشات عند ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احادي روايته مع الرواية
الاخرى عنه انه يجب الغسل في سائر الجحاشات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل
الاناس سبع مرات **وفي** رواية اخرى ثلاثا **وفي** رواية اخرى سقاط العدد فيما عدى
الكلب والخنزير فالاول مخفف **ومر ذلك** ومقابلته مشدد **وجمع** الامر الى مرتبة الميزان
فالاول خاص بغير الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط **والثاني** خاص بالابر
الناس كالعلماء والصالحين نظرا وورده في نقص جس الفرج وعدمه النقض به كاستياني
يسطر في باب ان شاء الله تعالى **ومر ذلك** قول الامام الشافعي ان يجلود الميتة كلها
نظرا ليدل على اجساد الكلب والخنزير وما تولد منهما اذ من اجدتها وهو احدي الروايتين
عن احمد وظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام ابي حنيفة ان يجلود كلها نظرا
بالدباغ الاجلاد الخنزير ومع قول الزهري انه يبتغى بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالاول
مشدد من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثنيات **والثاني** فيه تخفيف
وجمع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول زيادة الثقة عن استعمال ما ساءه الشارع
بحجاسته انما مع الله تعالى ان بحجاسته العبد وهو ملاصق بشي بحسب شرعا **وجه** الثاني
القائل بان جلد الخنزير لا يظهر بالدباغ المبالغة في الثقة عنه وكونه سيئ حتى قتله مطلقا
مخلاف الكلب فان فيه نقصا فكان اخف حكما من الخنزير من هذا الوجه **وجه**
الثالث القائل بجلود الانتفاع بجلود الميتة من غير دباغ حمل احاديث الدباغ على الاستعانة
دون الوجوب فالاول خاص بالابر من العلماء **والثاني** خاص من يهود ونهم في الثقة
والثالث خاص باهل الصركات كاذل بعض الانا فتم **ومر ذلك** قول الشافعي
واحدان الدكا لا تغفل شيئا مما لا يוכל مع قول ابي حنيفة ومالك انها تغفل لاي في
الخنزير **واذا** ذكر عندنا سبع او كلها ظهر جلد لحمه **لكن** كلمة حرام عند ابي حنيفة
ومكره عند مالك فالاول مشدد والثاني مخفف **وجمع** الامر الى مرتبة الميزان
الميزان **وجه** الاول ان قال لا يוכל لحمه حديثا فلا يؤثر فيه الدكا طهارة ولا طيبا
بل حكمه حكمه حرمه حنفا نفعه قال تعالى في مدح بيتنا محمد صلى الله عليه وسلم

وكرم عليهم الجنة. ووجه الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد عكس الشئ الطاهر لغيره
في بدن او عقل او لحم لا ياكل وان قيل بطهارته فيفرض البدن كالحرب ومن شئ فيلجوب لولم يكن
الا انه يورث الكلة البلاء حتى لا يكاد يفهم طواهر الامور فضلا عن طواطينها **ومن ذلك قول**
الامام ابي حنيفة بالعقوبة مقدار الدية من الدفعا الثوب والبدن مع قول الشافعي في
الجديانة لا يعفي عنه ومع قوله في القدام انه يعفي عما دون الكفا لاوله الثالث مخفف
والثاني مشدد **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** الامام الشافعي بخاتمة
شعر الميتة غير الادري وموضها وبرهان قول ابي حنيفة واحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر
نراد ابو حنيفة فقال بطهارة القرن والسن والعظم والريش لا روج فيه ومع قول مالك
بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان ياكل لحمه كالتعمر ولا ياكل كالكلب والحمار
ومع قول الاوزاعي ان الشعر وكفه خير يطهر بالغسل الا لا مشدد والثاني وما بعده
مخفف **فخرج** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم
الميتة ووجه الثاني ان سائر الالة فيما ياكل لا ينفذ على الاكل من وجوه الاستعمال وهذه
الاشياء لا تاكل عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراش ولولا غسل عند غير الاوزاعي
علي ان التحقيق في الشعر والريش وكفهما ان لهما في حال الحياة الحيوان وجهما الى الحياة من حيث
اذا اختار وجهما الى الموت من حيث ان الانسان او غيره لا يشار اذا قطعت فانهم **ومن ذلك قول**
قول الامام ابي حنيفة ومالك بن نجران الحرز بشعره حتى يبر مع قول الشافعي ومع ذلك وقول
احمد بكرهته ومع قول الحارثي بالليف تحت اليقا لاول مخفف. والثاني مشدد والثالث
والرابع فهما راحة تشديدان لم يرد احدهما بالكرهية المنع فيواخذ به الا كما بر من اهل التوسع
وساخر به الاصاغر **فخرج** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته
وجه الثاني البناء على القول بخاتمة. ووجه الثالث والرابع الاحذبالا حذبا فخرج الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قوله بطهارة
الادري اذ امانت مع قول الامام ابي حنيفة والمزجج من قول الشافعي بانه يجزئ لكنه يطهر
بالغسل فالاول مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامري مرتبتي الميزان. ووجه الاول
شرف ذات الادري وكما وجبتا. ووجه الثاني شرف روحه فمما اذا خرجت من الجسد
تجس له ما كان طاهر الا بشران الروح فيه لكونه مركبا لها وفي من امر الله وامر الله
طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاوره فانهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف
قال الامام ابو حنيفة بخاتمة الادري مع حديثان المومن لا يجس حيا ولا ميتا فالجواب
مخفف ان هذا الحديث لم يتابعه او بلغه ولم يصح عنده **ومن ذلك قول** الائمة الاربعة بطهارة
سورا بغل والحمار والله مظهر على موقف ابي حنيفة في كونه مظهرا ومع قول الثوري والاوزاعي

ان ما لا ياكل لحمه سوره تجس فالاول مخفف **فخرج** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول كون
علة منع الظهارة بسورا بغل والحمار لا يطلع عليها الا احكام العلماء بالله مخفف لاسر منه
على القوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم **ومن ذلك قول** الشافعي بخاتمة
البول والروث مطلقا مع قوله مالك واحمد بطهارتهما من كولا المحروم مع قول القبي جميع
ابو الحويان ان الطهارة ظاهرة ومعه قول ابي حنيفة رزوا الطير الماكول الحمار والحمار والع
طاهر وما عداه تجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولولا النظر لاحد شئ في التقصيل
فخرج الامري مرتبتي الميزان. ووجه الاول كون لهما من شأها ان تاكل مع الغفلة
عن الله تعالى فلا تكاد تذكرها وما لا يذكر اسم الله عليه فهو قد شرعا كما هو مقرر
في الشريعة وهو خاص باكر العلماء والصلحين الذين يتدنون بحالطة الغافل عن الله
لما هم عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا
يتأشرون بفضلات اهل الغفلة لعدم تقديس ذاتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد
خات الشريعة على مرتبة الحواصير مرتبة العوام والشرعية والعلماء مع لها **ومن ذلك قول**
الامام ابي حنيفة ومالك بخاتمة التي من الادري مع قول الشافعي واحمد ان طاهر رزوا الشافعي
وكذا مني كل حيوان طاهر وما حكم الذنره عنه فيجب غسله عند مالك وطبا وبابسا
وعند ابي حنيفة يغسل طبا وبكر بابسا كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج**
الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله غالبا فلا يكاد الشخص
يدكرانه بين يدي ابدل نعمت حسنة الغفلة بتعاليم الموت. ومعلوم ان الله
التفانية تمت كل محل مرت عليه **فخرج** الامري الشارح بالغسل من خروج النبي كل البدن
انغاشا للبدن الذي فتر وضعف من شدة الحجاب عن الله تعالى كاسياني بسطة في باب الغسل
ان شاء الله تعالى وكل ما حجب عن الله تعالى فهو وجب عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكل ادري
حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصلحين. وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعموم
المسلمين فلهذا غسله النبي صلى الله عليه وسلم تارة وفركه احرى تشريرا للاكابر
والاصاغر فافهم **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة في البير الذي يتوضأ منها اذا خرجت
منها فارة صينة انها كانت منمنمة اعادة ثلاثة ايام. وان لم تكن منمنمة فاعاد صلاة
يَوْمَ وَلَيْلَةٍ مع قول الشافعي واحمد انه ان كان المايبرا اعادة من الصلاة ما يغلب على
ظنه انه توضأ منه بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا. وان تغير اعادة من وقت
التغير وقال مالك ان كان معيناً لم يتغير احد وصاؤه فلا اعادة وان كان غير معين
منه روايتان فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف **فخرج** الامري مرتبتي الميزان
فيقال في توجيه ذلك ان التشديد خاص بالاكابر والمخفف خاص بالاصاغر بالنظر في مقامهما

غير

والدور **فرج** الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا بنقض طهارة من مس
فرج غيره صغيرا كان المأموس او كبيرا كان او ميتا مع قولنا انه لا ينقض من فرج
الصغير ومع قولنا في حنفية لا ينقض مطلقا **فرج** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول
اطلاق نقض الطهارة بمس الانسان فرج نفسه فليس عليه منته فرج غيره بجامع مله
الفرج في ذلك ما تنقض طهارة العبد من نفسه كذلك ينقضها من غيره اخذ بالاحتياط وادب
من ذلك توجيه قول الامام في حنفية والشافعي واحدا بعد نقض الطهارة المأموس
مع قولنا انك بنقضها فان الاول مخفف والثاني مستدودان الاول خاص بالامانة
والثاني خاص بالاكابر من المتورعين **وقد اجمع** اهل الكشف على انه ليس لنا نقض الا فعله
سواء اوفيه راحة من سوادب مع الله تعالى **ومن هذا** ورد الاستغفار عند الخروج من الخلا
فلا ينقض العبد في نقض الا وهو غائب عن شهادة ربه عز وجل لا يكاد ينقض مع الله تعالى
في حال خروج الحدث او وقوعه ابدا وذلك اي عدم الحضور حدث عند الاكابر يظهر
منه احيا كدبرهم الذي كان بادبارهم عن شهود كونه في حفرة ربه فافهم وهذا من باب قولهم
حركات الاكابر ربيات المفترين **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة بعد نقض الطهارة ليس
الامر الجليل مع قول الامام مالك بانجاب الوضوء لمسه وحكي ذلك ايضا عن الامام احمد وغيره
فالاول مخفف والثاني مستدود ووجه الاول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان
نافضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الاحكام ديرة مع العلم غالب
فكما كانت العلة في النقض ليس المرأة الشهوة للاس والمأموس او طهارة عاداة اضطراب الامام
مالك للامة وقال بنقض الامر الذي يشبهه تقبيله مثلا لانه رضي الله عنه من اتمم الشارع
على شريعته من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من مستحسن او مستقبح عرفا لمجهلا
ان يلحقه بما يشاكله في الشريعة فانقض الامر خاص باذا الناس وعدم النقض خاص
باشراف الناس الذين لا يشبهون الاما باحة الله تعالى لهم فان تنزه الاكابر عن مس الامر
فهو كالفي التنويه **وقد يقال** ان عدم النقض بمس الامر خاص برعاع الناس والقول بالنقض
خاص باكابر العلماء والصالحين شاكلة لمقامهم في التباع عن كل ما لربا ذنبا لله تعالى
ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لمس البائع المرأة من غير حائل ينقض بكل حال لان كانت
المرأة محرمة للاس مع قول مالك واحدا انه ان كان ذلك بشهوة نقض في الا فلو وقع قول
في حنفية رضي الله عنه ان ذلك ينقض بشرط انتشار الذكر بذلك فينقض بالسر والانتشار
مع او مع قولهم بان الحسن لانه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع قولنا ان لس اجبية لا تحلل
النقض وان لس وجهه وامنه لم ينقض فالاول مستدود ومقابلته مخفف على التفصيل المذكور
في **فرج** الامر في مرتبة الميزان فالاول خاص بالاكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذا

فقدت مقام وجودها ومقابلته دائر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور من العلماء
المشدد والمتوسط والمخفف واما المأموس فذهب مالك والراجح من قول الشافعي
واحدا في التاخير عن احدا لانه لا مس في النقض فرج الامر في هذه المسئلة واليه
قربا الى مرتبة الميزان ووجه من قال بنقض لمس الاجبية النظر للنقض لانوثة
من حيث هي فكانها حدث ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضي الله
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا
يحدث وضوء **وهذا** خاص من ملك اربه وكان الشيخ محي الدين بن العربي
رضي الله تعالى عنه يقول وجهه من منع النقض ليس المرأة النظر الى كاهلها من حيث المعنى
القائم بها المشار اليه بقوله تعالى فان نظام اعليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح
المومنين والملايكة بعد ذلك ظهير وهو سر لا يطاع عليه الا من طلعه الله تعالى
على محل صدق العالم وعرف تلك القوة التي في حفصة وبما نبهت حتى جعل الحق تعالى
نفسه واولي العزم من الملايكة والبشر في مقابلتها وهو سر لا يجوز كشفه للمحجوبين
وسمعت سدي عليا الخواصر حمة الله يقول نقض الطهارة ليس النساء خاص باحد الناس
من لم يطلع الله على كمال النساء من حيث انهن محل الساج العالم والاناج بذات الكمال نظير توهيم
ان الخير المتعدي افضل من الفاسر واما عدم النقض لمس خاص اهل الكمال الذين يعرفون
مراتب الوجود كشفا وقيينا لا الذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة اكل من
الانوثة انتهى **وسمعت** ايضا يقولون لو لم يكن من كمال المرأة وفوتها اكونها تستدي
بالحال كابر ملوك الدنيا الى صورة السجود عليها حالة الوقاع كان في ذلك كفاية
في بيان فوتها انتهى **وسمعت** ايضا يقولون لا يولي القول بنقض العجائز والمخارم والصغير
لان العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك لخصوص وصف في لا ينقض
المتورع على القول باض بنقض حتى ياتي له نص يخرج من عن النقض وقد اطلق الله تعالى
اسم النساء في قصة فرعون بقوله يلح ابناهم ويسقي شاهر على اطفال فانه كان لا
يلح الاثني القريبة العهد بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله
تعالى ولا تستم النساء من غير تقييد بالمباغنة وكذلك اطلقه على البنت ساعة
ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود رحمه الله في الامامة من دار مع حصول الشهوة وهم
من اعي محل الشهوة وان لم يحصل شهوة **واما** وجه من قال المراد ليس الشافعي لانه
هو الجماع لا اليسر باليد فهو يكون اليسر اخفقا لا يغيب الانسان بلذته عن ربه غالبا
بخلاف الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضر قلبه مع ربه بل بعيد من مراقبته وشهوده
بالكلية وذلك حدث عند الاكابر من الاولياء اتفاقا ولما كانت الذمة تسري ففقدت

الجامع كله لا يتغير بخلافه وان اخرج من المكلف بتعميد البدن في الغسل ليتبين ان الامامات
من بدنه بمراتب تلك الدقة فيه فانها كانت حسنة كلمة اذا المني وان كان فرعا من الدم فوقع
اقوي من اصله وان كان البول والغائط والدم اذ رزق منه في ظاهر الاشارة العلة فيه
تتري ان شهوته المغيبة له عن شهود الحق تعالى لاقدارة اللون والرائحة مثلا وما يولد
من قال ان المراد بالسجادة او المستمن السجادة فانه تعالى وان طلقتموه من قبل ان تسموه
فان المراد بالمش هنا الجماع **وقد** يكون من قال بذلك انما قال به لكونه نظري لغة العرب فزاد
ان السر والمشي واحد لكن ذلك ينبغي ان يكون خاصا برغاع الناس بخلاف الاكابر فان رعايتهم
ان يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والسن كما يتنزهون عن الصلاة
اذا اكلوا لحم الخنزير لاعتد ظهارة سباعها لكونها كروبا للشياطين على ظهرها كما ورد
لا لكونها لحم اذا لحم كله من سائر الحيوان في ذلك واحدا فافهم ذلك فانه ينبغي **من قوله**
قوله لا امارا في خيفة رغبته عنه ان من رغبته صلاته على حالة من احوال المصلي لا يتقص
وضوؤه وان طال ثبوته وانه ان وقع انتقص مع قولنا انك لا يتقص في حال الركوع والسجود
وان طال دون القيام والقعود ومع قولنا السجادة ان نأمر كما مقتدة لم يتقص
ولو طال النور والانتقص ومع قولنا احد في احوال الروايات عنه انه ان طال نوره القابم
والقاعد والراكع والمساجد فعليه الوضوء والافلا فالاول مخفف ومقابلته متفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقبحه الاول ان النائم في الصلاة فربما من المستيقظ
لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم
الممكن مقعده لعدم استغراق قلبه في اليوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الارض وذلك
قال اشياخ الطريق من ان حقة نومه فليضع تحت راسه نخدة عالية ويتم على شقه الايمن
فان نومه يكون خفيفا جدا واما وجه من قال من العلماء ان النوم ينقض ولو من ممكن مقعده
ان صح عنه ذلك فهو لكونه اي النوم امر ابرز خياله وجهه الى ليقظة وجهه الى الموت بدليل
ما ورد في الحديث النوم احوال الموت فكان القول بنقض الطهارة به من باب الاحتياط
وسمعت سيدي عليا الحواشي رحمه الله يقول وجه من نقض الطهارة بخروج الدم او الكبد
او بالتمتة او بنوم الممكن مقعده او بسل الابط الذي فيه صنان او بسل البرص او الابداء
او الكافرا او الصليب وغير ذلك مما وردت فيها الاخبار والاثار وتولد من الاكل والشرب
الاخذ بالاحتياط ولاها لا تقع الاو القلب عاقل عن مراقبة الله عز وجل فلو صحته مراقبة
العبد لربه لثمة نفسه عن مس كل قدر حسي او معنوي تعظيما لحضرة ربه فلما كانت هذه الاو
من الارض صحتها الغفلة عن الله تعالى بنقض بعض العلماء الطهارة بها قال وجع المواقف متولدة
من الاكل وليس لنا نقض من غير الاكل انما كان من الاكل لا ينار ولا يجري له دم ولا يفسد

في الصلاة ولا يتقيا حتى يلا فله ولا يخرج من ابطه صنان ولا يتصل له برض ولا جذا ولا
يعصى ربه بتقصية ما فضل عن الكفر والشرك بل هو كاللاذكية **واما** من قال بنقض مس
الكافر فلانه محل سخط الله تعالى فاخبطا المؤمن لنفسه بالنظر من شدة فزاد من مواضع السخط
والعقب فهو نظير ما تقدم من الوضوء من كل جهة الخبز والوردان ظهورهما ما وي الشياطين
لا من حيث ذات اللحم كما ورد في النبي عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم روط
وكما ورد في النبي عن الجلوس على جلوس النار والسباع من حيث انها توثت الغشاوة في القلب
كاسياني بيانه في باب اللباس وكذلك لا الاكل والشرب ما اشتبهت غسل النساء والجماعين
ولا خرج مناصي ولا جن احدا ولا اعى عليه ولا تكلمنا بعينية ولا ميمة ولا اخذ
احد من الكفار صليبا بعده **فان** هذه الامور لا تقع لا بعد الحج بالاكل واصلا لك
اكلة السبادة من الشجر فاهما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه شدة من بعده من حجابهم بالاكل
عن الله تعالى امر واما الذنوب بالفضل او الوضوء من كل ما تولد من الاكل للارادة الحجاب والغفلة
به عن الله عز وجل ولذلك اسقط العلماء الصلاة بالاكل فيها الاستناع متحاة كان مباحات العبد
لربه في صلاته حال الاكل فتمنع لمة الاكل من شدة كالا لاقبال على مباحات ربه لاجتماع استناع
لذته تعالى وان اوجده من اعادة الادب معه كاسياني سخطه ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى
وقوله لو لم تتراسست النار والطير والخبر فاتفق الاربعة على عدم النقض به وقالوا بغير
وابوه ربه وزيد بن ثابت يوجب الوضوء من طرف الاو والخفف الثاني تشدد ووجه الثاني ان
النار تظهر عشي بعذب الله تعالى به من شام من العشاء فلا يناسب من اكل فاسته ان يقف
بين يدي الله لا بعد النظر منه طهارة كاملة ووجه الاو خفا هذا الوجه على غالب الناس
فلذلك كان الوضوء منه خاصا بالاصحاب الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاصاغر
فلا يؤمرون بالوضوء منه وكان ذلك لغير الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة على
الامة **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان فافهم **وقوله** قول لامة الاربعة ان من يتيقن
الطهارة وشك في الحديث انه يغفل لا ان ظاهر مذهبه لاما ما قال ذلك انه يغفل على الحديث
ويؤمن وقال الحسن ان كان شك في الحديث حال الصلاة يغفل في صلاته وان كان
خارج الصلاة اخذ مقتضى الشك وهو الحديث فالاول تخفف والثاني تشدد **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان فالأقرب بالاحتياط باليقين دون الشك ولو قيل ان إطلاق الفقهاء ان
الله تعالى امر الذين يتبعون الحق ان يحذروا عن اليقين بطريق من الطرق والظلال **وسمعت**
قوله لامة الاربعة بتحرير من الضعف على الحديث مع قوله اود وعينه بالخوار وكذلك قول
الاربعة بخوار الحديث حلة بغلاف الامثلة الشافعي لا يجوز عده حلة في الشدة وتشدد
وزاد في قلبه ووجه يعود فالاول تشدد وقوله اود وعينه تخفف والاول في شدة الحل

بغلاف وعلاوة مخفف وتقابلته مشدد **فخرج** الامر في المستلزمين الى مرتبة الميزان ووجه
الاول في السبل المباعدة في التعظيم وعلا بظاه قوله تعالى لا يسته الا المظهورون ووجه الثاني
فيه ان كلام الله تعالى ليس هو خلا في الكتابة النبي في الورق وانما هو بحالها كالحال المجوم
على وجه الما وكصورة التما المرسمة في المارة فلا هي عين الراي ولا هي غيره ولهذا سارا لا تحلها
العبارة ووجه الاول في حمل المخفف بعلاقة عدم من الصف لانه انما من العلاقة فصور
صورة من قلب وزق الصف بعبد لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه الثاني في المبالغة
في التعظيم ولانه بعد كما ملا الصف بالعلاقة فكل من المذهب وجه ولا تخفى ان الورع
يقتوع بتتبع المقامات في الاكابر والاصاغر فاعلم ذلك **ومر ذلك** قول مالك
والشافعي واحدا في شهر الروايات عنه بخبرهم استقبالا لبقلة واستدبارها في الخبر وقول
ابن حنيفة تكرره الاستقبال والاستدبار في الخبر في البنين مع قول داود وجواز الاستقبال
والاستدبار فيهما اجمعا فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر في مرتبة الميزان
ووجه الاول ان من حمل جهة وفوقه بين يدي الله في صلته في جهة قوله وغايته فقد
اسا الادب فلذلك غاير الشارع بين الجهتين بقوله شرعوا او عزوا وذلك خاص بالاكابر
الذين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني حفا مثل ذلك عيا فالناس
فهم وخص بالاصاغر ولا يكاد احدهم يخط ما خطه الاكابر من التعظيم فكل مقام ركب فاعلم ذلك
ومر ذلك قول مالك والشافعي واحدا في الاستحباب واجب لكل عند مالك وابن حنيفة
انه ان يعلل من غير استنباط صحته ملائمة وقال ابو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول
مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول المباعدة في وجوب
الذم وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني كثرة تكرر خروج النجاسة من هذين المحلين
فخفف فيهما بالاستحباب ومن هنا قال ابو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
اذا كانت مقدرا لغير البغلي لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء
عادة **ومر ذلك** قول الشافعي واحدا بوجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء وان حصل الانقا
بدونها مع قول مالك وابن حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الانقا فالاول مشدد والثاني
مخفف **فخرج** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بامر الشارع مع زيادة التثنية
وجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالبه الا اذا حصل الانقا بشدة واحدة فلا
تعمى للثانية والثالثة لعدم شيخ هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للمرتبة شرفها
محبته الله تعالى كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر لكن لما كان دون
الثلاثة اجمالا لا يكفي في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة على مراتها ما هو ادب في
العرف مع ان مقام الوترية لا يكاد يحظر على قلب المستنجي لعلبة الغفلة على العبد حال

للمخفف

صوابه
الاستنجاء

الاستنجاء

الاستنجاء فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي واحدا لا يجزي الاستنجاء بعظم ولا روت مع قول
ابن حنيفة ومالك انه يجزيهما لكن مع الكراهة مما فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول في الشارع عن الاستنجاء بما والنبي يقتضي لفساد وجه الثاني ان النبي
عن الاستنجاء بهي تزيه فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالاصاغر لان علة كون العظم
طعاما خواتنا الجن مخفي على كثير من الناس واما علة الروث فلان المراد بالبحر التخفيف
والله اعلم **باب الوضوء** التفوق لائمة على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ
اجزاء الوضوء خلاف عكسه وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكم
عن احمد وعلى ان تحليل العتبة الكعبة في الوضوء سنة وعلى ان المرفقين يدخلان في اليدين
في الوضوء خلافا للرقة واجمعوا على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الراس وعلى ان من
يوصافه ان يغسل بوضوءه ماشا ما لم يتركض خلافا للتحفي في قوله لا يصلي بوضوء واحد
اكثر من خمس ضلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير وضوء واحدة وتبطل
ماشا واحجج بالاية يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاعشوا الاية هذا ما وجدته
من تسايل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمر ذلك** قول كافة العلماء انه
لا يصح طهارة الابنية فتجب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر مع قول ابن حنيفة لا
يفتقر الوضوء والغسل الى نية بخلاف النية لا بد منه من نية فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف **فخرج** الامر في مرتبة الميزان ودليل الاول حديثنا الاعمال النيات وخبر
الثاني اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس في ابوسليمان الدار
نقا الا يحتاج شئ من فروع الاسلام الى نية بعد ان اختار صاحبه الدخول فيه ابي في الاسلام
وجه الاستثنا الا ما ابي حنيفة اليمتد كون التراب ضعيف الروحية فلا يكاد يستحق
التدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي والغفلات فلذلك احتج الى تقويته بالنية
كما سياتي ببيان في باب ان شا الله تعالى بخلاف ما فانه قوي الروحية فيجب كل محل نزل عليه
ولو بلا قصد قاصد **وسمي** سيد عليا الخواص رحمة الله يقول حقيقة النية عند
المكلف على الغفل مع المقارنة غالبا ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية
فما حقيق النظر لانك لو قلت للمعني وهو يتطهر ماذا تصنع فقال لك انظر واما من لا يعرف
ما يصنع وليس هو بكلف اصلا قال ولعل شبهة من نقل عن الامام في حنيفة عدم فرضية
النية كونه يعرف اصطلاحه فانما لغرض عندنا من اخرج به القرآن بالامرية او ما الحق به من السنة
التواترة والاجماع وغير العرض لما في التواترة الامرية شرانه سيقسم في ما هو واضح
والى ما هو متدوب كالحنث والاستنجاء وقيل شارب فانه ثبت بالسنة وفي السنة ما هو
واجب وفيها ما هو متدوب فلا يلزم من نفي الامام في حنيفة فرضية النية في وجوبها وتطهير

الانقار

ذلك اصطلاح السلف على التعبير عن الجرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكرهه سفيان الوضوء
باللبن مثلا فماده المنع وعدم الصحة فافهم واعرف مقتضى الآية قبل الاعتراض عليهم
فانهم اهل ادب مع الله تعالى وغايته وايقن لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان
كانت السنة ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى
ونظير ذلك تخصيصهم الدعاء لا ينطق بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله
رحمة تميز للائبياء على الاولين فيقال في الوحي رحمة او رحمة ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم
الاتكلم بالنبوة للائبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها **وسمعت** رضي الله عنه يقول
كان الامام ابو حنيفة من اكثر الائمة اذ بان مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النبوة فيها ولم
يجعل الوزر واجبا لكونها اثباتا لسنة لا بالكاتب فقط بل بغيره ايضا فانه ما اوجه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنويا ايضا فانما افرضه
الله استدما ففرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان نفسه خير خيرة الله تعالى الى اوجب
ما شاء او لا يوجب واظا في ذلك **سمعت** قال فاللاني كل من ادعى ان لا يعلل الا بنية سواء كان
ذلك من الوسائل ام من المقاصد من حيث انها ما صور بها شرعا **ولو** نقل اما منا بوجوبه
فاذا سئنا على كل حال ونمض بها الى الوجوب اجتهاد المجتهد **فان قلت** فما وجه من وجب
نية رفع الحدث الاضغيع الا كبراد اجتمع الحدان على المكلف **فالجواب** وجهه ان اصل
في كل حدث افرادة نية فقد لا يكون الشارع يري اندراج الاستغفار في الاكبر فلكم تخفى
على غالب الناس **وقد** بسطنا الكلام على ما ارد على مذهبنا لعلنا في النية سنطوقا ومفهومنا
في كتاب الاجوبة عن الائمة واجعه **ومن ذلك** قول الائمة ان النطق بالنية كاللغة العبارة
مع قول مالك انه يكره النطق بها فالاول كالشدة والثاني مخفف **ورجع** الامر الى
مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم في الهيئة والتعظيم
الى حديثهم من النطق ونقله عليهم اذا قبلوا على فعل ما موربه **وجه** الثاني مراعاة
حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى حتى منعتهم من القدرة على النطق بالنية
بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يفتح لنا في ذلك امرا بالنطق بها **وسمعت** سيدي عليا
الحواصي رحمه الله يقول كلما ذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث
عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو انوا ذكروا
الدم الغاسد الذي يضر البدن في اسكله فاجعل ذبيحة المشرك رجسا لا تعد ذكر اسم الله
عليها بخلاف ذبايح اهل الكتاب فان الشريعة اباحها النبي اي فان لاية وان كانت تزلت
فمنح على اسم الاثنام فظاهرها يشهد له الشاهد ايضا حديث لا يؤمنون
يذكر اسم الله عليه فان طاهره عند بعضهم نفى الصحة وان حمله بعضهم على الكمال كما تروى **فذلك**

قوله الائمة الثلاثة ان غسل الميدين قبل الطهارة مشقة مع قول احمد ان ذلك واجب لكن من يوم
الدليل ونهائهم مع قول بعض اهل الظاهر بالوجوب مطلقا لغلبة الائمة فان دخل يد في
الاناء قبل غسلها لم يفسد الماء الا عند اجس التصدي فالاول مخفف والثاني مشدد **ورجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحبنا بالمضضة والاستئذان
في الوضوء مع قول الامام احمد في اشهر الروايتين بوجوبها في الحديث الاكبر والاضغيع الاول مخفف
والثاني مشدد **اما** الظاهر حديث مخففوا واستنشقوا عند منحة فان الامر للوجوب
حتى يفرغه من ارف **واما** ان اصله مشقة ونمض به الى الوجوب اجتهاد المجتهد **ورجع** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاستحباب ان الغرض الانف باطنها من غسل الباطن والطهارة
ما شرعت بالاصالة الاعلى الظاهر من البدن فالغرض لهما انما هو على سبيل الاستحباب ووجه
الوجوب كون الغرض محل اللسان والطعام **فكم** وقع اللسان في اشهر **وكذا** نزل منه الى الجوف
كحرا او شبهات **وقد** صرح في الحديث ان اللسان اكثر الاعضاء مخالفة لقوله صلى الله عليه وسلم
لغاد وهل يكيه الناس في النار على وجوههم الا حصايد السمائم فيجب على هذا القول على
العبد اذا تظلم ان يغسل فيه غسلا جديا بالماء مع التحلل من وقع هو في غرضه من سائر الناس الا ان
من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة **واما وجه** وجوب الاستئذان فهو كون الارف
محل مبيت الشيطان كما ورد في محل ظهور الكبر والارفة عن الحق والعلانية ولا يكاد يسل احد
من هذا الكبر الا ان صار يري نفسه دون المسلمين جميعا كاستطنا الكلام عليه او عموما كالتأني
وكان سيدي ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة شديدة في الجاسة من حروج الروح ومن كل البور
وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن ان يقرأه الا بلسان طاهر من الغيبة والهمة واكل الحرام
والشبهات **فقد** اجمع اهل الله على ان من كل حرام او وقع في غيبة فقد نجس نجاسة تمنعه
من دخول حفرة الله سواء في الصلاة وغيرها فالواو مراد الشارع لا يقره احد منهم بماجي
نية في الصلاة الاعلى طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا امثال من سلكوا الطريق
شرقا والفران مثالا من ربي مضجعا في قاذورة ولا منك في كره **وسمعت** سيدي عليا
الحواصي رحمه الله يقول انما من صلى الله عليه وسلم المضضة والاستئذان وقدم على غسل
الوجه بان من ربه عز وجل لئلا يغفل الناس عنها لكونها لا يفيان من الوجه الا بعد ما كان
النظر في باطنها فلا يقال كان ينبغي تأخيرها عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لانه
الشارع معصوم من الوضوء في سنو الادب **وقد** قدمنا ان سبها بان من ربه عز وجل
كما اخرجه الادب كذلك بان من ربه انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان البياض الذي
بين شعر الاذن والحية من الوجه مع قوله مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب
غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف **ورجع** الامر الى مرتبة الميزان

وجهه الاول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه. ووجه الثاني عدم وقوع
المواجهة به فان الشروع قد يتبع العرف في ذلك عند القليل به والا فكل جزء من بدن العبد ظاهر
وباطن ظاهر الحق تعالى كما اشار اليه في حق تعالى في الآية الاشارة الغسل جميع البدن عند كل صلاة
ثم خفف الله ذلك الوضوء ورضي عنهم في الصلاة مع الاستنجاء انما كان القلب كذا للنظر الحق
تعالى من العبد امر الله تعالى العبد بالتوبة فوراً مستارعة للتطهر من النجاسة المعنوية لان النجاسة
لا تصل الى القلب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة باننا لم نقم في ذلك في وجوب غسل
اليدين مع قول الامام داود والامام زفر رحمهما الله تعالى انهما لا يدخلان في الاول مشدد والامام
مخفف **مرجع** الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول انهما محل الاتفاق وتكامل الحركة
بما في فعل الخلفات. ووجه الثاني كونها مجموعتين اربعة الذراع والراس لعل في فلهما يتحصنا
للدراعتين تخفف فيهما **ومن ذلك** قول الامام مالك واحمد في ظاهر الروايات عنه
بوجوب مسح جميع الراس في الوضوء قول الامام ابي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط
مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب ما يبطق عليه اسم المسح و ابو حنيفة يقول
البعض هو ربع الراس ويكون ذلك ثلاثة من اصابعه حتى يمسح راسه باصبعين لا يكفي
وقال الشافعي لا يتعين مسح باليد فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد. والثالث
فيه تخفيف **مرجع** الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول اخذ بالاحتياط في مسح جميع
محل الرئاسة التي عند المنوفى يخرج عن المحل الذي في ضمنها او يمكن من دخول حضرة الله
تعالى في الصلاة فان كان عنده مثقال ذرة من كبر لا يمكن من دخول الجنة يوم القيامة كما
ورد في الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلاة ووجه من يقول مسح البعض فقط
اذا العبد لا يمكنه الخروج عن الرئاسة بالكلية لانه لا بد ان يامر غيره او يتناهى وذلك رتبة
ووجه من يقول بوجوب مسح ربع الراس فقط الرحمة بالعموم فان غالبهم يغلب عليه الرئاسة
والكبر لم يجزيتهم عن مقام عبوديته فلا يكاد يري نفسه تحت حكم غيره الا فلهذا ذلك سوي احد
ببقائه ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المسح
على العمامة لا يجزى مع قول احمد بانه يجزى لكن بشرط ان يكون تحت الحنك منها شيء رواية واحدة
وان كانت ممدودة لا ذواتها يعني الشام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها
المستد بر تحت حلقها رواية وقيل بشرط ان يكون لبس العمامة على ظهر رءوسها فالاول مشدد
والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره. ووجه الاول ان الرئاسة حقيقة في نفس الراس لا فيما قبلها
من عمامة او فلسفة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرئاسة. والاكبر وجه الثاني النظر
الى كون الرئاسة حقيقة انما هي في القلب والراس بدل عنه لاحتمال ان يكون اسم مشتقاً
من الرئاسة وهو متعلق من المعاني فلا فرق في الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك على

او لا حال **ومن ذلك** خفف الائمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط وشدد الشافعي
باستحباب مسحه ثلاثاً. ووجه الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظفروا عليهم كبر والثاني
خاص بالا صغار الذين يظفروا عليهم كبر فيستحبون واسم ثلاث مرات مبالغة في ازالة الكبر الذي
عندهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان لا يدين من الراس يستحب مسح مائة مرة مع قول
الشافعي انها غصوان مستقلة بستان مما حد يد بعد مسح الراس قال الزهري هما من الوجه
في غسلان ظاهر او بطناً مع الوجه وقال الشعبي وسجدة ما قبل منها من الوجه يغسل معه
وما ادر منها من الراس مسح مائة فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد. وكذا ما بعده ووجه
الاول كون الاديان لا يتصور فيهما عصيان حقيقة وانماها طريقتان الى وضوء الكلام الحرام
منها الى القلب فذلك خفف فيما بالمسح تكون الكلام الحرام يمر عليها ويمسحاً مساو وجه
الثاني كونها كالاسبغ الوضوء الطل بالناس من كثرة ما سيجان ذلك وبوقلا لما لي
القلب فيما كن من سنة سنية فعلية وزرها ووزر من على هذا فذلك وجب غسلها ازالة
لذلك الوزر في الظاهر واجتنب على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن **ومن ذلك** توجيه
قول الامام ابي حنيفة والشافعي ان مسح صفحة العنق باليسرة سنة مع قول ابي حنيفة
واحمد وبعض الشافعية بانه مستحب فالاول مخفف. وثاني مشدد ووجه الاول
عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة. ووجه الثاني ما رواه الذي يمسح العنق امان من
الغل مع ما جرب من زوال العرق والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة. واذا ضعف
القول على ما بالجملة **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان غسل القدمين في الظنارة مع القدح و
اذا لم يكن لا يستحب المسح مع ما حكى عن احمد والاوزاعي والثوري وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين
وان الانسان عند مسح يمسح يمينه قبل شمس فالاول مشدد والثاني مخفف معه ثبوت
الفعل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعة ظاهر القرآن في قراءة الجبر
مرجع الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول الاحتياط في العبد لا شيء مما في غير طاعة الله عز
وجل وكونها حاملين للحكم كله ومدان له بالقوة على السير فاذا ضعفها بالحقلة او الغفلة سري
ذلك فيما حمله كما تستري منها القوة الى ما فوقها اذا احتلها فاما المعروف الشجرة التي شرب
الامام والاعضاء بالاوزان والثمار فتعقبت فيها الغسل دون المسح. ووجه الثاني كونها
لا يكثر منها العصيان بخلاف ما حمله من الاعضاء فاكثرت في ضاغط هذا القول شعبي مع قوله
بان الغسل افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول في رجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك
ومن ذلك قول بعضهم بكراهة النقص عن الثلاث في غسلات الوضوء مستحبة مع قول بعضهم
بعدم الكراهة لثبوتها لاقتضار على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول
مشدد والثاني **مرجع** الامثالي مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على حال العموم الذين يقولون

تخفف

في المعاصي والغفلات وحمل الشاي على ابراهيم الذي لا يقعون في معصية فان هؤلاء
الحياة ابدانهم يكفهم الغسل والمسهة مرة واحدة او مرتين ويحتمل ان يكون الامر بالعكس فيكون
الغسل مرة واحدة او الاثنين لانه هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك
اشارة صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضا ثلاثا ثلاثا هذا وضوي ووضوا لاني من قبلي
انتهى وذلك لانهم اكاروا الحصة الالهية فيطالبون بزيادة نظافة وعبادة عضو خلاف العامة
فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك في احديهما ان يديه بعد وجوب
الترتيب في الوضوء قول الشافعي واحد بوجوبه فالاول بحق والآخر بالثاني مستد ووجه
الاول فيهم ابو حنيفة ومالك لانهم الله تعالى من الغزاة ان المفوض غسل هذه الاعضا
وسمى بعضها وكما طهرا ما قبل فعمل ما يتوقف على الطهارة سواء انقدت بعضها على بعض
كالرجلين على غسل الوجه او اخر عتة كالوضوء منكوسا **وقد كان** الامام علي بن ابي
طالب يقول لا ابالي باي اعضا الوضوء تدان وتقدر عدم وجوبه فامسلة سنة الاجماع
ومنهى به الى لوجوب اجتهاد الامة القائلين به **وجه الثاني** ان الوضوء الخالي عن
الترتيب لو رزقنا فيه شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز ان يكون داخل في عموم
قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير مقبول لكن لما استند الى
الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قرر حكمه بالاجتهاد واما لو رزقنا حديث في تقديم
احد الحديث او الاخرين على الاخر لان حكمه تقدم النبي عن النبي والرجلين اما هو
يكون المعنى قوي من السارعة عادة واستمر الى المعصية من السارعة فذلك نذب الشارع الى
تقديمها سارعة لطهارتها كما كانت اسرع للفعل المخالف ولا فائدة الخدان والاذنان
فانه لا ينصرف فيها ما ذكرنا في الحديث فكذلك كما ناطقهم ان دفعة واحدة والله اعلم
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة بان الموالاة سنة هذا الوجه القولين عند الشافعية
مع قول مالك واحده في الشهر الروايتين انها واجبة فالاول بحق والثاني مستد
فرجع الامر الى ترتيب الميزان **وجه الاول** ان الامم في ابدان المتطهرين عدم عصيتها
لونها وعدم طول غفلتها عتة **ومن ذلك** كذلك فامسلة وجوبه لا يؤثر فيها جفاف كل عضو
قبل غسل ما بعده سواء قلنا بوجوب الترتيب ام لا **وجه من قال** بوجوب الموالاة كون الغالب
على المتطهرين ضعف ابدانهم من كثرة المعاصي والغفلات او اكل الشهوات واداء الركن في الموالاة
حيث الغفلة كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا وان جفت فكأنها لم تغسل ولم يتكسب
بالما استعاشا ولا حياة تقف بها بين يدي رزقها بالاكل لحضور ولا اقبال على مناجاته **هذا**
حكمه غالب لاني انما ابدان العلماء العاقلين غيرهم من الصالحين فلا يخافون الى تشديد
في امرهم الاحياء ابدانهم بالما ولو طالا لفضل بين غسل اعضائهم فعمل قول من قال بوجوب

الموالاة على طهارة عوام الناس وتعمل قول من قال بالاجتهاد على طهارة علماءهم وصالحهم
وسمى سدي عليا الخواص الله يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا
الزمان فان من لم يوجبه يودي قوله الى جوار طول الفصل حيا وزيادة النطوي من الطهارة
وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظلم بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه
ربع النهار ثم يمسح برأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله فيبذل القصر ويقوع ذلك
مثلا في الغيبة والامة والاستسقاء والسجدة والفضك والغفلة وغير ذلك من
المعاصي المحكروها وخلاف الاول ان كان من يوجبه كما يوجب اكل الشهوات
فمثل هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل
فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضا به بعد موتها او ضعفها او فتورها ففقدت
بذلك حكمة الامم الموالاة في الوضوء وجوبا واشتجابا **وهي** انما هي البدن وحيااته
قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي
لزموا اليه معصية او غفلة في الزمان المتخلل بين غسل الاعضا فالبدن ما شئت كالاعضا
التي عنها الغفلة والسهو والملافة السائمة ولم يضر لها اعية الى كمال الاقبال على الله
تعالى حال المناجاة **وجه** وبالحيلة فالموالاة من اجل ما سنة ونهض بها الى لوجوب الاجتهاد في
مطلوبة بكل حال والله اعلم **ومن ذلك** اتفاق الامة الاربعة على ان من توضا فله ان
يفعل بوضوئه ما يشاء من الغزاة لا يمتنع وضوءه مع قولنا لا يمتنع بوضوئه واحد اكثر
من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عيسى يجب الوضوء لكل صلاة واجتبه بالاية فالاول بحق
والثاني مستد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **وجه الاول** الاجماع من اهل الشيعة
والحقيقة على ذلك **وجه** قولنا لا يمتنع بوضوئه مع قولنا لا يمتنع بوضوئه واحد اكثر
توهم الاحزاب فلا يراد في ذلك **وجه** قولنا لا يمتنع بوضوئه مع قولنا لا يمتنع بوضوئه واحد اكثر
يقع في الذنوب كثيرا او الاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثاني
والله تعالى اعلم **باب** **الغسل** النجس الاربعة على انه يجوز على اكل
حل المصحف ومسته وعلى وجوب تعيم البدن بالغسل وانما لا يكفي في الحياة من غسل الرأس بالية
قياسا على الحقايق كما انه يجب شربة في الحياة وغسل الرجلين ولا يكفي فيه بالمسح فكذلك
الرأس في الحياة يجامع كون كل منهما متسوحا ولم اجدهم ذلك ولا اخرجوا **هذا** ما وجدته
من سبيل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **فرجع** الى اتفاق الامة الاربعة على وجوب الغسل
من النجاسات **وجه** ان لم يغسل من النجاسة او وجب من النجاسة بان الغسل لا
يجب الا بالاجماع نرا ان لم يغسل من النجاسة ولا فرق بين فرج الادوي والنجاسة عند مالك
والشافعي واحده قال ابو حنيفة لا يجب الغسل في وجب المعصية الا بالانرا فالاول مستد

والثاني مخفف في مسئلتي جماع الادبي البهيمية **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول في مسئلتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن شاهدة خفية رتبة عاده
مع ثبوت الدليل فيه. ووجه الثاني فيه عدم كمال اللذة لان كمال الابل انزال فالاول
خاص بأكابر الذين ينالون في النزه. والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يقدر
على المتى على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها
فلا يجب الغسل على الاكابر الابل انزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن رتبة
لما هم عليه من القوة كما يوجب قول عائشة واياكم عذرك اربه كما كان صلى الله عليه
وسلم يملك اربه في قصة تقبيل ساجدة وهو صائم. ووجه ثان من ثبوت الميزان في الصلاة
فأعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان الغسل يجب كزوج المني وان لم يقارن
الدقة مع قول المخنفين وما لك انه لا يجب الغسل لا مع مقارنة الدقة لخروج المني
بشرطه فالاول مستدرك والثاني مخفف. والفرد فيه كالعقل في الجماع مع الانزال
او بلا انزال ولا ينفيد **وقوله** في الامام المخنفين واخذوا يخرج منه مني بعد الغسل من الجنابة
فان كان بعد البول فلا يغسل والا وجب الغسل مع قول الشافعي بوجوب الغسل بطلق ما وقع
مالك لا يجب الغسل بطلق فالاول منه مستدرك بالكلية والثالث مخفف بالكلية **فرفع**
الامر الى مرتبة الميزان فاحذر الشافعي في الاول وقول الشافعي خاص بالاكابر والشواغل الاخر
مالك خاص بالاصاغر والعموم فاحذر من ائمة عن مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
الشافعي يجب الغسل بخروج المني فان لم يندفع مع قول ائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل
اذا لم يندفع فالاول مستدرك ومقابلته مخفف **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول ائمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانقضاء المني من راسه **فرفع** الامر
قول الامام احمد بوجوب الغسل اذا احتسب انتقال المني من الظاهر الى الداخل وان لم يخرج فالاول
مخفف والثاني مستدرك خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول مالك واحد بوجوب الغسل
على الكافر اذا استلم مع قول اخي خيفة والشافعي استحباب ذلك فالاول مستدرك والثاني
مخفف. ووجه الثاني ان الله تعالى اطلق الحياة على من استلم بقوله او من كان ميتا فاجينا
ومن صار ميتا ميتا بعد موت فلا يجب عليه غسل انما ذلك على وجه الاستحباب ورتبته
النزه ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ميتة وانفسهم ما قد سلف. ووجه
الاول كمال المبالغة في الحياة فالاسلام اخي الباطن. والماضي الظاهر **فرفع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك بوجوب امر المرأة بالبدن في غسل الجنابة
مع قول ائمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مستدرك والثاني مخفف. ووجه
الاول المبالغة في الغسل البدن من الضعف الحاصل من حرمان لذة خروج المني والجماع

نحوه في مسائل

ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحكي بالطبع كماله من البدن فالاول
بقليل الالتفات للجماع. وأخرج المني الاستحباب واللائق من غاب عن حساسه الوجوب والله
اعلم **ومن ذلك** قول ائمة الثلاثة انه لا بأس بالوقت والوقت من فضل ما الحين والحاضر
مع قول احمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يشاهدها وافق
محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني فيه تشدد
فرفع الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ثبوت الادلة فيه. ووجه الثاني ما في طهارة
المرأة من شدة الفتنة عادة ولذلك قيدا عند ذلك بما اذا لم يكن يشاهدها فيحتمل طهارتها
لم تكن تطهارة حال نظرها ليس على يدها قدز خلاف ما اذا كان يشاهدها حال غلبتها فانه يغفل
بعلمه من طهارة او امتناع فعلم ان اللائق بالاكابر الثاني واللائق بالعموم الاول. ونظير ذلك
اتفاق ائمة على ان المرأة اذا اجبت شتم خاضعت كفاها غسل واخذت مع قول اهل الظاهر انه
يجب عليها غسلان **ومن ذلك** اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة بلا
كل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مستدرك والثاني مخفف. ووجه الاول المبالغة في
النزه من خروج المني في الوضوء. ووجه الثاني ان الغسل المذكور ما شرع الا للقدح الحاصل
بالولادة عادة فانه لم يكن قدز فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من شدة الوجع حال الطلق فان
ذلك يعني اللذة المضغفة للبدن بالكلية لعدم حصول عقلة عن الله تعالى حال الطلق كل
تصير كل شعرة منها منوجهة الى الله خاضعة معه وذلك انما يقوفا مقام لما في حياة البدن
فأعلم ذلك **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحد في احاديث الرواية
بحرق قراءة القرآن على الجنب والحائض والواحدة او اثنين مع قول الامام في خيفة بخوارق قراءة بعض
ائمه ومع قول مالك بخوارق اية او اثنين ومع قوله او بجوارح الجنب قراءة القرآن كله
كيف شافا فالاول مستدرك والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكلية **فرفع** الامر
الى مرتبة الميزان. ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب الا الحائض
شيئا من القرآن فتكره شيئا فشم بعض الائمة كحرق مع ما يبيد ذلك بما قاله اهل الحقيقة من
ان القرآن كلام الله تعالى وهو في الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا ياسبه
ان يبرز من محل موصوف بالقداسة معني وحساسا وقليلة وكثيرة وانما فان القرآن شتم
من القرء وهو الجمع لكونه يجمع القلب على الله تعالى فطلبنا شارع من المومن ان لا يقرأ شيئا
يدعوه بالخاصية الى حضور روع الله الاعلى كل حال في الطهارة بخلاف الجنب والحائض **فرفع**
الاجنب وغيره ان يقرأ القرآن من الاحكام والادكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه
حمل قوله او من حيث ان الفرقان قرآن وعكسه عند الاكابر بخلاف المجرمين فانهم وامتا
من جهة الفاظ القرآن والتحقيق ان وجه قوله او ان القرآن له وجهان وجه الى حفظ

صفات الله تعالى وهو القام بالذات ووجهه الى الخلق وهو المكتوب في الصحف والمنطوق
به في اللسان والمحمود في القلوب فكلامه اوديتش على احد الوجبين ولا تخفى الورع وطلب
سنة التعظم من كل مكلف وان لم يكن القرآن خالفا في اللسان والمفظ حقيقة واكثر من ذلك
لا يقال والله تعالى اعلم **باب التيمم اجمع** الامة على ان التيمم
بالصعيد الطيب عند عدم الماء او الخوف من استعماله كالجواز اعملى ان وجوب التيمم
المحبب كالحديث وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وخشي العطش فله ان يحبس به ليشربه ويتمم
وعلى ان الحديث اذا تيمم ثم وجب له الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه وزرمة استرخاء
الاء وعلى انه اذا راى الماء بعد فراغه من الصلاة التي منقطع بها التيمم لا يجب اعادتها وان كان
الوقت باقيا وعلى ان التيمم لا يرفع الحديث خلافا لادود وعلى ان من خالف الثلث من
استعمال الماء جاز له تركه وان يتمم بلا خلاف **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والفقهاء
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام الشافعي واخذ ان الصعيدين في الآية هو التراب
ولا يجوز التيمم بالتراب طاهر او يترمل فيه غبار مع قول ابي حنيفة ومالك الصعيدين هو نفس
الارض فيجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو جحر لراب عليه فدل اعتبار فيه **وزاد** مالك
فقال انه يجوز التيمم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد والباقي مخفف **فجمع** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب هو ما حصل من
عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء حيا وواقره شيء الى اختلاف الجواهر امثلة الزبد الصاعد
عليه وفيه الماء فلم يخلص للماءة ولا للقرابية فكان ضعيف الروحانية على كل حال بخلاف التراب
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول اما لثقل الشافعي وغيره بصحة التيمم
بالجحر مع وجود التراب بعد الجحر عن طبع الماء وضعف روحانيته فلا يكاد يحكي العضو المسحوق
به ولو سحقوا لاسما اعطوا امثالا التي كانت من كثرة المعاصي والعقوبات واكل الشهوات **وسمعت**
مرة اخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية
بعد فقد الماء لاسما اعطاه من كثرة الوضوء في الخطايا من امثالا لما فعلوا من وجوب استعمال
التراب خاص بالاصاغر **ووجوب** استعمال الجحر خاص بالاكابر الذين لا يقصون زعم كذلك تجوز
بالتراب اذا زاد الروحانية وانتعاشا **وسمعت** مرة اخرى يقول وجه من قال بوجوب التيمم
بالجحر مع وجود التراب كونه راى ان اصل الحجر من الماء ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول
الله حيث اسالك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فخرج
فما عالج وجه الارض من طينها امثلة من الماء الطين ما اشتد منه والحجر ما نتج
منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر يقطع ما اذا اوقد عليه في النار فلو لا ان اصله
من الماء لكان لا ينبغي للتويع التيمم بالجحر لا بعد فقد التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر

للتراب **وقد قال** تعالى فانعوا الله ما استنطقتم وقال صلى الله عليه وسلم اذا اترككم يا مرفقاوا
منه ما استنطقتم فمن فقد التراب كان له ان يتمم بالجحر وينسج بيديه وجمه تشبيها بالاسحاحين
بالتراب **وقد قال** تعالى فاشكوا بوجوهكم وان يدرككم منه فطاهرا لاية انه لا بد في صحة التيمم
من انفصال جسمه من الشيء المرفوب عليه في اليد وانه لا يكفي انفصاله روحانية من ذلك وان
كانت شيئا لطيفا ونظيره ما نحن فيه من قول علماءنا في باب الحج ان من لا شعر في راسه يشمت امرأته
الموسى عليه كسبها بالخالفين فكذلك الامر هنا فمن فقد التراب لمع ود ضرب على الحجر
تشبيها بالاضار بين التراب **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بوجوب طلب الماء قبل التيمم
وانه شرط في صحته وهو اصح الروايتين عن احمد مع قول ابي حنيفة واحمد في الرقابة لاخرى
بعد ما اشتراط الطلب لصحة التيمم فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول
قوله تعالى فامر بخدا وما فتيتموا ولا يقال فلان لم يرد ما الا بعد ان طلبت فلم يجزه **ووجه**
الثاني اطلاق قوله تعالى فامر بخدا وما فتيتموا اذا تكمم الظهارة فشم القدم مع السك
وعدم الطلب من الجيران ونحوه **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة والشافعي في الجريدان مسح اليدين بالتراب الى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول
مالك واخذ ان المسح الى المرافق مشمت فقط والى الكوعين جاز ومعه قول الزهري
ان المسح يكون الى الاباطا فالاول والثاني مشدد والثاني فيه تخفيف **ووجه**
الاول ان الامر في البدل ان يكون على صورة المبدل ما امكن ولو من بعض الوجوه **ووجه**
الثاني ضعف التراب عن روحانية الما فدل ذلك على صلاح هذا القول لقوله بالمسح
الى الابطين **ووجه** الثاني ثبوت الحديث في المسح الى الكوعين نارة والى المرفقين نارة
وكلاهما خاص بالاكابر الذين تفعل معاصي ايديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان
الضعف ينتشر من الكوعين الى المرفقين الى الابطين فذلك كان المسح مطلوبا الى هذين
المحلين **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وسالت** سيدي عليا الخواص رحمه الله
عن مسح الراس بالماء في الوضوء لم ترك هذا التيمم فقال اما امرنا الشارع بمسح الراس في الوضوء
تقاولا بالزالة الرياسة المانعة من دخول خفة الله في الصلاة **والتميم** لما وضع التراب
على محاسن وجهه فكانه حبر من الكبر فلم يمسح الى مسح راسه بالتراب وكفى بوضع التراب
على وجهه ذلا وانكسارا **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله انصافا يقول
اما يجوز العمل بالظاهرة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم لان الماء القوة روحانية
يستمر الاستعانة لاعتصامه حتى يدخل وقت الصلاة التي ينكسرها بخلاف التراب فان
روحانيته ضعيفة لا تنعش الاعضاء الى الصلاة الانية فذلك اشترط العلماء في صحة
التيمم دخول الوقت لانه هو الذي يحاطب بالصلاة فيه كما اشار اليه قوله تعالى يا ايها

يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى المرافق لا يظن ان الصلاة الا عند دخول وقتها **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان المتمم اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فها ان كانت تسقط بالتيمم فيجب فيها ولم تسقط وان كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها لتوضئها مع قول مالك انه يمضي فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول أبي حنيفة يبطل تيممه ويكره الخروج من الصلاة ومع قول أحمد اذا سبطل سبطلها في الأيمنة المذهب لمراعاة أمرا للضرورة ومنها المذهب لمراعاة أمر الصلاة **فخرج** الأمر في مرتبتي الميزان ووجه من قال يمضي في صلاة استعظام حصة الله تعالى ان يقال فيها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها ويؤوضا استعظام حصة الله ان يقال ان يقطعها فيها بطهارة ضعيفة لا يغسل اعضاؤه ولا يحصل بها كمال الاقبال على مناجات الله عز وجل **وسئل** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال ان من وجد الماء في صلاة الصلاة لا يقطعها بل ينهض استغياؤه ان يقار حصة الله تعالى الفضيلة الوضوء ان مناجاة الله تعالى اهمر ولان الصلاة من المقاصد فلا تنقطع للوسائل مع استغنايه عنها بوسيلة اخرى ووجه من قال يقطع الصلاة اذا انسح الوقت ويؤوضا ثم ينهض صلاة اخرى هو غلبة عظمة الله تعالى عليه فاستغنى منه ان يقف بين يديه يحتاج به بطهارة ضعيفة لا تغش روحا نيتها اغصانه فليان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من امثال الجبال من مناجاة مع موت البدن او ضعفه او فقوره وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب غافل وفي رواية من قبله ولا تشك ان حكمه ضعيف الاعضاء كالغافل والاهل والساعي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى **ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز الجمع بين فرضين يتيمم واحد سوافي ذلك للحاضر والغائب وبه قال جماعة من كبار الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة التيمم لو وضوءا لما يصلي به من الحدث الى الحدث او وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الأمر في مرتبتي الميزان ووجه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على أحد ما نقل الشارع صلى الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع تيمم واحد بين فرضين ابدا كما نقل لنا ذلك في الجمع بين فرضين وضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل فرضية لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم لاية فيعاش به التيمم فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فرضية والضعف روحانية الضمان وحانية الماء لا سيما ان تيمم اول الوقت وافر الصلاة الى اخر الوقت فان اغصانه تضعف بالكلية حتى كان لا يظن **واما** وجه من قال يجمع بالتيمم ما شام من الفرضين فهو كونه دلا على الطهارة

بالماء ان يفعل به ما يفعل بالوضوء او غسل كاله ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قاله ابو حنيفة على اصل قاعدة البدلية وان لم ينجح البدل لم يند منه في كل الامور فان اغصنا التيمم ناقصة عن اعضا الوضوء روحانية التيمم فضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة مستقلة وليس هو بديل عن الوضوء والغسل امر بابه الله تعالى عند المرض او فقدا لما سئل او حملا وقال مالك والشافعي لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت **ومن ذلك** قول ربيعة وحماد بن الحسن انه لا يجوز التيمم ان يومه بالموضوء مع اتفاقا لا يجرى على جواز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الاصل بالامام ان يكون اكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده واقرب الى حصة ربه منهم من حيث الخطاب ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال حيث ما جازت صلاة بها من غير ان يظن انها صلاة اما ما **ومن ذلك** اتفاق الايمنة الثلاثة على ان لا يجوز التيمم لصلاة العبد بين والحاجة في الحضر وان خيف فواتها مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدد في الطهارة مخفف في أمر الصلاة والثاني بالعكس لكل منهما وجه **فخرج** الأمر في مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام الشافعي من بعدد عليه الماء في الحضر وضوء الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او في يده ولو اشبهت منه خرج الوقت انه يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء اغاد مع قوله مالك انه يصلي بالتيمم ولا يعيد ومع قوله أبي حنيفة انه يصلي ان يقدر على الاطلاق لا ولا مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في أمر الصلاة **فخرج** الأمر في مرتبتي الميزان ووجه الاول لاخذ بالاحتياط في الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة ووجه الثالث الاحتياط في الادب مع الله تعالى فاستغنى من الله تعالى ان يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحجب اغصانه الحياة التي بها يخرج له كمال الاقبال على مناجاة ربه **وقد** ضبط الامام البيهقي علوة السهم التي يطلب التيمم لما منها عناية بين ثلاث ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قد من العلم من صرح به **ومن ذلك** قول الامام الشافعي واحمد في الروايتين انه يجب على المكلف استئصال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفيه ويتيمم عن باقي الاعضاء مع قول باقي الايمنة انه لا يجب عليه استئصال ما يتركه ويتيمم فالاول مشدد ويؤيده حد اذا امر تكبرا بمرفقا ونأمة ما استنطق والثاني فيه تخفيف بعد استئصال الماء القليل منع التيمم ووجهه ان الطهارة المنعقدة لا يبلغنا عنها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وضابط هذا القول يقول في قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم تلك الطهارة فتمسحوا ومقابلته يقول قد استنطقنا طهارة بعض الاعضاء بما موجب تكليها بالتيمم **فخرج** الأمر في مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام الشافعي من كان بعضه من اعضائه جرح

او كسرا و فوج والصق عليه جبيرة وخاف من رعبها النفاثة تمنح على الجيرة ويتمتع
 قول ابي حنيفة ومالك انه اذا كان بغض حسده صحيحا وبغضه جرحا ولكن لاكثر وهو
 الصحيح غسله وسقط حكم الجرح واستحب شدة الماء ان كان الصحيح هو الاقل ويتم وسقط
 غسل العضو الصحيح وقال احمد يغسل الصحيح ويتمتع عن الجرح من غير مسح الجيرة فالاول
 مشدد والثاني مخفف بالتفصيل **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحذ
 بالاحتياط بزيادة وجوب مسح الجيرة لما نأخذ من الصحيح غالب الاستسكال ووجه الثاني
 انه اذا كان لاكثر الجرح او القرح فالحكم له لان شدة الالام حينئذ ارجح في طهارة العضو
 من غسله بالماء فان الامر اضيق كقاربات الخطايا محضه للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن
 الا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة المخصصة في العبادة بالواحدة بالماء والتراب معا
ومن ذلك قول مالك واحمد من جرح في المرفق لم يقدر على الماتمة وصلى ولا اعاده عليه
 مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة وهو اخذ الروايتين عنه انه لا يقبل حتى يجرح
 من الجرح او يجرح الماء مع قول الشافعي انه يقبل ويغتسل وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة
 فالاول مخفف والثاني مشدد في امر الطهارة مخفف في امر الصلاة **فرفع** الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل ما علف بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة ووجه
 الثاني ان ذلك عند نفاذ مع قول المخالفين ان بدلا المكلف الوسع بحيث لا يتيقن نفسه
 بقية واحده عسر جدا فكان من الاحتياط الصلاة لحركة الوقت ثم يغتسل **ومن ذلك** قول
 الامام ابي حنيفة واحمد ان من نسي الماء في رجله حتى يتم وصل ثم وجده انه لا اعادة عليه
 مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك باستحبابها فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد ووجه الاول انه ادى لطيفة الوقت بوقوفه بين يدي الله تعالى بطهارة
 صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاحذ بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بظهارة
 كاملة **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان فاقد
 الطهور لا يقبل حتى يجدا الماء او التراب مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يقبل ويبدأ
 اذا وجد احدهما وهو اخذ الروايتين عن مالك واحدا رواية الاخرى عن مالك يقبل
 بحسب حاله ويغتسل والاخرى عن احمد يقبل ولا يغتسل فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة
 الطهارة **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول ابي حنيفة ان الشارع شرط
 الطهارة للصلاة وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع اشتراط
 حصره الله تعالى ان يقف العبد فيها بملك الذنوب التي كانت تحرم مع الماء فلو كان لا بد
 وشابه عذره سطرنا في هذا غيبا لملك قد اذن لملك في حضور الموكب بين يديه

فان جميع النظرين يعذرون مثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويغيبون
 عنه انه لم يترك الحضور استهانة بحجاب الملك وانما ذلك من شدة النعظيم بحضرة **واما** حجه
 من قال فيصلي لحركة الوقت فهو ان الله تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية
 ان الميسور لا يتقيد بالعسور **وقد** قدرنا على الصلاة بقدرنا طهارة فوجب علينا الصلاة
 وفي الحديث اذا امرتكموا من فواتوا منه ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا
 في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فان ظاهر الآية اشتراط فعلها
 في الوقت وانما لا تنقضي به قال بعض المالكية وتؤديه ما ورد في حديث من فاته يوم
 من رمضان لم يقصه الا بد **واما** وجه من وجب الاعادة على فاقد الطهور شر فلان
 ذلك عند نفاذ مرتبة لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتياط العلماء الذين ابتاعهم بالاعادة
 لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها
 مع الحلال انما يستلزمه المشقة بدليل فلو ظهر بعد الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام
وقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث اول
 ما نحاسب العبد عليه يؤمر القيام من عليه الصلاة وانما ان كلف للعبد كل ما سار اعماله
 وان نقص نقص سائر اعماله **وسعت** سيدي علينا الخواص رحمة الله يقول لو وضع للعبد
 بدلا الوسع كما ملا في حصيل ما كلفه ساع للمعلم ان يامروا بالاعادة ولكن لما علموا من العبد
 انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الراحة امرؤة بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين
 ان العمل بقوله تعالى فانقوا الله حق تقائه اهن من العمل بقوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم
 قال لان من شأن النفس كسل الميل الى الراحة ولا تكاد تبدل وسعها في صلاة بها كمالا
 بخلاف اتقوا الله حق تقائه فانه مقام يصل العبد اليه بما يانه فانه لو كان الله تعالى وفاء
 فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قد ان يبقى ذلك انتهى ويخرج حمل قوله تعالى فانقوا الله ما
 استطعتم على قوله فانقوا الله حق تقائه بان الحمل استطعتم على بدلا الوسع بحيث لا يقبل
 الزيادة وعليه الجمهور **ومن ذلك** قول الامام احمد ان من كان مستظرا او على يد غمامة
 ولم يجد ما يربها به انه يتيمع عنها كالحدث ويصلي ولا يغتسل مع قول الامام ابي حنيفة
 انه لا يتيمع مع الغمامة ومع قول ابي حنيفة انه لا يقبل حتى يجد ما يربها به ومع قول
 الشافعي انه يقبل ويغتسل ولا يخفف في امر الغمامة والثاني مشدد فيها **فرفع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح
 من قول الشافعي انه لا بد من ضربتين فالتي الاولى الى الوجه والثانية لليد مع الموقفين
 مع قول مالك واحمد بحري ضربة واحدة للوجه والكف ان يكون بطون الاصابع مسح الوجه
 ويطون الرخصتين للكف فالاول مشدد في الحديث والثاني مخفف **فرفع**

الامر الى ترتيب الميزان وتوجيهها لا يذكر المشاهدة لغونه فرض نفسك يا ابي باكل الحلال
 والاحلال في الاعمال وانت تقبل بغير شرع الشريعة .
باب مسح الخف
 اجمع الائمة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولا يمنع اخذ من المسكين حذاء الا الحواشي
 وانفقوا على حذاء في الخف وعلى ان يدا ان اقتصر على مسح اقل الخف اجزاه . وان اقتصر على غسله
 لم يجز . وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة يجزى . وعلى انه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع الاخرى
 وعلى ان ابتداء مسح المسح من الحدث بعد اللبس . لا من وقت المسح الا ما حكى عن احمد ان ذلك من
 وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي . **وهذا** ما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم
 وليلة . والمسافر ثلاث ايام بلياليها . مع قول مالك رحمه الله انه لا توقيت في مدة المسافر
 ولا المقيم بل مسح ما بداهه من يومه او بغيره او بغيره كجانبه فالاول مشدد في الوقت والثاني
 مخفف فيه **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان . ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر
 فلا هي طويلة ولا هي قصيرة **وقد** اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كذا الخيا للبيع
 ومدة اقل الخفين . وانما كانت مدة الحضر اقل من مدة السفر لان العيصان لا يراى الله تعالى
 في الحضر اكثر وقوعا منه في السفر عادة فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر
 على ثلاثة ايام لم يزلوا صغف روحانية الرجلين عند الصنف بعد مدة تعاهد بها الماء
 حتى الحقة الجفاف بالرجل المشلا الى الاصابه فاصارت مناجاتها لرجلها كجافة الجراد
 في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الاجز بذلك . وصنعف الشهود للرجل وعلا **فجمع**
 سيدي علما الخواص حجة الله يقول وضع الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لميزان يقول
 لم يجعل الشارع كذا دون كذا ان لم يظهر له حكمه ذلك **وقد** قال بعضهم ان توقيت المدة
 للمقيم والمسافر باليوم والليلة وبالثلاثة ايام بلياليها خاص بالاصغر الذي يكره منه ثم
 وفوق المعاصي في الليل والنهار وعدم الوقيت خاص بالاكابر الذين لا يكادون يقعون في
 مخالفة واحدة لربهم في النور والليلة او الثلاثة ايام لان ابدان الاكابر قوية الروحانية لتوالي
 الطاعات فلا يضر ارجلهم بخذل من عشاها القوة حياتها وروحانيتها **فجمع** الامر في ذلك
 ايضا الى ترتيب الخفيف والشديد **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان السنة
 في مسح الخف ان يمسحها غلا . واسفله معاً مع قول الامام احمد ان السنة مسح اقله فقط
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 انه لا يجزى في مسح الخف الا الاستيعاب بحال الفرض بل لو اخل مسح ما كان في القدم اعاد
 الصلاة استحباً بما مع قول احمد انه لا يجب الاستيعاب المذكور . وانما يجزى مسح الاكثر

ومع قول ابي حنيفة انه لا يجزى لامقدار ثلاث اصابع فاكثر ومع قول الشافعي انه يجزى
 ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد . والثاني دونه في التشديد . والثالث دون الثاني
 في التشديد والرابع مخفف **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان . ووجه الاول مراعاة الاستيعاب
 خطوطا لاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في اشقاط مسح ما بين الخطوط
 ووجه الثاني ان اسم المسح باليد يكون الا بالمسح باكثر الاصابع خطية او كلها . ووجه الثالث
 ان مسح الخف باكثر اصابع اليد هو الذي يطال عليه اسم مسح الخف . وذلك لان ما قارب اليه
 اعطي حكمه . ووجه الرابع عدم ورود نص في تعدد مسحه فشملا يطال عليه الاسم **فذلك**
 اتفاق الائمة على ان ابتداء مسح المسح من الحدث الواقع بعد اللبس لا من وقت المسح مع قول احمد
 في روايته انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النووي انه هو الرابع وليلا ومع قول
 الحسن البصري انه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد من حيث نقص المدة والثاني فيه تخفيف
 من حيث تطويلها . والثالث مشدد من حيث المبالغة في تقصيرها **فجمع** الامر الى
 ترتيب الميزان . ووجه الاول ان الحدث هو ابتداء الرخصة . ووجه الثاني ان المسح هو
 ابتداء العبادة . ووجه الثالث ان اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاهر حديث اذا نظرت
 فليس حقة فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لانه الظاهر ولا من الحدث **ومن ذلك** اتفاق
 الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك ان طهارته
 باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وانه يمسح ما بداهه وكل وجهه **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لو مسح الخف في الحضر ثم سافر استمسح مقيم مع قول ابي حنيفة ان لم
 يكمل مسح المقيم يتمسح السافر فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى ترتيب
 الميزان . والاول خاص بقليل الطاعات كالنوم والناس في كثير الطاعات كالابرار الغلاء
 اذ من شان الطمع حياة اعضائه فيتم مسح مسافر بخلاف قليل الطاعات فان بداهه يحتاج
 الى المابعد اليوم والليلة عادة فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي في ربح موليه والامام
 احمد بانه اذا كان في الخف المحرق بكل حال ومع قول الثوري بخلاف المسح عليه ما اذا لم يكن المشي فيه
 ويسمي خفنا مع قول الاوزاعي بخلاف المسح على ظاهر الخف عينا في الرجل ومع قول ابي حنيفة
 ان كان المحرق مقدرا لثلاثة اصابع في الخف ولو مشقة لم يجز المسح عليه . وان كان دونها
 جاز فقوال الامام الشافعي واحمد مشدد وقول ابي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك
 دون ذلك . وقول الثوري والاوزاعي مخفف وقوله اود اخف **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان
 ووافقت الحقيقة الشرعية في ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في ارجح قوليهما
 انه لا يجوز المسح على الجرم موقن مع قول ابي حنيفة والحمد لله وبالله عن مالك والقول
 الاخر للشافعي فالاول مشدد والثاني مخفف . ووافقت الشرعية للحقيقة في التخفيف

والشدة يد فاجزوا خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة **وقد قيل** قولنا لا يمتد
بعد الجواز المصحح على الجواز من الاية يكونا مجازين مع قولنا جواز المصحح عليهما اذا كانا نصين
لا يشفع الرجال منهما فالاول مشدد والثاني منقصل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الجواز اطلاق اسم الحنف عليها ووجه الثاني عدم اطلاقه وقد سكنت
الشارع عن بيان ذلك فجاء المصحح وعدمه محلهما على حالين فمن وجد غيرهما لا يمتد عليهما
ومن لم يجد غيرهما ممتد عليهما **وقد قيل** قولنا في حنفية والشافعية في ارجح قوليه ان من
ترجع الحنف وهو بظهر المصحح غسل قدميه سواء كانت مدة النزع او قصرت مع قولنا مالك
واحمد انه ان طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجزئ غسل قدميه ولا
استئنا فالظاهرة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف بالكلية **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
والغسل والاستئنا خاص من يقع في المعاصي وترك ذلك خاص من يقع فيها كالغسل
والصالحين فان ابدانهم حية لا تحتاج الى احتياجا بالبعد النزع بخلاف البهائم
يعصي فافهم والله تعالى اعلم

باب الحيض

اجمع الاية على ان فرض الصلاة ساقط عن الحيضة حنفيا وعليه انه لا يجب عليها
فتناؤه وعليه انه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعليه تحريم وطئها حتى
ينقطع حيضها وعليه وطئ الحيض في الفرج عند حرأه وعليه انه اذا انقطع دمها الاقل
الحيض لم يجز وطئها حتى تغتسل وقال ابن المنذر ان ذلك كاجماع وعليه ان الصلاة
تحرم على الحيض كالحب وعليه انه يحرم بالنكاح ما يحرم بالحيض **هذا** ما وجدته من
مسائل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك
والشافعية واحمد ان اول سن الحيض الاثني عشر سنة وهو القول الرابع عندنا في حنفية
ان اولها كان المباح فيها خمسة عشر سنة فالاول مشدد والثاني تخفيف **فجمع** الامر
الى مرتبة الميزان فالاول خاص بمن يلاذه حارة غالباً والثاني خاص بمن يلاذه باردة كذلك
وقد قيل قول مالك والشافعية انه ليس لامد انقطاع الحيض مدة معينة **واما** الرجوع فيه
الى عادة البلد ان فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قولنا في حنفية في
احد قوليه ان امدة سنون وفي الرواية الاخرى ان امدة في الروميات الى خمس وخمسين
ومع قول احمد في رواية ان امدة سنون مطلقا في العربيات وغيرها وفي الرواية
الاخرى سنون وفي الرواية الثالثة عشرة ان كن عربيات فسنون او عجميات فسنون
فالاول تخفيف والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وقد قيل** قول

اي

في حنفية ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرين ايام مع قولنا شافعية ان اقل الحيض
يوم و ليلة واكثره خمسة عشر يوماً ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس له حد ويجوز
ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني تخفيف في امر الصلاة والثالث
مشدد فيها ويصح ان يكون الامر بالعكس لان من احتاط للصلاة قل احتياطه للظهار
ولا عكس **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وقد قيل** قولنا في حنفية والشافعية ان اقل
طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوماً ومع قول مالك لا
اعلم بين الحيضتين وقتا يعقد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول
مشدد والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف **فجمع** الامر الى
مرتبة الميزان ولا يخفى ان الاحتياط للصحة الصلاة او في الاحتياط للظهار
من حيث ان المقاصد اشرفها اكد من الوسايل **وقد قيل** قولنا في حنفية ومالك
والشافعية بخبر الاستماع بما بين السرة والركبة من الحيض مع قول احمد ويجزئ الحسن
وبعض اصحابه بالركبة وبعض الشافعية بجواز الاستماع فيما دون الفرج فالاول مشدد
وهو محمول على من لا يملك اربة والثاني مخفف وهو محمول على من يملك اربة ويستعمل الاول
تحريم الحزيم لا تحريم الحزيم كخبر الفرج ولذلك اختلف العلماء في تحريم الاول
واتفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فحرم على من لا يملك
اربه ويجزئ لمن يملك اربة ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى ينطهرن وما بين
السرة والركبة بطول علمه قرآن ومن جازى قولنا يوشك ان يقع فيه **فجمع**
الامر الى مرتبة الميزان **وقد قيل** قولنا في حنفية ومالك والشافعية في ارجح قوليه
واحمد احدي روايتيه ان من وطئ ما كان في فرج الحيض لا غرر عليه واما عليه استغفار
والنوبة مع قول احمد انه يسقط له النقة ويدينار او طئ في اقباله لدرت ونصفه
في ادباره ومع قولنا شافعية في القدم انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولنا المشهورين
كقول احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن احمد دينار ونصفه من
غير فرق فيما قبله لدره وادبارة فالاول تخفيف والثاني تشديد وعتق الرقبة
غاية التشديد هنا **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال الفقر الذين
لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال الكبر لا غنيا
من الامر او محمول فافهم **وقد قيل** قولنا كثر العلماء على حرأه وطئ من انقطع دمها حتى
تغتسل ولو كان الانقطاع لاكثر الحيض مع قولنا في حنفية انه ان انقطع دمها لاكثر
الحيض جاز وطئها قبل الغسل وان انقطع لدون اكثر الحيض لم يجز وطئها حتى تغتسل او
يغسل وقت صلاة ومع قولنا لا وراعي وقد اذنا استقلت فرجها جاز وطئها فالاول مشدد

والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا ووجه من قال بخوف الوطئ من النقص منها حتى
تغسل غسلًا عامًا للبدن كله هو البناء في التطهر والنظافة عساه ان يستمر
الدم الى خارج الفرج بانتشاره العرق نظيرًا ورؤيته في حديثه فانه لا يدري ان كانت يده
ووجه من قال بجواز وطئها اذا غسلت فرجها فقط ان الاذي الذي حرره الوطئ لاجله خاص
بالدم الكاين في الفرج وليس خارج الفرج ذكره يوزي ذكر الجميع فاذا غسلت المرأة
فرجها كجواز وطئها لان تعيم البدن بالمالا لا يزيل الفرج طهارة ولا نظافة راية على غسل
دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته في كل قول الامة بحترم الوطئ حتى تغسل على
من لم تشدد غلته كالشيخ الهرودي ومجل قول لا ذراعي وداود على من شددت غلته كالشافعي
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **وقوله** قول الشافعي واحدا من الحايض اذا انقطع
دمها ولم يجد ما لها تنبهر وتكل وطئها مع قول مالك وايضا خفيفة في مشهور عنه
انه لا يحل وطئها حتى تغسل واما للصلاة فتبصر وتبصر فالاول مخفف والثاني
مستد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الغنة والثاني
على من لم يخف ذلك **وقوله** اتفاق الامة على ان الحايض كالجنب في الصلاة
واما في الفرة فقال ابو حنيفة والشافعي واحدا منها لا تقرا الفزان مع قول مالك في
احدي روايته انها تقرا الفزان وفي رواية الاخرى انها تقرا الايات البسيطة والاول
نقله الاكثر من الصحابة وهو مذهب داود فالاول والثالث مخفف والآخر
الروايتين عن مالك مستددة **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان والقواعد الشرعية
تحكم على ان كلاهما جواز للفرقة يتقدر بقدرها **وقوله** قول ابو حنيفة واحدا من الحامل
لا يخفى مع قول مالك والشافعي في ارجح قوليهما انها خفيف فالاول مستد في امر
الصلاة وان الحامل اذا رأت الدم تنصلي والثاني مخفف في امر الطهارة وكل منها وجه
الدم لا ينصلي فالاول راي امر الصلاة والثاني راي امر الطهارة وكل منها وجه
ولكن من راي المقاصد مقدم على من راي الوسائل في العمل قالوا او سبب خروج الدم
من الحامل ضعف الولد فانه يتعدي بدم الحيف فاذ ضعف الولد فاض الدم وخروج
بشران الضعف لا يكون غالبًا الا في الاشفاق من الشهور فان الولد يعوى في العز
ولذلك كان من ولد سبعة اشهر يعيش ومن ولد ثمانية لا يعيش والله اعلم **وقوله**
قوله لامة الاربعه الثلاثة تجوز وطئ المستحاضة كما تنصلي وتصور مع قول احمد بحترم
وطئها في الفرج لان خاف عليها الغنة فيجوز في اصح الروايتين فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الغنة اتفاقا فان
دم المستحاضة لا يخلو من بعض اوصاف دم الحيف فقيه بعض اذى لذكر الجميع فانضمت

وقوله قول الشافعي ان زمن التقاين لقل الحيف حتى يمتنع قول من قال انه طهر فالاول
مخفف في امر الصلاة والثاني مشدد في امرها واشهر الظاهرات حتى لا تنف الحايض من
يدي رتبا في الصلاة وهي قدرة منقبة الرائحة فكل منها وجه من حيث علمنا بالاحتياط
للصلاة وللطهارة ووجه الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا اغسلت الخبيضة فديع الصلاة
واذا اذبرت فاعسل عنك الدم وصلي لشمول اذبرت لانقطاعه بعد اقل الحيف والقطاع
بعد اكثره والعلة في تحريم الصلاة تقطيل الدم فاذا انقطع وهو يتقارظ فله ان يغسل
وتصلي كما يفعل عند انقطاعه بعد اكثر الحيف فاقول **وقوله** قول ابو حنيفة واحدا
اكثر الناس اربعون يوما مع قول مالك والشافعي اكثر من ستون يوما وقال الشافعي
ابن سعد سبعون فالاول مشدد في امر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الشافعي
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **وقوله** قول الامة الثلاثة اذا انقطع دم
النفسا قبل نوع الغاية بجواز وطئها في بشرطه من غير كراهة مع قول احمد ليس له وطئها في
ذلك الظاهر لا بعد اربعين يوما فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من كان
يخاف الغنة والثاني على من لم يخافه انتهى وقد ذكرنا من الباب بعض ما قيل فحسن يا اخي ما هو
مذكور من سابل الحيف على ما ذكرناه من يجره الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الصلاة

اجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم والليلة خمس وهي سبعة عشر ركعة وفيها
الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من جبر أو تقايس
وعلى كل من فحيت عليه من المكلفين بتركها جاحدا للوجوب كذا **وقوله** وان الصلاة من اليوم
التي لا تقع فيها النيابة بنفس ولا مال ولا تقوى اهل الاذان والاقامة للصلاة الخمس والجمعة
مستوعبات واجتمعوا على انه اذا التقوا اهل بلد على تركه فقولوا لا تشرعوا ولا صلاة ولا
تجوز تعطيله وعلى ان التشويب مشروع في اذان الصبح خاصة واجتمعوا على ان السجدة في
العشرين والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى انه لا يغني الا باذان
المسلم العاقل وانه لا يغني باذان المرأة للرجل فغل ان اذا انصتوا لمعندبه وكذا
اذا نال حدث اذا كان حدثا مسعرا والتقوا على ان اول وقت الظهر اذان الشروق وانها
لا تنصلي قبل الزوال واجتمعوا على ان اخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس والتقوا على ان اخر
الظهر عن وقتها في شدة الحر افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من سابل
الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فجمع** قول الامة الثلاثة ان من صلى الصلاة
لا يسمع من خلفه ما دار عقله ثابتا ولو باجر الصلاة على قلبه مع قول مالك في خفيفة
ان من هاتين الموت وعجز عن الايمان راسه فيسقط عنه الرضخا الاول مشدد والثاني مخفف

وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فامر بتلغنا ان احدا منهم امر بالمحظية الصلاة. ووجه قول
الامام في حنيفة المتقدم ان من حفر الموت صار في جنة قلب مع الله تعالى اعظم من
اشتغاله بمراعاة الاعمال لان فيها الافعال الاقوال التي امرنا الشارع بها في الصلاة
اتما امرنا بها وسيلة الى حضور الله تعالى فيها والمختصة بنبيها الى المحضرة وتمكن فيها
فصار حكمه حكم الموتى المحذوب وهذا السر لا ينظر في كتابنا فافهم **وقوله** قول مالك والشافعي
ان من اغشى عليه بمرض او سبب نباح سقط عنه قضا ما كان في حال الغاية من الصلاة مع
قوله في حنيفة انه لا يجب القضاء الا اذا كان لا محذور وما ولدته فادونه فان زاد على
يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول احمد ان لا محذور وما ولدته فادونه فان زاد على
والثاني معتدل والثالث شديد **فروع** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول جرح
المعنى عليه عن التكليف حال الغاية **ووجه** الثاني الاحذ بتلغنا من الاحضاط مع حجة الشك
في قضا ما كان يوما وليلة بخلاف ما زاد فانه يشق **ووجه** الثالث الاحتياط الكامل
مع امكان القضاء الشديد الشارع في الامر بالاكمل الصلاة ونهيه عن ان ياتي العبد يوم القيا
وملائكة نافضة فلكل من مذهب الامة وجه فاللايتى بالا كما بر من العلماء والصالحين وجوب
القضاء ان التحفيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان السبل يؤخذ من احسانه
كثيرا فبلغ ذلك الجنب فقال هل رد عقلة عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد
لله الذي لم يجز عليه شيان ذنب في الشرع انتهى **وقوله** قول الامام مالك والشافعي
ان من ترك الصلاة كسلا جاحدا لوجوبها قتل جاحدا كراهيا شديدا ثم يجزى عليه بعد
قتله احكام المسلمين من الغسل والصلاة عليه والدفن والارث والصحيح من ذهب الشافعي
قتله بصلاة فقط بشرط اخرجها عن وقت العزوة ويستتاب قبل القتل فان تاب والا قتل
مع قوله الامام في حنيفة انه يجزى بعد اخي يصلي وقال احمد في احدي رواياته واخاها
اصحابه انه يقتل بالسيوف بترك صلاة واحدة والمخار عند جمهور اصحابه انه يقتل بكونه
كاثر يد ويجزى عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله ميتا فالاول
فيه تشديد من جهة القتل والثاني تخفيف من حيث الحبس وعدم القتل والثالث
مشد **فروع** الامري مرتبتي الميزان **ووجه** الاول اننا لا نكفر احدا من اهل القبلة
بذنب غير الكفر المجمع عليه **ووجه** الثاني علم الامام في حنيفة بان المحض جل وعلا يحب
بفعل العالم اكثر من اطلاقه مع غناه عن العاصي والطائع وقد قال تعالى وان جنحو السليم
فاتضح لها **وورد** ان السيد داود عليه الصلاة والسلام اراد ببناء بيت المقدس كان
كل شيء بناه يهدم فقال يا رب اني كما بنيت شيئا من بيتك يهدم فاوحى الله تعالى عليه ان يبني
لايقوم على يدي من سقك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال بلى ولكن الشيا

التي **وفي حديث** لان خطي الامام في العفو احب الى الله من ان يخطي في العفو انتهى
فانه لا ينبغي ان يقتل رجلا ابدا من صرح من الشارع واما وجه الثالث فهو غلبة العترة
على جناب الحق جل وعلا فالعقل راجع الى اجتهاد الامام لا يخلو وان راي قتله اصلح للاسلام
والمسلمين قتله كما قتل العلماء الحلاج رحمه الله وقالوا قد فقت في الاسلام نعمة اسدها
الاراسك وان راي الامام ترك قتله ارجح لمصلحة ترجع على قتله تركه فافهم **وقوله**
قول الامام في حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض او النفل في المسجد في جماعة حكمه باسلامه مع
قوله الشافعي انه لا يحكمه باسلامه الا ان يصلي في الحرب واتي الشهادتين ومع قوله مالك
انه لا يحكمه باسلامه الا اذا صلى في الامر تحسرا قالوا اذا صلى في السر وهو مخاف على نفسه
لم يحكمه باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة او منفردا في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرها
فالاول مخفف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء وقد تابع رجل رسول الله
صلى الله عليه وسلم على انه لا يريد على صلاته فقط من الحس في ايعة وقال يخفف صوت يبيح
الحسن ان شا الله تعالى **ووجه** الثاني الاحتياط للفرقة وهو ان لا يحكمه باسلامه الا اذا
لم يكن في اسلامه ريب كما هو وجه قوله الامام مالك **فروع** الامري مرتبتي الميزان
وقوله قول الامام في حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلوات
الحسنة الجعة مع قول الامام احدا منهما فرض كفاية على اهل الاستعداد ومع قول الامام داود
انها واجبان لكن تقع الصلاة مع تركها ومع قوله الامام في ان سوا الاذان وصلى امار في
الوقت ومع قوله عطاء ان من سب الاقامة اعاد الصلاة فالاول تخفيف والثاني والثالث
فيما تشديد ما **والرابع** مشدد في الاذان **والخامس** مشدد في الاقامة **فروع** الامري
الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى
الصلاة بل همه كل واحد منهم متوقف على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو
اشهرهم بالوقت انما هو على سبيل الاحتياط فقط **ووجه** الثاني ظاهر وهو انه يكفي اهل
القرية اعلان رجل واحد او رجلا يحسب غموم الصوت او الاصوات لاهل القرية ليلينفخ
باب السأله الصلاة في اول وقتها ويتأذي الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وايضا فانه
وردا اذا اذنت في قرية من اهلها ذلك اليوم من زوال العذاب وما كان كذلك فالشديد
فيه مطلوب ولذلك شددا ودرجته الله بقوله بالوجوب وشدة غيره في اعادة الصلاة
في ترك الاذان او الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب لتولي الوقوف بين يدي الله تعالى
على وجه الخشوع وكالاحضور لان الصلاة بدو واحد اجم مرذولة على صاحبها كما ورد في الاول
اول مراتب استعارة الحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان لا يترك الحضور الى المسجد
الابعد قول الموقف على الصلاة على الفلاح واما الاقامة فهي ثلثي مرتبة النبي المحض

وقول الله سبحانه ثالث مرتبة فكذا قلتم الاحكام **ومرئيك** قول الامية الثلاثة انه لا
يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تنس في حقها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول ان النساء جعلن بالامانة لاقامة شعائر الدين اذ لا بد من ذلك للرجال ووجه الثاني عوف
خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء اظهر شعائر **فرفع** الامر الى مرتبة
الشرعية **ومرئيك** قول الامامية خيفة انه يؤذن للفوائت ويقم مع قول مالك والشافعي
في الجديدة انه يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى ويقم للباقي وهو رواية عن
ابي حنيفة فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة ليهيئ الناس للموقوف بين يدي الله عز
وجل والثاني مخفف **ومرئيك** ان الاقامة تكفي في هيئ الناس لان الاذان كان للمحضر
الى مكان الجماعة والناس قد حضر واذا بقي الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث
زيادة النبي بالاذان للاولى وللانثى الناس اجتمع الماذان واجابهم للمؤذن **فرفع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومرئيك** قول الامامية خيفة ان الاقامة مثني مثني فالاول
مشدد والثاني مخفف **ومرئيك** الثالث منه مخفف **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده بخبر الاسلام واليمان وان لم يخرج المكلف
بالعقلة عما كان الصلابة يقولون اجلسوا بنا يوم ساعة اي تدرك في العلم
فتزد اذ ايماننا وهذا حاضر من غلب على قلبه الاشتغال بامور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه
في المرة الاولى حضر في المرة الثانية نظير ما سياتي في تثليث اذكار الركوع والسجود ان
شا الله تعالى وعلم من ذلك ان ايراد الاقامة خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين
يستحقون كبريا الحق تعالى ويحصل لهم تجديد ايمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فانهم
ومرئيك قول الامية ان التجميع في الشهادة تسنة مع قول ابي حنيفة انه ليس فالاول
مشدد والثاني مخفف فالاول خاص بالاكابر العلماء والصالحين الحاضرة فلو غم مع الله
تعالى فاذا اذن احدكم انك بالجمعة لا يحتاج الى جلب المحضورات بالجميع تخفف صوت والثاني
خاص بمن كان قلبه مشتت في اودية الدنيا **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرئيك**
ومرئيك قول الامية الثلاثة انه يجوز لاكملة للصبح اذ ان احد فاقبل الصبح مع قول احمد
ان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالاول مؤلف للوارد في اذان الصبح والثاني
الخوف من اللباس على الناس في رمضان بالاذان في تمام سبع احوال الاذان الثاني فاعفد
انه الاول فاعل وجامع مثلا فاحفظ الامام احمد للصوم اكثر من الاذان ونعم فاعل
حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصبح سترين الا تكون اهل
المدينة كان لا يلبس عليهم اذان الا ان اشار اليه فله صلى الله عليه وسلم ان يلبس يؤذن
بليل فكلوا واشربوا حتى تشبعوا اذان امر مكروه انتهى فكانوا يعرفون صوت كل منها فيقاس

علي ذلك غير اهل المدينة اذا كانوا بعدون صوت الاول ويميزون بينه وبين صوت الثاني
والا كان مكروها كما قاله احمد فقد رجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان **ومرئيك**
ومرئيك قول الامية الثلاثة بان التثويب لاذان الصبح بعد الحيلة منة مع قول
ابي حنيفة انه يكون بعد الفراع من الاذان ولا يشع في غير الصبح **ومرئيك** وقال الحسن بهما مع
في العشاء وقال الشافعي يستحب في جميع الصلوات فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني
مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف **ومرئيك** والثاني فيه شديد والثالث مشدد
فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الاتباع ووجه الثاني
ناحية السنة المختلف فيها عن الاذان المتفق عليه في الذكر من طريق اجتهاد الامام واطلاعه
عليه ليل في ذلك **ومرئيك** ووجه الاول في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها الفرق
من ناحية العشاء او عدم صلاحها في جماعة في حق اصحاب الاعمال الشاقة في النهار ووجه
الثالث ان كل صلاة محتمل ان يكون لها نية او عازما على التور في نيتها المؤذن بذلك
عياضل بعد الصلاة على النوم **ومرئيك** ان المراد هنا يوم الجسم او يوم العلة وهما
معناهما هو الغالب على اهل العقلة **ومرئيك** اعتد اذا اتمت الثلاثة باذان الجنب
مع قول احمد في رواية انه لا يعتد باذانه بخلافه في الحائض فالاول مخفف والثاني
مشدد **ومرئيك** وكذلك لقول في اخذ الاجرة على الاذان نقلا عن ابي حنيفة واحدا لا يجوز وقال
مالك واكثر اصحاب الشافعي يجوز وكذلك لقول في حق المؤذن في اذانه بصبح اذانه عند
الصلاة وقال بعض اصحاب احمد لا يتبع فالاول من الاقوال الاول مخفف والثاني مشدد
ووجه منها كونه ذكر الاقران ووجه الثاني منها كونه داعيا الى خرفة الله تعالى ولا يبين
بالواقف فيها ان يكون جنبا كمال **ومرئيك** ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من
شعائر الاسلام وذلك واجبا على الامة ولا يجوز اخذ شيء من الاجرة على شيء من الشعائر
ووجه الثاني منها كونه عارضا لا يرجع مصلحة على المسلمين **ومرئيك** ويجوز ان يغيب في مرافعات
الاقوات فجاز اخذ الاجرة عليه **وقد** رزق الامية الراشدون المؤذنين واعطى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ابا مخذرة مرة ضرة فيها فضة فكانت العقابة يرون ان ذلك
كان سبيل لاذانه **ومرئيك** ووجه الاول في مسئلة المخزون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع له
الاذان وهو اعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني فيها كونه نطقا بكلمة غير ما
شرعت من عدم المعنى فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل من لم يسمع عليه امر او يورد
اي غير صحيح **ومرئيك** قوله مالك والشافعي ان الظاهر يجب نوايا الشئ وجوبا مستغنا
الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو امر وقها المخار عند ما مع قول الامامية خيفة ان
الظلم لا يتعلق بالوجوب بها الاخر وقها وان الصلاة في اوله تنفع فعلا والعقبة ما شرع

على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلو الوجوب باول الوقت والثاني مخفف
من جهة تعلقه باخر الوقت ووجه الاول الاحذ في الشاهد للصلاة من زوال
الشمس هنا ما جهل ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا يتغير الا اذا ضاقت الوقت
فتمتلك محرم الشاخص فالاول خاص بالاكثر لا سيما في صلاة ولا يبع عن ذكر الله
والثاني خاص بمن له اشتغال بنبوة مزودة كن عليه من وجب صاحبه في طلبه فصار
يكسب ليوفي ذلك الذين فاتهم **ومرئيك** قول الامام الشافعي ان اول وقت
العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء مع قول مالك ان اخر وقت الظهر هو
اول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال اصحاب ابي حنيفة اول وقت العصر
اذا صار ظل كل شيء مثليه واخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد من حيث توجه الخطاب
للمكلف بالفعل اول الوقت والثاني فيه تشديد مما من حيث توجه الخطاب على المكلف
في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جوارها خيرا الظاهر في ذلك الوقت
والثالث مخفف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام
بامر الصلاة اول وقتها وهو خاص من علاقه له بنبوة عن العباد والزهاد والاول
خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين اول الوقت واخره
الى ان ينأه عباد الشمس للعبادة لها فان التجلي الاله يستند اول الوقت وياخذ في الحقة
بعد ذلك باسناد الحجاب على العباد كما سياتي بسطة في الكلام على حكمة القراءة في السجدة
والجهرية في باب صفة الصلاة ان شاء الله تعالى **ومن ركبك** قول مالك والشافعي في
الجديد ان وقت المغرب هو غروب الشمس لا يخرجه في الاختيار عند مالك وفي الجواز
عند الشافعي مع قول اخذوا في حنيفة ان لها وقتين احدهما قول مالك والشافعي في
الجديد والثاني ان وقتها ان يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي والشافعي
هو الجواز التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة
الميزان والاول خاص بمن يخاف موت الوقت لاشتغاله بالعشا وغيره والثاني خاص
بمن لا يخاف ذلك لكن صلاة اول الوقت زيادة في الفضل لاسيما ان كان من أهل الصلوة
الاول بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشا فانه يدخل اذا غاب الشفق
عند مالك والشافعي واخذ ويبقى الى فجر وفي قول العشا لا يخرج عن ذلك الدليل
وفي قول اخر انها لا تخرج عن نصفه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على تحمل التجلي
والثاني والثالث خاصان بالاكثر من الاول والاعلا الشغل التجلي الاله فيه فان الوقت
الاله لا ينصب الا ان دخل الثلث الاخير غائبا وفي بعض الاوقات ينصب من اول

قف وتأمل في هذا المحل
اعلم مدروس على المؤلف

التصنيف الثاني واذا وقع التجلي خفا لنقل الذي كان يحده المصل في النصف الاول
كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجاب حبه حتى صار كاللايكه ببل قول الحق تعالى هل من حامل
فاعطيه سؤله هل من ينسئ واعاينه الى اخر ما ورد في ولا خفته بالاطف الحق تعالى عباد
هذا السؤال فاتهم **ومرئيك** قول الامامة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح ان يكون
وقت الغليش دون الاسفار مع قول ابي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين الغليش والسفر
فان فاته ذلك فالاسفار او في من الغليش في المزدلفة فان الغليش اول وفي رواية اخرى
لاحدان الاعتناء بحال المصلين فان شق عليهم الغليش كان الاسفار افضل وان اخبروا
كان الغليش افضل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من
التفصيل **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خوف فتور الهمة والتوجه الحاصل
للمصلين من تجلي بهم في الثلث الاخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود اشتداد
الهمة والفرغ في مناجات الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلواتهم
واعون فاعلم ذلك فانه لغليش **ومرئيك** اتفاق الامامة على ان اواخر الظاهر من اول
الوقت في شدة الحر افضل اذ كان يصليها في مسجد الجماعة مطلقا لا عند غلب اصحاب
الشافعي فاتهم شرطوا في ذلك البلد الحار وفعلها في المسجد بشرط ان يقصده من بعد
فالاول مخفف **والثاني** فيه تشديد ووجه الاول فتور عن المصل في الحر عن كمال
الاقبال على مناجات الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاضي ان يقضي في كل حال سوا خلقه فيه
وجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله عز وجل مع الصلوة فالاول نفي عما
لجانب الحق تعالى فان اواخر امر الله تعالى لا يفقد عليه الخواص ولذلك اختار الخليل ابراهيم
عليه الصلاة والسلام بانفس المعبر عنها في رواية بالعدو وحسن تأمر الله تعالى باختتان
فقالوا له هل اصبر حتى تجد الموتى فقال اواخر امر الله شديد **ومرئيك** قول الامام
ابي حنيفة واحدا ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول
مشدد والثاني مخفف لان التجلي الاله في وقت العصر لا يطمعه الا اكابر الاولياء بخلاف
التجلي وقت صلاة الصبح ولثقل التجلي في العصر لزاما منه بالجهر رجة وشققة بنا
خلاف الصبح فانه اشرجل اللطف والحنان غالبا كما يعرف ذلك ارباب القلوب **فجمع**
الامر الى مرتبتي الميزان **وقايت** معرفة الصلاة الوسطى ان يزيدا القليل في
الاحذ في اسباب زيادة الحضور والخشوع كمن من غيرهما **وكان** سبب على
الخواص رجة الله بقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك
لا يذكر الامامة وقياس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله سبحانه وتعالى اعلم

صفة الصلاة

بمع لامية على ان الصلاة لا تمنع الامع العلم بحول الوقت وعلى ان الصلاة اركانها اركانها
فيها وعلى ان النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع الفقرة والقراءة والركوع والسجود وكل
في الشبهة الاخيرة رفع اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع واجمعوا على ان ستر العورة عن العيون
واجب وان شرط في صحة الصلاة واجمعوا على ان طهارة الشخص في ثوبه المصلي وبذنه ومكانه
واجبه وكذلك اجمعوا على ان الطهارة من الحدث شرط في صحة الصلاة ولو صلى جنب يقوم
فصلاته باطلا بلا خلاف سواء كان عالما بجنابته وقت دخوله فيها او ناسيا. وكذلك اجمعوا
على ان استقبالا للقبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف فيركب ويسير
السفل المسافر او لا على الرحلة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال كالحال التوجه وفي
تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي يحضر الكعبة توجهه اليها. وان كان قريبا منها فليقبل
وان كان غائبا فليأجها والحمد لله وحده والنيل لاهله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا
يصح دخولها في مرتبة الميزان. واما ما اختلفوا فيه **فردك** ستر العورة قال ابو حنيفة
والشافعي في وحدته شرط في صحة الصلاة. واختلف اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم
انه من الشرائط مع الفقرة والذكر حتى لو نعت وصلي مكشوف العورة مع الفقرة على السرة
كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط صحة الصلاة
فان صلى مكشوف العورة عامدا اقصى في سقط عتته الفرض والمخارعة عند متأخري اصحابه انه لا يفسد
الصلاة مع كشف العورة كحال الاول مثله دمع ما اختلفوا متأخروا اصحاب مالك ومقلبه
فيه تشدد يدين من وجهه وتخفيف من وجهه لما فيه من التفصيل **فردك** الامر في مرتبة الميزان
وقوله الاول ان كشف العورة في الصلاة يبين يدي الله تعالى سواء لم يصب لصاحبه دخول
حضر الصلاة ابدا ومن لم يدخل حضر الصلاة فانه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو كمن ترك لغة
من اعضائه بلا غسل او كن صلى على يده نجاسة لا يغني عنها وجهه الثاني انه لا يجب
عن الله شي في نفس الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين
صلاة العريان. واما ستر العورة في الصلاة كالا يقدح في صحتها وان عصى تركه **وقد**
من المواضع التي يقع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني اذ خذوا زينتكم عند كل مسجد
والزينة مفترق بالثياب الستارة للعورة **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله
يقول لسان حال من وقف بين يدي الله بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحية
بالنعمة انظروا الى ما انعم الله تعالى به علي من الثياب النفيسة مع اني استحق مثل ذلك وانظروا
الى ان الله تعالى لي في دخول بيته وساجدي لله كلامه مع كوني لا استحق شيئا من ذلك من وقف
بثياب دنسة محروقة فان حاله يشعير بتراسة كثر ان النعمة انتمى **وسمعت** ايضا يقول مشروفا
اما سكران يستترك في الصلاة كالحار اذا اخذ بالاحياء فقد تكون العلة في ذلك الانوثة

لاداة الاصل وعدم الميل اليه فان هذه العلة تنقضي اذا كانت الامة جملة ترجح
على الحق في الحسن والوضوء واما وجهه من قال انها تستر كالرجل فوجاه على طائفة
من السلف الصالح الذين جمعوا العلة في وجوب السترة للنساء مثل النفوس الى النظر اليهن
عالموا والاما لا يشتهر من عادة البعض افراد من الناس في الباقي ينفر طائفة منهم انتهى **وسمعت**
يقول ايضا انما كانت الحرة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة فتجوز لها زيادة التعظيم تعالى
عند العارفين ليقول اخذهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لاحد ان يطعن بغيره اليها بوجه
من الوجوه كولد النبوة في حجر النبوة وهذا هو السيرة كشفت وجهها ايضا في الاحرام فانها في
حضر الله الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحجة التي يصادها الظن في الخلق فحفظ
الله تعالى عظم الحضرة ولم يطر الى وجهه المحرمة اذ بامع الله تعالى التي هي في حضرة ومن شقاة
الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فاستحق المقت من الله تعالى. ومن هنا اسر العدا موضع
النقاب المجاني على وجهها حال احرامها بسك خوفها العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه
من وجهه في حضر الله تعالى بغير اذن منه **وسمعت** ايضا يقول ان العارفين اذا نظروا الى
شي اسر الشروع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته ويتأملها من الله تعالى انتهى وهذا
الذي ذكرناه من جملة الحكم في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس **فردك** قول الامام ابي حنيفة
واحد انه يجوز نقض النية على التكبير زمان يسير مع قول مالك والشافعي بوجوب مقارنته
للتكبير وانها لا تخير قبله ولا بعده ومع قول الفقهاء ما را الشافعية زانما كانت النية ابتداء
للتكبير فالعقد الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار
كحيث لا يعد غافلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسألتهم بذلك رحمة على الامة فالاول
مخفف. والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف **فردك** الامر في مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم وجود دليل على الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستمع الناس الا للتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم
او تلاحق او تقارن. ووجه الثاني ان التكبير من اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون
الركن الا بعد وجود بناء فيستحق المصلي افعال الصلاة واقوالها في هذه كحال التكبير ووجه
كلام الفقهاء والنووي التخفيف عن العوام وايضا ذلك ان من غلبت روقايتهم
على جمائيتهم يشهد عليه استحضار النوي في النية دفعة واحدة للطائفة الارواح بخلاف
من غلبت جمائيتهم على روقايتهم فانه لا يكاد يتعقل الامور الا مشيا بعد شي كخاتمة حجاب
فالاول اخص بالاكراه. والثاني خاص بالعوام يكن لا يخفى ان من غلبت روقايتهم على جمائيتهم
هو المصلي حقيقة لدخوله حضر الله التي لا تمنع الصلاة الا فيها خلاف من كان بالعكس فانه
مصل صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس **فردك** اتفاق الامة على التكبير

الاحرام فرضها لا تنقح الا بلفظ مع ما حكى عن الرهزي ان الصلاة تنقعد بمجرد النية
 من غير نطق بالكبير فالاول مشدد والثاني مخفف **فرد** الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان التكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار
 اقامة لشعار كبير الحق تعالى في هذا العالم وتذكير للناس ان يكبروا ربهم عن كل عظمة
 تجلت لهم ويقولوا الله اكبر عن كل كبريا وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاكثر من
 العلماء والاولى للاصاغر فانه لما تجلت لهم عظمة الله تعالى فاهزتهم فلم يستطيع
 احد منهم النطق وايضا فان كبريا الحق تعالى لا يطالب لعبد اظهارها الا في عالم الحجاب
 واما في عالم الشهود فذلك مشهود للجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعائر فيها القيام
 شهود الكبريا في قلوب الكل فافهم **فان قال** قائل ما حكمة قولنا لا يصلي الله اكبر مع قولهم
 كل شي خطر بآل الله فالاخلاق ذلك **فاجواب** ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر
 به عظمة الله عز وجل وانه تعالى اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات العظم
 لكن من رحمة الله تعالى بالعباد كونه امرهم ان يخاطبوا ما يتجلى لهم بقوله انك تعبدوا وانا
 نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه عين ما تجلي لقلب عبده فافهم **ففي** ان خلاص
 العبد ان يخاطبها من رها عن كل ما يخطر بالبال كما عليه الاسكابر من الاول **فرد**
 قولنا في حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر بل تنقعد الصلاة بكل لفظ يقتضي العظمة
 والتخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه انقعدت الصلاة مع قول الشافعي
 انها لا تنقعد بذلك وتنقعد بقوله الله اكبر ومع قول مالك واخذوا لا تنقعد الا بقوله
 الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني مشدد **فرد** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 هذه الاقوال الظاهرة **فرد** قول مالك واحمد والشافعي انه اذا كان بحسن العربية
 وكبر بغيرها لم تنقعد صلاته وقال ابو حنيفة تنقعد بذلك فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فرد** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات
 فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التعبد بما صرح عن الشارع من لفظ
 التكبير بالعربية فهو اولى **فرد** قول مالك والشافعي واحدا باستحباب رفع اليد
 في تكبيرة الركوع من كونه لا يجوز قرأته بالعربية والرفع منه مع قولنا في حنيفة بانه ليس
 بسنة فالاول مشدد والثاني مخفف **فرد** الامر الى مرتبة الميزان وكذلك
 القول في حد الرفع فان ابا حنيفة يجعله الى ان يحاذي ذنبه ومالك والشافعي
 واحدا في اشترط اياه الى الحد ومالك به فالاول مشدد والثاني مخفف فيه مشدد
 ووجه الاول في مسئلة الاولى ان رفع اليد بالاصالة كالحنيفة عند القدم
 على الملك ومع مفارقة خطرته فالمصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه ولا يورع لحفر

قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول يا رب
 ما اربوت عن خضرتك عن ملأ انما ذلك امتثال لامر وكذا لك القول في الرفع من
 السجدة الاولى واما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوي للسجود
 فلان الهوي المذكور غاية الخضوع لله تعالى وفي ضلته غاية التعظيم لله عز وجل فاعني
 عن رفع اليدين ووجه الثاني فيها ان حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام
 فقط بحيث كبر خضر قلبه مع الله تعالى الى اخر صلاته من غير مفارقة لذلك الحفرة ولا خروج
 الى الرفع وهذا خاص بالاسكابر والاولى لخاصة بآل الهوي الذي يقع منهم الخروج من حفرة
 الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم ووجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبريا العبد
 في رفع يديه بالتكبير اشارة الى كبريا الحق تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبريا الحق جل وعلا
 كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم
 يفعلها تحكي كل واحد ما رآه وكل حالة منها تعطي المقصود من التحية **فرد** قول
 الائمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى مستطحا على جنبه الا ان يستقبل
 القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجله حتى يكون ايماءه في الركوع والسجود
 الى القبلة فان لم يستطع ان يوي برأسه في الركوع والسجود او ما يظن مع قولنا في حنيفة
 انه اذا عجز عن الايماء برأسه سقط عنه فرض الصلاة فالاول مشدد بغير الشارع في بخود
 اذا امرتكم بامر فافهم ما استطعتم والثاني مخفف ووجه ان شعار الصلاة
 لا يظهر الا بالقيام والقعود واما الايماء بالظن فلا يقو به شعار لاستيا المحضر فلم
 يبلغنا عن احد من السلف انه امر بحضرة عاجز عن الايماء برأس الصلاة انما ذلك راجع
 الى عجز العبد مع ربه عز وجل كما مر **فرد** قول الائمة بوجوب القيام في الوضوء
 على المصلي في سفينة ما لم يخش الفرق او دوان الرأس مع قولنا في حنيفة لا يجب لقيام
 في السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف **فرد** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول شدة الاهتمام بامر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالاكثر من الذين لا يشغلهم
 مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف
 السقوط عن مراعاة الوقوف وعدم السقوط المذهب للحنفية الذي هو شرط في صحة الصلاة
 عنده وهو خاص بالاصاغر فاذا صلى احدهم جالسا قد راعى الخشوع والحضور فكان القعود
 اكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام فاما قل **فرد** انفاق الائمة على
 استحباب وضع اليمين على الشمال في القيام وما قام مقامه مع قول مالك في اشترط اياه
 انه يرسل يديه رسالا ومع قولنا لا يراعي انه يجتنب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده وهو خاص بالاكثر من الغل

والاولى بخلاف الامانة فان الاولى لها اليدين كما قال به مالك رحمه الله والخصام
ذلك ان وضع اليدين على اليسار يحتاج في سرعته الى صرف الذهن اليه فيخرج ذلك كال
الاقبال على مناجاة الله عز وجل الذي هو روح الصلاة وحقيقته بخلاف ارجائها بجنبه ثم
اختلفوا في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال مالك والساجدة تحت
صدره فوق شترته. وعن احمد روايان اشبههما كذهب ابي حنيفة واختارها الحزقي. ووجه
الاول خفة كونها تحت السرة على المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه يحتاج الى تركها
لثقل اليدين وتدنيلهما اذا طال الوقت **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان فذلك كان استجاب
وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالاصحاب الذين يقدرون على سرعته شيئين معا
في ان واحد دون الاصاغر **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجهه من قال
بعدوا استجاب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون سرعته
المصلي ذراعا تحت الصدر يشعله غالبا عن سرعته كما لا اقبال على مناجاة الله عز
وجل فكان ارساها او جعلها تحت السرة مع كمال الاقبال على المناجاة والمقصود مع
الله تعالى اولى من سرعته هبة من الهبات. فمعرفة ربه من نفسه العجز عن سرعته
كون يديه تحت صدره في الصلاة الامنع الغفلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فاما
يديه بجنبه اولى وبه صرح الشافعي في الامور فان ارسلها ولم يجتهد بها فلا بأس
ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيين معا في ان واحد كان وضع يديه تحت صدره
اولى وبذلك حصل الجمع بين قول الائمة رضي الله عنهم **ومروا** بقول الائمة الثلاثة
باستجاب دعا الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع قوله مالك بعدوا استجابته بل يكبر ويفتح
القراءة فلا تستدروا الثاني تخفف **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
كون الافتتاح كالاستعداد في الدخول على الملوك. ووجه الثاني تنزيه الحق تعالى عن
التخيز حتى يستأنس عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع منع في ذلك الترويض
القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التخيز فافهم **ومروا** قول ابي حنيفة التقوى
اول ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي انه يتعوذ كل ركعة ومع قوله مالك انه لا يتعوذ في
الركعة ومع قول النخعي ابن سيرين ان كل التقوى انما هو بعد القراءة فالاول مخفف والثاني
مستدو الثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه
الاول حمل المصلي على كمال جهته من شدة عزه من ينظر بلبس عن حضرة الصلاة فاذا استعاد منه
اول ركعة ذهب ولم يرجع ووجه الثاني حمل المصلي على حال غالب الناس من عدم قوة العزيمة
طرد اليدين فذلك كان معاودة المرة بعد المرة فاذا احتاج هذا المصلي الى تحديد الاستعادة
منه ليطرده عن حضرة. ووجه الثالث حمل المصلي على شدة العزم في القيام الى الركعة

وسدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر تحرق اليدين كجزيته بخلاف الوفاق ان الحق فيها
فاقتصة والمكلف فيها تحريق بين العقل والترك فذلك كان بلبس تحضر فيها اليوسوس
لذبا لا يجاب بنفسه ورويتها بذلك على من لم يفعل كفعله فاذا احتاج الى طمحه. ووجه الرابع
حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على العز منه وذلك لان اليبس تحضر قراءة القرآن لانه شوق
من القرآن الذي هو الخلق فاذا احضر ذكرنا احتياج القاري الى طمحه بالاستعادة وهذه نكتة
استنبطناها من لفظ القرآن ولو اننا تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يجز القاري الى السعة
وان كان القرآن فرقانا **فارجع** الى الاستعادة في اول الركعة الاولى فقط خاصا بالاكابر
الذين اذا استعادوا اخدم من الشيطان مرة واحدة فرسه فلا يعود يترك منه حتى يفرغ من
الصلاة والاستعادة في كل ركعة خاصا بالاصاغر الضعفاء الغر الذين لا يقدر اخدم على طرد
الشيطان من اول الصلاة الى اخرها بالاستعادة الواحدة فذلك امر الائمة مثل هذا الاستعا
في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولان قراءة في كل ركعة يتخللها ركوع وسجود
بئس القراءة الاخرى فكانت قراءة جديدة بعد طول زمن **وقد قال** فاذا قرأت القرآن
فاستعد بالله فكان في ذلك على الاحتياط **فان قلت** الحكمة في الامر بالاستعادة
من اليبس باسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة **فاجواب** ان حكمة ذلك
كون اسم الله اسما جامع الحقائق الاسما كلها واليبس في المحض الاسماء فلو اننا تعالى امر القبيد
بالاستعادة بالاسم الرحيم او المستقيم مثلا لاقى اليه اليبس فيسئله فحصة الاسم الواسع او
المجيد مثلا فذلك سد الله تعالى على اليبس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل بها اليبس
الى قلبه ليعبد بالاسم جامع **فان قيل** ان ذكرنا اليبس في تلك الحضرة فذكر ينجي تتر
حضر الله عنه **فاجواب** انما امرنا الحق تعالى بذكر اليبس للمعنى في تلك الحضرة مباغاة
في الشفقة علينا من شؤسته التي يخرجنا من حضرة شهودنا الحق تعالى ولولا هذه الشفقة
لما كان امرنا بذكر هذا اللعين في حضرة المظهر من بابه في الاستعداد لا حلف **فان قيل** كيف
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعادة من اليبس وهو معصوم **فاجواب** انما
هو معصوم من العمل بوسوسه لا من حضرة اشار اليه ذلك قوله تعالى وما ارسلناك
من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا علم الحق الشيطان في امية الية فكل نبي معصوم
من علم بوسوسته لا من وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب الشرع لاسمه ايضا
كانوا اكابر واصاغر بعد عصيتهم ولذلك اتفق الائمة على استجاب الاستعادة دون
كونها مرة او اكثر من مرة احتياط للناس في ضياع الية ما كان اشققهم على هذه الائمة
امين امين ليس **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجهه من قال من الائمة
ان المصلي يتعبد مرة واحدة في ركعة الاولى احسان الظن به وانه من شدة غمزه يفرسه

الشیطان من أول مرة فلا يعود إليه ولو أن ذلك المصلي قال لذلك الإمام ان ابليس يعاود
في المرة بعد المرة لا منعه بالاستعادة منه في كل ركعة لأنه أكثر احتياطاً وهذا هو وجه من
قال من الآية أنه يستعبد في كل ركعة وليس هو سوطن في حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في
هذا المحل فانك لا تكاد تجد في كتاب وبه حصل الجمع بين أقوال الآية واستغنى الطالب
بغيره عن تصغير قول غير امامه والله اعلم **ومس ذلك** قول الشافعي وأحمد في القراءة
في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تجب الا في الأولتين فقط ومع
قول مالك في إحدى روايته بانه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته سجدة لله
وأجزاته صلاته الا الصغرى فانه ان ترك القراءة في إحدى ركعتيها شافى الصلاة فالأول
مستدرك والثاني منه تخفيف والثالث فيه تشديد **ورجع** الأمر إلى ترتيب الميزان
ووجه الأول الانباء والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم في كل ركعة ليجتمع
قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذا قرأ مشتق من القرآن الذي هو له كاش
ولا يرد قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشديد لامتة لأنه رأس من اجتمع بقلبه على الله
عز وجل بقراءة وغيره ووجه الثاني ان من اجتمع بقلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع إلى
آخر صلاته فلا يحتاج إلى قراءة تجزئة ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان
كانت رابعة او ثالثة فكان الباقي كاستسجود السجود لله تعالى اعلم **ومس ذلك** قول
الامام أبي حنيفة رحمه الله بعدم وجوب القراءة على المأمومين سواء أجهروا أم سبوا لاستسجود القراءة
خلف الامام محال ولذلك قال مالك وأحمد في ذلك لا تجب القراءة على المأمومين كالركعة مالك
للمأمومين يقرأ فيها بجهريه الامام فسمعوا قراءة الامام أو لم يسمعوا واستحب أحمد القراءة
فيما خافت فيه الامام لا مع قول الشافعي يجب على المأمومين القراءة فيما يستره الامام بجهرياً
وفي الجهرية في ارجح القولين وقال الأهم والحسن صالح القراءة سنة فالأول مخفف
والثاني والرابع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فتشديد **ورجع** الأمر إلى ترتيب الميزان
ووجه الأول لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان كان له امارة فقرأه الامامة قراءة النبي
وذلك ان مراد الشارع من القراءة جمع قلب المصلي على شهود ربه وذلك حاصل بسماع قراءة
الامام حسناً من حيث اللفظ او معني في حق الاكابر من حيث السريان الباطن من
الامام اليه ووجه استحباب اخلا القراءة فيما خافت فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون **القراءة السرية** فانه لا يصح السماع فيها ولا
الانصات فكانت القراءة خلف الامام فيها أولى وأما وجه من ترك القراءة خلف الامام فهو من
حيث انفصاله فيها عن امامه بالقلب كما عليه الاصاغر والا فلا كابر من تطؤون به ولو لم
تسمعوا قرأته كما مر وأما وجه من وجب القراءة على المأمومين فوا لاخذ بالاصح من حيث انه

لا يجتمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الا قرأه هو وهو خاص بالاصاغر من اهل
الفرقة وأما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبني على ان الامم بالقرأة للندب وميلت
هذا القول يقول في نحو حديث لأملاحة الابفاحة الكتاب يكامله نظير لأملاحة لجار
المسجد الا في المسجد **ومس ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه انه
يتعين القراءة بالفاحة في كل صلاة وانه لا يجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة انه لا
يتعين القراءة بها فالأول مستدرك بالاكابر والثاني مخفف بالاصاغر ويصح ان
يكون الأمر بالاكابر بغيره من حيث ان الاكابر يجتمعون بالقلب على الله باي شيء قرأوه من القرآن
تخلاف الاصاغر اذا قرأوا في اللغة الجمع يقال قرأوا في الحوض اذا اجتمعوا وانصاع ذلك ان من
قال يتعين الفاتحة وانه لا يجزئ قراءة غيرها فقد ذكر مع ظاهر الاحاديث التي كانت تباع
حداً التواتر مع تأييد ذلك بغير السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكابر لانها خاصة
لجميع احكام القرآن فقرأتها من اهل الكوفة فانه قرأ جميع القرآن من حيث الثواب ومنهم جميع
احكامه ولذلك سميت امر القرآن قالوا او اعطوا لعلهم يقرأونها وتبينها حديث مشهور
يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل يقول العبد
الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى عبيدي الى امره فانه تعالى قسم الصلاة بالقرأة
وجعلها جزواً منها **وأما** وجه من قال لا يتعين الفاتحة بل يجزئ اي شيء قرأه المصلي من القرآن
فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفاته الحق
تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رحمة افضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القا
بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى ما يتعلق بالحق من حيث النعم والعذاب **وقد**
اجمع القوم على انه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء يجمع قلب العبد
على الله تعالى يحس به الصلاة ولواشأن من اسمائه كما اشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه
فصلي **فان قيل** قد ورد تفصيل بعض الآيات والسور على بعض فوجه ذلك **فأجاب**
وجه ان التفاصيل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مأخوذة لا الى الموقر الذي هو قد يتر
نظير ما اذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع او السجود الذكر الفلاني فان قولنا ذلك الذكر
افضل من قراءة القرآن منه بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القاري
نايب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والمناسبات للقرآن الذي هو محل صفة القيامة الدال الذي
هو محل الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله **فمس** من رجع ما ذكرنا ان
كل من عطا الله القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من كابر الاولين
عليه القراءة بالفاحة في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الواردة في قرأتها بالخصوص بخلاف
الكامل عند صاحب هذا القول كما في نظائره من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحبار

المستجد الا في السجدة فانه مثل حديث الصلاة الابفاحية الكتاب على حدسوا كما مر وقد سمعت
سيدتي عليا الخواص رحمه الله يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن العظمى
في كل لغة فوا ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلهذا قرأوها ولم يكلفوا الا صغار ذلك
لعمري عن مثل ذلك فكل الامم الثلاثة خاصة باكابر الاولياء وكلام الامام ابي جعفر
خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تحفيظا وعدم تكليفهم بغيره معاني
جميع القرآن هناك ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث التكليف في
القلب على الله تعالى بذلك لانه ليس بامر القرآن كالفاتحة والغالب فيها التفرقة انتهى **ومن ذلك**
قول الامام ابي جعفر ومالك ان السئلة ليست من الفاتحة فالجواب مع قول الشافعي واحد
انها من الفاتحة وكذلك القول في الجهر بها فان مذهب الشافعي الجهر بها ومذهب ابي جعفر
الاسرار بها وكذلك احمد وقال مالك يشبه تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين
وقال ابن ابي ليلى بخير وقال النخعي الجهر بها بدعة **فخرج** الامر في المسئلة في المرتبة الاولى
ووجه الاول في السئلة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد ان الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
مع الفاتحة تارة ويتركها اخرى فاخذ كل مجتهد بما بلغه من اخذ الحائرين وفي ذلك تشريع
للاكابر والاصغار من اهل الكشف والحجاب فمن رفع حجابهم دخل في الصلاة كان شاهدا
لحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار اهل الحجاب ومن لم يكشف حجابهم فالناسيب
له ذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض النسخ ان ابا ترقي قال لم
اسم فاخذنا من هذا ان من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هذا الغرض بعضهم ذلك في شعره فقال
بذكر الله تروا الذنوب وتنظن البصائر والقلوب
وذكر الله افضل كل شيء وتنسب الذات ليس لها غيب
ويؤيد ذلك ايضا قول السبلي رحمه الله حين قالوا له حتى يستخرج فقال اذا التزم الله تعالى
ذاكر اى لان الذكر لا يكون الا في حال الحجاب عن شهود المذكور فأتى السبلي الاخضر الشهود
لانها هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذكرا بلسانه اكتفا بشاهدته تعالى ومناجاة بالقلب
وحفرة الحق تعالى حصة همت وخرس لشد ما يطرق اهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى
وخشعت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا هسا **وسمعت** ابي افضل الذين رحمه الله يقول
الذكر باللسان مشروط بالاكابر والاصغار لان حجاب العظة لا يرتفع لاحد ولا للاتباع فلا
بد من حجاب لكنه يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب **وسمعت** سيدتي
عليا الخواص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكر
كذلك على نوعين ترك من حيث العفلة وترك من حيث الحضور والدفقة فالاول
من الذكرين معقول والثاني فاضل والاول من تركين مذموم والثاني محمود وهو الذي

جلنا عليه قول السبلي انفا **وسمعت** سيدتي عليا الخواص رحمه الله يقول انما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يترك السئلة في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات فترى
لصقفا الله واقربا بهم والافهم صلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه امر الحقة
واحو الحقة واما الحقة **وسمعت** سيدتي عليا الخواص رحمه الله يقول ان الله تعالى
امر الاكابر بالجهر بالقراءة والاذكار او ففوا بين يديه في الصلاة ما تجر احد منهم ان
ينطق بكلمة لعوم الهيبة لاهل تلك الحقة ولكن رجا تجلي له الحق تعالى في بعض الاوقات
بما هو فوق طاقته فخرج عن الجهر بالسئلة او بالتركيب فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه
وسلم انما السئلة ليستنبي فافهم **ومن ذلك** قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة
بالاخفاء والظهار والتخفيف والترقيق والارغام ويحذرون ذلك مع قول بعضهم ان ذلك
لا ينبغي في الصلاة لئلا يشغل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول شديد
والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله
صلى الله عليه وسلم حسوا القرآن باصواتكم في حسوا انتموا بكم بالفاظ القرآن الا
فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من احد حسنه لانه قد تم وصفه من صفات الحق تعالى
واما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المنطوق ذلك في غاية ذلك في الصلاة
خاصة بالاكابر لا يشغلهم ذلك عن الله وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصغار الذين يتعلمون
ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا الله اعلم **ومن ذلك** قول ابي
جعفر ومالك فيمن لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول
الشافعي انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الوقوف على حد ما ورد في الميزان من تحسن الفاتحة ولا غير فامل القرآن في
الله بذلك **وقد** قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن
خصيصه لا يوجد في غيره من الادراكات فذكر من ان القرآن شئ من القرآن الذي هو الجهر
الطلب على الله **وانا** وجه الثاني في القياس جامع ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربك قبل ان
الله تعالى يحم قلبا لعبد على الله تعالى ما لا شك ان الجهر بالقرآن من حيث حصول حقيقة القلب
فيه على حقة الله تعالى **وانا** وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر بقوله المصلح سبحانه الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد من قوله الله احب الكلام الى الله عز وجل
فان **ومن ذلك** قول الامام ابي جعفر ان شأنا الصغار ان يقرأوا بالسرية وان شأنا العزرة
مع قول ابي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالسرية لم يجز له غيرهما وان كان لا يحسنها
فقرأها بلغته الخزانة مع قول بقية الامية انه لا يجزى القراءة بغير السرية مطلقا فالاول
مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

ان لم يصح رجوعه عنه ان الله تعالى اعلم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء في القراءة بالفارسية
فصار الامر الى اجتهاد المجتهد من **فان** قال قائل ان القراءة بغير العربية تخرج القرآن
عن الاعجاز **قلت** الاعجاز حاصل بقراءة هذا الصلبي بالنظر المعنى فانه يدرك ان المقول بالفارسية
لا يقدر احد من الخلق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن
اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير العربية. وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
فكان الوقوف على حده ما بلغنا اولى **وقد** يكون الامار ابو حنيفة راى في ذلك شيئا من
التي صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته اعظم من ان يجترى على شيء لا يري فيه ذم ولا
وسمعت بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واخذ عند الله تعالى في حقها مناجاة
فكل واحدنا حبه بلغته ويؤيده قولهم جواز الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة
التي ولا تخفى فيه فان كل باب لم يفتح الشارع فليس لاحد ان يفتحه **وقد** اجمع
العلماء على انه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلغة اخرى خلاف
ما انزل واما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فلا ينافي ما ذكرنا لان البيان قد يكون بلغة
اخرى لمن لم يفهم اللغة التي انزلت ولذلك قال بعض اصحابنا في حنيفة انه تجزعه رجوعه
الي قول صاحبنا والله اعلم **ومن ذلك** قول الامار في حنيفة لوقر في صلاة من المصحف بطلت
صلاة مع قول الشافعي في احد في احدي روايتيه ان صلاة صحبة. ومع قول مالك واحد
في الرواية الاخرى ان ذلك جائز في النافلة دون الفريضة فالاول مستند والثاني مخفف
والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول اشتغال الصلبي بالنظر في
الكتابة عن كمال مناجاة الله تعالى وهو خاص بالاصغر. ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل
عن الله تعالى وهو خاص بالاكابر اذ انما يشغل عن كمال الصلاة ولكن سباح العالم فيه لكونه
من متعلقان الصلاة. ووجه الثالث كون النافلة مخففا فيها بدليل جواز تركها لاجل
الفريضة فاحتياط العلم في ترك ما يشغل عن الله فيها **ومن ذلك** قول الامار في حنيفة
انه لا يجزى بالثامن سوا الامار والامور مع قول احمد والشافعي في ارجح القولين انه يجزى
به الامار والامور ومع قول مالك يجزى به الامور وفي الامار روايتان من غير ترجيح
فالاول مخفف والثاني مستند. والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان. ووجه الاول كون امين ليس من الفاتحة واما قوله بعض العوام انها من الفاتحة
اذ اجهرها فكان عند المجرى اولى عند صاحب هذا القول اللهم الا ان يكون المأمومين
كلهم عالين بانها ليست من الفاتحة كما كان لصحابة تعلمونها فلا بأس بالجرى بها وانما قوي
الخشوع على الصلبي حين الثامن فاكتمت في الثامن بقلبه. ووجه الثاني ان الجهر بامين
فيه اظهار النية والخاصة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم. ووجه الثالث

ان المأمور اخف خشوعا من الامار عادة لان الافعال تنزل على الامار ولا تنزل على
المأمومين فعليه من الغفلة والخشية بقدر ما يفرق على المأمومين. فلذلك خفف على الامار
في احدي الروايتين فيما بعد الركعتين الاولتين فانهم **ومن ذلك** قول الامار في الثلاثة وهو لا يجزى
من قول الشافعي انه لا يسير سورة بعد الفاتحة فيها في الركعتين الاولتين مع قوله الشافعي في
القول الاخر انها تسن حديث مسلم في ذلك فالاول مخفف والثاني مستند **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان. ووجه الاول كون غالب النفوس ترهب من حصة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين
فاذا قرأ الامار السورة فيها بعد فذانما خرجت النفس من الحيرة لا موزع عنها وتدير اجوارها
فصار واقفا بين يدي الله تعالى خشيما بلا مروع فلا تقبل الصلاة. ووجه الثاني ثبوت
قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكابر الذين لا يردون بتطويل
الامار في القراءة الاضواء واضعوا فان صلى الله عليه وسلم تخفف تارة من احواله حال
الاصغار وتطويل اخرى مراعاة لحال الاكابر شريفا للامنة **ومن** هنا يفتح لك بابا في تحقيق المناظر
في قولنا ان التطويل القيل افضل من التطويل الركوع والسجود فطريقا وعكسه فان ذلك في حق تخفيف
من كان صغيرا عن تحمل النجلى الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه افضل لئلا
ترهق روحه من الركوع والسجود كما ركع وسجد خلاف من كان قويا على تحمل التحليلات الواقعة
في الركوع والسجود **فرجع** الله الامنة في تفصيل المذكور فان مر قال من ساعه طول القيام افضل
مطلقا هو في حق الاصغار ومن قال كثرة الركوع والسجود افضل هو في حق الاكابر كذلك اوضح
ذلك ان القيام محل بعدد بالنسبة للركوع والركوع محل بعدد بالنسبة للسجود فاما بعدد
لما اطلق في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاجل تارة تعظيم وقبلة من الحضرة الالهية
فخضع لذلك من الله عليه بالركوع فماركع بجلي له من عظمة الله تعالى ممررا يده على ما كان
عليه حال مناجاة في القيام فرجه الله بالامور رفع راسه من الركوع ليأخذ في التاهب
الى محل عظمة الله التي يتجلى له في السجود ولولا ذلك الرفع لربما اذاب جسمه ولم يستطع
السجود من لا يسجد وتخلت له عظمة اخرى اعظم ما كان في الركوع امرة الله برفع راسه
احد به ليجلس بين السجدة ثم يواخذ له راحة وقوة على محل عظمة محل السجدة الثانية
وذلك لان من خصائص تحليلات الحق ان التحليل في السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي
الثالثة اعظم من الثانية وهكذا ولذلك سن الشارع جلسة الاستراحة بعد الرفع
من السجود راحة للصلي الحقيقي ولو انه امرة بالقيام غلبت راحة من السجدة الثانية من
غير جلوس استراحة لكعدة فلا يطبق هذا الحكم من يصلي الصلاة الحقيقية **واما** من
يصل الصلاة العادية فلا يردق شيئا ولا يكتأف ويكتأف فقل ذلك على وجه الثاني بالشارع
صل الله عليه وسلم **وسمعت** سيدنا قنبر القادر الدشوطي رحمه الله يقول من رجه

غير صحيح

الله تعالى بالعلم المختبر بين اخطائه في القيام في الصلاة بالقرابة بين يديه وبين اخطائه
الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو ما موريطول القيام وتحفيف الركوع والسجود
ومن قدر على طول المكت بين يدي الله تعالى في كل ركوع والسجود فهو ما موريطول
الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوان
المسلمين فيه اغتناما لذلك فقد يكون ذلك اخر اجتماع قلبه على ربه حال حياته
قال **وقد** استحكمت في قلبي مرة هيبنة الله عز وجل فصررت اسأل الله الحجاب وكنت
كلما اتذكر اني واقف بين يديه اذكر اني اوساجدا حس يعطى بذوب كما يدوب الرصاص
على النار وكنت اعد الحجاب من رحمة الله تعالى في عدم طاقتي لرفع عني انتهى **وسمعت**
اخى افضل الذين رحمة الله يقول الحجاب للعبد عن شهود الحق تعالى رحمة بالغابر من
وعذاب علي العارفين فالعاجز يتنعم في جمال الحجاب والعارف يغضب به انتهى **وسمعت**
سيدي عليا الحواشي رحمة الله يقول من رحمة الله تعالى بعبدك المومن خطورا الاكوان على
قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك الحفرة تقرب من حفرة قاب فوساين عسكر
الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل احد يصلح للمكت فيها او بقدر على تحمل
الذي يجهد كان العبد في تلك الحفرة فاذا اراد الله تعالى رحمة بالعبد في الحفرة اضطر
على قلبه شيئا من الاكوان لما في الاكوان من راحة الحجاب عن شهود تلك العظمة ولولا
ذلك الخطور لربما ذاب عظمة ولحمه وتقطعت مفصله او اضحل بالكلية كما وقع
لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجيلي رحمة الله عنه انه سجد فصار يصيح بحفي صار
قطر ماء على وجهه الارض فاخذها سيدي عبد القادر بقطنة ودفعها في الارض وقال
سبحان الله رجع الى اصله بالتجلي عليه انتهى ويوجد هذا الذي قلناه ما ورد في بعض
طرق احاديث الاسرار من ان الله صلى الله عليه وسلم لما دخل حفرة الله الخاصة به ارعد من هيبته
الله عز وجل وصار يمايل كنايةا للترجيع الذي هب عليه لريح المطيف الذي يميله ولا
يطفيه فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت ابي بكر رحمة الله عنه باجمد ففان
ربك يصلي مع انه تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك
الصوت وراى عنه ذلك الاستبشار الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى
قوله تعالى هو الذي يصلي عليك وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك
الصوت تقوية وتأييد لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع انه اشد الناس تحلا نظيا
الحق جل وعلا فانه ابن الحفرة وامام الحفرة واخوها واشد الناس معرفة بعظمة الله
عز وجل **وسمعت** سيدي عبد القادر الشطوطي رحمة الله يقول لا يفتح الانس
بالله تعالى بعد لا تنفاجا لله بينه تعالى وبين عبده وانما ياتى العبد حقيقة

بماض الله بالله تعالى كاصد بنور اعماله وتبقيات الحق له فان من خصا بصحة التفرغ
الهيبة والاطراق والتخبط وعدم الادلال على الله وكل من ادعى مقام الغرب مع ادلاله على
الله فلا علم له بحفرة التفرغ بل هو محجوب بسبعين الف حجاب انتهى **وسمعت** سيدي
عليا المصطفى رحمة الله يقول لطول القيام في الصلاة على العارف اشد من منه به بالسيف
لما في القيام من راحة الحجاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى فاذا بلغك ان احدا
من الاكابر طال القيام فهو تشريع لغو الضعفا رحمة لله والافاغتنا اننا ان اكابر
الصحة والنابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكبر من مقام باقي الاوليا بيقين
وكا فواتح قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم احدهم بثلاث القرآن او نصفه او
ثلاثة اربعة او سبعة في مقام ركعة واحدة **وسمعت** سيدي احمد الطمحي رحمة
الله يقول من اوليا الله تعالى من رحمة الله بالحجاب ولوانه كشف عن عظمته تعالى لما
استطاع ان يقف بين يديه ابداه وصاح في امور الدنيا واذ استخضر عظمة الله صار
يجد وبالاي شيء فيختير الناس من امره حين يرونه صاحبا في امور الدنيا ولا يرونه
يصلي به ركعة فقلت له فاذا اصبح من ذلك الحال قبل تحجب عليه فقنا الصلاة اذ افسر
عليها فقال نعم ذلك واجبت انتهى فاعلم من ذلك وانما فيه فانك لا تجده في كتاب اعمل
على تحصيل مقام المحضور مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق وانك ان تخرج من الدنيا
ولم تصل صلاة واحدة كان ذكرنا وتكتفي بقراسك عند شمالك باحوال العارفين
والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان المصلي اذا اجهر فيما بين يديه
الاسرار واستر فيما بين يديه الجهر لا يطل صلاة الا انما اكل على اصحاب مالك انه اذا اعتد
ذلك يطل صلاة فالاول والخف والثاني مشدد **فروج** الاسرار في مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم ورود حديث صحيح بالنبي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعد ذلك طاعة مخالفة
لشارع والمخالفة انقطاع وسلمه فعاب القاري المذكور عن معنى الصلاة وكأنه لم يصل
فانهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يجهر فيه مع قول اخيه
ان ذلك لا يستحب ومع قول ابي حنيفة هو بالخيار ان شاخه واستمع نفسه وان شا
استمع غيره وان شا استر فالاول اشدة والثاني فيمكتشف **والثالث** تخفيف
فروج الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول حمل على المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة
التي تحلت له حال القراءة كاعلمه الكمال فذلك الجهر ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها
فلم يقد بجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث عدم ورود امر فيه بجهر او استر
فكان لا ستر اجبا اليه فانه المصل والاحتياط فان قال قائل فالحكمة بالجهر بقراءة

بعض الصلاة دون بعض ولم كان الجز في الركعتين الاولى والى في الجزيرة دون ما بعدهما
فالجواب ان ذلك تابع لثقل التجلي كما قدمناه وخففته على القلوب في وقت تلك الصلاة
او الركعة او الركعتين فان تجلي النهار اثقل من تجلي الليل فلو كلف الله تعالى العبد بالجز
في الظهر والعصر مثلا لكان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لثقل التجلي فيه **فان**
قار فابل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعبد في النهار ومع ذلك فكان على الله
عليه وسلم يخفف فيها اذا كان اما في وقت المأمور على الجهر بالصبح **فالجواب** انما كان على الله
عليه وسلم يخفف في الصبح لان وقته بترخي له وجهه الى النهار ووجهه الى الليل اما وجهه الليل
فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه واما وجهه النهار فلا شترط الا مساك على المفطرات فيه للصائم
من طوع الفجر وايضا فانها اول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد الفجر الذي
هو اخر المون فكانه بعث وحلف خلقا جديدا فكانت قوته سديدة لوجها لطها قبل الحزن
والصنابع ولا منع ان تكلم المعاصي او الغفلات واكل الشهوات فلذلك امر بالجهر في الصبح
لقدرته عليه وغلبته روحا نبينة على جثا نبينة كما لا يسكر **وسمع** سيدي عبد القادر
الطوطي رحمه الله يقول لولا ان الله تعالى حجب اهل الصنابع والحرف عن حال شهوده في
النهار لما استطاع احد منهم ان يعمل حرفته وتعطلت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة
في صلاة النهار سريرا رحمة بهم فاقد رجلي عمل الحرفة مع عدم الحجاب في النهار لا افراد من اولها
انتهى **ولما** الامام او المصنف في الجمعة والعبد من فاما امر بالجهر فيها لقدرته على ذلك
باستيناسه بكثرة الخلق الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فقوي على ذلك الحجاب
بشهود الخلق على التجلي الواقع لقلبه في الجمعة والعبد من او لكون الحق تعالى عيدا لاسامه
في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه نايك للتشريع في الامامة على العالم واسطة
في استماع المأمومين كلامهم وتكبيره وتعليقه او لغير ذلك من الاشياء التي لا تذكر
الامشاهدة لاهلها ولا يرد المسبوق لانه ممتد من الامام **فان قلت** لو كانت الركعتان
الاخيرتان او الركعة الثالثة من المغرب سريرا مع ان ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي
خفيف **فالجواب** انما ذلك رحمة بضعف الامامة فان من شأن تجلي الحق تعالى لقاب
المجربين انه يخف ولا يثقل عليهم اخرا وذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم
شيئا بعد شيئا فيكون التجلي في ثاني ركعة اثقل من التجلي في اول ركعة وهكذا ولان الحق
تعالى كلفهم بالجهر في ثلاثة المغرب او الاخيرتين من العشاء لانهما عجزوا عن ذلك لما تجليهم
من العظمة التي لا يطيقونها **فان قيل** لما الحكيم في قدر على تحمل ثقل التجلي في الركعة من
المغرب والاخيرتين من العشاء **فالجواب** حكاه اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل
ذلك كالصابط لثقل التجلي وخففته والعبادة تحالفا لخالق لا با واد من الناس وقد

كان

نحصل

نحصل التجلي الثقيل المصلي في اثنا ركعة سرية وتحملة في الارب لن يسر انما على السنة والظاهر للصنف
ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيئة كما اطالنا لعبد الوفاق بين يدي الله تعالى على ما يقع
للعبد اذا طال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا من خفة الهيئة **فان قيل** رزاه سيدي علي الخواص
رحمة الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر على ورنا المنقعل من انه تعالى امانتي نفسه المتكبر
لكونه يتكبر في قلب عبده المومن شيئا بعد شيئا كما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر
لان ذاته تعالي وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان واما الزيادة والنقصان احبا
الى شهود العبد تحسب قربة من خفة الله تعالى ولعده عنها مظهر شهود العبد ظل في نفسه في
الترامح فكما قرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكما بعد عنه صغر **وسمع**
سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على
حال من كابر واصاغ في الفرائض والنوافل فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغ والاكابر على كماله
فيطيقونه معه الجهر فذلك رحم الله الامة بعدد من هم بالجهر في بعض الصلوات والادكار
ولولا انه تعالى كان امرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما اظافوه لاسيما في حق من انكشف
حجابه من كل عارفين وشهدوا جلال الله تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في اولي
المغرب والعشاء في الجمعة والعبد من وهي ان التجلي يخفف في الليل واما الجمعة والعبدان
فلما فيها من كثرة الاستيناس بكثرة الجماعة عادة فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك
الاكتشاف الذي يقع للعارفين اذا صلى منفردا وكذلك كما سياتي في باب صلاة الجماعة ان اصل
مشروعيتها في الباطن هو تقوي المصلي على الوقوف بين يدي ملك الملوك لاستيناسهم
بعضهم بعضا في تلك الحظرة التي تعد لها اعناق الملوك ولولا الجماعة لما قدر المقدران
يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رحمة بالامة وشفقة عليهم
ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير هول عن شيئا منها **فان قيل** لم قلتم باستجاب الاشراق
في كسوف الشمس الا كما بر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار **فالجواب** انما امر الاكابر بالاشراق
فيها كالا صاغ فيهم من التخويف فانها من الايات التي يخوف الله بها عباده فكان فيها قدرا
زايدا على ثقل تجلي النهار وايضا فان الاكابر مأمورون بالتشريع لانهم في البكا والخوف
والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفعلوا فيه ليتبعهم قومهم على ذلك وعلى
سجل قول عبده ابن عمر فان لم تكنوا فبئسوا اي شيء حق العارفين الذين هم اتباع لا مطلقا فقد
علم ان عدم تكليف الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما هو عظيم ما تجلي لقلوبهم زيادة
على تجلي النهار **ومن** هنا يعلم حكمه الجهر في كسوف القمر وان كان كسوفه من الايات التي يخوف
الله بها عباده لذلك لانه ليل وتجلي الليل خفيف بالنسبة لتجلي النهار واضعف ايده عن
ايه الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس انما انما تجلي الحق

تعالى بالتطوف في الليل بيل قوله في النصف الثاني من الليل هل من سائل فاعطيه سؤله هل من
 تائب فاتوب عليه هل من مستغفر فاعف له هل من مبتلي فاعاقبه وما قاله من انك لعباده الا
 بعد ان قواهم على خطايه والنصرع اليه سراً وخيراً **وقد سمعت** سيدي عبد القادر الشافعي
 رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق بالعبادة في هذه الدار ثم وحة بالالطف والحنان وتوانه
 تعالى بجلي بالجلال العرف لما اطاف احد حمله انتهى **فان قلت** فما وجه طلب الجهر من الامام
 في صلاة الاستسقاء ان عدم نزول المطر او ظلمة الليل مثلاً مما يخوف الله تعالى به عباده
فالجواب ان سبب طلب الجهر بالقرارة فيها اظهار التذلل والخضوع لله تعالى والاضافان
 الناس مضطربين للسقيا والمضطر لا يهرج عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا يفتقد ما بها
 القدر في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا اضربه الحاكم **وقد سمعت** سيدي علياً القوام
 رحمه الله يقول لا شغل لقلب غالب الناس بامور معاشهم لما كانوا من خشية الله تعالى العظم
 ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار **فان قلت** فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجنائز لئلا
 ونهار المظلمة عند من لا يرى الجهر بالليل **فالجواب** انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد
 في صلاة الجنائز كما لما موثقت لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع لاهله وذكر الموت
 واهوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في الشرح مع الجنائز التسكوت راحة للمشايخ
 معافا وان الشارح كلهم بقراءة او ذكر كبرهم الشوق عليهم وحاشاه من تكليف امته بما
 ليسوا عليهم وانما اهل العلم وانا في عدم الانكار على الذكرين كما لم الجنا يرتفع الصوت حين
 غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت واهله واشتغالهم بحكايات اهل الدنيا حتى ربما ضحك
 احدهم وهو مع الجنائز فلما رآوا وقوع الناس في ذلك اقرأوا الناس على الذكر وراوا انه في
 هذا المحل خير من اللغو **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله يقول انما كان السنة في الشرح
 الجنائز السكوت لان الله تعالى يجلي للحاضر زيارته حتى لا يستطيع الموتى الكامل ان يتطوف فكان
 اشرف بالسكوت من راحة الله تعالى بهم وانما الناس لو عرفوا راحة الله تعالى فاعلم ذلك وتامل جميع ما ورثه
 لك فانه نفيس لا يجد في كتاب **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان التكبير للركوع مشروع مع ما حكى
 عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكبر الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد
 والثاني مخفف **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدم
 على حصة الله تعالى ولا شك ان حصة الركوع حصة قرب من الله تعالى بالنسبة لحصة القيام
 فكان المكي قدمه على حصة جديدة له كماله اول الصلاة وهذا خاص بالصاغر من الناس والاكابر
 الذين يترقون في مقامات القرب كل لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون
 في مراتب القرب كما ذكرنا في مشهدهم او الذين انتهوا الى جدهم علواً ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة
 في ذاته فالذي لاحظهم من كبريائه الاول افتناحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه اخر

الله

الصلاة

الصلاة فلكل رجل مشهد والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة ان الطائفة في الركوع
 والسجود سنة لا واجبة مع قول الامة الثلاثة بوجوبها فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه عجز غالب الناس عن تحمل ما تجلي لقلوبهم في الركوع فلو ان
 احدهم اطمان فيه لاحترق ووجه الثاني قدرة الاكابر على تحمل ثقل عظمة الله تعالى على
 قلوبهم فالاول راعي كمال الصغف والثاني راعي كمال الاقوياء ولكل منهما رجال **ومن ذلك** قول
 الامة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول احمد انه واجب فيها مرة واحدة
 وكذلك القول في التسبيح والاعقاب بين السجودتين لان تركه عنده ناسياً لا يبطل الصلاة فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان عظمة الله تعالى عظم
 للكل حال ركوعه وحال سجوده فحصل كما كان الخضوع لله تعالى فاستغنى الصلابة بالعقل لا اركان
 والاعتقاد بالجان عن التسبيح باللسان والاضافا فهم قالوا التسبيح من غير عضو مخرج
 الالانة يقتضي يوم لحوق نقص في جناب الحق حتى طلب تزيينه عنه وهذا خاص بالاكابر
 والاشاي خاص بالصاغر الذين يطمرون يوم لحوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفة ويترهبوا الحق لقل
 عنه وان لم يكن ذلك فسحق اعتداه ومثل هؤلاء لا يوجب حقيقتهم الوجوب دفعا لما توهموه
 بخلاف الاكابر يقول احدهم سبحان الله على سبيل النلاوة لاسما الله تعالى لا دفعا لما توهمه الصاغر
وقد يكون في الاكابر ايضا جرح ضعيف بنوم كالا صاغر فلذلك كان التسبيح في حق
 هذا مستغنياً لا واجباً لا شهدا لذلك الجرح في تزيين الله تعالى وما خرج عن هذا الجرح سوى
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام **فان قيل** ما الحكمة في قول الراعي سبحان ربي العظيم والساجد
 سبحان ربي الاعلى ان كان من خواص الامة او غيرهم **فالجواب** الحكمة في ذلك ان في الركوع
 بقية تكبر عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكانه يقصد تزيينه من بقية تذل
 العظم التي بقيت في نفسه وظاهرة ان العظمة لله وحده وليس فيها نصيب خلاف السنا
 يقول سبحان ربي الاعلى لانه نزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى اذا اعرف بتجمل نفسه في السجود
 تحت الارضين السفلتين فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الامة على وضع اليد على
 الركبتين في الركوع وعلى ان التسبيح ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه جعلها بين يديه ومع
 ما حكى عن الثوري انه سبغ خسا اذا كان اما ما لا يتكلم المأمور من قوله ذلك ثلاثا فالاول
 في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها فالاول في الثانية مخفف والثالث مشدد
 ووجه المشددين ظاهر لا يحتاج الى توجيه **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة بوجوب الرفع
 من الركوع والاعتدال مع قول ابو حنيفة بعدم وجوبه وانما يخرج به ان يخط من الركوع الى السجود
 مع الكراهة فالاول مشدد خاص بالصاغر والثاني مخفف خاص بالاكابر **فارجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان والاضافا ذلك ان العباد اوصل الى محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة

لما قبله من القيام والركوع فاني قايمة لرجوعه الى محل السجدة والحجاب لولا ضعفه عن تحمل
ثقل التحمل ولو انه قدر على توالي تحمليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع عن كل الفرب
فان **سَمِعْتُ** حتى ان بعض الائمة راى حال الضعفا فاطل الصلاة اذا لم يطيق في الركوع
والاعتماد عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في
حضره القرب فرجه الشائع بامر بالرجوع الى محل السجدة الذي كان قبله رحمة به حتى
ياخذ لقلبه راحة بعد توالي تحمل ثقل تحملي السجود والركوع **وَسَمِعْتُ** سيدي عليا
الحق رحمه الله يقول لما شرعت الطائفة والاعتماد عن الركوع والسجود اللتين ليس
الضعفا من مشقة ثقل التحمل في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرحمة للكبائر
الذين يقدر على توالي تحمليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتماد والطلب الى احوال راحتهم
فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك لا كسائر وامرهم بعدم الطائفة في الاعتماد
لما في الاعتماد من الجواب بعد ان ذاقوا راحة وتلدوا بقرينهم من حصر الحق تعالى ان
بعض الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتماد بقدر الذكر الوارد فيه فيهم
بين تخفيف وتشدد ومن توسط بالنظر لقامات الناس من الاكابر والاصاغر **وَسَمِعْتُ**
سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتماد
ما قدر الاصاغر اذا حضروا مع الله ان ينزلوا احوالهم الى السجود من غير اعتماد فكان تطويله
رحمة بغير لئيم تحوالة من ثقل العظيمة التي تحل لهم حال الركوع والسجود فلو لا الرفع
بعد الركوع لما قدر احد منهم على تحمل ثقل العظيمة التي تتجلى له في السجود الاول والثاني
انتهى **وَسَمِعْتُ** سيدي عليا المصفي رحمه الله يقول طول الاعتماد ليعمل على الاصاغر
وعذاب على الاكابر فكما ان المرید يضح من طول الركوع والسجود كذلك العارف
يضح من طول الاعتماد فلذلك كان المرید يحسن الى رفع راسه من الركوع والسجود والعارف
يحسن الى ترفله اليه لان في الاعتماد الى الله الى الحجاب وهو اشد العذاب على العارفين
حتى كان السبيل الى الله يقول اللهم تهادني بشي ولا تغدني ببدل الحجاب عن شهودك
وَسَمِعْتُ اخي افضل الدين رحمه الله يقول طول الطائفة في الركوع والسجود خاص بالاكابر
وطول القيام والاعتماد النسخ خاص بالاصاغر فان الاصاغر اذا كان اشد هير قايما كان في
غاية التعب ولذلك تورمت اقدانهم من طول القيام وكادوا ان كان ذلك لا يقيتد
بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن نفسه فان السنة تكون عنده
كالسحة بارق لا يحسن فيها بتعب فافهم **وَسَمِعْتُ** يقول ينبغي للمصلي اذا كان وحده
ان لا يركع حتى تتجلى له عظمة الله تعالى ويعجز عن القيام فبذلك يؤمر بالركوع وما دام
يقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شاركه وان شاطول القراءة ولكن موضع الركوع ان لا

يفعل

يفعل الا عند تجلي الله العظيمة التي لا يطيق العبد القيام معها فاما ان يطيقه فلا ينبغي له الركوع
فَقُلْتُ له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تتجلى لقلبه فاحكم من كان غافلا عن ذلك
في قيامه او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا طول الطائفة والاعتماد الى حقه افضل
وهو رحمة به عكس من كان حاضرا مع ربه من الاصاغر كان تعب مثل هذا في ركوعه كالادمان
لثقل العظيمة التي تستقبله في السجود حين يكون اقرب ما يكون من حصره ربه كارد
وقد تما استغفر الساجدة عظمة الله فانه قد مات اركانها فلم يستطع كمال الرفع وإنما استغفر بعض
الاصاغر عظمة الله تعالى في الركوع او السجود فكادت روحه تنفث منه فتبادر الى الرفع من
الركوع او السجود بسفرة من غير بطون مثل هذا انما يعذر في عدم اتمامه الطائفة وهو
في السجود اكثر عذرا كما جرب ومن اراد الوضوء الى روق ذلك فليصع حواسه في السجود
وينبغي الكون كله عن ذهنه بحيث ينسب كل شي الى الله تعالى فانه يكاد يحترق وتذوب مفاد
ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض الى القيام **وَقَدْ** كان صلى الله عليه وسلم
يطول الاعتماد في صلاة ويحفظه اخري تشريعا لضعفاته وقوتها بهم وفي الحديث كان صلى
الله عليه وسلم نازعا بطول الاعتماد عن السجود حتى يقول قد شقي وخففت نازعا حتى كان
خاسسا على الوضوء اي الحجارة الحماة بالار وكذا ورد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع
فيها نازعا ويتأني بها اخري بحسب ثقل ذلك التحمل الواقع في السجود تشريعا للاقويا
والضعفا من امته **فَإِنْ قُلْتُ** فهل الاولى القوي على تحمل العظيمة الحاصلة له في
السجود ان يتزل جلوسه للاستراحة لعدم الحاجة اليها ام ينبغي لها ان يسأب السار على الله
عليه وسلم **فَالْجَوَابُ** الاولى الجلوس للاستراحة فقد يكون الجلوس الاستراحة مخيف
اخر عن التحمل على العظيمة الحاصلة للعبث في السجود ولا يقال ان مثله كالعيب في الصلاة
بغير حاجة انتهى **فَإِنْ قُلْتُ** فانقول في حديث الصلاة لمن لم يقم قبله في الصلاة
فَالْجَوَابُ ان معاناة الصلاة له كاملة لانه لا طاقة له بطول المكث في الركوع والسجود
وهو خاص بالاصاغر كما مر ولو انه طول ذلك لم يفت روحه او يفتق فخلق فخرجت روحه
من الحفرة واذا خرجت روحه من الحفرة فلا صلاة له اصلا او صلاته حذاج **وَوَجْهٌ**
القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحصر والضييق صار وقوفه كالوقوفه على الصلاة
بلا ايمان ولا سعة فسلانه باطله لا ثواب فيها ولا مشقة طمان اخرج احد عليا حديثا في
صلاة قلنا له هذا لا ياتي ما قرأه لا تناقذ قرأنا ان طول الاعتماد الخاص بالاصاغر
وَقَدْ كان النبي صلاته وهو خلاب في رفع الرزقي من الاصاغر كما اسأل اليه قومه انه مشيت
صلاة ولم يكن من اكابر الصحابة لان اكابر الصحابة لا يسي احد في الصلاة فكان امره
صلى الله عليه وسلم السجود صلاته بالطائفة ولم يفعل مثل فعله رحمة به خوفا عليه ان يشبهه

بالاكابر في عدم تقويل الاعنة الفترق رُوحاً فيخرج عن حفرة رُتبه عز وجل فيقع في النفاق
بأظهاره القوة في التشبه بالاكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال لا تشرأفوا في مثل ذلك
كلها ما دمت لم تبلغ مقام الاكابر وافعل ذلك من باب كما لا يمن باب الوجوب **وقد علمت**
من جميع ما قرأته ان الائمة ما بنوا فواعداً فواهمز الاعلى مشاهد صحيحة شريفة الائمة
وتبعنا الشارح صلى الله عليه وسلم وان اتمل الرفع من الركوع والسجود من تنفق عليه بين الائمة
وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع او عدم المبالغة فالاكابر يقدرون على تقويل التجليل
في الركوع والسجود والامام لا يقدرون على ذلك لا بعد المبالغة في الرفع منها **وقد علمت**
ان من وصل الى محل القرب لا يؤمن بالرجوع الى محل الاحجاب بالحكمة واعلمنا مع ذلك العبد عن
تحمل تقويل التجليلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده **فان قيل** فما الحكمة في تشيئة السجود
دون الركوع فقد ذلك امر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد اعتدال تفسيلا
ورجعه بكل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر
في حق الاكابر والامام على حد سواء فلو قدر ان احداً من الاكابر اعطاه الله تعالى قوة نبينا
صلى الله عليه وسلم فلا بد له من سجدة تين بنفسه بينهما والارضاهل وكما تكرر الركوع في
صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجلي وشهود الايات فكانت العظمة المتجلية فيه كالعظمة
المتجلية في السجود بكل اعظم ما وزد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تهديد
كل بق الحضور في السجود عظمة الله الواقعة للكف في غير وقوع الايات فكان غاية تكرار
الركوع خمس مرات مثلاً ان يرد الى العبد الى حالة خضوعه في غير وقت الايات اذ الايات
انما كانت عظيمة لشدة عظمة العبد وشروء قلبه عن حصر العظم فتأمل **وسمعت بعض**
العلماء يقول انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى كانت اشكلاً
للامر الاله لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على اقداره ليعاقل ذلك انتهى **وقد سئلنا**
السلام على اشرا الصلاة وغيرها في مجلد ذخيرة تيمناه الفخ المين في بيان اشرا احكام
الدين والحديث رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الامام لا يزيد على قوله
سمع الله لمن حمده شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد مع قول مالك بالزيادة في حق
المتقدم في احدي الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين استحباباً بالامام
والمأموم والمقدم فالاول مخفف والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعملون بقوله تعالى هم
وحدهم لامنه فاذا قال سمع الله لمن حمده فكانه يخبرهم عن الله تعالى انه قبل حمدهم
فامروا ان يقولوا باجمعهم ربنا ولك الحمد اي على قول حمدنا ويؤيد الحديث اذ قال
الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع حمل

الامام

الامام واسطة بين الماسوين وبين ربه في التبعين قبول حمدهم بل كل منهم كالا مائة ذلك
 فيقول احدهم سبع الله لمن حمد اما من ظن انك كشف والشهود القليل واما من حمدت الايمان
 وحسن الظن بالله عز وجل **وهذا** خاص بالاكابر الذين لا تنفع حجابهم والاو لخاص بالصغار
 المحبوبين عن الله بامانهم **وسيف** ستردي عليا الحواشي حجة الله يقول وجهه مما سببه
 قول المصلي سبع الله لمن حمد عند الرقع من الركوع كقول الركوع اول مرتبة المقرب فلما كان
 واقفا في القراءة كان بعيدا عن حرفة فله يكون كقول تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم
 وكرامته فلما خضع في الركوع قرب من حرفة السجود فسبح او علم قبول الحق تعالى حمد
 عبده فاجبره من ذلك بشي لغيره انتهى **ففي** ان الاكابر ما هم متفقدون بالاتبعة للامام
 الا في فعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرها وضرب مع الله كما هو مع الله فافهم
ومن ذلك قول الامام في حنيفة من اعضا السجود السبعة الجبهة والالاف فقول
 الشافعي بوجوب الجبهة قولنا فاحدا وله في باقي الاعضاء قولنا اظهرها الوجوب وهو النهي
 من مذهب احمد واما الالاف فالاحتج من مذهب الشافعي استحبابه وهو احدي الروايات
 عن احمد مع قولنا ذلك في رواية ابن القاسم ان الفضل يعلق بالجبهة والالاف فان اخل به اما
 في الوقت استحبابا وان خرج الوقت لم يعد فالاول بحفف من وجهه والثاني كذلك
 بحفف من وجهه اخره الثالث مشدد **ففي** الامثالي مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان المراد من لم يظن اظهار الحنيفة بالركن في كل الارض بوجهه الذي هو اشر وافضل
 سواء كان ذلك بالجبهة والالاف بل ربما كان الالاف عنده بفضله والي الوضع من حيث انه مأخوذ
 من الالفة والكبريافاذ وضعة في الارض فكانه خرج عن الكبريا التي عنده بين يدي الله تعالى
 اذا الحضرة الالهية تحرم دخولها على من فيه اذ في ذرة من كبر فافهم الجبهة الكبرى حقيقة
فقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم ووجه قول
 الشافعي في جزمه بان وضع الجنة واجب جزا دون الالاف ان الجبهة هي معظم اعضا
 السجود كقول الج عرفة والقوة هي النذر واما الالاف فليس هو معظم خالص ولا لم خالص
 فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب فاخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي
 واحدا بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جز من الاعضاء السبعة ان كل الحنيفة لا يحل
 الا جميعا ولذلك قال الشارع امرت ان اسجد على سبعة اعظم وهو لا يور في حنيفة
 الا باعطي مراتب الكمال **ومن ذلك** قول الشافعي حنيفة ومالك واخذ في احدي روايته انه
 تجزبه السجود على كور عاشره مع قول الشافعي واخذ في الرواية الاخرى انه لا تجزبه ذلك
 فالاول بحفف والثاني مشدد **ففي** الامثالي مرتبة الميزان ووجه الاول
 وجود صورة الخضوع بالراس في الوجه ووجه الثاني الاخذ بالاضباط من انه لا يجري

السجود في عظم الاعضاء كالحبال واليد والركبتين والقدمين تجري السجود عليها
بالحبال لان الحفوع بها لا فرق في اظهاره بين ان يكون بلا حبال او بحبال بخلاف الجبهة فان
وضعها على حبال من ملبوس صاحبها يوزن بكميها بين يدي ربه وصاحب الكبر لا يدخل
حضرة الله تعالى واذا لم يدخل فلا نفوذ صلاته فلذلك بطلت حين سجد وضع ما فعله منها
قبل السجود **ومن ذلك** قول الشافعي في احق القولين انه لا يجب كشف
اليدين مع قول مالك والشافعي في احد القولين انه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد
فترجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ما قلناه في المسئلة قبلها من عدم الفرق
في الحفوع الظاهر باليد بين ان يكون كالحبال وبلا حبال **ووجه** الثاني الغيب على الجبهة
عند من اوجب كشفها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في احد وجوب الجلوس بين السجودتين
مع قول الامام في حنفية انه سنة فالاول محمول على حال الصعفا الذي لا يقدرون على تحمل توالي
تجليات السجود على قلوبهم فترجم الشارع بامرهم بالجلوس بين السجودتين لياخذوا الصبر
سراحة من تعب السجود **والثاني** محمول على حال الاكابر الذين لا يقدرون على تحمل ذلك فكان
طوله في حقم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الائمة الاعتدال بين
السجودتين لزم ما مكلف الا صاغ في طول السجود ما لا يطيقون اذا تجلت لهم عظمة الله تعالى
فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب رحمة وشفقة فحتمل ان لا يقدروا على تركه
ويحتمل ان يقدروا عليه كالصغير الاملي وذلك لان العبد اذا انكلف شططا خرجت
روحه من حضرة الله وذلك كحرارة في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للتحريم فهو مأمور
فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود
ويتم من معتدلا على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع قول الحنفية انه لا يعتد بيديه
على الارض فالاول مشدد في حق الاصاغر الذين لم يتجلى لهم من عظمة الله ما لا يطيقون
مخفف في حق الاكابر **وفي حق** من تجلت لهم عظمة الله التي لا يطيقونها من الاصاغر ووجه
من قال يعتد بيديه على الارض كحال النهوض اظهار الضعف والخشية بين يدي ربه ووجه
من قال لا يضعها على الارض اظهار القوة والحق والقوة تعظيما لاوامر الله عز وجل لتخرج العبد
من صفة الكسل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحباب السجود الاول مع قول احمد
بوجوبه فالاول في حق الاكابر لقدرة على تحمل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجود
الركعة الثانية فكان الجلوس في حقم مستحبا لانه كحل راحة على كل حال **واما** شرعت
التحية فيه لانه كما لا قبل الجديدي على حضرة الحق بالنسبة لما كان في السجود من القرب
المفرد في السجود فكانه برفع راسه خرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصاغر كدمن الاكابر
بخلاف السجود الاخير اتفق الائمة على وجوبه لنقل العلي عنه على الاكابر والاصاغر لان

من حضرات تجليات الحق تعالى ان يكون اخرها اقل من جميع ما سمي كما تقدم بسطه
مزارا **واما** وجه من قال بوجوب السجود الاول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة
على الامة لاحتمال ان يتجلى لهم من سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه فيكون ايجاب الجلوس
عليهم استحباب شفقة والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان السنة في الجلوس للسجود
الاول لا فتراش والسجود الثاني التورك مع قول الحنفية بان لا فتراش سنة في
السجودين معا ومع قول مالك بالتورك بينهما معا فالاول يفتصل فيه تخفيف والثاني
مخفف **والثالث** مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لا يتابع
ووجه الثاني ان لا فتراش هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى لطلبه وانشارة الى
ان السجود الى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك **وكذلك** وجه من يقول بالافتراش في
السجودين **واما** وجه التورك في الاخير فهو خاص من يستند انقطاع سببه في الصلاة وقد
جربوا الافتراش فوجدوه اهلون في توجه القلب الى الله تعالى والحضور معه **ووجه**
الثالث ان التورك محض له الراحة اكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فكل واحد وجه
ومن ذلك قول الحنفية ومالك بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في السجود
الاخير سنة مع قول الشافعي واحمد في شتر الروايتين انها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها
فالاول مخفف والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
ان موضوع الصلاة بالاصالة انما هو لذكراة تعالى وحده **والمنها** له بكلامه لكن لما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام
التي شرعها لنا واعتدنا بها كان من الادب ان لا ننساه من شوا الله تعالى ان يصلي عليه
فلما حضرا معه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية ابدا فاستحباب الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم خاص بالاصاغر ووجوبها خاص بالاكابر والاضاع ذلك ان الاصاغر
لما تجلى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين حاله وعظمته وانظروا عن نهود ما سواه
فلما وجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم استنق ذلك عليهم بخلاف
الاكابر الذين اقدرهم الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقدروا على شهود الحق مع شهود
الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
فحال الاصاغر كحال غاشية لما انزل الله براءتها من السماء وقال لها ابوها فتوي الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاشكرني من فضله فقال لا افكر فيك ولا اخذ الا الله انتي فكانت
مضطلة عن الخلق لما تجلي لها من عظم نعمة الله عليها ببراءتها من السماء فكانت في مقام
انها تسكت لوالدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فانك
تعالى ما اعتني بها هذا الاعتناء الا **كبر** انما سببه تحمل على الله عليه وسلم وقد ذكرنا

في كتاب الجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب الشفا وشذ الشافعي فقال بوجوب
 الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو قديم في مقام الامام الشافعي
 وانما هو اشارة الى ما له رضي الله عنه في المقام وانه كان يعقد على شهود الخلق مع الحق تعالى
 لا يستعمله شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك على سبيل الوجوب احسانا
 للنظر به وانما نالوا مقام الكمال ان لا امر ابي حنيفة وما لكانا احدا بالاحتياط لا امة فكل
 يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال ان يقع لهم اضطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم للشهادة فليست
 عليهم تكليفهم بشهادة غيره تعالى فعملهم ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي ليس مراده بذلك
 ضعف قوله بتبذاري الذهني وانما مراده انه شذ عن مراده هذا لا الاصاغر عليه الجمهور في
 حال الاكابر قياما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جرح اليه الفقيه
 عياض في الشفا من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفا كلمة موضوع التعظيم
 للانبيا فكيف يظن بالقاضي انه يريد بقوله وشذ الشاذ الذي هو الضعف هذا البعد
 من البعد **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما امر الشارع المصلي بالصلاة والسلام
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهادة ليعتد الغافلين في جلوسهم بين يدي الله عز وجل
 على شهود بينهم في تلك الحفرة شهودهم فانه لا يفارق حفره الله تعالى انما فيها طوبى بالسلام
 مشافهة انتهى **وقد** بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والنفوس
 من سوء النظر بالله تعالى وبالعباد واجبه ان شئت والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول
 الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس ترك فيها مع قول الائمة الثلاثة انه ترك من كان
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه** الاول ان السلام انما هو خروج من الصلاة
 بعد تمامها فلو كان يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة **ووجه** الثاني ان الخلل منها بالسلام
 واجبت كنية الدخول فيها **وقد** قال صلى الله عليه وسلم افئنا لها التكبير **ووجه** الثالث ان الخلل
 لخروجها بالسلام من الخلل لعدم الخلل فهو واجب كخلل العبد من اعمال الحج فالاول
 خاص بالاكابر الذين هم على صلواتهم **وامون** فلا يخرج من حصة الله تعالى بقاوتهم فكان السلام
 من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لما عساه يظفرهم من خروج من حصة الله تعالى اذا تخلف
 عنهم العناية الربانية **والثاني** خاص بالغالب للناس الذين هم على صلواتهم يحافظون فيخرجون
 من حصة الله ويندخون لئلا يوافهم **ومن ذلك** قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقدير
 الشهادة في الشهادة على الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك
 ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول ان ذكر الشهادة في من الايمان
 والاعمال مرتبة التقدم على سائر العبادات التي جعلها سؤال الله ان يفلي على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب تقدم ذكر

الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان التحيات والشهادتين متعلقتان بترتيب
 وحمل في الصلاة والتسليم متعلقتان بهما بالصلوة وان لم يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في قوله
 اللهم مثل وسلم على محمد فافهم **ووجه** من قال لا يجب تقدير الشهادة في الصلاة والتسليم
 على رسول الله عدم ورود امر بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في الشهادة للعلماء وقالوا ان
 الله تعالى امرنا بها وفي ما كتبنا ان تكون في اخر الشهادة الاول والاخر اصل دليل العلماء
 في جعلها في الصلاة قالوا الصحابة فذا امرنا الله بالصلاة علينا في صلاتنا فان قولهم
 في صلاتنا تخمّل ان يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود وتخمّل ان يكون مرادهم
 بذلك صيغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها للعلماء في اول
 الصلاة لان شكا لولا حظ عادة يكون لا بعد شكر الله تعالى فادركنا الاول والثاني انك
 لله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلن لك كيف نصلي فافهم
ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم والتسليمة الاولى فقط
 على الامام والمنفرد وراى الشافعي وعلى المأمور ايضا مع قول احمد ان التسليمين واجبتان
 ومع قول ابي حنيفة ان الاولى سنة والثانية منع قول مالك ان الثانية لا تسليما ولا للنفرد
 واما المأمور فليست له ان يصلي عند مالك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة
 تلقا وجهه بركة على ماموا لا وفيه تخفيف **والثاني** مشدد **والثالث** مخفف كالقول
 في التسليمة الثانية للامام والمنفرد عنه **ووجه** القول الاول ان الخلل من الصلاة يخلل
 بالتسليمة الاولى فقط ووجه الثاني انه لا يخلل الخلل الا بالتسليمين الحديث وعلينا
 التسليم فخلل الاولى والثانية **ووجه** قول ابي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة
 قد ثبتت بالشهادة فكان السلام كالاستئذان للخروج من حصة الملك **ومثل ذلك** يكفي
 فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام **ووجه** الثالث تسليمات ظاهر
 والله اعلم **ومن ذلك** كنية الخروج من الصلاة قال مالك والحمد بوجوبها **وقال** الشافعي في
 الحج قوله باستحبابها فالاول مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالاكابر والثاني
 مخفف في الادب وهو خاص بالاصاغر **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان قالوا ويكون نية الخروج
 مع السلام عند مالك فانه قال وينوي الامام بالسلام الخلل واما المأمور فينوي
 بالاولي الخلل والثانية الرد على الامام **وقال** ابو حنيفة ينوي السلام على الحفظ وعلى
 من على يمينه ويساره **وقال** الشافعي ينوي السلام على من عن يمينه ويساره من لا يكره
 وانس وجن وينوي الامام بالاولي الخروج من الصلاة والسلام على المقتدر **وينوي**
 المأمور الرد عليه **وقال** احمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يطم اليه شيئا امر بوجه هذه
 الامور كلها ظاهر لا يحتاج الى توجيه لامر احد فان وجه توجيهه القصد في

لته

الامور هرويا من الشريك في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم **وسمعت**
سيد علي الخواص رجة الله يقول وجه من قال بوجوب سنة الخروج من الصلاة هو ان الصلاة
كانت حصة الله تعالى الخاصة وتعلو من الادب في حق الاكابر استنبذتهم عند الاقران
من حصة الله الملوك الى موضع اخر هو دون تلك الحصة في الشرف اشماله لعلوا اخوانه في
تلك الحصة واعطا للادب مع الملوك حقه ففتح الشارع في ذلك العرف وان كان كونه
لا يختار في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستيذان واجبا في حق الامام شرفا
في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حصة الحق جل وعلا فلهم لا يرون مغايرة من
حضرة ولا خروجا وايضا فلان ذلك كان واجبا لاننا الشارع به وفي حديث واحد
ولم يبعنا النصيح بذلك في حديث ولا اثر انما فاسد العلماء على ما ورد في السلام على القوم
اذا اراد الانسان القيام من مجلسه بقوله لبيك الا في باح من الاخرة او من عود حديث
انما الاعمال بالنيات اذ يخرج عن كنهه لا يخفى ما فيه فافهم **وما** سكت الشارع عن الامر به
فما بقي الا انه من ادب العبد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يخلو بالندوبات الشرقية لان
منصب الشارع محل المساواة احد في الشارع فاطال في ذلك شرقا وتاما اذ اقول ليس
من مجلسك من غير استيذان لك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلافه ما اذا استاذنك
فانك تجد في قلبك منه اساءة وود العظمة حضرتك عن ان يغيرها بغير اذن منك وما
كان اذنا مع الخلق فهو موضع الحق تعالى وفي بما قرنا يعرف توجيه من قال من العلماء ان
المصلي يتصرف من الصلاة الى صوب حاجته فان لم يكن حاجته في اي جهة شأنا قال منهم
يتصرف عن عيئه فان الاكابر يرون الوجود كله حصة الله تعالى لا ترجح جهة على جهة الا ان
عن الشارع وانما قد فر العلماء صوب مقصدا لعبادة حاجته عن اليمين لان اليسار منه
يستحب المحضورية واذا كان حاجته في جهة وجهه او يساره نصير نفسه تنازعه فلا يفر
في تلك السنة **وهذا** نظير ما قالوه في استعجاب تفرغ المصلي لنفسه قبل الصلاة من كل ما
يشغل قلبه من تولد وعاطط واكل وشرب ونحو ذلك انتهى **وسمعت** مرة اخرى يقول
تخيرهم المصلي في الانصراف الى اي جهة شاخا من الاكابر وامرهم له بالانصراف عن
اليمين مع هذا المشهد خاص باكابر الذين يشهدون تخصيص حصة الصلاة بمن تدفلا
ينتقل احد من علماء الامام هو مفصول فيكون جهة اليمين تزد على ذلك المفصول شرفا فان الشارع
اذا رجع بقعة على بقعة في الفضل قلنا انه وسخننا حكم عقلمنا وشهدنا لكونه اعلم منا بالامور
بقربه ما ورد من امر بتقدم الرجل اليماني اذ دخل المسجد وتقدم اليساري اذ خرجها
منه فافهم ومن هنا ينقدح لك ايضا توجيه من قال من العلماء انه يندب للمصلي ان ينتقل من
موضع العرش اذا تنقل وعلمه وانه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتفاضل

بما فعل على ظهرها من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاضل على اخبتها اذ امر عليها اذ كرو يقول
هل مرتبك ذا كوفي هذا النهار شلى ووجه الترجيح في قول من قال ينتقل للمصلي من موضع وقعه ولا
عكس كون حصة من اخلاف الله تعالى في الفراض لشي من حصة مناجاة في الوافل يدل قوله تعالى
في الحديث القدسي وما قربت الي المتقربون بمثل اذ اما افترضت عليهم فبقت البقاع في الفضل
ما فعل فيها من فاضل ومفضول **فخرج** الامر في هذه المسائل كلها الى مرتبة الميزان تخفيفا وتشددا
فما مل بها كرامة في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد وجهنا اقوال العلماء في هذه على مقام مرتبة
الاستلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعالمون في مثل ذلك عن غالب
الافهام والحمد لله رب العالمين **باب شروط الصلاة** اجمعا على ان سائر العورة
عن العيون واجبت في الصلاة وغيرها واذت شرط في صحة الصلاة وعلى ان الستة من اجل
ليست بقورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى
ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة لا بعد كونه القتال والتمار الحرب والانتقل
على الرحلة في السفر الطويل والارض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة او
كالعروق وكذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية
ما اجمعوا عليه من الشروط اول الباب قبلة واجبة واما مسائل الخلاف **في** ذلك قول
ابي حنيفة والشافعي وهو احادي الروايتين عن مالك واحدا ان عورة الرجل ما بين شترته
وركبته مع الروايتين لاخير تين عن مالك واخذها القبلة والذرة فقط فلا ولا يشدد
خاص بالاكابر الناس كالعلماء والامراء الثاني تخفيف خاص باذا الناس كالتواضع
واحد الفلاحين والزراعيين وغيرهم من لا يمتحن من كشف فخذ **فخرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واخذوا ان تركبة من الرجل ليست بقورة مع قول
ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالاول تخفيف خاص باحد الناس من الاما عن
والثاني تشدد خاص باكابر الناس على وانا المسئلة قبلها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
واحد في احدى روايته ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها مع قول ابي حنيفة انها كلها
عورة كذلك الا وجهها وكفها وقديمتها ومع الرواية الاخرى من اخلا الا وجهها
خاصة فالاول منه تشدد عليها في السترة والثاني تخفيف والثالث تشدد **فخرج**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاتباع **ووجه** الثاني التوسعة عليها باخراج
القدمين من وجوب السترة **ووجه** الثالث ان الوجه هو محل الاعطال للفتنة
والستر وجوب كشف الوجه وغيره ما ذكر في الصلاة وعند سرائف الشارع من وضع
مظاننا من اجل محاسن النساء كون الكشف المذكور تذكرا للعارفين بالله عز وجل والله ما
امر المرأة بذلك الا ليعلم المحبة الاعلى يدعي الحباينة والادب معه من الناس ومقت من

ينظر إلى محرمته في حضرة فتصير أمته تنظر بقلبها إلى مشاهدته خلا له . وبجمله وذلك الفاسق إذا
النظر إليها لا يراعي نظر الله تعالى إليه فان صاحب الادب قال ما يرمى من المراء وهي مكشوفة الوجه
على خلافه فاعتادها ينسبته لمراقبة من هي في حضرة فالحرة ببني يدي الله عز وجل في الصلاة كولد
النبوة في حجرها ووجه المثل الاعلى فبذلك هو السري كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الحرم
نحو او عرقه كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان
عورة الامة في الصلاة ما بين سترتها وكفنها كالرجل وهو احد الروايتين عن احمد والرافية
الاخرى ان عورتها القبل والدر فقط مع قول يحيى خيفة ان عورتها عورة الرجل وتزني عليه
بان جميع ظواهرها وتظهر عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة لا مواضع الظاهر
منها وهي الرأس والساعدان والستاق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا
والثالث فيه تشديد وكذلك ما بعده . **وجه الاول** العمل بما كان عليه السلف الصالح
من عدم الشهوة في النظر الا ما خارج الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة راجعة
إلى ما تبوها هي كشعة فقط وذلك ما بين السترة والركبة عند بعضهم والقبل والذراع عند
بعضهم وما عدا مواضع الظليل عند بعضهم الاخر فافهم **ومن ذلك** قول يحيى خيفة الله
لو انكشف من استونين قدر الدم لم يتبطل الصلاة . وان كان اكثر من ذلك بطلت وفي
رواية عنه اذا انكشف من الخذاقل من الربع لم يتبطل الصلاة مع قول الشافعي يتبطل
بالكشف القليل والكثير ومع قول احمد ان كان يسيرا لم يضر وان كان كثيرا بطلت وروى
السيوطي والكثير العرق . وقال مالك ان كان قادرا ذكره وصلى مكشوبا لعورة بطلت
صلاته فالاول مخفف . والثاني مشدد . والثالث فيه تخفيف **فرفع** الامر إلى ترتيب
الميزان ووجه الاول القياس على النجاسة التي يغني عنها في البدن بكم ان كانها نجس
احتسابه . ووجه الثاني القياس على تحرق الحف فانه يضر ولو يسيرا . ووجه الثالث
حديث رفع عن امي الخطا والسيان مع حديث اذا امرتكم بامر فامروا منه ما استطعتم
وما لم يقدر العبد عليه لا يتعد في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة الغريان واوجب
احمد ستر المنكبين في الرخصة وفي النافلة روايتان . فالاول مشدد والثاني مخفف
وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا لزمه ان يبطا
قائما وقال احمد فيصلي قائما ويومي بالركوع والسجود فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
من حيث جواز الجلوس . والثالث فيه تخفيف من جهة الاميا ودليل الاول الاتباع
لحديث اذا امرتكم بامر فامروا منه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يقيط بالمعشور .
والثاني ان ذلك لا يقع في قوة حيا المصلي وقلة حيايه من الناس وكذلك الثالث خاص بشدد
الحيا وهذا كله رخصة من الله للعبيد فافهم **ومن ذلك** قول يحيى خيفة والشافعي احدا ان

عن النفس في الثوب والبدن والمكان شرطا في صحة الصلاة مع قول مالك في احوالها انه ان
صلى على الارض صلاته او حاهلا او ناسبا صححت . والرفقة الثانية غنة الصحة تطلقا وان كان
عالمها غدا والثالثة البطلان مطلقا فالاول مشدد . والثاني فيه تخفيف **فرفع**
الامر إلى ترتيب الميزان . **وجه الاول** الاحتياط . **وجه الثاني** الاحتياط . **وجه الثالث**
والسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة القلب والجوارح الظاهرة
كما يبينه خبره من فوقه ان الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأسمي
فقال صاحب هذا القول ان شيئا لا ينظر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يروى على ذلك
خبر الشيعين من فوقه اذا اقبلت الحيفة فدي الصلاة واذا ادبرن فاعشيت عند الدم وميلي
لان قوله في الصلاة قد لا يكون لاجل الدم وانما هو لعله احرق في الحيف لان غاية دم الحيف
ان يكون كلس البول فتسفل الدم منها وتصل كما حل وقت الصلاة وقد ورد بعض الشافعية
على مالك وجوب اجتناب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة
ففي الصلاة اولى وجعل لعله في النجاسة والدم وما يوتيه قول مالك ايضا لا يضر الحيف لا الحافض
شيئا من القرآن فانه يجمع الحافض مع الحيف والنجاسة امر مفقود على البدن ولذلك الحيف في قما يوتيه
ايضا اجاع الامة على الطهارة عن الحدث كما مردون الطهارة عن النجس وسماحة بعضهم
في مقدار الدماء من الدم دون مقدار العذسة من البدن اذا لم يصبها الماء وما يوتيه ذلك
ايضا عدم ورود النص من الشارع بعدم قول الصلاة مع النجس كونه في الحديث كقوله
صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا فافهم **ومن ذلك** قول
مالك والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عار بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول
الامام يحيى خيفة ان صلاته باطلة فالاول مخفف . والثاني مشدد **فرفع** الامر إلى ترتيب
الميزان . ووجه الاول ان الله تعالى لا يواخذ العبد الا بما علم ووجه الثاني الاحتياط
والسعي في براءة الذمة من غير كبر مشقة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في الجديد
ولحدان من سبقه الحديث بطلت صلاته مع قول يحيى خيفة والشافعي في القديم انه يبي
على صلاته بعد الطهارة ومع قول الثوري ان كان حدثه عارفا او قيا بني وان كان زكيا
او ضعا عارفا فالاول مشدد والثالث مخفف . والثالث فيه تخفيف **فرفع** الامر
إلى ترتيب الميزان . ووجه الاول الاحتياط ولا السعات لسبق الحديث للحديث
لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا مثل ذلك الحديث الواقع قبل دعوى سب
الصلاة والواقع في الشافعية والفرق بين الواقع قبلما والواقع في الشافعية
ويقول ما وقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم صلاته فلا يتبطل احداهما الحدث في
الآخر **ومن ذلك** اتفاق الامة الثلاثة على ان ثلثة الظن في دعوى وقت الصلاة

في الوجوب مع قول مالك انه لا يكتفى غلبة الظن وانما يشترط العلم بدخوله فالاول مخفف
والثاني مشدد **فصل** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول ان النظر قريب من العلم فيكون ذلك
في الاذن الخاص في الوفاء بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم امر الدخول في حضرة الله
تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يحيط بالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالاكبر
اصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا في غير الوقت فوقف للصلاة فما كان الاذن
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه اذا اضطر بالاجتهاد الى جهة شر كان الخطا انه لا اعادة عليه
مع قول الشافعي في رجم قوله انه يفتي ان خرج الوقت او يغيب ان كان الوقت باقيا فالاول
مخفف والثاني مشدد **فصل** الامر في مرتبة الميزان والاول خاص بالعوام والثاني
خاص بالاكابر اهل الاختصاص والدين وقد ينسب الى تخصيصه تعاطيه ما يظلم قلبه حتى يحجب
عن روية الكعبة ولم يعرف جهتها **ومن ذلك** اتفاق الامامة الثلاثة على انه لا ينقطع صلاة
من تكلم ناسيا او جاهلا بخبر او سبق لسأته ولم يطل مع قول ابي حنيفة انها تقبل الكلام
ناسيا الا بالسلام واما ان ظالم الكلام فالاخر عند الشافعي البطلان وقال مالك ان كان
لمصالحمة الصلاة كاعلام الامامة به انه اذا لم يتبينه الا بالكلام لا ينقطع وقال الاوزاعي ان
كان فيه مصلحة كاشاد صال وتحدث ضرورة لا ينقطع فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني
مبها مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه مخفف **فصل** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول في العذر للسنان
مخفف **فصل** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى في العذر للسنان
والجمل وسبق للسان كما في نظائره ووجه الثاني فيها عدم قبول العذر من حيث ان
الصلاة فيها افعال مذكورة للصلاة واما الجمل فانه غير مذكورة كذلك لتخصيصه بتركها
الواجب عليه من امر دينه فلذلك لم يعذره واما وجبه البطلان فيها ان اطل الكلام
فظاهر **واما** وجبه كلام مالك فهو يكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجبه كلام
الاوزاعي في المحرمه المومن ووجوب تكليفنا دفع ما يحصل به الضرر وفواحد الشرع
تشهد بتقديره مثل ذلك على مراعاة بطلان الصلاة عند من يخطئها بذلك وفي
الحديث كل معروف صلاة انتهى وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فخرج
بذلك عن الصلاة ولو لم يكن الاسم فافهم **ومن ذلك** اتفاق الامامة على بطلان الصلاة بالاكل
الاناسيا وعلى بطلانها لذلك بالشرب لا عند احمد في المسئلة الاولى وفي الشرب مشدد
والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة اللذة الحاصلة للانسان بالاكل
والشرب فيرتد العبد بجمع بين لذة الاكل والشرب وبين مناجاة الله تعالى على المرافقة
والخفوة معه فلا يقدر فلما نارض عند المصلي ذلك حرم لعل الاكل والشرب في الصلاة
واسم بان ياكل او يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يتقي الله البقاع التي غير ربه في صلاة

وجوده وانما اخذ في الشرب في المسئلة كون العبد فيها امر يقسه ان شاخراجه منها وان شادام
فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الكافر عدلا للفقان بقلوبهم الى غير ما هم فيه في
الغرضية وانزل على قلوبهم برقا الرضا فبركت تار فوسم فلهذا جوا الى ما يظن في تلك النار
ولا هكذا الامثلة في المسئلة فان الروح تكاد تزهق من شدة العطش فذلك شوح العبد بالشرب
فيها كما يعرف ذلك من مكي الصلاة الحقيقية فافهم وقد كان سعيد بن جبير يشرب في الصلاة
وكان طاووس يقول لا بأس بشرب الماء في المسئلة **ومن ذلك** قول الشافعي ان من شابه في
صلاة سبغ كان ذكرا وصغارا كان امرأة مع قول مالك انها يستكان جميعا فالاول مخفف
والثاني مشدد **فصل** الامر في مرتبة الميزان والاول مخفف والثاني مشدد
والثاني مخفف على من لا يخاف من مؤته ذلك مع حمله على الله لم يبلغه الحديث ايضا والمقصود من
ذلك كلمة التبيين فاذا دخل السبغ من المرأة كان اول لانه ذكره على كل حال خلافا للمفتقر فانهم
ومن ذلك قول الامامة اذا اتم السبغ تحذيرا او اذا نال ان ينقطع الصلاة مع قول ابي حنيفة بانها
تقطع الا ان يقصد تنبيه الامام او دفع المازين يديه فالاول مخفف والثاني مشدد
فصل الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول خاص بالاصغر ان ذلك لا يقدح في حال الصلاة
لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة مؤمنوع عنها الاشتغال بالله وذكر غيره ولو
بقلبه ينقطعها وقد اخبرنا الكا بر **ومن ذلك** البكاء من خشية الله يبطل عند بعضهم غير منقطع
عند قوم اخرين ووجه الاول انه كانا لواجب على العبد ان يشك طريقا الربانية حتى يصير
يبكي بقلبه دون عينيته وتسمع مواضع القرآن كلما فلا يظفر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء
من خشية الله يجمع القلب على الله **فصل** الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
انه يشك رد السلام بلاشارة من المصلي اذا سلم عليه اخذ مع قول الثوري وعطاء الله يرد
تعدوا عنه وقاد ابن المسيب والحسن يرد لفظا فالاول مشدد في رد السلام بلاشارة في
الصلاة ووجه الثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول
مقتول المقصود من السلام بلاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الامتثال على
الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف
حقوا من اذا لم يرد باللفظ وهو خاص من رد على المتعبد كالحمل من اولاد **فصل** الامر في
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا ينقطع الصلاة بمنزلة من يرد على
المصلي لو كان حايضا او حائرا او كلبا اسود مع قول احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلب
من حاروا المرأة شي ومن قال بالبطلان عند من يرد ما ذكرنا من عتاس وارضوا في السبغ فالاول
مخفف والثاني مشدد **فصل** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول قوله عليه
الصلاة والسلام اخر امره لا يقطع الصلاة من رويته وموافقا لكا بر الذي لا يخفى عن

شاهدة الحق تعالى في شيء ولا يشغل قلبه عنه. ووجه الثاني كون ذلك حجباً وشغلاً
عن مشاهدة ما تجل لعين المصلي وقلبه من الاطاعات الحق تعالى في خواص الاماغر
قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحجارة والمراة والكلي لا سود كون الشيطان لا يفرق
كما هو مشاهد بين اهل الكشف والشيطان لا يتر واحد من الامة الا ويسته منه طرف
يقطع مشاهدته للحق اذ قطع مشاهدته قطع فضلائه اي صلة شهوة واما المصلي
يشغل ذلك شهوة الا كما برتكنهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينظرون من جميع المخلوقات
الا الى السرا القام بهر وذلك من امر الله لا خارج عنه فافهم **ومر ذلك** قول الله والشا
يجوز للرجل ان يصلي في الجاهنة امرأة مع قول اني خيفة يطلان صلاته بذلك فالاول
مخفف خاص بالا كما بر الذي لا يشغلهم عن الله شاغل. والثاني مشدد خاص بالاصاغر **فرب**
الامر الى مرتبة الميزان والقباح الاول شهوة الا كما بر وجه الكمال البطاني المرأة الذي منه
جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهري معنى الجبر
صلى الله عليه وسلم على عاتقه وخفصة ومنه استندت المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا
كهيبة السجود لخالق الوجود ومنه كان اقوى للملايكة واشدهم من كان مخلوقا من
انفاس النساء منه تدرب المرأة على اخفا ما في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل ان
تتهو بها اعظم من شهوة الرجل يستعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار **وسمعت** سيدي
عليه الخواص رحمه الله يقول من تملق قوله تعالى ان نظاهر اعليه الى اخر الآية علم ان محبا
صلى الله عليه وسلم اكل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى
له هذا الانتصار العظيم ولواته كان عبده راحة من الدعوى والقوة في نفسه كان
الى نفسه بعض او كونه جزا وفاقا واكثر من ذلك لا يبالى انتفى واما وجه مولا خيفة
فهو لا يخلو من نفسه والميل اليها بالتطبع وهو خاص بالاصاغر والادراك بالعلم اليقيني
لكن الذي فهم يشهد بعض المرأة ويثيل اليها بالشهوة فرحم الله الامة ما كان اتقوا ذلك
التي خفيت على بعض المقلدين فافهم **ومر ذلك** اتفاق الامة على انه لا يكون قتل المحبة
والعقرب في الصلاة مع قول النجى بكرامة ذلك فالاول يخفف خاص بالاصاغر الذي يخافون
غير الله في حقرة الله وكلام النجى خاص بالا كما بر الذي يكون عدو الله في حقرة الله تفظيلا
للمع غيبته عن شهواته فلهذا بذلك ومثل ذلك البرعوث والقلة فيصبر عن قتل ما ذكر
حتى يفرغ من الصلاة فلهذا يشهد **ومر ذلك** القول الامام في خيفة والشافي يعق
الصلاة في المواضع التي عن الصلاة فيها مع الكراهة وبه قال مالك الا في المقبرة المبركة
فان كانت غير مبنية كرهت واجزأت مع قول احمد انها تنظر على الاطلاق فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فرب** الامر الى مرتبة الميزان ووجه

الاول ان كان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو كالحجارة ولا الخاطن على وجانبه
كافر او خمر او مشر او غير ذلك تسمية الله تعالى جسا. ووجه قول احمد اجلا خضر الله
تعالى ان ينجيه العبد في مثل المقبرة والحجرة والحمام والمزينة وقارعة الطريق واعطان
الابل فان الله تعالى في تعذيب خضرته من مثل ذلك. وبنيان كخاطبة العبد فيه وامرنا
بلبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة اجلا لخضرته وذلك صلت الا كما بر من لا يستد
عبد القادر الجليل وسيدي علي بن وفاو الشيخ محمد الحنفى والشيخ مكي بن والشيخ ابو الحسن
البكري وولد سيدي محمد علي الثقات الغيبة المتبحر بالعبود والند والعبادة والكمون
تعظيم الحظرة وتهم ولكن جهنم العلماء والصابرين على كبرهم للصلاة على الارض والمصير
وتحو ذلك مما لا رنية فيه خوفا على اتباعهم ان يتبعوه على ذلك مع جملتهم عفا صديقه
فيحبوا بالعجب والكبر عن زهر فيكتب احد هؤلاء الاشياخ من لامية المصطفى ومجل حال
سيدي عبد القادر ومن تبعه على انه كان لهم حال يحون به يريد ان يتبعهم على ذلك
واما وجه كراهة الصلاة فوق ظهر الكعبة فلا يدرك الا مشاهدة فافهم ذلك
واياك والمبادرة الى الانكار على من يغش خربة في مثل جامع الارها والحرة وغيرها الصلي
عليها فان الله عباد اخلقهم للزينة والجلالة وطهر قلوبهم من الشوائب ورجح الاخلاق للذل
والانكسار وجعل لهم الهبة لحق نفوسهم حتى صاروا لا يعرفون لهم راسا وعلامتهم قبل
اقيامهم على كفافهم ونظرهم دائما الى صدرهم فاعلم ذلك واحمد الله رب العالمين

باب سجود الشوق

اجع الامة كالم على ان سجود الشوق في الصلاة مشدود وان من سجد في صلاته حير ذلك
بسجود الشوق اتفق الامة الابعة على ان المأمور اذا سجد خلف الامام لا يسجد للشوق
انه اذا سجد الامام لحق المأمور شهوة هذه مسائل الاجماع **واما** ما اختلفت الامة فيه
فمن يقول الامام واحد والكبرى من الخفية ان سجود الشوق واجب مع قول مالك انه يجب
في النقصان. ويسن في الزيادة ومع قول اني خيفة في رواية. والشافي انه تسنون
على الاطلاق فالاول مشدد خاص بالا كما بر الاول. والثاني فيه تشديد. والثالث
مخفف **فرب** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول تعظيم حقرة الحق جل وعلا عن التهور
فيها امر به شرا كان ذلك من جهة الاشتغال بالاكوان ومن جهة ما تجل له من عظيم
الهبة والجلال ما من جهة الاشتغال بالاكوان وظاهر. واما من جهة ما تجل له من حال
ربه وعظمته فلتقصيره في الرابطة والمحاهدة على الوضوء الى مقام الكمال فيصير يقدر
على تجل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا يحجته مشاهدة ربه عن ما يتبعه كالم
كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انما اسجد لبيته

في فاحشه انه وصل الى مقام لا يقع فيه ولا يستبان وبتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والمنا
حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول ابي لا دخل في الصلاة فاجز الجش وارتبة وانا
في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والنقص فقد اخل بمقام
هذا الامام لا عظم **فصل** ان من سبى عما يفعل من صلاة لعظيم ما تجلي له من عظمة الله
فهو كالنظر الى المقام الذي تحتته من سبي اشتغاله بالاكوان انقص النظر الى المقام الذي
موقه كافر زناه فافهم فان ذلك نفيس وقلبك ليرسعه من احد قبلي **واما** وجهه قول
مالك فهو ظاهر في النقص جبر الخلل الواضع لصلاته كالملة في ذلك اليوم
واما في الزيادة فلو فوعها كاملة فكان السجود لها غير واجب **وجه** قول ابي حنيفة
والشافعي ان السهو في عامة المومنين معفو فكيف به الاستغفار او السجودتين للسهو ان شا
وقد كان عبدالله بن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فرضة للسهو وان لم يقع منهم خلل
في ترك شي من السنن الظاهرة ويقفون صلاة امثالنا لانهم من الخلل نقله الحكيم الزمدي في
كتابه نوادر الاصول ونظير ذلك قول عطاء انه لا نافذة لامثالنا وانما هي جبر للخلل فان
الوافل لا تكون الا لمن كلف فريضته كالانبياء النبي وانفقوا على انه اذا ترك سجود السهو
سهوا لم ينقض صلاته الا في رواية عن احمد **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة في روايته ان
يوضع سجود السهو قبل السلام وهو الاصح من قول الشافعي مع قول مالك انه ان كان عز تقصا
فهو قبل السلام وان كان عن زيادة فبعده وان اجتمع على المصلي سهو او احدها نقص والآخر
زيادة فموضعه عند قبل السلام **واما** احمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من التقصان
في صلاته ساهيا او شك في عدد الركعات فبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول
مخفف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام تكون نيته ليرتزل المحروج كما يقع للمصلي بعد
سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده **فراجع** الامرالي مترتب الميزان **وجه**
الاول وما وافقه الانواع مع عدم ادخالنا فلة في الفريضة قبل السلام **وجه** قول
مالك ظاهر وكذلك احمد فكان فعل سجود السهو بعد السلام اشبه بالوافل التي بعد
الفريضة في الجبر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وابي حنيفة لكن في المفرد ان من شك في
عدد الركعات اخذ بالاول وثني على اليقين وعن ابي حنيفة في الامام روايتان اخذهما يعني على
غلبة الظن وقال احمد ان حصل منه الشك مرة بطلت صلاته وان كان الشك بعداده
ويكرر منه يعني على غلب ظنه حكم الخري فان لم يقع له ظن بني على الاقل وقال الحسن البصري
ياخذ بالاكبر ويسجد للسهو وقال الاوزاعي متى شك في صلاته بطلت فالاول اخذ بالاحتمال
والثاني تفصل والثالث مخفف والرابع مشدد **فراجع** الامرالي مترتب الميزان
فاللايق بالاكابر البنا على الاقل واللاق بالعوام لاخذ بالاكبر لغلبة هو نفسهم من

حضرة الله عز وجل فواخذوا بالاقل لحملهم لليل وصارت صلاتهم كصلاة المكروه وتلك ثواب
فيها واللايق بالاكابر لا يبالون بالظلال وافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان من ترك
التشهد الاول فذكره بعد انصبا به انتصب فاجبا لم يعد له او قبله عاذا وسجد للسهو
ان بلغ حد الركع مع قول احمد انه ان ذكره بعد ان انتصب قائما ولم يفرق بينه وبين الركعة الاولى
ان لا يرجع ومنع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومنع قول الحسن يرجع ما لم يركع ومنع
قول مالك انه ان فارقنا اليه لارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك فيه
تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الركوع الي تشهد **فراجع** الامرالي مترتب
الميزان **وجه** الاول ان كل من السجدة الاولى انما شرع للاستراحة من قبل السجود ورفع الله
في السجود بحيث ما قام منسجدا فما بقي للرجوع المخلوس **فراجع** الامرالي مترتب
يدي الله تعالى قنات **وجه** قول النخعي ان رجوعه ليشروع ويتأهب لخطاب الحق تعالى القيام
اولي من خطابه مع الفتور واذا نجا الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة
والسهو في ترك ما ترويه **وجه** قول مالك ان مفارقة الارض لوسهوا عند اقل قوته
على تحمل الحاجة لله تعالى في القيام مع ان محل الجلوس المصلي انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية
وذلك في الجلوس الاخير فاسل الشارع الاولا لا تنفيسا للضعف الذي لا يقدر ولا على
تادية الرباعية او الثلاثة بلاجلوس وسقطها **فان قال** قال الامرالي فلو كان الجلوس للشهد الاخر
مضادون الاول مع ان كلاهما بعد سجدة **الجواب** ان الشهد الاخير انما كان الجلوس
له واجبا زيادة رخصة بالمصلي من حيث ان يجلي الحق تعالى في السجود الاخير استد من تجليه في
السجود الذي قبل الشهد الاول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما مر بسط في صفة
الصلاة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من قام الى الخامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس فان
كان لم يجلس في الرابعة للشهد تشهد في الخامسة ويسجد للسهو وان كان قد تشهد فيها تسجد
للسهو وسلم مع قول ابي حنيفة في روايته انه ان ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر
بعد ما تسجد فيها تسجد فان كان قد قعد في الرابعة قد تشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا
فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامرالي مترتب الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة
على ان من صلى المغرب اربع اقسامها ان يسجد للسهو ويجزيه صلاة مع قول الاوزاعي انه يضيف
اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو كبا يكون المغرب شفعا فالاول مخفف خاضع للمجوز والثاني
مشدد بخاضع من الرقع حجاب **وجه** الاول ان العوام لا يشارون من شهود الشفع بخلاف
الاكابر تدوب انما هم من مشاهدته وليس احقهم الا في شهود الوتر ولا جعل الحق تعالى بعض
الصلاة شفعاء وقد علم بعد ما تدروا كما يعرف ذلك اهل المناجاة الله **فان قال** قال
ان تسلم شفع الحق تعالى **الجواب** انه لا يسمع الحق الا وجود الشاهد مع الحق والما

الشافع فلا يندفع في التورية لانها لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى كما يكون من محوي
 ثلاثة الامور بجمع وكشف القناع عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فهم الله
 الاوراجي في غوصه على مثل هذا السر **ومر ذلك** قول الامام الشافعي واحدا من اجرة جماعة
 بانه ترك ركعة مثلا لا يرجع الى قولهم وانه يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول ابي حنيفة واحدا
 في احادي الروايات عنه انه يرجع الى قولهم فالاول يخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول اخذ بالاضطراب لنفسه فانه اعلم بافعال من غيره فلا يخرج
 عن هذه التكليف الا بذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير اقوى لان النفس ربما لبست
 على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنب في **فانه** **ومر ذلك** قول الامام الشافعي انه لا يسجد
 لترك مسنون الا القنوت والشهادة الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول
 ابي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العيد ولتركه الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اما
 وبه قال مالك لكن يختلف مع السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام
 وقال احمد ان يسجد لمثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول يخفف **والثاني مشدد**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القنوت والشهادة الاول يشبهان الاركاء
 فاستحقاقهما بالسجود تداركهما كمال فنية الصلاة ووجه الثاني ان تسبيحات العيد
 وتكبيراته متعارفة شعائر في ذلك الجمع العظيم فتذكر لغافلين بكبريا الحق تعالى حين
 حجبوا عن شهود ربهم بشهود الكثرة وليس الرتبة وشاهدة الهوى واللعبة في ذلك اليوم
 عادة وكذا القول في الجهر في موضع الاسرار وعكسه فانما لتعارض ما سنده الاما في الصلوات
 من اسرار موضع الجهر او عكسه نقص كل صلات كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة
 عند الكلام على حكم الجهر والاسرار ووجه قول احمد النظر الى هوا الغالب الناس فيهم
 صلاتهم فلا يكاد يسلم لهم صلاة من النقص ولو بالقول في الاختراع عن ذلك فلذلك كان
 السجود راجعا الى اختيار المصلين فان وجد في نفسه عز واهية سجدة والا فلا **ومن**
ذلك اتفاق الامة على انه يكفي للشهود ان تكرر سجدة مع قول الاوراجي انه اذا كان
 الشهود جليسين كالزيادة والنقصان يسجد لكل واحد سجدة مع قول ابن ابي ليلى انه
 يسجد لكل سهو سجدة من تلقا فالاول يخفف بخلاف بقوام والثاني منه تشديد خاص
 بالتوسط بين المقام والثالث مشدد خاص به كما بررنا بالاعتناء كالا لاحتياط **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحدا في احادي رواياته ان
 المأمور يسجد للشهود اذا انتهى مائة ولم يسجد مائة للشهود مع قول ابي حنيفة انه لا يسجد
 الا ان سجدا مائة فالاول مشدد **والثاني يخفف** **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول اخذ بالاضطراب وشدة الارتباط وكفيل الجابر للنقص مع انقصاء

القدرة ووجه الثاني منبج على قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وعلى ضعف الارتباط
 فالاول خاص بالا كما بررنا من اثارهم كالجزم منهم كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين
 كالجسد الواحد فانه اشبك منه عضو فاعلى له جميع الجسد الجوى والسهو والثاني خاص
 بالاصاغر الذين يسهلون امامهم كالجواهر لاجرائهم والله اعلم

باب سجود الثلاثة

اجمع الامة على انه يشترط للسجود الثلاثة شروط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال لما عين
 نوري لاسما اذا سمعت قراءة السجدة وتقول يسجد وجهي للذي خلقه وصوره واختلف الامة
 في سجود الثلاثة هل هو واجب او مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو
 سنة عند الثلاثة للفقاري المستمع فالاول مشدد **والثاني يخفف** **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من شأن بقاء الكبر وهو جهر ام يحجب السجدة في ازالته
 واخرجه عنه باظهار التواضع لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة قوله تعالى
 الا يسجد والله الذي يخرج الخبايا في السموات والارض وسايعها فقد اشد شبهة حاله حال من
 امتنع من السجود وظاهرا فوجب السجود ليخرج من صفة الكبر وايضا ذلك ان التكبر خاص
 بالجن والانس فقط دون غيرها من سائر الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجه على
 اعتقادها من لاشياء الجنان والطين خلقت من سائر الخلق فان كانت المتوجه
 على انكارها من اشياء الكبرياء العظيمة فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاشياء لا طاعين
 لا يرفعون للكبرياء طاعة بخلاف الجن والانس فانهم يخرجون استكبر عن الاعتراف بالذلة والتواضع
 طمعا فان تكبروا وامنوا بحكم الطمع وان تواضعوا فخرجوا عن الطمع ومن هنا وجب عليهم
 الرياضة والمجاهدة ليجزوا عن الكبر وحب الرئاسة ويقفوا على اصل عبوديتهم **وسمي**
 سدي عليا لخاص به الله يقول وجوب السجود خاص بالاصاغر الذين لم يكملوا في تمام النواضع
 واستغنى به خاص بالا كما بررنا بحق الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وسارا خرم يري
 نفسه قد استحققت الحسف به لولا عفو الله عز وجل وصارت قلوب الخلق كلهم تشهد لهمة
 بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل انتهى **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
 وحفاوا وضع استبطانة ورحمة الله بنية الامة في تخفيفهم عن العانة بعد وجود سجود
 الثلاثة عليهم لانهم تحت سايح العفو فيما عتد منهم من الكبر فلا يكاد احدهم يخرج عنه
 بل يترجم اري نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع في الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصلي
 وتكرره في كل ذلك والانكسار فانهم **ومر ذلك** قول الامة الثلاثة ان السماع من غير
 اشاع لا يشاك السجود في حقته مع قول الامام ابي حنيفة انما سوا فالاول يخفف وهو خاص
 بالعوام والثاني منه تشديد وهو خاص بالعوام والثاني منه تشديد وهو خاص

بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلة الوجهين لا تذكر الا مشاهير
لاهلها لان ذلك من دقايق مسائل التوحيد **ومرسل** قول الامامة الثلاثة ان الثاني اذا
كان خاص الصلاة والمستنع في الصلاة ان المستنع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع قول
ابي حنيفة انه اذا قرع سجدة فلا ولا يخفف **والثاني** مشدد **فمرسل** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان المستنع اذا كان في الصلاة فهو مشغول بتجاه ربه المأمور بها في ذلك
الوقت فلم يتركها بالاشتغال بعينها ولو لان الامام من شأنه ان يبايظ المأمور معه
ما كان يستوعق للمأمور السجود لفرقة غير نفسه فكان الامام يبايظ الحق تعالى في تلاوة
كلامه تعالى على عباده **ولا شك** الحكم في غير الامام ووجه قول ابي حنيفة
انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من غير ان يشغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة
فلما قرع منها قضى ما فات من سجود التلاوة لنقصه بعد الرابطة الى وصوله الى مقام الحج
حيث لا يشغل مشاجرة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن الحق في بعضهم يصير يشهد ان الحق
تعالى هو الثاني كلامه على نفسه والعبد عدا وهو وجود وهو تفرق كلام ربه على ربه
فمثل هذا السجدة في المشهد الثاني دون الاول ولم ار لهذا المقام ايقا الى وقتي هذا
والله اعلم **ومرسل** قول الامام الشافعي في اخذ السجدة مع قول ابي حنيفة وما كان
انه ليس في الحج الا في السجدة الاولى فقط فالاولى تشدد **والثاني** مخفف **فمرسل** الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا ركعوا وحيداً
فقولوا واستجدوا للذي هو السجدة التي طلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
قول ابي حنيفة لانه يقول لم ار اذ يقول تعالى اركعوا واستجدوا السجود الاصل في الصلاة
لا العارض واما السجدة الاولى في الحج فاما وافق ابو حنيفة فيها بقية الامة لما في ايها
من الوعيد بالعذاب لم يترك السجود من الناس وايضا ذلك انوا اخذوا العبد في عدم حصول
المواكب الالهية العظيمة اشده من مواخذته في غير المواكب المذكورة فانه تعالى اجتاز كل
من في السموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
كلها شمر قال وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس
العذاب لما شهدته السجود لله من هودونه في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون اول
ساجد وهذا لما شهد للامام ابي حنيفة في قوله بوجوب السجود فافهم **فان قال**
قائل فمن اي باب وقع من البشر عدم السجود لله مع انه لا يفتح لاحد التكبر على ربه انك
وانما يقع التكبر على جنبه من الخلق **فالجواب** انه وقع عدم السجود مع احجاب
عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كما في الانبياء الله واوليائه لانهم

يدعونه الى ما يصيقه صدره فافهم واكثر من ذلك لا يقال **وقد قيل** الشيخ اليوم يدعون
حديث اذا احب الله عبداً نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلانا واجتبه فحبته اهل
السماء ويضع له القبول في الارض انتهى الحديث واذا وقع التكبر في ان كان قتله
الانبياء والاوليا من هذا النكاح فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجبتوا في وقت معاد انهم
للانبياء والاوليا يحكموا الغيبين فلذلك اطاع الانبياء والاوليا بعض قومهم وعصاهم
البعض الاخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من قبله ومن قبله الاول لان
الانبياء والاوليا على الاخلاق الالهية في التاتبعها وكذلك قضى تعالى على قوم بعد
السجود له الذي هو كتابة عن الطاعة لامتربنا بتيه الانبياء والاوليا اعصى قومهم
امرهم فافهم **ومرسل** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اخذ السجدة ان السجدة
من عزائم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي في اخذ السجدة الرواية الاخرى عنه
وهي المشهورة انها سجدة شكر تستحب في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف
فمرسل الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى ما ذكرها الا تعريضاً لا سجوداً
عند تلاوتها او اسماءها من الامام لاستحسان ان كان احداً وقع في معصية ولم يثبت منها او
تاب ولم يظن انها قبلت فانه يتركها في الصلاة اسكتها لتكون خارجاً عنها
حضر بغيرها الغفوا والرضى عن العبد وهذا خاص بالامام لان من جعلها سجدة
شكر يجعلها خاصاً بالامام بالذين لم يقعوا في ذنب او وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول
توبتهم وانما قال الشافعية يطلان الصلاة بها لاجل امر لا تعلق له بالصلاة الى
هو فيها ولم يبلغنا انه صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فاحجاب هذا القول
من حقه لهما اذا سجدها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا
فهو رد كما ثبت في الصحيح فكل من المذهب وجه فافهم **ومرسل** اتفاق الامة الثلاثة
على انه في الفصل ثلاث سجود في الحج والعمرة والاشفاق والعلق مع قول مالك في المشهور
عنه انه لا يسجد في الفصل ووافق الامة في بقية السجودات وهي احدى عشرة سجدة
ما عدا السجدة الاخيرة من الحج ووجه الاول الانباع وكذلك الثاني وهو قول انس
لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منى نحو المذنية فكل ما مر وقيل على حد
ما بعده مع ان من اثبت السجود في الفصل مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف
فمرسل الامر الى مرتبة الميزان **وسمع** سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول لما
لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل منذ تحول المذنية لاستقرار نفوسه في الصلاة
حين تحولوا الى المذنية في حال الايمان والافتقار بخلافه حين كانوا في تكبر كان منهم
ظوايف عندهم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثير البز في يقولون لعل

قلوبهم من اسلمهم فربما انتهى **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجدة
للتلاوة اذا قرأ اية السجدة في الصلاة مع قول الامار **وجنيفة** انه يقوم مقامه استحبابا
فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان الغالب
في الناس ان لا يخفضوا في الركوع كما يستجود **فلذلك** كانا الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود
ووجه الثاني ان الامار يترفعون الى الركوع بعين النعظيم كما يستجود فلذلك كان يقوم مقامه
السجود فحرم الله الامار بان يخفضه ما كانا اذ قد ذكرناه **وروي** الله عن بقية الامية **ومر**
ذلك قوله لك والشافعية انه لا يكره الامار في السجدة في الصلاة مع قول الامار **وجنيفة** بكرة
قراءة البتة في ما يستر فيه بالقرارة دون ما يجره وبه قال احمد حتى انه قال لو استبرأ فيها لم يسجد
فالاول مخفف والثاني مشدد **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان عدم ورود
نهي عن اية السجدة في الصلاة وهذا خاص بالاكثر الذين يقدرون على النزول الى السجود ولو لم
يظلل القيار ووجه الثاني ان الامار المأمور قد يكونان لم يقدرا على النزول الى السجود
لعدم قوة استعدادهما فطلب طول القيام حتى يقع لهما الاذن بالسجود وذلك لوجودهما القوة
على تحمل الجلي الواقع في السجود فلذلك **كره** للامار في اية السجدة لانه وجهه عليه
وعلى من هو موثر به السجود ولو لم يكن في اية السجدة ما كان خطوط بالسجود للتلاوة مع هذه
المسئلة فانه **ومر ذلك** قول الشافعية انه اذا اخذ الامار للتلاوة فلم يتابعه المأمور فطلب
صلاته كالنزل القنوت مع قول غيره انها لا تطلب لان ذلك سنة في الصلاة فالاول
مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان ذلك اختلافا
على الامار والاختلاف ينقطع القدوة واذا انقطعت القدوة بطل حكم الوضوء مخففة
الله واذا بطلت الصلاة **ووجه** الثاني ان المتابعة لا يجب الا فيما هو من صلوات الصلاة
كالاركان فلكل وجه **ومر ذلك** قول الشافعية في اخذ ان سجود التلاوة يقتضي السلام
من غير تشهد مع قول الامار **وجنيفة** ومالك انه يكره للسجود وللرفع ولا يسلم فالاول مشدد
بالسلام **والثاني** مخفف لعدم وجوب السلام **ووجه** الاول كونه كان في حصة يغيب
فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته عنهم **ووجه**
الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان السجود لم يتوار عن الحاضر **وسعد** سيدي
عليه الخواص رحمة الله يقول لا يكمل الرجل عنده في مقام لولاه حتى لا يغيب عن شهوده
بالسجود بين يدي الله تعالى بل يكون شاهدا للسر القام بالخلق وذلك من امر الله بيقين
وما راى عليه مضمحل الوجود له حقيقة فكانه معذور في السلام لا يكون الا على وجوده والوجود
لم يحجب ولم يغيب فانه وهذا السر لا يسطر في كتاب فحرم الله الامار بان يخفضه حيث
لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي كراه من عدم وجوده من سلم عليه بعد

الغيبة كونهما حاضرة جمع لا يصح فيها غيبة **ومر ذلك** قول الامية انه لو قرأ اية سجدة وهو على
غير ظهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظره مع قول بعض الشافعية انه ينظر ويأتي بالسجود وان
كان قد كرر الامة مرارا التي يجمع السجودات فالاول مخفف **والثاني** مشدد **ووجه** الاول
انه لا يخطأ بالسجود الا من كان مستظرا **ووجه** الثاني توجه الدعوى عليه في قرأه القرآن
على غير ظهر فكان الخطأ من توجهها عليه بالسجود في الاصل فلذلك امر بذكره **ومر ذلك** قول
الامية **وجنيفة** انه لو كرر اية السجدة في مجلس كراهة سجدة واحدة عن الجمع مع قول بقية الامية انه لا
يكفي السجود في اية على السجود في مرة اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالاول
مخفف **والثاني** مشدد **ووجه** القولين ظاهر والله اعلم

باب سجود الشكر

قد اشعبه الشافعية عند سجدة نعمة او اندفاع نقمة فيسجد لله شكرا على ذلك وبه قال احمد
وكان ابو حنيفة والطحطاوي يريان سجود الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كذا كرهه
مالك بخارج الصلاة وقال العبدة الوهابي لما كرهه لاسيما وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول
مشدد **والثاني** مخفف **ووجه** الاول ان النعمة لو تزل اية على العبد كما ان النعمة لو
تزل مدفوعة عنه ولا يحصى العبد شانه على الله تعالى لكن شانه نعمه ونعمته كبري يتجدد وتندفع
فكان السجود لها اكل **ووجه** الثاني انما العبد يسجد الشكرانه ليس لله عليه نعم
الاما تجدد له وان دفع عنه وذلك مؤذن بقلة الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان
ثار كرهه يقول لا احصي ثنا على الله لو سجدت له من افتتاح الوجود ودمت على ذلك ابد
الابد من مع تقديركون ذلك خلقا في كيف وانا وافعال خلق له جل وعلا فلذلك
كان ترك السجود اظهر في الاعتراض بالنعم والعجز عن مقابلتها بسجود وغيرها فانه **ومر ذلك**
قول الامية الثلاثة انه يستحب للمصلي اذا مرت به رحمة ان يسأله او اية عذابا يستعبد
مع قول الامية **وجنيفة** بكرة في ذلك في الرض بالاول مخفف **والثاني** مشدد **فجمع** الامر الى
ترتيب الميزان **ووجه** الاول اظهار العبد الفاقة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة
لا سيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاكثر الذين يقدرون على السطو مع
تجمل تجليات الحق تعالى فقلوبهم **والثاني** خاص بالامار الذين اخرتهم قسبة الله تعالى
قلوبهم واما السؤال لما قد راعى السطو فكان من راحة الله تعالى ثم عدم تكليف هذا
الامار لهم بالسؤال في ارضهم لما فيها من شدة الغيبة والعقوبة فلاذ النوافل لعلها تحا
فيها وحنة الغيبة فانه

باب صلاة التقليل

اتفق الامية الاربعة على ان النوافل اربعة سنة وهي كعتان قبل الفجر وكعتان قبل

الظهر ورکعتان بعدها ورکعتان بعد المغرب ورکعتان بعد العشاء وكذلك تقفوا على وجوب
قضا النوبات من الغرض فخذ اما اتفقوا عليه واما ما اختلفوا فيه **فصل** قول مالك
والشافعي كذا الروايات مع الغرض الوتر مع قول احمد ان كذا ركعتا الفجر ومع قول ابي
حنيفة ان الوتر واجب فالاول والثاني تخفف بجعل الوتر والفجر نافلة موكلة والثاني
مستند بجعل الوتر واجبا **فصل** الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للاعرابي حين قال له هل على غير ما قال لا الا
ان تطوع فظهر في وجوب ما نادى على الخمس صلوات الا ان يجب بغير كندة ووجه
الثاني كثرة التاكيد من الشارع في صلاة الوتر ودونها كيد في صلاة الفجر وما اكديه
الشارع فهو بالوجوب اشبه فيكون ترتيبه فوق النافلة ودون الغرض في ذلك من
الادب مع الله تعالى بالاحتياط على عارف **فصل** الله الامام بالحنيفة حيث غاب عن لفظ
الغرض والواجب وبين معناها لجعل ما فرضه الله تعالى على من فرضه رسول الله صلى الله عليه
وسلم. وان كان لا ينطق عن الهوى اذ بما مع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمدح الامام بالحنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب رفع رتبة تشريع ربه
على تشريعه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم ينظر الى ذلك من جعل الغرض والواجب
مترادفين **وقال** الخلفاء في حق الامام عند الامام بالحنيفة متفاضلان والخلف
معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي اوجبه صلى الله عليه وسلم عن الله في
رتبة ما فرضه الله فاننا لانعلم من الله الا ما اتانا به الشارع عنه **فصل** ما قلناه
ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به كالغرض ونظما قلناه هنا تخصيص الانبياء
عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والرحمة وان كانت
الصلاة من الله في اللغة الرحمة تفضيلا لشان لا وليا وكثيرا ما يشتر الشارح
على شئ واحد ويوجب بعضها التجهد باجتهاده كالختان فان الشارع ذكره مع فعل الاطفا
ونتم لا بطا وغير ذلك من مصالح الفطرة كالاستنجاء فانه من مصالح الفطرة **وقال**
المالكية بوجوبه فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب **وقد**
ذهل بعضهم عن اصطلاح الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اذا من قوله
انه سنة فصار يقدر ذلك في درسه ويقول الاستنجاء سنة عند مالك. فلو صلى من غير
استنجاء صحت صلاته ومالك لم يقل بذلك بل اوجبه من حيث انه نجاسة يجب ان يذهبها
قبل الصلاة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه يستحب ان يغسل في كل ركعة الوتر قبل الركعة
الظهر اربعاً وبعدها اربعاً مع قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العبد
فقال فيها ان شاقب اربعاً وان شاقب ركعتين مع انه شدد في سنة العشا التي قبلها

فجعلها اربعاً كما جعل التي بعدها ايضا اربعاً فالاول من سنة الظهر والعصر مشدد والثاني
مخفف. وفي سنة العشا عكس **فصل** الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول في الظهر والعصر
والعشا طول من الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشاف خلال
الله تعالى للصلاة وقت الظهر وقرب القلوب من ربه في وقت العصر لانه ما هو من العصر
الذي هو الغم عصر التوبة لكثافة الحجاب في وقت العشا عاكب الناس فلا يكاد احدهم
يتلذذ بما جاءه ربه فيها واما الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعد هاتين كما يجزى بعد ذلك
الحضور فيها بكثافة الحجاب فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان السنة في صلاة
الطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الامامة الثلاثة
خلافا لابي حنيفة فانه منع التسليم من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاقب ركعتين او
اربعا او ستا او ثمانا بسليمة واحدة فعمل واما بالنهار فيسلم من كل اربع فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف. **فصل** في صلاة الاصل صلاة طالع الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله
تعالى مع ثقل ذلك التحمل فكان تسليمهم من كل ركعتين في حال الاعناء الذي لا يكاد يروى الاصل
ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الاصاغر الذين لا يقدر على الوقوف بين
يدي الله في صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار ركعة. ووجه قول ابي حنيفة مراعاة
حال الاكابر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع ثقل التحمل اكثر من ركعتين
ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر
واحسانهم عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يحسنون زيادة ثقل التحمل في لانفسهم فرحمهم
الله الامام بالحنيفة ما كان اكثر مراعاة لمقام الاكابر والاصاغر ورحم الله بقية الامامة
ما كان اكثر شفقتهم على الامة **ومن ذلك** قول الشافعي في اخذ اقل الوتر ركعة واحدة
احد عشرة واذني الحال ثلاث ركعات مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات تسليم واحد
لا يراؤ عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك الوتر ركعة قبلها شفع بنفسه ولا يحد لما قبلها
من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف. والثالث قريب
منه **فصل** الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول الانبعاث لامر الشارع والحكمة في كون
العبد له صلاة الوتر بزيادة او نقص مراعاة الشارع لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم
بالنظر لشرعة الحضور وتبليغ في اقل ركعة من صلاة الوتر والفرقة قال تعالى وكلم الله
يوم القيامة ورفا فافهم **فصل** كان استعداده قويا وحصل له الحضور مع الله تعالى
في اول ركعة او ثلث ركعة اكتفى بذلك. ومن لم يحصل له الحضور فله الركعة حتى يحضر
وذلك باحدى عشرة ركعة او ثلاث عشرة اذ اكثر كما قاله مالك ووجه قول ابي حنيفة
انه لا يراى على ثلاث ركعات كون ذلك وراى الليل كان المغرب وتر النهار وتر القواعد

المقررة ان المشقة به اعلى من المشقة فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما امكن وقد
سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي فعلا اما كان له نظير من العرائض والامور
نظيره لا يقال منه نفل وانما يقال فيه على رويته وسعته سراكا يقول لا يكون النفل
الا لمن حلت فرايته وذلك خاص بالانبياء العظماء وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون
له اشرف نفل انتهى سيعنه يقول ايضا وجه قول مالك والشافعي انه يفرق في ركعة الوتر الاخلاص
والمعونة بين ان من اوتر فقد وجد الله تعالى في استيفائه الشكر ودخل طين السعادة وذلك
ابغض ما يكون الى العبد فذلك امر هذان الاما مان برة المعوفتين دفعا لشركه وسوسه
هو خاص بالاصاغر ووجه قول ابي حنيفة انه يفرق في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدمه لكونه
من وسوسة الشيطان في تلك الحقة وهو خاص بالاكابر انتهى **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
ان من اوتر ثم تجدد لا يعيد الوتر مع قول احمد انه سيعنه بركعة ثم يعيده فالاول مخفف
بعده اعادة الوتر والشافعي شدد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
الابتاع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو خاص بالاصاغر الذين
لا يلبس على توحيدهم ووجه الثاني الابتاع لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين
لا يلبسون من كثرة التوحيد ولا يلبس عليهم سبيل ومعنى الحديث السابق ان من اوتر قبل
ان ينام فقد في ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يتكلم بالشع عملا بقول الشارع
لا وتران في ليلة اي في ختم اخر صلاته بالليل يشفع فهو تحت امر في ذلك وسنفي
وسنفي هذا الاحتجاج الى نقص الوتر فانهم **ومر ذلك** قول مالك في المشهور عنه والشافعي
باستحبابا لغتوت في النصف الثاني من رمضان في اخر ركعة من وتر التراويح مع قول
ابي حنيفة واحدا باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال الجماعة من الشافعية كان
عبدان واي متصورون ثم ان واي الوليد النيسابوري فالاول مخفف والثاني شدد
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني
من رمضان دون غيره ووجه الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدوام
فاخذ الامام ابي حنيفة واحدا بالاضيقاط ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد
لا يرد ووترك الشهادة لله بالقرنية والاحدية والواحدة وكان من الفتوة الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات في تلك الحقة ولا يخص العبد نفسه فيها بالدعاء فانهم **ومر ذلك** قول ابي
حنيفة والشافعي واحدا صلاة التراويح في شهر رمضان عشرون ركعة وانها في الجماعة افضل
مع قول مالك في حديث الروايات عنه الخامسة وثلاثون ركعة وان فعلها في البيت احب الي
وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الامام
فلا احب ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف

ابو

من حيث العدد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وهو خاص بالضعفاء ان
الجماعة فيها رحمة بهم لعدم قوة احدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى في عشرين ركعة
مثلا فكان لا يصل لهم فعملها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هيئة الله عز وجل وتخرج
من حفرته لعدم من يناسبه في ذلك الوقوف بخلاف اذا صلاها في جماعة ووجه الثاني
مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله افراد او مع خفوفهم على أنفسهم
ايضا من الوقوع في الركبة تحقير الناس في المسجد كما سبقت ان شاء الله تعالى في الكلام
على صلاة الجماعة في الفرائض **ومر ذلك** قول مالك والشافعي في اخذاته يجوز قصا التواضع
في الاوقات المنهي عنها مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني شدد
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك كاذن مالك
في الدخول في حفرته بعد ان كان مع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق تعالى
منع من الصلاة في هذه الاوقات شعاعا ما ولم يستأصل صلاة فمثل المقضية كمثل المودة
وايضاح ذلك ان هذه الاوقات غابت غضب الحق تعالى فلا ينبغي الوقوف بين يدي المولى
في وقت غضبه وذلك لان وقت الاستئصال يوجد فيه شاحض طر يظلم ابد اخلاف تعبته
الروا فان الشاخص لم يكن صاحب قطة نايبا منابة وانما استئمن العدا وقت الاستئصال
توهم الجمعة لا ورد في موضع ان حجة تتجركل يوم وقت الاستئصال ابور الجمعة وانما حياها
كناية عن الغيبة لا هي ووجه استئصال ركعة من النهي عن الصلاة فيه في الاوقات المذكورة
كونا بعد هناك في حقة الملك الخاصة فكان من اهل البيت وخدامه الذين لا ينبغي
من القرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر
وتعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس او تطلع وترفع فتدريج كون عباد الشمس يتأهبون
للتجود للشمس في ذلك الوقت فهنا الشارح عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في
ذلك هو وبما سار كنهم في صورة العبادة وان كان العصر مختلفا فمن صلى العشاء
القصير في اول وقته كان النهي حقة في تحريم اي تحريم وسبيل الاحترام مقاصدا تقدم
في تحريم الاستئصال من الجاهل بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة اما هو الاستئصال
بالفرج فقط **وقد** بلغنا ان غرض الخطاب رضي الله عنه في الحديث بغيره بعد العصر انما
فعلها بالدرج فقال اخذ بغيره انما هي ساع من وافقة الكفار وهم الان لم يخفوا فافق الله بركل الناس
يعرفون ذلك انتهى فقد استتب سدا العلماء على المصلي الباب من حين لفعل صلاة العشاء الصبح
ليلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في التجود للشمس فانهم **ومر ذلك** قول الشافعي في
قوله واحده في اخذ روايته انه يسلم لفاته من الشمس الزاوية يقضية ولو في اوقا
الكرامة كالرايض مع قول ابي حنيفة انها تقضى مع الرغبة اذا فاتت ومع قول مالك انها تقضى

وهو القول القديم للشافعي والاول مشدد. والثاني فيه تشديد. والثالث مخفف. **فروع**
 الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول العباس على الغرض اذا كانت جماع ان لها وقت معين
 وهي جوازها لا يحصل في الغرض من النقص في قضاءها فقد الحسن الادب مع ربه حيث لم
 يقد الله شيئا فصلا نظيره في الاخضية والكفارة وغيرهما وان كانا كل شئ تعالى اليه
 ووجه قول ابي حنيفة ان الزانية التي فانت مع فريضةها تخلي الا في لا ترفع الفريضة
 الا ومعها الجار لنفسها **وقد كان** علي بن ابي طالب رضي الله عنه يقول عجلوا بالركعتين
 تغدوا المغرب فانها ترفعان مع الفريضة فيقاسر بذلك غيرها **وقد** ذكروا ان من ابرار ملوك
 الدنيا ان لا يكون في خادمهم في خادمهم نقص في اعضائه او مرض او جذا في جسده ليليق بهم
 على ناقص وما كان ادبا مع ملوك الدنيا فهو ادب مع ملك الملوك من ابا ولي وان كان كفو
 تعالى هو الخلق لذلك البلا فافهم **ووجه** قول مالك والشافعي في القدم ان الرواتب لا
 تقضي من كل وقت له نصيب من الخدمة فاذا فات وقت الخدمة ذهب فارغا فلا شيء يرد
 العبدان يرفع الوقت المستعمل من تلك العبادة ويملاها للوقت الماضي مع انه كل في حقيقته
 من ارا جعل العبادة المستقبل للوقت الماضي فكانت نقل الكتابة من شغل الحقيقة الى
 اولها **وقد** اخاض نظر الاكابر والاول والثاني خاص بنظر اصاغر فوجه الله الامنة المجهدين
 ما كان اكثر اذ هم مع الله وخلقته ومع بعضهم بعضا فكما لم يذكره مجتهد ذكره المحقق الاخر
 مراعاة لشاهد العباد غلوا وسفلا من خواص ويجوزين **ومر ذلك** قول الشافعي واحدا
 ليس لم يدخل المسجد وقد اقيمت الصلاة ان يصلي تحية المسجد ولا غيرهما مع قول ابي حنيفة
 ومالك انه اذا من فوات الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في مؤنة ما
 اذا اقيمت الصلاة وهو خارج المسجد لا ولا مشدد في امر التحية. والثاني فيه تشديد **فروع**
 الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه
 بشدة مواخفة الله تعالى للعبادة اذا دخل بالاذن فيها اكثر من مواخفته له اذا حل بارت في النافذة
 نقص هذا العبد بفعل التحية الايمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم
 ووجه الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى غفر لعبد
 من صلي في تلك الجماعة وشفعه في جميع المائتين او غفر له مرة وربما استحكمت الهيبة في
 عباد فلم يقدرا ان يفت بين يديه لله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه مع الجماعة اولى
 من اشتغاله بادب الغدور على حضرة الله عز وجل وتقويته الحضور معه في تلك الفريضة
 باعطالاه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلي الصلاة على وجهها فما مثل ذلك فانه نفيس
ومر ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ان كل وقت نهي الشارع عن الصلاة فيه لا يصح قضا الصلاة
 فيه ولا التسفل الا بخلة التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم

نعمها منه كالتحية وركعتي الطواف والمندوحة وسجدة التلاوة والركعتين عقب الوضوء والاول
 مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف **فروع** الامر في ترتيب الميزان
 وتقدم توجيه هذا القولين في الباب وانفقوا على كراهة التسفل بعد فعل العشاء والصبح
 حتى تغرب الشمس او تطلع وقال ابو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم ينجح واذا شرب فيسا
 تطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحدا كراهة
 التسفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعد ركعة ذلك فلا ولا مشدد في كراهة والشافعي
 مخفف **فروع** الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول لا باع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يتسفل بعد صلاة سنة الفجر شيئا انما كان يتحدت مع اصحابه فان لم يجد احدا
 يتحدت معه اضطلع على حنبه ورفع راسه على ذراعه المنسوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك
 خاص بقول النبي الذي ذكره في وقت التجلي الا في حكي كادت مفاسلهم تنقطع من الحشبة فيكون
 ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالدوا والنعيب لذيها صابهم فيحل هذا على حال لا كابر وعجل
 قول ابي حنيفة على حال الا صاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الا في مع اليفظة او ناسوا عنه وجع
 حمله ايضا على الاكابر الذين حضر ذلك التجلي الا في واقدروا الله تعالى على حمله فلهذا
 ايضا التسفل بعد ركعتي عليه كالا صاغر فانهم **ومر ذلك** قول مالك والشافعي باستئنا التسفل
 بركعة من التي مع قول ابي حنيفة واحدا كراهة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد **فروع**
 الامر في ترتيب الميزان. ووجه الاول ان التسفل بركعة كراهة للملك في اذنه المادون فخر في
 الدخول عليهم اية ساعة شافا من قبل او بهار خلافا لواردين على الملك من الافاق ليس له الوقوف
 بين يديه الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان احدهم من اكابر الامم افاهم ووجه
 الثاني ان اذناهم ولو كان ماذونا لهم في الوقوف بين يدي الملك اذ وقت شافا فافهم منهم الادب
 معه الا بان جديدا ولي لان الحق تعالى لا يقيد عليه فله ان يرجع من ذلك الاذن بدليل وقوع
 التسفل في الاحكام الشرعية والله اعلم

باب صلاة الجماعة

اجتمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة والله يحب الظهار في التامر فان استعوا منها فمناجوا
 وانفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم وعلى ان اقل الجماعة امام ومأمور قائم عن عينه
 فان لم يقف عن عينه بطلت صلاته عند اخذ كاسيا في على اتم اذا سلموا الا ما زوفي المأمومين
 مسبوقين فقد موافق لهم الصلاة في الجمعة لم يخرج خلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في
 ذلك كاسيا في وكذلك اتفقوا على ان من دخل في وقت فاقبت الجماعة وقد قام الى
 النشأة فليس له ان يقطنها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على ان اذا انضمت الصفوف
 ولم يكن بينهم طريق او تسبح الايام وكذلك اتفقوا على جواز التسفل بالمعتمر وكذلك

اتفقوا على امانة الاعية مكرهة لا عند ابن سبين كما سياتي. وكذلك تفقوا على عدم صحتها
المرأة بالرجل في العرايض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز. وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع
الماء على امامه بغير حاجة فهدا ما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق. واما ما اختلفوا فيه
فرد ذلك قول ابي حنيفة ان الجماعة في العرايض غير الجعة فركهاية وهو الاصح من ذهب
الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من اصحابنا في حنيفة والشافعي مع قول احمد انها
فرض عين وليست بشروط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن الغدوة مع الجماعة انما
وصحت صلاته. فالاول فيه تشديد. والثاني تخفيف. والثالث تشديد **فرد** جمع الامور
الى مرتبة الميزان. **وجه الاول** ان المقصود من الجماعة بالصلاة اقامة شعائر الدين في دولة
الظاهر والباطن بسلامة القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلد تنفوق بذلك والادوي
الى حق الدين وذهب المتأخرون والساعده. وعليت كلمة اهل الكفر على اهل كلمة الايمان واقبالها
فان صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالصالحين ليتقوا بالشهود كثرة الجماعة وزيادتهم
بعضا على لوقوف بين يدي رب الارباب خضرة نكاد اعضا الانبياء والملايكة ان تنفصل منها
فلو ان المنفرد اقيم في تلك الحظرة وحده وتحملت له هيبة الله تعالى لما قدر على ان يقف حتى يتم
صلاة من شدة اخلاصه حتى خشي فكان من جملة الله تعالى به امره ان يصلي مع جماعة يصح
له النامي وتقوية العزم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من فصل الصلاة
العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغاية ان يطهر في ركوعه وسجوده ويراعي ما يقابل من
القرآن والاذكار ومثل هذا الخوف عما قلناه من اعادة الافعال والاقوال الى الظاهر فانه
وجه من قال انها سنة الخاق بها السنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها
كما ان المجتهد ان يلحقها بما لو اوجب كما في صلاة الجمعة حكاهما اجتهاده. وهكذا الحكم في جميع ما فصل
الشارع ولم يثبت لما مرتبة هل هو واجب او مستحب فمن كان مقلدا لامامه فوحيته حكمه
فيما يقول من وجوب او ندب. ومن لم يكن مقلدا لامامه فيكفيه الثاني برسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك الفعل فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضا او سنة لئلا يحجز ما وسعه الشارع
او يوسع ما ضيقه الشارع وعلى ذلك جماعة من اهل الله عز وجل **وجه** من قال انها فرض عين
اخذه بظاهر الاحاديث وامر تعالى بها في وقت شدة الخوف والفتن للحرب فلو انها فرض عين
على الاعيان لبيحها للناس بها في وقت تطاير الروس وقد امر الله تعالى العباد بها في شدة
القتال امرعا ما لم يباح احد في التخلف عنها الا للحاجة لبقيّة المقاتلين كما لا ينبغي ان يصح
ومناجاة ربه فاذ اصلي بهم ما شرع لهم اخر بوابه كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لا يلازموا الذين
حرسوا لئلا يضلوا في الحضور مع الله تعالى بل كان احدهم يلقف خوفا من ان يغتالوا العتد
صروة من حيث الجر الذي فيه يخاف من غير الله فانه يدق ولا ينقطع قائم **فرد ذلك** قول

قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة افضل مع قول مالك. ان افضل الصلاة مع الواحد
كفضلته مع الكثير فالاول تخفيف خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله مع
الواحد او الاثنين والثاني تشديد خاص بالاموياء الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع
الواحد للعبادة العلية بالله بما زاد على الجهد بخلاف غيرهم والله اعلم **فرد ذلك** قول الشافعي واخذ
بان للنساء اقامة الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة
لهن فالاول تخفيف. والثاني تشديد **فرد** جمع الامور الى مرتبة الميزان. **وجه الثاني** ان الجماعة
ما شرعت بالاصالة الا لتأليف القلوب للمؤمنين بعضهم على بعض لاجل نصرة الدين واقامة شعائر
فان القلوب اذا ارتاتت تلتزم بعضها بعضا في ازالة المنكر بفضا في ذلك العهد والذي
طلب ازالة المنكر فيفسد نظام الدين. ومعلوم ان السامع يرضى ذلك. **وجه الاول**
تقرير الشارع بجماعة النساء في عقرهم على اقامتهن الجماعة في بيوتهم في المساجد خلف الرجال
فهو وان لم يكن منه نصرة في الدين كما قد ازالة المنكرات فغاية ايتلاف القلوب للمؤمنات المتكاتفات
وذلك يؤول الى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل ازالة المنكرات بالجمعة عام
للكور والانات فافهم **فرد ذلك** قول مالك والشافعي بكراهية على الامامية الامانة
في غير الجمعة اغايه مستحبة مع قول ابي حنيفة انه لا يجب عليه نية الامانة الا ان كان خلفه
نساء فان كانوا رجالا فلا يجب واستثنى الجماعة بعزوة والعبدش فقال لا بد من نية الامانة
في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال اخذ نية الامانة شرط فالاول تخفيف. والثاني فيه
تخفيف وتشديد من وجهين. **وجه الثالث** تشديد **فرد** جمع الامور الى مرتبة الميزان. **وجه**
الاول عدم ورود امر بنية الامانة من الشارع وايضا فان منونة الارتباط قد حصلت
بما يظلم افعالهم على فعله وذلك كما في اقامة شعائر. **وجه الشق الاول** من قول
ابي حنيفة ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاقد والتعاون على اقامة شعائر الدين فالحتم
الى توجيه نية الامام اليهن ليتقوي بظهور به وبذلك علم توجيهه ما اذا كانوا رجالا. **وجه**
لستلنا الجمعة والعديد والجمع بفرقة شدة املا الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع
في هذه الصلوات فاستغنى الامام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه. **وجه قول**
اخذا لاخذ بالاحتياط ليرتبط المأمور بالامام يقينا وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والاول
خاص بالاموياء الذين يثبتون ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالمؤمنين حتى ان بعضهم
لا يلبس على عليه الحال لعلظ المبلغ في الافعال كان كبر للركوع ولم يركع الا مارا ومثل هذه
هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فاعلم ان شراعي صحة الارتباط بالباطن
بامامه وجمع المبلغ في الغلط فهو من اهل اللبس على نفسه فاما **فرد ذلك** قول مالك والنسائي
فيما فتح قولهم اجماعا لو تولى لسردا لدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة مع قول ابي

خفيفة ان ذلك يتطل الصلاة فالاول تخفيف والثاني تشدد **فروجه** الامر الى مرتبة
الميزان. ووجه الاول انه طلب ان يتباطأ صلته بالجماعة واشارته في اقامة الشعائر
حسب طاقته. ووجه الثاني ان بنية الامانة في اتنا الصلاة كالاشتغال بالمخوف عن الحق
خلاصها في اول الصلاة سوح العبد بها ليدخل في الارتباط بامامه وهذا خاص بالاصغر كما ان
الاول خاص بالكبير اصحاب مقام الجمع فانه يخرجوا بذلك عن حدود الحق تعالى بل ان زادوا به
شهوئا كما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك من الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فانه ما كل احد
يكفر على خطاب الحق تعالى من قول الصلاة الى امرها بلا واسطة وهو منفرد فانه **ومر ذلك**
قول الامام في خفيفة ان ما اذكرة المأمور من صلاة الامام فاول صلاة في المشيدين وامن
صلاته في المقرة مع قول الشافعي انه اول صلته فعلا كما في عبيد في الباقي الفتوى ومع
قول مالك في المشهور عنه انه اخرها وهو احدى المرويات التي عن احمد فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشدد. والثالث فيه تخفيف **فروجه** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
عدم الاختلاف على الامام ظاهر ان مخالفة الافعال فلا يعيد القراءة بل كانت قرأته
ووجه الثاني قرأته مع الامام من حيث الحضور مع الله تعالى. ووجه الثاني الاختلاف
فيوافق الامام في هويته لئلا يختلف عليه ويأتي به ثانيا في محله الاصيل فلذلك كان قول
الامام في التشديد والتبكيح ولا يشتغل بغيره لان موافقة الامام في هذه
الموضع اهم. ووجه الثالث اشكتا المشوق بما فعله مع الامام من التشديد والفتوى
وغير ذلك وهو خاص بالاصغر الذي يشغل عليهم مناجاة الله في الفتوى والجلوس وعدم
كما ان كلام الشافعي محمول على الاكابر الذين هم قدوة على مناجاة الحق جل وعلا
وعدم فافهم **ومر ذلك** قول في خفيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه
قد فرغ من الصلاة كره له ان يستأنف فيه جماعة اخرى لان يكون المتعبد على مثل الناس
مع قول احمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة كمال فالاول فيه تخفيف. والثاني تخفيف
فروجه الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول خوف تشييت القلوب عن الامام الاول او حصول
تشويش له من جهة الاقتنيات عليه فيصير يصلي الناس بعد ذلك وهو متكد ففسيره بكثيره
في قلوب المأمومين به. ووجه قول احمد ان اقامة الجماعة ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة
الثانية ان كانوا اوصوا. وانما كان في الجماعة الثانية من يشيخ ان يقف بين يدي الله ووجه
في الصلاة او لا يستطيع الوقوف ووجه اصلا من شدة الهيبة فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي
ان من صلى ثم فرغ من ركعة جماعة يصلون استغفرت له ان يصلها معهم. وبذلك قال مالك
الا في المغرب فان صلى جماعة ثم اذرك جماعة اخرى فالراجح عند الشافعي انه يعيدها وهو
قول احمد الا في الصبح والعصر مع قول مالك في رواية اخرى ان من صلى جماعة لا يعيد

ومن صلى منفردا اعاد في الجماعة المغرب وقال الاوراعي الا الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة
لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن بعد الا الصبح والعصر الاول فيه تشدد في مسئلة
من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده **فروجه** الامر الى مرتبة
الميزان. ووجه الاول الاتباع وانما كان في الصلاة الاولى نقص فجز في الصلاة الثانية وانما
استثنى مالك المغرب تخفيفا على الناس لضيق وقته ولراحة العشاء ففتح العين له عادة وانما
استثنى احمد الصبح والعصر لهما في الشارع عن الصلاة بعد فعلها الى ان تغرب الشمس او تطلع
الشمس مع ما في الاعادة من راحة الثقل من حيث جوار الترك وان كان لها حكم الفرض من
جملة وجوب القيام فيها مع القدرة وتحريم الخروج منها بغير عذر **ومر ذلك** ان للصلاة المعادة
وجهين وجه الى التقلية. ووجه الى الغرض لا وجه واحد قول الاوراعي ما قلناه من النبي عن
الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب. ووجه قول ابو حنيفة لا الظهر
والعشاء في فاته بعد ذلك اكل وقت الظهر وقتا يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه ياتي صلاة
على الحال فكان اعادته جارية لما فيه من النقص وانما العشاء فانه يغلب فيها في امر الحزن
والمعاشرة عادة مع غلظ الحجاب فيها ايضا ولذلك استغفرت الشارع لانتهاه في اخرها الى ان يصلي
ثالث الليل. ووجه قول الحسن هو الوجه في قول احمد والله اعلم **ومر ذلك** قول الامام الشافعي
في الجديد ان فرضه اذا اعاد هو الاول والثانية نطق مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثاني
ومع قول ابو حنيفة واحد والاوراعي الشعبيهما اجتماع فرضه فالاول تخفيف. والثاني
تشدد. والثالث فيه تشدد **فروجه** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول سقوط الخطاب
عنه بفعلها. ووجه الثاني الاختلاف بين طائفتين من الجماعة يقع في الاولى من النقص
وجه الثالث رعاة العلم فيها الى الله تعالى اذ يامع الشارع حيث سكنت عن بيان وجوب ذلك
وبه قال عبد الله بن عمر وقال حين سئل عن ذلك الى الله يحسب الله تعالى ما شاء **ومر ذلك**
قول الشافعي واحمد ان الامام اذا احتسب يدخل وهو ركع او في التشديد الاخر يستحب له انتظار
مع قول ابو حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول الشافعي فالاول تشدد باستصحاب الانتظار
والثاني تخفيف في ترك ذلك اصلا **فروجه** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان في
ذلك عونوا احية المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراعي او جلوسه
بين يدي ربه مع الجماعة. ووجه الثاني الحرور من التشديد بين شرائع الخلق
ومشاهدة الخلق وان كان مثله لك معقول الله **وسمعت** سدي عليا الخوازمي رحمه
الله يقول انما استحب الامام الشافعي واحمد انتظار الداخل اذا احتسبه الامام في الركوع او التشديد
لا حسابه الظن بالامام وان سلمه لا يشغل انتظاره ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انها من
نصيب الامام الاخطروا وان هذا من الامام من علم ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ايضا استحبنا

نية

ذلك له فافهم **وسمعت** رضي الله عنه يقول كلام الشافعي واخذ خاصا بالامام الذي اعطاه الله
القوة وجعل له عدة اعين فعين نظرهما الى الحق جل وعلا وعين نظرهما الى الخلق والى ما ينحل
وعين نظرهما الحق والخلق معا فاعلم ان الكراهة خاصة بالامام اما الاكابر فلا يضرهم ذلك قطعا
فاهم **ومر ذلك** قول الامام احمد وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى المأمور بفارقة
امامه من غير غدر لم ينظر مع قول ابي حنيفة ومالك الهانبل فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى ترتيب الميزان. ووجه الاول ان تمام الصلاة خلفا لامام اما موادب بدليل صحة
صلاته فإدعي في ناعدي الجمعة والصلاة المعتادة. ووجه الثاني انه بالدخول معه كانه ركن يذنبه
بان تمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بلانية وذلك ينظر ومنصب الامام في الصلاة يحل عن حوز
اخر وجع من طاعته وتوافقه كالامام الاعظم في الامامة في الصلاة في منصبه بالاصالة فراقا لانه
فسق ومات ميتة جاهلية فمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج عن شرعه لاسيما ان
اوقت المفارقة الفتح في دين الامام فافهم **ومر ذلك** قول مالك والشافعي بمخعة قدوة المأموم
بالامام وبنية ما نزل وطريق مع قول ابي حنيفة انها لا تقع فالاول مخفف. والثاني مشدد. ووجه الاول
ان المراد قدوة المأموم بامتثال الامام وهو حاصل. ووجه الثاني ان شرط الارتباط لا يحول
بين الامام والمأموم طالما لم يمتنعوا فكما انقطع صورة الارتباط بينهما من حيث الاحتساب
كذلك انقطع من حيث القلوب كما اشار اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله
عليه وسلم حكم باختلاف القلوب باختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف. فكل من التزم
وجه **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واخذان من يخط في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك
حائل يمنع رواية الضعيف من الجمع مع قول ابي حنيفة في المشورة عنه انه يعفو فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان. ووجه الاول ذهب الشافعي المصنف من صلاة الجماعة
في دولة الظاهر بالخلق. ووجه ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرة
فلما وجه **وقد** رايت من يصلي خلفا امام بيت المقدس او مكة وهو يعبر بحجة الجبال ولا غير ما
ولكن قد فان هذا افضل امتثال امر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا **وكان** سدي
على الخواص يذهب الى مكة ويبيت المقدس وغيرها فيصلي مع الامام ثم يرجع ويقول اتابع السنة اولى
وكذلك كان يفعل سدي ابراهيم النبوي كما اخبرني بذلك شيخ الاسلام ذكره رحمه الله انتهى
ومر ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز اقتداء المعتزلين المستقل كالاجور عندهم
ان يصلي فيها اخر مع قول الشافعي ان ذلك فالاول مشدد. والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
ترتيب الميزان. ووجه الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه ولا تفرقوا فختلف
قلوبكم فانه مثل الاختلاف عليه في الاعمال الباطنة كمثل الاختلاف عليه في الاعمال الظاهرة
على حد سواء. ووجه الثاني كون اختلاف اعمال القلوب لا يظهر بمخالفه الامام عند الناس لانه

الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من راعى الباطن والظاهر
معا لم ينشأ من راعى احدهما حرجا كان عليه ان يقره فافهم **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة بغد صحت
امامة الصبي المي في الجمعة مع قول الشافعي يجوز الا قدابه فيها كغيرها وان كان البالغ اولى بالامامة
من الصبي بخلاف فالاول مشدد والثاني مخفف. ووجه الاول ان منصب الامامة في الجمعة رافع
من منصب الامام الاعظم **وقد** اتفقوا على ان من شرط ان يكون بالعلم. ووجه الثاني ان المراد
عدم اخلا له بواجبات الصلاة وادائها وذلك حاصل بالصبي المي الذي يميز بين الفرض والتسبيح
ويحجز عن الصلاة مع الحدث والنفس ايضا فانه لا يذنب عليه بخلاف البالغ فاشبهه الامام
العدل المحفوظ من الذنوب فافهم **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة بان امانة العبد في غير
الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول ابي حنيفة بكراهة امانة العبد فالاول مخفف. والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان. ووجه الاول شكوت الشارع على امانة العبد باصحابه
وقوله صلى الله عليه وسلم لا افضل لحر على عبد ولا عبد على حر الا بالتقوى وزعم ان يكون ذلك
العبد اتقى به من الحر واكثر ولا انكارا بين يدي ربه فيكون مقدما عند الله على الحر الذي عند
كبر وعزة نفس. ووجه الثاني كون الامانة في الامم من منصب الامام الاعظم ومعلوم ان شرط
ان يكون حرا فكل ذلك القول في نايه. وان كان البذل ليس من شرط ان يكون على صورة البذل من كل
وجه فافهم **ومر ذلك** قول الامام الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين
وابي حنيفة ان البصير اولى واختار ابو اسحاق الشافعي من الشافعية وخالفه مع انها صحيحة
بالاقتضا فالاول مخفف. والثاني مشدد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان. ووجه الاول عدم
ورود نهي في ذلك مع ان المار على بول القلب عند الله تعالى لا على بول البصر الظاهر. ووجه الثاني
ان الامانة من منصب الامام الاعظم فلا يكون الامام الاعظم عي كذا كغايته انتهى **ومر**
ذلك قول الامامة الثلاثة بكراهة امانة من لا يعرف ابوه مع قول احمد بكراهة فالاول
مشدد. والثاني مخفف. ووجه الاول ان الامامة اتصالا مستند بالامام الى حصر خطاب
الله عز وجل لان ولد الزنا لا ينبغي ان يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقرآن والدعا
لنا وللسبلين لتقصده وكونه تولد من مغيبة كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة
وسا سبيلا. وايضا فقد روي عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند
الظاهر بل اولى. ووجه الثاني عدم ورود نهي في ذلك ويقول صاحبه قد امرنا الله بالسبع
والطاعة لمن ولاة علينا. وان كان ناقضا اذ بنا مع الله الذي ولاه ونقصه راجع الى نفسه
لا يتعداها اليها فافهم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي والحمد في اخذ رواية بنيه بصحة
امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك واحمد في اشهر وايضا انها لا تنفع ان كان فسقا
بلانا بل يعيد من صل خلفه الصلاة وان كان باطلا ما دام في الوقت فالاول مخفف

والثاني مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان قالوا
والاي هو الذي لا يقيم الفاتحة **فترجع** الاول لنقص الامر عن منصب الامة فهو كالمراة اذا صلت
بالرجل فان قيل صحة صلاتها دون الرجل **فترجع** والثاني ان صلاة الامر في نفسه صحيحة لا تامة
فكل حسب ما قدر عليه من الصلابة بخلاف القاري ما كان له ان يصلي خلف ناقص لكن وبذلك يوجه
الرجح قول الشافعي رحمه الله ويصح حمل الاول على اهل الزوج والاحد بالاحتياط **فترجع** والثاني والثالث
على من كان ذو نية في الاحتياط فتأمل **فترجع** قول الشافعي واحمد بصحة صلاة من صلى خلف
محدث في غير الجمعة شربان له حديثه اما في الجمعة فلا يصح الا بشرط ان يتم العدد بغيره مع قول
ابي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لم يحدث
مستند نفسه صحت صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت قالوا **فترجع** الثالث فيما تشدد فيه الثاني
مستند **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **فترجع** الاول العمل بنظر المعتزلي بطلان امامه عن الحد
الاي الجمعة لا شرط كما لا تعد وصحة صلاتهم فيها والحديث لم ينع صلاحه ولذلك شدة الامة
في الجماعة خلفا ما نهى دون غيرهما ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزرزوا زواجره وزواجره
وتوجيه الشوا الاول من قول مالك كوجهه الاول فافهم **فترجع** قول الشافعي بصحة صلاة
القائم خلف الفاعل بعد رفع قول ابي حنيفة واحمد انهم يقبلون خلفه فمؤد او هو قول مالك في
احدي روايتيه فالاول يخفف اخذ بالاحوط والثاني مشدد في القعود اخذ بالرخصة **فترجع**
الامر الى مرتبة الميزان **فترجع** الاول ان الله تعالى طه كلام الامام والمأمور ان يبذل وسعه
فترجع بذكر كل منهما وسعه **فترجع** والثاني العمل بحديث واذا صلى ينبغي لامر قاعد افضوا اقعدوا
اجمعين وهذا الحديث وان كان مشهورا عند جماعة فلم يثبت نسخة عند صاحب هذا القول
بحوز العمل به سدا للباب للاختلاف على الامام في الافعال الظاهرة بطلانها فافهم **فترجع** قول
الشافعي واحمد انه يجوز للراعي والساجدان بآياتا لموجي في الركوع والسجود مع قول ابي حنيفة
وما لك بان ذلك لا يجوز فالاول يخفف والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان وقد
الاول كون الشارع لم يكلف كل واحد من خلقه الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته
ووجه الثاني ان المولى لا يصلح ان يكون اما لان الاما لا يغني عنه اكثر الناس وانما النسب
الحركات على المأمورين القادرين نفوذهم فضيلة المنايعة ومن شأن الامام ان يكتب الناس
الفضيلة لانهم ينقصهم اياها ومن هذا قالوا ان يعرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم **فترجع**
فترجع قول الامام مالك والشافعي واحمد انه لا ينبغي للامام ان يقود للصلاة الا بعد فراغ
المؤمن من الاقامة فيقوم ح السجد لا الضعوف مع قول ابي حنيفة انه يقوم عند هؤلاء المؤمنين
حي على الصلاة ويتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وحرر فادانت الاقا
اخذ الامام في الزا فالاول يخفف والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه

والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **فترجع** الاول والصلوة الصلابة
خلف الجراح قال ابن عمر وكيفية فاسقا وقد اخصوا من قبلهم من الصلابة والتابعين قبله فافهم
الف وعشرين الفا وانما صحح الامة المذكورون صلاة المأمورين خلفه لانه يحمل ان يتوب عقب
كل نية صحيحة وانما كرمها خلفه لاحتمال اصراره وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة
خلف فاسقا الذي بافعال الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبيره وقراءة الركوع وسجود وسبح
واستغفار من حين يحركها الى ان يسلم منها فلا يوصف بشئ جزء منها وانما جات الكرامة
من استغفار الذهن فسقه الذي فعله خارج الصلاة الى ان دخل في الصلاة وذلك لنقصه وجوب
لكرامة المأمورين للامام **فترجع** صرح الشارع بعدم رفع صلاة من ارق قوما وهوله كارهون
وقال اجعلوا ايمانكم خيرا كراههم وقد كرم فيها بينكم وبين ربكم انتهى **فترجع** ووجه من قال بعدم صحة
امامة عدم اتصال المستند للمؤمنين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطن والافا
لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة ابد احيى يظهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلا
عن الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة عند الله على حد سواء فكان من صلى وفي بدن نجاسة
لا يفي عنها المعة بلا طهارة لا تصح صلاته فذلك من ندرت من الذنوب ونسب بها فافهم
فترجع اتفاق الامة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراخي بالرجاء مع قول
احمد بجواز ذلك لكن بشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني يخفف **فترجع** الامر الى
مرتبة الميزان **فترجع** الوجه الاول اني لشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من
منصب الامام الا عظم وهو لا يصح ان يكون امرأة **فترجع** وجه الثاني عدم النبي في امامتها في
التراخي من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد وان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل
العديد والكسوفين والاشقياء وغيرهما مما شرعت فيه الجماعة فلا يصح امامتها فيه
اجماعا اجمالا لمنصب الشارع ان يتاخر القيام بها الرجال ويتقدمه النساء فان ذلك يجوز بقلة
الاعتناء به فافهم **فترجع** قول الامة الثلاثة ان لا يفقه الذي يحسن الفاتحة او من لا يقرأ
مع قول احمد ان الاقر الذي يحسن القراءة كله دون احكام الصلاة او في الاول مشدد في معرفة
الفقه دون القراءة والثاني عكسه **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **فترجع** الوجه الاول ان معرفة
المصلي في اجابات الصلاة فقط اقل من الاقر الذي لا يعرف الواجبات **فترجع** وجه الثاني حكاه
لزيادته بكثرة حل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول لا مثل الصلاة
من وقوع الامام في استهوا وفيما يحل بالفتحة ويصح حمل قول الامام اخذ على الاقر الذي يعرف
الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا للفتحة الامة فتأمل **فترجع** قول ابي
حنيفة لا تصح صلاة القاري خلف الابي لبطلان صلاتها مع قول مالك ببطلان صلاة القاري
ومع قول الشافعي بصحة صلاة الابي للاختلاف وببطلان صلاة القاري على الارح من القولين

الاول ان تمام الادب في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يخلو الا بتمام لفظ الاقامة. ووجه
الثاني ان قول الموقف على الصلاة اذ في الموقف بين يدي ركنهم
السرعة. ومنهم البطل في كان اسرع للموقف بين يدي الله هناك ان اقرب من الله تعالى في الحب
واسرع في النهوض على الصلاة فافهم **ومر ذلك** يقول الامية الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين
الامام وان وقف على يسار الامام ولو كان احدهما على يسار الامام لم يطل صلاة مع قول اخر انها
تطول مع قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام. ومع قول الخبيث يقف خلفه
الى ان يركع وان جازاه والوقوف عن يمينه اذا ركع فالاول تخفف لعدم بطلان الصلاة وان
مستند. والثالث تخفف. والباقي مفصل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه
الاول الاتباع وتكون اليمين اشر. ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة **وقد** خرجت
الاخاديش بركة عمل كل من حالها. ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب
المأموم في الاقتداء. ولذلك كان من جلس على يسار القبط اعلى مقاما من جلس عن يمينه
واذا امان القبط ورث الذي على اليسار وجلس الذي كان على اليمين على اليسار **وقد** سئ
الابرار قوله على ذلك ايضا. ووجه الرابع ان موقف المأموم حقيقة انما هو خلفه ان يقف
كما هو معتاد في الاموال فاعلم ذلك **ومر ذلك** اتفاق الامية على ان الرجلين يصفان خلف
الامام اذا جازعا مع قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول دليل الاستماع والثاني
ان فيه عدلا بينهما ووجه الاول ان الاثنين صف. ووجه الثاني ان الصف ما يكون ثلاثا
فاكثر **ومر ذلك** قول الشافعي انه اذا خضر حال وصبيان. وخناقا ونسا ويقف خلف الامام
الرجال ثم الصبيان ثم الحناث. ثم السامع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي انه يقف
بين كل رجلين صبي لتعلم الصلاة منها فالاول تخفف. والثاني مستند. ووجه الاول
ان الهالعين اولي التقدير والقبلي من جنس الرجال على كل حال. والخبيث محفل الله ذكر
فيتقدم على النساء. ووجه الثاني مراعاة تعليم القبلي فعلا الصلاة من عن يمينه
ومن يكون عن شماله فانه اسهل في التعليم من هو امامه فقط **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ومر ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال ولم يطل صلاة
واحد منهم مع قول ابي حنيفة يبطلان صلاة من على عيناها ومن على شاتها وصلاة من خلفها
دون صلاتها في الاول تخفف وهو خاص بالاكثر الذين لا يلبسهم عن الله شي من شهورات
الدنيا من سوا غيرهن. والثاني مستند وهو خاص بالاصغر الذين يميلون الى الشهوات
بحكم الطبع **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة ان من
صلى خلف الصف تحت صلاة من الكراهة عند بعضهم مع قول احمد يبطلان صلاة
ان ركع مع الامام وهو وجه. ومع قول الخبيث لا صلاة لمن صلى خلف الصف صلاة فالاول

تخفف. والثاني فيه تشديد. والثالث مستند **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه
الاول ان مدار القدوة على الاقتداء بالفعال دون الوقوف. وانما كونه ذلك لوجه عن صفة
اجتماع الظاهر التي شرع اجلها الجماعة من حيث انها هذيل اجتماع القلوب كما اشار اليه
حديث لسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه الى الامام فتختلف قلوبكم ووجه
الثاني ان الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاة امامه. ومثل بعد كذا ذلك
ليقطع ارتباط صلاة خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بصحة صلاة لقصر المزمع ومن
هذا يعلم توجيه كلام الخبيث **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحدا الشافعي في ارجح توليه
يبطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بصحة صلاة فالاول مستند
في الموقف. والثاني تخفف فيه **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول انما
منصب الامام في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من نحو الاربع مالا يخفى وليس
هو معتد امامه عند من عدا فانه واقف في مكان الامام. ووجه الثاني ان الله تعالى
نصب الامام في الارض كالنائب عنه في تبليغ امره وتحميد لا غير فاما ان الحق تعالى لا يختار
في جهة فكذلك نايبه من حيث المعنى وكما اننا لا نشاء الامام الله وهو في جهة فكل ذلك
القول في النايب بحيث ان يكون امعا لتبليغ الاموال ولزوم كبر في جهة القبلة. ويؤيد الانام
مالك في ذلك الاختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه في بكة فان طابعت
من الصحابة كما نتفقون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدمه ابي بكر عليه في الموقف
وتقدمه له على ذلك وهذا اعظم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه
لكن لما نظر الى احتمال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم اماما مستقلا لا يحتاج بعده
الائمة الثلاثة فافهم وهذا سر امر الله تعالى في الاسطر في كتاب **ومر ذلك** قول الامام
مالك ان من صلى في دار صلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير تحت صلاة الا في الجمعة
فانه لا يصح الا في الجامع او مكانه المنفصلة مع قول الامام ابي حنيفة فتح صلاة من ركع خلفه
في الجمعة وغيرهما ومع قول غطاء ان لا اعتبار بالعلماء متفادات الامام دون المشاهدة ودون
الخلل في الصفوف وهو قول القبي في الحش البصري. وبه قال الشافعي فالاول فيه تشديد.
والثاني تخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان من اراد الشارع باجتماع
الناس في الجمعة شدة الايلاف ليتعاضدوا على القيام بالعباد وشعائر الدين فخاف الامام
مالك ان يختلف قلوبهم باختلاف وقتهم فتشدد فيه فسايقا قوله صلى الله عليه وسلم
سواء صنفوا فكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فكم برفع الاختلاف في القلوب باجتماع
الموقف. واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابر والعداوة وضار كل واحد
بغيره الاخر اتوا له وافعاله والامر بطولون او تمكينا عن تذكره ومن شك فيلتجرب ولا يخط

عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المنصلي بالسجدة هل يحق له ركع الصلاة
فيه مطلقا فقال ان احتاج ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه مطلقا
والاصح ان يفتى **وهذه** هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو يبيت الناس
اشبهه فان يبيت الله لا احتاج الى ان من الخلق **وهذه** الثاني وما بعد من اصل المسئلة ان
الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط **فحيث** كان المأمور يعرف انتقالات الامام صححت
صلاة وكانه نعمة في موضع واحد **وهنا** يعلم صحة صلاة من صلى بمصر خلف من صلى بالحرم المكي
او بيت المقدس مثلاً اذا كشف له عنه وصار يعرف انتقالاته لان اصحاب هذا المقام قلوبهم
مؤتلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين والى الحسد والبغضاء من قلوبهم ولا يخافون
الى قرب الاجسام بل بما كانت اجسامهم مع البعد اقرب من التقاطح بحب الدنيا ككبت اخيه كما
قال تعالى بحسبكم جميعا وقولهم شئني والله تعالى اعلم

باب صلاة المسافرين

اتفقوا لائمة كلهم على جواز الفجر في السفر وعلى انه اذا كان السريسة ثلاثة ايام فما قصر الفجر هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع واماما اختلفوا فيه **فذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الفجر من امة
مع قول لائمة الثلاثة انه رخص في السفر الجائر ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه
ايضا انه مخفف بالخوف فلا قول والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع **فخرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **وهذه** الاولى ان بعض الناس بما انفت نفوسهم من القصر فشدد الامام ابو حنيفة
عليهم فيه كما قالوا في مسخ الحقة اذا نزلت منه النفس وجب الخروج عن العيصان الشارع في الباطن
وهذه الثاني التخفيف على العباد فان السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في مخافة من وفاء فقه
في نفسه كان الامام له افضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له افضل **ومر** اذا شاع
من العباد ان ياتي اهدم الى العبادة باشر ارج صدر وسرور ويعد ذلك من حلة فضل الله عليه
الذي اهل له لان يقف بين يديه ويناجيه كما يناجيه الانبياء والملوك **ومر** ان يجد في نفسه حرجا
وضيقا من طول الوقوف بين يديه فالفقر له افضل ليلا يصبر واقفا كما لو فقه الله
على ذلك قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاستسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره
ضيقا حرجا كما يتايقعد في السما فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالمتوسطين **وهذه**
الثالث ان السفر الذي يقصر النبي صلى الله عليه وسلم فيه كان واجبا من حيث انه يا مرسول الله صلى الله
عليه وسلم حال حياته وداود راس علم اهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عقر النبي صلى الله
عليه وسلم وقاس عليه كما كان واجبا من السفر ولذلك تخصيصة القصر بالخوف هو على حد ما ورد
في القرآن فافهم **ومر** ذلك قول لائمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا
الترخص فيه برخص السفر كما مع قول الامام ابي حنيفة بجواز الترخص في سفر المعصية فالاول

فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **وهذه** الاولى كون الرخص لا تنطبق
بالعاصي وقد قال تعالى في المصطر الى كل الميتة من امطر في محصة غير متجانسة **وقال**
من اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان باغيا او منعدا جدد الله فهو عدو لله لا يستحق نزول
الرحمة عليه ولا التخفيف عنه بل بمقنة الوجوه كله **ومن** مقنة الوجوه كلها بالاقوية اكلان
الخدمة وزيادة الركوع والسجود حتى يقبله السيد ويرضي عنه وهي بات ان يرضي ربه صلاة
نامة من غير قصر **واذ** من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يديه ربه ينظر اليه
نظرا غضبا **وذلك** من اشد عقوبة له باطنا **ومر** فاعلم توجيه قول ابي حنيفة بان العاصي
يقصر خوفا عليه من حصول زيادة المقام بطول وقوفه بين يديه لله وهو غضبان عليه فكان
القصر في حقه رحمة به **وقال** بعضهم ان الرخص لنا ومنعت بالامانة لان نقل الناس مقامنا
وهو العاصي فانه لا القصر مقامنا من كان عدم جواز القصر له من باب ان يكونا بالحقائق
والسيئات لعاصي يرجعون **فمن** منع من العلماء جواز القصر لفراده ان يفتيه بذلك على
فتح فعله فينبو نظري رخص **وكذلك** من جواز القصر لفراده ان ينظر جواز توسعة الله تعالى
عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسان الله ليسخري من الله فيرجع من الله على الامة ما كان
ادق مذارهم وجزا لهم الله خيرا اعز امة بينهم فافهم **ومر** ذلك قول لائمة الثلاثة ان
الانما جازا بزيادة بلغ السفر ثلاث مراحل **ويجوز** عن ذلك بسيرة ثلاثة ايام مع قول ابي
حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف والثاني مشدد **وهذه**
الاول لان الامام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل فلا حرج عليه **وهذه**
الثاني الاتباع للشارع وهو جواز احكامه في هذه الرخصة فان الامام يثبت رخصة الشارع وما
رخصها الامع عليه بمصالح العباد والمرخص منعه والممنع مما يظلم عليه مبندع **فخرج**
الامر الى مرتبتي الميزان **ومر** ذلك قول لائمة الثلاثة انه لا يقصر حتى يجاوز بيتا بلدة
مع قول مالك في احاديث الرواية عنة انه لا يقصر حتى يفرق بينان بلدة ولا يجازي عن مثله
ولا عن سائر **وفي** الرواية الاخرى انه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة اميال ومع قول الحارث
ابن ابي ربيعة ان له القصر في بيته قبل ان يخرج للسفر وصلى الناس مرة وكعتين **يسفي**
بيته وفيهم لاسنود وغير واحد من اصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد انه اذا خرج
لنهار لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد **والثالث** مخفف جدا **وكذلك** الرواية الثانية عن مالك الرابع
مشدد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **وهذه** الاولى انه لا يشترع في السفر بفارقة النبي
ولو من جانب واحد **وهذه** الثانية انه لا يشترع في السفر حقيقة الاجواز والسدد
من جميع الجوانب **وهذه** الرواية الثانية عن مالك انه لا يشترع في السفر بفارقة النبي

لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بخلاف الزرع والبساتين وهي في الغالب لا تبعد عن البلد فوق ولا
أدنى. ووجه من قال بقصره في بيته إذا غزى على سفره جعل حصوله في السفر نتيجة للقصر
وقد حصلت النية. ووجه قولنا هذا المشقة التي سببت الرخصة لأحسن للمسافر
عادة الأبعد يوم أو ليلة وأدق من هذه الوجهة كما كون المسافر كلما قرب من حاضرة الله تعالى إلى
هي منتهى قصد المسافر كان ما موراً بالتخفيف لطوي المدة وكما ليس في تلك الحضر وتماثل
الشراب لما قصد الطمان على ظن الله ما كيف وجد الله عنده **وهذا** سر لا يشعر به الأكل من
عرف الحق كل وعلا في جميع مراتب التكررات فإنا الحق تعالى قد أفاضنا بآيات حقوق الجار والمولى
أنه تعالى لا يؤمننا على خلق حسن إلا وهوله بالأصالة. وكيف يا من بابا لظن الجليل عند طواع
روحنا ولا يؤمننا ما ظنناه به من شهوده عند انتهائنا سيرا وقصدنا فاعلم ذلك **ومررتك** قول
الائمة الثلاثة أنه لو اقتدي مسافر بغيره في جز من صلاته لزمه الأتمام مع قوله لما لك رجة الله
لا بد من صلاة خلفه ركعة فان لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الأتمام حتى أنه لو اقتدي في صلاة
الجمعة ونوي هو الطهر قصر لزمه الأتمام لأن صلاة الجمعة في نفسها صلاة مقيمة ومع قول أحد
وجه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قاله الحنابلة وهو وجه الله فالاول مشدد في لزوم
الأتمام لمن أتى خلف مسافر في جزء من صلاته. **والثاني** فيه تخفيف الأتم في صورة الجمعة والثالث
مخفف **فرجع** الأمر إلى ترتيب الميزان. ووجه الأول في تعظيم منصب الامام أن مخالف أحد ما
الترتبة من متابعتها ويتبع هو وجه الثاني أنه لا يستقيم العبادة إلا أن فعل بركة ركعة إذا البنا
كالتركيبها. ووجه الثالث أن كل واحد من بنيته نفسه التي يرتبط بها مع الله تعالى فيسبح ما يرتبط
مع الخلق وهو الأدب الكامل الاستحسان كان بناذي بتطويل الصلاة من حيث أنها تطول عليه شيئاً
الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حجرة الله تعالى الخاصة بها ستة كما مر أيضاً
انفا والله أعلم **ومررتك** قول الأئمة الثلاثة أن الملاح إذا سافر في سفينة فيها أهله وماله
له القصر مع قول أحمد أنه لا يقصر إذا وجد. وكذلك المكارى الذي يسافر في أمان وخالف فيه الأئمة
الثلاثة أيضاً فلو أن له التخصيص بقصر القصر فالاول مخفف. **والثاني** في المستلزمين
مشدد **فرجع** الأمر إلى ترتيب الميزان. ووجه الأول كونه سافراً عن وطنه الأصلي عن أهله
وأصحابه إذا السفينة ليس بوطن حقيقة فكانها ساحة به في برية فكان له القصر والقصر وجه
الثاني في المستلزمين بقول من كان أهله وماله في سفينة فكان حاضراً ببلده فلا يتخص به خص
السفر ومما لا أمر على أن السفر مشتق من الاستفار. فكل من كشف له عن حجرة الله كان له القصر
طلباً للسرعة وخوفاً إذا الصلاة معذرة عند العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحد منهم
حضر الله الخاصة لآبائنا الصلاة والله أعلم **ومررتك** قول الأئمة الأربعة وعشرين
من جملة العلماء أن لا يكبر لمن يقصر الشغل في السفر زيادة على الرواتب. وكذا ذلك عند الله

ابن عمر وأبو علي من رآه وقال لو طلبت مثالي السار ذلك ما أتيت لنا القصر في السفر فالاول فيه ردة الأمر
إلى جهة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة الرحمة به ويسمي في شدة الرحمة وله نظائر كثيرة في الشريعة
فإن الشارع أولى المؤمنين من أنفسهم **فرجع** الأمر إلى ترتيب الميزان. ووجه الأول أن طلب
الوقوف بين يدي الله لا ينبغي لأحد منعه إلا بدليل أو ضرورة لنا دليل في ذلك فيما بلغنا. ووجه
الثاني أن السفر عادة تحمل المشقة واشتغال البال عن مراقبة الله تعالى. فمن تكلف الوقوف
بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شظواً. ثم لا يقدر على جمع قلبه كما ينبغي له في الحضر غالباً
فكان حكمه حكم من لم يأت له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يجازي على ما فعل لأن الشارع ما
صلى المعونة إلا لمن كان تحت أمرة. وإذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فراشه من أولها
إلى آخرها فكيف بما زاد فافهم وأنتع الجمهور فإن لا يتبع الجمهور العبادة والتابعين أولى من مخالفتهم
إذا حصل المستقل الحضور والافتقار إلى غيره أو في تحمل قول الجمهور على حال الأكل وهو كلام ابن عمر على
حال الأماغر والله أعلم **ومررتك** قول مالك والشافعي أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام
غير نوي كخرج من الدخول صادقة مع قول أبي حنيفة أنه لا يصير مقيماً إلا أن نوى إقامة خمسة
عشر يوماً فأفوقها ومع قول ابن عباس تسعة عشر يوماً ومع قول أحمد أنه أن نوى إقامة فيها
أكثر من عشرين صلاة أو شدة وكذا الرابع وقول أبي حنيفة تخفف. وابن عباس قوله
فيه تخفيف **فرجع** الأمر إلى ترتيب الميزان. ووجه الأول الأخذ بالاحتياط وتقليل من الرخصة
وهو حاقب بالأصغر الذي يؤدون الفرائض مع نوع من التقصير فجعل لهم الأئمة مدة القصر وهي مدة
معتدلة لا تطول من الرخصة فينقص السحر بعد تمام الصلاة بخلاف الأكل من الزورون
الفرائض مع الكمال لا يقي بمقامهم فالصلاة الزيادة على الأربعة أيام لأن كل ذرة من صلاتهم ترجح
على قاطرة من أعمال الأماغر ويعجز أن يحلل الأول بتعليل الثاني. وبالعكس من حيث أن الأكل من
يقدر على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبر ولا يطول خلاف الأماغر **وهذا** الشرائع
يذهبها أهل الله لاستطاعة كتاب. وهذا عرف تعليل قول أبي حنيفة أن المسافر لو أقام ببلده
أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت من الله تقرباً أو قول الشافعي أنه يقصر ثمانية عشر
يوماً على الأرجح من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم **ومررتك** قول الأئمة الأربعة أن من قراته
صلاة في الحضر فسافر وأراد قصرها في السفر أنه يصلها تمامة قال ابن المنذر ولا عرف في
ذلك خلافاً مع قول الحسن البصري والشافعي أن له أن يصلها ناقصة فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الأمر إلى ترتيب الميزان **ومررتك** قول أبي حنيفة ومالك أن من قراته صلاة
في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الأتمام فالاول مخفف والثاني
مشدد. ووجه الأول أن غاية السفر حين فاته لم تكن إلا ركعتين وإذا قدم من السفر فبها
على صحتها حين فاتته. ووجه الثاني أن القول بالبعث بخلاف القصر وهو السفر فبها ساعياً

فأبى الخضر قبل سفره فأنه لا يجوز له قطرها في السفر لأنها حين فأنته كانت أربعا فيحكي القصة
الأدنى فتقول الشافعي صاحب الإكابر أهل الذين الاحتياط والاول خاص بالاصاغر لأنهم هم أهل الرخص
ومر ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقدمنا ونأخرنا
مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين الصلواتين بعد السفر بخلاف الأبي عرفه ومرد لغة فالاول
تخفف وهو خاص بالاصاغر والثاني مشدد وهو خاص بالإكابر **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول الاتباع والميل إلى زيادة الأدلة على فضل الله تعالى من العبادة فهو له حصة أي
وقت شاء الأبي وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كلما قرب العبد
من حقيقة الله فلا ينفك بين يديه إلا بذن خاص في كل صلاة دون الأدب العام والحوالي في التقيد
عليه فله أن يذن للعبد أن يدخل حصره متى شاء من غير أن يرد ذلك ليلما وقع من السفر في بعض
حكام الشريعة فافهم والله تعالى أعلم **ومر ذلك** قول أبي حنيفة ولحد بعد جواز الجمع بالمطر بين
الظهر والعصر تقدمنا وتأخرنا مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقدمنا في وقت الأولى
نهما ومع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر
سواء في المطر أو ضعف إذا بل التوب فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم المشقة غالباً في المشي في المطر في النهار
ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فرما إذا لم ينظر فيجز عن السبب في محل
الجماعة فله ذلك جاز تقدمنا لا تأخير أو من ذلك عمرى وجه قول مالك وأحمد بثواب الرخصة
تختص بمن يصلح جماعة في كل بعيد يذو بالمطر في طريقه ولو كان بالمسجد أو يصل في بيته جماعة
أو يمشي إلى محل الجماعة في كل أو كان محل الجماعة على باب داره فالاصح من مذهبي الشافعي وأحمد
عذر الجواز وحكي أن الشافعي يرضى بالاتفاق الجواز **ومر ذلك** قول الشافعي أنه لا يجوز
الجمع بالوحد من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولما رآه أبي حنيفة كلاماً في هذه
المسئلة أنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفه ومرد لغة كما مر فالاول مشدد والثاني
تخفف ووجهها ظاهر **ومر ذلك** قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمرض والخوف
مع قول أحمد بجواز واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي
جداً وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فحوزه ابن سيرين حاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذا
اختاره ابن المنذر وجماعة يجوز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ به عادة
فقول الشافعي مشدد وقول أحمد تخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر **فرجع** الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد وسرافقه
كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحد غالباً ولم يعرف دليل لقول ابن سيرين
وابن المنذر وكان الأولى منها عدم التصريح بجواز ذلك تطلقاً وقاملاً بإيجاز قول مالك

لما قيل له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعدد
المطر ولم يخرم شيئ من جهة نفسه بخلاف في غاية الأدب فأنك يا إخوان تنقل ما ذكر عن ابن سيرين
أدع ابن المنذر لا مع بيان ضعفه وبيان أن التقيد المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع
بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه إجماعاً كجمع الصبح مع العشاء والمغرب مع العصر وكذا ذلك

باب صلاة الخوف

اجتمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى
عن المزني أنه قال في مسنوعة والماجلي عن أبي يوسف من قوله إنما كانت مختصة برسول
الله صلى الله عليه وسلم واجتمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر للقاضي كعتان وأتفقوا
على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وأما الخلاف في الترجيح
وأتفقوا على أنه لا يجوز للرجل المشلول ولا الجالس عليه ولا الاستناد إليه إلا ما حكى عن أبي
حنيفة من تخصيص العجز به للبرق فظاهره أنما وجدته من سبيل الإجماع وأما ما اختلفوا
فيه **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للحوالي المحذور في المستند بل
مع قول أبي حنيفة بجوازها فالاول مشدد والثاني تخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الحوق في الآيات والاحتياط في الخوف الحاضر والخوف
المستوقع ولصح حمل قول أبي حنيفة على من استند عليه الرعب من أهل الجبل دون الشجران **ومر**
ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تصل بجماعة وفرادي مع قول أبي حنيفة أنها لا تفعل
بجماعة فالاول فيه تخفيف على لامة من جهة تخييرهم في فعلها بجماعة أو فرادى والثاني
تخفف على الأمة بالتشديد وترك فعلها بجماعة ومشدة عليهم لو أنهم اختاروا فعلها بجماعة
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها بجماعة ووجه
الثاني التوسعة على لامة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد يستعمل بالخوف على نفسه
فإذا لم يكن مترتباً بما كان أفعالاً عليه لعجزه عن مراعاة شئ من معاني وقت واحد
وهما الأمر والعذر **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر فيصلي كل
فرقة ركعتين مع قول مالك بأنها لا تفعل في الحضر فالاول تخفف والثاني مشدد **فرجع**
الأمر إلى مرتبتي الميزان وقد أجازها في الحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجوب
الخوف فإن الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه إذا التحم
القتال واشتد الحق فيلزم كيف أمكن ولا يجوز أن الصلاة إلى أن يهتوا أو أن لا
شاه أو ركناً مستغفلاً لليلة وغير مستغفلاً بها يؤمئون بالركوع والسجود بروسم
مع قول أبي حنيفة أنهم لا يصلون حتى ينتهوا فالاول مشدد والثاني تخفف **فرجع** الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني أنهم ما استروا الصلاة حال الخوف

الاتباع بالافتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم او بانيه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
انتفى ذلك الغرض وصار ظاهر الصلاة مع الكف عن الامغال المشغلة عن الله تعالى وفي الخبر
مقدار الحضور مع الله تعالى على الكسوف والشهود فان الجهاد مبني على دفع من الحجاب ولا يقدر
على المجاهدة في الكفار مع الكسوف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ما قيل من
قوله تعالى يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واعلم ان الله عليه وسلم وقوله تعالى لعنه من الامية
وليجدوا فيكم غلظة قد ينفع له ما اشرفا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورشته
لا يعرف قول ابي حنيفة خاص بالاصغر وقول بقية الامية خاص بالاكابر فافهم **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه
لا يجب فالاول خاص بالاصغر الذين يخافون من سطوة المخلوق وهم بين يدي الله عز وجل لعل
حماهم **وقال الشافعي** بالاكابر الذين يخافون من احد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بان الله
يحفظهم من عدوهم فابقى الا انه مشغول لا واجب **وجه الاستصحاب** حمل السلاح لا ينافي في البقية
بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في **الدوا** **الامري** في ترتيب الميزان **ومن ذلك اتفاق**
الامية على انهم يقضون اذا صلوا السواد ظنوا عدوا شتم بان خلاف ما ظنوه مع احدا لقول
للشافعي والحمد لله لو اتيين عن احداهما لا يقضون **وجه الاول** الاحتياط والاعمال
عبرة بالنظر اليقين خطأ **وجه الثاني** حضور الغداح لا الصلاة **مكر** لا يخفى اشتراط
الاعادة فافهم **ومن ذلك قول مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد بن جابر** ليس الحر في الحرب
مع قول ابي حنيفة واحمد بركاهته فالاول تخفف والثاني مشدد **فرجع** **الامري** في ترتيب
الميزان **وجه الاول** انتفاء العلة التي حرمت لبس الحر لاخلها وهو اطلاق التخييف كالسوء
اذ لا ينسب لاسية في الحرب الى تخنيث وانما محل الضرورة مع مساحكة الشارع في الخيال في
الحرب بقرينة جواز التخييف منه **وجه الثاني** انه لا ينافي شتمه الشجعان في الحرب ويذهب
صوابهم في العيون بخلاف لبس الاشياء غير الناعمة كغليظ الجلد والديف مثلا **ومن ذلك اتفاق**
الامية على تحريم الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول ابي حنيفة فيما حكى عنه ان الحرير خاص بالبش
فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** **الامري** في ترتيب الميزان **وجه الاول** الاحتياط
لان لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الخالص والاستناد ووجه الثاني الوقوف
على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين

باب صلاة الجمعة

اتفقوا لا يمتنع على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان وغلطوا من قال هو فرض كفاية وعلى
انها يجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزمري والنجي انها يجب على المسافر اذا سعى النكاح
واتفقوا على ان المسافر اذا اتم ببلدة فيها الجمعة تحرر من نفل الجمعة والظهر وكذلك

اتفقوا على انها لا يجب على الاعيان الذي لا يجد قايذا فان وجد قايذا وجبت عليه الا عند الحيض
واتفقوا على ان القيام في الخطبتين مشروع وانما اختلفوا في الوجوب كاسياي وعلى انهم اذا فاتهم
صلاة الجمعة صلوا فظهر هذا ما وجدته من سبيل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه ومنه**
والقول لا يمتنع ان الجمعة لا يجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن
احد في العبد خاصة وقاله اوردني في الاول تخفف **والثاني** مشدد **فرجع** **الامري** في ترتيب
الميزان **وجه الاول** الابتاع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله تعالى اعظم من موكها
غيرها فكان لا يوجبها الكايمون لانهم اظهروا في رواية في دولة الظاهر واما عده وجوبها
على المسافر فليست شتمت ذهنة في الغالب فلا يقدر على الخشوع والحضور بين يدي ربه عز وجل
في ذلك الجمع العظيم **وجه الثاني** في الكل اوفي العبد خاصة الاحتياط **فان**
اصل ان الصلوات كلها يجب على العبد كالحرة على حد سواء كما مع ان كتبها عبد الله عز وجل
وخطابا الحق تعالى لعباده بالكلية نعمته ولو وقع استثناء الشارع العبد من وجوب تكليفه
بما مر فان ذلك شفقة من الله ورحمته به بدليل انه لو ضل الجمعة صححت ولا ينعى منها الا
بعد شرعي **وترايد قول** داود كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد لانه لا
تعمل الاكل استنوع استبان امر سيده بذلك فافهم **ومن ذلك قول** لا يمتنع الثلاثة بوجوب
الجمعة على الاعيان البعيد عن مكان الجمعة اذ وجد قايذا مع قول ابي حنيفة انها لا يجب على الاعيان
ولو وجد قايذا فالاول مشدد **والثاني** مخفف **فرجع** **الامري** في ترتيب الميزان **وجه**
الاول قال المشقة التي خفف عن الاعيان الحضور من اهلها **وجه الثاني** اطلاق قوله تعالى
ليس على الاعيان حرج كما خفف عنه في الجهاد **مقدار** القول في الجمعة **ومن ذلك قول** لا يمتنع
الثلاثة ان الجمعة يجب على كل من سعى النكاح وهو ساكن بموضع خارج عن المصلاحيات فيها الجمعة
مع قول ابي حنيفة بانها لا يجب عليه **فان** سمع النداء فاول مشددا واخلها بالاحتياط **والثاني**
مخفف **احد** بالخصوص **فرجع** **الامري** في ترتيب الميزان **وجه الاول** العمل بظاهر قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه كما نداء الله فترك كل من سعى النكاح
بالحضور للصلاة الجمعة **وجه الثاني** قصره على اهل البلد الذين يجب عليهم نفل الجمعة
في بلدهم فالاول خاص بالاكابر من اهل الدرس والوع والاحتياط **والثاني** خاص بالاصغر
ومن ذلك قول لا يمتنع الثلاثة انه لا تكراهية في صلاة الظهر في حق من تركه
اثنان مكان الجمعة بل قال الشافعي باستصحاب الجماعه فيها مع قول ابي حنيفة بركاهته المأثورة
في الظهر المذكور فالاول منه تخفيف من جهة عدم شروعية الجماعه فيها **وقول** لا يمتنع
فيه تشديد من جهة استصحاب الجماعه فيها **وقول** ابي حنيفة فيه تشديد في الترتيب
فرجع **الامري** في ترتيب الميزان **وجه الاول** عدم ورود امر بالجماعه في الظهر المذكور

لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام والمأمور لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفها اهل
 الكشف. ولان من شأن المومن الحزن وشدة المدم على قوت حفظ من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم
 لانه مصيبة واهل المصائب اذا هم الحزن تكون الوحدة لهم اولى بل علق الوهاب وارهم عليهم ولا
 يتفرون لمراعاة الامتثال بالامام ومراعاته في الامتثال لما علم ذلك **ومر ذلك** قول الشافعي
 اذا وافق يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العيد عن اهل البلد بخلاف اهل الري
 اذا حضر وافاتها تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف مع قول ابي حنيفة بوجوب
 الجمعة على اهل البلد والقري معا ومع قول **احمد** لا يجب الجمعة على اهل القري ولا على
 اهل البلد بل يسقط عنهم من الجمعة بصلاة العيد ويصلون الظهر ومع قولهما تسقط الجمعة
 والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد صلاة العيد لا العصر فلا وفيه تخفيف على اهل
 القري والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع تخفيف جدا **فمر** الامر الى ترتيبتي
 الميزان. **وجه** الاول هو اهل الجمعة والعيد لا يندخلان وظاهر الشريعة انهما لا يتباكلا منها
 ذلك ليعبر به في العيد وخوب في الجمعة وما وقع من ان الله صلى الله عليه وسلم صلى العيد والى
 به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة **فقال** النبي وغيره الله صلى الله عليه وسلم
 قد رخص الجمعة على الرزاة وترك العيد مع انه يظلم على الجمعة ايضا لفظا العيد كما ثبت في
 الاحاديث. **وجه** قول ابي حنيفة ان الشارع انا خفف عن اهل القري لعدم وجوب الجمعة
 عليهم اذا لم يحضروا اليها كان الجمعة فاما اذا حضر وافاتها بقى لهم عند رضى الترك. **التم** ان لا يفرق
 احدهم بطول الانتظار فلا يخرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعدا الشريعة. **وجه** قول
 احمد ان المفضول بالجمعة هو ثلاث الفلوب في ذلك اليوم وقد حصل لك بصلاة العيد
 مع انه قد استعد والعيد من اواخر الليل الى صحوه النهار وهم متفقدون عن اشتغالهم
 وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا فلا يزالون عليهم بالتقيد ثانيا صلاة الجمعة
 وسام الخطبة فكان لظهور اخف عليهم لاسيما ويوم العيد يوم اكل وشرب وبعال كما ورد **وجه**
 قول غطاء الاخذ بظاهر الاتباع والنبي صلى الله عليه وسلم اتى في يوم الجمعة بالعيد لانه قد رخص
 في وقت العيد قبل الرزاة فاعلم ذلك **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز لمن ارسله
 الجمعة السفر قبل الرزاة مع قول الشافعي واحمد بعد مجزاة ذلك الا ان يكون سفرهما اول
 مخفف. **والثاني** مشدد **فمر** الامر الى ترتيبتي الميزان. **وجه** الاول ان اللزوم لا
 يتعلق بالكلف الا بعد رزوا لوقت. **وجه** الثاني كون السفر سببا لتفويت الجمعة
 غالبا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الرزاة لان يمكن الجمعة في طريقه اذ كان يقدر على تكلمه
 عن الرفقة وشتم تغليل انق من هذا الاكثر لا شافعية **ومر ذلك** قول الشافعي ومن وافقه
 باسحاب التسفل قبل الرزاة لجمعة وبعد هالك لظهور مع قول مالك ومن وافقه ان ذلك

لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف **فمر** الامر الى ترتيبتي الميزان. **وجه** الاول
 ان فعل النافلة قبل الجمعة كالدعاء كان الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص
 بالامام والذين لم يقيموا السر الذي في صلاة الجمعة ولا تحلت لهم قسمة الله تعالى فيها كما ان
 كلام مالك في حق من غلبت له صلاة الله تعالى كما لا يتبين من يوتئهم فادخلوا محل الجماعة
 الاول في غاية الصبغة والتعظيم فلم يحضروا الى ايمان بالنافلة ولعل ذلك هو السر
 في عدم التسفل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
 يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صح مع قول مالك واحمد
 انه لا يصح فالاول فيه تخفيف. **والثاني** مشدد **فمر** الامر الى ترتيبتي الميزان. **وجه**
 الاول ان البيع مشروع على كل حال الحاجة اليه وهو خاص بالاكابر الذين لا يشتغلون
 بذلك عن الله لقوة استعدادهم وحضور قلوبهم. **وجه** الثاني خوف الاشتغال بذلك
 عن الله وهو خاص بالامام والذين لا يبيعهم البيع عن الله وعن مراقبته وقد مدح الله
 تعالى الاكابر بقوله رجال انبيهم تجارة ولا يبيع عن ذكر الله فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد
 يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يستمعها ولكن يستحب الانصات مع قول ابي حنيفة يحرم
 الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب او بعد فالاول فيه
 تخفيف. **والثاني** مشدد في الكلام. **والثالث** كذلك **فمر** الامر الى ترتيبتي الميزان
وجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه
 شغل ولا يذكره بذكره مذكرا له وهو خاص بالاكابر. **وجه** الثاني الاحتياط من حيث
 ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتهم سماع ما يقوله الخطيب على لسانه
 تعالى ويقوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة وهو جمعة الغالب على الله تعالى بذلك
 الوعظ والتذكير فان الخطبة دخلت في دخول حفره الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة
 استعداد يدخل به حفره الله تعالى في صلاة الجمعة واذا لم يحصل له جمعة قلبه فانه معني
 الجمعة. وكانت صلواته كالصورة فقط وسيا في ان صلاة الجمعة ما شئت بذلك الاجمعية
 القلب فيها على الله تعالى اجما خاصا. **وجه** القول الثالث هو وجه القول الثاني
ومر ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في القدح ان يحرم الكلام لمن لم يسمع
 الخطبة حتى الخطيب كان بالكلام الخطيب خاصة عافيه مصلحة للصلاة لتقوى
 زهر الاخذ من عن خطيب الزمان وان خطيبا سانا بعينه جاز ذلك لانه ان يحببه
 كما فعل عثمان مع عرضي الله عنها وقال الشافعي الامر يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط
 والمشهور عن احمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب. **فالاول** مشدد ولا يراخه فيه

ذكر

لتنديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
القول بظاهر قوله. واذا فزى القرآن فاستعملوا واصتروا قال المسترون انما تزلت في سماع الخطبة
يوم الجمعة. ووجه قول مالك ان اجر من خطب الرقاب مثلاً من جملة الامور المعروفة. او النبي
عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة. ووجه قول احمد ان مرتبة الخطبة تقتضي عدم التجيز
عليه لانه نايب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على هذا القولين. ووجه كلام الشافعي
في الجديد جعل الامر بالنص على الذنب فيكون الكلام لاستيفاء الحق من سماع الكلام عن الله او
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه حصة المجمع او جمع الجمع **ومر ذلك** قول الشافعي لانصاح الجمعة
الا في ائمة يتوسطها من تعقد بهم الجمعة من بلدة او قرية مع قول بعضهم لانصاح الجمعة لا في
قرية انضمت بيوتها ولها مسجد وسوق مع قول ابي حنيفة ان الجمعة لا تنصح الا في قرى جامع لهم
سلطان. فالاول مستند من حيث اشتراط ائمة. والثاني اشد من جهة اتصال الدور
والسوق. والثالث اشد من اشد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول الاتباع
وكذلك الثاني فلم يتبعنا ان الضكاة اقاموا الجمعة الا في بلاد وقرية دون البرية. واستمر
واعتقادنا ان الامام الكاواجا حنيفة ما شرطوا المسجد والسوق في السور والسلطان
الابدليل وجوده في ذلك قالوا. والاول قرية جمعت بعد الزلزلة من فريز الجوز قرية بفتح الجيم
وكان لها مسجد وسوق. ووجه الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم امره من بدل لا يتغير
امر. وقال بعض العارفين ان هذه الشروط انما جعلها ائمة تخفيفاً على الناس وليس شرط
بشرط في الصحة فلو صل المسلمون في غير ائمة. ومن غيرها كما جاز ذلك لان الله تعالى قد
فرض عليهم الجمعة. وسكت عن اشتراط ما ذكره ائمة ائمة **ومر ذلك** اتفاق ائمة الثلاث
على ان لا تنصح الا في محل استيطانهم فلو خرجوا عن بلد او القرية واما الجمعة لم تنصح
قول ابي حنيفة انها تنصح اذا كان ذلك الموضع قريباً من البلد كصلب العيد فالاول مستند. والثاني
تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاد عن محل
استيطانهم باقامة الجمعة فيه فاذا اقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاد عن ذلك المكان
الذي لا يسكنه احد. ووجه قول ابي حنيفة انما قارب الشيء على حكمه فلو خرج عن القرية
بحيث لو رآه الراي من بعد شك في كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المصلي أم لا لم تنصح
ومر ذلك قول ائمة الثلاثة المستحب استيدان مع قول ابي حنيفة انها لا تنصح الا باذن
فالاول تخفيف. والثاني مستند. ووجه الاول اجراءها بحري بقتة الصلوات التي امرنا
بها الشارع بالاذن العام. ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم
في الامتد فكان لها من رخص وصية على بقتة الصلوات. وكان من الواجب استيدان
ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حاجة كما سيأتي بيانه قريباً **ومر ذلك**

قول

قول الشافعي في احدى الجمعة لا تنصح الا بالاربعين مع قول ابي حنيفة انها تنصح بالربعة ومع
قول مالك انها تنصح ما دون الاربعين غير انها لا تجب على الثلاثة والربعة ومع قول الاوزاعي
وابي يوسف انها تنصح بثلاثة ومع قول ابي ثور ان الجمعة كما في الصلوات متى كان هناك امام
وخطيب صحت اي متى كان حال الخطبة رجليان وحال الصلاة رجليان صحت فاذا خطب كان واحد
منهما يسبح وان ضل كان واحد منهما ما يقربه فالاول مستند في عدد اهل الجمعة وما بعده تخفيف
وجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تنبأ بعين. ووجه ما بعد
من اقول الائمة علم صحة دليل على وجوب عدد معين. وقالوا ان الجمعة صلى الله عليه وسلم
بالاربعين تجلوا فقهه كما ولو انه كان وجد دون الاربعين جمع لهم فيما بشعار الجمعة حتى
فرضها الله تعالى بحضور اسم الجماعة. ولذلك اختار الحافظ ابن حجر وغيره انها تنصح بكل جماعة
قائمة بجمعة الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلة. فالنكاح
الصغير يكفي اقامته في مكان البلد الكبير يكفي اقامته في اماكن متعددة كما عليه غالب
الناس **ومر ذلك** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول اصل شرط وعية الجماعة في الجمعة وغيرها
عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله للجماعة ليسنا نل العبد سبب
جنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود عظم الله التي تجلي لقلبه وقد جاز اختلاف العلماء
في العدد التي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف في قوتهم
كفاة الصلاة مع ما دون الاربعين في الثلاثين والاشياء مع الامام كما قال به ابو حنيفة
ارتمع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفيها الا الصلاة مع الاربعين او الخمسين
كما قال به الشافعي واحمد والله اعلم **ومر ذلك** قول ائمة انه لو اجتمع اربعون مسافراً
لو عبيداً واما الجمعة لم تنصح مع قول ابي حنيفة انها تنصح اذا كانوا موضع الجمعة فالاول
مستند والثاني تخفيف. ووجه الاول الاتباع فلم يتبعنا عن الشارع انه او جهتها على مسافر
ولا عبيد ولا امرأة ولا امرأ مسافر. والعبيد باقائهم وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم
وجه الثاني عدم ورود نص في ذلك. فلما اقامتها في الوطن شرط في جمعها بينة الشارع
ولو في حديث **ومر ذلك** قول ائمة الثلاثة انه لا تنصح امامة الصبي في الجمعة لانهم
منعوا امامته في الراي في الجمعة الاولى قال الشافعي في صحة امامة الصبي في الجمعة ان تراعى
بغيره فالاول مستند. والثاني تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان
الاقامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا. ووجه الثاني
ان النايب لا يشترط ان يكون كالاكمل في جميع الصفات **وقد اجمع** اهل الكشف على ان الروح
خلقت بالغة لتقبل الزيادة والتكليف عليها تخفيفاً فلا فرق بين روح الصبي الشيخ
فكل صلاة صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن ازار في ذلك فعليه الله العلي العظيم **ومر ذلك**

قوله في حنية ونالك اذا اخرق الامام بالغدا المختبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلى ركعة
وسجد منها سجدة اتها جمعة وقال ابو يوسف ومحمد ان انقضوا بقدم اخرق هاتهما جمع
وقال الشافعي في اصح قوليه واحدا ما تبطل ويتهاظرا فالاول فيه تخفيف والثاني تخفيف
والثالث مشدد **فوجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول والثاني صدق حصول اسم الجماعة
عند ذكر الجماعة في الجملة ووجه الثالث ظاهر لانما العدد المختبر عند قايده **ومر ذلك** قول
الايمه الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في وقت الظهر مع قول احمد بجمعة فعلمنا قبل الرؤال
فلو خرج في الوقت ومدها حتى خرج الوقت انها ظهر اعندنا الشافعي وقال ابو حنيفة تبطل
مخرج الوقت ويتبدل في الظهر وقال مالك واحمد نصلي الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا
يعبر الا بعد غروبها فالاول مشدد باشتراط فعلها بعد الرؤال والثاني تخفيف من حيث
الركعة في تعجيلها قبل الرؤال لقوله في حنية فيما اذا مدي حتى اذا خرج الوقت مشدد في البطلان
والرابع تخفيف **فوجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول الاتباع ولان في ذلك تخفيفا على
الثاني فحيث خفة التجلي الا في بعد الرؤال بخلاف قبله فانه ثقيل لا يطيقه الاكل الاول والاكمل
لم يجعل الشارع بعد الصلوة الا الصلوة في وقتها ان يقع احد من امثالنا على المواظبة على فعلها
لثقل التجلي كما قرأ الرؤال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك واحمد من حيث التخفيف
وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التجلي كما طالع الوقت كما يعرف ذلك هل لكشف
تكن كما كان كل احد لا يحسن ثقله سميئا مخفقا فافهم **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد
ان المستوفى اذا اذرك مع الامام ركعة اذرك الجمعة فان اذرك دون ركعة صلى ظهر اربعا
مع قول ابو حنيفة ان المستوفى يترك الجمعة باي قدر اذرك من صلاة الامام ومع قول طائفة
ان الجمعة لا تترك الا باذن الخطبتين فالاول منه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث
مشدد **فوجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول ان الركعة تعظم فعلا الصلاة والركعة
الثانية كالركعة الاولى ووجه الثاني انه اذرك الجماعة مع الامام في الجمعة ووجه الثالث
لاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطبتين يبدلان عن الركعتين فيضآن الى الركعة التي قال بها الايمه
الثلاثة فيكون المستوفى بذلك كالمدة ثلاث ركعات وذلك تعظم الصلاة بالاتفاق **ومر**
ذلك اتفاق الايمه على ان الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن
البصري هاتين فالاول مشدد والثاني تخفيف **فوجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه
الاول لاخذ بالاحتياط فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغيتي خطبتين
ينقدما لها وذلك من ذلك من ذلك على وجهها ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبها ولو انها
كانا واجبتين لورد النص بوجوبها ولو في حديث واحد **وقد** قال اهل الكشف
ان الشارع اذا فعل فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه او نهيته فالادب ان يتاثر به في ذلك

الفعل يقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه او نهيته فان ترجحنا لاحد الامر من خصوصه
قد لا يكون مراد الشارع وانما اوجبوا اقامة صلاة الجمعة على اثر الخطبة من غير تحليل فصل عرفا
علما بان كان عليه الخلق الراشدون وخوفوا من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانها انما
شرعت ثم هذا الطريق تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة
في غيرها من الصلوات الحسنة اذا سمع المصلح لك الخوف والتخويف والترغيب الذي ذكره
الخطيب قام الى الوفاء بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما اذا تحلل فعمل فرعا عقل
القلب عن الله تعالى في ذلك الوعد وفاته معنى الجمعة وانما لم يكتبها الشارع بخطبة واحدة
في الجمعة والعيد من نحو ما بالغته في تحصيل جمعية القلب بذكر الوعد فان بعض الناس
يترددون عن سماع ذلك الوعد اذا كان مرة واحدة **وهنا** ان يستدبر عليا الخواص يقول ينبغي حل
من يقول بوجوب خطبة فقط على حال كما يرى في حصول جمعية قلوبهم على الله بما في تبيينه بخلاف
غيرهم **وكن** القول في خطبتي العيدين والكسوفين والامتنان **فان قال** قائل فلم لم
تشرع الخطبتان بين يدي شي من الصلوات الحسنات الخسوف الحضور للقلب فيه على الله تعالى في الجمعة
فاجواب انما لم يشرع ذلك تخفيفا على الامنة ولان الصلاة الحسنة من بعضها بعضا
في الزمان بخلاف ما ياتي في الاسبوع او السنة مرة فان القلب انما كان شتتا في اودية الدنيا
فاخرج الى تبتدط بوجوبه فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي ومالك في الجمع روايتيه انه لا بد
من الاتيان في خطبة الجمعة بما يبيح خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان خداه تعالى الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة اية مهيمة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات
مع قول ابو حنيفة ومالك في احدي روايتيه انه لو سمع او هلك اخراة ولو قال الحمد لله وتزل
كفا ذلك ولزم حجج الى غيره وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يبيح خطبة
في العادة ولا يجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له بالغال اول مشدد وما بعده تخفيف **فوجه**
الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطب الجمعة الا تعرض الخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصول ذكر الناس الوعد بذكر الله
وتحمده وتخليده وتسميته وفي القرآن العظيم ذكر اسم ربك فصل في اذا كان ذكر اسم الله يكفي عن
قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة اولى وقد قال اهل اللغة كل كلام يشتمل على امر عظيم
سبيح تحمده واسم الله استعجل عظيم بالاتفاق **ومر ذلك** قول مالك والشافعي بوجوب القيام
على المنابر في الخطبتين مع قول ابو حنيفة واحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني تخفيف
فوجه الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول ان منصبه لداعي الى الله تعالى يتنصلي طهارا العز
وسنة الاحترام من تعالي الخطبة ما لساننا في ذلك فكان القول بوجوب القيام بحال
الخطبتين متعيننا استماعا من يقول انما لا عمل ركعتين ووجه الثاني ان المراد بالصلوات

كلمات الوعظ الي سماع الحاضر من. والعرض من ذلك يحصل مع الخطبة بحال لا سيما عند من يقول
بالتعجب الخطيبين كالحسن النخعي فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي بوجوب الجلوس بين
الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مستند. ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله
العباس على جلة الاستراحة في الصلاة **فروجه** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك
وابي حنيفة والشافعي في القول المجمع بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في
الرجح قوله باشتراط الطهارة لهما فالاول مخفف والثاني مستند **فروجه** الامري المرتبتي الميزان
ووجه الاول ان غاية امر الخطيبين ان يكونا قرا بصرافا وذلك كما يترفع الحديث بالاجماع. ووجه
الثاني الاحتياط لاحتمال مع الاتباع للشافعي والخلفاء الراشدين. ولا خلاف ان يكونا بركبتي الركعتين
عند الشارع كما قال به بعضهم فتعمر ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين وان كان
الراجح عنده ان الجمعة صلاة كاملة على حالها وليس للخطيبين بدلا عن الركعتين وذلك في غاية
الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولو لم يجزها لما بدلا عن ركعتين جبرما
لانه لو روي عن الشارع فيه شيء **ومن ذلك** قول الشافعي احمد يشحب للخطيب اذا صعد المنبر
ان يسلم على الحاضر مع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه. ووجه الاول الاتباع ولاتيه
فذا عرف من لا يتعود عن الحاضر على شدة باده اياه فمفسد له السلام على قاعده السلام في غير هذا
الموضع. ووجه الثاني ان السلام امر مشروع للامان من وقوع الاذي منه لمن يسلم عليه ومنصب
الخطيب يعطي الامان بذاته بل يعقبنه بغيره كما يشابهه اذا خرج عليهم فالسلام عليهم ينبغي على
تسليمهم اليه بالنظر فيه ويتوطنونهم فافهم **فان قال** قابل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعدوا منبر النبوة **فالجواب** ان سلام الانبياء والخلفاء
يكون على البشارة للحاضر من ائمتهم في امان من ان تخالفوا وعظمتا كونه على لسان الشارع وليس
المراد انتم في امان من ان تؤذيكم بغير حق **وقد تقدم** نظير ذلك في الكلام على قول ابي
في التسليم والسلام عليكم ايها النبي وآله الله وبركاته ائمتهم في امان من ان يؤذيكم بغير حق
تخالف شرعك. لان الامان في الاصل لا يكون الا من لا يعلل للداعي **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة ومالك في الرجح روايتيه لا يجوز ان يسلم بالناموس في الجمعة الا من خطب لا يغدو فيكون
مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يفي الا من خطب. ومع قول الشافعي في الرجح قوله
يجوز ذلك وهو اخذ بالروايتين عن احمدنا لا اول فيه تشديد. والثاني مستند. والثالث
مخفف **فروجه** الامري المرتبتي الميزان. ووجه الاول الاتباع فلم يزلنا ان احدا يصلي بالناس
الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعصر الخلفاء الراشدين من الاصل خطب. ومنهم من لا يخطب
الحجاب عن قول مالك. ووجه الثالث عدم ورود شيء عن ذلك وان كانا لا يخطبان في العصر
الا من خطب فافهم **ومن ذلك** قول الامية انه يشحب قراءة سورة الجمعة والنافقين في ركعتي الجمعة

اوسج والعاشية مع قول ابي حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول مستند
والثاني مخفف. ووجه الاول الاتباع. ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن دون
شيء كما علمه يقع فيه بعض المحجوبين عن شهود نسأوي نسبة القرآن كله الى الله تعالى واحدة فحق
متشاكل امر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض **ومن ذلك**
والك قول جميع الفقهاء بسنية الغسل للجمعة مع قول داود وكثير من غيرهم بسنيته. فالاول
مستند. والثاني مخفف. ودليل الاول الاتباع. ودليله حصة الله تعالى عن القدر المغنوي المعني
وطلب ان لا يقع نظر الحق تعالى الاعلى بدلا من ظاهر الخطيبين وان كان الحق تعالى لا يقع حجابا عن النظر
الي بر. ولا فاجر من حيث تدبيره لعباده. ووجه الثاني طلب دخول حصة الله تعالى اليه لا انكارها
وشهود العبد قد انة جسده ليطهره الله تعالى بالنظر اليه ولو انة نظف جسده لكانت اية نظافة
نفسه من القدر فحجب عن شهود ذلك طلب المعقولة فكانت اية نظافة جسده مذكرا لطلب المغفرة
وشهود ذلك والاكسار بين يدي ربه ليرحمه فكل جهل بشدة **ومن ذلك** تخصيص الائمة الاربع
مطلقا بنية الغسل من كسرة الجمعة مع قول ابي ثور انه مستحب لكل احد حضر الجمعة او لم يحضرها
وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من في الجمعة فليغتسل فخص الامري بالغسل من كسرة صلاة الجمعة
وجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم ان يغسل جسده في كل سبعة ايام النقي
وذلك لغوم تر وول لا اذ لا يفي يوم الجمعة على جميع المسلمين. من كسرة الجمعة ومن لم يحضر فليتق
احدهم مدد ربه على طهارة وجهاه جسده واشتاقه لشعقة باركة بالخالقات. او باركة بالافعال
واكل الشهوات. ولا فرق في تخصيص الغسل من كسرة بين الغسل في وجوب الغسل ولا بين الغسل
بسنيته. لكن ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتاذي الناس برأحة بدنه وشبابه كالنصاب
والرأية. وحمل الاستحباب على بدل العطار والناجر ونحوهما **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
انه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجنابة والجمعة مع أجزاء مع قول مالك انه لا يجز به عن واحد
منهما. فالاول مخفف. والثاني مستند **فروجه** الامري المرتبتي الميزان فالاول خاص بالاكار
الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ائمتهم حية لا يحتاج الي تكرار الغسل بالاحياء
او انقاسها والثاني خاص بالاصاغر الذين كثروا وقوعهم في المعاصي فاجتازوا الي تكرار الغسل لتجديد
ائدتهم فرحمهم الله الائمة ما كان اذن نظهم في استقراج الاحكام الدائقة بالاكار والاصاغر
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في الرجح قوله ان من رجم عن السجود وامكنه ان يسجد
على ظهر انسان فقل القول الثاني للشافعي ان شأنا السجود حتى يزول الركوع وان شأنا سجود
على ظهره مع قول مالك بكثرة السجود على الظهر. بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف
والثاني مستند **فروجه** الامري المرتبتي الميزان. ووجه الاول العمل عندك اذا امرتك
بامر فاقوامه ما استطعت ولم يستطع هذا المرحوم ان يمشي مثل امر الشارع في اتباعه للامام

لطيف

في السجود الا كذلك فلا مزايا للسجود ثابت عن الشارع على اثر سجود الامام واما الاستظهار حتى يزول
 الرخلة فسكوت عنه والعمل بتبني المنطق اولى ووجه الثاني ان السجود اعظم فعلا للصلاة
 في الخوض والذل ولا يكون ذلك الاعلى الا في الحقيقة النجس التراب او ما فرس عليها من حصى
 او حصى في حوز ذلك واما السجود على ظهر اذني فيهما فممنوعة الكبر ولو صورة وان كان لا يمسها
 من التراب ايضا فافهم فانما استجد على ظهر انسان كانه يستعبد صاحب ذلك الطهور وذلك فاج
 عن سباج مقام العبودية الذي هو الذل والانتكاس لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الامام في الصلاة
 ان الامام اذا احدث في الصلاة جازاله الاستحلال وهو الجدي الرابع من مذهبنا في
 مع قوله في القدر بعد الجواز الاول والخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول سر اعاد المصلحة للمؤمنين والسبب في حصول كال الاجر يكال لا في الجملة
 كلها او بعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجر بمجرد اخرائهم خلف الامام في الجملة
 وفارقوا الامام بعد زفير في حصول كال الاجر بالنسبة حيث عجزوا عن الفعل ان شاء الله تعالى
ومن ذلك قول الامام في الصلاة ان لا يجوز تعدد الجماعة في بلد الا اذا كثروا وحسب اجتماعهم
 في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقدم اولى وليس للامام في حقيقة في الصلاة
 شي ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبين جاز فيه اقامة جنتين وان كان لها جانب واحد
 فلا يجوز وعبارة الامام اخذوا واعظم البلد وكثرا هذه كبره ارجاز فيه جنتين وان لم يكن
 طهر حاجة الى اكثر من جمعة لم يجز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجماعة في البلد الواحد بحسب الحاجة
 ولو اكثر من جنتين وقال داود الجماعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلد ان يصليوا في مساجد
 فالاول وساعطو عليه فيه تخفيف وقول داود تخفف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان امامة الجماعة من نصب الامام اعظم مكان الصلوات لا يصح للجمعة الاخلاص وتبني
 الخلفاء الراشدين على ذلك فكان كل من جمع بقوم في مسجد اخر خلافا المسجد الذي فيه الامام لا اعظم
 باقوت الناس به ويقولون ان فلانا ينافي في الامانة فكان يتولد من ذلك فتس كثيرة فسد الاية
 هذا الباب الا لعدم رضى به الامام الاعظم كصلى الله عليه وسلم عن جميع اهل البلد **هذا** سبب
 قول الامامة انه لا يجوز تعدد الجماعة في البلد الواحد الا اذا عجز اجتماعهم في مكان واحد فبالا
 الجماعة الثانية ليس لذات الصلاة واما ذلك لحوق الفتنة وقد كنت الامام الاعظم عن الخطاب
 الى بعض غلاة اقبية الجماعة في مساجد كرم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا ككم خلفا اماما واحد
 انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجماعة جاز التعدد على الأصل في اقامة
 الجماعة ولعل ذلك من اذ داود بقوله ان الجماعة كسائر الصلوات ويؤيد ذلك الناس التعدد
 في سائر الامصار من غير مبالغة في التفتيش عن سبب ذلك ولعله سراد الشارع ولما كان
 التعدد منها عنة لا يجوز فعله بحال لو ورد ذلك ولو في حديث واحد فلما اعتبرت

الشارع صلى الله عليه وسلم في التنبيل على امتنه في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان المشمل
 عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم **فان قلت** فوجه اعادته بعض الشافعية الجماعة ظهر
 تعدد الصلاة من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرق بين يوم الجمعة صلاة الظهر واما من الجمعة فلا يصح
 الظهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الجمعة مثلا **فالجواب** ان وجه ذلك الاحتياط والفرق
 من شبهة منع الامة التعدد بقطع النظر عن ما ذكرناه من خوف الفتنة او خوف وقوع التعدد
 بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العيان الذين يقررون على
 قبول الاموات والابواب بقلوبهم يخطبون ويصليون بالناس الجمعة من غير تمييز مع ان مذهب
 الامة تقتضي جواز التعدد بشرط الحاجة فكان صلاها ظهر في غاية الاحتياط وان
 كانت الجمعة صحيحة على مذهب داود فافهم **ومن ذلك** قول الامام في حقيقة ومالك ان الجماعة
 اذا قامت وصلوها ظهر انكون فرادى مع قول الشافعي واخذ بخلافه الجماعة فالاولة
 تخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان القاعدة
 ان المشور لا يشقظا بعسور وقد عتس حصول الجماعة وتيسر الجماعة في الظهر فلا يمنع
 من فعلها جماعة على الأصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس وجوب
 الجماعة في الجمعة مشروطا بصلاها جماعة فلما قامت خفف في بدلها بصلاة فرادى والله اعلم

باب صلاة العيدين

اتفق الامة على ان صلاة العيدين شروعة وقيل وجوب تكبيرة الاحرام والخطبة على مشروعية
 رفع اليد في التكبيرات كلها الا في رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير
 سنة في حق المخرم وغيره خلف الجماعة هذا ما وجدته من سائر الانفاق واما ما اختلفوا
 فيه **ومن ذلك** قول الامام في حقيقة في احدى روايتيه ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان
 كالجمعة مع قول مالك والشافعي باسنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية
 فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول عدم النسخ من الشارع فكيف كان الصلوات الاصلين فاختار الامام ابو حنيفة وجعله
 فرض عين مع كونها ليس فيها كبر مشقة لكونها مفعلا في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما
 وبين الجمعة في الصورة فانها ركعتان تخطبتين فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في جماعة ووجه الثاني اخذوا التوسعة على الناس مع العمل بحديث الذين يشهدوا الامداد
 النازلة في يومها اكثر واعلم من الجمعة من حيث ان المدد فيها يال من حضر صلاتها تمنعها
 ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدد خاص من حضر لا ان تخلف عنها بعد ذلك ووجه قول
 احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا الجماعة واكثر من الناس على عدم الحضور
 في صلاتها وكانت اشبه بفرض الكفاية وكان من حضر من يدعي الله تعالى فيها كالشارع لم يحضر

فحصل له الفضل بعد من شفع فيهم. ولذلك قال العلماء انه افضل من فرض العين لكونه
استقط الحرج عن صاحبه وعن غيره فافهم **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحمد ان من شرط
العبد من العبد والاشتراط وان لا ينام في احدى الروايتين عن احمد كما في الجمعة وراى
ابو حنيفة وان تقام في موضع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط واجازا فلهذا
فرادي لمن شامس الرجال والنساء الا في شدد والشافعي في ذلك **فرجع** الامر الى ترتيب
المران. ووجه الاول ما تقدم انهما كونها يشهدان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين
وعظم تركها بالنسبة لبقية الصلوات. ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث
الله جعل ايام العبد من ايام اكل وشرب. وذكرته في رواية وبما لا يجمع فلا يخفف
الشارع في يومها في مثل ما ذكره من يوم الجمعة كان حضورها مستحباً لا واجباً وايضا لما
ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فاحفظ الامة لمن يكون على الدين في ذلك
اليوم من العصابة الظاهر من الحق في ذلك اليوم باجابه الحضور عليهم في الجمعة والامتنان
على العباد له ليعتقدوا القيامة عليهم وهذا غايتهم في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف البعد
لعمري ان القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في جواز العبد من فرادى زيادة التوسعة على
العبد بعد وجوب ربطه بما لا يتحرك الا بعد تحريكه فافهم **ومن ذلك** قولنا في حنيفة
انه يستحب ان يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية مع قول
مالك واحمد انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية ومع قولنا لشافعي يكبر ستاً في
الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي واحداً في الثانية يستحب الذكر بين كل تكبيرة
وقال ابو حنيفة ومالك انه يوالي بين التكبيرات تسعاً في الاولى وخمس في الثانية في عدد التكبيرات
والثاني فيه تخفيف. والثالث فيه تشديد. **ومن قال** يوالي التكبيرات تخفف
ومن قال يستحب الذكر بينهما تشدد **فرجع** الامر الى ترتيب المران. ووجه الاول
التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع اذ الصحابة
واما وجه من قال يوالي التكبيرات فلانه هو المنادى الى الفهم من كلام الشارع وهو
خاص بالاكابر الذين يقدر على تحمل ثوالي تجليات الحق بصفة التكبير على قلوبهم. واما
وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات فهو لكون الاشتغال بالانواع المذكورة التكبير
فيه تخفيف على غالب الناس فان غالبهم لا يقدر على تحمل ثوالي تجليات الكبر والعظمة
على قلوبهم فكان لقا الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالقوي
للعبد على تحمل تجليات العظمة والكبريا فافهم **وسمعت** سيدي علياً الخواص حقه الله
يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العبد لان تجلي الحق تعالى في صلاة الجمعة
اشد من جليلة في صلاة العبد من ذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العبد

سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرقت فرادى لكانت اشد من شدة الهيبة والفضل الذي تحت
لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة حجة على استيناسهم بحسبهم من البشر **وان قال**
قائل ان الجزاء البشري الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفيم بالاستيناس بحجابه قلنا الجزاء المذكور
لا يحصل به استيناس بقدره العبد على تحمل تجلي المذكور من غير وهو انما فعل الصلاة
واقوالها فاما ان يحصل بها المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجية عنها انتهى
ونقد في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها رخصة بالحلف **وان قال قائل** فلم كانت
الجماعة الحضور في العبد اكثر من جماعة الجمعة **فاجاب** انما كانت جماعة العبد اكثر لاجتماعهم
يشهدون اكثر من يشهدون ذلك العظة التي تجلي لقلبهم ليكمل نورهم ويوفروا العبد ولو لا شهوة ذلك
الكثرة لما استطاعوا يوم العيد فكان عدم فعل التجلي عليهم مع كثرتهم هو سبب كمال نورهم
في يوم العيد فافهم **ومن ذلك** قولنا مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين
وهو اخذ في الروايتين عن احمد مع قولنا في حنيفة واحمد في الرواية الاخرى انه يعاين بين القرائين
فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف. والثاني فيه تشديد
ووجه الاول وهو خاص بالامام ان القراءة بعد مشاهدة كبريا الحق جل وعلا اقوى على الحضور
مع الله تعالى واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الامام
يراد ان يعظم الحق تعالى في تلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تجلي
كبريا الحق تعالى على قلوبهم على الامام فان العظة تنطق قلوبهم ولا تترك في الله تعالى عليهم
الحجاب رخصة بهم ليلابذ وبوامن مشاهدة كبريا به وعظمتها هو معروف بين العارفين الذين
يصلون الصلاة الحقيقية **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ومالك ان شرافته العبد مع الامام
لا يقضيها مع رواية احمد والشافعي في احد قوليه انها تقضي في الاولى لا في الثانية. والثاني فيه
تخفيف من جهة كونها في العبد وتشديد من جهة القضاء **فرجع** الامر الى ترتيب المران. ووجه
الاول ان ساقاته من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاتها جماعة فاني
مرة فيه مشقة على الامام والمؤمنين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وايضا فان
صلاتها فرادى يغزر على ما فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان على مع الامام
فانه يريد ان يجهر في ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته
فرادى تبتته على ما فات من الاخر والشواب ليعرف على الحرم على حضورها مع الامام في
الاعباد المستقبلة فافهم **ومن ذلك** قولنا لشافعي انه يقضيها ركعتين صلاة الامام مع قول
احمد انه يقضيها ركعة واحدة الطهر وهذا رواية هي المختارة عند محققى اصطحابه والرواية
الاخرى عنه انه خير بين قضائها ركعتين او ركعة واحدة فالاول مخفف. والثاني مشدد ووجه
الاول بحكاية القضاء لاداء في ذلك على الامثل فيه. ووجه الثاني قيام صلاة العبد في صلاة

الجمعة في ان الخطبة فيها بدلت عن الركعتين فلما انتهت الصلاة والخطبتين مع الامام كان من
الاحتياط فعلها ان يجازى صلاة ركعتين فقط صحت ولكن فانه الاحتياط **وقد تقدم**
في صلاة الجمعة ان الشارع اذا فعل امر او لم يفعل لم يبين لنا هل هو واجب او مندوب في الاذن
فعلنا له على وجه الثاني صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم بوجوبه او نفيه وصلاة العبد
من ذلك فقامت **ومر ذلك** قول الائمة ان فعلها بالصحة اظهر البطلان افضل من فعلها في المسجد
افضل اذ كان واستغافا لا اول مستدرك بالخروج الى الصلوة فيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس
في المسجد وهو خاص بالاصاغر والثاني تخفيف وهو خاص بالاكابر وذلك لان الاصاغر لا يتقربون
علي حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد لا يشقة لانه يوم مزية واكل وتعاطي شهوات اباها الشارع
فيه فكان صلاتهم للعيد في الفضاء افضل واما الاكابر فاهم برون مكثهم بين يدي الله في
تعبته اوسع متابين السماء والارض وقد فاقوا سائر الخطاط مع الاحباب ميكان فافهم **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة انه لا يجوز الانتقال قبل صلاة العيد واما بعدها فيجوز ولو يفرق بين الخطبة
وغيره ولا يثبت لامام وغيره مع قول مالك انه اذا فعلها في الخطبة فلا ينتقل قبلها ولا بعد
سواء الامام والمأموم وعنه في المسجد واثنان ومع قول الشافعي انه ينتقل قبلها وسواء
في المسجد وغيره الا الامام فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول احمد لا ينتقل قبل
صلاة العيد ولا بعدها سلقا فالاول مستدرك والثاني فيه تشديد من حيث ان فيه رواية
والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك **فرج** الامر الى ترتيبين الميزان ووجهه
الاول عدم ورود نص في ذلك عن الشارع فيجوز الانتقال قبلها وكل عمل ليس عليه امر الشارع
فهو مأمور وغيره فيقول الاما استثنى من الامور التي تشهد لها الشريعة بعد خروجها
عن عمومها **والفصل** ذلك ان الشارع هو الدليل لنا في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعلة
فهو ممتنع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التقل
قبل صلاة العيد واما اتباع ابو حنيفة الانتقال بعد صلاة العيد تكون العلة التي كانت
قبل الصلاة والسبب في العزيمة العظيمة الالهية التي تتحلل للعيد قبل صلاة العيد بخلاف
الامر بعد الصلاة فانه حصل للعيد لادمان سماع الخطبة فقد علم ان ينتقل بعدها
او حصل الاذن بالوقوف بين يدي الله تعالى في صلاته لادن له بان ينتقل بعدها لم يحصل
الاذن بالوقوف الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك انه لا ينتقل في الصلوة قبلها
ولا بعدها التخفيف على غلب الناس ان الامام ما صلى بهم في الصلوة الا مائة او اقلهم
ما كان يحصل لهم من الصلوة في المسجد فلو امروا بالانتقال في الصلوة لذهب المعنى الذي
قصده الامام وصارت صلاتهم كأنها في المسجد حيث الحصر والضيق نفوسهم فيقفوا
بين يدي الله في الصلاة كالسالكين او المكهين فافهم ووجه قول الشافعي انه لا يترك الانتقال

قبلها

قبلها العبد الامام اي ولم يشأ من الاكابر الذين يتبعون بشاكلة الله والوقوف بين يديه
ولا يتابعون من ذلك ولا لطلبهم نفوسهم بالسوء والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام
فان الناس ما يورون باتباعه فاذا انتقل تنقلوا وفيهم الذين يغلب عليهم موافقة لخطوط نفوسهم
فيكون الامام سببا لحصول المعرج والضيق عليهم في الصلاة فينتقل احدهم في الصلاة صوة
وهو خارج عنها حقيقة ولما راي الامام احمدا في هذا المعنى قال لا ينتقل الامام ولا غيره
قبل صلاة العيد ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم **ومر ذلك** اتفاق الائمة
الاربعة على ان لا ينتقل من صلاة الجمعة مع قول ابن ابي شيبة يؤذنها قال ابن
السيب **واول** من اذن صلاة العيد معاونة فالاول تخفيف في الفاظ التذمة والثاني مشد
فيها ووجه الاول اتباع والتبعية على فعلها في جماعة لئلا يتساهل الناس في فعلها فاذى
اذ الجماعة فيها هو المفقود الا نظره وتكون كل عيد ينقل في العامة مرة واحدة ووجه قول
ابن ابي شيبة معاونة القياس على الفريض بجماع المشروعية ولعل ابن ابي شيبة لم يبلغه في ذلك
شي الا منع وزود النقل لاحتياج القياس **ومر ذلك** قول الشافعي انه يشهد قراءة سورة
وقر في الاولى اقرئت في الثانية او قراءة سورة التوبة في الاولى والعاشية في الثانية
مع قول مالك واحمد انه يقرأ فيها بسج والعاشية فقط ومع قول ابي حنيفة انه لا يشهد
تخصيص القراءة فيها بسورة فالاول مستدرك والثاني مخفف والثالث اخف **فرج** الامر
الى ترتيبين الميزان فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالمتوسطين والثالث
بالاصاغر ووجه الاول ان الغالب في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصناعات والاشتغال
باصوية النفوس فرما سني العباد من المعاد وهو اليوم القيامة فكان قراءة هذه السور
المعينة كالذكر للعيد بذلك الا هو لا يطول عليه من العجلة عن الله وعن الدار الآخرة
فيؤت قلبه او يضعف وان كانا كل من شرطه ان يجمع بين الفرح والحرث معا في يوم العيد
فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس كورت اكثر في ذكر الا هو الا من قراءة سورة **والجواب**
ان النجلى الالهى في هذه الدار الغالب عليه ان يكون مجروحا بالحوال رحمة بالخلق ولوانه تعالى
نجلي الخلق بصفة الجلال لا يعرف لما من الناس فلذلك كان اللابوق صلاة العيد من
قراءة سورة سبح ما فيها من التسبيح وصفات الحمد والكمال وكذلك القول في سورة واقتر
هي من وجهة بصفات الجلال من تامل فافهم واما وجه قول ابي حنيفة فهو خوف الوقوع في
الرجفة في شيء من القرآن فتصلي نفس العيد ذكره قراءة غير السورة التي عتبت للقراءة فاكمل
ولو اتي بالسورة المعينة لا يرتعب عن غيرها والناقص مما رغب عن غيرها فاستد الامام
ابو حنيفة الباب بالقول الجدير بالتخصيص فرحمته الله عليه ما كان اذ نظره في الشريعة
وما استدخفه على الامة ورحمته الله تقيقة الائمة **ومر ذلك** قول الشافعي في الجمع القولين

انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال براءة الهلال قضيت مستأنفة قول
مالك انها لا تقضى وهو مذهب احمد فان لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صليت من عند
الشافعي ومن قال بقوله وقال ابو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثلاثاء والثالث
فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني مخفف بعد الامر به والثالث
متوسط **فخرج** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول طلب المبادرة الى تدارك ما فات ووجه
الثاني طلب التخفيف على امة بعد حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حينئذ
نفوسهم اليقظة والشهوات لذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من مكة النهار فلم يشهد
احد براءة الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان القلب يجرى عن صلاة العيد بعد
اليوم الثالث وتذهب بجملة صلاة العيد فاذا امر بقبضها بعد اليوم الثالث وقف
وقلبه شاردا فكأنه ليس في صلاة **ومر ذلك** اتفاق الامة على التكبير في
عيد الفطر مسنون وكذلك في عيد الفطر الا عند اخي خيفة مع قول د اود بوجوبه وقال
الشيخ بما يفعله ذلك الحواكول قال ابن هبيرة والقبضان تكبير الفطر اكد من يوم الفطر
لقوله تعالى ولتكموا العتة ولتكبروا الله على ما هداكم فالاول مستند والثالث اشد
والثاني والرابع مخفف **فخرج** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول والثالث الاتع
والاحذ بالاحتياط فان الامر للوجوب بالامانة حتى يفرغه صارف ووجه قول اخي خيفة
والشيخ ان يوم العيد يوم سرور وخرج والتكبير يقتضي استنشعار الهيبة والتعظيم
فيورث العبوسة والحزن وتذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد وهو خاص بالام
الذي لا يقدر على الجمع بين شهود العظة والسرور والاول خاص بالاكابر **ومر ذلك**
قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلة وانها وة عند الى ان يخرج الامم الى الجبل
وفي قوله الى ان يخرج الامم صلاة العيد وهو الراجح من قول الشافعي والثالث الى ان
يخرج منها واما انبداوة فمن حين يري هلالا وهي احدى الروايتين عن احمد واما انها
ففيه روايتان لاهدتهما اذا خرج الامم والثانية اذا فرغ من الخطبة في الاول من قول
مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي وما بعد من قول مالك
فيه تشديد من حيث امتداد وقته الى خروج الامم من الصلاة وقول احمد في احدى
الروايتين كقول مالك فيه تشديد وفي رواية اخرى تشديد من حيث انه ينبغي سماع
الخطبتين ووجه قول مالك الاول ان التكبير لله تعالى للتعظيم له واطهار التعظيم في الهاد
اولى لانه محل ظهور شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه في بعض
لا يتشرون فيه لعاشته ولا يشرون فيه في شوارعهم واستوافة ووجه بقية الاقوال
ظاهر **ومر ذلك** قول اخي خيفة واحمد انه يشفع التكبير في اوله واخره فيقول الله اكبر

الله

الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مع قول مالك في رواية له ان شاكرا ثلاثا
وان شامرا نيف مع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا شاقا في اوله وثلاثا في اخره واختار اصحابه
انه يكبر ثلاثا في اوله ويكبر ثلثين في اخره ووجه هذه الاقوال ظاهر لغايل واحد
على قوله هو ما بلغه من الشارع واصحابه **ومر ذلك** قول اخي خيفة واحمد ان التكبير
في يوم عيد الفطر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان يكبر لصلاة العيد من يوم الفجر وقال
مالك والشافعي في اظهر القولين انه يكبر من ظهر الفجر الى صلاة الفجر من ايام الشروق
وهو رابع يوم الفجر كان محلا او نحو ما عندها والعمل عند اصحاب الشافعي على ان انشا
التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة الى ان يصلي عصر اخر ايام الشروق فالاول مخفف
وما بعد تشدد **فخرج** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول التخفيف على الناس وهو
خاص بالامم الذين لا يقدر على استنشعار شهود عظة الله تعالى وهيبة في غير ايام
الشروق بل ترهق وروحم من ذلك وتشدد عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلة خاص
بالاكابر الذين يقدر على استنشعار ذلك فلا يشعرون بظهور عظمة كبرياء الله تعالى
لغيره من سماعه السرور والفرح مدة ايام الشروق خلافا لاصحابه والراجح ذلك ان العيد
لا يبرح حقيقة عند القوم تكبير الله تعالى لان استحضار عظمته في قلبه واما التكبير باللسان
والقلب عام فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعرا التكبير بقول اخي خيفة واحمد
في الجلة في حق الاصاغر فافهم **ومر ذلك** قول اخي خيفة واحمد في رواية ان من خطب
منفردا في هذه الاوقات من محل وحرم لا يكبر مع قول مالك والشافعي واحمد في روايته
الاخرى انه يكبر واما خلفه لخوافل فانفقوا على انه لا يكبر عقبها الا في القول
الراجح للشافعي فالاول مخفف والثاني تشدد في المشلتين ووجه الاول في المسئلة
الاولى من على منفردا يشدد عليه هيبة الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه
الوقوف بالتكبير بل لا يكلف به فان الهيبة قد علمته فلا يطالب باقامة شعار الظاهر
وهذا خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر الذين يقدر على رفع صوتهم بالتكبير
مع قيام التعظيم والهيبة في قلوبهم **فخرج** الامر في ترتيب الميزان ووجه ذلك تعليم
لوجيه القولين في التكبير عقب لخوافل التي تفصل فرادى فان الهيبة ربما اعت حاجتها
تخلو ما كان في جماعة منها فان الشريفة من بعضه تقضا عادة فيجوز بشهود الخلق
عن شهود العظة الحق تعالى فلا يثقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى اعلم

باب صلاة الكسوفين

انفقوا على ان صلاة الكسوفين شمس موكدة راء الشافعي واحمد في جماعة هذا اما
وجدته من سائل الاتفاق في هذا الباب واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول مالك

والشامعي واخذ ان السنة في صلاة الكسوف ان يصلي ركعتين في كل لغة فيما كان وذكره ان
وسجود ان مع قول في حنيفة انها تفلي ركعتين صلاة الصبح فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول مطابقة زيادة الخسوف لله تعالى بتكرره الا كان
لشدة الخوف الذي حصل للمباد من الكسوف فربما اشتدت الهيبة على قلوبهم فلم يحصل لهم راحة
كالخسوف مع الله تعالى والخسوف له في اول كل ركوع او سجود يكونان في فعلك في محل القرب وانما
فلما ورد من تشبيه النجلى الاخرى في الروية بها فكان الكسوف لها في الدنيا اعظم فتنة من
فتنة الدجال فان الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته نقص واذا لان الحق تعالى انت على العارفين
تخبر عنه في مراتب التكرار والا كما تواترنا عن دينهم **وهذا** السر ان يظهر فيها الاعلاق لا يطر في كتاب
فمنهم ما ذكرناه واومانا اليه عن ان تكرير الركوع والاعتدال في السجود كالحاج لذلك
النقص الحاصل في فعل كل اول ذكر **ومر ذلك** يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من نقلها بتكرار هذا
الركن في ثلاث مرات واربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب
الصالحين في عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك
الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذهبوا عن كمال الخسوف والحضور فكلما لايمة طاق
بالا كبروا المتوسطين وكلاما يخففه خاص بالا كبر مساعرا الموجود في كل زمان فانهم حضور
تجدد تجلي الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يخفون الى تكرير شي من هذه الاعمال
كبعض الصلوات **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه ينبغي لقراءة مع قول الحمد ان يجهر بها
فالاول مخفف خاص بالصغار الذين غلبت عليهم هيبة الله فلم يقدروا على الجهر **والثاني** مشدد
خاص بالا كبر الذين يقدر على النطق مع شدة الهيبة قال تعالى لا يكلم الله نفسا الا وحشا
فانهم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والحمد في المشهور عنه انه لا يستحب لحضور الكسوف
الشمس خطبها مع قول الشامي انه يستحب لها خطبتيان كالجمعة فالاول مخفف وهو خاص
بالا كبر الذين قام الخوف في قلوبهم من روية الكسوف او الخسوف ولا يجاهون الى مع خطبة
ولا وعظ ولا تحويف **والثاني** مشدد في استحباب الخطبة وهو خاص بالصغار المحبوبين
عني المعني الذين في الكسوف فلم يقيم في باطنهم خوف من ع **فلذلك** احتاجوا الى خطبة مع شهور
الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتذكروا به اموالهم وبنوهم وبناتهم فبما هو بالاعمال
الصالحه وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف وغير الخائف في كل عصر راعي الشارع والامة
صنف الناس الذين يتحذرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة كمال
المصلحة ليتقوا الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيحذرون ويترددوا خوفا من ان حصل له به
خوف فاعلم ذلك **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف
وقت كراهة الصلاة فلا يصلي فيه ويجعل مكانها شيئا مع قول الشامي ومالك في

احدي روايته انها تفلي في كل الاوقات فالاول مخفف بعد ما التفتق بين يدي الله تعالى
في وقت تقدم لنا منه النبي عن الوقوف بين يديه فيه **والثاني** مشدد وهو خاص بالا كبر
من اهل الكشف الذين يخبرون من طريق الالهام الا ان لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت
او عدمه الا ان **فراجع** الامر الى ترتيب الميزان ويصح توجيه الاول بالان خاصة بالا كبر الذين
يعلمون ان الحق تعالى لا يعينه عليه في شي يلقيه الى قلوبهم لجوار ان الحق تعالى قد يرجع عن الادق
في ذلك الامر فكان لهم الوقوف عن فعل ما ادن لهم منه من طريق الالهام بخلاف ما جاهدتم
عن الشارع فان الادب المبادرة الى فعل ما امروا به من غير توقف فانهم **ومر ذلك** قول ابي
حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول
الشامعي واخذها بسبب جماعة كسوف الشمس فالاول مخفف **والثاني** مشدد **فراجع** الامر
الى ترتيب الميزان **وجه** الاول ان النجلى الاخرى ثقيل في خسوف الليل وتعظم الهيبة فيه على
القلوب بخفف عنهم بعد ما رتب لهم بامام واعون امثاله فهو خاص بالصغار **وجه** الثاني
الان لا كبر رتبها يقدر على مراعاة افعال امثالهم مع قيام تلك العظيمة الهيبة
في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واشتدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم اولى بيجوز
وافضل الجماعة كالجهربا لقراءة ايضا في حقهم اولى بخلاف الصغار ثقيل عليهم النطق كما تر نظير
انفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان مع الامام ان صلاتها جماعة صلواتها معة والا
صلاها فرادي **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الايات لا يسهل صلاة بالاول
والصواعق والظلمة في النهار مع قول احمد انه يصلي لكل اية في الجماعة ومع قول الشامي
انه يصلي فرادي **وعليه** العمل وقد صلى الامام علي رضي الله عنه في ليلة فالاول مخفف والثاني
مشدد **وجه** الاول عدم ورود نص في ذلك **وجه** الثاني القياس على الكسوف بجماع
انها من جملة ما يحوف الله تعالى به عباده وتذكرهم باحوالهم يوقر القيامة والله اعلم

باب صلاة الاستسقاء

اتقوا على الاستسقاء سنون وعلى انهم اذا نزلوا بالمطر السنة ان يشاءوا الله
رضه هذا ما وجدته في الباب من سبيل الاتفاق واتاما اختلافوا فيه **ومر ذلك** قول
الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد بن الحسن ليه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول
ابي حنيفة انه لا يسهل لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى بالناس وحدها فلا بأس
فالاول مشدد **والثاني** مخفف **وجه** الاول لاتباع **وجه** الثاني كون الحاجة
والضرورة قد عنت الناس كلهم فصارت كل واحد متضرعا الى الله تعالى سائلا ازالة
ضررته بكل شعرة ولا يحتاج الى استدعاء في التوجه من غيره مع عدم ما وقع في ذلك الى
قابله او هو في حق من تقوى بعضهم بشدة من بعد **ومر ذلك** قول الشامي واحمد

ان صلاة الاستسقاء صلاة العيد فيقرأ فيها مع قول ما لك انما ركعتان كسائر الصلوات
وانه يجزئ فيها بالقرآن ان كان الوقت وقت صلاة الجمعة فالاول منه تشديد. والثاني فيه تخفيف
وتجملها ظاهر **ومرسل** قول مالك والشافعي واحمد في اشهر روايتيهما استحباب خطبتين
للاستسقاء يكون بعد الصلاة مع قول في حنيفة واحمد في الرواية الثانية الموضوعة عليها انه
لا يخطب لها واما ما هو دعاء واستغفار فالاول فيه تشديد. والرواية الاولى لا يخطب تشددا بالخطبتين
وقول في حنيفة واحمد في الرواية الثانية تخفيف **فراجع** الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول
الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالامام من اهل الحجاز لهم فضل في الخطبة ووقع
للتخفيف بواطيمهم وترفع حججهم فيدعوا الله تعالى بقلوب صافية واجبة للاجابة بخلاف الاكام
لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استدعائهم. وهو قول في حنيفة واحمد في الرواية الثانية فان
خطب خطيب الاكام من الغدا فاما ذلك لتبعايا احباب كانت عند لم او بعد من الاضطرار
مع الاكام فافهم **ومرسل** قول الايتمة الثلاثة انه يشجب تخويل الرد في الخطبة الثانية
للامام والمأمور مع قول في حنيفة انه لا يستحب مع قول في يوسف ان ذلك يشترط للامام
دون المأمورين فالاول تشدد. والثاني تخفيف. والثالث فيه تشديد على الامام **فراجع**
الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول الاتباع. والتفاوت وهو خاص بالامام الذي يعلم
الله تعالى على قدره له وفهمه من زوال الماء في تلك السنة او عدمه. ووجه الثاني ان الاكام
لا يحتاجون الى التفاوت بتخويل الرد لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره
وقسمه لهم من زوال الماء او عدمه فان حوّل الامام للاكام ويخفف على ذلك فاما ذلك لسعة
الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطلع الاكام عليه ووجه قول في يوسف ان كان الامام
يخجل ويتفأول وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاوت من هو محجوب من المأمورين فافهم

باب الجنائز

اجمع الغدا على استحباب الاكسثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة طال الفقة لكل
من له مال وعند واحد من الغدا ان تاكلها في المرض وعلى انما اذا تيقن الموت وجدا الميت للقبلة
واتفق الايتمة الاربعة على انه يجزئ الميت من اسناله مقدما ذلك على الدين. وقال طاووس
ان كان له كثير من المال الا في ثلثه واتفقوا على ان غسل الميت فم كفاية. وعلى ان للزوجة
ان تغسل زوجها. وعلى ان السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا يغسل ولا يصلى عليه. وعلى انه اذا
اسهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير. وعن سعيد بن جبير انه لا يصلى على الميت الا يبلغ. واجمعوا
على انه ان مات غير محتون لا يختن بل يترك على حاله. وعلى ان الشهيد الذي مات في قتال الكفار
لا يغسل وعلى ان النفسا تغسل ويصلى عليها. واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما يحصل به
الطهارة وان يكون الغسل مترا. وان يكون ندبا مستدرا في الاجتزاع كما فوه. وعلى ان تكفين

الميت واجبت مقدرا على الدين والورثة وان كان داهيا في مونة الجنين كما مر واتفقوا على ان الحبر
لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا حجر ايسه الا في رواية لابي حنيفة ان اخرامة يطيل بموته فيغسل به
ما يغسل به جمع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنائز في المسجد جائزة وانما اختلفوا في
الكرامة وعدمها. واتفق الايتمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسائر العورة في صلاة الجنائز
وعلى ان تكبيرات الجنائز اربع. وعلى ان قاتل نفسه يغسل عليه. وانما الخلاف في صلاة الامام
عليه يغسل الا عظم. واتفقوا على ان تغسل الميت بتر واحد. واتفقوا على انه لا يجوز حفر
قبر الميت ليدفن عنده اخر الا انه اذ اضيق على الميت زمان ينال في مثله ويصير مينا فيخرج وكان
عمر بن عبد العزيز يقول اذ اضيق على الميت حوله فادعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في النابت
لا يستحب واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحباب اللبن والنعيب في
القبر وعلى كراهة الاجرة والخشب. واتفقوا على ان السنة المأخوذ ان يسكن سنة. واتفقوا على
ان الاستغفار للميت والدعاء والصدقة والغفر والنج عنه ينفعه واتفقوا على ان من
دفن بغير صلاة عليه يغسل على قبره وعلى عدم كراهة الدفن بلا والله تعالى اعلم فهذا ما وجدته
من مسائل الاجماع واتفاق الايتمة الاربعة. واما ما اختلفوا فيه **ومرسل** قول مالك
والشافعي واحمد في ارجح رواياتهم ان الذي لا يجس بالموت مع قول في حنيفة انه يجس بالموت
وان اغسل طهر. وهو قول الشافعي واحمد في روايتيهما الاخرتين فالاول تخفيف. والثاني
تشدد **فراجع** الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان الله تعالى قال ولقد كرمنا بينا آدم
وقسمة النكاح انما لا تحكم بجاسنهم بعد الموت. وفي الحديث ان المسلم لا يجس جبا ولا
ميتا. ووجه الثاني ان الروح هو الذي كان منظر الجسد الذي فلما خرج منه صار نجسا
على الصل في الميتة. واجاب الاول بان الروح ما خرجت منه حقيقة فاما ضعف تدبيرها
لنقلها بما لها العلوي فقط بدليل سوال تذكر وتكر وعذا بها في القبر او نعم بها واحساس
الميت بذلك وهذا سرار يعرفها اهل الله لا ينظر في كتابه فان الكتاب يقع في يد اهله وغير اهل
ومرسل قول في حنيفة ومالك ان الافضل ان يغسل الميت بحجر واعلى القين كن مستور
العورة مع قول الشافعي واحمد ان الافضل ان يغسل في قبض. والاول عند الشافعي ان يكون
تحت السماء. وقيل الاول ان يكون تحت سقف فالاول تخفيف من حيث عدم البسه القين
والثاني تشدد في البسه **فراجع** الامثالي مرتبتي الميزان. ووجه الاول لاشارة الى
ان مال الناس الى الجرد عن الدنيا اذا ماتوا اقرهم اعلمهم ليتعزوا من اهلها فان الجرد اظهر
في حقول الاعتبار وايضا لم تسته الرحمة النازلة من السماء كما اشار اليه من قال انه لا يغسل
تحت سقف. ووجه من قال انه يغسل في قبض لاتباع الصحابة في تعذيبهم وحول الله صلى
الله عليه وسلم في قبضه فالاول خاص بالامام. والثاني خاص بالاكابر. ووجه قول من قال

يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان ينزل عليه بلائ النار عليه من باب توفيق السبب على السبب فافهم **ومرئيك** قول
الائمة ان غسل الميت بالماء البارد او بالانوار كبر شديد **ومرئيك** قول ابي حنيفة ان الماء
المسكن اولى بكل حال فالاول مخفف والثاني مشدد من تخيير **فرجع** الامر الى ترتيب
الميزان **ووجه** الاول التفاؤل بالنعيم بقرينة نبيه صلى الله عليه وسلم عن الحناء ووجه
الثاني التفاؤل برضى الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلاً **ووجه** هذا ما ظهر من
الحكمة في هذا الوقت **ومرئيك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته
مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه** الاول ان ذلك من
على احد القولين من ان الموت كالطلاق الرجعي **ووجه** الثاني مبني على انه طلاق بائن كالموت
في بابا الرجعة واما ماتت امرأة لزوج لها ولا غسلة يميت عند ابي حنيفة ومالك وعلي
الراجح من مذهب الشافعي فاخذوا الرواية الاخرى عنهما ان الغاسل يلف يده خرقه ويغسلها
وقال الاواني تدفن من غير غسل ولا تيمم **ووجه** من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على
الغنية فحاصل العبد من متبركه من لا يحل له مقدم على جلبه الطافة لئلا ذلك الميت
لاستماعه من ربي نجاسة الميت بالموت **ووجه** من قال انه يلف خرقه على يده الغسل على تحصيل
مصلحة الغاسل والمغسول **ووجه** من قال يدفن بحاله لغرض الامر بغسل الميت والتميم
عن مس الجاني عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح امر بفعله **ومرئيك** قول الائمة الثلاثة
انه يجوز للمسلم تغسيل قريبه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني
مشدد **ووجه** الاول لوقا تحق القرابة الطينية في الجملة وان كان الغسل لا ينطق بالكفر
ووجه الثاني وجوب اظهار المسلم فطيرة قريبه الكافر لانه لا ينفك عنها ولا يحرم حقيقة
فكان في غسله اظهار ربه وموا لاله في الجملة ولو ضرورة فالاول خاص بالاكثر الذين
لا تخاف عليهم الميت في قريبه الكافر ولا الحزن عارقه **والثاني** خاص بالصغار وقد غسل
على ابن ابي طالب الوالد بادن النبي صلى الله عليه وسلم **ومرئيك** قول الائمة الثلاثة انه
يسخت للغاسل ان يوضي الميت كالي ونسوك اسنانه ويدخل اصبعه في منخرينه ويغسلها
مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يسن **وكذلك** قول الائمة الثلاثة انه يسن تسريح
الحية اذا كانت ملبدة بسطح واسع الانسان يرفق مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يسن
صغر شعور اس المرأة ثلاث منفاير يترك خلفها اذا غسلت مع قول ابي حنيفة ان الشعر
يترك على حاله من غير صغر فالقول ما بين مشدد ومخفف **ووجه** قول الائمة في المسئلة
الاولي انه يوضي الميت كالي الى اخره مع الغسل كون الموت كالحديث الا مضمرة **ووجه** قول ابي
حنيفة انه كالحديث الا كبر فبدخل عنده الامر في الاكبر والاول لا يقول بحد اهلها

فت

وهو الاخطا كما متر في باب الغسل من الجنابة والسؤال وتطهير المتخثر من ارجح لذلك في الغسل
وعنده وكذلك القول في تسريح الحية او عدمه **ووجه** من قال ان شعر المرأة يصف ثلاث
صقل تر الغسل على الغسل وتر **واما** حكة كونها تلقي خلعها لا يلبس الشعر وجهها فيقول
الرحمة الى بشرة وجهها اذا الشعر من الامور التي تزال وتنفارق الجسم في الجملة بخلاف بشرة
الجلد **وكا** قالوا بكراهة السلم في الصلاة لئلا يحجب اللثام الوجه عن الرحمة التي توافيهما لمصلحة
ووجه قول من قال بارتاح الشعر من غير صفر انه شعار اهل المصايب وهو اظهر في الحزن والندم
على ما فات تلك الميتة من الطاعات ونقصها من الحسنات ايام الحياض او غيرهن لينظر الله
تعالى لهن ما خير جها هذا ما ظهر في من حكمة ذلك والله اعلم **ومرئيك** قول ابي حنيفة والشافعي
ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حي يشق بطنها مع قول مالك في حدي روايته واخذ
انه لا يشق فالاول مشدد من حرمة الجنين والثاني مخفف من جهة عدم الشق مشدد
من جهة حرمة الميت **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومرئيك** قول ابي حنيفة ان الشق
اذا ولد بعد اربعة اشهر **ووجه** ما يذك على الحياض من عظام وحركة ورضاع وغسل وصلى عليه
مع قول مالك كذلك لافي الحركة فانه شرط ان تكون حركة يعقبها طول مكث وتليق معها
الحياة مع قول الشافعي في الجنينة لا يغسل عليه الا ان ظهرت اثار الحياض وقال احمد يغسل
ويصلى عليه **واما** الغسل فقد اتفق الاربعة على انه يغسل **ووجه** هذه الاقوال ظاهرة
ومرئيك قول ابي حنيفة والشافعي في امح قوليه انه لا يجب نية الغاسل مع قول مالك بوجوبها
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان المقصود
من الغسل النظافة وفي حاصلة غلبت **ووجه** الثاني ان الغسل لا يبي عن الميت في هذه
الظاهرة ولو قلنا ان الغسل فيها النظافة فهي من جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه
وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية **ومرئيك** قول ابي حنيفة وامام
الشافعي انه اذا خرج من الميت شيء بعد غسله وجب ان الله فقط مع قول احمد انه يجب اعادة
الغسل ان كان الخارج من العج فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان
ووجه الثاني المباعدة في التطهير وهو قول الشافعي ايضا لكون ذلك اخره بالدين والاول
فعاية الامران يعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط **ووجه** الاول معاملة الميت بالسوء
لعدم كلفه هو بارالة النجاسة لرواها التكليف **ومرئيك** قول ابي حنيفة ومالك انه يكره
تفريط الميت وخلق مما نته وجف شاربه بل شدة مالك فقال يعز من فعله **وقال**
الشافعي في الجديد واحدا لانه لا ياتر في حواري المحرم وفي القدم الحنابلة يكرهه **وفعل**
اليه في ان ثمانية من الصحابة كانوا يحضون شواربهم فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** ظاهر **ومرئيك** قول الشافعي في الامتلاء اخذ

بحوز تقليم اظفاره مع قول لا بخسفة ومالك والشافعي القدر ان لا يجوز قلا ولا يخلط
والثاني مستند ووجه الاول ان ذلك من جلد النظافة لما نزل بها العبد ما ذكر في الدنيا
مع كونه لا يؤمر الميت ووجه الثاني ان في ذلك قسرا في بدن الميت لم يصح الشارع فيه
بما مر فكان تركه مقدما على فعله **ومر ذلك** قول أبي حنيفة واحمد في اخذ يمينه باليمين
على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يفضل عليه لاستغنائه عن شافع فالاول مستند
في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه لا يستغنى احد عن زيادة
الاجرة بل الصلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عظمه صلى الله عليه
وسلم وبعدة الى عمرنا هذا او دليل الثاني تصحيح الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد
ويقول احدهم كيف لا اجاهد حتى اقتل شهيدا ولعمر الله تعالى في مؤمن واستغنى عن شافع يرفع
لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهيد اذ رآه وترك الصلاة عليهم احرى
وهو محمول على ما لم يكن اذا رآه بعض الناس فتور عن الجهاد او حينما عنه يترك الصلاة على
الشهداء التحجيم المقتضى على الجهاد واذا رآه عند الناس اقاموا على علمهم لرواية ذلك المعنى الذي
ترك الصلاة عليهم لاجله **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من رخصته دابة وهو في قتال
المشركين او تردي من فرسه او اصابه سلاحه فوات في المعركة انه يغسل ويصلى عليه مع قول
الشافعي انه لا يغسل ولا يفضل عليه فالاول مستند بعد حصول الشهادة والثاني مخفف في
حصولها **فرجع** الاثر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتل كافر
بالمباشرة او السيف خلال من رخصته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الذابة او السلام
مقار فعل الكافر من حيث اصابته قتلها في المعركة بعد ان بايع الله على القتلى في سبيله
اي طهر بقاءه والله لا يبرئه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السيوف والمبارك وهذا اسرار يعرفها
اهل الله لا تستطرق في كتاب **ومر ذلك** قول أبي حنيفة انه يستحب ان يكون في كل غزاة شيء من الشهداء
مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من الغزاة سدا فقط فالاول
مستند والثاني مخفف **فرجع** الاثر الى ترتيب الميزان ووجه استعجال السد ظاهر من
حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ واما الحكمة الباطنة فلا تذكر الاشارة الى تعريف
معنى في الشارع عن قطع شجرة **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان المستحب ان يكون
الرجل في ثلاثة اوثاب يصير وهي لفافه كلها مع قول أبي حنيفة ان المستحب ان ارودا واما
المراة فاستحبت تكفينها في خمسة اوثاب تقيص وميزره ولفافه ومقنعة والخامسة
تشد فخذها عند الشافعي واحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة
اوثاب فيكون الحمار فوق القيص تحت اللفاقة وقال مالك ليس للكفن حدة واما الواجب
ستر الميت ووجه هذه الاموال ظاهر من حيث العادة واما توجيهها من حيث الحكمة

الباطنة فلا تذكر الاشارة **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصفر
والمرغفر والخبر مع قول أبي حنيفة ان ذلك غير مكروه فالاول مستند والثاني مخفف ووجه
الاول ان لبس ما ذكرها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الرينة الداعية الى الاستماع وقد
زال هذا المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة من غير تكفين كراهة
فمن صياها وتوفاها واما حديث لبس الجوز في الدنيا لم يلبس في الاخرة فهو مؤول **فرجع**
الاثر الى ترتيب الميزان **ومر ذلك** قول أبي حنيفة ومالك واحمد ان المرأة ان كان لها مال
فالكفن في مالها وان لم يكن لها مال فالكفن في مال زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت
المال لا عسر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يكره على الزوج كفن زوجته بحال
ومذهب الشافعي ان محل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد
وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه الاموال ان
مذكور في كتبه لفقه **ومر ذلك** قول الائمة ان الصلاة على الميت فرض كفاية مع قول اصنع
من احب ما لك انها سنة فالاول مستند والثاني مخفف **فرجع** الاثر الى ترتيب الميزان
ولا تنس في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصنع في قول الائمة لان السنة في اصطلاح المتكلمين
ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المأخوذ في يصح
تسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الائمة واصنع خلاف والله اعلم **ومر ذلك** قول
الشافعي انها تكرر في شي من الاوقات للميت عن الصلاة فيها مع قول أبي حنيفة واحمد انها تكرر
فيها ومع قول مالك انها تكرر عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط فالاول مخفف والثاني
مستند والثالث فيه تحقيق ووجه الاول انها شفاعته في الميت وطلب المغفرة له فلا
يصح منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون ذلك المصلي
قاصدا بالصلاة ما يقصد عبادة الشئ لا يكاد ذلك محط على قلب سليم الان ووجه قول
أبي حنيفة اطلاق الشارع النهي عن الصلاة في هذه الاوقات فمثل صلاة الجنازة وهذا هو
وجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه عدم قوله
بالكراهة في وقت الاشتغال الميت قد صار في خضم الله تعالى بالموت قبل اعلية واهل الجحيم
لا ينعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من الليل وهما يدل استئذان من كان يحرم من
اوقات النهي ايضا ذلك ان جميع الاوقات التي اذن الحق تعالى لعباده ان يقفوا بين يديه
فيها اوقات رحمة وحي فان الظلال ساجدة تحت اقدامه يطلبون الاغصان فلو قدر ان العبد
لم يصبر الله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نايبا عنه في السجود بخلاف وقت الاشتغال الذي
فيه ساجدة تعالى من شاخص ولا ظله نايبة وهذا اسرار يعرفها اهل الله لا تستطرق في كتاب فخرج
الله الائمة ما كان ادق وجهه استغناء ظاهرا **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد بعدم

من

الطلاق

كراهة الصلاة على الميت في المسجد قول الشيخين ومالك بكراهة ذلك فالاول مخفف والثاني
مشدد **وامرأى مرتبة الميزان** ووجه الاول ان المسجد حرة لله الخاصة والصلاة على
الميت شفاعته ومعلوم ان الشفاعه في عبثي خضر فهو الحق تعالى في قوله قبول لا من حرة
وجه الثاني ان مقام الشفاعه مع محاب اموي في التوجه الى الله تعالى والتوجه عن مقام الاول
لما يطاق صاحب الحجاب من الهيبة فالباطل خلاف من رفع محابه من الاوليات فانه لما كان لا يرى العبد
ذنباً حتى يشفع فيه تكون تلك الحفرة تسقط نسبة افعال العبد اليه لشهود صاحبها الله تعالى
هو الخالق لا اعمال العباد فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعه فيه لاجله وايضا
فان صاحب هذا المقام لا يكاد يتسلم من وقوعه في الاعجاب بنفسه وذلك موهب لغته قبول
شفاعته في الميت في صلى في المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه فاشاع على الميت وعلى نفسه فافهم
ومرأى قول الامية بكراهة النعي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام ثموتة فانه لا يبره
عند الشافع في حقيقته وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم ثموتة في جماعة المسلمين
مع قول احمد انه مكروه وفي رواية لا يحنف ان ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله ان النعي اذا اجر حرة الميت فلا بأس به وانما
يجزئ من مكروه كراهة تنزيه او كراهة بحسب اجتهاد المجتهدين **ومرأى** قول الامية الثلاثة
والشافعية في القدم ان المولى الحق بالامامة على الميت من المولى مع قول الشافعية في الجديد الرابع
ان المولى اولي من المولى قال ابو حنيفة والاولى للمولى المفضل المولى الذي تختص امامه الحق الاول
مشدد والثاني مخفف **وامرأى مرتبة الميزان** ووجه الاول مخوف الفتنة اذا
اراد الامام الصلاة ومنع وجه الثاني ان المقصود الا عظم من الصلاة على الميت
الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك ان المولى في هذا الزمان اشفع على الميت من غالب ولادة
هذا الزمان واجاب صاحب هذا الثاني بان الولاء اما كان الناس يقدمونهم في صلاة
الجنائز على المولى الخاص لكونهم كانوا في الزمن الماضي مختلفين لشفقة على الناس اكثر من انفسهم
وقد ذهب هذا الامر من الولاء كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله يقول
ادركنا الناس وهم يرون ان الاحق بالامامة علي بن ابي طالب من غيره لغير انهم سمعوا
علي بن ابي طالب يقول لعلي بن ابي طالب ان المولى اولي بالامامة على الميت راى الحق تعالى في ذلك
بعيد من عباده في الدنيا يستحي ان يرد شفاعته واجابة بكايه في حق احد كما وقع لعفرون حين
توقف نيل مصر وساله القبط في طلوعه مع قرينة قوله للموسي وهارون فقولا لا قولنا لان
في ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طواع الفيل بسوا الله الحق في ذلك
بداخله الاستدراج ففقه تائيد لما قلناه فافهم **ومرأى** قول الامية الثلاثة انه لو
اوصى رجل بصل عليه لم يكن اولي من ولي مع قول احمد انه يقد على كل ولي فالاول مخفف والثاني

مشدد **وامرأى مرتبة الميزان** ووجه الاول ان المولى اشفع من الاجنبي ولو كان من اقطر الاقطار
لان ارتباط النسب اقوى من الشفقة والحنو فان ذلك بديل الارث ووجوب الدية على العاقلة ووجه
الثاني ان الصديق قد يكون اشفع عليه من وليه واجاب عن الاول بان شفاعته في حرمه فلا
يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفاعه في الاجنبي من ظلم والخصماجه الى ذلك فان الانسان لا يكره ان
يقبح ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في معفو ذنوبه في روية ذنوب غيره فان الذنوب كما
قيمت في راي العين كما قيلت الشفاعه فيها اكثر **وسمع** سيدي علي بن الحارث رحمه الله يقول
لا تقدموا في الصلاة على ميتكم الا اذا قل من العلم والاعمال الذي يرفعون مراتب الناس كالانفس
واياكم وقد قدم من لا يعتد في الناس الا الخير فانه لا يرى الميت ذنباً يشفع له عند الله فيه انتهى
ومرأى قول مالك ان الابن يقدم على الاب والابن يقدم على الاب والابن يقدم على الابن اولي من الزوج وان كان اباه
مع قول الامية حنيفة انه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته ويكره لابن ان يشفع على ابنه ووجه
قول مالك ان الابن يقدم على الاب ان الابن اشدد توجهنا الى تخصيصه بصلاته من انما ابنا الاستدراك
منها في الوجود وما لا واما ايضا فانه اذا روى عنه من جاز ان يشفع في رجم امه ووجه قول الامية
اولي من الجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف الجد ومعلوم ان الحنوف
والشفقة يضعفان بالبعده ووجه كون الابن اولي من الزوج ظاهر لان الزوج بمجرد موت زوجته
يتوجه قلبه الى تزوج غيرهما فيصير معزنا عنها بالقلب ولو اظهر الحزن عليها في الظاهر فكانت شفاعته
فيها حدا بخلاف الابن ومنه يعرف توجهه قول الامية حنيفة من ان لا ولاية للزوج في ذلك **ومرأى**
قول الامية لاربعه ان الظاهر شرط في صحة الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري
انها تجزئ بغير طهاره فالاول مشدد والثاني مخفف **وامرأى مرتبة الميزان** ووجه الاول
الافاضة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ وفي
حديث اخر لا يقبل الله صلاة من لم يمسح برأسه في الجنائز ما في معناها كسجرتي في الصلاة والشكر
وجه قول الشعبي وان جازها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما اشبهت
فقط كما قالوا في الدعاء ولاوة القرآن لغير الجنب ونحوه ويصح حمل من قال بالشرائط الطهارة على حال
الاصغر الذين يدانهم منعفت من المعاصي وقولهم في حجاب عن الله تعالى فكان شرط الطهارة قالوا
او ما بقوه مقامه منعفت لبدانهم وقولهم حتى لا يخل احدكم حفره الله ويشفع في غيره بخلاف اذا بر
من الصالحين والعلم الغافل الذين يدانهم وقولهم حتى اعظم من حجاب الاصغر بعد استغفارهم
الما تلافاهم لا اعتناهم الى طهارته منعفت لبدانهم وتجي قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم ويصح تعليل
حالا لا كبر كالا الاصغر فيساح الاصغر بعد استغفار الطهارة لمناجاة الله دون الاكابر **وقال**
قلت لم يقع خلاف في اشتراط الطهارة في صلاة الجنائز دون غير من لواحق الصلاة كقراءة
فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعقد الركوع والسجود فيها الذين هم محل التزب العادي من حفر

الله تعالى كان الواقف يشفع للميت في صلاة الجنان في محل البعد من حفرة الله تعالى الخاصة بالركوع والجلوس
وما شرفت الطهارة بالامالة الاقطان الحفرة القريبة فافهم **ومرسل** قول الشافعي وابي يوسف
ويحمد الحسنات السنة ان يقف الامام عند رأس الرجل ويجزيه المرأة مع قول ابي حنيفة وبالك
انه يقف عند صدر الرجل ويجزيه المرأة. **ووجه** الاول ان الرأس اشرف ما في الرجل كما انه عند قعر
الرجل اشرف ما فيه القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع **وسمع** سيدنا
عليه الخواص رحمه الله يقول من خصص الوضوء بحجارة المرأة طلب الاستغفار لها الظاهرة فقد
فتح للناس باب كشف سنونها الباطنة فيذكر كل متصل بوقوفه عند حجر بها صورة حجم حجر فيها
فكانه يراها بقلبه انتهى **ومرسل** قول الايمة الاربعين تكبيرات الصلاة على الجنان اربع
مع قول محمد بن سيرين اربع ثلاث. ومع قول حذيفة بن اليمان اربع خمس. وكان ابن مسعود يقول
كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنان تسعا وتسعا. وحسبنا. واربعين واكثر ما كبر الامام
فان زاد على اربع لم ينقل صلاة انتهى. وقال الشافعي ان صلح خلفا ما فراد على الاربع لم يتابعه في
الزيادة وقال احمد يابعه الى تسع فالاول مخفف. والثاني اخف. والثالث فيه تشديد
والرابع فيه تشديد من وجه. **فوجه** الامر الى ترتيب الجنان. **ووجه** الاول
الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية. **ووجه** الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة
من الثلاثة. **ووجه** من قال اربع خمس وسبع الفياس على تكبير صلاة العبد. **ووجه** من قال
سبع بتقدير النافع استبان ذلك عند الاقل ان العلوية كانه يقول الله اكبر من جمع ما يكبره
به اهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة مناقاة صفة الموت لصفات الباري جل وقلا
فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى فافهم **ومرسل** قول
ابي حنيفة وما لك الله لا ترفع يديه في التكبيرات حدود ملكيته الا في التكبير الاول فقط مع
قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف. **وهو** خاص بالاكثر الذين يعرفون
عظمة الله عز وجل ويدخلون حفرة بآول ركعة فلا يخرجون منها حتى يعرفوا من الصلاة. **والثاني**
مستند وهو مخلص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة. **ولا** يكاد احدهم
يدخل حفرة الله باول تكبيرة بل يخرج روعة من حفرة الله المرة بعد المرة. ثم يدخل في موضع
يدنيه عند كل دخول لانه قد وجد يد على حفرة الله عز وجل فافهم **ومرسل** قول الشافعي
واحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبير الاول في موضع قول ابي حنيفة وما لك الله لا يقرأها
شي من القرآن فالاول مستند. **والثاني** مخفف. **فوجه** الامر الى ترتيب الجنان وجه
الاول ان القرآن مشتق من العز وهو الجمع فهو يقرأ تقاضا لا يجمع روح ذلك الميت على
حفرة ربه الحضور الخاص على وجه الاشكال والتعظيم بمشاهدته. **ووجه** الثاني ان
الميت اذا خرجت روحه لقي ربه فحصل الروح المعينة بحفرة ربه فلا يحتاج الى قراءة القرآن

ليجتمع لها خلاص الدنيا الميت لا يستغنى احد عنه لا ولا حيا ولا ميتا فافهم **ومرسل** قول
الائمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنان تسليما من مع قول واحد وهو المشهور عند مالك
انه يسلم واحدة عن يمينه فقط. **فالاول** مستند. **والثاني** مخفف. **ووجه** الاول التقاض
بخصوص الامان للميت من الجنات. **ووجه** الثاني التقاض بخصوص الامان من جهة يمينه
فقط وذلك اشار الى انه ليس له معرفة الا بظاهره فقط دون سريره فكان الجانب الايسر
هو صورة سريره فتركتنا اعطاه الامان من جهة الجملتها وتسلية الله تعالى في
عبيده وهو خاص باهل الادب فافهم **ومرسل** قول الامام الشافعي ان من فاته بعض الصلاة
مع الامام ففتح الصلاة ولا ينظر تكبيرة الامام مع قول ابي حنيفة واخيه ان ينظر تكبيرة
الامام ليكرمه وهو اخي. **وايتي** مالك **فالاول** مخفف. **والثاني** مستند. **ووجه**
تشديد الامر الى ترتيب الجنان. **ووجه** الاول المباداة التي تصلحها الميت بالقرآن
او الدعاء او الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم او الواسطة بيننا وبين الله في
قبول شفاعتنا في ذلك الميت. **ووجه** قول الشافعي يقينا القياس على امر المؤمنين واقفة
امامه في صلاة الجماعة في اي جزء اركعة معة وان لم يحسب له وجه من يقول انه ينظر
تكبيرة الامام كونه شافعة والامام هو الشافع حقيقة والامام هو من كالمؤمنين
عليه رحمته فكان من الادب انتظار تكبيرة الامام في كل ما يؤم بخوض في دائرة امامه لان في من
انور الحق تعالى الامام اجابة على يد امامه كعرف لك اصحاب الكشف **ومرسل** قول
احمد ان من فاته الصلاة على الميت يصل على قبره الى شرف وهو مذهب جماعة من السامعية
مع قول بعضهم انه يصل عليه ما لم يزل الميت وقيل ابدأ بالاول مخفف. **والثاني** مستند
ومخفف ولم ير في ذلك نص كان كالزعماء مات من احوالنا فندعوله ما دوننا في
الذي اوالا في مذهب الشافعي تخصيص صفة الصلاة على القبر من كان من اهل فيها
وقت الموت وشرط ابو حنيفة وما لك في صفة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن فقل ان
يصل عليه ولكل من هذه الامور وجه **ومرسل** قول الشافعي واحمد بصفة الصلاة
على الغائب مع قول ابي حنيفة وما لك بعد صحتها فالاول مخفف. **والثاني** مستند
فوجه الامر الى ترتيب الجنان. **ووجه** الاول الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
على الجنان **والثاني** يقول ذلك خصيصا للشافعي فلا يقاس عليه في الامور غايته عند
اهل الكشف بل جميع من في الوجود خاص فزوية النور لا كبر. **وروي** البصيرة للامام
والميل الاكابر حديث زعموا في الارض مرات مشارة بها ومعارها. **وكل** مقام كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم مجورا ان يكون خواص الله عز وجل خلافة وهذا امر لا يدركها
اهل الله لا تستط في كتاب **ومرسل** قول الايمة الاربعة انه لا تكبر الا على الميت قول الحسن

اكثر علم من علمها عند رجل القبر **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **وقد** دليل القولين ما بلغ كل واحد
 من الدليل **وقد** قول الامية الثلاثة ان النسبة للقبر اولى لان السطح قدم من سفار
 الروافض مع قول الشافعي **فخرج** القولين ان السطح اولى فلا ولمسدة بالمشيئة من حيث انه على
 زايد على السطح **والثاني** مخفف **وجه** الاول والتقاول بخلق الدرجات عند الله تعالى
 ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشي يفعله مع ذلك الميت فيسقطه وفوقه على مؤلف
 السوا من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من رجع درجة او نواخذة **وقد** قول
 الامية الثلاثة بعدم كراهة الميت بالتعال بين القبور مع قول احمد بكراهته فالاول مخفف
 والثاني مشدد **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **وجه** الاول وعدم ورود نص صريح بالبي
 عن ذلك **وجه** الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لمن رآه يبني بين القبور يعطين
 اخلع بقلبك اني فانه يحفل ان يكون امره خلفها احتراما للموتى من حيث ان الميت يدرك
 احتقار الناس اذا مشوا على قبره بالنقل وان بالحج حثمة بذلك **وجه** من لم يكره ذلك فمراء
 حق الحي وقد قدمه على الميت ان الحي ربما انقرضت رجلاه بخزانة الارض مثلا **ويحتمل** ان يكون
 الامر بالغ التعليك كونهما كائنا باس اهل الاعجاز كما يقتضيه سياق الحديث من انهما كانا سلبتين
 اي ليس عليهما شعر والله اعلم **وقد** قول الامية الثلاثة ان التعزية سنة قبل الدفن لا بعدة
 وبه قال النووي مع قول الشافعي واخذها الحسن قبله ولعدة الى ثلاث ايام **فالاول** مخفف
 والثاني مشدد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاث ايام **فخرج**
 الامري مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان شدة الحر انما تكون قبل الدفن فيجري ويؤدي
 له تخفيف الحر **وجه** الثاني استمرار الحر غالب بعد الدفن الى ثلاث ايام **وقد** يكون
 شخص مشغولا بامرهم وقع فيه فلم يتفرغ للتعزية الا اخر الثلاثة ايام فلو امتداد وقت
 التعزية بعد الدفن لزم ما وقع بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة اذ المراد اركا التعزية
 بعد الدفن ويصح حمل كلام الامية على حال الناس من الحر على الميت **وقد** قول
 مالك والشافعي واخذ بكراهة الجلوس للتعزية مع قول الامية بخفيعة بعدم الكراهة **فالاول**
 مشدد **والثاني** مخفف **وجه** الاول انه شق على المغربيين بكليفهم المشي اليه اذا مشوا
 انه جلوس للتعزية **وجه** الثاني انه خفف على المغربيين بجلوسهم بخلاف ما اذا لم يجلس فرما
 حقا يعزونه فلم يحدوه ليحتاج احدهم الى حي اخر بعد ذلك لاسيما من ورأه شغل مهم **فخرج**
وقد قول الامية الثلاثة ان القبر لا يبني ولا يخصص مع قول الامية بخفيعة بخلاف ذلك
 فالاول مشدد **والثاني** مخفف **وجه** الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالبقاء في القبر
 بين يدي الله عز وجل من غير ظيل فوق ما يمنع شيئا من الافات وهو خاص بالاصنام ووجه

حق

الثاني الاخذ بالاضطراب والتقاول بتوقف الامور على مستيها من ابد عقل وتوكل فهو
 خاص بالاكابر **وقد** قال القارون ان سكني الدار المتهدمة اولى من لدو الجديدة من حيث
 ان الساكن في الدار المتهدمة يكون عليه التوكل على الله تحصنا لخلاف الساكن في الدار الجديدة
 المحكمة بنا فانه قد يصير الغالب عليه الاخذ بقل الدار من حيث احكامها على الله تعالى
 فانهم **وقد** قول الامية باستصحاب القراءة للقرآن عند القبر مع قول الامية بخفيعة بكراهتها
 فالاول مخفف **والثاني** مشدد **وجه** الاول ان القراءة عند القبر سبب لانزال الرحمة
 على الميت **وجه** الثاني ان في ذلك امتنا القرآن نظيرا ورد من النبي عن الصلاة في المقبرة
 والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت **وجه** الاول عدم وصوله مشهور **ولكن** منها ووجه وتذهب
 اهل السنة ان الانسان ان يجعل ثوابه لعله لغايه وبه قال احمد بن حنبل **واما** حكمة الدعاء للميت
 بعد الدفن ان ثبتت فهو ثمة الصلاة عليه والدعاء في الصلاة اذا شافعون حكمهم حكم العسكر
 اذا وقف بياب الملك ليشفع فيمن اذنت **والثاني** مخفف **وجه** الاول ان المقصود بالاعط
 لاسيما عند سؤال المتكبر وتكرير وحيز يذهل من ربه ما لا يقاوم ان الصلاة تكفي عن الدعالة
 بعد الدفن والله تعالى اعلم

كتاب الزكاة

اجمع العلماء على ان الزكاة احدى اركان الاسلام **ويحل** ان وجوبها في اربعة اصناف المواتي ومن
 الامثان وعروض الخاق **واما** المكمل والمدخر من الثمار والزرع بصفاة مقصودة **واجتمعوا**
 على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل **واجتمعوا** على ان الحول شرط في وجوب الزكاة
 الا احكي عن ابن مسعود وان عباس من قومه اوجوبها من حين الملك **فان** اذا حال الحول فثبت
 وكان ابن مسعود اذا احتفظه زكاة في الحال **واجتمعوا** على ان خراج الزكاة لا يقع الا بنية
 وقال لا وراعي لا يستخرج الزكاة اليه وعلى ان اخراجه من اخرج الزكاة **خلاف** اخذت
 منه قهر **وليعز** **وعليه** ان يسوي المال سوى الزكاة **وقال** مجاهد الشعبي اذا حصل لزيد
 وصيب عليه ان يبقى شيئا من الثمن بالساكنين **وكذلك** اذا اجدا النخل يجب عليه ان يلقى
 شيئا للفقراء من الثمار هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فخرج**
وقد قول الامية بخفيعة بحج على المكتبة العشر في زرعه لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي
 لا يجب عليه زكاة **وقد** قول الامية بخفيعة عليه الزكاة تطلقا فالاول منه تشديد **والثاني**
 منه تخفيف **والثالث** مشدد **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان المكتبة
 لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التسديد عليه في وجوب اخراج العشر من زرعه
 كالعمونة لوان كان هو في الرق باقى عليه درهم **وجه** الثاني نقصه عن الشرعي
 فتصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه لغير ذلك في مكان رفعت

من روق العبيد الى الرق الخالص الذي هو روق الله العلي العظيم فانه هو المالك الحقيقي وذلك
غيره على مقام الحق تعالى ان يشار كنه احد من العبيد في سمي الملك. ووجه الثالث
التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر. ولو كان من اهل التواضع لله لرجي ان يكون عبدا
لصبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة جل مال الكتابة تعليل
عليه فافهم **وقوله** قول لا ائمة الثلاثة انه لا يستقط على مرتدنا ووجب عليه من الزكاة
حال اسلامه مع قول اي خفيفة الفاشقة فالاول تشدد. والثاني تخفيف **وقوله** الامر
الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول تعليلها بما له حال لترامه الاحكام الشرعية قبل خروجها من
امثل الدين فكما ضبط الاصل فذلك ضبط فروعه فان عاد الى الاسلام من غير كل شيء
مقتضا فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى ان نيتنا ونغيره فواقد
سلف فكان وجوبها عليه من باب التعليل. ووجه الثاني انها ظهرة للزوج والمال اوجبها
الله تعالى في مال عبده المؤمن بحجة فيه. وشفقة عليه وعلى ماله ان يدخلها محبة فكان
الايق كحال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا عن الشارع عنه وغضبا عليه فانه استواء
حالا من الكافر لاصل لوقته الاسلام وايضا فان الزكاة تابعة للاصل **وقوله** في
الائمة الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون وكحرهما الولي من مالهما ووجب العتق
في زرعها ومع قول الاوراعي والثوري بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ القبي
ويبقى المجنونة فالاول والثالث تشدد. والثاني فيه تخفيف **وقوله** الامر الى مرتبتي
الميزان. ووجه الاول والثالث الاحتياط والعلم بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء
وعجز عن مباشرة حازه الاستئنا به فيه باده او بادن الحاكم. ووجه الثاني عدم توجه الخطاب
الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تاخيرها اخراجا عند الاوراعي والثوري الى التلويغ
او الافاقة او ليخرجها بطيبة نفس بخلاف العتق في الزرع سماحة النفس على الكافر
وقوله قول الشافعي واخذته لو ملك نصا باثرناجه في اثنا الحول وبادله ولو بقيت
جنسه انقطع الحول مع قول اي خفيفة انه لا ينقطع بالمسألة في الذهب والفضة وتنقطع
في الماشية ومع قول مالك انه ان بادله بجنسه لم ينقطع والاخر ايتان. فالاول تخفيف
من حيث عدم وجوب الزكاة. والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه. والثالث
مقتضى **وقوله** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان من باذل او باع لم يصدق عليه انقطاع
على نصابه الحول فلا زكاة. ووجه قول اي خفيفة ان من باذل بذهب او فضة فكان له لم يبادل
لانه فقد ناض على كل حال بخلاف الماشية. ووجه قول مالك يعرف ما فرزاه فئاتل **وقوله**
وقوله قول اي خفيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب او تلفه قبل تمام الحول ينقطع
قوله مالك واحدا انه ان فسد باللافه الفراض الزكاة لم ينقطع لوجوب اخر الجناعة عليه

امر الحول فالاول تخفيف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في احد سفي
التفصيل **وقوله** الامر الى مرتبتي الميزان **وقوله** قول الشافعي في الجديد الرجوع واحد في
احدي روايتيه ان المال المغنوب والصال المحمود اذا غادر في الماضي مع قول اي خفيفة
وصاحبه والشافعي في القديم انه يشترط الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو اخذ في
الروايتين عن احمد ومع قول مالك ان عليه اذا عاد زكاة لحول واحد فالاول تشدد والثاني
تخفيف. والثالث فيه تخفيف **وقوله** الامر الى مرتبتي الميزان. ولكل مذهب وجه **وقوله**
وقوله قول الشافعي في اظهر الروايات ان الذين استغفروا للنصاب او لبعضه لا ينع وجوب
الزكاة مع قول اي خفيفة وهو القول القديم للشافعي انه ينع فالاول تشدد. والثاني
تخفيف **وقوله** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه هذه الاموال كلها ظاهر **وقوله** قول الشافعي
ان الزكاة تجب في غير المال في الذمة مع قول اي خفيفة انها تتعلق بالعين تتعلق بالحائز
بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء من المال الا بالذم الى المستحق وهو اخذ في الروايتين عن احمد
في الاموال الظاهرة. ومع قول مالك انها تتعلق بالذمة وتكون حراما من مال مرتدنا بها وله
ان يرد بها الزكاة من غير ما فالاول تشدد من حيث وجوبها في غير المال. والثاني فيه تخفيف
من حيث تعليلها بالعين وتشديد من حيث تعليلها بالذمة بحاسب عليها بوقر القناعة وكذلك
الثالث فيه التشديد من جهة كون جزئته مرقها حتى يوقها **وقوله** الامر الى مرتبتي
الميزان. ووجه هذه الاموال الظاهر **وقوله** قول اي خفيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز
تقديم النية على اخراج مع قول احمد انه يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت نية
بسر حان وان طال لم يجز كالظن ان هذا الصلاة والحج. وفي رواية عن اي خفيفة انه لا بد من
نية مقارنة للاداء واخر بقدر الواجب فالاول تشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف
وقوله الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
فكلت العبد بوجوه النية في سائر الاعمال لا يكفي في جزئ منه ولو كثر ذلك الجز. وبذلك عرف
وجه الرواية عن اي خفيفة. ووجه جواز تقديمها بزمان يسيران ما قارب الشيء اعطي حكمه
وايضاح ذلك ان النية هي الاخلاص في العمل بقصد النية العمل لم يحصل العمل اذا لم يحصل
اخلاص فلا يقبل منه الزكاة **وقوله** قول مالك والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقد
عاجزها لم تجز له تاخيرها فان اضر ضر ولا يستقط عنه بثلث المال مع قول اي خفيفة انقطاع
بثلثه. ولا نصير بمضونة عليه ومع قول احمد ان كان لا داليس بشرط لا في الوجوب ولا
في العان. واذن للمال بعد الحول استغفرت الزكاة في ذمته سواء التكة الآء الامر لافا اول
مشددة. والثاني تخفيف. والثالث تخفيف من الاول **وقوله** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه
هذه الاموال الظاهر **وقوله** قول لا ائمة الثلاثة ان من وجبت عليه زكاة ومات قبل ان ياتيها

أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة أنها سقطت بالموثوقين لا بالمشركين والشايعي مخفف **فروجه**
 الأمر في مرتبة الميزان. ووجه الأول المسارعة في إزاحة دمة الميت بكالخراج فكانت التي تربيته
 في دمه. ووجه الثاني تقدم الورثة بذلك المال على الفقراء فيحمل الأول على الميت المتوفى
 إذا كان ورثته كذلك. وحمل الثاني على ما إذا كان بابا الصديق من ذلك والله أعلم إلا أن شيئا والخراج
 وهو من يغير بآدمه لكونهم الصفا لميت وإن لم يفرق بخلاف الفقهاء **فروجه** قول أبي حنيفة والشافعي
 أن من قصد الزكاة كان وهب من ماله شيئا أو باعه بغير اشتراط قبل الحول سقطت عنه
 الزكاة وإن كان شيئا غامضا مع قول مالك وأحمد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد
فروجه الأمر في مرتبة الميزان. ووجه الأول حمله على تغيير رتبته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالته
 العين. ووجه الثاني حمله على اشتقاقها بخلافه لله عز وجل **فروجه** قول الأئمة الثلاثة
 أن تحيل الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول
 مخفف والثاني مشدد **فروجه** الأمر في مرتبة الميزان. ووجه الثاني جعل تقدم الزكاة
 كتقدم الصلاة وتماز الحول كدخول الوقت. ووجه الأول أنه فعل خير واعتبارا للحول
 إنما جعل تسعة لصاحب المال إذا اختار إخراجها قبل كمال الحول فلا يمنع خلاف تقدم
 الصلاة عن وقتها لا يجوز لا اشتراط الوقت في تحتملها كما هو مقرر في كتب الفقه ولكن ما أبعد
 إلى الفرق بينهما خلاف الزكاة والله أعلم.

باب زكاة الحيوان

اجتمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الإبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك
 وكالحوالة كونه مالاً محرراً واستلزام اجتماعه على أن النصاب الأول في الإبل خمس وفيه شاة
 وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين
 فيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا وثلاثين فيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين فيها
 حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى آخر ما خرجت به الأحاديث الصحيحة وجب ما وجب
 بخلاف في شيء منها بين العلماء واجتمعوا على أن البخاري والعرب. والذكور والإناث في ذلك
 سواء وانفقوا على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس
 من البقر شاة إلى ثلاثين كافي الإبل وكذلك انفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون
 وفيها تبع. فإذا بلغت أربعين فيها سنة. واجتمعوا على أن نصاب الغنم البقر والبقر والبقر
 بقر لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين فيها شاتان. وفي ما تيسر واحدة ثلاث
 شياه إلى أربع مائة فيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والماعز سواء وانفقوا
 على أن الحيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا. وكذلك الكلاب
 على وجوب الزكاة في بغال والحمار إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته في مسائل الإجماع

ما حقه
 في
 بون
 الحقة
 خمس
 عشر
 سن



والإقفا. وأما ما اختلفوا فيه **فروجه** قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس
 من الإبل وأخرج واحدة منها أخرجته مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئ. وإذا بلغت أبله
 خمسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك بلزمت مع قول الشافعي
 وأحمد أنه يخرج من شاة واحدة منها وقال أبو حنيفة بلزمت بنت مخاض أو بنت لبون في هذه
 الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من فقه على أحد ما ورد أولى من يخرج غيرها
 من الحيوان أو القيمة. ولو كان الحيوان المخرج أغلى قيمة مما قاله الشارع نظريا قاله العلماء
 في نزاهة في الشبيع عقب الصلوات على العدة الوارد **فروجه** الأمر في مرتبة الميزان **فروجه**
 قول أبي حنيفة ومالك أهما إذا ملكا نصابا واحدا وخطاه لتركيب الزكاة على واحد منهما
 مع قول الشافعي أن عليهما الزكاة حتى لو كانت إرثا شاة بين مائة وجبت الزكاة فالأول
 مخفف والثاني مشدد **فروجه** الأمر في مرتبة الميزان وفيه مسائل الباب قد بطل عمل
 الناس بها فلا نطيل الباب بذكرها والله أعلم.

باب زكاة النبات

اتفقوا على أن النبات خمسة أوشق. والوشق سنون صاعا. وأن مقدار الواجب من ذلك
 العشران شرب بالمطر ومن غمره أن شرب بنضح أو دولا. وأما اشتراط نصف العشر والنصاب
 في الثمار والزروع الأعمدة أبي حنيفة فإنه لا يعتبر به بل يجب العشر عنده في القليل والكثير
 قال القاضي عبد الوهاب ويقال أنه خالف الإجماع في ذلك وانفقوا على أنه لا زكاة في القطن
 وقال أبو يوسف بوجوبها على أنه إذا خرج العشر من الثمن أو من الحب وبقي عنده بعد ذلك
 سنين لا يجب فيه شيء **فروجه** وقال الحسن البصري كما قاله الحول وجبت العشر فيه هذا ما وجدته
 من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه **فروجه** قول أبي حنيفة في كل ما أخرجت الأرض
 من الثمار والزروع العشر سواء سقى بالسماء أو بالنبع أو بالخطب والحشيش والعقيد العاري
 خاصة مع قول مالك والشافعي أنه يجب في كل ما أخرجت الحنطة والشعير والارز وثمره الفحل
 والصكر ومع قول أحمد يجب في كل ما يكال ولا يخرج من الثمار والزروع حتى ويحبها في اللوز
 واستقطها في الحوز **فروجه** الخلاف عند مالك والشافعي وأحمد أن عند مالك
 أحمد يجب في التسم واللوز والعستق وبذر الكمان. والكمون والسكر والحب والخرزور وعند
 لا يجب **فروجه** الخلاف مع قول أبي حنيفة أنه يجب عنده في الحنطة وإن كانا عند
 الثلاثة لزكاة فيها فالأول منه شديد. والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد **فروجه**
 الأمر في مرتبة الميزان. وقد وردت الأحاديث شاهدت لكل مذهب فلا يحتاج إلى
 توجيه **فروجه** قول أبي حنيفة ومالك في شاة وأبنتيه وأحمد قول الشافعي أنها تجب
 الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في شاة وأبنتيه ومالك في أخدي وأبنتيه والشافعي

في ارجح قوله بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف **فريق** الامري مرتبتي الميزان ووجهه
الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه اذا ما فاشته العوت ووجهه الثاني كونه غير موزون
فلا تشدد الحاجة الناس اليه مثل التروا الزبيب فاعلم ذلك **ومرئيل** يقول في حنيقة والحمدان
في العسل العشر مع قول مالك والشافعي الجريد ارجح انه لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة
واحمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض الخراج فاعشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا ووجهه
عند احمد ثلاثا ثمانية وستون رطلا البغدادي وعند ابو حنيفة يجب العشر في القليل والكثير
فالاول مشدد والثاني مخفف وقول ابو حنيفة بعدم وجوب ذلك في ارض الخراج مخفف
وقول احمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول ابو حنيفة فيه مخفف **فريق** الامري
الى مرتبتي الميزان ووجهه الاول ان التحل يرفع من الارض فكان كالجوب الذي يخرج من
الزروع او الثمار ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفي عنه توسعة على الامة
فوجب الزكاة فيه خاص بالاكابر وعنده وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول ابو حنيفة انه يجب
في قليل وكثير خاص بالاكابر لا طلاق اخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث وقول احمد خاص
بالاصاغر **ومرئيل** قول الشافعي انه لا يجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يجب جنس الجنس ارجح
مع قول مالك ان الشعير يرفع الى الحنطة في اكمال النصاب ويرفع بعض القطنية الى بعض واختلف
الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد **فريق** الامري مرتبتي الميزان
ووجهه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجهه الاخر ان كلاهما قوت فكانا شيئا واحدا **ومرئيل**
قول الامة الثلاثة انه يسحق في الثمار اذا ابتدأ صلاحها ما كملها ترغفابه وبالفقر وتخليصا
لذمته مع قول ابو حنيفة ان الخرص لا يفتح فالاول مشدد والثاني مخفف **فريق** الامري
مرتبتي الميزان ووجهه الاول ظاهر ووجه الثاني انه تخفى قد يخفى فلا خلاف فيه للحارص
واللفظ اول للمالك ويصح حمل الاول على الخاص الحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني
الذي قد يخطئ كما انه يصح حمل الاول على كل اهل النوع والثاني على غايات الناس يمنع الناس
التقوى زكاة التمر الغيب مطلقا هو شاهد في مظهر **ومرئيل** قول مالك واحمد الشافعي
في ارجح من مذهبه انه يجب العشر في ارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عيها والعط
في غلبها مع قول ابو حنيفة انه لا يجب العشر في ارض الخراجية ولا يفتح العشر والخراج
على انسان واحد فاذا كان الزرع للواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند
الشافعي ومالك واحمد وابي يوسف ومحمد مع قول ابو حنيفة العشر على صاحب الارض
فالاول مشدد والثاني مخفف واما وجه وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع
لواحد والارض لآخر فهو متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما
استفاد منها صاحب الزرع **فريق** الامري مرتبتي الميزان **ومرئيل** قول الامة ان

مالك الارض اذا اجرها فاعشر زرعها على الزرع مع قول ابو حنيفة انه على صاحب الارض في
كل من القولين مشدد من وجهه وتخفيف من وجهه اخر وتوجيهها كوجهها ما تقدم رافعا
ومرئيل قول الشافعي واحمد انه اذا كان لمسلم ارض لخراج عليها فباعها من ذي ولاخراج عليه
ولا عشرية زرعه فيها مع قول ابو حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول ابو يوسف يجب عليه
عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يفتح تبعا منه فالاول والثاني مشدد
بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والاربع فيه تخفيف والخامس مشدد
فريق الامري مرتبتي الميزان ووجهه الاول استصحاب حكم الارض الذي كان لها حال ملك
المسلم فلا يحدث على الذي خرج بقصد استعانة شوكته ووجه الثاني مراعاة حال الذي
في اخذات القفار عليه والذي على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول
ابي يوسف ومحمد ووجهه فوالا ان بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوى
علتنا ملك تلك الارض واعازا لكتلهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دوا الاثمار فترى فيها سكة حرثت
فقال ما دخل هذه دار قوم اذ دخل عليهم الدار اجل الخراج الذي على ارض الحزن فلو كانت
الارض ملكا للانسان ما دخل داره ولانه يزرع في ملك نفسه بلا خراج والله سبحانه وتعالى
اعلم **باب زكاة الذهب والفضة**

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كالؤلوف والزرد ولا في المسك
والعبر عند سائر الفقهاء **وحكي** عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخس في العبر
وعن ابي يوسف في اللؤلؤ والجوهر واليواقيت والعبر الحسن لانه معدن فاشبه الزكاه
وعن العنبري وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر والجمعوا على ان اول النصاب
في الذهب عشرون مثقالا وفي الفضة ما يادهم سواء كانا مفردين او مكسورين او بطلا
او نقرم فاما بلغت ذلك وما اقلها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب
حتى يبلغ اربعين مثقالا واجمعوا على تحريم اخذ اواني الذهب والفضة واقتنائها
وعلى وجوب الزكاة فيها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه
ومرئيل قول الامة الثلاثة ان الزكاة يجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول ابو
حنيفة لا زكاة فيما زاد على ما سوي ثم اوجع من مثقالا حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما
واربع نائيفتيكون في الاربعين درهما ثم كذلك في كل اربعين درهما وفي الاربعين
درهما في اطار فالاول مشدد والثاني مخفف **فريق** الامري مرتبتي الميزان ووجهه
الاول الاتباع وكون الزكاة لا يجب على فقير واما يجب على الغني ولو لان الانسان
يصير غنيا بالعشر من مثقالا من الذهب او نائيفتي من الفضة كما كانت الزكاة وحيث

عليه ومناصب هذا القول اخذ بالاحتياط للفقير فجعل فيما زاد على النصاب في الاربعين
وبه قال الحسن البصري في قول النصاب الذهب كما متر شراثة لا فرق في وجوب الزكاة على ملك النصاب
بين ان يكون من الغنم او من اهل الكسب خلافا لما قاله بعض الصوفية من انه لا يجب الزكاة
الا على من يري له ملكا مع الله تعالى اما مع من لا يري له تعالى ملكا مع الله تعالى كسقا وبقينا
فلا زكاة عليه انتهى والحاصل انها يجب على الاثني عشر فضلا عن غيرهم لان في كل انسان جزء من ملك
من حيث ان الله مستخلف في الارض ولولا ذلك ما حق له عتق ولا بيع ولا شرا ولا غير ذلك
فاخبر فان هذه الامور ما صححت من العبد لا بسبب الملك اليه فانك والعلو والشطرنج
ظاهر الشريعة **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان الذهب
يعم الى الفضة في لكل النصاب مع قول من قال انه لا يعم فالاول مستد من وجوب الزكاة
بالعم المذكور والثاني مخفف فيه **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
انه كلمة مال واحد فان اختلف جنسه **ووجه الثاني** الوقوف على حد ما ورد من انه لا
يجب الزكاة في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا شرا اختلف من قال بالعم هل يعم الذهب
الى لوزق وكل النصاب بالاحراز او بالقيمة فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه نعم
بالقيمة ومثاله ان يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فوجب الزكاة فيها
وقال مالك لا يكل نصابا الا بجنسه فلا يجب عليه زكاة انا كل بغية جلسته وتوجيه ذلك
ظاهر بعم مما سبق **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان من له دين لازم على امره في ذلك لا يجب
عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول الجدي انه لا يكرهه الاخراج زكاة ذلك
وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقبضه فيركبه لسنة
واحدة وان كان ثمنه من فضة او من سبيغ وقال الجماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه فيركبه ويستأنف
به الحول منهم عايشة وابر وعكرمة والشافعي في القدر والابو يوسف فالاول والثالث
وما وافقهما مخفف والثاني مستد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان
كالمال الصانع فلا يدري صاحبه هل يقبل اليه ام لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان غافرا على
يتزل عليه لصيرها خذ جميع ماله وهذا خاص بالاصغر الذين في قيمته منعت خلافا قول الشافعي
فانه خاص بقوي الايمان واليقين الذي يجب في الحق تعالى ان لا يقطع به بكابره على ذلك
اصغا فامضا عفة وكذلك قول مالك خاص بالاصغر اما تركيته سنة واحدة اذا قبض
فلانه لو ترك في نفسه حقيقة قبل ان يقبضه لقدم وقوله الى الصرف فيه بالبيع والشراء
ملافا لانه كان معدوما عندك وهذا من الخط عايشة وغيرهما في اخراج كل الما في بعد البعض
كما تقدم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه يحكى
للانسان ان يشترى صدقة وانما اشترها صخر مع قول مالك واصحاب ابي حنيفة

البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها ووجه الكراهية
في القول الاول ان من صور الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملك المفقور والمتصدق
وقدره من قيمة الاضناف الثمانية وهذا خاص بقام الاصغر ان من نزل الشرا خاصة مقام الاكابر
فترجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول لا يمة الثلاثة انه اذا كان لرب المال من احد
من اهل الزكاة لم يجز له ان يصفه عن الزكاة وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه بشرط دفعه الى
اليه عن دينه ثانيا مع قول مالك انه يجوز المفاضة فالاول مستد **ووجه الثاني** مخفف **فترجع** الامر
الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاصغر الذين يتجاوزون من جودهم وموافقتهم الى الحكماء وطلعتهم
الذين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم ذلك وهذا انطوى
قول مالك صحة البيع بالمعاطاة من غير لفظ بديل لعل البيع كاي في فانه خاص بالاكابر بخلاف
قول الشافعي انه لا يخلو اللفظ لانه خاص بالاصغر وهم اكثر الناس اليوم الذين يتبعون او
يتزكون شريكرون ويحلفون وقد قال تعالى واسئذوا اذا تبايعتم بولو اللفظ ما صح لناشها
بالبيع فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد في اخذ القولين انه لا يجب الزكاة في الخلي المباح
الصنوع من الذهب والفضة اذا كان ما ليس بقرع فاعرف قول الشافعي في القول الاخر انه يجب
فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول
الشافعي ومالك في شرا وايتيه انه لو كان لرجل حل من معدن الاجازة للفساد لا زكاة فيه مع قول
اصحاب مالك بالوجوب وبه قال الزهري من اية الشافعية باعل قوله انه لا يجوز اتخا الحل
للجاعة فالاول مخفف والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه القولين**
ظاهر **ومر ذلك** قول لا يمة انه لا يجوز ثوبه المستوفى بالذهب او الفضة مع قول
بعض اصحاب ابي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي في راجدين احسن وجد شقة وفها كما
مؤققة بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول انه ضاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك
ووجه الثاني انه يربى الاجرة لاسيما ان كان موقفا على الارامل والايام والعريان

باب زكاة التجار

وان الله تعالى علم **باب زكاة التجار**
علي ان الزكاة واجبة في عروص التجارة وعن داود انها يجب في عروص الفينة وكذلك
اجمعوا على ان الواجب في عروص التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من سبيل الاجماع واما
ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول لا يمة الثلاثة انه اذا اشترى عبدا للتجارة وجب
عليه نظرية وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول ابي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول
مشدد والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان الزكاة
وجبت بالعبد من جنس مختلفين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما **ووجه الثاني** ان العبد

محسوب من حيلة مالا التجارة فلا يحج على مالك العبد فكان ان اخرجها المالك من ماله
 فلا يمنع **ومرر** قول ابي حنيفة والشافعي واحمد ان العوض للتجارة اذا كانت متجارية للمال
 وتبرص بها النفاق والاشواق فبقوم عند كل حول ويزكها على قيمتها ومع قول مالك انه لا
 يقومها كل حول ولا يزكها ولو اتمت سنين حتى يتبعها بذهب او فضة فيركب السنة واحدة
 الا ان تعرف حول ما تتركها ويتبع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عندة ويركبه
 مع الناصر ان كان له فالاول مستد و الثاني مخفف **فروج** الامرالي مرتبتي الميزان ووجه
 الامر ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج **ومرر** قول ابي حنيفة والشافعي
 في اخذ اقواله انه اذا اشترى من التجار ما دون النصاب اعتبر النصاب في طرق الحول
 مع قوله مالك والشافعي بغيره ان النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث
 نقص النصاب في اثباته بعدم وجوب الزكاة وتشد على المستحقين من حيث عدم اخراج
 الزكاة **والثاني** تشدد على المستحقين ايضا بعد اخراج الزكاة الامع تمام النصاب في
 جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه ان انقص النصاب في اثبات الحول
فروج الامرالي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول الاعتبار بوقفي الانقضاء والوجوب
 فلا يتعداها الحكم **ووجه** الثاني مبني على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انضباط الامر واداء
 الرخ توسعة على الناس **وليس** في ذلك نص تعيين احدا الامر **ومرر** قول مالك
 واحمد ان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في اخذ قوليه انها تتعلق بالمال
 تعلقا شرعية وفي قول غلظ الرهن وفي قوله بالذمة **ووجه** كل من الاقوال ظاهر والله
 تعالى اعلم **باب زكاة المعدن** اتفقوا

رواجها

رواها فكانها نقدان مضروبان **ووجه** الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع **ووجه** الثالث
 مطلق الانتفاع **ولكل** من الاقوال وجه وتقدر بوضوح ذلك راجع الى ما لا ماره ان يضع على
 اصحاب المعدن ما يراه احسن لبنيت المالك خوفا ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا
 على الفسار فيحصل بذلك الفساد والله سبحانه وتعالى اعلم

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة باتفاق الامة الاربعة وقال الامم واسماء عمن غلبه في استحبابه واتفقوا
 على ان كل من لم يمت زكاة الفطر لم يمت زكاة اولاده الصغار وما يليك المستدين كما اتفقوا على
 وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلاة والصوم وعن
 سعيد بن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تحجيل الفطرة قبل العيد
 بيومين **ووجه** اتفاق الامة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرقت
 وغيره مما وقع في الصوم تغليظا للمنة الصداقية التي تخلق الصائم بها شيئا **ووجه** قول الامم
 وغيره انها مستحبة كون العبد لانسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والاصغار ما عدا الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة وبمع تعليل الوجوب بتعليل السجدة فتكون
 واجبة في حق من يقع الخلل في عبادته ومستحبة في حق الانبياء ومن ورنه في المقام فانهم **ووجه**
 من قال انها تجب على الصغير والكبير كون الشارع صرح بذلك **ووجه** قوله علي وابن المسيب المتأخر
 على الصلاة والصوم وذلك بالتيقن والغزرة على الجوع **ووجه** جواز تحجيل زكاة المذكورة قبل
 العيد بيومين فقط وبذلك من يوم العيد **وما** قارب الشيء اعطى حكمه فكان يوم العيد كما ذكر
 من ميثاق الصلاة للوقت فانهم **واتفقوا** على انها لا تسقط بالناحية بعد الوجوب بالقياس
 دينيا حتى يورى هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الامة **واما** ما اختلفوا فيه **ومرر** قول مالك
 والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر مع قول ابي حنيفة انها واجبة وليس بضر
 لانه الغرض اكد عنده من الواجب فالاول مستد **والثاني** فيه تخفيف **فروج** الامرالي مرتبتي
 الميزان **ووجه** الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان ما امر به في مرتبة ما امر
 به القرآن **بوجوب** الفعل **ووجه** الثاني الفرق بين ما امر به الحق تعالى في كتابه وبين ما امر
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاضطلاع من الامام ابي حنيفة **فان** نفس رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك الحق من جهة دفع رتبة الحق تعالى على عبده وان كان لا يطغى
 عن الهوى فهو نواظير تخصيص الانبياء في الدعاء بلفظ الصلاة وان كانت في اللغة هي
 الرحمة فحسبنا لشأنهم ونقرقا بين لفظ الترحم على الاولياء والترحم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فانهم **ومرر** قول مالك والشافعي واحمد انها تجب على الشريكين في العبد المشترك
 وفي رواية احمدان كل امر الشريكين يورى عن حصته صاعا كما لا يمنع قول ابي حنيفة انها لا تجب

على الشريكين عنه فالاول فيه تفديد واحد لروايتين عن احمد مستددة. والثالث مخفف
فروع الامر الى مرتبة الميزان. ووجهه الاول لاخذ بنوع الاحتياط. ووجهه الثاني لاخذ
بالاحتياط الكامل. ووجهه الثالث انصرف العبد في الحديث الى امر بركة واحد فقط وان كان
المعنى يشمل المشترك فافهم **ومر ذلك** قول النبي كيفة انه يلزم السيد بكافة عبده الكافر قول
الايممة الثلاثة انه لا يجب عليه الا في عبده المشرك فالاول مستددة. والثاني مخفف. ووجهه
الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث ضمن الكافر. ووجهه الثاني ان الزكاة طهارة والكافر ليس
من اهل الطهارة مع نفع الشارع بذلك في الاحاديث فحل اصحاب هذا القول المطلق على المقيتد
وهذا الحوط من حيث الادب مع الشارع والاول اخف من حيث براءة الذمة وعليه اهل الكمال
من العارفين فيعملون بالمطلق في محله. والمقيتد في محله هو ما من التشريع مع الشارع **ومر ذلك**
قول الايممة الثلاثة انه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول النبي كيفة انه
لا يجب على الزوج فطرة زوجته فالاول مستددة على الزوج. والثاني مخفف عنه مستددة على
الزوج **فروع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجهه الاول ان ذلك من حال المؤاساة للزوجات
ولا يليق بحسن الاخلاق ان يكلف زوجته بدني نظيرها من الرجل الظاهر والباطن. ووجهه
الثاني ان المحاط بهذه الزكاة انما هي المرأة لعود مصالحة ذلك عليها في دينها. وان كان الاولى
من الزوج اخراجها عنها مكافاة لها على اعانتها على غض طرفه في رمضان بجاعتها او شبع نفسه
برؤيتها فافهم **ومر ذلك** قول النبي كيفة ان من بعضه حرو وبعضه رقيق مثالا فطرة عليه ولا على
مالك نصفه مع قول الشافعي اخذته يلزمه نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك في اخذ
روايته ان على السيد نصف ولا يثنى على العبد. ومع قول ابي ثور يجب على كل واحد منهما صاحبه فافهم
مخفف. والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور. والثالث مستددة **فروع** الامر
الى مرتبة الميزان. ووجهه الاول ظاهر لان السيد لزمه كفاة الزكاة مؤصفا ان يكون
من جملة الانسان لا من بعضه. ووجهه الثاني مراعاة العدل وهو يكلف السيد ان يترك عن
العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج من نفسه. ووجهه الثالث لاخذ بالاحتياط
فروع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي اخذته لا يعنبر
وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج يملك نصيبا من الفضة وهو ما ينادى به. بل قالوا ان كل من فضل
عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليتة شي قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قوله
ابي حنيفة انها لا تجب الا على من ملك نصيبا فاصلا عن مسكنه. وعنده وفرسه وسلاحه فافهم
مستددة. والثاني مخفف **فروع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجهه الاول كون الفدر المخرج
في زكاة الفطر امرا ليس بامرا لا يشترط ان يملك صاحبه نصيبا. بخلاف ربع العشر في الفضة
مثلا فان الغنوس ربما تخلت به. ووجهه الثاني الحاق زكاة الفطر باحوالها من زكاة الفضة

وعنها

وعنها في اعتبار ملك النصاب ولكن ان اخرجها من ذلك دون النصاب فلا بأس **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة انها يجب بطول الفجر قول يوم من شوال مع قول اخذها ما يجب بغروب
الشمس ليلة العيد على الراعي من قوتها. ووجه القولين **ومر ذلك** انما هي على انه لا يجوز
اخراجها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين ان النخيل لا تجوز اخرجها عن يوم العيد قال
احمد وازجوا ان لا يكون بها من فالاول مستددة. والثاني مخفف **فروع** الامر الى
مرتبة الميزان. ووجهه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس. ووجهه الثاني
كونه ليرد في ذلك لغيره بوجوب تخصيص اليوم عند القليل بذلك. واما خبره عن الطواف
في هذا اليوم فتحول عنه على الاحتياط **ومر ذلك** قول الايممة الثلاثة انه يجوز اخرجها
من حصة اشراف من البر والسعي والتمول والزيب والارزاقا كان قوتها مع قول ابي حنيفة
انها لا تجزى الا قضاها بنفسه وتحوي بقيته. وقال الشافعي كلما يجب فيه العشر فهو صالح
لا يخرج زكاة الفطر منه لارزاق الذرة. والدخول في حقه فالاول مستددة. والثاني مخفف. والثالث
فيه تشديد **فروع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي انه لا يجوز دفع
ولا تسويق مع قول ابي حنيفة انها تجزيان اصلا بانفسهما وبه قال الانما هي من اية الشافعية
وخبر ابي حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة فالاول مستددة. والثاني مخفف. والثالث فيه
مخفف **فروع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجهه الاول اقتضا على الوارد في ذلك. ووجهه
الثاني ان الدقيق والسويق تساقط على الفقراء من حيث وذلك انهم اعيان يوم سؤرا لا غنيا
في سؤر ويوم العيد لا يستغنيان عن ثمة ما كاد ذلك اليوم يحداهم ولا يخرجونهم الى السعي
في خصيل قوتهم المنقصر عن كمال السؤر بخلاف الفقراء الصغار اخذوا الحب محتاجون الى
عزائمه ونفقته وطبقته وعجسته وخبره عادة وذلك يفض عليهم السؤر وفي يوم العيد
ولما علم الشارع هذا المعنى فسمي التعب بغير الاغنيا والفقراء يكون على الفقراء شطر التعب
وعلى الاغنيا الشطر الاخر قيا ما بالعدل ولكن اخراج الاغنيا للفقراء الطعام المهيأ الاكل
بالعقب كان اقرب الى خصيل سؤرهم واعني الفقراء. واما من خرج اخراج القيمة فوجهه ان الفقراء
يصيرون بالخير ربيرا ان يشترى احد حبا او طعاما مائلا الاكل من السوق فهو مخفف
من هذا الوجه على الاغنيا وعلى الفقراء انه يوم اكل وشرب ونعال وذكرته عز وجل الطعام
يسرا جسم الناس وذكر الله يسرا واحم خصل بذلك السؤر الكامل للارواح والاجسام
وقد فتاد ذلك مرة في ليلة الجمعة فطرا ناكل وتذكر خصل الناس في الاغنية سؤرا ومن
شك في الجرب لكن بعد جلاء قلبه من العونات ولاد ناس هذا اما ظهر في هذا الوقت
من حكمة اخراج الحب والدقيق وكحه **وسمع** سيدي عليا الخواص رجة انه يقول
الطلوب من الاغنيا في يوم العيد زيادة البر والاشكر لول الفقراء المساكين ولذلك اوجب

قوله الامر الى مرتبة الميزان

غيره

الشائع على الواجراج الزكاة عن النبي الذي لم يبلغ الطاعة على الصورة توسعة على المساكين
والا فاعناك صورة يكون تعلقات بين السماء والارض حتى يؤمر الصبي بالخراج ان يخرجه الله تعالى
ومر ذلك قول مالك واخذنا اخرج الزكاة من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي اذا البر
افضل ومع قولنا في حنيفة ان افضل ذلك اكثر تنافا لاول مخفف بحول على اهل البر
عند ههنا اكثر واھني من البر والثاني بحول على ما كان البر عندهم اكثر واھني من البر. ووجه الثاني
مراعاة الاكثر قيمة فانه يؤخذ بانها الذل طاعة اذا اخلت الثمن اتر مع سدة الذلة وكثرة النفع
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي
صل الله عليه وسلم من كل حبس من الحبس اجناس السابقة مع قولنا في حنيفة انه يجوز من البر
نصف صاع فالاول كالمشدد والثاني كالمخفف. ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع
وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف الصاع من الحنطة يعادل صاعين من شعير
فالواضح في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قالوا به اذ هم اكثر
الناس بغيا عن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل الاجتهاد. ويحتمل ان يكون فعل ذلك
باجتهاد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي وخمسة اصباعه ان مصرف
الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كافي الزكاة مع قولنا لا يصح في يجوز صرفها الى ثلاثة من
الفقر او المساكين بشرط ان يكون الرزقي هو المخرج فان فعلها الى الامام لرمة تعم الامسا
لكنهما في يد فلا يقدر عليه النعم مع قول مالك واي حنيفة واحد يجوز صرفها الى فقير
واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختار ابن المنذر وابو اخاف
الشرازي في الاول مشدد. والثاني منه تخفيف. والثالث وكذلك ما بعده **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان من قدم فقد عمل للفقر افضل فلا يمنع منه وقد سكت
الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتمايه مجاز فيجعل الزكاة قبل يوم العيد
شرطا في صحة الاخراج كافات الصلوات الحسنة والجمع والحمد لله رب العالمين.

باب قيمة الصدقات

اتفق الامية الاربعة على انه يجوز اخراج الزكاة لبناء مسجد او تكفين ميت وجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم حسن بنطون آل علي وآل العباس وآل
عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب. واتفقوا على ان الغارمين هم المديونون وعلى ان
التبديل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق. واما ما اختلفوا فيه
ومر ذلك قول الامية الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى نصف واحد من الاصناف الثمانية
المذكورة في انه اما الصدقات للفقراء او المساكين مع قولنا لشافعي انه لا بد من استيعاب
الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقيمة على سنة فان فقد بعض الاصناف

قسمت الصدقات على الموجود من منهم وكذا يستوعب المالك الاصناف ان اخضر المستحقون
في البلد. وفيهم المالك فيجب اخطا ثلاثة فلو عدل اصنافا في البلد وجب النقل وبعضهم
روى على الباقيين فالاول تخفف. والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
ان المرأة من الاية الحبس. ووجه الثاني ان المراد به الاستيعاب وهو اخطوط **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة ان حكم المولفة قالوه متشوخ وهو احدى الروايتين عن احمد المشهور من يذهب
مالك انه لو سبق للمولفة قالوه متشوخ وهو احدى الروايتين عن احمد المشهور من يذهب
اليهم في بلد او غير شافعي الامام لوجود العلة مع قولنا لشافعي في اظهر الاقوال انه يعطون
سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير متشوخ وهي رواية الاحاديث عن
احمد فالاول والثاني منه تشديد وتضييق على المولفة. وقولنا لشافعي تخفف عليهم **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول وما وافقه حمل من سلم بعد رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الاختيار وعدم الاستحرام فلا يحتاج ان ينطى ما يولفه. ووجه الثاني اطلاق
المولفة قالوه فلم يقيدهم ذلك بقصر النبي صلى الله عليه وسلم فيقضي كل من سلم في اي عمر كان
لانه ضعيف القلب ناقض على كل حال لا يحد ليحسب بقلب من في الذي لا سلاما فافهم **ومر ذلك**
شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلبثت اليه المسلمون بالبر فقالوا لي اننا ندمت على السلام
فان اليهود جفوني والمسلمون لم يلقنوا الي قالوا اني كنت له شخصا من المال يكتب عنده
بالقوة لصح بالردة **ومر ذلك** قول مالك والشافعي اما ياخذ من الصدقات
هو من الزكاة لا من غيره مع قول غيرهما انه عن علة الاول فيه تخفيف عن الاصناف والثاني
فيه تشديد على العامل وتطهيره من اخذ او ساع الناس في اخذ نصيبه اجرة لاصدقة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يجوز ان يكون عامل
الصدقات عبدا او لامر ذوي الفري ولا كافرا مع قول احمد انه يجوز فالاول مشدد
والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الثاني ان العامل احب ولا يشرط
فيه الكمال بل الحرية والاسلام قال الامام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعله العباس
ان يكون عاملا وقال لم اكن استعملك على عسالة ذنوب الناس بشرط ان لا يوجه الذنب
لا الوجوب. ووجه الاول ان العبد يكتب في نفقة سيده عليه وذو القربى اشراف فينبغون
من ان يكون احدهم عاملا بشرط ان يكتبون من قبول الزكاة المفروضة واما الكافر فلا
يصلح ان يكون له حكم على المسلمين. وكذلك اقول العلماء بغيرهم جعل الكافر حيا للامام
او المخرج او كاليا وحاسبا **ومر ذلك** قول الامية ان الرقاب هم المكاتبون فيدفع اليهم
سهمهم ليؤدوه في الكافة مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد ولا يجوز دفع سهم من صدقات
اليهم. واما بشرط ان الزكاة رقية كاملة فتعقب وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني

مُشَدَّدٌ **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولي وجه **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الامامة
 ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله القعدة مع قول اخذ في الظاهر وابتدئه ان منه الحج فالاول
 مُشَدَّدٌ لاختلافه بالاختصاص لانها قد تدل على الغرة بزيادة الزكاة والثاني مخفف بخوارق
 مال الزكاة للحجاج **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولي وجه **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الامامة
 الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الغني شي من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرف له مع
 الغني فالاول مُشَدَّدٌ على الغارم والثاني مخفف عنه **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان
 وجهه الاول لعل بظاهر الآية والحديث والقرآن فانه تعالى ان الفقار على ظاهر
 من ماله ليس محتاج الى المساعدة ومؤنوع الرزكة ان لا تصرف الا للحتاج **ووجه الثاني**
 ان الشارع اطلق المفارم في مصالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة شئ مما لا يضره على ذلك
 المانع في مصالح المسلمين في المستقبل فان مراتب غالب البشر ان يقدم في غرضه لاصلاح ذات
 البين مثلا اذا امكنه بدينه ويقيم قرابة ولا نسب لاسيما ان لم يشكره على ذلك او دونه بل ربما
 قال ثبت الى الله تعالى ان عدت اعمل خيرا ابي مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله
 اصل كل عداوة اضطباع المعروف الى الدينار والله اعلم **وَمِنْ ذَلِكَ** قول ابي حنيفة ومالك
 ان ابن السبيل هو المجاز دون منشي السفر وبه قال احمد ايضا في ظاهره **وَمِنْ ذَلِكَ** قول
 الشافعي انه كلامه هو وان منشي سفره ومجازا فالاول مُشَدَّدٌ والثاني مخفف **فَرَجَ** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** المجاز هو المحتاج حقيقة فالصرف اليه احوط بخلاف منشي
 السفر فقد يد السفر بغيره لعل في محتاج الى استرجاعه ليعرف على المحتاج اليه من بقية
 الاضناف الثمانية وحجاب عن القابل بل الاول ان الغالب على من يريد السفر ان يضيء سفره
وَمِنْ ذَلِكَ قول ابي حنيفة واخذ بخلافه الشخص ان يعطى زكاة كلها لو احدثه الزجره الى الغني
 او امن اعتناقه بذلك مع قول الشافعي اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني
 مُشَدَّدٌ **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** هو ان المراد بصيغة جمع الفقرا في الآية
 اما الصدقات للفقراء والمساكين فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو واحدا **ووجه الثاني**
 الاختصاص باختصاص الميزان ان يكون المراد بالمساكين **والثاني** وما بعده في الآية جماعة من
 كل صنف منهم دون الواحد **وَمِنْ ذَلِكَ** قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واخذ في الظاهر
 رواية ابيه انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد اخر واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فيها
 الامام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد بشرط اخذ في تحريم النقل ان يكون الى بلد تقصر فيه الصلاة
 مع عدم المستحقين في البلد المنقول منه وقال ابو حنيفة بكرة نقله الزكاة الا ان نقلها
 الى قرية محتاج لو قومهم امر حاجة من اهل البلد فلا يكرهه فالاول فيه تشديد بشرط المذكور
 فيه والثاني فيه تخفيف **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** وجود كسر حاطر

الفقراء والمساكين **ووجه الثاني** عدم الالتفات الى كسر حاطر من كسر الاعلى سبيل الفضل لا الوجوب اذا التزم
 دفعها للاضناف التي في الآية وقوله في الحديث صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتوزع على فقرائهم يشهد
 للقولي لان قوله فتوزع على فقرائهم يشمل فقرائهم لا فقرائهم في فقرائهم من فقر المسلمين لا شك
وَمِنْ ذَلِكَ قول الامامة الاربعة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى كافر مع تجوز الزكاة لابن
 شربة دفعها الى اهل الذمة ومع تجوز مذهبها في حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى
 الذمي فالاول مُشَدَّدٌ ومقابلته مخفف **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** انما
 هو كونه مازوقا وشرف فلا يليق بذلك الا المحل الذي هو محل رضي الله تعالى عنه الا الكفر الذي
 هو محل مخطئة في الحالة الراهنة وان احتمل حسن الخاتمة ونشر لتأبيد ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتوزع على فقرائهم واهل الذمة ليسوا من فقرائهم حيث
 اختلف الدين **ووجه كلام الزهري وابن شربة** ان الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها
 الى الكفار لما سبتم الى التوسع ومن هنا كره بعض المتورعين لاكل من مال الجوالي وقال ايضا
 اوساخ الكفار ومن كسبهم لها الربا والمعاملات الفاسدة وقال ابو بكر بن السلف الصنعائي كما
 منها **واما** كما نوافر فوفينا في علف الدواب ونعقفة الخدام نرها غنيها على وجه التدبير والكره
 لا الوجوب والتحريم انتهى **وعلى ما** قرناه الى مذهب ابي حنيفة **وتكون** المراد بقوله
 في الحديث فقرائهم اذ هو فقر اهل الذمة من مسلم وكافر وقد يكون من جوارق دفعها الى كافر انما
 قال ذلك باجتهاد **وَمِنْ ذَلِكَ** قول ابي حنيفة رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة
 اليه انه هو الذي يملك نصيبا من مال قال مع قول مالك في المشهور ان الغني من مملوك
 اربعين درهما وقال القاضي عبيد الوهاب لم يحد مالك لذلك حدا فانه قال يعطى من اربعين
 درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا وتذهب الشافعي ان الاعتبار
 بالكفاية فله ان ياخذ مع عدمها وان كان اربعين درهما او اكثر وليس له ان ياخذ مع وجودها
 ولو قل ما معه كما هو مقرر في كتب مذهبها **وقال** احمد الغني هو من مملوك حسين درهما او قيمتها
 ذهبا **وفي** رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شئ يكفيه على الدوام من تجارة او اجرة عقار او
 صناعة وغير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم **والثالث**
 مفصل **والرابع** اشد تخفيفا على الاغنياء **فَرَجَ** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
 القياس على معظم ابواب الزكاة اذا الغني فيها كلها هو من مملوك النصاب ستمائة دينار والحبوب
 او النقود اذ لم يكن قتيلا فكان لا يكره لغيره الزكاة **ووجه الثاني** ان الاربعين درهما
 يصيرها الانسان ذملا كثيرا لا اعتبارا لشرعها في مواضع كقوله من مملوك عليه اربعون شحفا
 لا يسركون بالله شيا غفر له فجعل ذلك من جملة الكثرة في الشفاعة والاربعون هو المراد

هـ

بالعصبة أو في القوة في سورة القصص **وَمِنْ ذَلِكَ** اعتبار حق الجار وأنه يعول إذا مر كل جانب. ووجه الثالث أن الكفاية في المراء من الغنا كل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني. ووجه الرابع أن الحسنيين زهما في التي تكلف صاحبها عن السؤال لكل من هذا القول وجه لأن كل شيء لم يقبل الشارع فيه على استغنائه فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومدارهم وذكره لا يعني على الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحدهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر واللاه فقد لا يكفي صاحب لعين إلا أن المائة درهم في كل بقية تجارته أو نفقته فاقم **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الشيخ حنيفة ومالك أنه يجوز دفع الزكاة إلى من يقدر على الكسب لصحته وقوته مع قول الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد **فَرَجَعَ** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الاول أن من كان له فقر أو فقر قريب. **وَأَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى كَسْبِ** أي يديه قوله تعالى يا أيها الناس انتم الفقراء إلى الله أي في فضله فلا يستغني أحد عن حاجته إلى الله تعالى وإنما يستغني في الآخرة بفضل الله لا بأشياء حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغني به من حيث ذاته. وإنما يستغني بما لله فاقم فان هذا هو الأصل مع الله تعالى فإن الله تعالى إذا أجمع وسأل الله في آياته أن لا يرفع له على الرعي فرفع الغني عن الخلق إلا بالترعيف. وحاصل ذلك أن الله تعالى غلب على أحواله بعضه ببعض وسخره لبعضه بعضا. ويظهر ببعضه بعضا. **وَأَنْ كَانَ كَلْفَ عَيْنِهِ بَامِرًا** وتكونه فاقم. ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يحل له أخذ أو سأل الناس شئ من ثمرها له عنها وهذا خاص بالأحبار أصحاب العلم. والاول خاص بالصغار ممن قلت مروته **وَمِنْ ذَلِكَ** قول أبي حنيفة وأحمد في إحداهما وأبيته أن من دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه عني أخراة ذلك مع قول مالك والشافعي في إحداهما أنه لا يجوز وهو قول أحمد في الرواية الأخرى فالاول مخفف. والثاني مشدد **فَرَجَعَ** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الاول اكتفا عليه الفقهاء بأنه فقير. ووجه الثاني أنه لا يكفي إلا العلم والاعتبار بالبلد خطأ **وَمِنْ ذَلِكَ** اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز دفع الزكاة للموالاتين وإن علوا ولا للموالاتين وإن سفوا مع قول مالك يجوز دفعها إلى الجدة والجد وبني البنتين لسقوط نفقته عنده فالاول مشدد والثاني مخفف **فَرَجَعَ** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الاول أن الشافعي والمولودين عن دفع أو سأل الناس ليم قيا سأل علي بن هاشم وبني المطلب فإن الزكاة إنما حرمت عليهم شترها لهم وتقديسها لأنهم وأزواجهم. والاول احتجوا إلى ذلك بأنهم ليم منها كما أفتى به الإمام السبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز الأصل لهم عند الحاجة ما إذا لم يستغنوا بخير الزكاة من هبة وعديه ونحوها المولودين صلى الله عليه وسلم في الزكاة أنها لا تحل للمجد ولا إلا لكن يوجب ما أفتى به السبكي فهو حديث أن كسره في حقه من ما يكفيه وأيضا فإن نفقة الوالد من المولودين واجبة على الأغنياء منهم من يبالى لير

والأحسن فهم مستغنون بذلك عن سؤال الناس مع عدم المنة عليهم من أولادهم عالما كما أشار إليه حديثك أنت وما لك لا يملك. ووجه الثاني أن من كان ساقط النفقة لبعده وجهه بالآخرين حكمه حكم غير الغريب فيعطى من الزكاة فاقم **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحداهما وأبيته أنه لا يمنع من دفع زكاته إلى من يرثه من الأخوة والأعمام وبينهم مع قول أحمد في إحداهما وأبيته أن ذلك لا يجوز فالاول مخفف. والثاني مشدد **فَرَجَعَ** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الاول عدم تأكد الأمر بالاتفاق عليهم كالأمير والفرع فرع أهل قريتهم الغني بالأحسن إليهم فيكونون كالأجانب فيعطون من الزكاة. ووجه الثاني أن ترتيب الشارع في الاتفاق على القرابة لا يخرج القريب إلى الأخص من الزكاة فالقول محمول على الخالين من غناهم قرابته بالاتفاق عليه فلا يحل له أخذ الزكاة ومن يغته قرابته عن سؤال الناس بعد ما غناه عليه محل أخذ الزكاة **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للرجل دفع زكاته إلى عبد مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيده فقيرا فالاول مشدد والثاني مخفف. ووجه الاول أن نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكنت بها عن الزكاة. ووجه الثاني أن نفقة السيد لا تكفيه كما هو القالب على التجار وغيرهم من الجلا مع دناه الرقيق في الغالب. وعدم ترده عن الكسب وسأل الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة الجاهم بغيرها النافع. ويظهر منها العبيد والامان **وَمِنْ ذَلِكَ** قول أبي حنيفة وأحمد في إحداهما وأبيته أنه لا يجوز للغنية دفع زكاتها لزوجها إذا كان يستعين بها على نفقتها لا يجوز وأن كان يستعين به في غير نفقتها كالولاد الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز فالاول مشدد. والثاني مخفف. **وَالثَّالِثُ** مفضل **فَرَجَعَ** الأمر إلى مرتبة الميزان **وَمِنْ ذَلِكَ** قول مالك وأحمد في إحداهما وأبيته أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى من يطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها إليهم فالاول مشدد. والثاني مخفف وكذلك القول في موال بني هاشم حرمها أبو حنيفة وأحمد وهو الأصح من مذهبي مالك والشافعي هو **فَرَجَعَ** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الاول قياس بني المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم عليهم لصنف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا كغيرهم ثم يفارقوا رسول الله في الجاهلية ولا إسلام ووجه آخرها على الموال الشتر في مشارب الله بقوله صلى الله عليه وسلم موالى القوم منهم أي وإن لم يلحق بهم. ووجه الثاني أن الموال ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم على أن تحريم الصدقة عليهم إنما محله غناهم بما يعطونه من حسن الخس فإن منعوا من ذلك جاز أخذ الزكاة إلا أن كان هناك من يكفهم من بوع الهدايا أو صدقات النقل على **وَمِنْ ذَلِكَ** سيد علي بن الحواضر رحمه الله يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم عظيم وشريف وتخرجه لهم عن أخذ أو سأل الناس لير عليهم

لو اخذوها انفقوا في ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها
تحرير تكليف فيما يتولون به والله اعلم

كتاب الصوم

الجموع على ان صوم رمضان وفرضه واجب على المسلمين وانه احدى اركان الاسلام وتقول الاممة
الاربعة على انه ينحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل ظاهرا مقيما قادرا على الصوم وعلى ان الحائض
والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو انهما صامتا لم ينجح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للحامل والمرض
الفطر اذا خافتا على نفسيهما وولدهما الكفر لو صامتا صح وانفقوا على ان المسافر والمرضى والمريض
يرجى بروه يباح له الفطر فان صام صح وان نذر الكربة وقال بعض اهل الظاهر لا ينجح
الصوم في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا في كل الشارح في السفر في سنة السفر
ليس من اثم الصيام في السفر وانفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والحائض المطلقة
جنونه غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي يسرع ويصوم عليه لعشر وانفقوا على ان صوم
رمضان يجب بضرورة الحلالا وبإكمال شعبان ثلاثين يوما وانفقوا على انه لا يثبت هلال
شعبان بواحد وقال ابو ثور يقبل وانفقوا على انه اذا ربي الهالك ببلد قاسية انه يجب الصوم
على سائر اهل الدنيا الا ان اصحاب الشافعي يحسموا انه يلزم حكمه ابتداء القرب دون البعيد وانفقوا
الائمة الادبعة على انه لا اعتبار بتعويذة الحساب والمنال الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة
الي لعارف بالحساب وانفقوا لائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا ينجح الابدية
وتما عطا وزفر لا يفتقر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصبح جنباً ولكن
يسقط له الاغتسال قبل طمأنينة الفجر خلافا لابي هريرة وسائر اهل السنة في قولهم لا يطلان
الصوم وانه يسكن ويقضي وقال عروة والحسن ان اخر الغسل بعد الوضوء بطل صومه او بغيره
غذر بطل وقال ان كفاية الوضوء يغني وانفقوا على ان الغيبة والكذب مكروهان
للمصائم كراهية شديدة وانصح الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم وانفقوا
ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع نذر بان لا من خلاف ذلك انه
يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من وجب له وهو صائم في رمضان فامد من غير غدر كان
عامياً وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى ويصوم بقية
فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام مسكيناً وقال مالك في علي
التخيير واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير ايام رمضان وعلى انه يجب عليه الفطرا وامساك
بقية النهار وانفقوا على ان من افسد صوم رمضان بكل عامد احبب عليه قضا يومه
مقط وقال اربعة لا تحصل الا باثني عشر يوماً وقال ابن المسيب يصوم من كل يوم
شراً وقال الشعبي لا يقضي الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه

صوم الدهر وانفقوا على عدم صحة صوم من اغمر عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار
صومه خلافا للاصطخري من الشافعية وانفقوا على انه من فاته شيء من رمضان فمات قبل
اكمال القضاء لاندرك له ولا اثر وقال طائفة من وقتا فحبا لا طعام عن كل يوم مسكيناً
وانفقوا على استعجاب ميام الليالي ليصل الثلاثة وهي الثلاث عشرة والرابع عشر والخامس
عشر هذا ما وجدته من سبل الاجماع والاتفاق وسيلاني في حقه انه انما خالف اتفاق
الائمة الاربعة في الباب انما الله تعالى فاما ما اختلفوا فيه **فصل في** قول الشافعي في
ارجح قوله واخذ ان الحامل والمرضع اذا افطرا خوفا على الولد لزمهما القضاء والكفارة عن كل يوم
مثلاً مع قولنا في حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قول عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون
القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف **فصل في** الامري مرتين
الميزان **فصل في** وجه الاول انه نظر ان ينفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة موضوعة
ازكيات الامور المأمورات الشرعية او المباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليها تحصيل
المشقة وعدم الفطر الاحتمال ان الصوم لا يضره لو لم يلد ذلك كان عليها الكفارة دون القضاء
لاستقاط الصوم عنها بترجيح الفطر فافهم **فصل في** قول الامية الثلاثة ان من اصبح صائماً
نذر سائر يومه تجزئه الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واهل المذاهب لا مشددة
والثاني مخفف **فصل في** وجه الاول تغليب الضرر ووجه الثاني تغليب السفر **فصل في** الامر
الى مرتين الميزان **فصل في** وجه الثاني انه ينفي عنه واحدة ان المسافر اذا فطر ففطر او نذر
بلغ الصبي او اسلم الكافر وطهرت الحائض في اشياء النهار لزمه امساك بقية النهار مع قول
مالك والشافعي في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف **فصل في** الامر
الى مرتين الميزان **فصل في** وجه الاول انه لا يضره ان لا يجد ما يصوم به فيلزمه ان يصوم في ذلك
للمعصية رمضان وكذلك القول في بقية السبل السابقة ووجه الثاني ان الامساك
خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون تعيّن لا ينجح فكان لا يؤمر بمسك اليد
لا الوجوب فافهم **فصل في** قول الامية الثلاثة ان من نذر اذا اسلم وجب عليه قضا ما
فاته من الصوم حاله ان نذر مع قولنا في حنيفة انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف
فصل في الامر الى مرتين الميزان لانه اذا نذر بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم
يكن مخاطباً بالصوم حاله ان نذر مع قولنا في حنيفة انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف
فافهم **فصل في** قول الامية الثلاثة انه ينجح صوم الصبي مع قولنا في حنيفة انه لا ينجح فافهم
مشدد في الصوم من حيث خطابه على وجه الدب من باب من نذر خير او خيراً له والثاني
مخفف عنه بعد صحتة منه من حيث انه صفة صديقية لا يطبق للبليس هذا والقيام
بما فيها فائدة بخلاف الباقي فان الله تعالى يجعل له قوة تعينه على القيام بها ايها وما يريد

قول أبي حنيفة ان الصوم عن الاكل يشترطه النفس الحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والحي
 الذي عمر سبع سنين مثلا من اثاره شهوته الجماع بالاكل فكان صومته الى المسامحة به لولا
 ان فيه تهيئة على العبادة المظلومية منه بعد البلوغ بخلاف الماهق لمحمد الله الامام ابا
 حنيفة ما كان ذلك مداركه ونص الله عن الائمة اجمعين **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افاق لاحب عليه فضا ما فاته مع قول
 مالك انه يحب وهو احدي الرايتين عن احدا فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي ان المرض الذي
 لا يرجى بروه والشيخ الكبير لا يفطر عليها وانما يحب عليها الفدية فقط مع قول مالك انه لا يفطر عليها
 ولا فدية وهو قول الشافعي بخلاف الفدية عند أبي حنيفة واخذ ضعف صاع عن كل يوم من رواتبه
 وعند الشافعي ثم عن كل يوم فالاول فيه لشديدي في المستلئين **والثاني** مخفف فيها **فراجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** القول لظاهر **ومن ذلك** قول الائمة للثلاثة وهو احدي
 الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا اكل دون طلع الهلال غيم او قتر في ليلة الثلاثين
 من شعبان مع قول احمد في ظاهر الروايات عند اصحابه انه يجب الصوم قالوا او يتعين عليه ان
 يبويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم **والثاني** مشدد في فعله **فراجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او شاهدة ولم
 يوجد هنا شيء من ذلك **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكوفة ينظرون الهلال
 من تحت ذلك الغيم او القتر لا يستدلون ذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على اصحابهم ان يبويه ذلك
 من رمضان اذا جرى رواية لا يفطر مع التردد **وكان** على هذا القدر يستدعي علما بالحوادث
 الله ووجهه كما نيكشفان ما تحت الغمام والقتر وينظران الشياطين وهم يصعدون ويترئون
 في الابار والجار فيصيحان صايعين في غلب اهل مصر فظنوا ومعلوم ان الشياطين لا تصعد الا
 ليلة رمضان **وقال** الخالف قد نقض الشياطين احليلة من شعبان لم يدخل رمضان وهم كلهم
 مصعدون كما ان ابليس يؤسوس للفساد في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء صافية الا بشهادة جميع كثير
 يقع العلم بحجهم **واما** في الغيم فيثبت بعد واحد جلا كان او امرأة جلا كان او عتداء
 مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحدا في ظاهر رواية ابنه العتداء
 بعد واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد **والثالث** فيه تحقير **فراجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان السماء اذا كانت صافية فلا يخفى الهلال على جميع كثير الناس
 بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكفي بواحد كما قال به الشافعي واحدا في ظاهر قولهما **ووجه**
 قول مالك زيادة التثبيت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة فلا من باب الرواية فليس

قول الشافعي واخذ في المراح من قولهما فرغ ابو حنيفة ومالك شان صوم رمضان عيشان
 الصلاة تعظيما لشهر رمضان فانه يستقي في دخول وقت الصلاة عندهما اجابا عدل واحد من
 شرف رمضان انه يسجد بحاري الشيطان من جسدي ذفران لم يكرهه بغيبة ونحوها مما ورد انه
 يحرق الصوم بخلاف الصلاة لم يرد لنا فيه الحاجة ان يترش يتقيها الشيطان كما ورد في الصور
 فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم **ومن ذلك** قول
 الائمة الاربعة ان من راي هلال وحده صام ثم ان راي هلال شوال افطر سماع قول الحسن
 وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم بزيته وحده **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان من اشتراط العدول
 او العلمين او العدل الحقيقي العلم وقد حصل له العلم بزيته هو وان لم يقبل الناس ذلك
 منه **ووجه** الثاني ان الحسن قد علق بعبارة المعنى لخاصة عليه كصاحب المدة الصفر لا يجزئ
 الفصل سرافقه صحبه وحكمه باطل فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يفطر صوم
 يوم الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء صافية كره او مغيمة وجب فالاول مشدد في
 الاحتياط حوفا ان يدخل في رمضان ما ليس منه **والثاني** مخفف لعدم مشروعية الصوم
 فيه **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **تكن** قول احمد في العمل من حيث الصوم فقد يكون من
 رمضان في نفس الامر ويغفر التردد في النية للضرورة ولا يفطر صوم يوم زايده **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة ان الهلال اذا راي بالهنا هو لليلة المستقبلية مع قول احمد انه ان روي قبل
 الزوال لليلة الماضية او بعد الزوال فروايات فالاول مخفف لعدم القضا للنيور المباح
 والثاني جمل وجوب فضاه **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** ظاهره كذا القول
 في رواية احمد في رواية بعد الزوال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا بد من التعيين
 في النية مع قول أبي حنيفة انه لا يشترط التعيين بل ان يوي صوما مطلقا او تقاضا
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان التعيين
 من جملة الاخلاص للمأورية **ووجه** الثاني ان المقصود وجود الصوم في رمضان الذي
 هو عند القطر فيه فخرج المكلف عن العتداء بذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر **والثاني** مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجب التعيين اي التثبت بل يجوز النية من الليل فان لم ينو لاجرا ان النية الى الزوال
 وكذلك قولهم في هذا المقام فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ووجه** الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية
 في اول العبادات الاما استثنى **ووجه** الثاني الاكتفاء بوجود النية في اثنائها القول اذا لم
 يصر اكثر التارك في صوم النقل وصاحب هذا القول يجعل النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا

النية

ولحجة تحصل الكمال لا الصفة فافهم **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة ان صوم رمضان ينقصر
كالليلة التي تبتعد بحجزة مع قول مالك انه بكيفية واحدة من اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه
فالاول مستدرك والثاني مخفف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول القياس على الصلاة
وعندها فان كل صلاة عبادة على حدتها فكذلك القول في صوم كل يوم لا يستباح تحلل ليلة بين
كل يومين مما يكون فيها اكل وشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل الصوم **وجه** الثاني
انه عمل واحد من اول الشهر الى اخره فالاول خاص بضعيف الغيرة والثاني خاص بالاوليا الذين
يحضرون مع الله تعالى بقلوبهم من اول الشهر الى اخره بنية واحدة فاذا ادرك في اول ليلة
داوم صومه باستصحاب تلك النية ولا يقطعها تحلل الليل فافهم **ومر ذلك** قول الامامة
الثلاثة ان صوم النفل يحجب نية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يحجب نية من النهار لو احبب والقول
المزني فالاول مخفف والثاني مستدرك **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول لما ورد في
الاستماع في ذلك للشارع في توسعته على الامامة في امر النفل **وجه** الثاني الاحتياط للنفل
كالقصر بجامع ان كلامها تام مؤيد شرعا **وقد** قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل
فلا صيام له فشمّل النفل الا لانه لفظ الصيام ويخرج ان يكون الاول خاص بالاصاغر والثاني
خاص بالاكابر **ومر ذلك** قول الامامة الاربعة ان صوم الجنب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم
ابن عبد الله انه يبطل صومه كما مر اول الباب وانه يسك ويقضى **ومع** قول عروة واحسن
انه ان اخرا النفل بغير عذر يبطل صومه **ومع** قول الغني ان كان في الزمان يعني فالاول
مخفف **والثاني** مستدرك **والثالث** مفصل **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** فيه
الاول تقريرا للشارع من اضيق جنبات صومه وعدم امره بالقضاء **وجه** الثاني ان
الصوم يشبه الصفة القليلة في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها الاظهار من صفات
الشياطين والجنب في حضرة الشياطين ما لم يغتسل فكما يبطل صلاة من حضرة
الله الى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول لمفصل **واما** وجه قول الغني
فهو لان الفرض لا يجوز الخروج منه بخلاف النفل فكذلك شدد فيه بالقضاء لعدم تاديبه
على وجه الكمال فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر **وكذلك** ما وافقه **ومر ذلك**
قول لا وراعي باطلال الصوم بالغبية والكذب مع قول الامامة بصحة الصوم مع النقص الاول
خاص بالاكابر **والثاني** خاص بالاصاغر وهو غالب الناس فلا يكاد احدهم يكتم له بوق واحد من
غبية او كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة او ستمها
من غيره **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الكفر
منه مع قول احمد يبطل لانه فالاول مخفف خاص بالاصاغر **والثاني** خاص بالاكابر **فراجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامامة مالك والشافعية انه يبطل بالقي عامدا مع قول الامامة

ابي

ابي حنيفة انه لا يبطل بالقي الا اذا كان سريه **ومع** قول احمد في شهر رايانه انه لا يبطل الا
بالقي الفاحش **ومع** قول الحسن مستدرك **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول بثبوت
الدين لا يبطل من عامدا ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا **وجه** الثاني وما وافقه
ان القي ليس هو مفطر لذاته **واما** هو لكونه تحلي المعنة من الطعام فضعف الجهر **فراجع** الامر
الى الاطراف من المرض الذي يوجب الفطر فذلك شرط احمد **ولا** بوجوبه القي الكثير من ملي الغي
فاكثر فان مثل لعم او نحوها انه لا يحصل له ضعف في الجسد يؤدي الى الاطراف **وهذا** هي
العلة الظاهرة في الاطراف بالقي نظير ما سياتي في الفطر بحجامة من حيث ان كل من الفطر
والحجامة يضعف الجسد الذي رما افتاء الحكماء فاهل الشريعة بوجوب الاطراف فيهما حفظ الدروج
عن العدم والضرر الشديد الذي لا يطاق عاذه **وجه** قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالبا
من الاكل والشرب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الزيادة عن بقائه فانه لو اكل لحاجة
وتما لم يقد فباطنه ذلك فكان القول بالهضم او بالاحتياط فيبقى في ذلك اليوم الذي
درعه القي فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل نصرا الداعية تطلب الاكل وترجع
على الصوم فيكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكمه عبادته فالعلماء ما بين من بالغ في الاحتياط وما بين
متوسط فيه فافهم **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو بقي من لسانه طعام فخرى ريقه
لم يفطران عجز عن تمييزه **وجه** وانما انما بلعة يبطل صومه مع ابي حنيفة انه لا يبطل وقدره
بالحصنة وبعضها السبحة الكاملة فالاول مخفف في عدم الاطراف ان عجز عن تمييزه **وجه** مستدرك
في الفطر بالبلعة **وجه** الثاني ان مثل ذلك لا يؤثر في الجسد قوة تضاد حكمه الصوم فان
الاصل في تحريم الاكل لكونه يثير الشهوة للمعاصي والافعال ومثل الحصنة او السبحة لا يؤثر
في البدن شيئا من ذلك لكن لما راي العلماء ان تناولا لا يؤثر شهوة لا ينضبط على حال سدوا
الباب فانضممنا الرسل على الشريعة بعد موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعالى نحو
سمية فيما بينه وبين الله ادبامع العلماء كاسياتي بياته في مسئلة الاطراف اذ لا لبيل
في اخليل وادنه وتبني مثل ذلك بتحريم الخمر المأخوذ من نحو حديث كثر ابي يعقوب حول الحبي
لوشك ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين الشرة
والركبة وان كان التحريم بالامالة انما هو الجوع لما فيه من الدمار المضرب بالذكر كارب فافهم
ومر ذلك قول الامامة ان الحقنة تعطر الا في رواية عن مالك **وكذلك** النقطة في باطن الدن
والاخليل والاستعاطة مفطر عند الشافعي ولم يجد غيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال
الحقنة مستدرك **ورواية** مالك مخفف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان قال
الدوام والادب والاخليل مثلا قد يؤثر في البدن قوة تضاد حكمه الصوم **وجه** رواية
مالك ان الحقنة تضعف البدن باجرهما ما في المعدة ولا تعطر والاحباب صاحب

هذه الرعاية ان معنى الخطا فطر اي يؤول امرها الى فطر المحذور لعدم وجود شيء يستقل فيه
 القوة الخاصة فتصير تلذع في الامعاء الى ان يحصل الاصغر اربابا فطرا اما قول بعضهم بان فطر
 اذا بلغ الصائم حجر الا يخلل منه شيء وادخل الميل في اذنه او الخيط في حلقه ثم اخرج به من سد
 للباب لانه ليس مطعونا لا لغة ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في اليد **فان قلت**
 هل للغار فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من ان لا يورث الشهوة المضادة للقوة ولما
 ليس فعل ذلك انما منع العلم الذي افقوا بالفطر فقد يكون العلة في الفطر علة اخرى غير
 اثار الشهوة فانهم **ومررها** قول الائمة الثلاثة ان الحاجة لا تقطر الصائم مع قول احمد
 انها تقطر الحاجم والتجوز فالاول مخفف والثاني مستند ووجه الاول ان الموضع منه انما هو
 اشتغال الشهوة لا ما يصفعها وقال ان ذلك احمدهم وولانا لما مر ان سببا في الفطر انما هو
 فطره واما الحاجة فتزجر العزلة فيسبب في افطار واحد وذلك ان الجسم يضعف
 لخروج الدم لاستيما ان كان الصائم قليل الدم فالتفطير ليس هو لغرض الحاجة واما هو لما يؤول
 اليه امرها **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقامة على الاكل
 من غير علم او ظن ببقا الليل ووجه الثاني انه لا يمنع من الاكل الا مع نيل طمأنينة الفجر ووجه
 الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النقل بجواز اخروجه منه وتركها كلية عند بعض الائمة
ومر ذلك قول ابن حنيفة والشافعي انه لا يكره الكل للصائم مع قوله مالك واحمد بكونه
 بل لو وجد طعم الكل في الخلو فطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفطر بالكل فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مستند **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول
 الثلاثة ظاهر **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الغنق والاطعام والاصوم في كفارة الجماع
 في نهار رمضان عامدا على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام او في النكاح على التحريم فالاول
 مستند والثاني مخفف **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الغنق والاصوم
 اشد من الاطعام والبلغ في الكفارة ووجه الثاني ان الاطعام ايسر نفعا للفقير والسا
 خلاف الغنق والاصوم لاستيما في ايام الغلاء **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد ان كفارة على الزوج
 مع قول ابن حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة فان وطي في يومين في رمضان لزمه كفارتان
 عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطي في يومين
 الواحد مرتين لم يجز بالوطي الثاني كفارة وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول
 فالاول مستند على الزوج مخفف عن الزوجة والثاني مستند عليها لاشتراكهما في التوبة
 والتلذذ والمناس في حكمه الصوم وبقا على ذلك ما بعده من قول ابن حنيفة واحمد في التشديد
 والتخفيف **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان قالوا وحكمه الكفارة انها تمنع من وقوع الغنق
 على من جنى جناية تتعلق بالله وحده او تتعلق بالله وبخالق فتصير الكفارة كالظلمة فليكن

تنع من وجوب الغنق اليه من باب تتعلق الاسباب على مسبباتها **ومر ذلك** اتفاق الائمة الاربعة
 ان الكفارة لا يجب الا في اداء الصومان مع قول عطاء وقتادة انها يجب في قضائه فالاول مخفف
 والثاني مستند **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ظهور انها حرمه شرعا
 بين الناس بخلافه في القضاء لان استهلاكه لا يكاد يطرأ له عين وان كان لا ذوا القضا
 ولما عند الله تعالى فافهم **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو جامع فتنع
 في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل في الاول مخفف والثاني مستند **فمرجعه** الامر
 الى ترتيب الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني صحابة اللذة والترفيه في حال التمتع
 فكان ذلك من بنية الجماع كما هو الغالب على الناس فكانه في حال التمتع متما في الجماع ويؤيد
 ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من الخارج من الغضوب انه ان خرم حال حرمه وجهه ويصح
 ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون شهواتهم والثاني خاصا بالصغار الذين
 تملكهم شهواتهم فافهم **ومر ذلك** قول ابن حنيفة والشافعي في اخذ في حدي واما يمينان القبلة
 لا تجزى على الصائم لان اثاره شهوته مع قول مالك انها حرمه عليه بكل حال فالاول
 مخفف خاصا بالاكابر والثاني مستند خاصا بالصغار سدا للباب عليهم **ومر ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو قبل في مذي لم يفسد مع قول احمد انه يفسد وكذا لو نظر شهوة فانزل لم يفسد
 عند الثلاثة وقال مالك يفسد في المستلثين مخفف والثاني منها مستند
فمرجعه الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول في عدم نزول المني ووجه الثاني
 ان المذي فيه لذة فحار بالمني ووجه الاول في المسئلة الثانية عدم مباشرته ووجه
 الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولولا ان تلك الطرق شبهة للذة المباشرة
 ما خرج التي منها فافهم **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المسافر يفطر بالاكل والشرب والجماع
 مع قول احمد انه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى جامع المسافر عنده فعليه الكفارة فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع
 الفطر للمسافر فمثل الاضطرار بكل نظر ووجه الثاني ما يجوز الحاجة بتقديره او قد اضاع
 المسافر الى ما يعوقه من الاكل والشرب فجوز الشارع له خلاف الجماع فانه يخص شهوة تضعف
 القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار **ومر ذلك** قول
 ابن حنيفة ومالك بان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم يلزمه الكفارة مع
 الكفارة القضا مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول مستند
 والثاني مخفف **فمرجعه** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن
 الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه الاول استغناء عنه بانها حرمه رمضان
 وقد امر الشارع الغلام على شريعته من بعده وامره بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم

ومر ذلك فدل الأئمة الثلاثة أن من كل أو شهر ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك أنه
يعفيه صومه ويكرهه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد **فروجه** الأمر في ترتيب
الميزان. ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من كل أو شهر ناسيا فاما اطعمة الله وسقاه
ووجه الثاني سببته في النسيان إلى قلة التحفظ وان كانت الشريعة رفعت الأمر عنه
كنظايره من كل طعام الغي ناسيا وكذا ذلك مع أن الأمر الذي يحصل بالكل عام قد يحصل
بالكل ناسيا وهو أثار الشهوة المضادة للصوم. وتكمل الأول على حال العامة. والثاني
على حال الخفوض فخير الله الامام ما كان أدق نظره. ورحمته بقية المجتهدين ما كان
اجتهادهم للتوسيع على الأمة. **ومر ذلك** قول الأئمة الأربعة أن من فسد صومه يوم من شهر
ومضان بالأكلة الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يومه مكانه مع قوله بعبارة أنه لا يحصل
الابصوير اثني عشر يوما مع قول ابن المسيب أنه يصوم عن كل يوم شهرًا ومع قول النخعي أنه
لا يحصل الا بصوم ألف يوم ومع قول علي وابن مسعود أنه لا يقضيه صوم الدهر فالأول
مشدد وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد **فروجه** الأمر في ترتيب
الميزان. ووجه الأول سكوت الشارع عن الزام الفطر بشيخا يدل على قضاء ذلك اليوم ووجه
البقية التعليق على ذلك المفطر بغير عذر فغلب كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب جهاده
عقوبة له. ووجه قول علي وابن مسعود أن الله تعالى يشرك ذلك الصوم في ذلك اليوم فلا
يلحقه فيه صوم الابد لانه في غير وقته الشرعي الاصل وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة واشد
عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدل للناس قول
علي وابن مسعود حديث في ذلك فان قضا صوم ذلك اليوم الذي فطر فيه مثله لا عينه
فافهم **ومر ذلك** قول ابن حنيفة والشافعي أن من كل أو شهر ناسيا لم يربط بطل صومه
مع قول مالك أنه يبطل ومع قول أحمد أنه يبطل بالجماع دون الأكل والشرب ويحب به الكفارة
فالأول مخفف والثاني مشدد. والثالث مفصل **فروجه** الأمر في ترتيب الميزان.
ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من كل أو شهر ناسيا وهو صائم فاما اطعمة الله
وسقاه النبي ومن اطعمة الله وسقاه فلا يبطل صومه لأن الشارع اذا نهي عن شيء من الأكل
شربه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك
المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كما لم يشو في حق هذا الناسي لانما قصده وعدمه
خبرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطان سببته إلى قلة التحفظ كما مر
ايضا حقه قريبا. ووجه قول أحمد أن الجماع للصائم بعينه وقوعه من المكلف عليه القسط
من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الامع مقدرات تذكره بضعف الداعية
المتولدة من الجوع فلا يكاد يلبس منه الجراحة المشقة بخلاف من كل أو شهر ناسيا

الخصاص

كثرة

كثرة تكرره ونوع ذلك له بخلاف الجماع فافهم **ومر ذلك** قول ابن حنيفة ومالك والشافعي في
ارجح قوليه عند الراعي أنه لو أكل أو شرب أو أهت المرأة حتى مكنت من
الوطي لم يربط بطل صومه مع الأصح عند النووي من البطلان وهو القول الآخر للشافعي ومع قول
أحمد أنه يبطل بالجماع دون الأكل فالأول مخفف بنا على قاعدة الأكرام والثاني فيه تشديد بنا
على أن الأكرام في ذلك نادر ولغلب الجماع في الثالث وسنة منافاته للصوم وهذا أمر في حكمه
الجماع يقرها العقل لأنه لا ينشطر في كتاب **ومر ذلك** قول ابن حنيفة ومالك أنه لو سبق ما المصنف
والاستئناس إلى خوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوليه
وهو قول أحمد أنه لا يبطل فالأول مشدد. والثاني مخفف **فروجه** الأمر في ترتيب الميزان
ووجه الثاني أن سبق ما المصنف أو الاستئناس متولدة من ما ذكروا فيه. ووجه الأول
ترك الاحتياط للصوم فهو شروطا مما اذا لم يخف سبق ما المصنف والاستئناس فإن
خافه وتضمن أو استئشروا ترك ما خوفه بطل صومه **ومر ذلك** قول مالك والشافعي
وأحمد أن من أخر قضا رمضان مع إمكان القضاء حتى دخل رمضان أخر لزمه مع القضاء كل يوم
مد مع قول ابن حنيفة أنه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني. وقال الأئمة
الثلاثة أنه لا يجوز تأخير القضاء فالأول من المسئلة الأولى مشدد. والثاني مخفف.
وقول الأئمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد **فروجه** الأمر في ترتيب الميزان ووجه
الأقوال الثلاثة ظاهر **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من
سؤال مع قول مالك أنه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ ما رواه عن ابي حنيفة رضي الله عنه
وأخاف أن ينظر انما فرض النبي فالأول مشدد بالاستحباب. ودليلة ما ورد فيها انها
كصيام الدهر. والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان فان ذلك
مع اطلاعه على الحديث فيجعل أنه لم يجمع عنده وترك العمل به من باب الاجتهاد فادري جهاده
اليان ترك تلك السنة أولى من فعلها بضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد
فرضيتها ولو على طول السنين. ونظيره ما وقع للنصارى في زيادة صومهم. وفي الصحيح
مرفوعا للتعبس بسن من قبل كسر شبر الشبر. وذا غاب ذراع قالوا يا رسول الله ايهو
والنصارى قال من فافهم **ومر ذلك** قول ابن حنيفة ومالك أنه لا ينبغي بعد فرض الاعيان
افضل من طلب العلم لله من الجهاد مع قول الشافعي ان الصلاة افضل اعمال البدن. ومع قول
أحمد لا اعلم شيئا بعد العلم من الجهاد انتهى ولكل من هذه الأقوال شواهد من
الكتاب والسنة فكل قول مع قابله لا بد أن يكون ما يحفظ بالتشديد والتخفيف. ووجه
القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كله ولو لا العلم ما عرفنا ميزان الأعمال ولا فضل
شي على شيء. ووجه كون الجهاد افضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد بضعف كلمة الله

وغيره يطبق الوضوء الى اهل احوالهم واظهار شعائره. ووجه كون الصلاة افضل
اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى وبحاجته لان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم
العلوي والسفلي كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد ان من
شرع في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه. ولكن يستحب له اتمامها مع قول ابي
حنيفة ومالك بوجوب الاتمام مع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على اكله لم يفسد
عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف. والثاني مشدد **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ما ورد ان المتطوع امر بنفسه فان شأنا فطر حيث ما حيز الشارع العبد
في الافطار وعدمه فلا يلزمه الامناف. ووجه وجوب الاتمام تعظيم حرمة الحق بل ولا يفتقر
ما رتبته العبد معه تعالى. ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له هل علي غير ما ابي عبير
الصلوات الخ قال لا الا ان تطوع ابي فدخل في صلاة التطوع ابي فتكون عليك بالدخول. وما اثر
تدخل فيها فليس عليك فلا ولا خاضيا لقوام. والثاني خاضيا لاصحاب من باب حسنات
الامر استبان المقربين فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي خفيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة بصوم
مع قول الشافعي واحمد وابي يوسف بكراهة ذلك. فالاول مخفف. والثاني مشدد **فرفع**
الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان الصوم يقوي استعداد العبد للخصوة. والوفور
بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتزمها الاستبانة كيوم عرفه عند اهل
الكشف. وذلك خاضيا لاصحاب الذين يحبون بالاكل عن شهود رخصتهم في حصة رخصهم
فيها. ووجه الثاني ان الجمعة يوم عيده والعبد لا يصوم فيه. انما المطلوب من العبد ان
فيه وهو خاضيا لاصحاب الذين يقيمون اشرا الشريعة. فان الجمعة فيها جمع القلوب على الله
تعالى. وذلك قوت للارواح فقط فيصير الجسم نوازع الروح ويطلب قوته الجثمان في لا يكثر
الاباكل الطعام وشرب الما وذلك هو كمال السر والشارا لانه حكايت للصابم فرحتان
فرحة عند افطاره. وفرحة عند لقاء ربه. فمن صام من الاكل في يوم الجمعة نقص سرور وفلك
مقام رجال. وهنا امر الله تعالى لا تسقط في كتاب **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يكره للصائم السواك مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال. والخنا عند سواك
اصحبه عدم الكراهة. فالاول مخفف. والثاني مشدد **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان ترك السواك مع الجمع يغير راحة الفم وينوللثة الفم وهو ضرورة الاش
اوسواؤها فتصير راحة فيه تضر بخليله. ويتقدر كراهة السواك فانه الضر للناس مقدم
على كسب الفضائل القاصرة على صاحبها. ووجه الثاني ان الرخصة الكراهة تولدت من
عبادة فلا ينبغي ازالها. واجبات الاول بان الصوم صفة صدائية ولا ينبغي لصاحبها الا
التقديس والطهارة الحسية والمعنوية. ولذلك شدد الشارع في الغيبة والنية اذا

وتعامن الصائمين زيادة على التبرير والفتح الحاصل للنظر وهو معنى قوله ويستحب ان يكون الصائم
لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم

باب الاعتكاف

اتفق الائمة على ان الاعتكاف شذو فانه رتبة الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي العشر
الاواخر من رمضان افضل لطبيلة العذر. وانفقوا على انه لا يفتح اعتكاف الا بالنية. واجمعوا
على ان خروج المعتكف لما لا بد منه كفصا الحاجة وغسل الجنابة جائز. وعلى انه اذا اعتكف بعذر
السجدة الجامع وحضر الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا اباشر المعتكف في الفجر عدا بطل
اعتكافه ولا كفارة عليه. وقال الحسن البصري الزهري يكره كفارة يمين. وكذلك اجمعوا ان
العتك الى الليل مكروه. وقال الشافعي ولو نذر العتق في عتكانه تكلمه ولا كفارة عليه. وكذلك
اجمعوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف. واجمعوا على انه ليس للمعتكف ان يخرج
ولا يكسب بالعتك على الاطلاق هذا ما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق. واما ما اختلفوا
فيه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول حنيفة انها
في جميع السنة فالاول مشدد. والثاني مخفف **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
ما ورد في تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان. ولم يبلغنا في حديث واحد نهايتها
غيره. ووجه الثاني ان المراد بليلة القدر الجسد كونهما في رمضان اكثر ظهور الرتبة بحجاب الناس
بالصوم. ومن علامة صدق من يترعرع راته راحة معرفة مقدار الشريعة كلها تلك الليلة من طريق
الاهتمام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة **وسمعت** سيدي عليا الحواشي راحة الله يقول ليلة
القدر هي كل ليلة حصل للعبد فيها تقرب من الله تعالى قال وهو من قال انها في كل سنة
والخبر في اخي الشيخ افضل القدر انه رآها في شهر ربيع الاول. وفي رجب وقال معنى قوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر اي ليلة القرب لكل ليلة حصل فيها قربا فهي قدر راسي. وهو يؤيد
من احصا من العلماء المأند ورعي جميع ليل السنة فيحصل العبد بين الدنيا في الشرف. فان
تجلى الحق تعالى انهم كما يعرف ذلك اهل الكشف **وروي** الامام سنيدي بن عبد الله الارزي عن
افران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يترل ريتا تبارك وتعالى
كل ليلة اذ ابق من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول قل من سأل فاعطيه سؤله. هل من مثل
فأخافه الى اخر ما ورد في الحديث قال اذا كان ليلة الجمعة ترل ريتا فيها الى سماء الدنيا من قرب
الشس الى خروج الامام من صلاة الصبح انتهى. ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر
الاخرة ليلة جمعة كانت. والحال انها مثلها لاعتينها فضل الراي انها في فعل هذا فضل اقوال العلماء
في تعيينها صحيحة. ونقل ابن عطية في تفسيره عن الامام ابي حنيفة انه كان يقول بها
رفعت قال وهو مراد وانتهى. وانما مراد الامام ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن عينها

رفعت ولا فقل الامام في حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من اهل الكشف ومظهرهم مخزون
على بقاياها الى تقدمات الساعة فافهم **ومر ذلك** قول مالك والشافعي لا يصح اعتكاف المرأة
في مسجد بيتها وهو المعتزل لها للصلاة مع قول ابي حنيفة والشافعي في الفديرة ان لا يصل
اعتكافها في مسجد بيتها بل يصح اعتكافها في غير بيتها فالاول فيه تشديد والثاني
تحفيف **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه الاول** لا يتبع فلهما يتبعنا ان الشافع والشافعي
من عماله اعتكف في غير المسجد **ووجه الثاني** ان اعتكافها في مسجد بيتها استلزاما وقائما
عليما وزد في حديث فصل من لا يتن في قعود يومين على صلاتهن في المسجد جامع مطلوبه القلب
في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم **وسمعت** سدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا
حلال حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من جاز له لان الحواجز خاص بالاساط
اللاقي تحصيل خروجهن من المحظور والمنع خاص بما الله الصالحات اللاتي تحصل بخروجهن من المسجد
تخطو كراوية وسنغيان قال صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا اما الله مساجدا الله فافهم فان اما
الشيطان من حيث الافعال الردية يمنع من باب نفس عبد الدنيا والذهر ونظيرة ايضا
قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي عبيد الله الاختصاص **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
ومالك اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتمامه مع قول
الشافعي واحمد ان له ذلك فالاول تشدد على الزوج خاص بالامام **والثاني** تحفيف عليه
فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ووجه الاول** غلبة قيام النظم تحفة الله التي دخلت زوجها
فيها وفنا خطه هو **ووجه الثاني** تقدم حفظ نفسه لشدة فقر وضعف كاله وعلمه باستغناء
اكنوعا عن جميع طاعات عبده وان اقتباله على خضعة **ووجه الثالث** عتقه على احد سواء
رجح اكنوعا شحانه وتعالى اقباله على ابداه لا الصلحة تقود عليه لا عليه تعالى فافهم **ومر**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم مع قول الشافعي انه يصح
بغير صوم فالاول تشدد وهو خاص بالامام لضيقهم عن جمعية قلوبهم في اعتكافهم اذا انظر
وتناولوا الشهوات **والثاني** تحفيف وهو خاص بالاكابر الذين يقدرون على جمعية قلوبهم
مع الله تعالى كمالا فظاهرا حجابا لقلوبهم عن شهوة حاضرة رتبه فافهم **ومر ذلك** قول مالك
واحمد في احدي روايته ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي والشافعي الرواية
الاخرى انه ليس له زمان مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالاول تشدد **والثاني** تحفيف
فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ووجه الاول** وهو خاص بالامام ان استجاب حضور القلب
وجمعه من ادوية الشنات لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف اما هو
قبل الغروب والنوم كله دله على ذلك **ووجه الثاني** وهو خاص بالاكابر ان الغالب على
الاكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول الزمن في جمع شتات قلوبهم بل ينجح ما ينوي احدهم

150
الاعتكاف حصل له الحقيقة عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف العاكوف بالقلب على شهود حاضرة
الرب بحكم الاستعجال من غير تخطل حجاب كما مر مقام سهل بن عبد الله المشير رحمه الله تعالى يقول
لي منذ ثلاثين سنة اكل الله والناس يطعمون في اكلهم النبي فالاول راجع الى الامام **والثاني**
راجع الى الكابر فافهم **ومر ذلك** قول الائمة الاربعة لا ائمة في رواية لادن من دعا اعتكاف شهر
بعينه لزمه متواليان اكل يوم وفيما تركه موافقة احمد يلزمه الاستنباف وان يذرع اعتكاف
شهر مطلقا جاز له ان يأتي به متتابعاً ومتفرقا عند الشافعي واحمد **وقال** ابو حنيفة ومالك
يلزمه الشافع وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول في المسئلة الاولى فيه تشديد وقول
احمد فيها تشدد **والاول** من المسئلة الثانية تحفيف **والثاني** فيها تشدد **فرجع** الامر
الى ترتيب الميزان **ووجه الاول** لانه ظاهرة في كتب الفقه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاث
انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة مع قول مالك انه لا يصح الا مع اتمام ليلة
الي اليوم فانه لو نوى اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع قول
ابي حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يلزمه اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى تحفيف
باعتكاف اليوم دون الليلة **والثاني** فيها تشدد وكذلك حكم المسئلة الثانية **فرجع**
الامر الى ترتيب الميزان فالاعتكاف خاص بالاكابر **والثاني** خاص بالامام الذي يلوهم شدة
في ادوية الدنيا **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف بغير الجامع ومخرج الجمعة لا يبطل اعتكافه
مع قول الشافعي في اصح القولين انه يبطل لان شرط الخروج فلا ولا تحفيف **والثاني** تشدد **ووجه**
الاول ان القابل له حضوره في يومه واشتغال المعتكف به بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه
الي ان دخل الجامع فهو خاص بالاكابر **ووجه الثاني** الظن به ان هذا الشهر ينقطع بخروج وجه لاسيما
ان اخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد ان المعتكف اذا اشرط امره
لعارض في قرية كعبادة مريض وتشييع جنازة جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه مع قول ابي حنيفة
ومالك انه يبطل فالاول تحفيف وهو خاص بالاكابر **والثاني** تشدد وهو خاص بالامام
توجيه في نظيره **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه واحمد ان المعتكف لو اشر
فيما دون العرج يبطل اعتكافه ان اشر مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يبطل اعتكافه
اشر لا فالاول تحفيف **والثاني** تشدد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **والاول** خاص بالامام لما
بالوطي غير انزال الخلاف الاكابر **ووجه الثاني** العكس يساهج الاستسكان بالانزال لكونهم على كمال
ارتم خلاص الاصاغر بحيث اخذهم عن حضرة ربه بمجرد ذلة الجماع وان لم يزل **ومر ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه لا يكره المعتكف لطيب ولا لبس فيع الثياب مع قول كبرامة ذلك فالاول تحفيف
والثاني تشدد **ووجه الاول** ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التجلي الطيب
وليس المنع من الثياب **ووجه الثاني** ان المعتكف في حضرة الله كالصلاة لا ينبغي له التبرع لكل

من المرتبة من رجال فقوهم بين يديه اعتز بنبر الطاعة كما من المجلد وقوم بين يديه اولا
اما الخبي الحبيبة على قلوبهم واما لوقوعهم في مخالفة ولكن جمهور الانبياء والاولياء
على ذلك بين يدي الله كما اخبرنا في صلاة او اغتكا فافهم هذا انا وصفت لما يتبع منه من الجلال
والاستكثار ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال
القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك اجتمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر والعبادة
لعدم تعلق ذلك بالغير **فان قال قائل** ان قراءة القرآن والحديث والفقه يفرق القلب
عن الله تعالى بذهاب الغم اليه عانيها فانه يذهب بالفار الى الجنة وما فيها من اهلها بقلبه
وانه يذهب به الى النار وما فيها من اهلها بقلبه وانتهى به الى معنى الطلاد والعبادة
او الموارث ويحذرك ولا يكاد من يدرى القرآن بنفسه عن هذه الامور **فاجاب** ان هذا
المفهوم هو الذي يغدر على الوصولا لله غالب الناس فهو خاص بالاصاغر ولا يؤثر في مقامهم ذهاب
فكرهم الى معاني ما يرونه ويذكرونه بخلاف الاكابر فانهم يقولون هذه المعاني عن شهود الحق
تعالى فينور ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص لا سلوك مقام اكابر الذين
تذهب افكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا ينفقون بذلك عن صاحب الكلام **وقد**
سيده عليا الخواص جه الله يقول ما سئل القرآن بالقرآن لا كونه مستفاد من القرآن الذي هو
فقوهم بحكمه ببلاده على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والنوحيات والقواعد
والزواجر وقوم يحتملون على الحق على كل حال ولا وحده وقوم يحتملون على الحق مع
شهود هذه الامور كلها فلا ينبغي ان يحوز الحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن الحق ذلك فضل الله
لويته من يشا فاعلم ذلك **كتاب**

العل بظاهر قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله ان يتوبها فاما من فاهم كيف بالحج عن العمرة وجع
تبعه بين القولين فقال العرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في الشهر مستحبة في اشهر
الحج فهي في اشهر الحج كالطهارة المتعري مع الكبر في تدخل فيها فان شاء الله تعالى فيها
بالحج وان شافها مع الحج من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتنا **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يجوز فعل العرة في كل وقت مطلقا من غير حصر بعين القدر بالكرامة
مع قول مالك بكراهة ان تعم في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر
والثاني مشدد دخلت بالاصاغر ويصح فعلها بالاكابر فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني
في حق الاكابر من اهل مقام الادب كما صلح الله تعالى محمد يستحيون من دخول حجرة الحامصة
لا في مثل كل سنة مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احدثه رما دخل حجرة الخضر وحج ولا يعرف
شيئا من اذنها فكانه لم يدخل فكان تكرير العرة مطلقا هيئات ان يحصل من ذلك التكرير
مدد مرة واحدة من غير الاكابر فكل من الائمة اخذ بكراهة من راي حال الاصاغر ومنهم
من راي حال الاكابر **ومن رعا** حال الاصاغر والاكابر لانه هو الطريق الذي هو معتبر الناس ووجه
كرامة مالك للاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار وخوفه على الغفر من
الاحلال بحرمه البيت اذ اراه مرتين في السنة بخلاف اعتناؤه في السنة مرة لان التخطيم
حدث في قلب العدة كل سنة للبيت في حق المقتدر جرب **او في كل شهر** كما قاله اصحاب مالك رحمه
الله فهو نظير حدوث التخطيم للبيت في كل خمسة اعوام وفي حق الحاج كما ورد فافهم **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة انه ينبغي المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان احره بعد الوجوب
حاز عند الشافعي لانه لا يجب عليه التراجع وقال الائمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا
بؤخره **واجب** فالاول مخفف **والثاني مشدد** **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان لكن الاول
خاص بالاصاغر اصحاب الضرورات والمعاوية الديونية والثاني خاص بالاكابر الذين لا عاقبة لهم
وحجبتهم من نفعه فليست في احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل
عليه الصلاة والسلام بالاحتشام باذنه واختمن بالباس لمعبر عنه بالقدوم فقد الوالد يا
 خليل الله هل لا صبرت حتى يجدا الموت فقال ان اخرج امر الله شديدا ليق **ومن ذلك** قول
الشافعي واحسان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راسه ما له سوا
اوصيه او لم يوص به كالتس مع قول ابي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم
ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصي فحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** القولين ظاهر **وليصح** ان يكون الاول في حق الخواص
والثاني في حق العامة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحكامه حج عن الميت من راي
اهله مع قول مالك من حيث اوصيه **ومع** الراجح من مذهب الشافعي انه من الميتات

فلا ولد والثاني مشدد والثالث مخفف وهو الايق مقام غلب الناس فان المحرم
من ذرية اهله قليل ولما حج السلطان قايتباي حرم من قاعة الجبل بصرجه الله تعالى
ذلك من النوادر **ومررنا** بقول الائمة الثلاثة بصفة حج القبي يادن وليه انا كان يغفل ويتر
ومن لا يغفل ولا يميز يحرم عنه وليه مع قول اي حنيقة انه لا يصح اخرا من القبي الحج فالاول
مخفف في صحة الحج من القبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد ووجهه
تقديم امر الحج وكثرة المشقة في نادية المناسك وفي ايانه من البلاد البعيدة عا بالوك
لا يهتدي كمال التعظيم الايق بالحق تعالى وحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا
من كمال في المعرفة وذلك لان القوة قالوا اعرف صاحب البيت قبل البيت يخرج ولذلك
وجوب في الغزوة واحدة فافهم **ومررنا** بقول الائمة بكراهة حج من يحتاج الى تسئلة
الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد
والثاني مخفف **ومررنا** في مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان فيه
جوابين القولين كلهما على ما ليس فيكون الحج في حق اهل المروة كالعلماء والصالحين وغيرهم
من ارباب المراتب ولا يكره في حق اول الناس والمجرودين عن الدنيا من الفقراء **فان قيل** اي
فانية في اشتراط الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد
بوقوع ذلك منه او سرقة لص او موت الراحلة **فاجواب** فانية ذلك ان من حصل
الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق كفايته من الافات ولو مات جوعا او
نعيا كان طاعة الله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة شرمات جوعا او نعيا
فانه يكون عاصيا وما ضل الشارع الكفاية والمعونة المزاك تحت امره فهو ولو مات تلبسا
او سرفت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه
مع ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوى
في الراحلة والتعمير بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب غفل وبكل **فان قيل** ان لا ينبغي
للفقير ان يحج على التجر يداعما واعلى فيفتح الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة
ويقول ان الله عز وجل لا يفتني فان ذلك مخالفة لامر الشارع وقد قال تعالى وتزودوا
فان خيرا الزاد التقوي والتقوي يا اولى الالباب فامر بالزاد الجها في الذي هو الطعام والرحلة
الذي هو التقوي وان يكون ذلك خلا لا خلا لوجبه الكرم فان قوله والتقوي في
الزاد والعرف في الحج **فان قيل** ان بعض المشايخ كان معذورا من الكابر وكان يخرج الحج وعده
بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال **فاجواب** لعاد ذلك وقع من هؤلاء القبي كالحج
في الطريق على ان احدهم كان يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا مالا لا بعد تراضيه
في الخصم مزارا فربما صار احدهم يطوي الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب

فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال في الجوار ولو لان احدهم راض بنفسه
وعرف فيها عدة الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بل لا بد لو امر في الناس ذلك
سفره اقيم وانكر هو عليهم وقد حج ابي الشيخ افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارغفة فاعلم
في كل ربح رغبنا فاما ياك ان تحكم على الناس بحكم واحد وتفزع بالاعتراض على الفقر لا بعد شدة
الفحص عن احوالهم والله اعلم **ومررنا** بقول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استوجر الخدمة
في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجة فالاول مخفف والثاني مشدد **ومررنا** في مرتبة
الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد حج بين حق الله تعالى وحق عباده وذلك خا
بالا كابر لا يقصدون باعمالهم الدينية والخرزية الا وجهه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقيق
عن الاخر مع ان الخدمة غالبا لا تكون الا في وقت تكون فيه فارغ من عمل المناسك فلا يمنع في كسبه
شبهه ولا في عمله في الحج شركة في ارجان الكراهة فاما ما ووجه الثاني فهو محمول
على حال الاصاغر الذين تكون همهم مشغوفة الى طلب الدنيا وذلك حال اقبال الناس ليوم من
الائمة من اعيان الكابر ومنهم من راي حال الاصاغر من العلمانية الحالة فافهم **ومررنا** بقول
قول الائمة الثلاثة انه لو عصب دابة حج عليها او ما لا يحجبه الله يصح حجة وان كان عاصيا
بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجة ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **ومررنا**
الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول ان الخدمة لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان
وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه خاص بما فعله العاصي بفضيل الحق تعالى عليه فلا يرضى
عنده الا ان تاب ولا يصح توبته الا ان رد ذلك الحق الى اهله **ومررنا** في توبته لا يصح له
دخول حكمة الله ولو دخل مكة فحكمة حكمه ودخول المسجد فهو ملعون ولو كان في حصره
الله تعالى فافهم وهذا خاص بالكابر **ومررنا** بقول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من
وحيث عليه خفاة الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج اذا كانت تيسرة ومن لم يعد
فالاول مخفف والثاني مفصل **ومررنا** في الامر في مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر في
تحمل الاول على حال من يقدر دينه على اخرته والثاني عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
ومررنا بقول الائمة الاربعة انه يجب السفر في البحر الحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي
في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف **ومررنا** في الامر في مرتبة
الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان الجور لا يؤثر في التوبة وقد تنوار
رجح عطية في تلك السنة فيعرق كل من في السفينة وليس يداحد وثوقا يقع في المستقبل
فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المدة خلاا لترفاته اذا عجز في الطريق
تجدد من جملة غالب الناس الحاج او عرب البوادي ويصعق على الاول على من رزقه الله قوة اليقين
والعقل والثاني على من كان بالخذ من ذلك **ومررنا** بقول الائمة الثلاثة ان العاخر

عن الحج بنفسه لم يزل يتردد فيه منها . وله من وجدة من الحج عنه لزمه الحج فان لم
يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول اخذته لا يجب عليه الحج واما يجب الحج عن من كان مستطيعا
بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته . والثاني مخفف **فريق** الامر
الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان الحج يفعل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم لعل اراه
او اري من رآهم حيث كان عاجزا عن تلك المشقة الواقعة في سفره لحظرة تحبوبة . ووجه
الثاني انه لا يشق على المحبين بآله بسلام ولا رسول لاستيما . والمقصود لا غطير من الحج بقدر
الدوات الواردة على تلك الحظرة . وتقدر ليس الناي لا يعني عن قدس من شياجه بل يجب
على الاكابر ان يذهب لتلك الحظرة ولو مات في الطريق قال تعالى . ومن خرج من بيته مهاجرا
الي الله ورسوله فمديره الموت فقد وقع اجره على الله فافهم **وقد انشدوا**
فوالله ما يشقى العليل رسالة . ولا يشقى ملكي ملكي المحب رسول
ومر قول قول الامامة الاربعة الا في رواية لا يخيصة انه لو استاجر من حج عنه وقع الحج
الحج عنه مع قول اني خيفة في هذه الروايات تقع عن الحاج والمخجوع عنه ثواب النفقة
فالاول مخفف عن الحج عنه . والثاني فيه تشديد **فريق** الامر الي مرتبتي الميزان ونوجه
هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم **ومر قول** قول الامامة الثلاثة
ان الاعمي اذا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول اني خيفة
انه يلزمه الحج من ماله فيستدب من حج عنه . فالاول مشدد والثاني مخفف . ووجه هذين
القولين كوجهيهما فيما قبلهما فالاصاغر يستدبون . والاكابر يحجون بانفسهم طلبا لقدس في الله
ومر قول قول اني خيفة واخذوا الشافعي في اصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت
في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر اوائل الباب مع قول الشافعي في القول
الاخر انه يجوز الاستئابة به في حج النطق عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف **فريق**
الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان حج الفرض لا خصه في تركه مع القدرة . ووجه
القول الاخر للشافعي انه قربة على كل حال فيجوز الاستئابة فيه كالفرض جامع القربة وان تفاوت
الوجوب والندب **ومر قول** قول الشافعي واحدا في شهر روايته انه لا يجوز لمن لم يشق عنه
فرض الحج ان حج عن غيره فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الي فرض نفسه مع قول احمد في الرواية
الاخرى انه لا ينعقد اخراجه عن نفسه ولا عن غيره ومع قول اني خيفة ومالك انه يجوز
الكراهة بينهما فالاول فيه تشديد . والرواية الثانية عن احمد مشددة . والثاني مخفف
فريق الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان الامر بالحج اوليا ينصرف الي فرض العبد الحج
عما كلف به حازه الحج عن غيره . ووجه رواية احمد ان اخراجه بالحج عن غيره مع بقا الفرض عليه
هو خارج عن قواعد الشريعة وكل عمل بخلاف الشريعة في تركه ودمطلقا اما لعدم صحته املا

واما

لنفسه كالصلاة الحذاج . ووجه الثالث تحمل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم
لانه من باب لا شافا بالغرب الشريعة وقد منع بفضله الكراهة اذا كان اياها العبد اخذها بالقرب
قيا ما يحق الاحسان لا رغبة عن الطاعة فافهم **ومر قول** قول الشافعي اخذته لا يجوز ان
يتنفل بالحج من عليه فرض الحج فان اخذ بالبغل انصرف الي الفرض مع قول اني خيفة ومالك انه
يجوز ان ينطوع بالحج من عليه حج الفرض وينعقد اخراجه بما قصده . وقال القاضي عبد الوهاب
المالكي عندي لا يجوز ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما مضى وقت الصلاة .
فالاول مشدد والثاني مخفف **فريق** الامر الي مرتبتي الميزان ونوجه القولين معا
بما سبق في نظائره قريبا **ومر قول** قول الامامة الثلاثة لا يكره الحج بخلافه الكيفية
الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي الافراد . والتمتع . والقران . مع قول اني خيفة براهمة
القران والتمتع لكي لا يكون الاول مخفف . والثاني فيه تشديد . ووجه الاول ثبوت كل من
الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعلا وقد عدا من غير ثبوت نفي عن ذلك وجه
الثاني ان التمتع والقران المقيم بكما لا ينعقد له ما غنطه من الراحة وقد عدا النقص بخلافه
والعلم انما على الشريعة فافهم ان يقتضوا ويوسعوا في كل شيء لا تروى قواعد الشريعة فافهم **ومر قول**
قول الامامة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد في احد قوليه ان التمتع افضل من الافراد
فالاول مشدد خاص بالاكابر . والثاني مخفف خاص بالاصاغر وهو ما اعلم ان الناس اليوم لم ينعف
ابناءهم واما المصنف عن تحمل المشقة ايام الافراد مع اشرار القلب ولا عانة التمتع على حصول الحج المبرور
واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل **وقد رآيت** شخصا من اصحابنا المزمع بالحج على وجه الافراد
فوزممت راسه ووجهه وصار عري في الحج . ثم رددت وكان ذلك في ايام الشافعي فقول من قال الافراد
افضل على ما اذا لم تحصل له تلك المشقة الشديدة **ومر قول** قول اني خيفة ومالك باله يجوز الاضطرار
الحج على العرة قبل الطواف والوقوف مع قول الشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ابطاله
عليها بعد الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر اوائل الباب لانه قد اتي بالمقصود فالاول
مخفف والثاني مشدد **فريق** الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان العبد قد ركب
نيته مع الله تعالى على فعله العرة فلا ينبغي له تغييرها بالعبادة اخرى . ولو كانت افضل منها كما لا
يجوز ان يدخل في فرض الطلوع بوجع عظمه ولا في صلاة بقل بوجعها وضها . ووجه الثاني
المسألة في مثل ذلك مع ان الحج فيه على العرة وراية . وفي الحديث دخلت العرة في الحج الى
الابد وهذا سرار غير ما اهل الله لاستظرف في كتاب **ومر قول** قول الامامة الاربعة ان يجب
على القارن ترك ما التمتع وهو سنة مع قول طاووس واداه لير عليه ثم مع قول بعض
الائمة ان عليه تركه فالاول فيه تشديد . والثاني مخفف والثالث مشدد **فريق**
الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول حصول الاتفاق بالقران كما تحصل بالتمتع من حيث

قرب زمان احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود
اشترى ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغليظ على القادر مع سهولة البذل
عليه وهو خاص بالاحكام **وقد** جاسفان الثور في شياخا فاس من البصر فتلقيه
الفضيل بن عياض من مساجد عاتة فقال له هل لا اتخذ لك ذابة وتعلقا فقال
يا فضيل ما يرضى العبد الا بقا اذا التي لمصلحة سيده لغة اباقة وسواجرانه وعدم الخسفة
مع استحقاقه حنيف الارض به الا ان ياتي كبا متعللا والله لو تحدث على الحر كان قليلا
فضلا عن ان التي لمصلحة تعالى خافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل ان يباح
سيده ان ياتي في حفرة راكبا انتهى **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا في رواية اخرى في المسجد
الحرام فهو من كان على دون مسافة الفرس من مكة مع قول ابي حنيفة هو من كان دون الميقات
الى الحرم ومع قول مالك هذا اهل مكة وذوي طوي فالاول خاص باهل النظم النامه وشهود
انه في حفرة الخاصة ما داموا على دون مسافة الفرس من الحرم والثاني خاص باكثر الاحكام
فان بعض المواقيت اكثر من مسافة الفرس والثالث خاص بالاصغر الذي لا يقو ذلك التعظيم
في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بنائها **وقد** الحق تعالى لدم من حامي المسجد الحرام كونه
في حفرة كما مر مجلس السلطان لا يكفون بما يكلفه غيرهم من الخارجين عن حفرة وهذا امر
يذوقها اهل الله لاشطر في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان دهر التمتع يجب بالامام
بالج مع قول مالك انه لا يجب حتى تري حمة العقبة واما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة
ومالك انه لا يجوز الذبح للهدي قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد الفراع من مكة
فالاول من المسئلة الاولى مشددة والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه
تخفيف والثاني منها فيه تشديد من حمة ناخرا الذبح لو اراد تقدم **فخرج** الامر الى
مرتبة الميزان في المستلبيين ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا يجوز
صيام الثلاثة ايام من فقد الهدي الا بعد الاحرام بالج مع قول ابي حنيفة واحدا في احدى روايه
ان له صومها اذا احرم بالعمرة فالاول مشددة والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان
وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العمرة حرام **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشريق مع قول مالك والشافعي في القد
واحدا في احدي روايته انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول مشددة في عدم الصيام من حيث
ان القوم في صيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يلتزم الضيف ان يصوم عند من كان في بيته
الابادة وهو لم يرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام مني ايام اكل وشرب وبعل وذلك ليل
للقوم السرور فان الاجساد لا تحصل لها سرور الا بالقطر اذا لم يتعالى بها حصول
السرور لارواحهم ثم لو كونهم في حفرة ولا حساسهم باكلهم وشربهم فما كذاك ويوجد هذا المعنى

الذي

الذي ذكرناه حديث للصابم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاءه ففرحة
الاحسان بالافطار وفرحة الارواح بخلق الله تعالى ان يكشف الحجاب عن قلب العبد في
حياته او بعد مماته والصلاح ذلك انه اذا انكشف حجاب رايته اقرب اليه من كبر الورد فلا
تعالى قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك الحضور الا الله عز وجل **واما** قوله مالك ومن
وافقه انه يجوز صوم الثلاثة في ايام التشريق فهو خاص بالاصغر الذين هم في حجاب عن
حضور شهود دارو لهم الحق كل وعلا فيقوتهم هذا الارواح وهذا الجسر يحصل لهم الضعف
العظم عن عمل المناسك مع ما في ذلك من المسارعة لبراة الذمة بما الرتم الحق تعالى به من الصوم
في الحج فكل امام شهد انما يخفي على بعض قلوبهم فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول لاية الصلاة
انه لا يقوت صوم الثلاثة ايام بقوت يوم عرفه مع قول ابي حنيفة انه يسقط صومها
ويستقر الهدي في ذمته وعلى الرابع في مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجوز
ناخير صومها وقات احمدان اخر الصوم بعد يلزمه وكذلك اذا اخر الهدي من سنة الى
سنة يلزمه دفعه واذا وجد الهدي هو في صومها فعند الثلاثة يستحب له الانتقال الى
الهدي وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشددة وكذلك القول
في المسئلة الثانية والثالثة **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة
الاولى ان يوم عرفه ليس هو اخر اركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه
مانعة ظاهر **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اخذ قوله وان
ان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي بجواز صومها قبل
الرجوع شرقي وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا اخرج من مكة وموقول مالك والثاني
اذا اخرج من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القران
والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا رجع الى شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه
الثاني ان المراد اذا اخرج من اعمال الحج كما هو مقرر في كنية لفقه **ومن ذلك** قول مالك والثاني
ان المتبع اذا اخرج من اعمال الحج صام ثلاثة ايام او ساقى الهدي او لم يسق مع قول ابي حنيفة
انه ان كان ساقى الهدي لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيحرم الحج ويكره عليه
العمرة فيصير قارنا ثم يحل منها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فخرج** الامر الى
مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر والله اعلم

المواقيت

التعلق لاية الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالج قبل شوال وعلى ان الواقيت المكاتبه
تكون لاهلها وليس لمطعمها من غير اهله كما مرحت بالاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ متفانا
لم يجز له تجاوزته بغير احرامه وعلى ان من تجاوز بغير احرامه يلزمه القود الى المبقات ليجز

سنة **و** حلي عن الشيخ الحسن البصري رحمه الله قال لا الاحرار من المقات مستحب لا واجب **و** ثمان
لزمه القود وكان الموضع مخوفا **و** اوصافا لوقت لزمه ذلك **و** المقات المستحب لغير احرار **و** حلي
عن سعيد بن جبير انه قال لا ينقض احراره هذا ما وجدته من سائر الاجماع **و** الاتفاق ووجه
قول الشيخ الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواثيق والتميز بين احرارها واجبارها
او منذ وبها فاحتمل الاستصحاب توسيعه على الامة **و** احتمال الوجوب احدا بالاحتياط ووجه قول
سعيد بن جبير انه عمل مخالف للسنه فكان مردودا **و** اما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول
الامة الثلاثة ان وقت احرار الحج يستمر الى اخر شهر ذي الحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشر
ليال من ذي الحجة فقط **ف** الاول مخفف **و** الثاني مشدد **و** **و** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انهاء احرار الحج فيثبت ما جاز
ناخر احرار الحج يوم العيد جاز في اخر الشهر وما قارب الشئ اعطي حكمه ومنه من التوسعة على الامة
ما لا يخفى **و** وجه الثاني لاخذ ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم **و** الصحابة والتابعون
ومن بعدهم من الامة فلم يتبعوا ان احدا منهم اخر من الحج بعد فجر يوم النحر ابدا فكان الوقوف
على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى **و** ان كان العلماء ائمة على الشريعة وعلى الامة بعد فانه
و **من ذلك** قول الامة الثلاثة انه لو اخر من الحج في غير اشهر كره له ذلك **و** انعقد مجمع قول
اصحاب الشافعي انه تنعقد عمره لاحيا **و** مع قوله او دانه لا ينقض شيئا **ف** الاول مخفف على الحرم
المذكور بان عقدا احراره حجة **و** الثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انقضائه حجة والثالث
مشدد **و** **و** الامر الى مرتبة الميزان **و** وجه الاول لاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
انا الاعمال بالنيات وما اخر بقرينة من الشارع بالرفع منه **و** اما خرج ببيان المقات فيجوز ان
ذلك مستحب لا واجب **و** وجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا المقات شرط في صحة انعقاد
الحج **ف** اذا لم يصح الحج انعقد عمره اذ خرج اصغر فكان حكمه حكم من اخره بصلاة العزم من قبل **و** قول
الوقت ظاهرا فانه لم يرد في انهاء احرار من قبل **و** قول الشافعي انهاء احرار من قبل
الحضرة الشريفة **و** وجه الثالث ظاهر لاخذ او بالظاهر **و** **من ذلك** قول الشافعي ان
الافضل ان يحرم من ذروة اهله مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من المقات وهو الذي صح
النزوي من قول الشافعي **ف** الاول مشدد خاص بالاكابر **و** الثاني مخفف خاص بالاصغار
كما مر بيانه في الباب قبله **و** **من ذلك** قول الامة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرار لم يزد
القضاء مع قول الشافعي انه يلزمه القضاء ان يكون مكيا فالاول مخفف **و** الثاني مشدد
و **و** الامر الى مرتبة الميزان **و** وجه الاول عدم وجود بقرينة في ذلك من الشارع باسرفكان
الامر على التحريم فنقطع بالاحرام فلا باس **و** من لم يقطع فلا اثر كتحية المسجد جامع ادلا
من المسجد والحرم حضرة الله عز وجل **و** وجه الثاني ان هذه الحضرة بغير احرار منه انها كانت

عليه القضاء كما لما فانه لسوء ادبه وهذا خاص بالاكابر لمطالعين بالادب الخاص بخلاف غالب
الناس من الجاهل والغافل فانهم والله اعلم

باب الاحرار ومخاطباته

اتفق الامة الاربعة على كرامة الطيب في الثياب المحرم **و** قول آخر ليس الحيط للرجل وسره
راسه فان احراره فيه **و** لا فرق في حرمه ليس الحيط عليه في ما يربده من القميص والرداء
والفلسفة **و** القبا والخف وكل يحيط بحيط بالبدن وكذلك حرمه المستوح كالغمامة وكذلك
اتفقوا على حرمه بلعاج والقبيل والفس شهوة والتزوج والترويح وقتل الصيد واستعمال
الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن جبينه وراسه شيئا لانه في ذلك كله
كالرجل الا انها طمس الحيط واستتر راسها ولا بد من كشف وجهها لان احرارها فيه واجمعوا
عليه لا تجوز للمحرم ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان ياكل فيه **و** اتفقوا على انه
ان قتل الصيد ناسيا او جاهلا **و** وجبت الفدية هذا ما وجدته من سائر الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامة الثلاثة يشطب النطيب للاحرام مع قول
مالك ان ذلك لا تجوز الا ان كان طيبا لا يبق له رائحة **ف** ان نطيب بما بقي رائحته بعد
الاحرام وجب غسله فالاول مخفف **و** الثاني مشدد **و** **و** الامر الى مرتبة الميزان **و** وجه
الاول لا بناء **و** وجه الثاني سد باب لرفقه فجلد لان الحر اذا نطيب للاحرام فكله نطيب
بعد الاحرام **و** وان لم يبق له رائحة لا يطاق الشارع النهي عن النطيب مع انه لا بد من رائحة
طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا **ف** قيل فلا ينجس حرمه الطيب على الحرم
مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الحجة **ف** الجواب انما حرم ذلك
لحديث الحرم اشعث اغبر **و** لان المطلوب من الحرم اظهار الذل والمسكنة واستشعار الخجل
من الحق تعالى **و** طلب الصلح **و** القعود عنه خوفا من معاجلة العقوبة كما ورد ان السيد ادم
عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه في عرفات **و** تلقى هناك كلام
الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين **و** سمعت
سيد علي الخواص رحمه الله يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من الحيا من ربه والحج امنه
حين يود العبد في تلك الحضرة ان لو ابتلعة الارض وجبت عن شهود كونه بين يدي الله تعالى
ومن كان هذا مستهدفا فهو مشغول عن استعمال الطيب وكونه مما يبعد الامن من عذاب الله
في حقه الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلي الحق فيها مروج بالجمال دون الخلال في حال تركه
لا يعرف هل من الحق تعالى عنه من يعلم او يظن انه تعالى يحب الله عنه فانه **و** **من ذلك** قول
الامة الثلاثة انه يحرم عيب كعيب احرار مع قول الامام الشافعي في صحيح القولين انه
يحرم اذا ابتعثه راحله وان كان ماشيا فيجوز ان الوجه لطيفة **ف** الاول مشدد **و** الثاني

مخفف. ووجه الاول والثاني الاتباع والتفرع ولكن الاول والاكبر والثاني
اولي للاصاغر **ومررتك** قول الائمة الثلاثة بنعقد احرامه بالنية فان لم يلبس
لم ينعقد مع قوله او دانه بنعقد بحجر التلبية ومع قوله بنعقد لا ينعقد الا بالنية
والثانية مع او سبق الهدى مع النية فالاول منه لتدبيره والثاني مخفف والثالث
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وقوله لبنيك اللهم لبنيك معناه الاجابة اي هانا يا رب قد اجبتك
اجابة بعد اجابة فالاول حين كثر في الاصلاب. والثانية حين جئنا الان بها لاجابة
منطوية في الاحرام لانه ما احرر حتى اجاب. ووجه الثاني ان في التلبية اظهانا لاجابة بخلاف
النية فانها من افعال القلوب وان كانا لفظيا بالنوى شتبا. ووجه الثالث الخروج
من خلافا للعلماء اذا نوى لبني او نوى وساقا لهدى فقد تحقق الاتباع **ومررتك**
قول بنعقد بنعقد ومالك بنعقد بالنية مع قول الشافعي واحكامها سنة فان ابا حنيفة قال
انها واجبة اذا لم يسبق الهدى فان ساقه ونوى للاحرام صار محرما وان لم يلبس واما مالك فقال
بوجوبها مطلقا. ووجه دما في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان التلبية شعار الحج كتكبير الاحرام في الصلاة. ووجه الثاني ان الاجابة قد
حصلت بحجر النية فانه ما نوى لا بعد ان اجاب دعا الختعالى. ووجه قول بنعقد بنعقد
بالوجوب اذا لم يسبق الهدى بقوة للنية فان ساق الهدى مع النية فقد نكثت اجابته فلا
يحتاج الى تلبية. ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت شعارا في الحج كالبعض في الصلاة
فكما يجب تارك البعض ذلك يستجدي السهو كذلك يجب تارك التلبية بالدم فافهم
ومررتك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جرة مع قول مالك انه يقطع
بعد الزوال ثم عرفة فالاول مشدد في التلبية. والثاني مخفف فيها. ووجه الاول
انه شرع في التحلل رمي جرة العقبة والادبار عن افعال الحج. ومعلوم ان التلبية انما هي
الاقبال على الفعل لا الادبار عنه. ووجه الثاني ان معظم الحج الوقوف بعرفة لا وردي
حديث الحج عرفه فافهم **ومررتك** قول بنعقد بنعقد والشافعي ان المحرم ان ينظر بماله
مماس راسه من محله وغيره مع قول مالك واحمدان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندئذ
فالاول مخفف. والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول عدم
نسبية ذلك تغطية للرأس. ووجه الثاني انه في معنى التغطية بجميع الترفه وحجاب
البشر والبرذ عن الرأس المحرم من شأنه ان يكون اشعثا غبرا. والمظلة المذكورة تمنع
الغبار. ويصح حمل الاول على كمال احاد الناس. والثاني على علة الخواص كما يقع التوجيه بالسر
انما يكون المنع في حق من لم يعلم من الله تعالى عنه بالقرآن والاباحة في حق من احس

بري الله عنه من شهيد كثرة معاصيه وعصيا تحق تعالى عليه كان الاية السبعين والاشياء
ومن شهيد رضي الله عنه كان له النظم المذكور فافهم **ومررتك** قول الائمة الثلاثة انه
يجب عليه الفدية اذا البس القبا في كتفه ولم يدخل به في كتفه مع قوله بنعقد بنعقد انه لا فدية
عليه فالاول مشدد. والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول اخذ
بالاحتياط فان كانا تدخل عليه الرأس من الثياب يسمى لباسا. ووجه الثاني انه ليس له فدية الترفه
تخفف في الفدية فيه **ومررتك** قول الشافعي واحمدان انه لا فدية على من لبس السراويل عند
من فقد الا راع مع قوله بنعقد بنعقد ومالك انه يجب عليه الفدية. فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم من لزوم
ترك الحيط فكان لا بد من كطاب لصفة لموصوفها. ووجه الثاني الاحتياط فانه يصد
على لبس السراويل انه ليس المحيط. ووقع في شهود التركيب لذي يلبس في تلك الحقة فكانت
الفدية كفارة لما وقع فيه من ترك التزوي الى مقام شهود البسائط وهذا امر لا يعبر فيه
اهل الله لا سطر في كتاب **ومررتك** قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثوبا ليلبس الخشن
اد اقطعها السفلى من الكعبين ولا فدية عليه الا عند بنعقد بنعقد. فالاول مخفف. ومن وجب
الفدية مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان. وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف
من توجيه سابقهما **ومررتك** قول الشافعي واحمدان لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قوله
بنعقد بنعقد ومالك انه يحرم فالاول مخفف والثاني مشدد. ووجه الاول عدم ورود
نص في النبي عن ستره. ووجه الثاني ان ستر الوجه بملامه وغيره من فقه والمحرر اشعثا غبرا
والضاحان الرحمة فواجهوا لعبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت الرحمة على ذلك الساتر
الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تقارق لعبد كاسترا بملامه على كراهة التستر في الصلاة
ومررتك قول الائمة الثلاثة بجواز استعمال الطيب في الثوب والبدن مع قوله بنعقد
بنعقد انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له البتة بالعود والند
وشتم جمع الربا حين. فالاول منه لتدبيره. والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان. ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب في الثوب والبدن
عرفا. ووجه الثاني ان الثوب ليس ملازمة للشخص كملامته جلده بل يخلع تارة ويلبس
اخرى **ومررتك** قول بنعقد بنعقد ومالك انه يجوز للمحرم كل الطعام المطيب وان كان
فدية في اكله وان ظهر لرجله مع قوله الشافعي واحمدان لا فرق في استعمال الطيب بين
البدن والثياب والطعام. فالاول مخفف. والثاني مشدد. ووجهها ظاهر **ومررتك**
قول الائمة الثلاثة ان الحائض يطيب مع قوله بنعقد بنعقد انه طيب يجب فدية الفدية
فالاول مخفف. والثاني مشدد. ووجه الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

بكره رائحة الحناء ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه الثاني انه طيب
عند بعض الاعراب يحبون رائحة فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الرينة التي لا
تناسب المحرم **ومن ذلك** قول الامامة كلهم بخبرهم لادهان المطيبة كدهن لوز والياسمين
وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كانت تخرج فاختلوا فيه فقال الشافعي لا تحرم
الا في الرأس والحية وقال ابو حنيفة تحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يمس
بالشعر شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليد والرجلين ويدهن به الباطن وقال
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تحقيق والثاني
مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الدهن يظهر كناية في الرأس والحية دون غيرها فحرم غيرهما فقط ووجه الثاني
انه يظهره الترفه في سائر البدن شعرا وكثرا والمحرم استغث اغبر والدهن يذهب غيرة
ويشعث شعره ووجه قول مالك ظاهره ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهره
كبير ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل تسعيت الشعر كثيرا او يثبت الطيبة حذا
تحت يجعله بذلك فيدهن يدهن ويطنه لترتق طبيعته التي تباذي بحسها لانيها
في حق من كان ياكل النواشف كالقرايش ولعل الشارع راى ما ذكرناه باستعماله عند الاحرام
لانه لما طال زمن الاحرام خرج التسع عن العادة فبستوه خلقه **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد مع قول ابو حنيفة انه ينعقد فالاول مشدد
والثاني اطلاق النكاح على العقد ولو كانا ووجه الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون
بالقول لخصا فاقبل الدخول من مقدمات النكاح وفي المحرم عند بعضهم واجاب الاول
بان العقد هل يوقع في الجماع فيحرم كما تحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للابن
وقد حمل القولان على كمالين فمن خاف الوقوع كالشباب الذي به غلبة خرم عقده ومن لم
يخف كالشيخ الذي برزت نارسه بونه لم يحرم فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
بحرم المحرم من راحة لوجهه مع قول احمد ان ذلك لا يحرم فالاول مخفف والثاني
مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرجعية في حكم الزوجية التي في
العقة لبقا حكم الزوجية في حقها ووجه الثاني انها كالاجنبية بدليل انه لو لم يلزم
لترجعت الغير من غير احداث طلاق اخر فعلم ان الرجعية لها وجهان ووجه الرجعية
ووجه للمبنية فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واجدا انه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء
بقتله والقيمة ما لكه ان كان يملوكا مع قوله مالك وابو حنيفة انه لا يجب الجزاء
بقتل الصيد خطأ فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ملك الخلق في تلك الحفرة الخاصة ضعيف والحكم

الظاهر به تعالى فكان من الواجب عدم قتل من هو في حوزة اخلاله تعالى ووجه الثاني
مراعاة ملك العبد في تلك الحفرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه
ثالثه اورد ما ورد من رفع الخط من لامة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا حرج على
الصيد وان حرمت الاعانة على قتله مع قول ابو حنيفة يجب على كل منهما جزا كامل
حتى لو كانوا جماعة حرمين فدهم شخص على الصيد محرما كان او حلالا ويجب على كل واحد منهم
جزا كامل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الدلالة لا تكون بالباشرة ووجه الثاني انها تكونها وله نظائر في الغنم
كقوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه
يحرم على المحرم كل ما صيد له مع قول ابو حنيفة لا يحرم بل اذا صيد صيدا امرا كالهرة يجب
عليه جزا اخر وقال احمد يجب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة ان الظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
ان الصيد غير المأكول ولا متولد من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول ابو حنيفة انه يحرم
بالاحرام قتل كل وحش وتجب بقتله الجزا الا الدب فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان غير المأكول الاحرمة له في حق المحرم
لانه لا يصاد عادة الا المأكول فافهم حكمه اليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقته في
القران على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع لا يملك ولا يخل عليه ولا يحرس ما فيه ولا
زرعا فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه كفارة على المحرم اذا تطيب او ادهن ناسيا او جاهلا بالاحرام
مع قول ابو حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اقامة العذر له بالسيان والجهل ووجه الثاني عدم
عذره في ذلك لقلة حفظه **ومن ذلك** قول الامامة الاربعة ان من لبس قميصا ناسيا يترعه من
قبل راسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير
ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بترعه من راسه ووجه الثاني تفديده المارعة الى الخروج
فانما الله عنه ولو تلف بذلك ماله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا تتر عنده
جناح تبوضة وهذا يجوز على كمال الكبر والاول على كمال الاصغر **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة انه لو حلق راسه او غيره او قلم طرفه ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول
الشافعي في ارجح قوليه ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه القولين يعرض من توجيه من تطيب او ادهن ناسيا او جاهلا لا تقدم
قريب **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو جامع ناسيا او جاهلا لزمته الكفارة مع قول

الشافعي في الحج قوله ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد **فردح** الامري
مرتبة الميزان **ووجه** القولين يعرف من توجيه من تطيب او اذقرانه كفارة عليه ولا يستد
بذلك حجة فالاول مشدد والثاني مخفف **فردح** الامري مرتبة الميزان **ووجه** الاول
ظاهر لغزده بالجهل والسياسة للجملة **ووجه** الثاني كثره تساوله وقلة تحفظه
وقوع ذلك من المحرم فان الاحرام هيبة وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما نهى عنه استم
والاحرام قليل وموقعه في المرفق الهينة فيه اعظم من الهينة فيما يكره وقوعه **ومر ذلك**
قولا لامة الثلاثة انه يجوز للمحرم حلق شعر الجلال وقلم طرفة ولا شيء عليه مع قول الشافعي
انه لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف **ووجه** الثاني مشدد **فردح** الامري
الميزان **ووجه** الاول انه ليس في ذلك ترفه له اي المحرم **ووجه** الثاني اطلاق اشاع النبي
ان يأخذ شعرا او يقلم طرفة فمثل ذلك اخذ شعيرة وقلم طرفة نظير قوله افعل الحاجرة والحجر
وقد يكون للنهي عن ذلك علة اخرى غير الترفه لرفعها عن ذلك الزمة الامرا ابو
خليفة بالغنية احتياطه **ومر ذلك** قول لامة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغسل
بالسترو الحظي مع قول الشافعي خيفة ان ذلك لا يجوز وتبذره الفدية فالاول مخفف والثاني
مشدد **ووجه** كلاهما وجه ويصح حلاله على حاله **ووجه** الثاني على حاله الخواطر الاخذ
لافسهم بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه ترفه **ومر ذلك** قول لامة الثلاثة انه اذا غسل
على يديه وسخ جازله ان الله مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني
فيه لشدت وجه كل منهما ظاهر **ومر ذلك** قول لامة الثلاثة انه يكره المحرم الاكل
بالتمد مع قول سعيد بن المسيب بالمنع من ذلك فالاول مخفف **ووجه** الثاني مشدد **فردح** الامري
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول كونه اي الامتناع فكرة ولم يحرم **ووجه** الثاني الاخذ
بالاحتياط على كل فعل ينافي حال المحرم **ومر ذلك** قول لامة الثلاثة انه ليس على المحرم
الفصد ولا الحجامة مع قول مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه لشدت **فردح**
الامري مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه من باب لئلا وي من المرض فلا يلزمه به صدقة لغنى
ورود نص في ذلك **ووجه** الثاني ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لئلا يبالى
او تخفيف الامر عقب الفصد والحجامة فكانت الصدقة كفارة له ذلك والله تعالى اعلم

باب ما يجب من محظورات الاحرام

اتفق لامة على ان كفارة الخلق على الخبيث شاة او اعضاء مائة مساكين كل مسكين هذا
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج او العرة قبل التقل
الاول فسد نسكه **ووجه** عليه المضي فاسده والقضاء على الفور من حيث كان اخره في
الاداء واتفقوا على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في الخائنين وقال داود يرتفع فان قال

قائل فلا يبيح شيئا من المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت حقيقا
كان وطئ ليلة غزاة **فالجواب** قد اتفقوا على ذلك ولا يجوز خروجه ولعل ذلك سبه
التعليق عليه **ووجه** الثاني ان الحاجة المكية تضمن نعيمها وقال داود لا جاز فيها **ومر ذلك**
اتفقوا على ان من قتل صيدا شرقتا صيدا اخر وجب عليه جزاء **ومر ذلك** داود لا شيء عليه في الشاة
وانفقوا على تحريم قطع شجر الحرم **ومر ذلك** اتفقوا على قطع حشيش الحرم لغنى الدقا والعلم
وكذلك اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم المدينة وقيل صيده قد اما وجدته من سائل الجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الامام في خيفة واخذ في اخرى وايضا ان الفدية لا
يجب الاكل من راس الراس مع قول مالك انها لا تجب الاكل من راسه اما طاة الادب من الراس
ومع قول الشافعي انها تجب كطق ثلاث شعرات وهو اخذ في الراس من احد فالاول فيه تشديد
والثاني تخفيف **ووجه** الثالث في غاية الاحتياط **فردح** الامري مرتبة
الميزان **ووجه** الاول هو القياس على سببه في الوضوء **ووجه** الثاني ان الة الاذي من ثلث او ربع او
ثلاثة ارباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك حرام **ووجه** الثالث ظاهر **ومر ذلك** قول الشافعي واحد
ان المحرم اذا خلق نصف راسه بالعادة ونصفه بالعشي لم يكره ان يخلو الطيب والناس في اعتبار
التزيين والسناع مع قول الشافعي خيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيدان كانت في مجلس واحد
فعليه كفارة واحدة سواء اكره على الاول او لم يكره وان كانا في مجلس وجب لكل مجلس كفارة الا ان
يكون تكرار معنى ايد كرض **ومر ذلك** قال مالك في الصيد والاماني وغيره فكقول الشافعي
فردح الامري مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق **ووجه** الثاني خيفة
اخر افاضه الى ان الفدية لا تجب الا بالالتزم وهو حلق الراس كله سواء كان ذلك في مجلس
او مجلس **ووجه** قول مالك معلوم **ومر ذلك** قول مالك ان من وطئ في الحج او العرة قبل
التحلل الاول فسد نسكه ولزمه بدنه **ووجه** عليه المضي فاسده والقضاء على الفور مع قول
ابي خيفة انه ان كان وطئه قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد
حجه ولزمه بدنه وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد بالبدنه وقول ابي
خليفة فيه تخفيف بالاشاة **فردح** الامري مرتبة الميزان **ووجه** الاول ظاهر وتقدم
الاشكال في ذلك وجوابه اول الباب **ومر ذلك** قول الشافعي خيفة والشافعي ايها يشغيت
لها اي الواجب في الموطوء ان يفرق في موضع الوطئ مع قول مالك واخذ بوجوب ذلك فالاول
مخفف خاضع من ضعفته شؤنه **ووجه** الثاني من قوت شؤنه **فردح** الامري مرتبة
الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي خيفة ان من وطئ شروطي ولم يكره عن الاول لزمه شاة الا ان يكره
ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطئ الثاني شيء مع قول الشافعي انه يجب
كفارة واحدة ومع قول اخذ ان كره على الاول لزمه بالثاني بدنه فالاول فيه تخفيف بشرط

والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنه **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطي
 الثاني كالتمة الاول ولذلك خفف فيه بشارة ووجه الثاني ان الحكم ما يجمع الوطي الاول
 فقط ولذلك اوجب الشافعي فيما كفارة واحدة ووجه قول احمد ظاهره **فخرج** قول
 الايمة الثلاثة ان الله اذا قبل منهوة او وطى فيما دون الفرج فانزل لم يفسد حجة ولكن كرمه
 في قول الشافعي مع قوله ان الله يفسد حجة ويلزمه بدنه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التقبيل والوطى فيما دون الفرج لم يفسد
 الشارع بان حكمه حكم الوطي في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج واما وجوب البدنة للملأ فخرج
 المني وقد حقل ووجه الثاني لما في ذلك بالوطى بالفرج سد الباب والحصول يعني الوطي
 بالانزال فافهم **ومر ذلك** قول الايمة الثلاثة ان شر الهدي من مكة او الحرم كما يجمع قول مالك
 انه لا بد من سوق الهدي من الحل الى الحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فخرج** الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان شر الهدي في نحره على ساكن الحرم من غير سوق بغير الشين
 يسمى هديا تكونه تحضلا للفضوء ووجه الثاني الاحذ بظاهر القرآن في قوله تعالى هذبا
 بالغ الكعبة فانه يقتضي حجه من موضع بعيد خارج الحرم **ومر ذلك** قول الايمة الثلاثة
 ان اذا اشترك جماعة في قتل الصيد لم يهرم جزارا واحدا مع قول ابي حنيفة انه يلزم كل واحد واحد
 اي جزارا كاملا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول القياس على انهم يقتلوا به بجماع انه
 ولو لحوا على الذية فانه لا يلزمهم الادية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلوا به بجماع انه
 قتل لربا ذبه الله فافهم **ومر ذلك** قول الايمة الثلاثة ان الجارح وما يجري بجراحه يصيب بشاة مع قول
 مالك ان الحمامة المكينة تضمن بقتلها ومع قول داود انه لا جوارح في الحمامة من ارباب الباب فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه ظاهره واما قول
 داود فلعله يابغ شي عن الشارع في ذلك **ومر ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يجب على
 القارن ما يجب على المفرد فيما تركه وهو كفارة واحدة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه كفارة واحدة
 وكذلك في قتل الصيد لو اجد جزارا فان افسد احرامه لزمه القضاء وانما الكفارة ووجه الثاني
 ووجه في القضاء به قال احمد فالاول في مسئلة القارن مخفف والثاني فيها مشدد والاول
 في مسئلة قتل الصيد كذلك مشدد وكذلك القول في افسد احرامه هو مشدد **فخرج**
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول بظاهره **ومر ذلك** قول الايمة الثلاثة الا في قول
 راجح للشافعي ان الحلال اذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحة والنظر فيه مع قول ابي حنيفة
 انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد اذا فرق في الحقيقة في احرام الصيد
 في الحرم بين ان يكون من نفس الحرم او دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالكار من اهل
 الادب والاول خاص بالصاغر **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي

انه يكره في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه
 في قطعها شيء لكنه سمي فيها فعلة ومع قول ابي حنيفة ان قطع ما ينسب الادبي فلا حرام عليه وان
 قطع ما ينسب الله فلا بأسه الذي فعله الجزار فالاول فيه تشديد وعلى الاخصا طه والثاني
 فيه تخفيف فانه لا ينبغي اخذان بعينه لما لم يدخله يد الجوارث لانه يضاف الى الله تعالى بيادى الرب
 فلذلك شدد الايمة بالحرمة خلاف ما دخله يد الجوارث فانه يصير مضافا اليهم يارب
 الراي فافهم **ومر ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لحلقا لذاب وللذوا
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز ذلك ولا تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة
 ووجه الاول استثناء الشارع الاخر لما قال كذا عمه العباس لا الاخر لما قال الله فقال
 الاخر في قياس عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع اذ ليس له مرتبة الشجر
 ان قطع فافهم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في الجديد ان شجر المدينة محرمة قطعها
 ولكن لا يضر وكذلك يحرق من حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحدا للشافعي
 في القديم انه يضربان يؤخذ سلب القاتل والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 بخلاف ما ورد في كل منهما والله تعالى اعلم

باب صفة الحج والقرن

اتفقوا لائمة على ان من دخل مكة فهو بالحج وان شاذ دخلها او ان شاذ دخل ليلا وقال
 الشعبي واستحق دخوله ليلا افضل وعلى ان الذهاب من اقصا الى المروة والعودة اليها
 بحسبة ثمانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعودة بحسبة مائة واحدة ووافقه
 على ذلك ابو بكر الصديق في من ائمة الشافعية ووافقوا لائمة الاربعة بخامس الفقهاء
 وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في مني واما
 يقبضون الظهر كعتيق ووافقه على ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلون
 الجمعة بعرفة قال القاضي قبيد الوهاب وقد سأل ابو يوسف ما لك عن هذه المسئلة
 تحقر الرشيد فقال مالك شيئا بابا لمدينة يعلمون ان الجمعة بعرفة وعلى هذا عمل اهل
 الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان الميت لزم لغة شرك وليس يركن
وحكى عن الشعبي والنخعي انه ركن واجمع على استصحاب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت
 العشاء لغة واتفقوا على وجوب الرمي وعلى انه يثبت بعد طلوع الشمس وعلى انه اذا كان
 الهدي تطوعا فهو باق على مكانه بغيره فيه كيف شا الى ان يحرقه وعلى ان طواف الافاصة
 ركن وعلى ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الرمي طرفة عين بغير حصىات واهب
 وقال ابن الماجشون رمي جرة الغنبة من كانا لا يتحمل احدا من الحج الا بالاسان به هذا
 ما وجدته من مسائل الاجماع واتفقا لائمة الاربعة ووجه قول النخعي والشافعي ان دخول

مكة ليلا فقل كون الداخل يرى نفسه كالمجرم الذي غضب عليه السلطان وانوابه متفولا
ليرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الي ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول
هذا ليلا استرله واما وجه قول ابن جرير فهو اخذ بالاحتياط اذ المطلوب البداهة القفا
قبل المروءة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك في اول مرة من السبع وان جرير جعل ذلك نظرا
في كل مرة من السبع فينبغي للمؤرخ العمل بذلك خروجا من الخلاف ووجه قول ابن جرير
انهم يصلون الجمعة بعرفة ومينى ان ذلك يوم عيد يعفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة
الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة
فلا منع لعدم ورود نهى عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم وجود امر بذلك
فكان عدم فعل الجمعة اخف على الناس **وقد** قال اهل الكشف ان الاصل عدم التحريم فانه
الامر الذي ينهى الله امر الناس في الجنة فكذلك رفع الحرج دائر مع الاصل والدائر مع
الحرج دائر مع خلاف الاصل انتهى ووجه كون المبيت ببرد لغة زكنا نص الشارع عليه وهو
شعار الحج به وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور شعاره استكرام من رمي جمرة
الحجرات فافهم واما ما اختلف الامة فيه من الحكم **فرد** قول الشافعي ان من قصد دخول
مكة لا نسك ليسحب له ان يحرم حج او عمره مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز لمن هو في الميقات
ان يحل وزنه الاخرى واما من هو في مكة فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يظن احد
الحرى الا حرما ما ومع قول مالك والشافعي في القدسية انه لا يجوز حكاية الميقات بغير احرام
ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد فالاول لا يخفف خاصة بالاصح
والثاني مستند خاص بالكابرة والثالث فيه تخفيف **فرج** الامر الى ترتيب الميزان
وليعمل على الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر قالوا لهم
لن نزل ما كفة في حصة الله تعالى وغاية احرامهم حج او عمره ان يريدوا بعض حصون زيادة على
ما هم عليه بخلاف الاصاغر قالوا لهم حجوبة عن حصة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم
دخولها ليجزوا عن الوقوع في انها حرممة حصة الله تعالى فافهم **ومر** قول الامة
ببسخة الدعاء عند روية البيت فان طواف القدوم سنة لا يجزى به مع قول الله لا تسب
رفع اليدين بالدعاء عند روية البيت لا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب بحج
بدن فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك
ذلك وتشديد في طواف القدوم **فرج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول الانع
ووجه الثاني عدم بلوغ نقص ذلك لما لك رحمه الله ووجوب البدن بترك طواف القدوم
قاله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من شعار البر البيت **ومر** قول الامة الثلاثة ان
الطهارة وسرا العورة شرط في صحة الطواف وان من احدث فيه بوضوء ونحوه مع قول ابي

حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مستند دليله الاتباع والثاني تخفيف ودليله
الاجتهاد **فرج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بترك
الصلاة الا ان الله قد اهل فيه السقوط فلم يستثنى الا **لكلامه** واما نواحي الحركات
فيه فلا يفتح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى في حصة الطواف بترك
وسعت سبدي عليا الخواص رحمة الله تعالى يقول لا بد للوافقة في حصة الله من السير
في المقامات طوافا كان او صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة
والامام فيها من وطأها الى اخرها بخلاف الطواف سيرة فيه بالجراح زيادة على القلب عبارة
الابق الفار من نوبه الى من يحبه من العفوية فافهم ووجه الثاني ان غاية الظايف بيئت
الله ان يكون كل الحس في المسجد مع الحديث الاصغر وكذلك جائز فذلك قال ابو حنيفة بعد
اشتراط الطهارة فيه وان كان لا بد من الطهارة فافهم **ومر** قول الامة الثلاثة ان
السجود على الحجر الاسود سنة كالقبيل بل هو قبيل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه
بدعة فالاول مستند والثاني تخفيف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ
القبيل به ما ورد في السجود عليه فوقف عند ما بلغه من القبيل فقط **ومر** قول
الشافعي انه يستلزم الركن الثاني ولا يقبله مع قول ابي حنيفة انه لا يستلزمه ومع قول
مالك انه يستلزمه ولا يقبل بزيادة بل يقبل ما على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالا لامة ما بين
تخفيف ومستند في الاستسلام والقبيل **فرج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان ذكر الا
شأنها من علوم الاسرار **ومر** قول الامة ان الركنين المشاهير للدين يكليان
الحج الاستدلال مع قول ابن عباس وجابر بن الزبير باسئلامهما فالاول تخفيف والثاني مستند
فرج الامر الى ترتيب الميزان والاول خاص بالاصاغر الذين لا يشهدون السرا لافي ركني
الاستود واليماي فقط والثاني خاص بالاكابر الذين يشهدون السرا لامتداد لا تخفف
من البيت بل كله مددوا سرار ولكن منها ما ظهر للخاص العام ومنها ما ظهر للخاص فقط
وقد اجري من ان يه من الفقر ان الكعبة صاخره حتى صاخرها وكلمة حتى وكلمة ناشدته
اشعارا واشدتها وشكرت فضله وشكر فضلها فافهم حجة باجماع اهل الكشف ومن شهدا
جماد الاوح فيه فهو محبوب عن اسرار الحج فان دخل المعاني اعجب من بطا الاصنام **وقد**
ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرا يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول الصائم
يا رب قد منعته شهوته ويقول القارئ يا رب قد منعته التو في الليل فيشفعهما الله فيه
وقد ذكر الشيخ يحيى الدين بن العزني انه لما حج تلذذ له الكعبة وزاهاها الى مقامات لم تكن عند
قبل ذلك وخدمته انتهى من هذا اوجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السلول على يد
شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياه كل شي ثم بعد ذلك **واحب** سبدي عليا

الحواشي سيدي ابراهيم المنصوري لما كان بالكعبة كافاته على لك بطوافها به انتهى
ومن ذلك قول الايمنة الثلاثة ان الرملة الانطباع سنة مع قول مالك ان الانطباع لا يبر
وما رايت احدا يفعلها فلا ولا تشدد والثاني مخفف **وجه الاول** لا يتابع **وجه**
الثاني كون مالك لم يبر من فعله فظن انه كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام مالك
وتنفذ في بلوغ الامام ما ورد في الانطباع فقد يكون مذهب زوال الحكم والعلية
فان تلك العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالانطباع والرمل لاجلها قد زال
في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخالفة ما طاعة فريش من الوهن والضعف
في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن باحتقارهم في العيون فلما انطبعوا وادعوا
رجع فريش عما كانت طنت فيهم وقالوا كاهم الغزلان ولكن له قول الاول والآخر اكثر اذ
فقد يكون الشارع اراد ذلك الفعل بعد زوال علته المذكورة لعله اخري **فان**
قيل قد قال الحارثون ان اظهار الضعف والسكنة اعلى في المقام عند الله تعالى من
اظهار القوة **والجواب** صحيح ذلك فظهر بظهور القوة بعد وهن لا يشبه بغيره
في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد نبى الشارع عن التبخار في المشي الا
في دار الحرب وجوز صنع المحبة البيضاء بالسواد في الحرب مع انه يبر عنه في غير الحرب فافهم
ومن ذلك قول الامامة الاربعة انه اذا ترك الرمل والانطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن
البصري والمجاهدون ان عليه دقا ولا مخفف **والثاني** مشدد **وجه** الامر في مرتبة
الميزان **وجه الاول** انه سنة **وجه الثاني** انه واجب بالاجتهاد ولكل منهما **ركاب**
ومن ذلك قول جماهير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بركابها
فالاول مخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه **وجه الاول** ان القرآن افضل
الاذكار فرائه في حفرة الله اولى كافي الصلاة بجامع ان الطواف بترلة الصلاة كما ورد
فناجاة الله تعالى فيه بكلامه القديم اعظم **وجه الثاني** ان الذكر المخصوص محل
يرجح فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل
ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في القول المرح
ان ركعتي الطواف واجتان مع قول مالك واحمد والشافعي في القول لارجح انها سنة فالاول
مشدد والثاني مخفف **وجه** الامر في مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا
فعل شيئا ولم يثبت كونه واجبا ولا مندوبا فلا يجهل ان يجعله مندوبا تخفيفا على الامة
وله ان يجعله واجبا احتياطيا لغير فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان السجدة
في الحج مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه وانه واجب بخير تركه بدم ومنهم
قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد **والثاني** مخفف **وجه** الامر

الي مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا ولم يثبت كونه واجبا ولا مندوبا
فلا يجهل ان يجعله مستحبا تخفيفا على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطيا لغير فافهم **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي ان السجدة في الحج مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه وانه
واجب بخير تركه بدم ومنهم قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد
والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **وجه** الامر في مرتبة الميزان **وجه الاول**
ما صح فيه من الاحاديث ووجه الثاني انه صار من شعائر الحج الظاهرة كما يرى في البيت
مزدلفة **وجه الثالث** الغل بظاهر قوله تعالى فخرج البيت او غمر فلا جناح عليه ان يطوف
بها ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف فيه رفع الحج
الذي كان قبل ان يومر الناس بالسجدة لاسيما وقد غفبه الله تعالى بقوله ومن تطوع
خيرا فجعله من حلة ما ينطوع به واجاب الاول والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز بعد منع
وجبت وان الواجب يظلم عليه طاعة الله تعالى كما يطبق عليه خيرا لان من فعله فقد
اطاع الله تعالى **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا بد من البداءة بالتفافي صحة السجدة
مع قول ابي حنيفة انه لا يخرج عليه في العكس فيبدأ بالمرؤة ويحتم بالصفا فالاول مشدد
ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة **والثاني** مخفف ويشهد باطن الكتاب والسنة وهو ان
المراء السطوف بهما سواء ابدأ بالصفا او بالمرؤة نظير قول مالك في ترتيب الوضوء انه ليس
بشروط وان المراء ان يسئل جميع اعضا الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا سواء تقدم الرجل
على الوجه مثلا او لخرا عتة ولكن البداءة بالصفا مستحبة عند من لا يقول بوجودها لبثها
عن الشارع دون العكس **وقد** قال ابن عباس سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
البداءة بالصفا فقال ابدوا بما بدا الله به اي بذكره فافهم **وجه** الامر في مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الجمع في الوقوف بقرعة من الليل والنهار مستحب مع
قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر في مرتبة الميزان **وجه**
الاول والثاني الاتباع وهو يحمل الوجوب والتدب ولكن القول بالوجوب هو الاوط
فان ليلة عرفة قد جعلها الشارع متاحة عنها في معدودة من حلة وقت الوقوف
بمكة الى ان يطلع الفجر فليليلة عرفة نصيب من الدعاء واما ما في النهار من وقت
يذكر الانسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره او تلك السنة او ذنوب من شفع له
من اصحابه او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متعينا الى ان يفرغ
من ذكر ذنوبه ولو في الجبل لان الشارع قال الحج عرفة **فان** فارق عرفة وعليه ذنوب
لم يسمع منه اخراج الى شفاغة الناس فيه عند الله تعالى وذلك ليشوق على المرات
من الاكابر **خلاف** الاصاغر هذا لان طرف من عرفة قبل الغروب لانهم معتدون بشفاعة

غير هو فيهم وفي اصحابهم وذلك لان اهل الموقف على قسمين اكراماً صاعداً لا كرامة لا تخلف
الى شافع هناك والاصاغر يحتاجون وقد اجتمع بالشافع في اهل عرفه ورعا الى
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الركوب والمنشئ في الوقوف بغيره على حد سواء مع قول احمد
والشافعي في الغدير ان الركوب افضل فالاول تخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدّد
خاص بالاكابر ووجه الاول عدم ورود نص في ترجيح احداً الا من على الاخر ووجه الثاني
الاشارة الى ان الفضل لله تعالى الذي جعله في خلقه وذلك اكل في شكر من اكل الى خلقه
ما شافاه زما حصل له بذلك اذ لا على الله **وقد** سالت سيدي علياً الخواص عن حكم
طوافه صلى الله عليه وسلم اكباً فقال حكمته ان تراه المؤمنون فيناستوا به وتراه العارفون
فيعتبروا **وسالت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا عن ذلك فقال خذ ذلك وهو ان
طوافه صلى الله عليه وسلم اكباً بالبقيت اكباً تختم شيطاناً لبراءة الناس فيستفتونه
عن وقايهم في الحج واما يعلم الناس انهم جاءوا نحو لين علياً كلف القدرة الالهية اظهار الفناء
الله عليهم **ومررت** قول الائمة الثلاثة انه لو لم ينج بين المغرب والعشاء لفة وصلي كل
واحدة منهما في وقتها جاز مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز **فالا** اول تخفف والثاني
مشدّد **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الجمع المذكور مستحب **ووجه**
الثاني انه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كتحمل الذب والوجوب لخالفة
المندوب جارية ومخالفة الواجب لا يجوز **ومررت** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
زني الجرات بغير الحجارة مع قول ابي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من مجلس الارض مع قول
داود يجوز بكل شيء **فالا** اول مشدّد **ودليله** الاتباع **والثاني** فيه تخفيف **والثالث**
مخفف **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاتباع **ووجه** الثاني والثالث
ان المقصود نكايته الشيطان حين ياتي الراعي عند كل حصاة بشبهة يدخلها عليه في دينه على
عدد الحواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصاة فاذا اتاه نكاح الانكار للذات وجب
رّميه بحصاة الافتقار الى المرح وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه واذا اتاه نكاح تعالى
جرم وجب رّميه بحصاة افتقار ذلك الى بخير والوجود بالغير واذا اتاه نكاح الحبة
وجب رّميه بحصاة الافتقار الى الارادة والتركيب والابعاد واذا اتاه بالعرضية
وجب رّميه بحصاة الافتقار الى المحل والحدوث واذا اتاه بالعلية وجب رّميه
بحصاة دليل مسأواة العلة للخالق في الوجود **وقد** كان تعالى ولا شيء معه واذا اتاه
بالطبيعة وجب رّميه بالحصاة السادسة وهي ليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد
من ايجاد الطبيعة الى الامر الاخر في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية بجميع قاعليها
ومفعليها حرادة وبرودة ورطوبة ويؤسسه ولا يجمع اجتماعها لذاتها ولا افتقارها لذاتها

ولا

ولا وجودها الا في عين الحار والبارد واليابس والرطب واذا اتاه بالعدم وقال له فاذا لم
تبين هذا ولا هذا او تعدله ما تقدم فاشترى وجب رّميه بالحصاة السابعة ونتيجة
دليل اثاره في الممكن اذ العدم لا اثر له ومعنى النكاح عند كل حصاة اي الله اكبر من هذه الشبهة
التي اتاه بها الشيطان كما اوضحنا ذلك في كتاب اشارات العبادات فاذا ارى بليس يداو
نحاس او رصاص او خشباً وعظم حصلت نكايته الشيطان به اذا سته فافهم **ومررت**
قول الشافعي في ايمان وقت الري يدخل من نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة ومالك ان
الري لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول مجاهد والخفي والثوري انه لا يجوز الا بعد
طلوع الشمس **فالا** اول تخفف **والثاني** فيه تشديد **والثالث** كذلك **ترجع** الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه هذه الامور لا يدكر الا مشافهة لاهله لانه من الاشياء **ومررت** قول الائمة
الثلاثة انه يقطع النبلية برياً وحصة من يجرى العقبة مع قوله انك ان يقطعها
من زوال يوم عرفة **فالا** اول تخفف **والثاني** مشدّد **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الاجابة قد حصلت بليلة المزدلفة وما بقي الا الشرح في الفصل من الشك ولا
تناسل النبلية **ووجه** الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من يوم عرفة لان
الوقوف هو معظم الحج فناسب ترك النبلية بعد حصول معظمها **ومررت** قول الائمة
الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فيرى حجرة العقبة ثم يمشي ثم يخلق ثم يطوف
مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب **فالا** اول تخفف **والثاني** مشدّد **ترجع** الامر الى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا
الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجباً ويحتمل ان يكون مستحباً ولكن الاستحباب اقرب في حق
الضعفاء ما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قد رآه في يوم النحر الا قال افعلوا ولا
حرج **ومررت** قول ابي حنيفة ان الواجب في طواف الراس الرابع مع قوله ان الواجب
خلق الكلا والاكثرو مع قول الشافعي ان الواجب ثلاث شربات **والا** افضل خلق الكلا **فالاول**
فيه تخفيف **والثاني** فيه تشديد **والثالث** تخفف **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالنوسطين في مقام العبودية **والثاني** خاص بالعبودية **والثالث** خاص
بالاكابر العارفين **وذلك** لان الخلق تابع للرباسة الموجهة في حق من ذكر فكما خفت الرباسة
خفت خلق الشرب فافهم **ومررت** قول الائمة ان الخلق يملك الخلق الشق الا مع قول
ابي حنيفة انه يتبدل بالاسطر اعني بين الخلق لا الخلق له **والاول** الاتباع من حيث
انه تكرمه **ووجه** الثاني انه ازالة قدر فناسب البداة به **وهمذان** القولان كالقولين
في السواك فمن جعله تكرماً قال يستويك بهينه **ومن** جعله ازالة قدر قال يستويك بيساره
ومررت قول الائمة الثلاثة انه من لا شعر راسه يشق امره ان الموتى عليه مع قول

اي حنيفة ان ذلك لا يستحق فالاول مشدد والثاني مخفف **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان
ووجهه الاول ان الرئاسة قائمة بكل ذات وحلقى الشعر كناية عن ان لها فلما فقد الشعر ناب
منع الجلد بالموتى في زوال الرئاسة مقام حلقى الشعر وان كانت الرئاسة حقيقة لحلقها الغلب
لا الراس فانهم **ووجه** الثاني ان الشارع لم يأت بالخلق الامر كان له شعير بالامر بالموتى
على الجلد لم يزل شيئاً في راي العين فلا غاية لامتداد الموتى فانهم **ومن ذلك** قول الائمة بالجنة
سوق هدي وهو ان يتسوق معه شيئاً من نعم ليدركه وكذلك اشعار الهدي اذ كان من اهل
او بقر في صفحة سنامه الامم عند الشافعي والحمد وقال مالك في الجاهل لا يسرق وقال ابو
حنيفة لا شعاع يحترق **فالاو** والثاني دليله الانباع والثالث وجهه انه يعيب الهدي
في الظاهر ويسوء الصورة **واجاب** الاول ان اشعار كناية عن كمال الادعاء لا مثالا امراة
في الحج **واساقه** الى ان الانسان لو زج نفسه في رعيته كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق
للدخ والماكل **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحق
ان يقبل العنم لعنم مع قول مالك انه لا يستحق تقليدا لعنم انما التقيد للابل فقط
فالاو مخفف في ترك استصحاب تقليد العنم **والثاني** مشدد **فترجع** الامر الى ترتيب
الميزان **ووجه** الاول الانباع **ووجه** قول مالك ان العنم لا تحل لها الشياطين
خلافا للابل فكانا لتغل في الابل كناية عن ضعف الشياطين النعان خلافا لعنم **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدي اذا كان مندورا نزلت بكهنة بالندور وصير للمساكين
فلا يباع ولا يبدل مع قول اي حنيفة انه يجوز بيعه وانما الله بغيره فالاو مشدد
والثاني مخفف **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان الزمان القادر بالوفاء
ليس هو تكملة له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجب الله تعالى عليه
وزاحم الشارع في مرتبة الشريعة فكان في خروجه عن ملكه بالندور مبادرة الى طلب سددها
العقوبة ليرضي عنه ربه بحيث ارتكب منهيبا **ووجه** الثاني ان المراد اخرج ذلك المندور
او مثله في القيمة فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز شربه ما فضل عن ولد
الهدي مع قول احمد انه لا يجوز فالاو مخفف **والثاني** مشدد **فترجع** الامر الى ترتيب
الميزان **ووجه** الاول ان الندور حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في حبه لا يستغلف **واما**
ما استغلف ونحدر نظيره فلاحرج في الاستفاعة **ووجه** الثالث دخول اللبن في الله
كما يدخل لبن البهيمة الذي يضر بها في البيع فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان ما وجب في الد
حرام لا يؤكل منه مع قول اي حنيفة انه يؤكل من ذم القرآن والتمتع ومع قول مالك انه يؤكل
من جميع الذم الواجبة الاجزاء الصبيد وفدية الاذي **فالاو** مشدد خاص لا كابر
والثاني فيه مخفف خاص بالاصغر المتوسطين **والثالث** مخفف خاص بالعوام

ووجه استنباح الصبيد وفدية الاذي انه في اول كفارة الخيانة على الصبيد **وفي الثاني**
لاجل ما حصل له من الترفه بتقصير مدة الاحرام المذكور فمعرفة الافراد فانهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ليلائع قول مالك انه ذلك لا يجوز **فالاو** مخفف **والثاني**
مشدد **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** القولين مقر في العقبة **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان افضل بقعة الذبح المعتمر المروة والحاج متى مع قول مالك انه لا يجزي
المعتمر الذبح الا عند المروة ولا الحاج الا بمكة **فالاو** مخفف **والثاني** مشدد **فترجع** الامر
الى ترتيب الميزان **وذلك** دليل القولين الانباع ونهض بها للموجب اجنادا لا امام مالك ولا حنيفة
احوط من القول الاول فاما **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه وقت طواف الركن من نصف
ليلة النحر وفضلته حتى يوم النحر **ووجه** الاول مع قول اي حنيفة اول وقت طواف الركن من نصف
واخرة فاني اياما التشرية فان اخرة الى الثالث لزمه **ووجه** الاول فيه مخفف **والثاني** فيه
لشديد **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يتبدا
في رجلي الممرات بالتي تلي مسجد الحنيفة **ووجه** الاول مع قول اي حنيفة انه لو
ري منكما احاد فان لم يفعل فلا شيء عليه **فالاو** فيه تشديد **والثاني** فيه تخفيف
فترجع الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان البداءة بالحركة التي تلي مسجد الحنيفة هو الامر
الوارد **وكل** امر ليس عليه امر الشارع فهو مردود **ووجه** الثاني انه مردود ومن حيث
كالانباع فهو مقبول لكنه ناقض في الفضل على الاول فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان تزول الحصب مشحبة مع قول اي حنيفة انه شك وبه قال عمر الخطاب حتى لا يسهل
فالاو مخفف **والثاني** مشدد **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان النبي صلى الله عليه
وسلم فيه غسل الامر من بعد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من لم يغسل من يومه الثاني
حتى غرب الشمس وجب مبيتها وفي الغد مع قول اي حنيفة انه يغسلها لم يطعم عليه الحج
فالاو مشدد **والثاني** مخفف **فترجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد ان المرأة اذا احضت قبل طواف الاضحية فترتق حتى تطوف ولا يلزم لها الخليل
الجلها بل ينفرع الناس ويركب غيرهما مع قول مالك انه يلزمه غسل الرجل اكثر من مرة الخفيض
ولا يات ثلثة ايام ومع قول اي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة تطوف وتدخل
مع الحاج فالاو مشدد **والثاني** فيه تشديد **والثالث** مخفف **فترجع** الامر الى ترتيب
ترتيب الميزان وقد اتمى البارز في النساء اللاتي حصن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من
الائمة الشافعية **ومن ذلك** قول الائمة ان طواف الوداع واجب من احيات الحج الا في
حق من اقام مكة فانه لا وراع عليه مع قول اي حنيفة انه لا يستغف باقامته فالاو مخفف
والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لمعا الحج لا للبيت والاعتقالي علم

في

باب الاحصاء اتفقوا لائمة الاربعة على ان من احصره عدو عن الوقوف او العلوان او السعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزومه قصده قرب او بعد ولم يتخلل فان سلكه ففاته الحج او لم يكن له طريق اخر يتخلل من احرامه بفعل عمره عند الثلاث مع قول اي حنيفة ان شرط التخلل ان حصره العدو من الوقوف والبيت جميعا فان حصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس انه لا يتخلل اذا كان العدو كافرا فلا ولا فيه تخفيف. والثاني فيه تشديد. والثالث كذلك **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **فان قيل** فلم يشرع الهدي للحصر مع ان الحصر لم يقع باختياره وانما ذلك على غير عرف العبد ويؤمنع الكفارات انما هو عن الوقوف في امر عتيق به العبدية **فاجاب** والامر كذلك وانما حصره ان العبد ماض عن دخول حصره الله عز وجل الامانة من الرئاسة والكبر فلم يصح لدخول حصره الله الخاصة التي في الحرم للملكي كان الهدي كالهدي بين يدي الحاجة فانه سهل فضاها. وانما ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فانما الخلق للراس اشارة لرؤس الرئاسة والكبر اللذين كانا مانعين من دخول الحصر **فان قال قائل** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقصودا من الكبر وحسب الرئاسة وقد كان مع اصحابه حين صدقوا المشركون **فاجاب** ان ذلك كان من باب التشريع لامتته فادخل نفسه في حكمهم تواضعا لهم وشرفا لهم اولا ثم كرا لامتته لانها من مسائل الخلاص التي كان يفتي بها الخواص من الفقهاء **ومررنا** قول الشافعي انه يتخلل بالذبح والخلق مع قول اي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث احصر وانما يصح بالحرمة بوطي ويحلى بقبلة وقتا يحصر فيه فينتحل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتخلل ولا شيء عليه من ذبح وخلق فالاول فيه تشديد. والثاني في تشدد. والثالث تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان في التخلل ما ذكر ادبنا مع الله تعالى كما في ذبحه الخروج من الصلاة ووجه الثاني ان اظهار السنة وقيا ساعيا للدماء الواجبة بفعل حرما او ترك واجب وهذا القول خاصان بالاكابر وقولنا لا خاص بالاصاغر **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومررنا** قول الشافعي في اظهار القولين انه يجب لقضاء التخلل من المرض لامل التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن المرض قبل الاحرام سقط عنه الفرض لا قضاء على من كان سكره تطوعا عندئذ ومع قول اي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فضا كان او تطوعا وهو اخذ في الروايتين لاجل الاول فيه تشديد. والثاني فيه تخفيف. والثالث تشدد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول تعظيم امر الفرض لاستيائه بعد الترامه والدخول فيه. بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من احصر قبل اللبس للاحرام فكان له محصل لما استطاعه في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول اي حنيفة ولحم في اخذ في رواية تعظيم امر الحج بدليل انه لا يخرج منه الا بالفساد بل يجب المعنى في فاسده والقضاء وان كان سكره تطوعا **ومررنا** قول الشافعي انه لا قضاء

على المحصر المنطوع بالمرض الا ان كان شرط التخلل به مع قول مالك واحدا انه لا يتخلل بالمرض ومع قول اي حنيفة ان شرط التخلل بطلان الفاعل ولا فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومررنا** قول الشافعي في اظهار القولين انه يجب لقضاء التخلل من المرض لامل التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن المرض قبل الاحرام سقط عنه الفرض لا قضاء على من كان سكره تطوعا عندئذ ومع قول اي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فضا كان او تطوعا وهو اخذ في الروايتين لاجل الاول فيه تشديد. والثاني فيه تخفيف. والثالث تشدد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول تعظيم امر الفرض لاستيائه بعد الترامه والدخول فيه. بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من احصر قبل اللبس للاحرام فكان له محصل لما استطاعه في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول اي حنيفة ولحم في اخذ في رواية تعظيم امر الحج بدليل انه لا يخرج منه الا بالفساد بل يجب المعنى في فاسده والقضاء وان كان سكره تطوعا **ومررنا** قول الشافعي انه لا قضاء

باب الاضحية والعقيقة اجمع العلماء على ان الاضحية مشروعك باصل الشريعة. وانما اختلفوا في وجوبها واتفقوا على ان المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء على ان الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان الجرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور والجموع على ان مقطوعة الاذن لا تحري. وكذلك مقطوعة الذنب لغوات جرم المحصر. واتفقوا على انه لا يجوز ان ياكل شيئا من لحم الاضحية المندونة وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز بيع شي من لحم الاضحية والهدي بذرا كان او تطوعا وكذلك بيع الجلود خلافا للحنفي والاراعي كاسيا في الباب. واتفقوا على ان البدنة والبقرة تحري عن سبعة والساة عن واحد وقال النخعي ان الهوية تحري عن عشرة. واتفقوا على ان وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته. وكذلك اتفقوا على انه لا يمسس المولود

بدم العقيقة وقال الحسن يطلي من المولد بدمها هذا ما وجدته من سابل الاجماع والامة
 واما ما اختلفوا **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة وصاحب الامام في حنيفة ان الاضحية
 سنة مؤكدة مع قول ابي حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها
 المصائب فالاول تخفيفه **والثاني** مستند من جهة الوجوب في اعتبار المصائب **فمن ذلك** الامر
 الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول اتباع وهو يستند للاصحاب في الحرمة والكراهة فان اقل مراتب
 الامر في الاستصحاب واعلى كالحلقة الامر في الحرمة **ووجه** قول ابي حنيفة كون الكراهة او
 الحرمة لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتاب الامور **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا
 التزم الحنيفة فعينه وكان سائلا فحدث بها عينا لم يمنع اقرارها مع قول ابي حنيفة انه يمنع فالاول
 تخفيفه **والثاني** مستند فيحمل الاول على حال الامصار **والثاني** على حال الكاثر من وزع المدققين
 في الابعاد مع الله تعالى وقد **دفع** الامر في ذلك الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
 الاربع ان العتيق في الاضحية يمنع الاجرام مع قول بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مستند خاص
 بالاكابر الذين يستقون من الله ان يتقربوا اليه بشيئا نقصه من صفاته **والثاني** تخفيفه
 خاص بالاصاغر الذين لا يرعون الا ما ينقض الحكم **فمن ذلك** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يكره مكسورة القرن مع قول احمد انها لا تجزى فالاول تخفيفه **والثاني**
 مستند **وتحمل** الامر على حالين نظر للاكابر والاصاغر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في الحرمة
 لا تجزى مع قول ابي حنيفة انها تجزى فالاول مستند خاص بالاكابر واهل الورع والثروة الذين
 سهل عليهم تحصيل السليمة من العرج **والثاني** تخفيفه خاص بالاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي
 انه لا تجزى مقطوعة شي من الذب ولو يسيرا مع اخذنا رجاعة من متاعه في حال الاجزاء مع قول
 ابي حنيفة ومالك انه ان ذهب الاقل اجزا او الاكثر فلا ولا واحد فاما اذا غلب الثلث روايتان
 فالاول مستند خاص بالاكابر وما بعده تخفيفه خاص بالاصاغر **فمن ذلك** الامر الى ترتيب الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للسلطان تسليب في ذبح الاضحية مع الكراهة
 في الذي مع قول مالك انه لا يجوز استنابة الذي لا يكون اضحية فالاول تخفيفه **والثاني**
 مستند **ووجه** الاول كون الذي من اهل الذبح في الجملة **ووجه** قول مالك ان الاضحية قربان
 الى الله تعالى فلا يليق ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا شرار في احكام الكافر والمترك والمرتد
 بينهما لا يسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا
 نصير اضحية بمجرد ذلك مع قول ابي حنيفة انها نصير **فالاول** تخفيفه خاص بالاصاغر **والثاني**
 مستند خاص بالاكابر **فمن ذلك** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان ترك السب
 على الذبيحة عمدا او سهوا ايضا مع قول احمد انه ان ترك السب عمدا لم يجز اكلها وان تركها
 سهوا فمقتها روايتان **وبذلك** قال مالك وعنده رواية ثالثة انها محل لطلاق سوا تركها
 عمدا او سهوا ومذهب اصحابه كما قاله القاضي عند الوهاب ان تارك السب عمدا غير متاقل

بدم العقيقة وقال الحسن يطلي من المولد بدمها هذا ما وجدته من سابل الاجماع والامة
 واما ما اختلفوا **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة وصاحب الامام في حنيفة ان الاضحية
 سنة مؤكدة مع قول ابي حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها
 المصائب فالاول تخفيفه **والثاني** مستند من جهة الوجوب في اعتبار المصائب **فمن ذلك** الامر
 الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول اتباع وهو يستند للاصحاب في الحرمة والكراهة فان اقل مراتب
 الامر في الاستصحاب واعلى كالحلقة الامر في الحرمة **ووجه** قول ابي حنيفة كون الكراهة او
 الحرمة لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتاب الامور **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا
 التزم الحنيفة فعينه وكان سائلا فحدث بها عينا لم يمنع اقرارها مع قول ابي حنيفة انه يمنع فالاول
 تخفيفه **والثاني** مستند فيحمل الاول على حال الامصار **والثاني** على حال الكاثر من وزع المدققين
 في الابعاد مع الله تعالى وقد **دفع** الامر في ذلك الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
 الاربع ان العتيق في الاضحية يمنع الاجرام مع قول بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مستند خاص
 بالاكابر الذين يستقون من الله ان يتقربوا اليه بشيئا نقصه من صفاته **والثاني** تخفيفه
 خاص بالاصاغر الذين لا يرعون الا ما ينقض الحكم **فمن ذلك** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يكره مكسورة القرن مع قول احمد انها لا تجزى فالاول تخفيفه **والثاني**
 مستند **وتحمل** الامر على حالين نظر للاكابر والاصاغر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في الحرمة
 لا تجزى مع قول ابي حنيفة انها تجزى فالاول مستند خاص بالاكابر واهل الورع والثروة الذين
 سهل عليهم تحصيل السليمة من العرج **والثاني** تخفيفه خاص بالاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي
 انه لا تجزى مقطوعة شي من الذب ولو يسيرا مع اخذنا رجاعة من متاعه في حال الاجزاء مع قول
 ابي حنيفة ومالك انه ان ذهب الاقل اجزا او الاكثر فلا ولا واحد فاما اذا غلب الثلث روايتان
 فالاول مستند خاص بالاكابر وما بعده تخفيفه خاص بالاصاغر **فمن ذلك** الامر الى ترتيب الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للسلطان تسليب في ذبح الاضحية مع الكراهة
 في الذي مع قول مالك انه لا يجوز استنابة الذي لا يكون اضحية فالاول تخفيفه **والثاني**
 مستند **ووجه** الاول كون الذي من اهل الذبح في الجملة **ووجه** قول مالك ان الاضحية قربان
 الى الله تعالى فلا يليق ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا شرار في احكام الكافر والمترك والمرتد
 بينهما لا يسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا
 نصير اضحية بمجرد ذلك مع قول ابي حنيفة انها نصير **فالاول** تخفيفه خاص بالاصاغر **والثاني**
 مستند خاص بالاكابر **فمن ذلك** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان ترك السب
 على الذبيحة عمدا او سهوا ايضا مع قول احمد انه ان ترك السب عمدا لم يجز اكلها وان تركها
 سهوا فمقتها روايتان **وبذلك** قال مالك وعنده رواية ثالثة انها محل لطلاق سوا تركها
 عمدا او سهوا ومذهب اصحابه كما قاله القاضي عند الوهاب ان تارك السب عمدا غير متاقل

لا تركل ذبيحة ومنع قول أبي حنيفة ان الذابح اذا ترك النسيئة عمدا لم يترك ذبيحته وان تركها
ناسيا اكلت فالاول مخفف والثاني وما بعده مفصل الرواية الثالثة من مالك فانها
مخففة **فرجع** الامري مرتين الميزان. ووجه من منع الاكل لما لم يذكر اسم الله عليه ولو سبنا
الاخذ بظاهر قوله تعالى لما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين اما في حق
من يذبح على اسم الاصنام والاولان ووجه من اباح الاكل لما لم يذكر اسم الله عليه ولو عدا العمل
بقرائن الاحوال فان المسلم لا يذبح الا على اسم الله لا ينادي بالاصنام والاولان مخففة باله. وقد
اجمع الائمة الاربعة على استحباب النسيئة في جميع ما امرنا الشارع فيه بالنسيئة وما خالف
في ذلك الا بعض اهل الظاهر **فرجع** الامري مرتين الميزان الى تخفيف وتشديد بالنظر الى حال
الكاثر والاضاغر فافهم **ومر ذلك** قول الامام الشافعي يشجب الصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عند الذبح مع قول احمد ان ذلك ليس مشروع ومنع قول أبي حنيفة ومالك انه
يكبر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويشجب ان يقول اللهم هذا
منك ولك فتقبل مني وقال ابو حنيفة كبره قولك فالاول من المسئلة الاولى مشدد وذليل
الاتباع. والثاني مخفف وذليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك. ووجه التباين
من تركه غير الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التنفير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام
فافهم. واما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك اظهار الفضل في ذلك الى الله تعالى
اي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال عليك الى ان يخرج ملكك فتحتها العبادك. ووجه
كراهة قولك انما امرنا لا ينبغي وضعه في كتاب فرجه الله الامام با حنيفة ما كان اذ
علمه **ومر ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المنطوعة بها مع قول
بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامري مرتين الميزان ووجه
الاول ان سبب تشريع النسيئة دفع البلاد عن المعقبي واهله وجميع اهل الارض المسلمين
ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشترك الناس في ذلك اقبلا وقد افاض بالاضاغر اما الوجوب
فهو خاص بالكاثر الذين لا يقدرون على تحمل ثقل منة الخلاق عليهم وللشافعي في الفضل من ذلك
قولان احدها ياكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث. والثاني وهو المرجح عندنا
انه يتصدق بكلمة الا لقا يتبرك باكلها **ومر ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على انه لا يجوز بيع
جلد الاضحية المندورة او المنطوعة بها مع قول النخعي والاوزاعي انه يجوز بيعه باله البيت
التي تعاركا الفاس في الغزو والمختل والغربان والميزان فالاول مشدد وخاص بالكاثر واهله
الرفاهية. والثاني مخفف خاص بالاضاغر واهل الحاجة **وحكي** ذلك عن أبي حنيفة
ايضا. وقار عطا الاساس يبيع اهل الاضاحي لذهم وغيرها النبي. ووجه عدم بلوغ عطا
نبي عن ذلك فافهم **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان ابل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول

مالك ان افضل الغنم ثم الابل ثم البقر. ووجه الغنم مغزوف فان ابل اكثر لحما والغنم
اطيب فيحمل الاول على مال الفقراء والمساكين. والثاني على مال الكاثر في الدنيا والمترفين فيضي
كل انسان بما هو ميسر عنده ويجب ان ياكل منه **فرجع** الامري مرتين الميزان **ومر ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في يده سواء كانوا من اهل البيت واحد
مع قول مالك انها لا تجزى الا اذا كانت نظوفا وكانوا اهل البيت واحدا فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد **فرجع** الامري مرتين الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي
ان العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة انها مباحة ولا افول انها مستحبة ومع قول احمد
في اشهر وايتيه الها سنة. والثانية الها واجبة واختاره بعض اصحابه وهو مذهب الحسن
وداود فالاول والثالث مخفف. والثاني اخف والرابع مشدد **فرجع** الامري مرتين
الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والندب معا وكل منهما كمال فالاستحباب خاص بالمتو
الذين ليسوا بحول نفوسهم بترك بعض السنن والوجوب خاص بالكاثر الذين يواخذون نفوسهم
بذلك. والاباحة خاص بالاضاغر **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان السقي العقيقة
ان يذبح عن غلام شاتان. وعن الجارية شاة مع قول مالك انه يذبح عن غلام شاة واحدة
كافي الجارية فالاول فيه تشديد. والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامري مرتين الميزان
ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكر مائة الانثيين في الارث. وفي الشهادة وغير ذلك ووجه
الثاني النظر الى روح المذكرة المحبذ فانها وليمة لا توصف بدكورة ولا بانوثة فان ذبح صا
هذا المشدد عن الغلام شاتين في مواضيها مع موافقته للوارد **ومر ذلك** قول الشافعي
واحمد بعد استحباب كسر عظام العقيقة وانما تنطق احدا كما لا نقا ولا سلاطة المولود مع
قول غيرهما انه يشحب كسر عظامها نقا ولا بالذبول وكثرة التواضع وخودنا البشرية والله
سبحانه ونعالى اعلم **باب النذر**
اتقول الائمة على ان النذر يجب الوقاية ان كان طاعة وان كان معصية لئلا يحذر الوقاية وقيل انه
لا يصح نذر صوم يوما العيد نذر ان لم يحضر فان نذر صوم العيد نذر وصام صومه مع التعم
عند أبي حنيفة وحكي انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعات ومتفرقا وقال داود يلزمه
صومها متتابعات فالاول والاضاغر. والثاني خاص بالكاثر من اهل الضياع هذا ما وجدته
من سبيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يلزمه بندر
المعصية كفارة مع قول احمد في احدي روايته انه يعتقد ولا يحل فعله ويجب به كفارة فالاول
مخفف. والثاني مشدد **فرجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول عدمه ووجه الثاني
ذلك بالكفارة. ووجه الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فاشترى على
ذلك فكان وجوب الكفارة لا يقا به دفع اعنه اشربة فعل ذلك المعصية **ومر ذلك**

قوله الشافعي انه لو نذر فح وله او نفسه لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واحمد في الحديث
روايتهم انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة
يمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه
الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده انه معصية فكان فيه شاة قياسا
على الذم الواجب في الحج بفعل حرام او كفارة يمين قياسا على اليمين احتج بها **ومر ذلك** قول
الايمه الثلاثة انه من نذر ان يترك الصلاة وهو الاصح من تذهب الشافعي والقول الثاني له
عدم الصحة حتى يعلقه يعني التذلل كور بشرط اوصافه فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي
فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ملوك الادب مع الله تعالى ان يافوا
حضرته بالاحسان في يوم عرفة لان ذلك كالنكاح فهو كن يوفي فلان الصلاة تطلقا من غير
تعيين فانه نصح صلاته ووجه الثاني ان يعلقه بشرط اوصافه هو موضوع التذرفا فحصر
ومر ذلك قول الايمه الثلاثة ان من نذر مع عبده لم يلزمه شيء مع قول احمد في حديث وابنه
انه يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم مثل ذلك قريبا **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
ان من نذر الحج يلزمه الوفا به لا غير مع قول الشافعي في احد القولين انه يلزمه كفارة لا غير
والقول الآخر بتخير بين الوفا به وبين كفارة يمين فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه
تشديد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي ان من نذر قربان في الحج
كان قال ان كنت فلانا فلتد على صوم او صدقة فهو متخير بين الوفا بما التزمه وبين كفارة
يمين مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الوفا بكل حال ولا تجزئه الكفارة ومع قول مالك واحمد
انه تجزئه الكفارة ويقال ان العمل عليه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
قريب منه **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه وسر
الاجتهاد **ومر ذلك** قول الشافعي في نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان يتصدق بجميعه
مع قول اصحاب ابي حنيفة انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قول احمد
انه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة
وغيرها ومع قول احمد في حديث روايتهم انه يتصدق بجميع الثلاث من امواله وفي الرواية
الاخرى الرجوع اليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
وما بعده قريب منه **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال المذكورة
ومرجعها الاجتهاد **ومر ذلك** قول مالك واحمد والشافعي في اصح قوليه ان من نذر
الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والافقي مع قول
ابي حنيفة ان الصلاة لا تعين في مسجد كالحال فالاول مشدد وهو خاص بالاصاغر

الذي يشهد تقاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني
مخفف وهو خاص بالكابر الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها
الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث ما جعله الله تعالى للكلف من الفضل للمساجد
الثلاثة ويصح ان يكون القايلون بالاول يشهدون كذلك هذا المشهد بالامالة ثم رادوا
عليه من حيث ما ورد من الفضل فيكون الكل القايلين بالتساوي فقط ونظير ذلك الاسما
الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المنتقم مثلا للرجوع الاسما كلها الى ذات
واحدة فذلك القول في نسبة المساجد الى الله تعالى وما ورد في النفاصل بينهما راجع الى
العبد بحسب ما يقوم في قلبه من الغفلة لذلك الاسما والنظر اليها جعله الله للعبد
فيه من الثواب لا غير **ومر ذلك** قول الايمه الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم اضطر
لفقد فضاه مع قول مالك انه اذا اضطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو
خاص بالاصاغر والثاني فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالاصاغر ووجه
الاول قياسا لذكر علي المرض في قوله تعالى قران منك من رخصا او على سفر فعدة من ايامه
لغير جامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف التذرع رخصة المرض لانه لما اوجبه
العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما امره بالوفاء به الا حقوبة له على الله
اوبه في مراخطة الشارع في التشريع ولذلك ورد النهي عنه وعنه بعض المحققين
من جملة الفضول المني عنه وما مدح الله تعالى الذين يؤفون بالنذر الا من حيث تداركهم
الوفاء الامر حيث ابتدأوه فانه **ومر ذلك** قول مالك واحمد انه لو نذر قضاء البيت
الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمر او نذر المشي الى بيت الله الحرام لزمه القضاء او عمره وولزمه
المشي من وراء اهله مع قول ابي حنيفة انه لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشي لبيت الله الحرام
واما اذا نذر القضاء والذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فراجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه بالنظر للاكابر والاصاغر **ومر ذلك** قول
الشافعي في احد القولين وابي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لم يفت
نذره مع قول مالك واحمد والشافعي في اصح قوليه انه يفتد ويلزمه فالاول مخفف
والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه تقاوت المساجد
وتساويها قريبا فراجع **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو نذر فعل اصباح
كان قال الله على ان امشي الى بيتي واركب فرسي والبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول
الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالفوا وان كان لا يلزمه فعل ذلك ومع قول
احمد انه يفتد نذره بذلك وهو متخير بين الوفا به وبين الكفارة فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبتي

الميزان ووجه كل من هذه الأقوال يرجع إلى اجتهاد القائل به والله اعلم.

باب الاطعمة

اجمعوا على ان لحم النعم كلال وانفقوا على ان كل طير لا يخلب له كلال ولذلك اتفقوا على ان الارنب كلال وكذلك اتفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو السمك. واتفقوا على ان الحلال اذا حبست وعلقت طاهرا حتى زالت رائحة الجحاسة حلت عند احمد وزالت العسائر عند من لا يقول بخبرها كالايمية الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقار بعين يوماء والشاة سبعة ايام والدجاجة ثلاثة ايام واجمعوا على حواز الاكل من الميتة عندك الا مطرارة وكذلك اتفقوا على ان السنن والرتب او غيرهما من الادمان اذا وقعت فيه فارة فالقنب وما خوطها حل اكله الباقي وكان ظاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم اكل من البستان اذا كان عليه حائط الابان ما لكه هذا اما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **وقولك** قول الامام الشافعي في التحريم في يوسف ويحل كل اللحم الخيل مع قول مالك بکراهته وقول اصحابه بحرمنته وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه الاول انه مشتطاب عند الاسكان من الامور ابا الدنيا ووجه الكراهة كونه نازلا في الاستنابة عن لحم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلها اذا قيل بانها باحتمال فيضعف الاستعداد لامر الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا للحكم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي بقاها وعدم زعمها ولو حل اكل لحمها في الجملة فافهم **وقولك** قول الايمية الثلاثة بتحريم كل لحم البغال والخيول الاهلية مع قول مالك بکراهته كراهة مطلقة وقال مخففوا اصحابه انه حرام ومع قول الحسن حل اكل لحم البغال وقول ابن عباس يحل اكل لحمه اقلية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف والرابع مخفف **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر في كونها على اختلاف طبائع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا يخرج ومن لم يظبط نفسه بأكله فلا يبيع له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً **وقولك** اتفاق الايمية الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير بعد وبعه على غيره كالعقاب والصقور والبارك والسنان وكذا ما لا يخلب له اذا كان يأكل الجيف كالسرو والرحم والغراب لا يبيع والاسود عذير عزاب الرابع مع قول مالك باباحة ذلك على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه الاول انه مشتطاب لاهل الطبائع السليمة ولان فيه فسوة من حيث انه يقتضي غيره ولقوله من غير رخصة بذلك الحيوان المنصور فيسرى فيظهر تلك الفسوة في قلبه لانه اذا فتن قلبه لعبادته لا يحل قلبه الي مؤمنه وصار كالحمار **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه الاول انه مشتطاب لاهل الطبائع

الحرم

الفسوة

الفسوة في القلب كاجرب ووجه تحريم ما ياكل الجيف انه مشتطاب ووجه قوله مالك ان بعض الناس يبيططيه فيسأخ له اكله فان العلة في تحريم غير المشتطاب انما هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشتهيه النفس فانه يكون بطي الهضم فيورث الامراض عكس اكل الانسان ما تشتهيه نفسه فانه يكون سريع الهضم وكما اشهدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم **وقولك** قول الايمية الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما يبي عن قتله كالخفاف والهدهد والحفاش واليومر والبنغا والطاووس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان يبي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من يبي عن قتله حل اكله فقد تحريم ذلك كتحريم كلب الصيد والماشية فافهم **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان من السباع بعد وبعه على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل والذئب والهرق الاما لكراهة اباح اكله ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ونصح نخل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فافهم **وقولك** قول صاحب النجيز بتحريم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى للحليته ان الخشار حل كلها **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ونصح حمارك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية **وقولك** قول الشافعي في اكل نخل النمل والضبع مع قول مالك بکراهته اكل لحمها ومع قول ابي حنيفة بتحريمها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه ذلك كله يرجع إلى اجتهاد المجتهدين **وقولك** قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب والبرص مع قول ابي حنيفة بکراهته اكلها ومع قول احمد باباحة الضب وفي البرص روايات فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان **وقولك** قول الايمية الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالغار والذباب والجراد والدود المفرد عن معدنه او الذي يشبهه قبيلا مع قول مالك بکراهته دون تحريمه ويصح نخل ذلك على حالين **وقولك** قول الايمية ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات تخلف فيه من غير سبب يضر به فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان **وقولك** قول مالك والشافعي يحل اكل القنفذ مع قول ابي حنيفة واحمد بتحريمه مع قول مالك لابس اكل الجملد والحيات اذا ذكبت والخلد اذ ذكبت عينا تشبه الغار فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل **وقولك** قول الامام الشافعي في الميزان ووجه القولين ظاهر **وقولك** قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح قوليه انه يحرم اكل ابر او ي مع قول مالك انه مكروه

فالاول مشدد والثاني مخفف **ومر ذلك** قول الشافعي في صحيح قوله ان المؤمن
الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في حديثه روايته انها مباحة
وفي الاخرى انها حرام فالاول والاربع مشددة والثاني منه تخفيف. والثالث مخفف
فترجع الامري مرتبتي الميزان. ووجه هذه الاقوال ترجع الى الجهاد المجتهد **ومر**
ذلك قول الشافعي لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من حسنة خاصة مع قول
مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وكلب الماء والضفدع وخنزيره لكن الخنزير مكره
عنده. وروايته توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا السمك. والضفدع
والكوبس. ويفتقر غير السمك عنده الى الزكاة كخنزير البحر وكلبه. ووجه قول بعض
اصحابه الشافعي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك
وقال بعضهم لا يؤكل كل ما لا خنزيره. ولا فارتة ولا عقيرة ولا حيتنة. وكلها شبهة في
البر لا يؤكل ورجح بعض الشافعية ان كل ما في البحر حلال الا التمساح والحيتة والسرطان
والسمكاه فالاول مشدد. والثاني مخفف وما بعد فيه تخفيف **فترجع الامري**
مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان ظاهر الايات والاحكام تقتضي اختصاص حلال السمك فقط
لانه هو المنتطاب الذي امتن الله تعالى علينا به. ووجه قوله مالك الاخذ بقوله تعالى
احل لكم صيد البحر فمن شئنا فله الا الخنزير والخنزير وهو مشي على الاحكام تدور على
الاسامي والذوات. وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقتل الله من
حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم تسمونه خنزيرا. وبقيته وجوه
الاقوال الظاهرة في كتب الفقه **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة بكراهة اكل لحم الجلالة
من بغير وشاة وغيرها مع قول احمد بخبرهم اكل لحمها وبيضاها فالاول منه تخفيف
وهو خاص باصحاب الحاجات. والثاني مشدد وهو خاص باهل الرفاهية **فترجع الامري**
الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي انه يجوز للمضطر اكل الميتة ولا يجب له قول
غيره انه يحل فالاول مخفف. والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم كازح
ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة. ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يقع
الهلاك عن العبد. فالاول خاص بالاكابر المتورعين المشددين. والثاني خاص بالاصغار
فكان لسان حال الاكابر يقول لما ترك اكل الميتة تنزيها لبطوننا عن اكل نجاسة من
حيث انها كل نظر الله اليها كما ورد وكان لسان حال الاصغار يقول ان مراعاة بقائهم في
من حيث انها ودية الله عندي ولي من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يحب تقا
العالم اكثر من ثلثه قال تعالى ولا تلتقوا بكم الي التهلكة وقال تعالى وان جئكم
للسلم فاحضه لها **وقد تقدم** ان داود عليه السلام لما نبي نبي المقدس كان كل شيء

يهدم فشكى ذلك الى الله فادعى الله تعالى اليه ان يبني لا يقوم بنا ووجه عايد من سفك الدما
فقال يا رب اليس فيك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى لي ولكن ليسوا عبادي انهم
ومر ذلك قول الشافعي في صحيح قوله انه لا يجوز له ان يضطر الشيع وانما
ياكل سد الرنق مع قول مالك واحدا في حديثه روايته انه يشبع. ومع قول الشافعي
في صحيح قوله انه ان يوقع خلا لا يقرى بها لغيره غير سد الرنق ومع قوله ان المنقطع في طريق
يشبع ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالاكابر. والثاني فيه تخفيف وهو خاص
بالاصغار الذين لا يقدر ان يثمة الجوع. ووجه الرابع من قول الشافعي العمل بقاعدة ما
جاز للمروءة يتقدر بقدرها. ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا
يحد شيئا بعد ذلك تاكده حتى يشرب على هلاك **ومر ذلك** قول مالك واكثر اصحاب الشافعي
وجاهة من اصحابه في حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعاما لغيره ياكل طعام الغير اذا
كان غايبا بشرط الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحابه في حنيفة وبعض اصحاب
الشافعي ان ياكل الميتة فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال
الغير **فترجع الامري مرتبتي الميزان**. ووجه الاول ان الغالب يهول ببدل العبد طعامه
للمضطر وقد تم توقفه في ذلك فقد مر على الميتة. ووجه الثاني ان الميتة لا تبعة فيها
لاحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها اخف من كل طعام الغير. ولو حصل
باكلها بعض مرض في الجسد فيرجى الشفائه بالداواة ان شاء الله تعالى وقد مر على شخص
من ارباب الاحوال من الخيل ايام عدم الماء وهو يشرب في دجاجة ميتة تنطرب اليه شربا
فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم الميتة على ما في ايدي الناس حتى
ومر ذلك اتفاق الائمة الاربعة على تعذر تطهير الدفن المانع وان شئنا حرام مع
قول بعضهم ان الدهن يطهر يغسله فالاول مشدد. والثاني مخفف **فترجع الامري**
مرتبتي الميزان. وكذلك تقوى على جواز الاستنجاب به مع قول الشافعي انه لا يجوز
الاستنجاب به فيحل كلام المانع في المستكبرين على حال اهل الرفاهية من اجتناب غسل كلام
المجوز على حال اهل الضرورات **ومر ذلك** قول الشافعي في حنيفة والشافعي باخاثة الشومر التي
حرمها الله تعالى على اليهود اذا تولي بيع ما هي به يهودي مع قوله مالك في احادي روايته
انها حرام. وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن احمد واهل جماعة
من اصحابه الخنزير وجماعة الكراهة منهم الخنزير فالاول مخفف. ومقابلته من التعرير
مشدد ومن الكراهة فيه تخفيف **فترجع الامري مرتبتي الميزان** ونوجه هذه الاقوال
ظاهرا **ومر ذلك** قول الشافعي في حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لم يفسد ولا ان له شربها
وهو احد اقوال الشافعي مع قول الشافعي في صحيح قوله انه مطلقا ومع قوله في

القول الآخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للثداء ويؤخذ ان جماعة قالوا لا تخفف **والثاني** مستند
والثالث مفصل **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الضرورات تبيح المحظورات
ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح لنا بجواز شرب الماء العطش او ذوا فيقف عن
الشرب او يشرب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا وتوب منه واستغفر الله تعالى ويصح حمل الام
على الاصل **والمع** على كماله **ووجه** الثاني في المنع دون العطش قوله صلى الله
عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما حرم عليها **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يجوز لمن مرتبستان غيره وهو غير محوط ان يأكل من فاكهته الربطة من غير ضرورة الا بان
ما لا يضره **واما** مع الضرورة فياكل بشرط الضمان مع قول احمد في اخذ رايه **والتبعية** ان يباح
له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه **ومع** قوله في رواية الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان
عليه **قالا** مستند **وهو** اخو خط الدرس **والثاني** تخفف **وهو** خاص بعوام الناس **فخرج**
الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** نقول الائمة الثلاثة باسحاب ضيافة المسلم لمسلم
اذا امر على قرينه ولم تكن ذات شوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع قول احمد بوجوب
الضيافة المذكورة لكن الوجوب سلبه واحدة **والثلاث** مستحبة **ومني** امتنع من الوجوب
صان عليه **وينا** الاول تخفف **خاص** باعداد الناس **والثاني** مستند خاص باهل المروءات
فخرج الامري مرتبتي الميزان **ووجه** صفا لينة الضيف كحق ضيافة تعليم اخيه الكرم
والمروءة وطلب تخلص ممة اخيه من تبعه اطلاقه **فقران** من المروءة اشتراط ذلك الحق
بعد ترتيبه في ممة الضيف **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب والزراعة
والصناعة مع قول الشافعي في اظهر قوليه ان افضل الكسب التجارة **ووجه** القولين ظاهر
راجع الى الاخلاص وكثرة النفع المنعدي الى الناس **وقد** ورد ما يشهد لكل من القولين
والله اعلم بالصواب

كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على ان الذبائح المعند بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتاين منه الذبح سوا
الذكر والانثى وكذلك اجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب **وعلى** ان الذكاة
تصح بكل ما انهر الدم وحصل به قطع الحلقوم والمري من سكين وسيف وجراح وجرح رقب
لمحدد يقطع كما يقطع السلاح المحدد **وانفقوا** على انه لو ابا ان يراس لم يحرم ذلك المذبح
وقال سعيد بن المسيب يحرم **ووجه** هذا القول انه ليس على كيفية الذبح المشرع وكذلك
انفقوا على ان السنة ان تحرق الابل معقولة **وعلى** ان الذبح بالبرق والغنم مضطربة وانفقوا
على جواز الاصطياد بالجراح المعلمة كالكلب والفهد والصفور والاشهين والبارق
الا الكلب الاسود عند احدك سيأتي **وعن** ابن عمر وبجاءه انه لا يجوز الا بالكل فقط ولو

ري طائر الجرحه فسقط الى الارض فوجده ميتا حل يا اتفاق الائمة بهذا اما وجدته من
مسايل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
الذكاة بالسنن والظفر مع قول ابي حنيفة **فخرج** اذا كانا منفصلين يعني عن الذابح فالاول شديد
وذليله النبي عن الذابح **بما** **والثاني** فيه تخفيف **ووجه** اذا كانا منفصلين انهما ينهران الدم
مخلاهما متصلين فان حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمري فيؤدي ذلك الى
تغذيب الحيوان وعدمه **الاشراع** في الذبح المانور به حتى قال بعض العلماء انه يشترط في الذابح
انه لا يرفع السكين ليسبها مثلاً **ومني** رفعها ثم عاد حرم من الذبيحة فافهم **ومر ذلك**
قول مالك بحيث قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم والمري والودجان مع قول الشافعي انه
يجب قطع الحلقوم والمري فقط **ومع** قول ابي حنيفة انه يجب قطع ثلاثة الحلقوم والمري
والودجين **قالا** **اول** فيه تشديد **والثاني** وما بعده فيه تخفيف **فخرج** الامري مرتبتي
الميزان **ووجه** ظاهره ان كلامهما محرم للدم الذي يضربا في الذبيحة ولو منع بطل
ومر ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقيت فيه حياة
مستقرة عند قطع الحلقوم حل **الا فلا** **وتعرف** الحياة المستقرة بالحركة الشديدة
مع خروج الدم **وقال** مالك واحمد لا يحل كذا **قالا** **اول** تخفف **والثاني** شديد **ووجه**
الاول معروف **ووجه** الثاني انه غير الذبح المشروع **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لو خرم ما يذبح او ذبح ما يخرج حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا او خمر
شاة من غير ضرورة لم يوكل وحمله بعض اصحابه على الكراهة **قالا** **اول** فيه تخفيف **والثاني**
فيه تشديد ان لم يحل على الكراهة **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ووجه** الخمر بقرانه لو
ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق الشريعة غير صحيح **فخرج** **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لو ذبح حيوانا ما كولا فوجد في جوفه جنين ميت حل **مع** قول ابي حنيفة انه لا يحل
قالا **اول** تخفف **محمول** على حال من طابت نفسه بالكل مع العمل بحديث ذكاة الخنزير ذكاة امه
والثاني فيه تشديد **محمول** على حال من لم تطب نفسه بالكل **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يجوز الاصطياد بالكل لمسلم سوا كان اسود او غيره وبغيره من الجوارح الملعنة
مع قول احمد انه لا يحل صيد الكلب لاسود **ومع** قول ابن عمر وبجاءه انه لا يجوز الاصطياد
الا بالكل فقط **قالا** **اول** تخفف **والثاني** فيه تشديد **ولذلك** الثالث **ووجه** استئنا
الكلب لاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان **فخرج** **لان** لا كتاب له ولو
كان له كتاب لحل صيده كذبحه فافهم **ووجه** قول ابن عمر وبجاءه ان الاصطياد بالكل
هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكل كل ما فيه كلب فشميل السبع وغيره
مع انه ورد ما يشهد للشيعة السبع كلبا في حديث الله تعالى عليه كلبا من كلابك

فسلط الله عليه السبع فأكله **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط مع كون
الكلب المعلم إذا استرسل على الصيد يطلبه وإذا أجزع عنه النحر وإذا اشتد له لشتي
إذا أخذ الصيد لمسه على الصائد وخطي بينه وبينه مع قول مالك أن ذلك لا يشترط الأول
فيه تخفيف. والثاني فيه تشديد **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان. ووجه الثاني حصول
الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الأول فكان فعل الجراح إذا اجتمعت الثلاثة فعل
الصائد. ووجه الأول أنه لا يحتمل كمال الانقياد إلا بكونه يسلك الصيد للصائد ويحل
بينه وبينه ولا يأكل منه **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد
أنه يشترط في الجراح أن يتكرر منه الشروط مرات حتى يمتنع معها وأقل ذلك مرتين
مع قول مالك والمشافعي أن ذلك يحصل مرة واحدة فالأول فيه تشديد. والثاني
مخفف **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان. ويتبع حمل الأول على حال أهل النزع والثاني على
غيره **ومر ذلك** قول الشافعي باستصحاب التسمية عند إرسال الجارحة على الصيد وأنه
أن تركها ولو غاب ما لم يخرم مع قول أبي حنيفة أنها شرط في حال كونها ذكرا فإن تركها أنثى
حل وعامدا فلا ومع قول مالك أنه أن تعد تركها لم يحل. وإن نسى ففيه رواية ثانية ومع
قول أحمد في إظهاره وإبتيه أنه أن تركها عند إرسال الكلب في الرمي يحل الأكل من ذلك الصيد
على الإطلاق فلا كان الترك أو سهوا أو مع قول داود والشعبي وأبي ثور أن التسمية شرط
في الإباحة بكل حال فإذا تركها عامدا أو ناسيا لم يؤكل تلك الذبيحة فالأول مخفف والثاني
فالأربع مستد. والثالث مفصل **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان والأحاديث تشهد
لجميع الأقوال فإن الأمر بالتسمية يشمل الوجوب والتدب فافهم **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة
أن الكلب لو غر الصيد ولم يقبله لم يذركه وفيه حياة مستقرة فأت قبل أن يسرع الزمان
لذلك حل مع قول أبي حنيفة أنه لا يحل فالأول مخفف. والثاني مستد واللازم هو
النوع الثاني واللازم غير الأول **ومر ذلك** قول أبي حنيفة ومالك في إظهاره وإبتيه
والشافعي في إحق قوله إن الجراح لو قتل الصيد بشقه حل مع قول أحمد وأبي يوسف وحمل
وغيره من أنه لا يحل فالأول مخفف. والثاني مستد **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان والأحاديث
بأهل الخصاصة الأول وبأهل الرفاهية الثاني **ومر ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي
في إرجع قوله واحد أن الكلب المعلم لو أكل من الصيد حر. وكذا ما صاده قبل ذلك فالأول
منه مع قول مالك والشافعي في القول لا يحل له كحل فالأول مستد وخاص بأهل النزع
والثاني مخفف خاص بأحد الناس **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول
الأئمة الثلاثة أن جارحة الطير في الأكل كالكلب مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز ما أكلت
منه جارحة الطير فالأول مستد والثاني مخفف **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان **ومر ذلك**

الشافعي

قول الشافعي في إحق قوله إذا أخذته لولوي **ومر ذلك** أو أرسل عليه كلبا فقهره وغاب عنه
بوجود ميتة أو الصغار يجوز أن يموت به ويجوز أن لا يموت لم يحل مع قول أبي حنيفة أنه
وحده في يومه حل وبعد يومه لم يحل وأخذا جماعة من أصحاب الشافعي الحل لمصلحة الحد
فيه فالأول مستد والثاني مفصل **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول
الأئمة الثلاثة أنه لو قتل خبولة موقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول أبي حنيفة أنه
أن كان فيها سلاح فقتله محله حل فالأول مستد والثاني فيه تخفيف **فجمع** الأمر في
مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو توحش الشيء ولم يقدر عليه فذكابه
حيث قدر عليه كذكاة الوحش مع قول مالك أن ذكابه في الحلق واللثة فالأول مخفف والثاني
مستد **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومر ذلك** قول الشافعي وأحمد
أحمد وأبي حنيفة أنه لو رمي صيدا فقتله نصفين حل كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول أبي
حنيفة أنها لا تطلق إلا إذا كانتا سويا مع قول مالك أن كانت القطعة التي نزع الرأس قد لم
تحل وإن كانت أكرحت ولم تحل الأخرى فالأول مخفف. والثاني فيه تشديد. والثالث
مفصل **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان وأوجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتهاد المجتهدين
ومر ذلك قول الشافعي ومالك في إحق قوله في إحق قوله لو أرسل الكلب على الصيد فزوجه فلم
يترجعه فزاده في عدوه لم يحل ككل مع قول أبي حنيفة وأحمد بحله فالأول مستد والثاني
مخفف **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة
أنه لو قتل الصيد من يده لم ير ملكه عنه مع قول أحمد أنه إذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالأول
مخفف. والثاني مفصل **فجمع** الأمر في مرتبتي الميزان وكل واحد وجه يرجع إلى ظاهر
الاجتهاد **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو صاد ظئرا برأيه وجعله في برجه فطار إلى
برج غيره لم ير ملكه عنه مع قول مالك أنه أن لم يكن استبرجه بطول ملكه صار ملكا لمن اقتل
إلى برجه فان عاد إلى برجه عاد إلى ملكه فالأول مخفف. والثاني مفصل **فجمع** الأمر في مرتبتي
الميزان والله تعالى أعلم **والفتوى** في ربيع البيوع وما بعده من بيع الكراع والجراح إلى آخر
أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف ونوجيها ما جاز لا يطول الكبر وتقتصر
كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل.

كتاب البيوع

اجتمع العلماء كلهم على حل بيع وتجرم الربا وتفوقوا على أن البيع يقع من كل باع عاقل مختار
مطلق التصرف وكل أنه لا يبيع مع المجنون هذا ما وعدته من مسائل الإجماع والاتفاق في
الباب وأما المسائل التي اختلفوا فيها **ومر ذلك** قول الشافعي ومالك أنه لا يبيع مع
الغبي مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يبيع إذا كان غمرا في بابا يبيع لكن أبو حنيفة يشترط

في انعقاد البيع اذا سابقا من الولي واحد بشرط في الانعقاد ان لا يفي بالاول مستند
والثاني فيه تخفيف بشرط الادن المذكور **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
العمل بظاهر قولنا لا يتصور الاستغناء عن الاموال كمالا لينة والتصرف في البيع والشراء
في معنى اعطاء الستة المالا لاستلزام البيع والشراء للمال والجامع بينهما نقص العقل
الموقع لكل منهما في اضاغة المال في غير طريقه السري. ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن
الولي لا يعمل الصبي فصيح البيع لان الصبي كالدراك والعاقدين غيره **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره مع قول ابي حنيفة بصحة فلا ولا مستدرد ودليله
الاحاديث الصحيحة في ذلك. **والثاني** مخفف. ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع
لنا على صحة الاكراه لم يجره الى ما في قلبه لعبد فقد يكون عنده فذة على احتمال الضرب
والحبس خلاف ما اظهره لنا من العجز **وقد** صرح لنا بالبيع لما راي لنفسه في ذلك من الخط
والمصلحة لا سيما ان بعض الثمن مختارا فساعدناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظاهر
له حبس او غيره وجعلنا الاثر على الظاهر فقط دون المشتري وبيع الحاق الاثر بالمشتري
ايضا حيث علم بالاكراه **ومن ذلك** قول الشافعي في ربح قوله في ابي حنيفة واحد
في احادي روايته عنهما انه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قولنا ان البيع ينعقد بهما
واضارة ابن القبايع والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقول ابي حنيفة
واحد في الرواية الاخر عنهما فالاول مستدرد والثاني مخفف **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم اغا البيع عن تراض والربح خفي فاعلم ما يدل على ذلك
من اللفظ لا سيما ان وقع منار بعد ذلك بين البائع والمشتري وتراضا الى الحاكم فانه لا ينفذ
على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا انما سمعوه من اللفظ ولا يكتفي ان يقول انما يدفع اليه
دينارا مثلا ثم دفع الاخر اليه حارثا مثلا. ووجه قولنا ان ومن وافقه ان القرينة تكفي في
مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطاء المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يكن منه وثقا
خاص بالاكثر من اهل الدين الذي لا يدعون باطلا ويرون الخط الاوفر لايهم كما كان تحليله
الصالح واهل الصدق في كل زمان. **واما** الاول فهو خاص بابنا الدنيا الموثرون انفسهم على
اخوانهم بل تمارد اصدفهم شهادة من شهد عليه كخوف طعن في شهود حقه **ومن ذلك** قول
بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الخفية كرفيف وخزنة بقل مع قول بعضهم انه يشترط
فالاول مخفف. **والثاني** مستدرد وان ما تقدم في الامور الخطية وصابط الحق
والخطي ان كلما يحتاج الناس فيه الى التراض الى الحاكم فهو خطي وما لا يحتاجون فيه الى مثل
ذلك فهو حقير **ومن ذلك** قول ائمة الثلاثة ان البيع ينعقد بلفظ الادعاء كعني
او اشترمني فيقول بعث او اشتريت مع قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا ينعقد

استدعا

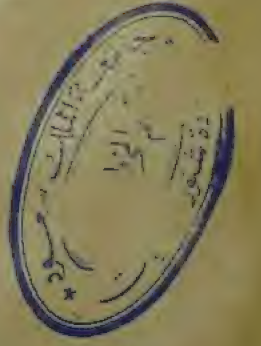
املا

اصلا فالاول مخفف والثاني مستدرد ووجه الاول حصول الغرض يكون المستدعي بايها او تريا
اذ لا بد من الجواب في المشتري. ووجه الثاني سببه المستدعي الى عيش وتدليس في العادة فزعمنا
فهم الناس منه انه لو لم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يشاء غيره في اخذه بل كان يصير الى ان
يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق. **ويصح** تحمل الاول على كمال الاكثر من اهل العلم والذين
الذين يرون الخط الاوفر لايهم وحقل الثاني على من كان بالصدق من ذلك كما يعرف الناس ذلك
من بعضهم بعضا بالتحريم والقراض **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس والمزبور في الزهر والبيع
فان اختارا اصدفهم للزهر بقي للاخر الخيار كما في خيار المجلس واختار الزهر بقي
وما لك ان لا يثبت للمتايعين خيار المجلس فالاول مخفف. **والثاني** مستدرد **فرفع** الامر
الى مرتبة الميزان. ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار لا يتغير قالوا يقول اصدفها اخترت
يعني الزهر. ووجه الثاني لزوم البيع بحجة تمام لفظا ببيع وشرا ولا يحتاج الى خيار المجلس
ويصح حمل الاول على حال الاماغر الذين يود كل واحد منهم الخط الاوفر لايهم. **ومن ذلك** قول
محتاجون الى خيار المجلس لعدم توفيق حصوله لاهلها اذا اظهر الخط الاوفر لايهم بل يربح
اصدفهم بذلك فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام
ولا يجوز فوق ذلك مع قولنا ان يجوز بقدر ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف
الاحوال فالفاكهة التي لا تبقى اكثر من يوم والقرينة التي لا تبقى الا في وقتها في ثلاث ايام يجوز
شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام مع قول احمد وابي يوسف ومحمد يثبت من الخيار ما يتفق
على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد تبعاً للمدلة الصحيحة في ذلك. **والثاني** مخفف
والثالث مخفف **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الثاني والثالث راجع الى
اجتهاد المجتهدين بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم امور الدنيا وهوانها عليهم ورويت
الخط الاوفر لايهم ولا انفسهم كما تقدم الكلام عليه في كلامنا على خيار المجلس **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان الخيار اذا اشترط للبطل يخل في الخيار مع قول ابي حنيفة ان البطل
يخل في ذلك فالاول فيه تشديد. **والثاني** مخفف. **والثالث** مخفف. **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان
الميزان **ومن ذلك** قول ائمة الثلاثة بلزوم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار
منه ولا اجازة مع قولنا ان البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة لا بد من اختيار او اجازة.
فالاول مخفف. **والثاني** فيه تشديد واختياط للمدعي **فرفع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ائمة الثلاثة بفساد البيع اذا باعه سلعة بشرط ان اذا لم يبيعه الثمن
في ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما وذلك لفساد الشرط. وكذلك القول فيما اذا قال لا يبيع بعتك
على ان ردك عليك الثمن في ثلاثة ايام ولا يبيع بينهما مع قول ابي حنيفة بصحة البيع ويكون

القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وتخلو وكذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه لا يلزم فالاول
 في المسئلة الاولى التي تشدد قوله اي خفيفة فيها تخفف والاول في المسئلة الثانية تخفف
 والثاني فيها تشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهرة في كمال الفقه
ومر ذلك قول الائمة الثلاثة ان المثل ثبت له الخيار في البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول
 اي خفيفة ليس له فسخه الاحتياط لصاحبه فالاول فيه تخفيف والثاني تشدد **فترجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان صاحبه لما رضي لاختيه بالخيار فكانه ان له في الفسخ في شراء
 فلا خلاف ان الحضور عند الفسخ وجه الثاني انه قد تبدل له عند حضوره غير ذلك فراجع اليه
 خفيفة الاحتياط في صحة الفسخ وتصح محل الاول على حاله لا كما في الذين يرون لاختيه الخط الاول
 وحل الثاني على حال من كان باهتد من ذلك **ومر ذلك** قول اي خفيفة والشافعي انه اذا
 شرط خيار فهو لغير البائع بطل الشرط والبيع مع قول مالك يجوز ويضرب له مدة كدة خيار مثله
 في العادة ومع ظاهر قول احمد بطلان البيع مع قول ابن ابي ليلى بطلان البيع وبطلان الشرط الاول
 تشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف والرابع تفصيل **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان
 وجه الاول فساد البيع والشر بفساد الشرط وجه قول مالك ظاهر وجه قول احمد بطلان البيع
 ما فام عنده من طريق الاجتهاد وجه قول ابن ابي ليلى ان البيع قد انعقد بالصفة ولو فلا يلزم
 فيه تعدد ذلك الشرط الفاسد فلو كان هذا كله راجع الى اجتهاد المجتهدين فاني لم ازل اذ لا
ومر ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له الخيار اذا امان يتقبل الحق الى اثارته مع قول اي
 خفيفة ان الخيار يشق بجنونه وفي الوقت يتقبل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان البائع
 البائع وتوجيه ذلك المذكور في كتبنا الفقه بتفاصيله وتفاصيله ولا نطيل بذكره **ومر ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يجوز للبائع وط الجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول
 احمد انه لا يحل وطها للبائع ولا للمشتري فالاول تخفف والثاني تشدد **فترجع** الامر
 الى مرتبة الميزان وجه الاول ان انتقال ملك البائع عن الجارية لم يثبت الا بانقضاء مدة
 الخيار فكانها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطي توقف على الاستبراء
 ولم يوجد وجه قول احمد كون الوطي لا يجوز الا قد اتم عليه الامتع تحقيق صحة الملك ولم يوجد
 ذلك مدة الخيار فافهم ذلك والله تعالى اعلم

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

اجتمعوا على صحة بيع العتيق الطاهرة واجتمعوا على انه لا يجوز بيع امر اولاد خلافا لداود
 وبه قال علي ابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في
 الهوى والسمك في الماء والعبد الابن خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله يجوز بيع الابن



وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابي ليلى انما اجاز بيع الطير والسمك في بركة عظيمة وان احتسب
 في اخذه الى بركة عظيمة واجتمعوا على صحة بيع السمك وكذلك فانه ان انفصلت من حرجي اتفقوا
 علي ان لبن المرأة طاهر واتفقوا على جواز شراء المصنف وانما اختلفوا في بيعه هذا انا وحده
 من مسائل الاجماع والاتفاق وانما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد انه
 لا يجوز بيع العتيق المجس في نفسها كالكلب والخنزير والحمار والسرور فان تلف الكلب
 والتلف فلا قيمة له وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع الخمر ولو غسل بالماء مع قول اي يوسف
 انه يكون بيع الدهن الخمر ولو لم يغسل مع قوله ايضا يبيع الكلب والسرور وان يوكل
 المسلم ذميا في بيع الخمر والنبذ وفي بيعها مع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب
 مطلقا وقول بعضهم انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب لما دون في مساكه فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف والرابع فيه تشدد والخامس معتدل
 ولكل من هذه الاموال وجه حسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع
 السرور بخلاف الخمر وبيع حمل مولد في يوسف انه يجوز للمسلم ان يوكل ذميا في بيع الخمر فيكون
 كان يري ان الوكيل غير صغير محض والمحدث اما العتيق فانه هو هذا الذي لا المسلم **ومر ذلك**
 قول الائمة الثلاثة يجوز بيع المدر مع قول اي خفيفة انه لا يجوز اذا كان النذير مطلقا
 فالاول تخفف والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصحاب
 الذين قد جحدوا ان يترك المدر بعد النذير فيكون توسعة الائمة عليه كجواز بيع المدر
 وصرف ثمنه في ضروراته رحمة به وذلك اخف من عتق المدر ووجه الثاني ان ربطانية
 مع الله تعالى بالنذير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالاصحاب من الاولياء والامراء فافهم
ومر ذلك قول الائمة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول اي خفيفة انه يجوز بيعه ما لم
 يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فترجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصحاب في المسئلة قبلها والثاني
 خاص بالاصغر فما يجوز له الرجوع عن وصيته فكذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاستيما ان
 احتضار اليه ولم يحكم فيه حاكم **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد يجوز بيع لبن المرأة مع قول
 اي خفيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول تخفف والثاني مشدد وجه الاول دعوى
 بيعه في ضم قوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن احور من مؤن بصفة بيعه وجه الثاني
 انه لا خلاف ان لبن الاممية في العادة الا لادمتون ومن المعروف ان سقي المرأة لبنها
 تولد ايتها المسلم بلائش لشرف النوع الانساني **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد في
 اهدي روايته انه يجوز بيع دور مكنة لكونها فطح صلحا مع قول اي خفيفة واحمد في
 اصغر روايته انه لا يبيع بيغها ولا احانها وان فطحت صلحا فالاول تخفف والثاني

الائمة

مشدد **فربح** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقلا
على بيع دوره لما جاز النبي صلى الله عليه وسلم وعلى العباس الى المدينة. ووجه الثاني
ان مكة حاضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها ولا اجارها ولا يجوز بيع المسجد ولا اجارته
اذ جامع الله تعالى ان يري العبد له ملكا مع الله تعالى في حصره على الكسوف والشهود فان بيع
اما شرع بالامانة الا ان يوفي حجاب لم يشهد الا الله ولو ان ذلك الحجاب رفع عن ربه عثر
وكل فلم يبيع وكذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء لا يركون لرفع حجابهم ولا
يشهدون لهم مع الله ملكا انتهى ان كان الجمهور على خلافه اذ لابد من اجرا احكام على العبد
من حيث الجزاء البشري فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يبيع بيع مال الله
بغير اذن مالكه مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه لا يبيع ويؤلف على اذارة
مالكه وهو القدر من قول الشافعي بخلاف الشافعية لا يؤلف على الاجارة عند ابي حنيفة
ومع قول مالك انه يؤلف البيع والشرع على الاجارة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
والثالث مخفف **فربح** الامر الى مرتبة الميزان. ونوجيه الاقوال ظاهرة في الاجارة
تلك ذلك ببيع ما يملكه كمال القدر انما ذلك تقديرهم وتأخير **ومن ذلك** قول الشافعي
ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يشتر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه عقارا كان او متقولا
مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك انه لا يجوز بيع الطعام
قبل القبض واما سواه فيجوز ومع قول احمد ان كان البيع مكيلا او موزونا او معددا
لم يجز ببعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
والثاني والثالث فيه تفصيل **فربح** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان الشارح
عن بيع ما لم يقبض. ووجه قوله مالك عليه التغير على الطعام بخلاف سواه. ووجه قول
احمد سوله قبض المكيال والموزون والمعدود عادة فلا يغير عليه القبض **ومن ذلك**
قول الايمة الثلاثة ان القبض المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثالث
الاشجار بالتخلية مع قول ابي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين ظاهر
اما الاول فلان المنقول يستلزم حمله في اليد فكان قبضه لا يحل الا بالنقل بخلاف العقار
ووجه الثاني ان البايع اذا اخذ بين المشتري وبين المبيع فقد ملكه منه فحمل العرض
من النقل بذلك **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه لا يبيع بيع عين مجهولة كعبد من عبده
او ثوب من ثوب مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثا عبدا او ثوب من ثوب
او ثوب بشرط الخيار ولو ما زاد على الثلاثة فالاول فيه تشديد. والثاني فيه تخفيف
فربح الامر الى مرتبة الميزان. ووجه القولين ظاهر لان شرط الخيار في الامر الى الرعي
فكان المشتري رضي بالغييب ان كان هناك عيب **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في

ارجح القولين انه لا يبيع بيع العين لغاية عن العاقد من ولم يوصف لها مع قول ابي حنيفة
انها تقع ويثبت للمشتري الخيار عند الرؤية وبه قال احمد في اصح الروايتين عنه واختلف
اصحاب ابي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس النوع كقوله بعثك ناتي كمال اول مشدد. والثاني
فيه تخفيف **فربح** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان بيع ما يملك فيه التغير بين
مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم يعلت تغيره وبه قال بعض الشافعية **ومن ذلك**
قول الايمة الثلاثة انه يبيع بيع الاعي وشراؤه واجارته. ووجهه وبه يثبت للخيار
اذا لمسه مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يبيع بغيره ولا شراؤه اذا كان راي شيئا قبل العي
فما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد **فربح** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه
الاول حديث انا البيهقي عن راض وقد روي الا في ذلك. ووجه الثاني قصور الاعي عن اذراك
الجيد والروي في زمانه ما اذا اخذوا الغيرة اذ لو نه سلا وتحتاج الى ربه مع الحيا والحجل
ومن ذلك قول الايمة الثلاثة بانه لا يبيع بيع الباقي في شراؤه الا على بيع قول ابي حنيفة
يكون فالاول مشدد وخاص باهل النوع. والثاني مخفف خاص بعامة الناس **فربح** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة بصفة بيع الخنطة في سبلها مع قول الشافعي
في ارجح قوليه انه لا يبيع فالاول مخفف خاص بالعوام. والثاني مشدد خاص بالاكابر **فربح**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يبيع بيع النخل في كورانه
ان شوهه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز النخل فالاول مخفف خاص بعامة الناس والثاني مشدد
خاص بالاكابر **فربح** الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان في الاستماع به ان يهتبه من
صاحبه. وذلك لانه لا يضبط بعدد ولا وزن ولا قبل فخرج عن موضوع المباحث **ومن ذلك**
قول الايمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الصرع مع قول مالك يجوز بيعه انما
معلومة اذا عرف قدره لا بغيره فالاول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك. والثاني
مخفف لتسامح غالب الناس به انما معلومة غالب النازل اياه من صاحب يدين بقرته الشرا وكثر
طريقه الاباحة او الهبة والاول خاص بالاكابر من اهل النوع. والثاني خاص بعامة حيث
طالب به نفس البايع **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة باباحة بيع المصحف من غير اذنه مع قول
الشافعي واحمد في احدي قوليه بكرهه ووضح انما القيمة الموزونة بالقرآن لا بالتخفيف. والثاني
مشدد ووجه الاول ان المبيع حقيقة انما هو الحلد والورق في انما القران وليس هو خالص
الورق. ووجه الثاني انه لا يقبل اتصال الفاظ عن المعاني فكم المبيع لا يخلو معاني
القران في حصر ذلك تحتلا سيما وقد جعله اهل السنة والجماعة حقيقة كلامه فان كان
الناطق به واقفا فاقم واكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الايمة
الثلاثة انه يبيع بيع العنب لتمامه مع السكره مع قول احمد بغيره الصحة فالاول

فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي يواخذ العبد بها واما
 الوسائل فقد كمال بينه وبينها فذلك بيع العيب لمن يريد اعطيه خراجا عن كرامه بعد محققنا
 انه يمكن من عرضه وكان احسن البصري يقول لا بأس ببيع العيب لخاصة الحر وكان سفيان يقول
 بيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب لان ما يتوكل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقتل
 كالنظر انسان الى ثوب موضوع في طابق على ان اجبتة فانه يحرم عليه ذلك فانفسه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بخرير حرة ضارب الفحل مع قول مالك يجوز اذا عوض
 على ضرب الفحل لا ويشدد والثاني تخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة بجواز التفريق بين الاثنين في البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول
 تخفف والثاني مشدد ووجه حصول الناذي لكل منهما فهو شبهه التفريق بين الام
 وولدها قبل الملوغ **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 اناباع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول ابي حنيفة في المشهور انه لا يصح ووجه الاول
 ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاحذبالا احتياطا لعوض غيبه صلى الله عليه
 وسلم عن بيع بشرط فلو لم يستثن العتق وفيما ظفره قابل هذا القول من الحديث والانسان
 متبع ما هو مشرع فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بحرق التفريق في البيع بين الام والولد
 قبل الملوغ مع قول ابي حنيفة بصحة البيع مع خريص التفريق قبل الملوغ فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان

باب تفريق الصفة وما يفسد البيع

اتفقوا على انه لو باع عبد بشرط الدلالة لم يصح وعن الاصحح من اصحاب الشافعي انه يصح
 البيع ويقتل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والحنفي انه لو باع دارا بشرط ان يسكنها
 البائع انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني تخفف **راجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم **باب**
 الاعيان المنصوص على خريص الربا فيها سنة الذهب والفضة والبر والسعير والتمور والرب
 والمخ اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلهم على انه يجوز بيع الذهب بالذهب منقوذا
 والورق بالورق منقوذا بنزها ومضروبا وخليتها الامثلا بمثل وزنا بوزن يد بيده ويحكم
 بسية واتفقوا على انه لا يجوز بيع الخطه بالخطه والسعير بالسعير والتمور بالتمور والمخ
 بالمخ اذا كانا معا بمثل ولا بمثل ويحكم ببيع التما بالمخ والمخ بالتمور متفاضلين
 بكمائيه هذا ما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق واما ما اخلفوا فيه **ومن ذلك**
 قول الشافعي العلة في خريص الربا في الذهب والفضة كونها من الامنان او من جنس الامنان
 مع قول ابي حنيفة ان علة الربا فيها كونها مؤزونا جنس فيكرم الربا في ما مؤزونات واما

العله في البر والسعير والتمور والربا في القول الجديد للشافعي في كونها مطعومة فيجوز الربا في
 التما العذب والادهان على الاصح وقاله القدرتها مطعومة او مكيلة في جنس وقال مالك العلة
 العتق وما يصلح للعتق في جنس ومن اخذوا ببيان اخذوا بقول الشافعي في الثانية كقول
 ابي حنيفة وقاله ربيعة كلما جئت الزكاة فيه فهو روي فلا يجوز بيع بعيرين بعيرين وقاله
 جماعة من الصحابة ان الربا خاص بالنسبة فلا يحرم الفاضل انتهى وتوجيه هذه الاقوال ظاهر
 عند الربا لخاصة ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الدار هرا لمشترا
 بعضها ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة مع قول ابي حنيفة انه ان كان الفتح قليلا فالاول
 مشدد والثاني اخص بما لا يورع من قاعة مدحوة والثاني تخفف خاص بعمامة الناس **فراجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا ربا في الجديد والرماس
 وما اشبههما لان العلة في الذهب والفضة الثمنية كما ستر مع قول ابي حنيفة واخذ في اخص
 البرا اثبت ان الربا يتبع الى الخاسر والرماس وما اشبههما فالاول تخفف والثاني
 مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تخفيض الشارع الذقبة والفضة
 بالذكر في الربادون غيرهما ووجه الثاني الحاق الجديد والخاسر بهما في الحبسية
 والصفة توزعان فشرط فيهما الحول والمائلة والنقايض قبل التفريق اذ باع جنسا
 بجنس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان يوطى بجم حنسه ومع قول
 ابي حنيفة ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني تخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول النظر لعله الحمية ووجه الثاني عدم النظر اليها فلا يكون عنده الحيوان
 من جنس الحم لا اذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس اخر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي على انه
 لا يجوز بيع ذئبق الحنطة بتمله مع قول احمد بجواز بيعه ووجه قول ابي حنيفة انه يجوز بيع احدهما
 بالاراذ استويا في النعومة والحنونة فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث
 معتدل **راجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القول الاول في ذلك كونه من جنس من المشقة
 قبلها في المثلية وعدتها

باب بيع الاصول والثمار

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الارض وكل ما خفي حياها المتقولا كالدور والبنكة
 والسرير وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاحاثان والرق والسلم المستر
 وكذلك اتفقوا على انه اذا باع غلاما او طرية وعليها ثياب لم يدخل في البيع وكذلك
 اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمقود والحمار وكذلك اتفقوا على انه
 اذا قال بعثك ثمة هذا البستان الاربعها صح وعزا لا وراعي انه يبيع هذا اما وجدة
 من سبيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا باع

غلب على قلوبهم حب الدنيا وهملوا كثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الحق والحق
على الناس لو اردت في الشريعة في نحو حديث لا يكل ايمان احدكم حتى يحب لاهيه ما يحب لنفسه
وهو خاص بالاكابر الذين لم يعلو عليهم حب الدنيا وظهر الله من محبتها المذمومة بالكلية
والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان بيع المكة لا يبيع مع قول في حنيفة انه
ان كان المكة له هو السلطان لم يبيع البتة او غير السلطان صح ان سعر السلطان على الناس
فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مستدده والثاني مفصل **فراجع** الامر
الى ترتيب الميزان ووجه الاول الا ان الاكره في الحديث فلم يفرق بين اكره السلطان وغيره
ووجه الثاني منع جاب غير السلطان عن فعل ما يبيع به الاكره وسئلوا عنه عن اكره البيع
او السياسة بخلاف السلطان الاعظم فان القاضي وغيره يعجزون عنه اذ اكره الاكره
رعيته لاسيما ان نظرا لكونه انظر من رعيته واكثر شفقة فرما الى المصلحة في اكره شخص
على بيع ماله والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك بجواز بيع الكلب مع الكرامة
فان بيع الكلب لم يفسخ البتة ان لم يكن الانتفاع به عندهما وقال الشافعي واحدا لا يبيع مع
الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل او اتلف فالاول مخفف **والثاني** مستد
فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان النبي عن ثمة لا يلزم منه عدم صحة بيعه
نظرا وزد في كتب الحمام فان الحمامة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النبي عن امر
الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة الي بيعه لكثرة الصلاب في كل عصر ومع
جهنم الائمة بجاستها وخبثها وامر الشارع بالفضل من قتلها سبع مرات اشد من اكلها
ويصح حل القولين على كمالين في احتاج الى كلب ماشية او حراسة دار فله مشاوة ومن فلا والله اعلم

باب بيع المرائحة

اتفقوا على حوان بيع المرائحة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر وغيرهم
اشفاق من اضره وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى من مؤجل لم يجز مطلقا بل يجب البيان
وقال الاوزاعي يلزم العقدان اطلاق وثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الائمة الاربعة
يثبت للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالناجيل ووجه هذه المسائل ظاهرها فهم بين مخفف
ومستد على البائع او على المشتري بحسب مداركهم والله اعلم

باب اختلاف المتبايعين وهلاك البيع

اتفق الائمة الاربعة بخلافه عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا يبيته تخالفا هذا اما وجدته من سبيل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه
ومن ذلك قول الامام الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول ابي حنيفة انه يبدأ بيمين
المشتري فالاول مستد على البائع الثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين ان

احدهما قصد الخط الاوفر لنفسه دون اخيه فله ذلك غلط الائمة عليه بالبداهة باليمين
فاهم **ومن ذلك** قول الشافعي ماله واخذ في احديهما ان البائع اذا كان هالكا
واختلفا في قدر ثمنه تخالفا وضع البائع ورجع بقيمة المبيع ان كان منقوصا وان كان
مثليا وجب على المشتري مثله مع قول ابي حنيفة انه لا تخالف على ماله المبيع والقول
قول المشتري وقال الزهري وابو ثور القول قول المشتري بل حاله وقال ابن شريح ان القول
قول البائع فالاول مستدده وقول ابي حنيفة مخفف لعدم وجود العيب التي تخالفا لجلها
ووجه قول ابي ثور وزهري ان المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي وابن شريح ان البائع
هو المالك الاصل **فراجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في امح الاقوال
انه اذا باع عتيقا بغير في الذمة ثم اختلفا فقالا للبائع لا اسلم المبيع حتى يقبل الثمن وقال
المشتري في العتيق مثله ان البائع يجبر على تسليم المبيع فيجبر المشتري على تسليم الثمن مع قول
ابي حنيفة ومالك ان المشتري يجبر اولا فالاول مستد على البائع يكون اصل المبيع له
والثاني مستد على المشتري مع كونه فرعاً من البائع **فراجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المبيع اذا تلف باقية سواية قبل القبض الغنيش بيع
مع قول مالك واحمد ان المبيع اذا لم يكن مكلا ولا مؤزنا ولا تعدوا فهو من ضمان المشتري
فالاول مستد على البائع والثاني مستد على المشتري **فراجع** الامر الى ترتيب الميزان
ووجه الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق الثمن لعدم القبض ووجه الثاني
ان البائع اذن له في قبضه فانه من حين باع باللفظ او بالمعاطاة صار في يد المشتري
وحيانا ولو لم يقبضه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان المبيع اذا
الغنى البائع انفسه كالتلف بالافقة مع قول احمد ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته
ان كان منقوصا ومثله ان كان مثليا فالاول مستد في الصنف والثاني مستد في العزم
فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان المثل حقيقة هو الله فكله تلف
باقية سواية فلا غرم عليه من قيمة او مثل واخذ نظرا الى ان البائع يزمنه الفعل معانيه
القيمة او المثل وان كان فعل البائع من جملة افعال الله تعالى فان له الفعل لا واسطه
والفعل لا واسطه فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في امح قولهم ان المبيع
اذا كان ثمة فتلف بعد التحلية انما ضمان المشتري مع قول مالك ان كان النافع
اقل من ثلث فهو من ضمان المشتري والثلث اذا فهو من ضمان البائع ومع قول احمد
ان كان تلفت باثر سواي كانت من ضمان البائع اذ هو الوسيطة في ضمان المشتري فالاول
مستد بالانصاف على المشتري لان المقصر في القبض بعد التحلية **والثاني** مفصل
وذلك الثالث **فراجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الشق الاول من كلام مالك

ان المقصود اذا كان اقل من الثلث تحتل المشتري عادة بخلاف الثلث فاكثرا فلا تحتل
ووجه الشك في قول كلام احمد ان الثلث بالمثل المتساوي بعد التحلية كالثلث به بعد
القبض فكان من ضمان البائع ووجه الشك الثاني في كلامه ان الثلث بعد التحلية كالثلث
بعد القبض فكان من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل الثلث وانما القبض من تمام البيع

كتاب السلم والقرض

اتفق ائمة على ان السلم يقع بستة شروط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة بمقدار
معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وسية مكان التسليم اذا كان لجهة مؤنة
لكن ابو حنيفة يبيح هذا السابع شرطا وبقي الائمة يسوونه لازما وكذلك اتفقوا على
جواز السلم في الكيلات والموزونات والمدروعات التي تصبأ بالوصف وكذلك اتفقوا
على جوازها في المعدودات التي لا تتفاوت احادها كالخوز والبيض الا في رواية عن احمد وكذلك
اتفقوا على ان القرض مندوب اليه وعلى ان من كان له دين على انسان الى اجل فلا يحل له
ان يضع عنه بعض الذي قبل الاجل ليحمله الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان يجعل له قبل
الاجل بعضه او يؤخر بعضه الى اجل اخر وعلى انه لا يحل له ان يأخذ قبل الاجل بعضه عينا وبعضه
عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان يأخذ منه البعض ويفسط البعض ويؤخره الى اجل اخر هذا
ما وجهته من سائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابو حنيفة لا يجوز السلم
فيما يتفاوت كالزمان والبطيخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا ومع قول
الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر رايته انه يجوز مطلقا عددا قال احمد وما
اصل الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد
مائل الى الوزع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما ايجاب والثاني ساقط فيه
نوع تخفيف **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه يجوز السلم على
وموكل مع قول ابو حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز السلم على لابل لا بد منه من احاد ولو
مدة يسيرة فالاول مخفف بترك الاجل والثاني مشدد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان
وجه الاول ان السلم في اصله بيع والبيع يجوز كالا وموكل فكذا السلم ووجه
الثاني انه بيع غير في الذمة الغالب فيه الناجيل فافضل الحكم اليه **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحمد وجمهور الفقهاء والنابعين انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من البقر
والهياهم والطيور ما عدا الجارية التي تحل لغيرها للمقترض مع قول ابو حنيفة انه لا يصح السلم
في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جرير والطبري يجوز اقتراض الاما والواقي
يجوز للمقترض طهره الاول مخفف على الناس وقول ابو حنيفة مشدد وقول المزني وابن جرير
مخفف **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث فيه ووجه الثاني

شرعة مؤن الحيوان او باقاة او اضلا له وليس وجوده لثبوت البه فان المثلية في ذلك
عن برة والاحوذ الماويها شرعا لا يستعمل في الناس به ووجه الثالث اشتداد وقوعه
المقترض في وطى الجارية من غير ملك البضع على القول بحد الملك بالقبض فهو محمول على حال
الاسكابر من اهل الدين كما ان مقابلة محمول على حال رجع الناس فيهم **ومن ذلك** قول
مالك يجوز البيع الى الحصاد والتموز والمهرجان وفيه الضاري والجذاد مع قول ابو حنيفة
والشافعي واحمد في اظهر رايته انه لا يجوز فالاول مخفف خاص بالاصاغر او بالحاجات
والضروقات والرخص والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والوزع وروية الخط الاول
لمرقاتهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الي تعيين اجل على التخييل بل هو مع اخوانهم المسلمين على الراحة
لهن بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الاول لانفسهم **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان فاعلم
ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابو حنيفة ان ذلك
لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الثاني اليه وطول ملكه وان اهدى يعيش في وقت
ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاسكابر الذين يهدون في كل اللحم ويقتصر
الملك في الخبر مع قول مالك بجواز السلم فيه وفي كلامه سنة النار فالاول مشدد خاص
بالاسكابر من اهل الوزع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين تسر حاجتهم الى مثل ذلك للضيق
وخوفهم **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي والحمد لله لا
يجوز السلم الا فيما كان مؤجدا عند عقد السلم وغلب على الظن وجوبه عند المحل فالاول
فيه تخفيف خاص بالاصاغر الذين تسر حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني
مشدد خاص بالاسكابر الذين يحتاجون لاجلهم فترافق ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك
الي وقت المحل فصار السلم اليه فيه مشقة من جهة الوفا بما اسلم اليه فيه **فرجع** الامر
الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة
النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص باهل الوزع والثاني
مخفف خاص بالمعومات الذين يرون انفسهم على ستر الحاجة ويقولون لكل شيء
وقت **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي واحمد ببيع
الاشراك والتولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد
خاص باهل الوزع الذين يرون دعوى العارية عقد السلم فلا يصحون اليه امترا اخر والثاني
مخفف خاص بالمعومات الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان
ومن ذلك قول مالك ان القرض الاجل يرفع قول الائمة الثلاثة انه لا يملكه الا
باله المطالبة متى شا فالاول مشدد خاص بغيري وجوب الوفا بالوعود والثاني مخفف

خاص من لا يرى وجوب ذلك من العامة **فترجى** الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** ذلك قول
 الائمة الثلاثة بخلاف قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف
 خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاكابر من اهل النوع الذين يخافون ان يكون ذلك
 من جهة الويل **فترجى** الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** ذلك قول الشافعية في اصح الوجوه ان
 لا يجوز فرض الخبز عدة او يجوز وزنا وهو احد الروايتين عن احمد مع قوله ان الله يجوز
 الخبز بالخبز خرافا لا وله فيه تشديد خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالامة
فترجى الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** ذلك قول الشافعي واخذ بجواز قبول المقرض هبة
 من اقترض منه شيئا وكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات عما لا المقرض اذا
 جرت عادة بين ذلك قبل الفرض ولو لم يجز في قول الشافعي مع قول ابي حنيفة ومالك بحكمة
 ذلك وان لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل فرض حرج فهوربا على ما اذا اشترط ذلك
 فان كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الرخصة اذا اهدى المقرض المقرض هبة حاز قبولها
 بلا كراهة ويستحب للمقرض ان يرد اجود مما اقترض الحديث الصحيح في ذلك ولا كراهة
 للمقرض اخذ الشيء فالاول مخفف خاص باهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص
 باهل النوع نظيره ما قالوا في هدية الغاصي حكمه لتفصيل في ذلك **فترجى** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومرر** ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على اخر من جهة بيع او قرض او جعل
 بركة فليس له ان يرجع في التاجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة التي اجلها وكذلك
 لو كان القرض موجلا فراد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة والشافعية والحق الجاية والقرض مع قول
 الشافعي انه لا يلزمه في الرجوع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا اهل الاجل او جعل
 فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الوفا بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام
 الناس الذين يرجعون في قواهم **فترجى** الامر الى مرتبة الميزان والحل لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في الحضر والسفر وقاله اوردوه مختصا بالسفر ووجه
 قوله اوردان المسافر بالمفقود فيحتاج صاحب الدين الى وثيقة بخلاف الحاضر فالطلب
 مظن من جهته غالب هذا ما وجدته من سائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومرر**
ذلك قول الامام مالك ان عقد الرهن يكره بالقول وان لم يقض ولكنه محجل الرهن
 على التسليم مع قول ابي حنيفة والشافعي واحدا انه لا يلزم الرهن بالقبضه فالاول
 مشدد وحمل الرهن مخفف على الراهن والثاني عكسه وحمل الاول على اهل الصدق
 الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالاولياء والعلم **ومرر** الثاني على من كان بالقدس
 ذلك من يريد لحظ الاوفر لنفسه دون اخيه ولا حرج لاحرته **فترجى** الامر الى مرتبة

الميزان **ومرر** ذلك قول الائمة الثلاثة انه صحيح من المشاع مع قول ابي حنيفة انه
 لا يصح وسواء عند الثلاثة ان كان مما يتسم بالفقر او لا او كالعبد هو جائز ووجه
 الاول كونه مما يصح بيعه وكما يصح بيعه جاز رهنه ووجه الثاني عسر التصرف فيه على
 المقرض غالب الغلبة من يرغب في شراء المشاع ان اتيه الى البيع **فترجى** الامر الى مرتبة الميزان
 من الائمة من راي الاحتياط للراهن ومنهم من راي الاحتياط للمقرض **ومرر** ذلك قول
 الشافعي ان استدامة الرهن بيد المقرض ليست بشرط مع قول ابي حنيفة ومالك انها شرط
 في حرج الرهن من يد المقرض على اي وجه كان بطل الرهن الا ان ابا حنيفة يقول ان الرهن
 ان اعاد يورثه او عارية لم يبطأ له ولا تخفف على الراهن مشدد على المقرض والثاني
 عكسه بالشرط المذكور في قول ابي حنيفة **فترجى** الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاول خاص
 بالعوام الذين لا يختاطون لديهم كل الاحتياط والثاني خاص بالاكابر الذين يختاطون
 لديهم فان المقرض اذا رهن الاوسيلة التي يخلص حقه فاذا خرج مريده فكأن لم يرهن
 شيئا فكان الرهن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليجد في بيعه عند الحاجة
ومرر ذلك قول مالك في المشهور والشافعي ارجح الاقوال انه اذا رهن عبدا اخر اعتقه
 فان كان موسرا نقدا لعنق ولا يلزمه قيمته يوم عتقه ويكون رهنا وان كان مقرا لم ينفذ
 وفي قول اخر مالك انه انظر الى مال او فضي المقرض ما عليه نقدا لعنق والا فلا وقال
 ابو حنيفة واتخذ ينفذ لعنق على كل حال لكن قال ابو حنيفة ان العبد الموهون يبيع
 في قيمته للمقرض حال عتق سيده فالاول والثاني وما وافقه من قول مالك الاخر
 فيه تخفيف على المقرض بما فيها من التفصيل والثالث مشدد عليه وعلى العبد وهو قول
 ابي حنيفة **فترجى** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني موافقة القواعد
 الشرعية في التقرب الى الله تعالى من اشرع اعتدوا بعنق خلافا لعسر فان لم يرهه غريبا
 منعوبة النهر بعنق عبده لاستيما عند الحاجة اليه وما لا يشرح الصذر اليه فهو ولي
 الرد اقرب من القول ووجه الثاني يكون السيد هو الذي يلفظ بالعنق اختيارا منه
 والثالث منشوف الى الشفقة والرحمة بالارقا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو
 كحضر الصلاة وما ملكك ايماء كراي حافظوا على الصلاة واستؤمنوا بما ملككم انما يكم
 خيرا مع ان القايلا يحكم على السيد بالعنق قايلا بوجوب الفينة عليه ان كان موسرا وعلى
 العبد ان كان سيده مفسرا كما مر فان من حق المقرض في الله اعلم **ومرر** ذلك قول ابي
 حنيفة والشافعي واحدا انه اذا رهن شيئا على مائة ثم اقرضه مائة اخرى واراد جعل الرهن
 على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الاول ان الرهن لارم بالدين الاول
 والعين الموهونة وثيقة من جهة المائة الاولى فلا يكون وثيقة للدين اخر ووجه

الثاني ان المرئى قد يرضى بحقل ذلك وثيقة عن الدين بل ترك الرهن أصلاً اسماً ان كان
الراهن والمرئى من الصلحا او الامدقا **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي اخذوا انه لا يصح الرهن على الحق قبل **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
مخفف خاص من يغلب عليه عدم الرشد في حجه عليه ان يتصرف في احواله لغيره من لئلا
عنده حق والثاني خاصة بالاسكان الذين يتصرفون في ما لهم بحسب ما يرونه احوط لديهم
لان الدنيا لا تساوي عند هؤلاء الاحكام بقوضة بل لو رهن عند احده شيئا قبل ثبوت الحق
عليه ثم اكله المرئى مثلاً او انلفه لم يكد منه شعرة **ومن ذلك** قول الشافعي خيفة واخذ
ان الراهن اذا شرط في الرهن ان المرئى يبيعه عند حلول الدين وعدم نفعه المرئى خارج قول
الشافعي انه لا يجوز للمرئى ان يبيع المرهون بنفسه بل يبيعه الراهن او وكيله ان المرئى فان
ابى الزمة الحاكم بقضا الدين وسيع المرهون فالاول مخفف على المرئى خاص بكل المومنين الذين
يرون الخط الاوفر لاجلهم ولا يندون على ما يتصرف احوالهم فيه بما فيه براءة ذمة لهم بل يرون
تصرفه في اموالهم لتصرفهم في اموال نفوسهم بالخط الاوفر في الدنيا او الآخرة والثاني شدة
خاص من كان بالصدق من ذلك فترجع الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك رحمه الله ان
اختلف الراهن والمرئى قدر الدين الذي حصل به الرهن في القول قول المرئى بمبينة كان قال
الراهن رهنه على خمسين درهم وقال المرئى بل رهنه على الف وقيمة الرهن تساوي الفسادة
الزيادة الى خمسينية مع قول الشافعي واحمدان القول قول الراهن فيما يذكر مع بمينة
من الف وخمسين درهم فاذا دفع الى المرئى ما حلف عليه اخذ رهنه فالاول شدة على الراهن
مخفف على المرئى والثاني عكسه **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان فتم من احوال الراهن
ومنهم من اخطأ لما لا المرئى دون عكسه بالنظر للاسكان والاصاغر اذا اجاب يرون الخط
الاوفر لاجلهم والاصاغر بالعكس **ومن ذلك** قول الشافعي ان الرهن مضمون على كل حال باقل
الامر من من قيمته ومن نحو الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك ان ما ظهر هلاكه كالحيوان
والعقار غير مضمون على المرئى وما يخفى هلاكه كالنقد والشوب فلا يقبل قوله فيه الا ان يبيعه
الراهن ومع قول الشافعي واحمدان الرهن امانة في يد المرئى كسائر الامانات لا يضمن الا بالثقة
ومع قول شريح واحسن الشعبي ان الرهن مضمون بالحق كل حتى لو كان قيمة الرهن درهماً
والحق عشرة الاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول الشافعي خيفة مشددة وقول مالك
وقول الشافعي واحمد مخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي اشد من الكل
فترجع الامرا الى مرتبة الميزان وكل من الافوال وجه لا يخفى هل من لئلا **ومن ذلك**
قول مالك ان المرئى اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفق على القيمة فلا كلام

وان اتفقا على القيمة واختلفا في القيمة سئل هل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وغل عليها
مع قول الشافعي خيفة ان القول قول المرئى في القيمة مع ثبوتها ومع قول الشافعي ان القول
قول الغارم مطلقاً فالاول مفصل والثاني مشد على المرئى باليمين والثالث مخفف
على الغارم **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم
كتاب التقييس والحج
اتفق الامة الاربعة على ان بينة الاعتراف ببيع تعدد الحبس وعلى ان للاسباب الموجبة
للمحج ثلاثة الصغرة والرق والجنون وعلى ان العلامة اذا بلغ غير رشيد لم يسأل اليه ماله وعلى
انه اذا امن من صاحب المال الرشد سأل اليه هذا ما وجدته من سائل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان والشافعي واحمدان المحج على المفلس عند طلب الغرما واطاعة الدين
بالدينون مستحق على الحاكم وان له سعة من التصرف حتى لا يقرها الغرما وان الحاكم يبيع اموال
المفلس اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرما يملكه بالمقصود مع قول الشافعي خيفة انه لا يحج على
المفلس بالحسب حتى تقضي الدين وان كان له مال لم يتصرف بالحكم فيه ولم يبعه الا ان كان
ماله ذراً هو دينه ذراً هماً فيفرضها القاضي بعد امره وان كان دينه ذراً هماً وماله ذراً
باعها القاضي في دينه فالاول مشد على المفلس من حيث منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرما
تخليصاً لذمته وهو خاص بالحاكم الذي هو انظر من المفلس الثاني مشد عليه
بالحسب مخفف بعدم المبادرة الى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص من كان عنده مرد وامتناع
من وزنا الحق **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي اظهر بولي
انه لا ينفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا علق مع قول احمد اظهر
روايته انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة ومع قول الشافعي خيفة انه لا يحج عليه في تصرفه
وان حكمه قاض لم ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاض ثان واذا لم يرضح الحجر عليه صحت تصرفاته
كلها سواء الحمل الفسخ او لم يحتمل فان نفذ الحجر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يحتمل الفسخ كالبيع
والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة
وتخوذه لك فالاول مشد على المفلس بعدم صحة تصرفه بقدر ما لمصلحة براءة ذمته من الدين
والثاني فيه تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله واما الذي
فهو المطالب به ذو نفاذ في الدنيا والآخرة في النوازل المحج عليه بما يشغل سائر ما ليس هو مال
حتى يتصرف فيه فان خلصت ذمتها من حجة الغرما فلا يخلص من حجة المفلس فتدعه وماله
للقاضي الذي هو نائب الشرع الشريف **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان مشددة ومخفف
وهيه تخفيف كما ترى **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمدان لو كان عند المفلس
سلعة واذا ركبها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئاً والمفلس حي فصاحبها احق بها

من العزما فيفوز باخذها دونهم مع قولنا في حنيقة ان صاحبها كاحدا لعزما فيقاسمونه بها
فلو وجد صاحبها بعد موت المفلس لم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها اسوة
العزما في المسئلة الثانية وقال الشافعي وحده انه اخو لها فالاول تخفف على صاحب
السئلة مشددا على العزما والثاني عكسه كالاول في المسئلة الثانية **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح في ذلك ووجه الثاني
فيها ان السئلة صار ملكا للمفلس لافرق بينهما وبين غيرها ومن سائر امواله فصار صاحبها
كاحد الناس ولعل صاحبها لم يبلغه الحديث **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المفلس
اذا اقرب من بعد الحجر فعلق ذلك الدين بدينه ولم يشارك المقلة العزما الذين جرح عليه
لاجلهم مع قول الشافعي انه يشترطه فالاول مشددا على المقلة والثاني تخفيفا عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نقص المقلة في الفسخ على المفلسين
لغيره املا ووجه الثاني ان حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء
مع انه ربما يكون متما في الاقرار المذكور **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
اذا ثبت اختيار المفلس عند الحاكم لخرجه الحاكم من الحبس ولو تغير اذن العزما وكما بينه
وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته بل يهرل حتى يوسر مع قولنا في حنيقة ان الحاكم
يخرجه من الحبس ولا يحول بينه وبين غرقه بعد خروجه فلا زموه وتنعونه من الفقر
واخذون فضل كسبه بالخصص فالاول تخفف على المفلس مشددا على العزما والثاني عكسه
مع الاحذبالا احتياط والمسايرة لبراءة ذمة المفلس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان النية بالاختيار تسع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب
ابي حنيفة انها لا تسع الا بعد الحبس فالاول تخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن
عمل الاول على حال اهل الدين والورع الخائفين من حقوق الخلائق وبخيل الثاني على
من كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة واحدا
ان المفلس اذا اقام بينة باعثه لا تخلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي انه تخلف
بطلب العزما فالاول تخفف على المفلس محولا على ما اذا كان من اهل الدين والورع والثاني
مشددا عليه محولا على ما اذا كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قولنا في حنيقة ان بلوغ الغلام يكون بالاختلام والاختلام والاختلام والاختلام
حتى يتم له عشرين سنة واما بلوغ الجارية فبالحيض والاختلام والاختلام والاختلام
ثمانيه عشرين سنة او سبعة عشرين سنة مع قول مالك والشافعي واحدا ان البلوغ خمسة عشر
سنة او خروج الحيض او الحيض فالاول مفصل فيه تخفيف بعد القول بكتابه
والثاني فيه جازا لاخذ بالاحتياط **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل منها

الاستقرا

الاستقرا لائمة المهندسين **ومن ذلك** قولنا في حنيقة ان نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ
مع قول مالك والاحمد انه يقتضيه ومع الاصح من مذهب الشافعي ان نبات العانة يقتضي الحكم
بلوغ ولد الكافر دون المسلم فالاول تخفف على المكلفين والثاني مشددا عليهم والثالث
مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكليف الواسع بالبلوغ اثرها شديد فلا يخفى
على المكلف لا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة تحتل ان يكون من شدة حرارة البدن ويكون الحديث
في ذلك موهول ووجه الثاني لاخذ بالاحتياط للمكلف ليتقوا شوايا التكليف ويؤاخذوا عليها
اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهره تعجيلا
لاخذ الجزية وحصول الصغار والذلل للكافر **ومن ذلك** قولنا في حنيقة ومالك والاحمد ان
الرشد في الغلام اصلاح ماله ولم ير موافقا ولا عدا له مع قولنا الشافعي ان الرشد صلاح
الدين والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينكح الجارية ولو بلغت ربه
حتى تزوج وبذلك يلزم الزوج وتكون حافظا لها كما كانت قبل التزوج وقال احمد في المختار
من روايته انه لا فرق في هذا الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى
تحول عنها حول عنده او ولد فالاول تخفف بعد اشتراط اصلاح الدين ووجه الثاني ان الباب
معتقود في الرشد في الاموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ومثل ذلك فاد اصلاح ماله
فاد تسليم ماله اليه شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
انه يقبل شهادة من عد منه صدق الحديث ولو سق من جهة اخرى والقول الثاني مشددا ووجهه
ان من ساقا هل يترك الصلاة او شر بل لا يبعد منه ان يضيع ماله في غير طاعة الله **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فتم من اخطا وتابع في صفات الرشد منهم من خفف
في ذلك وبيح حلفه على حالين من الجوارك من يظهروا رشدها بغيرها ومن لا يظهروا رشدها
الا بعد التزوج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في عيونه وخصوه ولو تولد ومن لا يظهر
رشدها الا بعد الولادة لانها اخر مراتب الامتحان لها في الرشد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الصبي ابلغ واسمه الرشد يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل يستمر
محولا عليه مع قولنا في حنيقة رحمه الله انه اذا انتهى سنة الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال
اليه بكل حال فالاول مشددا في واما الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد خمس سنين واكثر
والثاني تخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ظاهر القران في قوله فان استم منهم رشدا فليؤاخذوا في الدية الا بعد حصول الرشد ولو طال
الزمان ووجه الثاني ان العقل بكل بعد خمس وعشرين سنة ولا حجر عليه بعد ذلك في كلام الامام
عائض بن ابي السكتة ينهي بلوغ الصبي خمسة عشر سنة وينهي طوله باثني عشر سنة وكل عقله
ما بينهما من اثنى عشر سنة وما بعده تحارب الى ان يموت انتهى فمؤخر من كلام الامام في حنيقة

رضي الله عنه **كتاب الصلح** تفق الايمة على ان كل من علم
 عليه حقا فصاح على بعضه لئلا يظلم الحق وعلي ان لما لك ان يتصرف في ملكه بما لا يضر
 جاره وعلي ان للمسلم ان يعلى بناء على بناه لئلا يظلمه ان يطعم على عوزات جيرانه هذا ما روي
 من مساليل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قولوا لا ائمة الثلاثة انه اذا لم يعلم
 عليه حقا وادعى عليه بفتح المصلحة مع قول الشافعي انها لا تفتح فالاول مستند بمبلغ في الاجل
 في براءة ذمته وهو خاص بامل السماع من كل المؤمنين والثاني مخفف ووجهه ان من يكره
 من اخذ ما له بغير طريق شرعي فهو مساعد للدي على كماله كالناس بغير حق وانما خرج عن ذلك
 الرشد اللهم الا ان يصالحه وينوي ذمته فلا يمنع **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الايمة الثلاثة بان الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمعنى فالاول مخفف والثاني
 مستند **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه من جهة استنباط المؤمن لدينه ووجه
 الثاني ان الذمة لا يبرأ الا بالدين المعاوم فذمة البراءة لمفعول لا يبرأ ولكل منها وجه
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انهما اذا ادعيا بين يمين عرفة ففوقه ان السقف
 لصاحب السفل مع قول الشافعي واحدا انه بينهما نصفان فالاول مستند على احدهما والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الظاهر مرة فقل من بيننا الا
 وتجعل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقضي العين
 الواحدة اذا ادعياها شخصان ولا مرجح لاحدهما فكان يقسم بينهما **ومن ذلك** قول الايمة
 الثلاثة انه لو اهدم العلو او السفل وارا صاحب العلو ان يبينه لم يجز صاحب العلو
 ان يبني السفل على البناء السقيف ليميني صاحب العلو علوه بل ان اختار صاحب العلو ان يبني
 السفل من ماله ويمنع صاحب السفل من الانتفاع به وله ذلك حتى يعطيه ما انفق عليه مع
 قول اصحاب الشافعي انه لا يجز صاحب السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا انفق صاحب العلو بغير
 اذنه بناء على اصله في قوله الجديد ان الشريك لا يجز على العادة والقدر المختار عند جماعة
 من متأجري اصحاب الشريك على ذلك دفعا للضرر وميانة للاقلال عن التعطيل
 فالاول مخفف على صاحب السفل ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مستند عليه بالاجابة
 دفعا للضرر **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه ان
 يتصرف في ملكه بما لا يضر الجار مع قول مالك واحمد بمنع ذلك فالاول مخفف على المتصرف
 مستند على الجار والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله
 الملك وضعف حق الجار ومثله بان يبيح جارا او مباحا او يحقر بئر الجارة لغيره
 فينقض ما وهاذا ذلك ويفتح كما يظن ثبانا كما يشترط على الجار **ومن ذلك** قول مالك
 واحدا انه اذا كان سطحه اعلا من سطح غيره يلزمه بناء ستره تمنعه عن الاشراف على جاره

مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك ما لا اول مستند على صاحب السطح حقا بل بالدين
 والورع والثاني مخفف عليه خاص باحد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل الساتر
 لمن خاف وقع بصره على عورة الجار تركه على من لم يخف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك اذا كان بين رجلين دواب او نراوية فتعطل او جدار
 فسقط فطالب احدهما الاخر بالسا فامتنع او يتسببه الدواب والنراوية فامتنع ان يجبر
 مع قول غيرهما انه لا يجبر على تحريكه في ذلك فالاول مستند والثاني مخفف **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان
 شامعله وان شاتركه ويؤيد حديث لاضرر ولا ضرر والله اعلم

كتاب الحوالة

اتفق الايمة على انه ان كان لاسان حق على اخر فاحاله على من له عليه حق لم يجز على المحال
 قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمنع من قبول الحوالة عليه
 هذا ما وجدته من مساليل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 والشافعي انه لا يجز على المحال عليه وفي رواية عن ابي حنيفة انه ان كان المحال عليه
 عدوا له لم يلزمه قبولها وقال الاضطحري من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه
 القبول نطقا وعدا كان المحال عليه ام لا ويتحقق ذلك عند داود فالاول مستند على المحال
 عليه والثاني مفصل الثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 ما فيه من المارعة الى براءة الذمة طوعا او كرها ووجه رواية ابي حنيفة توقع الضرر
 بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالسدة وعدم الرحمة ووجه قول داود الاضطحري ان
 صاحب الدبر اما حاله لم يكون عليه غيره على سبيل القرض ان ساقط ان ساقط فيقبل
ومن ذلك قول العلماء اجمع ان ماتت الحوالة قبل الحوالة على من ان المحال عليه حاله لم يقبل
 زفر حجة الله انه لا يبرأ فالاول مخفف على الحيوان والثاني مستند عليه **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه ان يكون الاول محمولا على حال اهل الدين والحق من الله عز وجل فيسار غول الى
 وزر الحول من حيث عليهم والثاني محمولا على حال الغوام الذين لا يبادرون اليها ما عليهم من
 الحقوق ولا يبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بحج الحوالة **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان
 المحال لا يرجع على المحال اذا لم يقبل في حقه بوجه من الوجوه سوا غيره بفلس او محدا ولم يبر
 مع قول غيرهما انه يرجع على المحال اذا لم يقبل في حقه فالاول مستند على المحال **والثاني**
 مخفف عليه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول نقصان المحال بعد التفتيش
 على المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه الا
 لظنه الوضوء منه الي حقه ولا عبرة بالظن البين خطاوة فرجع على المحال وكان الحق

لم ينقل عنه وهذا موافق لفواعل السريعة ينبغي لكل من حال شخصاً على احران يبادر الى وزن الحق اذا اجتهد المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الحاكم فان خلاصته في ذلك وربه قال بوحقيقة ولقطة اذا المحال شخص يحو هو عليه فان كره المحال عليه رجع على المحال والله اعلم

كتاب القمان

اتفقوا لائمة على جواز الصمان وعلى ان كفاية البدن صحيحة عن كل من وجب عليه الحضور من مجلس الحكم لا طابق الناس عليه ومجلس الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج عن العدة بسببه في المكان الذي شرطه او اراة المستحق الا ان يكون ذوة يد عادية ما نعة فلا يكون تسليماً وعلى ان الصمان اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان صمان الدرك حايض صحيح يكره يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طابق جميع الناس عليه في جميع الاغصان والشايع قولاً انه لا يبيع لانه من صمان ما لم يثبت هذا ما وجدته في الباب من مسایل الاتفاق وقاما ما اختلفوا فيه **ومرسل** قول لائمة الاربعان الحق لا ينقل عن المضون عنه اكي نفس الصمان بل الدين باق في ذمة المضون عنه لا يشقظ عنه الا بالادامع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة وابن ثور وداود انه يشقظ الاول مستد في تخليص ذمة الصمان والثاني مخفف عنه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والوزع والثاني محمول على غيرهم ويصح ان يكون الامر بالعكس لان الصمان اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف العكس **ومرسل** قول لائمة الثلاثة ان الميت لا تترادفته من الدين المضون عنه بنفس الصمان كما يجي مع قول احمد في احدي روايته انه يترادف الاول مستد على الميت محمول على حال الاضاغر من الفواعل والثاني مخفف عليه محمول على حال اهل الدين والخوف من الله تعالى **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرسل** قول لائمة حنفية واحمد ومالك ان ضمان الجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يثبت مع قول الشافعي المشهور ان ذلك لا يجوز كما لا يبرأ من الجهول فالا ولم يخفف محمول على حال اهل الدين والوزع في المستثنين والثاني مستد محمول على حال من كان بالصدقة من ذلك من ذا وعدا خلف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرسل** قول مالك والشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وقال للدين الذي عليه كذا وقال الدين عنه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز الصمان عنه فالاول مخفف **ومرسل** قوله انه من افعال الخير وفي السنة ما يوليه وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له وفاته حتى يقول احد من الصحابة صلى الله عليه وسلم وعجل وقاوة **والثاني** مستد ووجهه تيسر شان الدين في عيون الناس في الوفا اعمداً على اتوائهم واصدقاهم ليكال بين اصدقائهم واحوائهم وبين الوفا باراض **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرسل** قول لائمة

الثلاثة بصحة الصمان من غير قبول الطالب مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يبيع الا بموضع واحد وهو ان يقول المريض او ورثته او بعضهم اضر عني ديني فيصنعه والغرماء عيب فيجوز ان يبيد الدين وان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شي فالاول مخفف بعد ما شرط قبول الطالب الصمان والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرسل** قوله ان من باه الوفا بغير احيه المستلزم ان شا الطالب قبل ذلك وان لم يشأ لم يقبل وهو خاص باهل الدين والوزع الطالبيين لتوالي لافرة **ومرسل** قوله الثاني ان تأكد مشروعية الوفا بخلافه المشددة يكون الا اذا طلب ذلك فقد يهرب من المنة عليه وعلى المضون تزييح المديون في الدنيا والاخرة **ومرسل** قول لائمة الثلاثة بصحة كفاية البدن عن ادي عليه مع قول ابي حنيفة بعدم فتحها فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه طريقا لتخليص الحق الذي له احيه عليه فان المديون هرب فاضرب من نفسه وبمال احيه **ومرسل** قوله الثاني عدم رور ورفض في ذلك انما وزد صمان الدين البدن **ومرسل** قول ابي حنيفة والشافعي ان المكفول ان لم يثبت او هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا اقدر عليه احضاره لغيبته اهل عند ابي حنيفة مدة السير والرجوع بالكفيل فان بات به حبس حتى ياتي به مع قول مالك واحمد انه اذا لم يحضره غيره للمال ولا يجرى المال عند الشافعي بطلان فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لم يلزمه المال وانما التزم احضاره للدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيراً احداً او المكفول عليه دين فليل كالف دينار مثلاً فان العقل يقتضي ان الكفيل لم يتونه وزر المال ضرماً ووجه الثاني انه نسبت في اطلاق المكفول من بدخضه ضمان احضاره فكان عليه المال على اعادة التعرض بالنسب وذلك الحق في دين الكفيل لا سيما ان كان من كره او الناس الذين اذا حضر في قضية كمواساجتها مؤتمها فان الذهن يتبادر الى انه دخل بكفالة البدن في وزر المال على عاونه السابعة **ومرسل** قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان لم احضره عدا فانا صامن اعطى فلم يحضره او مات المطلوب ضمن ما عليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مستد على من احضار لمديون وهو خاص باهل الدين والوزع الموفين بما يقولون والثاني مخفف عليه وهو خاص باحد الناس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرسل** قول مالك والشافعي ومحمد ان الحسن انه لو ادعى شخص على اخيه ما يدره وقال شخص ان يوف بها هذا فعلى المائة فليوف بها لم يلزمه المائة مع قول ابي حنيفة واحمد انها نائمة فالاول مخفف على من تزم الوفا والثاني مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرسل** قوله الاول انه وعد الوفا بالوعد خاص وجوبه بالاكابر فيعمل على احاد الناس كما ان قول ابي حنيفة واحمد محمول على حال الكل المومنين من اهل الدين والوزع القائلين بوجوب الوفا بالوعد والله اعلم **باب** **المشقة** اتفق لائمة

الناس مثله وينقد بلده وبغير فقد فلا ولا مستند خاص بالوكيل الفاضل في النظر المصالح التي
يرجح بها ميزان موكله والثاني تخفف خاص بمركان كمال النظر في مصالح الموكل فان مثل هذا لا يتم
لو كان الا بما يراه اتفق لموكله في بيه واتفاقان الموكل قد اطلوا الوكالة ولم يقبها فانصرف
الابا لم يثبت عنه **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحدا ان
مركان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده عتق غاربه او ذرية فجاءه انسان وقال وكني
صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بينه انه لا يجبر على تسليم
ذلك الى الوكيل مع قولنا في خفيفة وصاحبته انه لا يجبر على تسليم ما في ذمته واما العتق فقال
يجوز جبر على تسليمها في الذمة عنده فالاول تخفف على المدينين والثاني فيه تفصيل **فراجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن لكل الاول على اهل الدين والتفوي وحل الثاني على مرتبتي الميزان
عليه وزن الحق ويصح ان يكون الحل بالعكس وذلك ان الحاكم يقر على الناس بما يراه اخص لديهم
وابر الذمة لانه امر على ما يراه **ومر ذلك** قولنا لامة الثلاثة ان البيعة تنبع بالوكالة
من غير حضور الختم مع قولنا في خفيفة انها لا تسع الا حضوره فالاول تخفف والثاني مستد
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحكم بالناس على ظاهر ميزان البيعة لا تكذب والختم
لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني لاخذ ما احتياط للنسب في الواقعة من الوكيل والبيان
من الختم بطلان ذلك الوكيل فقد يكون عقد الختم فيطابقه بغيره **ومر ذلك**
قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واحدا في صحة البيعة ان الوكالة تفتح في استيفاء القصاص
في عينه الختم مع قولنا في خفيفة انها لا تفتح الا في حضوره فالاول تخفف على المدينين مستد على المدينين
عليه **والثاني** بالعكس **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القصاص حكمه حكم غيره
ووجه الثاني الاحتياط للما فاضا من عظم الاموال فاذا كان المدين عليه حاضر فاف
اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص **ومر ذلك** قولنا في خفيفة والثاني
انه لا يصح شر الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له يتنازع من نفسه لنفسه بزيادة في الشئ مع قول
احد في اظهره وايثية انه لا يجوز حال فالاول مستد محمول على من لا يقر من منه الجبالة ويبري
الخطا او لنفسه دون الموكل **والثاني** فيه تخفيف محمول على اهل الدين والوزن والثاني
استد محمول على من شتر عنه غيره التورع ورأي لنفسه الخطا لا وفر حتى قويت اليقظة فيه
واصح رجوعه الى القول الاول **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قولنا في خفيفة واحدا
انه لا يصح لو كمل لصبي الميزان المراق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول تخفف على الموكل
والثاني مستد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراق هو البالغ من حيث
الاخطا بمؤثره الدنيا ووجه الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله اعلم

كتاب الاقرار

اتفق

اتفق الاية على ان الحر البالغ اذا اقر بحق لغيره وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع فيه والاقرار
بالدين في الصحة والمرضى سواء فيكون المقر حيا على قدر حقوقه ان وقت التمسك بذلك
اجامعا واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر احدهما بمالك فانكر الآخر لم يثبت نسبه وعليه
ان الاستثناء لا يثبت الا في الالة في الكتاب والسنة موجه وفي الكلام معنونه فيصح باتفاق الالة
اذا كان من الجنس واما من غير الجنس فعليه خلاف سيأتي وكذلك اتفقوا على احوار استثناء
الاقل من اكثر واما عكسه فاختلفوا فيه كسياتي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قولنا لامة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرضى سواء
فان لم ينف التركة تحاصر لغير ما في الموجود قدر دينهم مع قولنا في خفيفة ان عتق الصحة تقدم
على غيره المرض فيبدا باستيفاء دينه فان لم يفضل شي فلا شيء عليه وان فضل شي صرف الى غيره
المرضى فالاول تخفف على العتق كالحكم العدل والثاني شدد على غيره المرض **فراجع** الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غيره الصحة تعلق بعين مال المدين قبل المرض فلما اقر
لشخص اخر في المرض تعلق الحق بغير ماله كذلك فاشتملت ذمته بدو كل منهما فليس احدهما اولى
من الاخر ووجه الثاني ان الحق لما تعلق بعين مال المدين كان كالصحة صار لا يقبل دخول
حق اخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك **ومر ذلك** قولنا في خفيفة واحدا انه لا
يقبل اقرار المريض وارثا مع قولنا للشافعي انه يقبل في ارجح قوليه ومع قول مالك انه
ان كان غيرهم ثبت والا فلا مثاله والا فلا مثاله ان يكون بنت وابن اخ فان اقر الابن لا يقر له
وان اقر الابنة لم يقر له فالاول مستد والثاني تخفف والثالث مفصل **فراجع** الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول انه قد يقر بعض الورثة بما لا يجزئ غيره من ذلك المال لعدا
تكون بينهما ووجه الثاني انه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فاقوله ليخلص ذمته ووجه
الثالث ينزل على الحالين في القولين والله اعلم **ومر ذلك** قولنا في خفيفة ان المقر يشارك
مناصفة من لم يثبت نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن ابنين واقر احدهما بمالك وانكر الآخر
فان نسبه لم يثبت فيشارك المقر في يده مناصفة مع قول مالك واحدا انه يدفع اليه
ثلث ما في يده لانه قد رما بغيره من الارث ولو اقر به الاخ الاخر او قامت بذلك بيعة ومع
قولنا للشافعي انه لا يقع الاقرار اصلا ولا ياحد شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه **فراجع**
مستد على المقر **والثاني** فيه تخفيف عليه **والثالث** تخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومر ذلك** قولنا في خفيفة لو اقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق الباقيون
انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الذين مع قول مالك واحدا للشافعي في شهر قوله انه يلزمه
من الذين بعد رحلته من ميراثه فالاول مستد على المقر **والثاني** تخفف عنه **فراجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه هو الذي سلب العتق على بقية الورثة باقراره فهو

يوزن الدين كله عقوبة له في طلبه الزامهم بدين لثلاثة فوائده. ووجه الثاني انه لا يستغفر الله
عليه واما لا ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة
بفتح الاستثنا من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما ثبت في الذمة ككيل وموزون ومقدور كقوله
الف درهم الا كره خطه وان كان مما لا يثبت في الذمة لا يثبت كثوب وعبد لم يفتح استثناءه مع قول
مالك والشافعي انه يفتح الاستثنا من غير الجنس على الاطلاق ومع ظاهر كلام اهل الحديث لا يفتح فالاول
فيه تخفيف لما فيه من التعميل والثاني مخفف. والثالث مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي
الميزان. وتوجيه هذه الاقوال ظاهر عند الفطن **ومرر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يفتح
استثناء الاكثر من الاقل مع قول اخذته لا يفتح فالاول مخفف. والثاني مشدد **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومرر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو قال له عندي
الف درهم في كيس وعشرة اطل تمر في جراب او ثوب في بنديل فواقر ابا لهزم والتمر والثوب
دون الاوعية مع قول اهل العراق ان الجميع يكون له فالاول مخفف على المقر والثاني
مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الجود والاكرم الذين لا يخطئون بالوعية. وحمل
الثاني على اهل البخل والشح الذين لا يستقيم نفوسهم بالظروف **ومرر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق بعقوبة يبدنه كالقتل العمد والسرقة
والغذف وشرب الخمر لا يقبل اقراره ويقام عليه حد ما اقر به مع قول اخذته لا يقبل اقراره
في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن. ودأود كما لا يقبل في مال الا في الزنا والسرقة
فقط فانه يقبل فيها فالاول مشدد على العبد والسيد. والثاني فيه تخفيف كليهما **فراجع**
الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة. ووجه الثاني
ان العبد قد يقبل القتل كذا لا يستخرج من ثقل المذمة اذا كان سيده لا يشفق عليه ولا
يرحمه **ومرر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو شهد شاهد لزبد عليه وبالف درهم. وشهد
له شاهد بالعين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يخلف مع الشاهد الذي زاد الف الف
مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شي أصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين
عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول
ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا بشهدين من
رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل او رجلين وعيين.

كتاب الوديعة
اتفق الامامة كلهم على ان الوديعة من القرب المندوب اليه وان في حفظها ثوابا وانما
تخصه. وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والردة على
الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردّها مع الامكان والاضمان

وعلى انه اذا اطلبه فقال ما اودعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاع ما اودعني يخرج عنه عن حد
الامانة فلو قال لا استحق عندي شيئا ثم قال ضاع ما اودعني كان القول قوله هذا اما وجدته من سائل
الاتفاق. واما ما اختلفوا فيه **ومرر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا قبض الوديعة بيته
انه يقبل قوله في الرد بلاينة مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينه فالاول مخفف. والثاني
مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان المودع ايمنه او لا ومقتضى ذلك
قبول قوله في الرد. ووجه الثاني انه قد يطرأ عليه الحيانة بعد ان استامد فبذلك
كذباً وقلة دين **ومرر ذلك** قول مالك رحمه الله انه لو استودع ثياباً او دراهماً ثم انفقها
واللهما خسرته مثلاً في مكانه من الوديعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه
فان عنده لو حطّاه راحته الوديعة او الدنانير او الحنطة مثلاً حتى لا يميز لو كان عنده ضامن
للتلف مع قول ابي حنيفة انه ان ردّه بعينه لم يضمن للتلف فان ردّه مثله لم يسقط عنه الضمان
ومع قول الشافعي احمد انه صامن على كل حال بنفس اخراجه لتعديده ولا يشترط عنه الضمان
سواء ردّه بعينه الى خزائه او ردّه مثله فالاول مخفف. والثاني مفصل. والثالث مشدد
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان. وتوجيه الثلاثة اقوال الظاهر **ومرر ذلك** قول مالك والثاني
واحمد انه اذا استودع غير نقد كغوب او دابة فتعدي كذا استعمال ثم ردّه الى موضع اخر فاما
الدابة فاذا اركبها خسرته فاصحابها بالخيار بين ان يضمن الوديع قيمتها او بين ان يأخذ منه
اخرتها قال القاضي عبد الوهاب ولم يثبت مال كحكمها ان تلفت بعد ردّها الى موضع
الوديعة ولم يقبل في الثوب كيف يعمل اذا لبسه ولم يبله ثم ردّه الى خزائه قال والذي يقوي
في نفسي ان الشيء اذا كان مما لا يوزن ولا يكيل كالذولاب والياب واستعمله وتلف كان
الذمان قيمته لا مثله فانه يكون متعدياً باستعماله خارجاً عن الامانة فمردّه الى موضع لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدي ردّه بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشدّد من وجه. والثاني مشدد على المودع **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول مالك وابي حنيفة واحمد انه اذا سلم الوديعة الى عيال
المودع في داره من ثمنه نفقته ولو من غير نقد لم يضمن لانه كالمرد الى المودع مع قول
الشافعي انه اذا اودعها عند غيره من غير عقد ضمن فالاول مخفف خاص بما اذا كان العيال
من اهل الدين والامانة. والثاني مشدد خاص بما اذا كانوا من اهل الحيانة **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان وانه تعالى علم **كتاب العارية**
الامانة على ان العارية مندوب اليها وثابت عليها هذا اما وجدته من سائل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **ومرر ذلك** قول الشافعي احمد ان العارية ضمنونة على المستعير
مطلقاً تعدياً ولم يتعد مع قول ابي حنيفة واصحابه انها امانة على كل حال لا يضمن لا

بالنقد في الاول مشدد وهو احوط للذين خاص بالاكابر من المؤمنين الذين يكافون من اعداءهم ولا
يحلون له منتهى والثاني منه تخفيف خاص باحد الناس في يود الاول ما ورد في ذلك من الاخبار
الصحيحة **فردح** الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول الحسن البصري في التوراة الا واعي العبي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
ثيابا او حيوانا او حطباً يظهر ويختفي الا ان تعدي فيها في اخلال اركانها عن مالك ومع قول قتادة
وعنه انه لا يضمن الا اذا اشتراط المعير على المستعير امان فانه يضمن للشرط فان لم يشترطه
فلا يلزمه ضمانا فالاول تخفيف على المستعير والثاني منه تخفيف والثالث تفصل **فردح**
الامر في ترتيب الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرة **ومرر** قول ابن خنيفة وما لك انه اذا
استحار شيئا له ان يعيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل
مع قول احدى اصحاب الشافعي في اصح الوجوه ان لا يجوز للمستعير ان يعير العارية لغيره
وليس للشافعي فيها نص فالاول تخفيف خاص باهل التوراة والذين يؤفون بحقوقهم
في الاسلام ولا يستحسنون على احوالهم بشي ينفعهم والثاني مشدد خاص باهل الشريعة والجل **فردح**
الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول ابن خنيفة والشافعي واحدا انه يجوز للمعير ان يرجع فيما
اعاره متى شاء ولو بعد القبض ان لم يتفق بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الي
احل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس للمستعير استعارة العارية قبل انقضاء
المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في الارض اذا اعاره لها لبنا او غرسا وبني او غرسا
بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك تطوعا او كما مره بالفلح ان كان ينفع بمقلوعه فان
كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت فالجبار للمعير كما تقدم ومع
قول ابن خنيفة انه ان وقف له وقتا فله ان يختاره على الفلح اي وقت اختار وان لم يشتر
فان اختار اي المستعير القلع فله وان لم يختار فالمعير بالخيار بين ان يملكه بقبضته
او يبيع او يضمن ارش النقص وان لم يختار للمعير لم يقلع ان يملك المستعير الاجرة فالاول
مخفف جاري على قواعد الشريعة وهو خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير
مع كونه امير نفسه في تصرفه في ماله والثالث تفصل **فردح** الامر في ترتيب الميزان **العصب**

اجمع الامة على تحريم العصب وناشر العاصب وانه يجب عليه رد المعضوب ان كانت
عنه باقية ولم يخف من زعمها الا لا نفس على انه اذا اكل المعضوب وادعى هلاكه
فاخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المعضوب فله اخذ رد القيمة والتفوق لامة الية
رواية لاحد على العوض والحيوان وكلما كان غير مكمل لا يجوز ان اذا عصب وتلف
يضمن قيمته وان المكمل والموزون يضمن مثله اذا وجدته وانفقوا على انه اذا عصب

خشية واخذها في سفينة فظالمها ماكلها وهو في حجة الحجة لا يجب عليه قتلها وماكل عن
الشافعي من انه يجب عليه قتلها محمول على ما اذا لم يخف تلف نفسه او مال هذا اما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومرر** قول مالك في المشهور ان من جنى طيناع
انسان فانلف عليه عرضه المقصود منه لزمة قيمته لصاحبه وتأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدي
عليه قال ولا فرق في ذلك بين المالك وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاض او اذنه او غير
تأخذ من مثله لا يركب كذا في كل حال سواء كان حمارا او بغلا او شاة مع قول
ابن خنيفة انه لو جنى على ثوب جنى ثلث اكثر من افعه لزمته قيمته وسيله الثوب اليه فاذا دقت
نصف قيمته او دوها فله ارش ما نقص وان جنى على حيوان ينفع بلحمه وظهره كعبد وحوه فطلع
احد عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان
كان سالكه قاضيا او عدلا واما غير هذا الحسن فيجب فيه ارش ما نقص مع قول
الشافعي لا يحد في جميع ذلك ما نقص فلا ولا تخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء
عليه والثاني مشدد عليه في شي وتخفف عليه في شي والثالث تخفف على الجاني بالزامه
ارش ما نقص **فردح** الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول مالك ان من جنى على شي عصبه
بعد عصبه له جناية لزمه لكمة اخذه مع ما نقصه العاصب او يدفعه الى العاصب ويلزمه
قيمته يوما لعصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحب ارش ما نقص فلا وفيه تشديد
على المالك من حيث الزامه باخذ المعضوب مع ما نقص الى احره والثاني منه تخفيف على العاصب
فردح الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول مالك ان من مثل بعبده قطع يده او رجله او اقله
او قلع سته عتق عليه مع قول لا يمتنع عليه بالمثل فالاول مشدد على السيد تخفف
على العبد والثاني عكسه **فردح** الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول مالك واي خنيفة
واصحابه ان من عصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة سهل او تعلم صنعة حتى غلت قيمتها
بذلك ثم نقصت القيمة باضرار او شيئا ان الصنعة كان لسيدها اخذها بالارش ولا زيادة
مع قول الشافعي واخذها ارش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند العاصب
فالاول تخفف والثاني فيه تشديد **فردح** الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول مالك
واي خنيفة ان الزيادة المنفصلة كالولد اذا حدثت بعد العصب في غير مضمون مع قول الشافعي
واحد انها مضمونة على العاصب فالاول تخفف والثاني مشدد عليه **فردح** الامر في ترتيب
الميزان **ومرر** قول ابن خنيفة ان منافع المعضوب غير مضمونة مع قول مالك والشافعي
واحد في احدي رواياتهما مضمونة فالاول تخفف على العاصب والثاني مشدد عليه **فردح**
الامر في ترتيب الميزان **ومرر** قول مالك قول لامة الثلاثة ان من عصب جارية فوطها فاعليه
الحد ما ورد مع الارش مع ظاهره ذهب ابن خنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطي فالاول

مُشْتَدَدٌ وَالثَّانِي فِيهِ تَخْفِيفٌ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَخِي
 الْعَاصِبِ إِذَا وَطِئَ الْجَارِيَةُ الْمُغْضُوبَةَ أَوْ وَلَدَهَا وَجَبَ رَدُّ الْوَلَدِ وَهُوَ رَفِيقُ الْمُغْضُوبِ مِنْهُ وَارِثُ
 مَا نَقَصَتْهَا الْوَلَادَةُ مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَا لَنَا أَنْ لَوْلَا نَحْبِرُ النِّقْصَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُ شَدِيدٌ وَالثَّانِي
 فِيهِ تَخْفِيفٌ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَا لَنَا أَنْ لَوْلَا نَحْبِرُ
 ثَوْبًا أَوْ دَارًا أَوْ عَبْدًا أَوْ بَقِيَّةً مِنْهُ لَمْ يَنْفَعْ بِهِ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَيْهِ لَافِي سَكَنِ لَا اسْتَحْدَمَ وَلَا كَرَا
 وَلَا لَيْسَ الْجَارِيَةُ مِنْ الْعَاصِبِ وَكَذَا الْأَجْرَةُ عَلَيْهِ لِلْمَدَّةِ الَّتِي بَقِيَ ذَلِكَ الْمُغْضُوبُ عَنْهُ فِيهَا وَلَمْ
 يَنْتَفِعْ بِهِ مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَخِي أَحْمَدَ أَنَّ عَلَيْهِ أَجْرَةَ الْمَدَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي يَدِهِ فَالْأَوَّلُ تَخْفِيفٌ وَالثَّانِي
 مُشْتَدَدٌ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ مَا لَنَا أَنْ لَوْلَا نَحْبِرُ الشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ
 الْمَثَلِيُّ الْعَقَارُ الْأَشْجَارُ وَالْغُصْبُ فَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَتَلَفَ بِسَبِيلٍ وَحَرَقَهُ أَوْ غَرَبَهَا
 لَوْ مَقْبَلُهُ يَوْمَ الْقَضَاءِ مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ أَنْ مَا لَا يَنْتَقِلُ كَالْعَقَارِ لَا يَكُونُ مَغْضُوبًا
 بِأَخْرَاجِهِ عَنْ يَدِ مَا لَنَا أَنْ لَوْلَا نَحْبِرُ الْعَاصِبَ عَلَيْهِ فَيَتَلَفُ بِسَبِيلٍ لِحَاثِيَةٍ فَيَنْصَبُ
 بِالْأَنْلَافِ وَالْمُجَانِيَةِ فَالْأَوَّلُ فِيهِ شَدِيدٌ مِنْ حَيْثُ وَجِبَ الْأَجْرَةُ فِي غُصْبِهِ الْعَقَارُ وَالثَّانِي
 فِيهِ تَخْفِيفٌ مِنْ حَيْثُ عَدِمَ وَجُوبُهَا فِيهِ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ مَا لَنَا
 وَالشَّافِعِيُّ وَأَخِي أَحْمَدُ مَنْ غَصَبَ اسْطِوَانَةً أَوْ لَبْنَةً فَتَرْتَابُ عَلَيْهَا لَوْ مَلَكَهَا مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ
 يَمْلِكُهَا وَجِبَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا لِلظَّرِّ الْحَاصِلِ عَلَى الْبَائِي هَبْدًا لَنَا بِسَبِيلٍ أَخْرَاجًا فَالْأَوَّلُ مُشْتَدَدٌ وَالثَّانِي
 عَلَى ظَاهِرِ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ تَغْلِيظًا عَلَى الْعَاصِبِ لِئَلَّا يَتَوَدَّ لِلْغُصْبِ شَيْءٌ خَرَقَ أُخْرَى فَلَوْ طَلَبَتْ
 الْمَالِكُ اسْطِوَانَةً أَوْ لَبْنَةً وَجِبَ عَلَيْهِ أَجْرُهَا وَلَوْ هَدَمَهَا وَلَوْ هَدَمَهَا وَلَوْ هَدَمَهَا فَالْأَوَّلُ مُشْتَدَدٌ
 وَالثَّانِي فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَمَا لَنَا أَنْ مَنْ غَصَبَ نَخْلًا أَوْ رِصَافًا أَوْ حِدِيدًا مِثْلًا فَلَا يَخْذَمُهُ أَنَّهُ أَوْ سِيفًا يَكُونُ
 عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِثْلُ مَا غَصَبَ فِي وَرَنِهِ وَصَفْقِهِ وَكَذَا الْوُغْصُوبُ خَشْبَةً فَجَعَلَهَا الْبَوَابُ الْأَنْزَابًا
 فَجَعَلَهَا لَنَا أَوْ حَنْطَةً فَطَحْنَهَا وَخَبَرَهَا مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَرُدُّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْمُغْضُوبِ
 مِنْهُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَقْصٌ رَدَّ الرِّمَّ الْعَاصِبُ بِالْغُصْبِ وَكَذَا الْقَوْلُ فَيَنْصَبُ ذَهَبًا أَوْ قِصَّةً
 بِمِصْرَاعَةٍ حُلِيًّا أَوْ مِزَّةً دَنَانِيرًا أَوْ دَرَاهِمًا يَرُدُّ مِثْلَهُ إِلَى الْمُغْضُوبِ مِنْهُ عَنْهُ مَا لَنَا وَحْدَهُ
 فَالْأَوَّلُ تَخْفِيفٌ وَالثَّانِي مُشْتَدَدٌ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ مَا لَنَا وَأَخِي
 أَنَّهُ لَوْ فُتِحَ قَفْصُ طَيْرٍ بِغَيْرِ أَذْنٍ مَا لَنَا أَنْ يَكُونَ فَطَارَ مِنْهُ وَكَذَا لَوْ حُلِيَ دَابَّةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَوْ عَقِلَ
 مِنْ قَبْلِهِ فَهَرَبَ فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ وَسَوَاءٌ عِنْدَ مَا لَنَا إِنْ طَارَ أَوْ هَرَبَ أَوْ هَرَبَ الدَّابَّةُ أَوْ الْعَبْدُ غَفِ
 الْفَتْحُ أَوْ حُلِيَ أَوْ وَقِفَ بَعْدَ مَدَّةٍ ثُمَّ طَارَ أَوْ هَرَبَ مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِنْ طَارَ أَوْ هَرَبَ
 هَرَبَ الدَّابَّةُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالْحُلِّ سَاعَةً فَلَا حَافَ عَلَيْهِ مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا حَافَ عَلَى مَنْ
 فَعَلَ ذَلِكَ مِلْكَ إِلَّا الْأَوَّلُ مُشْتَدَدٌ بِإِتْمَامِ الْمَاخِ وَالْحَالِ الْقَبْدُ الدَّابَّةُ أَوْ الْعَبْدُ بِالْقِيَمَةِ

وَالثَّانِي مُفْصَلٌ وَالثَّلَاثُ مُخَفَّفٌ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ مَا لَنَا أَنَّهُ
 إِذَا غَصَبَ عَبْدًا فَأَبْقَاهُ وَدَانَهُ فَهَرَبَ أَوْ غَسَا فُسْرَتَهُ أَوْ صَاعَتَهُ يَوْمَ قِيَمَتِهِ ذَلِكَ وَنَصِيحَةُ الْقِيَمَةِ
 مِلْكًا لِلْمُغْضُوبِ مِنْهُ وَالْمُغْضُوبُ مِلْكًا لِلْعَاصِبِ حَتَّى يَوْجَدَ الْمُغْضُوبُ لِرَبِّهِ لِلْمُغْضُوبِ مِنْهُ الرُّجُوعُ
 فِيهِ وَلَا لِلْعَاصِبِ الرُّجُوعُ فِي الْقِيَمَةِ الْإِبْرَاضِيَّةِ وَبِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضًا إِلَّا فِي صُورَةٍ
 وَاحِدَةٍ وَهِيَ مَا لَوْ فَقَدْ الْمُغْضُوبُ مِنْهُ قِيَمَتُهُ مِائَةً وَقَالَ الْعَاصِبُ حُسُونٌ وَخَلْفٌ وَغَيْرُكُمْ
 لِلْحُسَيْنِ ثُمَّ وَجَدَ الْمُغْضُوبُ وَقِيَمَتُهُ مِائَةً فَإِنَّ الْمُغْضُوبُ مِنْهُ الرُّجُوعُ فِيهِ وَرَدَّ الْقِيَمَةَ وَعِنْدَ مَا لَنَا
 يَرْجِعُ الْمَالُكَ بِقَضَلِ الْقِيَمَةِ مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُغْضُوبَ فِي مَالِكَ عَلَى مِلْكٍ الْمُغْضُوبِ
 مِنْهُ فَإِذَا وَجَدَ الْمُغْضُوبُ مِنْهُ الْقِيَمَةَ الَّتِي كَانَ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْمُغْضُوبُ فَالْأَوَّلُ تَخْفِيفٌ عَلَى
 الْعَاصِبِ بِأَخْذِهَا لِلْمُغْضُوبِ فِي مِلْكِهِ وَالثَّانِي مُشْتَدَدٌ عَلَيْهِ بِحَرَاغٍ ظَاهِرٍ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ سِرًّا لَا
 يَمْلِكُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ وَطَبِيعِيٍّ بِذَلِكَ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ
 الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَوْ غَصَبَ عَقَارًا فَتَلَفَ فِي يَدِهِ بِهَرَامٍ أَوْ سَبِيلٍ أَوْ حَرَبٍ مِنْ الْقِيَمَةِ مَعَ قَوْلِ أَبِي
 حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَسْبَةً فَلَا حَافَ عَلَيْهِ فَالْأَوَّلُ مُشْتَدَدٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ
 إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ مَنْ غَصَبَ أَرْضًا فَزَعَهَا أَوْ تَهَا قَبْلَ أَنْ
 يَأْخُذَ الْعَاصِبُ الزَّرْعَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى الْقَلْعِ مَعَ قَوْلِ مَا لَنَا أَنَّ كَانَ وَقْتُ الزَّرْعِ لَمْ يَنْفَعْ فَلَا يَكُنْ
 الْأَجْبَارُ وَأَنَّ كَانَ فَاتَ فَاشْتَرَا الرُّوَاتِيْنِ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَلْعُهُ وَلَهُ أَجْرَةُ الْأَرْضِ وَمَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ
 أَنَّ شَا صَاحِبًا لِأَرْضٍ يَزْرَعُ فِي أَرضِهِ إِلَى الْحَصَادِ وَلَهُ الْأَجْرَةُ وَمَا نَقَصَ الزَّرْعُ فَلَهُ ذَلِكَ
 وَإِنْ شَادَفَعَ إِلَيْهِ قِيَمَةُ ذُرْعِهِ وَكَانَ الزَّرْعُ لَهُ فَالْأَوَّلُ مُشْتَدَدٌ وَالثَّانِي مُفْصَلٌ وَكَذَا الثَّلَاثُ
فَرَجَعَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَخِي أَحْمَدُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ فِي مَشْهُورٍ عَطِيقٍ
 فَلَا حَافَ عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا تَلَفَ عَلَيْهِ خَيْرٌ مَعَ قَوْلِ مَا لَنَا وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَغْرُرُ لَهُ الْقِيَمَةُ
 فِي ذَلِكَ فَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي ذَلِكَ وَالثَّانِي مُشْتَدَدٌ عَلَيْهِ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي
 الْمِيزَانِ وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْحَرَّ لَيْسَ بِمَا لَنَا عَنْهُ وَوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ مَا لَنَا عِنْدَ الرَّبِّ فَعَرَّاهُمَا
 الْقِيَمَةُ أَحْوَجُ لَنَا مِنْ حِجَةِ الْحَسَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَانْتَهِ

كتاب الشفعة

اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى ثُبُوتِهَا لِلشَّرِكَةِ فِي الْمَالِ وَاخْتَلَفُوا فِي مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ سَائِلِ
 الْبَابِ وَمَا اختلفوا فِيهِ **فَرَجَعَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا شَفْعَةَ لِلْجَارِ وَالْجَارِ
 لَا يَنْبَغِي لَهُ الْمَوْتُ فَإِذَا وَجِبَتْ لَهُ الشَّفْعَةُ قَاتَ وَلَمْ يَغْلِبْهَا أَوْ غَلِبَهَا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَكُنْ
 مِنْ الْأَحْدَاثِ تَقْلُّ الْحَوْلِ لَوَارِثٌ مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الشَّفْعَةِ بِالْجَوَارِ وَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ
 عَلَى الشَّرِّكَ فِي حَقِّ الْجَارِ وَالثَّانِي مُشْتَدَدٌ عَلَيْهِ فَيُجْزَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا لَنَا الْعَوَامُ الَّذِينَ لَا يَرِيعُونَ
 حَقَّ الْجَارِ وَيُجْزَلُ الثَّانِي عَلَى كُلِّ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَرِيعُونَ حَقَّ الْجَارِ إِلَى رُبْعَيْنِ دَارًا مِنْ كُلِّ

جانب **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر** قول في حفيضة و الشافعي في ارجح اقواله واحد
 في احدي رواياته ان الشفعة على المورث مع قول مالك واحمد في احدي قولها انها ليست على الفور
 واذا لم تكن على الفور عند مالك فوي عندنا انها لا تنقطع الا بحضرة سنة وفي رواية اخرى عتق الي خمس
 سنين وقال ابن هذه المدة بغيرها انما تعوض عن الاحد بالشفعة وفي رواية اخرى عتق ان حق
 الشفعين كما قال ان يرفع المشرقي الى الحاكم فمأثرة بالاحد او الترك فاذا بيع المشفع هو الشريك
 حاضر بغير البيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة الا احدا الا من السابقين
 فالاول مستند خاص بالاصحاب الذين يرون الخطأ ولا يلاحظون ولا يلاحظون عندهم ثم اذا
 سبقهم احد الى الشراء الثاني مخفف خاص بمن حصل عنده ندم بذلك من احاد القوا فذلك
 جعل الحكم في ذلك بقرينة فيهما من سنة او خمس سنين وجعلها قاطعة الاقذار **فرج** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومر** قول في حفيضة ومالك ان المرة اذا كانت على النخل وهي بين
 شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك الشفعة مع قول الشافعي واحدا لا لشفعة في ذلك
 فالاول مخفف والثاني مستند **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عسر النفس
 في الترة على وجه التبرير المبرري للذمة فكان كالبناء الصغير الذي لا يفسد ووجه الثاني ظاهر
ومر قول مالك والشافعي ان الشفعة تورث ولا ينقطع بالموت مع قول في حفيضة انها
 تنقطع بالموت ولا تورث ومع قول احمد انها لا تورث الا ان كان الميت طالب لها فالاول مخفف
 على الشفعين والثاني مستند والثالث مفصل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر** قول
 مالك والشافعي في احاد المشرقي ذابح او غرس فيما اشتراه لم يطلب الشفعين الشفعة وليس
 له نظا لية المشرقي لخدمته ما بني ولا فاع ما غرس فضا الى ان يتر مع قول في حفيضة ان للشفعين
 اجابة على الفلع والهدوم مع ذهاب قوهم الى ان للشفعين ان يعطيه من الشفعة ويترك البناء
 والحراس في موضعها فالاول مخفف والثاني مستند والثالث فيه مخفف **فرج** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومر** قول مالك في احدي روايته و الشافعي ان كل ما انيقسم
 كالبيرو والحمار والطريق والرحي والباب لا شفعة فيه مع قول في حفيضة ومالك في روايته
 الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشرقي والثاني مستند عليه **فرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان لا الانتفاع المشرع لاجل الشفعة لاجل الشفعة
 الذي لا ينقسم من البيرو والحمار مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع به ولو بوجه من الوجوه
ومر قول في حفيضة والشافعي يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة مثل ان يبيع سقلا
 بمحولة عند من يري ذلك سقلا للشفعة او ان يقره ببعض الملك ثم يبيعه الباقي فله
 له مع قول مالك واحمد انه ليس له الاحتيا لاسقاط الشفعة فالاول مخفف والثاني مستند
فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود الجملة في الحائبة السنة ووجه الثاني احد

بالاحتيا

بالاحتيا لالذين من جهة الشريك وطلب الخطا او لا خيته المشاء اذ الجملة انما هي حفيضة
 لضيق المومنين **ومر** قول لائمة الثلاثة ان الشفعة اذا وحيث للشريك فبذلك
 له المشرقي ذابح او غرس في احداهما او ملكها مع قول الشافعي انه لا
 يجوز له ذلك ولا يملك الدنا هير وعليه درهما ولا يملكه في اسقاطها بذلك ووجهان فالاول
 مخفف خاص بالقوام والثاني مستند خاص باهل الورع من كل المومنين لان الشفعة حق مبرري
 لا يحتاج فيه الى بدل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر** قول الشافعي واحدا انه اذا
 ابيع اثنان من الشركاء نصيبها صفقة واحدة لان الشفعين اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو
 اخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك والشافعي انه ليس له اخذ حصته احدهما دون الاخر بل اخذ
 نصيبهما جميعا او بتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مستند **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه القولين ظاهر **ومر** قول لائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذي مع قول
 احمد انه لا شفعة للذي فالاول مخفف على الذي والثاني مستند عليه **فرج** الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاد يشهدان الشفعة للشريك من غير تقييد بالمسلمة ويقدر
 تقييد ذلك بالمسلمة فهو جري على الغالب كالواقي حديث لا يبيع احدكم على بيع اخيه ولا
 يخطب على خطبة اخيه ووجه الثاني في التعليل على الذي من حيث ان ابيات الشفعة
 لا تسلط على المسلم باخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لاسيما مع عدم طيبة نفس المسلم
 بذلك والله اعلم

كتاب القراض

اتفق لائمة على جواز المضاربة وهي لقراض بلغة اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى
 شخص مالا ليتجر فيه ويربح ثم يشارك هذا ما وجدته من سائيل الاتفاق واما ما
 اختلفوا فيه **ومر** قول مالك والشافعي في احاد انه لو اعطى سلعة وقال له بغيرها
 واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاستد مع قول في حفيضة انه قراض صحيح فالاول مستند والثاني
 مخفف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس
 ووجه الثاني النظر الى لادن له في جعل ذلك ثمنه قراضا لا عطايا به النقد او صاعا حدة
 سواء نظر للمعني **ومر** قول لائمة ببيع القراض بالفلوس مع قول ابي حنيفة وابي يوسف
 بجواز القراض بها اذا راجت رواج النقد فالاول مستند والثاني مخفف **فرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومر** قول لائمة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اذن مال
 القراض بيمينه الابردة بيمينه مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع يمينه فالاول مستند
 خاص من غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يخلف باطلا او يدعي رة والثاني
 مخفف خاص من غلب عليه محبة الدنيا وصدق المسلمين في تادية الامانات فصد قوته
فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومر** قول لائمة الثلاثة انه اذا وقع العامل مال

قراض فاشترى العامل منه ساعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على المقارض
شيء السلعة للعامل وعليه ثمنا مع قول ابي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف
على رب المال. والثاني مشدد عليه ولعل ذلك لسبب رب المال في القصة فيعطاه ماله
لمن لا ينظر فيه بالصلحة ولا ينظر للموافقة **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحدا انه يجوز القراض مدة معاومة لا يفسخه قبلها او قبل ان ياتيها اذا انتهت المدة يكون
متموعا من البيع والشراء مع قول ابي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **فترجع**
الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان القراض ما شاع للربح والربح غيب ليس له وقت معلوم
وتعيين المدة ينافي في الاطلاق في التصرف. ووجه الثاني ان رب المال يرجع عن القراض هذا
في الربح الذي يربو من ثبات **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل انه
لا يبيع ولا يشتري الا من فلان كان القراض فاسدا مع قول ابي حنيفة واحدا ان ذلك صحيح فالاول
مشدد. والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان يكون رب المال
اخر نظر من العامل ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان المقارض اذا عمل
بعده فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل ربح اجرة عمله والربح لرب المال والنقصا
عليه مع قول مالك في اخذ ربحه وايتيه انه يرد الى القرض المسلم به قال القاضي عتبه القواب فالاول
مشدد على العامل والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
رضي الله عنهما ان العامل اذا سافر بما لا يقضى تكون نفقته في مال القراض مع قول احمد والشافعي
في ارجح قوليه ان نفقة العامل اذا سافر للضرورة والربح على نفسه حتى اجرة مراكبه. فالاول
مخفف على العامل. والثاني مشدد عليه **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
مالك ان من اخذ قرضا على ان يجمع الربح له وانه لا ضمان عليه كان مع قول اهل العراق والمال
يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي ان للعامل اجرة مثله والربح لرب المال فالاول مخفف
بحكم الشرط المذكور. والثاني مشدد على العامل والثالث فيه مخفف **فترجع** الامر الى
مرتبة الميزان. ووجه الاول ثلاثة ظاهري **ومن ذلك** قول الايمه الثلاثة ان المضارب
لو ادعى ان رب المال اذله في بيعه والشرا فكذا او سئى فقال رب المال ما اذنت لك الانفاقا
ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول
مخفف على المضارب. والثاني عكسه **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان رب
المال استأمنه او لا فلا ينبغي له التكذيب فيما ادعاه ثانيا. ووجه الثاني ان رب المال هو
الامثل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه اصل المضارب فربما والله اعلم
كتاب المساقاة

اتفق فيها الاصحاح من النجاة والتابعي وايمه المذهب على جواز المساقاة وحالها

ابو حنيفة وحماد فقال بطلانها فالاول مخفف. والثاني مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انه عقد ينفذ به كل من العاقبة من حكم الاتفاق والربح وجه الثاني ما فيه من العسر
ومن ذلك قول مالك واحدا في الشافعي في القديم انه يجوز المساقاة على ما بين النخل والتمر والحب
والتيمة الجوز وغير ذلك وبه قال ابو يوسف ومحمد والمأخوذون من اصحاب الشافعي مع قول الشافعي
في الجديد انها لا يجوز الا في النخل والعنب خاصة ومع قول احمد انها لا يجوز الا في النخل خاصة فالاول
مخفف. والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم
بينما شاع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على
النخل والعنب فقط من حيث كونها زكوة بين. ووجه الثالث الوقوف على حد مساقات اهل حياض
فانها كانت في النخل فقط **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان كان بين النخل والبياض كان كثره
المرارعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل في عسر او في النخل لست في البياض والعمارة
وشرط ان لا يفصل بينهما ولا يقدر المرارعة بل تكون بتمام المساقاة مع قوله مالك يجوز ان يحول
البياض البشير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط مع قول ابي يوسف ومحمد يجوز ذلك
على اصلها في جواز المخابرة وهي على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالاول
مخفف بالشرط المذكور. والثاني فيه تشديد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد ان المرارعة باطلة وهي ان يكون البذر من مال الارض
مع قول احمد وابي يوسف ومحمد والمأخوذون من اصحاب الشافعي والشافعي والنووي مرجح الدليل
بصححة المرارعة قال النووي وطرف جعل العلة لها ولا اجرة ان يستأجره بنفسه البذر ليرفع
له النصف الاخر ويعينه نصف الارض فاهل المشدد والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان
الميزان ووجه الاول خروج المرارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني انه التراضي
بما مر ما بين اثنين حكمه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا انه لو ساقاة غيرة مؤجدة لم يملك
التملك وان بدا صلاحها لم يجز مع قول ابي يوسف ومحمد ويحون يجوز ذلك على كل شيء مؤجدة من
غير تفصيل فالاول فيه تشديد. والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج الى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابلة الثمرة ولو بدا
صلاحها احتاج الى كالا التنية حتى تبلغ حالة الكمال ولا عيب في ذلك **ومن ذلك** قول الايمه الثلاثة
انها لو اخلفا في الجزاء المشروطا القول قول العامل مع يمينه مع قول الشافعي انها يتخالفان ويتفسخ
العقد ويكون للعامل اجرة مثله فيما عمل من اصله في اختلاف المتابعين فالاول فيه مخفف
على العامل. والثاني فيه تشديد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان وانه تعالى **عنه**
كتاب الاجارة

اتفق كافة اهل العلم على ان الاجارة جارية خلافا لما عيل بن عليه فانه انكر جوارها

والثاني مشدد خاص باهل الورع **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول
 الشافعي والجمهور بصفة اجارة الجندي لا قطع السلطنة الذي اقطع له لان الجندي يستحق
 لمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي ما زال الناس ككلام علماء الاسلحة قاطبة بالديار
 المصرية والسناحية يقولون بصفة اجارة الاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين الفزاري وولد
 الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما قال يعني من المنع وهو المعروف من ذهب احمد وهو قول
 ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول
 الشافعي في اظهر قوله انه يجوز بيع العين الموجودة مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا
 برضى المشتاجر فهو بالخيار بين اجارة البيع ويطلانه ومع قول مالك واحمد يجوز بيع العين
 الموجودة للمشتاجر دون غيره لعدم تعدد وصوله الى استيفاء المنفعة خلافا لغيره لما
 فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على الموهوم **فراجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجوه** هذه الاقوال ظاهر **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد وابي يوسف
 ومحمد انه لو استأجر دابة ليركبها فكيفها بملكها كما جرت به العادة فلا مانع مع قول ابي حنيفة
 انه يضمن قيمتها فالاول مخفف **والثاني** مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان فالاول
 خاص بالناس والثاني خاص باهل الدين والورع ويصح ان يكون الامر بالعكس **ومر ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدراهم للترز في الجمل بها كما لو كان صيرفا
 مع قول الشافعي واحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد
 خاص باهل الورع والتقوى **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك انه لا يجوز
 اجارة الارض مما ينبت فيها او يخرج منها ولا يطعم كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك
 من الاطعمة والماكولات مع قول ابي حنيفة والشافعي واحمد يجوز بكلها انبتت الارض
 وبغير ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول
 الحسن وطاوس بعد مجواز كرا الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص باهل الورع
 والحق من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المظهور الذي يخرج من الارض كان مشددا
 فيها فكانه من قاعدة تدعوه **وجه** الثالث المشدد الى الغاية العمل على الوقايع حقوق اخوة الاسلام من
 كالذهب والفضة **وجه** الثالث المشدد الى الغاية العمل على الوقايع حقوق اخوة الاسلام من
 احتياج الى ارضه زرعتها ومن استغنى عنها اعطاها لاهله المسلم ليرزعا بلا اجرة على الامثل
 في الانتفاع بالارض اذا الانتفاع بكراها انما هو منع عن ذلك ورخصة من الشارع ولا
 فالارض لمخوفة بالاصالة للمنافع العباد من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان اولي بها **فراجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول لائمة الاربعة من استأجر ارضا ليرزعا حصة
 ان له ان يزرعها شعيرة او كما مضى كضرر الحنطة مع قوله او غيره ان ليس له ان يزرعها

الكنز
 بغيره
 بالاجارة
 من غير

غير الحنطة فالاول مخفف خاص باحد الناس الثاني مشدد خاص باهل الورع **فراجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة
 المشاع مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز ان يزرع نصيبا مشاعا الا من شربه وامارته وهبته
 فلا يجوز ذلك عنده كحال فالاول مخفف خاص باهل الورع الذين يشاءون من عائلته والثاني
 مشدد خاص باحد الناس الذين يشاءون احاهم ويرون الخط الاول وانفسهم ويجتاجون
 الى المرافعة للحكام **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول لائمة الثلاثة انه
 يجوز شرط الخيار لثلاثي الاجارة كما يبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف خاص
 باحد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا اكمل الخط الاول واخبرهم **والثاني** مشدد خاص
 باهل الدين يجاع انما الاجارة فيها سبع المنافع ولا فرق بينهما وبين سبع الاعيان لمزنا مثل **فراجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول لائمة الثلاثة انه اذا استأجر شخص شيئا من
 ارا وعبد فلم يبتع به فعليه الاجرة مع قول ابي حنيفة انه لا اجرة عليه تكونه لم يبتع بذلك
 فالاول مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس **فراجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **كتاب احيا الموات** اتفاق لائمة على جواز
 احيا الارض المينة للمسلمين ولموات الاسلام هذا اما وجدته من مسالك الاتفاق **واما**
 ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول لائمة الثلاثة انه يجوز للذي احيا موات الاسلام مع
 قول ابي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول ان تمكن الذي من احيا فيه عزلة يخرج عن القمار **وجه** الثاني انه لا فرق بين احيا مسلم
 الاسلام وبين عارته بيتا في العراق لمزنا مثل **ومر ذلك** قول ابي حنيفة يشترط في جواز الاحيا
 ادنا لاما مع قول مالك انما كان في القلعة او حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان
 قريبا من العراق او حيث يتشاح الناس فيه افتقر الى اذن ومع قول الشافعي والحمد لله لا يحتاج
 الى اذن الا ما مطلقا فالاول مشدد وخاص باهل الادب مع ولي الامر **والثاني** مفصل
 والثالث مخفف **وجه** الثالث الحديث الصحيح من احيا ارضا مينة فهي له فان لفظه نعم المسلم
 والذي ومن اذن له الامام ومن لم ياذن له **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول
 ابي حنيفة ومالك انما كان من الارض ولو كان اهلها وحرب وظا العمد يملك بالاحياء مع قول
 الشافعي واحمد في اظهر روايته انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني
 مشدد خاص باهل الورع **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد
 ان احيا الارض وملكها يكون بغيرها وان يتخذها ما واما الدار فيستوطنها وان لم يستطعها
 مع قول مالك تملك الارض بما يغمرها بالعادة انه احيا للشها من ناء وغرس وحفر بغيره ذلك
 مع قول الشافعي ان كانت للزرع فملك بزرعها واستخرج ما فيها وان كانت لتسكن فملك بفسطاطها

يثبوتوا ونسقيهم ما لا أول يخفف. والثاني فيه تشديد. والثالث مفصل **فرفع** الأمر
 إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة إن حرير البراءة يكون ذراعاً إن كان الأبل
 يشق ذراعاً منها وإن كانت للناس مستنون ذراعاً وإن كان قنينا مثلاً ثمانية ذراع في رواية
 أخرى عنه حمالة ذراعاً فإن أراد أن يخص في حريرها منع منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس بذلك
 حد مقدور والرجوع في ذلك إلى العرف ومع أخذ أن كانت في أرض ثوبان خمسة وعشرون ذراعاً
 وإن كانت في أرض عامرة فخمسون ذراعاً وإن كانت قنينا حمالة ذراعاً فالأول مفصل وكذلك
 الثالث والثاني فيه تخفيف **فرفع** ذلك إلى مرتبة الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف
 باختلاف ملائمة الأرض وخافوها وكثرة الوارد ينزل على ما وقطعت فكلما لامة كله صحيح
 وجهه ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد في ظاهر رواية أبيه إذا بنت حشيش في أرض
 تملوكة لم يملكه صاحب الأرض وكل من خذه ماله مع قول الشافعي أنه يملك بملك الأرض
 ومع قول مالك أن كانت الأرض محبوبة ملكه صاحبها. وأن كانت غير محبوبة لم يملك فالأول
 مشدد على مالك تخفيف على المسلمين. والثالث مفصل وظاهر القواعد يعمد قول الشافعي
 ويشهد للأول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنفقات
 يشل الكلأ الثابت في الملك وفي الموات **فرفع** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الأول
 أن الحشيش لا يلتفت إليه صاحب الأرض في الغالب بخلاف مثل الأشجار. ووجه الثاني
 الأخذ بالاحتياط فلا ينبغي لأحد أن يأخذ ذلك الحشيش إلا بطيب قلب صاحب الأرض وهو
 خاص بأهل الورع. ووجه قول مالك أن التعمير لا يدل على النفقات إلى الحشيش فليس أحد
 أخذه إلا بأن صاحب الأرض بخلاف ما إذا لم يكن محوطاً عليه فإنه يدل على مساحته الناس به
ومن ذلك قول مالك أنه إذا فضل عن حاجة الإنسان وجأ به ورعه شيء من الماء الذي في
 أوبىه فإن كان النهر أو البئر في البرية فالملك أحق بمقدار حاجته منها غير وجب
 عليه بذل ما فضل من ذلك وإن كانت في حايطة فيلزمه بذل ما فضل لجأه إلى أن يصلح نفسه
 أو غيره. فإن لها وإن باصلاحه لم يلزمه شيء وهل يستحق عرضه فيه روايتان مع قول أبي
 حنيفة واحتجاب للشافعي أنه يلزمه بذل لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك
 للزرع وله أخذ العوض ويستحب تركه ومع قول أحمد في أخذه في رواية أبيه أنه يلزمه بذل من
 غير عوض للماشية والسقي معاً. ولا للحمل البتة فالأول يخفف على مالك. والثاني مشدد
 على مالك رحمه الله بالناس والدواب. والثالث مفصل **فرفع** الأمر إلى مرتبة الميزان والله
 أعلم.

كتاب الوقف

اتفق الأئمة على أن الوقف فريضة جارية وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به إلا بثلاث عينية كالذهب
 والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى أن وقف المنتفع جائز كعبدته وأجازته خلافاً للمذهب لكن

فقط في قوله بالمنتفع أجرة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوقف لم يبعد إلى ملك الواقف
 هذا ما وجدته من مسائل الإجماع وأما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي أنه
 يلزمه باللفظ أن لم يحكم بحاكم مؤثر لملك الواقف عنه وإن لم يخرج عن يده مع قول أحمد
 لكن لا يصح إلا إذا أخرجه عن يده بأن يجعل للوقف ولياً أو يسلك إليه وهو أحد الروايتين عن مالك
 ومع قول أبي حنيفة الوقف مطبقة صحيحة ولكنه غير لازم ولا لزوم ملك الواقف عند الأبعد
 أن يحكم به حاكم أو يعلقه بقوة كان يقول إذا مات فقد وقفت ما روي علي كذا فالأول مشدد
 على الواقف والثاني مفصل والثالث يخفف على الواقف الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه
 الأقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد ومالك في رواية الأخرى أنه لا يصح بائعاً ما عدها أنه
 وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى أنه لا يصح بائعاً ما عدها أنه
 لا يصح وقف المنقول إلا بالاول تخفيف. والثاني مشدد **فرفع** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أنه فعل معروف وأن غلب عليه التلف بعددته. ووجه الثاني أن الوقف لما يتخذ
 للبايد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح **ومن ذلك** قول بعض أصحاب
 الشافعي أن الملك في رقبته الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجماهير
 من أصحابه والراجح من قول الشافعي أن الوقف إذا صح خرج عن ملك الواقف ولم يدخل
 في ملك الموقوف عليه فالأول مشدد على الواقف. والثاني فيه تشديد يدل على الموقوف عليهم **فرفع**
 الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الأول أن سبب مشروعية الوقف دعاء العبد للملك مع سببه
 كالوقاية في الزكاة الواجبة نكاحاً بالوقف يثبتها إلى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف فلو لم يخرج
 عن ملكه نكاحاً لم يثبت وأوجه الثاني أن الواقف إذا أخرج فيما يملك إلى الله تعالى ببيع الموقوف
 عليهم أي يملك كبريد من الحيوان بركة وتعالى لم يحصل وإيضاح أن الانتفاع لا يخصص بأحد
 بعينه في الأمثلة فإذا مات المعتبر انتقل إلى بعده من جملة القربان ولو أن الموقوف عليهم كانوا
 يملكون الموقوف لا يحتاج إلى ذلك منهم لم ينتفع به بعد وفاتهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 وأحمد يصح وقف الإنسان على نفسه مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يصح فالأول يخفف
 على الواقف خاص بأهل الشح والبخل الذين لا تخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان
 ذلك كالوصية عند حضور الأجل وقد ورد في الحديث أفضل الصدقة أن تصدق في أنت حي
 شيخ تأمل البقا وتحشى الفقر ليس الصدقة أن تقول إذا حضرتك الوفاة لفلان كذا وفلان
 كذا الحديث. ووجه الثاني المشدد على الواقف أنه على قاعدة القربات الشرعية من طلب
 المبادرة بها قبل اختتام المسنة **فرفع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 أنه يصح الوقف إذا لم يمتثل الموقوف مضافاً كان قال وقفت ما روي هذه. وكذلك يصح الوقف
 عنه وعند الشافعي إذا كان مقطوع الآخر وقفت كذا علي أو لادي أو لادهم ولم يذكر بعدهم

الفقراء مثلاً ويرجع ذلك بعد انقراض من سمي الي فقره عصبه فان لم يكونوا اقل في فقر المسلمين
 وبذلك قال ابو يوسف ومحمد بن قيس قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يعين له مصرفاً فالاول
 فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذا لم يعين له مصرف **فصل**
 الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول ابو يوسف ان الوقف اذا اخرج لا يجوز بيعه وصرفه
 منه الي مثله كما اذا اخرج المستجد ولو يرجع عتوه مع قول محمد انه يعود الي مالكه
 الاول وليس في حنفية نص في هذه المسئلة فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث
 بطلان الوقف بعد ثبوته **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث والله اعلم **كتاب الهبة**
 اتفق الاثمة على ان الهبة تصح بالانجاب والقبول والقبض واجتماعهم ان الوفا بالوعد
 في الخير مطلق **وعلي** ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذا التفضيل
 بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **ومرئيك**
 قول الاثمة الثلاثة انه يقدر في صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه يقدر في صحة الوعد
 الي قبض من تصح وتكفي في صحة الانجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتامها واحتمل
 مالك بذلك كما اذا احرار الوهاب لا قباض مع كفاية الموهوب له حتى مات وهو مستعمل
 المطالبة فالحال لا يبطل وله المطالبة الورثة فان ترك المطالبة او امكنه قبض الهبة فلم يقبضها
 حتى مات الوهاب او مرض بطلت الهبة وعبارته ابن ابي زيد القير والي في رسالته ولان
 هبة ولا صدقة ولا حبس الاباحية فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول احمد في
 احدي روايته ان الهبة تملك من غير قبض فالاول مشدد كما راجع قواعد الشريعة كالبيع
 وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف على الموهوب له مشدد على الوهاب **فصل**
 الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول الاثمة الثلاثة انه لا بد من صحة القبض ان
 يكون باذن الوهاب مع قول ابو حنيفة انه يصح القبض بغير اذن منه فالاول مخفف على
 الوهاب عكس الثاني **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول مالك والشافعي
 هبة المشاع حايضة كالبيع وصفة قبضه ان يسلم الوهاب الجميع الي الموهوب له فيستوفي منه
 حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول ابو حنيفة ان كان مما لا ينقسم كالعبيد
 والجواهر كانت هبة وان كان مما ينقسم لم يحز هبة شي منه مشافاً فالاول مخفف والثاني
 مفصل **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول الاثمة الثلاثة انه يشقت للاب
 وان علان يسوي بين اولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد انه ان يفضل الذكر على الاناث
 كسنة الارث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف **فصل** الامرالي مرتبتي
 الميراث ثم اذا فاضل الاب بينهما حصل بكماله الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك

وقال

وقال احمد يلزمه الرجوع **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول ابو حنيفة انه
 ليس للاب الرجوع في هبته لولده بخلاف قول الشافعي ان له الرجوع فيها بكل حال مع قول
 مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض كل ما وقبضه لابنه على حجة الصلة والحجة ولا يرجع
 فيها وهبة على حجة الصدقة قال ابو يوسف الرجوع اذا لم تتغير الهبة في يد الولد او حيد
 دنيا بعد الهبة او تزوج البنت او تحللط الموهوب له بما لم يجسه بحيث لا يتبرم منه
 والا فليس له الرجوع مع قول احمد في احدى ابانه واظهرها ان له الرجوع بكل حال
 كذهب الشافعي فالاول مشدد خاص بالاسكاف في الدنيا والثاني مخفف خاص باحد
 الناس والثالث مفصل **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول مالك والشافعي
 قد يكون مع ابيه كالاجاب بل كالاخذ ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك
 لا يملك **ومرئيك** قول ابو حنيفة والشافعي احمد واكثر العلماء ان الوفا بالوعد في الخير مستحب
 لا واجب وتوتركه فانه الفضل وان تركت كراهة شديدة ولكن لا يشرع قول جماعة منهم عمر
 ابن عبد العزيز ان الوفا بالوعد واجب ومع قول اصحاب مالك ان الوعد ان كان مشروطاً
 بسبب كقوله تزوج لك كذا او نحو ذلك وجب الوفا به وان كان وعداً مطلقاً لم يجب فالاول
 مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول مالك والشافعي
 انه من باب من نطق بخير فهو خير له وهو خاص بمن كان عنده بقية لكل من الناس ووجه
 الثاني النباه عن صفات المنافقين فان من اخلف الوعد فهو منافق خالض وان صام
 وصلى وقال في مسلم كاذب في الصبي **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول مالك والشافعي
كتاب اللقطة اجمع الاثمة على ان اللقطة تقرب من حولا كما ملا اذا لم تكن شيئاً نافعاً لا يبيد او شيئاً لا يباع **وعلي**
 ان صاحبها اذا احياها فهو احوق بها من لقطتها **وعلي** انه اذا اكلها بعد الحول فصاحبها خير
 بين النصيب وبين الرضا بذلك واجتمعوا على جواز الالتقاط في الجملة **واما** ما اختلفوا
 فيه ان الافضل احدها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب **واما** ما اختلفوا
 فيه **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول ابو حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة او في تركها مع قول احمد تركها
 افضل من اخذها ومع قول الشافعي في اخذ قولية بوجوب الاخذ ومع الامم عند اصحابه
 ان اخذها مستحب وثوباً ما نفعه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 والثالث مشدد والرابع مفصل **فصل** الامرالي مرتبتي الميراث **ومرئيك** قول مالك والشافعي
 حفظ المال احب **ومرئيك** قول مالك والشافعي احمد ومحمد انه ان يفضل الذكر على الاناث
 وجه الاول ترك هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع وجه ظاهر
ومرئيك قول ابو حنيفة انه لو اخذ اللقطة شررها الي مكانها فان كان اخذها لغيرها

علي صاحبها فلاحان والارض مع قول الشافعي واخذتة ليعن كل حال ومع قول مالك ان
 اخذها بنية الحفظ بشرط خاص وان كان منقولة بائنا اخذها وتركها بشرط خاص فلاحان
 عليه فالاول منفصل والثاني مشدد والثالث منفصل **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ووجوه الاقوال الثلاثة ظاهرة **ومر ذلك** قول مالك من وجد شاة بفلاة من
 الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه. وكذلك النقرة اذا خافت
 عليها من السباع مع قول الائمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا اجابها فالاول
 مخفف على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومر ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء الملتقط ان ياخذها على حكم اللقطة
 ويملكها بعد ذلك وله ان ياخذها بالحفظ فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي
 واخذت ان ياخذها بالحفظ على صاحبها ويعرفها مادام مقيمة بالحرم فاذا خرج سلمها
 للحاكم وليس له ان ياخذها للتمليك فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد
 عليه **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي ان الملتقط
 اذا عرف اللقطة سنة فله ان يحبسها ابتداء وله ان يتصدق بها وله ان ياكلها غنيا كان
 او فقيرا مع قول ابو حنيفة ان الملتقط ان كان فقيرا يجازله ان يملكها وان كان غنيا لم
 يحبس. ويجوز له عند ابو حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان يجبرها
 ان يجاوزها معني وان لم يجز ذلك ضمنه الملتقط مع قول ابو حنيفة واخذتة لاجور
 له ذلك لانها صدقة توفوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني منفصل الاول من
 المسئلة الثالثة مخفف. والثاني منها مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومر ذلك قول مالك والشافعي انه اذا وجد بعيرا بادية وحده لم يجز له ان ياخذها فلو
 اخذه شمر ارسله فلا شيء عند ابو حنيفة ومالك. وقال الشافعي واخذت عليه الضمان
 فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدشر والاحتياط **فراجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الاربعة انه اذا لصق على اللقطة حول وتصرف فيها الملتقط
 بشفقة او بيع او صدقة فلصاحبها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يؤقر ملكها مع قول داود انه ليس
 له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص بكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص باهل الودع
 والحق من تبعات الناس **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك واخذ
 ان صاحب اللقطة اذا جاء وصفها بصفاتها وجب على الملتقط ان يذفعها اليه ولا ياكله
 مع ذلك يبيته مع قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك الا ببيته فالاول
 مخفف خاص بما اذا كان صاحبها غير منهم في دعواه. والثاني فيه تشديد خاص
 بما اذا كان متمما في رقة دينه **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان

كتاب اللقطة
 اتفق الائمة على انه يحكم باسلام الطفل باسلامه اذ لا يرد اية عن ابي حنيفة
 هذا ما وجدته من سبيل الاتفاق. واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
 اذا وجد لقط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول ابو حنيفة انه اذا وجد في كنيسة او بيعة
 او قرية من قري اهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم باسلامه بالدار والثاني
 منفصل **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجهة **ومر ذلك** قول ابو حنيفة
 واخذت صاحبها مالك ان اسلام العبي غير البالغ الماقل صحيح مع قول الشافعي في ارجح
 اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح اسلام صبي قبل استقلاله للشافعي قول انه يوفى الى البلوغ
 فالاول مشدد في حصول الاسلام احتياطا للقبيل والحكم باسلامه والثاني منفصل **فراجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك واخذت اللقطة في دار الاسلام اذا انتع بعد البلوغ
 من الاسلام قتل مع قول ابو حنيفة انه لا يقتل ومع قول الشافعي انه يجر عن الكفر
 فان اقام عليه اقر عليه فالاول مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم.

كتاب المعالة
 اتفق الائمة على ان ردة الابن يستحق الجعل اذا ردة ان شرط ذلك هذا ما وجدته من سبيل
 الاتفاق. واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك ان ردة الابن اذا كان معروفا بذلك
 استحق الجعل ولو لم يكن شرط ذلك على حسب قرب الموضع وتبعه واما اذا لم يكن ردة الابن
 معروفا فالجعل له لا يعطى ما اتفق عليه مع قول ابو حنيفة واخذتة لستحق الجعل
 على الاطلاق ولو لم يكن له وجود الشرط ولا عده ولا ان يكون معروفا بردة الابن ولا ومع
 قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط فالاول منفصل والثاني مشدد على مالك ابن
 والثالث منفصل الاول **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام
 مالك العمل بالقرينة وهي ادلة وفيها خلاص لذمة صاحبها بقوله يستحق للترادف
 المدة اومة على ردة الابن لانه السليم وازالة كثرتم لاسيما من كان عاجزا وليس له قدرة
 على شراعتة بخدمة او دابة تركها او نفقة يحصلها ونوجيه الثاني كوجيه الاول واشد
 حشا على اعطاء الراد جعانه لما قلناه من خلاص الذمة وتجميع الراد على ان يذوقه على ردة
 الابن فان منع اعطاه الجعل بعد تبعه يسرق قلبه ويكسبه على الغيب بعد ذلك في رواق
 الحر لاسيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة. ووجه الثاني ان
 الواجب في الجعل ان يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراف ان لم يكن شرط فاما يكون اعطى
 الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروفا ولا واجب **ومر ذلك** قول ابو حنيفة

ان من ردة الابق من مسيرة ثلاثة ايام يستحق اربعين درهما وان ردة من ذلك رضى له الحاكم
 مع قول مالك ان له اجرة المثل ومع قول اهلنا له دينار او اثني عشر درهما ولا فرق بين قصير
 المسافة وطولها ولا بين المصغر خلافا لاهلنا في قوله في رواية اخرى انه ان تجابه من المصغر عشوة
 وراهته او من خارج المصغر لا تعين درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط
 والتقدير فلا قول مفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد باجتهاد
 علي مالك الابق والرابع فيه تشديد علي ردة الابق **فجمع** الامثالي مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا اتفق نفقة على الابق لغيره اذن سيده فلا شيء
 على السيد لانه اتفق من غيرهما وكذا الذي يتفق بغير اذن الحاكم وان اتفق باذنه كان على
 السيد دينا عليه ولذا ان حبس العبد عنك حتى يأخذ ما انفقة على العبد في طريقه
 ومع قول احمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول مفصل
 والثاني مستند على السيد والثالث مخفف على السيد **فجمع** الامثالي مرتبتي الميزان
 وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الفرائض

اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحمهم وتكاح وولادة وان الاسباب
 المانعة من الميراث ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء صلوات الله وعلينا
 وعليهم اجمعين لا يورثون وان كلما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين
 ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك انكروا على ابي بكر رضي الله عنه حين قال
 لفاطمة ما قال ولم يورثها من ابيها صلى الله عليه وسلم شيئا ولذلك اجمعوا على ان الورثين
 من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابنه وان علا والاخ وابنه والام
 والعمة وابنه والام والزوج والمفقوق وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت
 الابن وان سفل والام والجددة والاخت والرجيلة والعققة وعلى ان الفروض المفددة
 في كتاب الله عقر وجعل سنة النصف والربع والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث
 ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الامة على المسلم لا يرث الكافر ولا علقه
وحكي عن معاوية بن المسيب والنجاشي انه لا يرث المسلم الكافر ولا علقه كما يزوج المسلم
 الكافر ولا يزوج الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عاظما لا يرث المقتول
 شيئا وكذلك اتفقوا على ان القول لا يكون الا في الاصول الثلاثة السنة والاثني عشر
 والاربعة والعشرين وان القول صحيح معول به كافة العلماء والنقد اجماع الفقهاء
 عليه في خلافة الامام عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجمع
 انما اقر احداهما لا مكان للاخ منها السادس والباقي بينهما بالعصوية خلافا لاسعد

والحسن قد اما وجدته من مسابيل اجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
 مالك والشافعي ان ذوالارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد اصحابنا لزوم العصبان
 لبنت المال وهو قول ابي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهري والاوزاعي وداود ومع قول ابي
 حنيفة واحمد بن حنبل **وحكي** ذلك عن علي بن ابي مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء اصحاب
 الفروض والعصبان بالاجماع وعن سعيد بن المسيب ان الخال يرث مع البنت فعلى ما قال
 مالك والشافعي ذوات عن امه كان لها الثلث والباقي لبنت المال او عن بنته فلها
 النصف والباقي لبنت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد المال كله للام الثلث
 بالعرض والباقي بالردة وكذلك لبنت النصف بالعرض والباقي بالردة ونقل القاضي عبد الوهاب
 المالكي عن الشيخ ابي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلي بن عباس وابن مسعود انهم كانوا لا
 يورثون ذوالارحام ولا يردون على احد منهم اما **فجمع** عنهم في الرد وتورث ذوي الارحام
 انما هو حكاية لغيره لا لغيره من ذوي الارحام بل لغيره من غيرهم من الحفاظ يدعون اجماع على هذا
 فالاول مستند على ذوي الارحام والثاني مخفف عليهم **فجمع** الامثالي مرتبتي الميزان
 ووجه الاول بعد ذوي الارحام عن المحبة والعصبية التي تكون في اصحاب الفروض والعصبان
 ووجه الثاني انهم لا يخاونون من محبة ولا عصبية **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 واحمد ان مال المرتد اذا قتل او مات على الردة يكون فيما لبنت مال حتى المال الذي كان
 اكتسبه في الاسلام في ردة فالاول مستند على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم
 ووجه الاول انقطاع الموالاة بين المرتد وبين ورثته حين الردة او ضعف الموالاة كما
 من الورع رجوع ماله لبنت المال تصرف في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني
 الاحتياط لاحوائنا المسلمين الذين لهم حقوق في بيت المال فلا نطعمهم ما فيه راحة شبهة
 فكانت ورثته او في ذلك المال كما يورثون مال يورثهم المقتول ولو كان مكسبة حراما لا
 يمكن رده الي اربابه **فجمع** الامثالي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 والشافعي واحمد ان من قتل خطا لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي
 دون الدية فالاول مستند على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفضيل
فجمع الامثالي مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الحديث في انه لا يرث القاتل
 من مقتوله شيئا ووجه الثاني تنغير القاتل من القتل بخبره من مال الدية الحاصل
 بالقتل فقط رجزا عنه عن التجري على قتل يورثه واما الذي لم يحصل من جهة القتل
 فهو باق على اصله في التركات فلما حكم ان يورثه منه والله اعلم **ومن ذلك** قول
 مالك واحمد ان اهل الملل من كفار اليهودي مع النصارى لا يرث بعضهم بعضا مع قول
 ابي حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم كفار يورث بعضهم بعضا فالاول

مستند ودليله ظاهر حديث لا يتوارث أهل ملتين والثاني مخفف. ودليله ان ما
 عدي ملة الاسلام ككلمة واحدة **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من يعصه حر وبقيته رقيق لا يورث ولا يرث مع قول
 احمد وابي يوسف ومحمد انه يرث ويورث بقدر ما فيه من الحرية فالاول مستند ووجهه
 ضعف مله. والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول
 الائمة الاربعة ان الكافر المرتد والقاتل عدا ومن فيه رق من خفي موته لا يحجبون
 لا يورثون مع قول ابن مسعود ووجهه ان الكافر والعبد وقائل العذ يحجبون ولا يرثون
 فالاول مستند وعمل من تقدم ذكره فيه تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان. ووجه
 القولين ظاهر **ومرر ذلك** قول الائمة الاربعة ان الاخوة اذا حججوا الامري الستدس
 لم يخذلوا مع ما روي عن ابن عباس ان الاخوة يرثون مع الاباء اذ حججوا الامري فاجزوا
 ما يحجبونها عنه. والمشهور عن ابن عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول
 ابن عباس مستند وعمل الاخوة. والثاني تخفيف عليهم **فراجع** الامري مرتبتي الميزان
ومرر ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الغري والقتلي الهدمي والموتى بحريق
 او طاعون اذا لم تعلم اقيمته مات قبل صاحبه لو رث بعضهم بعضا وترك كل واحد منهم
 لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم فلاماله دون طارفه وسبقه
 الى ذلك على وشرح والنعبي والسعي فالاول مستند وعمل من ترك بعد ارثهم من بعضهم
 بقضا والثاني فيه تفصيل **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان الحقة اول الاب لا يرث مع وجود الاب الذي هو ابها شيئا ومع قول احمد انها ترث معه السك
 ان كانت وحدها او تشارك الارفة ان كانت موجودة فالاول مستند وفي الحقة المذكورة
 والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** اجماع الائمة على ان
 الاخوات يحجبان الام من الثلث الى الستدس مع قول ابن عباس ان لهما معهما الثلث حتى
 يصيروا ثلاثة فيكون لهما الستدس. فالاول مستند وعمل الام. والثاني فيه تفصيل
فراجع الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات
 عصبة مع قول ابن عباس انهن لشر بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف
 على الاخوات. والثاني مستند وعملهم **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك**
 قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالولاية مع قول النعبي انه يثبت بها ومع
 قول ابي حنيفة انه ان والاه وعاقلة كان له نفقة ما لم يعقل عنه فالاول مستند
 والثاني مخفف. والثالث مفصل **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول
 ابي حنيفة ان ابنا للائمة تتفقوا معه جميع ماله بالرض والعصوبة مع قول مالك

والسابع

والشافعي ان الامر باخذ الثلث بالرض والباقي لميت المار ومع قول احمد في احدي
 روايته ان عصبته عصبة امه فاذا اخلط ما وخال اخلط ما وخال اخلط ما وخال اخلط ما
 والرواية الثانية لاحد انها عصبة فيكون المار جميعها انصبا فالاول مخفف على
 الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال **فراجع** الامري مرتبتي
 الميزان **ومرر ذلك** قول مالك واجدان سقط اذا اشتبهل صار خالا يرث ولا يورث
 وان تحرك او تنفس الا ان يرضع فان عطف فمات مال ذلك روايتان مع قول ابي حنيفة
 والشافعي انه ان تحرك او تنفس وعطف ورث وورث عنه فالاول مستند وفي الاحتياط
 في الارث. والثاني تخفيف فيه **فراجع** الامري مرتبتي الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب الوصايا

اجعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما غلظت ايضا في ما تعد الموت
 فان كان الانسان عند امانه لغيره وجب عليه الوصية. وكذلك اذا كان غلظه
 دين لا يعلمه من ماله او عتقه ودبغة بغير ائنه او اجعوا على انها لا تجب للموارث
 خلافا للزهري واهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للاقارب الذين لا يرثون سواء
 كانوا عصبة او ذوي رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث
 بالثلث جائزة ولا يفترق الى اجزاء الورثة. وعلى ان الوصية للموارث جائزة موقوفة
 على امانة بقية الورثة. واتفق الائمة على انه لو اوصى لغيره فلا يرث الا ان يكون
 ويكون بينهم بالسوية. وعلى انه لو اوصى لولد فلان دخل الذكور والاثاث ويكون بينهم
 بالسوية واتفق الائمة على ان الغنق والهبة والوقف وسائر الخطبات المنجزة في مرض
 الموت معتبرة من الثلث خلافا لمجاهد وداود فانها قالوا انها منجزة من اموال
 هذا ما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق. واما ما اختلفوا فيه **ومرر ذلك** قول
 مالك اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله واجاز الوارثة له ينظر ان اجازوا في مرضه
 لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فلم يرجع بعد موته مع قول
 ابي حنيفة والشافعي انهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول مفصل
 والثاني مخفف على الورثة **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو اوصى بحل او بغير حاز ان يعطى اني. وكذلك ان اوصى ببدنة او بقرة
 حاز ان يعطى كرا الذكور والا نبي عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوليه
 انه لا يجوز ان يعطى في البعير الا الذكور ولا في البدنة والبقرة الا الانبي فالاول
 مخفف. والثاني مستند **فراجع** الامري مرتبتي الميزان فالاول محمول على حال غلام الناس
 والثاني محمول على حال المورعين فيعطوا الا فضل احتياطا **ومرر ذلك** اتفاق

الائمة الاربعة علي ته اذا اوصي بشي شخص شر او غيره لاجل ان لا يرجع عن الاول فهو منها
نصفين مع قول الحسن وعطاء ووسان رجوع فيكون للثاني وقمع قول اولاد ومانه للاول
قال اول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد على
الثاني **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الثالث انه لما اوصي به للاول خرج عن ملكه
بذلك فابقى له فيه نظير اخر وهو خاصر اهل الورع كما ان الثاني ايضا يخرج حمله على حال اهل
الورع لان الوصية به ثانيا كما لسان الحكم الاول **ومر ذلك** قول الشافعي في حنفية ومالك والثاني
في اظهر القولين ان من قدم ليقنع منه او كان في الصف بارزا للعدو او كانت حاملا لاجلها
الطلاق او كان في سفينة وهاج البحر فعطى اياه من الثلث مع قول الشافعي الاخر ان من جمع المال
وهو قول مالك والشافعي انما بلغت سنة اشهر لم تصرف في اكثر من ثلث ما لهما فالاول مستند
على الموصي والثاني مخفف عنه **ووجه** الثالث فيه تشديد **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان
ومر ذلك قول مالك واحمد انه يعطى الوصية الي العبد مطلقا سواء كان عبده او عبدا غيره
مع قول الشافعي لا تنفع مطلقا ومع قول الشافعي حنفية لها نص لعبد نفسه بشرط ان يكون
في الورثة كبير ولا يعطى الي عبده غيره فالاول مخفف **ووجه** ان الوصية احسان
زايد على الواجب وقد اناخ الشارع ذلك والثاني مستند **ووجه** عدم ملك العبد
للك الوصية ومعلوم ان الوصية تملك **والثالث** مفصل **فراجع** الامر الي مرتبتي
ومر ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز لغير الاب او جد ان يوصي الي جنين بالنظر في امر
اولاده اذا كان ابوه اوجه من اهل العدة مع قول الشافعي حنفية ومالك انه يعطى الوصية
الي الاجنبي في امر اولاده وفي قضا ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الاب والجد فالاول
مستند بخول ما اذا عرف الموصي ان الاب والجد اشقوا على اولاده من الاجنبي والثاني
مخفف مخول على عكسه **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي
واحمد في اخذ الروايتين انه لو اوصي الي عده ثم نسق نزعته منه الوصية كما اذا اشترى
اليه ابدا فلا تنفع لانه لا يورثه من عليهما مع قول الشافعي حنفية واخذ في الرواية الاخرى ان اذا
نسق يورث اليه عده اذ اوصي اليه فاسق وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان لم
يخرجه القاضي وتصرف نفذ تصرفه وفقدت وصيته فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الوصية
تصح لغيره سواء كان حربيا او ذميا مع قول الشافعي حنفية بعد صحتها لاهل الحرب وصحتها
لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف **والثاني** مفصل **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان
ومر ذلك قول الشافعي حنفية واصحابه ومالك ان له ان يوصي بما اوصي به اليه غيره ولو لم
يكن الوصي حلالا له اليه مع قول الشافعي واخذ في اخذ في رواية بالمتع فالاول

مخفف والثاني مستند **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الوصي اذا كان عذرا لم يخرج الي حكمه كما وتنفيذ الوصية اليه وانه يعطى جميع تصرفاته مع
قول الشافعي حنفية انه ان لم يحكم له حكم جميع ما يشترطه ويبيعه للقي في ورثته ودما ينفق
عليه ففوله فيه مقبول فالاول مخفف والثاني مستند **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان
ويصح عملا الاول على حال اهل الدين والورع وحمل الثاني على من كان بالقد من ذلك **ومر ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي به فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك
نفظ لم يصح وهو لغو مع قول مالك انها نصح وتكول وصية في كل شي فالاول مستند بخول
علي اهل الصدق الذين لا يرجون نفاقا وعملته والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامر الي مرتبتي
الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي حنفية انه لو اوصي لغيره ليرث في ذلك الا الماصقون له
مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك اربعون ذراعا من كل جانب ومع قول احمد في اخذ
روايتيه ثلاثون ذراعا ومع قول مالك انه لا حد لذلك فالاول مخفف في حق الجار خاص
بالعوام فبها ان يكون واحد من كفى الجار الماصق لداره والثاني والثالث والرابع
مستند خاص بالا كما بر على حسب مقامهم في المروءة والامان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
بطلان الوصية للميت مع قول مالك بصحتها فان كان عليه دين او كفارة صرفت فيه والا
كانت لورثته فالاول مستند والثاني مخفف **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه**
الثاني ان المقصود بالوصية ايصال الخير الي الميت ما اذا لم يرث من جهة فان لم يرث من يورث
القيامة معذرة وان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل كون اهل الاعراف يسعدون
بالسجدة يوم القيامة وترجع سواريتهم بها ثم يدخلون الجنة فلو ان هذه السجدة في
دار التكليف ما رجع بها سواريتهم **ومر ذلك** قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم
اذا كان لعقل ما يوصي به مع قول الشافعي حنفية بعد العقل وهو مذهب الشافعي فالاول
مخفف على الغلام لانه امر شائب عليه كغيره من العبادات الوافعة منه والثاني شدد
عليه لاحماله ان بلغ ببلد وله فعل خير بذلك الوصية ارحم بما كان فعلة حال صباه
فراجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي حنفية واحمد انه اذا اعتقل لسان
المرضى لم يصح وصيته بالاشارة مع قول الشافعي حنفية وهو الظاهر من مذهب مالك
فالاول مستند حفظ مال المريض والثاني مخفف حفظ دينه وحرصا على تقدم
فعل الخير **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو
كتب وصية بخطه وتعلمها بخطه وكثر لم ينفذ فيها الحكم بها مع قول الخدماء حكم
بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالاول مستند على المرضى والثاني مخفف عليه طلبا
لحصول الخير **فراجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة

انه لو اوصي الي رجلين اي سند وصيته اليها واطلق فليس احدما تصرف بدون انك الآخر
مع قول في حنيفة انه يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شر الكفن وخمسة الميت واطعام
الصغار وكسوتهم ورد المودعة بغيرها وقضا الدين وانقاذ الوصية بغيرها وعنف العبد
بغيره وكذا الخصوصية في حقه فالاول مستدود والثاني فيه تخفيف **فصل في الامر الى**
ميراثي الميراث **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يصح التزوج في مرض الموت مع قول مالك
انه لا يصح للمريض المحض عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء دخل بها ام لم يدخل بها
المعنى بالطلاق فان برأ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل روايتان له فالاول
مخففة والثاني مشددة محمول على من يفعل ذلك بغيره ورثته من ميراثه **فصل في الامر**
الى ميراثي الميراث **ومر ذلك** قول في حنيفة انه يجوز للوصي ان يشترى لنفسه شيئا من مال
اليتيم بزيادة على القيمة استحياء بان اشتراه بثمنه لم يجز مع قول مالك يجوز له ان
يشترى به بالقيمة ومع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في اشتري
روايتيه ان ذلك لا يجوز وفي رواية الاخرى انه اذا اكل غيره جاز فالاول منه تخفيف على
الموصي بشرط المذكور لان الموصي انما هو من يري الخط الاو لنفسه دون الطفل فان اشترى
بزيادة على القيمة فلا يصح والثاني فيه تخفيف على الموصي وهو خاص من كان من اهل الدين والوفا
والثالث مشددة خاص من كان زهيق الدين والرابع محمول كذلك على زهيق الدين الخاص
مفضل **ووجه الخاص** ان الوكيل لا يجزي **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول
في حنيفة والحدثة لو اوصي الوصي دفع المال الى ليتيم بعد ثبوته فالقول قوله مع عينه فيقبل
قوله في الدفع كما يقبل قوله في تلف المال في كل ما يدعيه من الاثبات اذ هو امين وكذلك الحكم
في الاب والحاكم والشريك والمصارع مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي اللبينة
فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامنا والثاني مشددة عليه ويصح حل الاول على اهل
الصدق والدين والثاني على من كان بالصدق من ذلك **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر**
ذلك قول الامامة الثلاثة تفصح الوصية لمجدد مع قول في حنيفة انها لا تصح الا ان يقول
ينفق عليه فالاول مخفف لانه من جملة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل **فصل في الامر**
الى ميراثي الميراث **ومر ذلك** قول في حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان ياكل مال اليتيم
عند الحاجة لا بموض ولا بغيره مع قول الشافعي واخذ ان لا ياكل من الامر من ماله
وكفايته فالاول مشددة خاص من لا يري الخط الاو لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص اهل
والمعروف **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الشافعي واخذ في اخيه قوليهما
ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة لم يستغنى بغيره والموض مع قول مالك انه ان
كان غنيا فليستغنى وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بمقدار نظم واجرة مثله فالاول مشددة

والثاني مفصل **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة تفصح الوصية لمجدد مع قول في حنيفة انها لا تصح الا ان يقول
ينفق عليه فالاول مخفف لانه من جملة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل **فصل في الامر**
الى ميراثي الميراث **ومر ذلك** قول في حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان ياكل مال اليتيم
عند الحاجة لا بموض ولا بغيره مع قول الشافعي واخذ ان لا ياكل من الامر من ماله
وكفايته فالاول مشددة خاص من لا يري الخط الاو لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص اهل
والمعروف **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الشافعي واخذ في اخيه قوليهما
ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة لم يستغنى بغيره والموض مع قول مالك انه ان
كان غنيا فليستغنى وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بمقدار نظم واجرة مثله فالاول مشددة

والثاني مفصل **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة تفصح الوصية لمجدد مع قول في حنيفة انها لا تصح الا ان يقول
ينفق عليه فالاول مخفف لانه من جملة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل **فصل في الامر**
الى ميراثي الميراث **ومر ذلك** قول في حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان ياكل مال اليتيم
عند الحاجة لا بموض ولا بغيره مع قول الشافعي واخذ ان لا ياكل من الامر من ماله
وكفايته فالاول مشددة خاص من لا يري الخط الاو لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص اهل
والمعروف **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الشافعي واخذ في اخيه قوليهما
ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة لم يستغنى بغيره والموض مع قول مالك انه ان
كان غنيا فليستغنى وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بمقدار نظم واجرة مثله فالاول مشددة

اجمع الامامة على ان النكاح من العقود الشرعية المشونة بامثل الشرع والفقهاء لا يمتنع على استباحة
لمن باقت نفسه اليه وخاف الزنا ويكون المحرم في حقه افضل من المحرم واليهاد والصلاة والصوم
النطوع **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة تفصح الوصية لمجدد مع قول في حنيفة انها لا تصح الا ان يقول
ينفق عليه فالاول مخفف لانه من جملة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل **فصل في الامر**
الى ميراثي الميراث **ومر ذلك** قول في حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان ياكل مال اليتيم
عند الحاجة لا بموض ولا بغيره مع قول الشافعي واخذ ان لا ياكل من الامر من ماله
وكفايته فالاول مشددة خاص من لا يري الخط الاو لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص اهل
والمعروف **فصل في الامر الى ميراثي الميراث** **ومر ذلك** قول الشافعي واخذ في اخيه قوليهما
ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة لم يستغنى بغيره والموض مع قول مالك انه ان
كان غنيا فليستغنى وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بمقدار نظم واجرة مثله فالاول مشددة

ان

مصلحة في ذلك كلاب مع قول الشافعي منع ذلك فالاول تخفيف محمول على تمام النظر والثاني شد
محمول على قاصر النظر **فتح** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي والخمدان لا يصح
نكاح العبد بغير اذن سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للمولى فتحه عليه ومع قول ابي حنيفة
انه يصح موقوف على اجابة المولى فالاول مشدد **والثاني** والثالث فيها تخفيف **فتح** الامر
الي مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجباته النفقة على الزوج
ومن لاماله لا يصح ان يكون زوجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد بالاذن في النكاح
النزول عنه جميع واجباته ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم اكله من مال السيد الاكل الواجب
او المستحب او المباح فلا يحتاج الى اذنه الا ان يبدوا خلاف ذلك للسيد وكذلك كان له
فتح النكاح كان له منعه من اكل الشهور التي تقره او بالسيد ووجه الثالث ان السيد
قد يري النكاح ضررا للعبد فكان من المعروف توقف الصحة على اجازته **ومر ذلك** قول
الشافعي واخذته لا يصح العقد الابوي **كفر** فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول
ابي حنيفة ان المرأة ان تزوج بنفسها وان يوكلي في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها
ولا اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في غير كفوفها يعترض المولى عليها ومع قول مالك
ان كانت ذات شرف وما لا يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الابوي وان كانت بخلاف ذلك جاز
ان يتولي نكاحها اجنب برضاها ومع قوله او دان كانت بكرا لم يصح نكاحها بغير ولي وان
كانت ثيبا صح ومع قول ابو ثور وابي يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسه
وترافعا الى حاكم خفي محكم بصحته نقد وليس للشافعي نقضه خلافا لابي سعيد الاصطخري
فان وطبها قبل الحكم لم ينع الا عند ابي اسحاق المزني خسايا فالاول مشدد **والثاني** فيه
تخفيف بالشرط الذي ذكره **والثالث** مفصل وكذلك قوله او دان وقول ابو ثور وابي
يوسف تخفف **فتح** الامر في مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على
الفظن ووجه قوله او دان البكر لم تمارس الرجال فليس لها خبرة بما يفعله او يضرها بخلاف
الثيب **ومر ذلك** قول مالك انه يصح الوصية بالنكاح اي العقد ولو لم يكن الوصي اولى من
في ذلك مع قول ابي حنيفة ان الفسخ هو الذي يزوج ومع قول الشافعي انه لا ولاية لوصي مع
ولي لا عارها الا بحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي في التعليل ينتقض
بالحكم اذا زوج امرأة فانه لا يباحق لها ان تنكح في الاول تخفف **والثاني** مشدد على الوصي
والولي والثالث مشدد على الوصي **فتح** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول ان الولي
قد يري ذلك الوصي انه او اشفق على سلبه من خيرة مثله ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون اسد
نظرا من الولي والوصي يحمل قول الشافعي ان عارها لا يباحق الوصي على الغالب فلا نقض كلامه
وجه الثالث ان شفقة الولي لا تعاد لها شفقة غيره فالاقوال محمولة على احوال **ومر ذلك**

قول الشافعي واحداه اولية لغاسق مع قول ابي حنيفة ومالك ان الفسخ يمنع الولاية فالاول
مشدد **والثاني** تخفف **فتح** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي ان الولي
اوتى اذ غاب الى مسافة الفرض وجها البعد من العينة مع قول لا يمة الثلاثة ان العينة اذا
كانت من قطعة انتقلت الولاية اليه لا بعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمقطعة عند
ابي حنيفة واخذ هو العينة بكان لا يقل اليه الفاقلة في السنة الامتعة واحدة فالاول مشدد
على المولى الاقرب **والثاني** مفصل **فتح** الامر في مرتبة الميزان **والاول** محمول على حال الخاف
عليها العت فانه يجب التعجيل بزواجه كما قال به داود **والثاني** محمول على من لا يخاف عليها
ذلك **ومر ذلك** قول مالك وابي حنيفة واصحابه ان المولى الاقرب اذا غاب عن البكر وحفي
خبره ولم يعلم له مكان ان اخاهما يزوجهما بانهما مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول تخفف
والثاني مشدد **فتح** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي ان الحجة والاب تزوج
البكر بغير رضاها صغير كانت او كبيرة وبذلك قال مالك في الحجة وهذا المشدد رواه ابن
عبد الحميد في الحجة مع قول ابي حنيفة ان تزوج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح
لاحد كمال ومع قول مالك واتخذ في احدي الروايتين انه لا يثبت للحجة ولاية الاجبار خلاف
الاب فالاول تخفف على الاب والحجة **والثاني** وما وافقه مفصل **والثالث** مشدد
فتح الامر في مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن **ومر ذلك**
قول لا يمة الثلاثة انه لا يجوز للعير لاب تزوج الصغيرة حتى تبلغ وتادن مع قول ابي
حنيفة ان ذلك يجوز لسائر العصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار
اذا بلغت ومع قول ابي يوسف ان العقد يلزمها عند مزاها فالاول مشدد على غير الاب **والثاني**
فيه تخفيف **فتح** الامر في مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومر ذلك** قول
الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا ارادت بكارها بوطي فلا وحرام لا يزوجهما الاب ولا غيره حتى
تبلغ وتادن مع قول اخذها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف **فتح** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
ان المولى لمرأة بنسبه او ولا او حكمه ان يزوج نفسه منها على الاطلاق مع قول اخذته لا يزوج
نفسه منها الا بطريق يؤكل غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قابلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز
له القبول بنفسه ولا يؤكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفته اي بانيا وقال ابو حنيفة الباني من
اصحابه يجوز له القبول بنفسه وثبت عنه انه تزوج امرأة وفي امرها من نفسها فالاول
وما بعد الثالث مخفف **والثالث** **والثاني** فيه تشديد **فتح** الامر في مرتبة الميزان
ومر ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو اعطى امته ثرا ذنبا له في نكاحه من نفسه جاز له
ان يولي نكاحها من نفسه وكذلك من لم يثبت صغيرة يجوز له ان يؤكل من خطبتها منه في تزويجها

الدين والصدق **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان يجوز
 للمسلم ان يتزوج كتابية من وليها الكتابي مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف تغليب
 لمراعاة حكم الكفر الثاني مشدد تغليباً لحكم اهل الاسلام **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في القدم ان السيد يملك اختيار عبده الكبير
 على النكاح مع قول احمد والشافعي في الجدة انه لا يملك فالاول مخفف على السيد والثاني
 مشدد عليه **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في الجدة صح قوله ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب
 ذلك منه فامتنع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد بخلافه في حاله اذا طلب
 والثاني مشدد بخلافه في حاله في الورع والدين لا يؤمن له حقيقة على عبدهم بالملك انما اراده اعادة
 في الاستلام ان كان العبد مسلماً ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يلاعنكم
 فبيعه ولا تعتدوا خلق الله انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الانعفاف
 ابية بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في اظهار الرواية عن ابن عمر ان ابن
 اعفاه بالنكاح بشرط حرية الاب عند تحقيق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الاب والثاني
 مشدد عليه بالشرط المذكور **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 واحمد والشافعي في صحة القولين انه يجوز للمولي ان يزوجه اقر له بغير رضاها مع قول احمد
 في اخدي روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه **فترجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت
 امي وجعلت عنقها مدياً فها حفرة شاهد بر فالنكاح غير منعقد مع قول احمد في اخدي
 روايته انه منعقد **واما** العنق فهو صحيح اجماعاً فالاول مشدد والثاني مخفف **فترجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وتوجه** القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الاربعة ان الامانة
 قالت لسيدها اعتقني على ان تزوجه فيكون عتقي مدياً في فاعتقها صح العنق واما النكاح
 فقال ابو حنيفة هي بالخيار ان شئت تزوجه وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان اضرارت
 تزوجه مدياً مستأنف وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك **وقال**
 الشافعي له عليها فيمة نفسها وقال احمد نصير حرة وتلزمها فيمة نفسها فان تراضيا لم يقد
 كان العقد ثم لا يثبت لها سوا ذلك فالاول مشدد في امر العنق مخفف في امر النكاح يجعل
 الخيار لها **والثاني** من الشافعي في الخيار مشدد بالزوايا فيمة نفسها اذا تراضيا يجعل
 نفس العقد **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم
باب ما يحرم من النكاح
 الفقه الامامة على ان امر الزوجة مخوم على النابيد بخلاف العقد على البنت خلا فالعلل وريدين

لعل
 الفقه

ثابت ان طلقها قبل الدخول بكارلة ان يتزوج امها وان ما تنافى قبل الدخول لم يحز له تزوجها
 فجعل الموت كالدخل فالاول مشدد **والثاني** فيه مخفف **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 وتوجيه القولين ظاهر **والثاني** مشدد تغليباً لحكم اهل الاسلام **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 حجة بوجع امها وقاله اورد بشرط ان تكون الرتبة في كماله **وكذلك** اتفقوا على ان المرأة اذا
 زنت لم يفسخ نكاحها خلافاً لابي بكر الصديق **واتفقوا** ايضا على انه لا يجوز له نكاح
 الكفار وطى ما يملك اليمن خلافاً لابي ثور فانه قال يجوز وطى جميع الاما يملك اليمن على اي
 دين كره **واتفقوا** الامامة على تحريم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمها واخواتها
 واجهوا على ان نكاح المنعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفتها ان تزوج امرأة اليمة
 فيقول تزوجهك الى شهر او سنة وخودك وما ورده في باخله من شيوخ باجماع العلماء قد عا
 وحديثاً باسرها خلافاً للشيعة ورواه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسباني عن زهر
 نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه مخوم نكاحها قبل
 التوبة من الزنا فالاول مخفف **والثاني** مشدد **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي ان من زنا بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امها وبنتها مع قول ابي
 حنيفة واحمد يتعلق بخبر المصاهرة بالزنا واذا علمت اخذ فقال اذا لا يطعن لمرمته عليه
 امة وبنته **فالاول** مخفف **والثاني** مشدد **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه
 القولين لا يخفى على الفطن **وتوجه** تحريم الام بالزنا في ولدها المذكور في محلها لولادة
 كالانثى على حد سواء سقطاً للحمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو زنت امرأة
 ثم تزوجت حل للزوج وطهرها من غير عدة ككره وطى الحامل المذكور حتى تضع مع قول مالك
 واحمد انه يجب عليها العدة ونحوه على الزوج وطهرها حتى تنقضي عدتها مع قول ابي يوسف
 اذا كانت حاملاً من النكاح حتى تضع وان كانت حاملاً لم تحرم ولم تعقد فالاول مخفف
 خاص باحد الناس **والثاني** فيه تشديد خاص باهل المروءات من العلماء والصالحين **والثالث**
 تفصل **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وتوجه** الاول اتمنا النبي صلى الله عليه وسلم يحل ذلك
 وقال قد خرجنا من سفاح الى نكاح وتوجه القولين الاخرين ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 واحمد ومالك في اخدي روايته انه يحرم على الرجل نكاح المولدة من نكاحه مع قول الشافعي
 ومالك في الرواية الاخرى بانها تحل مع السكرانة فالاول مشدد خاص باهل الورع
 التوبة **والثاني** مخفف خاص باهل الناس **فترجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الامامة الاربعة بخبر الجمع بين الاختين في الوطى يملك اليمن مع قوله اورد باباحة
 الجمع بين الاختين في الوطى يملك اليمن وهو رواية عن احمد ومع رواية ابي حنيفة انه يصح

لكاح الاخت على اخنها غير ان لا تحل له وطى المتكة حتى يحرم الوطء على نفسه فالاول مستند
 ويؤيده ظاهر قوله تعالى وان تجنبا بين الاختين والثاني مخفف لان سياق الآية انما هي
 فيما يجوز من النكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه المصحح ولا الاختين والثالث مخفف
 فيجوز العقد على العقد لكن من غير وطى **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول
 الائمة الثلاثة ان من اسلم وتحتها كثر من رابع عتقها من الرقاب والاخت واحدة
 مع قول اني خيفة ان كان العقد وقع عليهن في كالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود
 النكاح في الاربع الاول وكذلك الاختان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل
فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه التولين ظاهر **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان النكحة الكفار صحيحة تتعلق بها الامكان كمنع النكحة المسلمة مع قول مالك انها
 فاسدة فالاول مخفف على الكفار والثاني مشدد عليهم **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول عدم تعرض المتلف للبحث عن النكحة في الفساد او الصحة ووجه الثاني
 عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود وليس بخديعة عقدا حرم اذا اسلم
 بهما قوله **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز النكاح الا لامة لا بشرط خوف الفساق
 وعقدنا الطول لنكاح حرة مع قول اني خيفة انه يجوز للمرد ذلك مع فقد الشراطين وانما
 المانع عنده من ذلك ان يكون تحت زوجة حرة او معتدة منه فالاول فيه تشديد مخول
 على اهل الشرف والحسب الذين دون نكاح الاما عندك فمعاذ الله ونقصا في النسب والثاني
 مخفف مخول على احاد الناس **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه لا يحل للمسلم نكاح الامة الكافية مع قول اني خيفة بخور ذلك مع عدم الشرط ان
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف مخول على الجاهل كما في المسئلة قبله **فراجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي والحمد لله لا يجوز للمحران زيدا في نكاح الاما
 امة واحدة مع قول اني خيفة وبالك انه يجوز للمحران يتزوج من الاما انما كانا بايتزوج
 من الحر او فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للعبد ان يجمع بين الاربع سوي بين زوجين
 فقط مع قول مالك انه لا يجوز لغيره الجمع بين اربع فالاول مشدد والثاني مخفف **فراجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج بامرأة زانية ويجوز له
 وطئها من غير اشتراطه قال ابو خيفة لكن لا يجوز عنده وطئها من غير اشتراط الحيضة
 او بوضع الحمل ان كان كلاما فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومر ذلك قول مالك كره التزوج بالزانية مطلقا مع قول احمد لا يجوز ان يتزوجها ابشرط
 فحوزا التوبة منها واستبرأ لها بوضع الحمل او بالاقراء او بالشهر او فالاول مخفف والثاني

فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ويقع حمل الثاني على حال اهل الورع بعد توبتهم
 وتحل الاول على احاد الناس وذلك ان الناس لا يتوبون اهل الورع اذا تزوجوا زانية قبل ظهور
 توبتها الخالصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف احاد الناس الذين يقعون في الزنا
ومر ذلك قول الائمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحقيقة ان الشرط يستقط
 ويصح النكاح على التام اذا كان بلفظ التزوج وان كان بلفظ المتعة فهو باطل للمخافة في
 البطالة فالاول مشدد لفسخ نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني مخفف بالشرط الذي
 ذكره **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي والحمد لله نكاح الشغار
 باطل مع قول اني خيفة ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فراجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول اني خيفة انه اذا تزوجها قبل ان يحلها لمطلقها
 ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فمطلقة او فلا نكاح اية يصح النكاح دون الشرط وفي طه الاول
 عنده روايتان مع قول مالك انها لا تحل للاول لا بعد حصول نكاح صحيح يصح بعد عن رغبة
 وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها خلافا وهي طاهرة غير حايضة فان شرط التحليل او نواه
 فسدا للعقد ولا تحل للثاني ومع قول الشافعي في اصح القولين انه لا يصح النكاح مطلقا
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد **فراجع**
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال الخفي على الفطن **ومر ذلك** قول اني خيفة
 والشافعي انه اذا تزوجها لم يشرط تحليلها ولكن كان في غريمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة
 عند الشافعي مع قول مالك وانما انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو تزوج امرأة وشرط ان لا يتزوج الا
 يستري عليها او لا ينفقها من بلدها او دارها او لا ينفقها فمطلقة صح ولا يلزم هذا الشرط
 ولها مهر التل لان هذا شرط جرح الحلال فكان كالشرط ان لا ينفقها فمطلقة صح ولا يلزم هذا الشرط
 صحيح ولعن تركه الوفاة ومن خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

اعلم انه ليس في هذا الباب مسئلة يجمع عليها واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول
 اني خيفة انه لا ينتج بشي من العيوب وانما المرأة الخيار في الحيث والمنة فقط مع قول مالك
 والشافعي انه ثبت في ذلك كله الخيار الا في العتق ومع قول احمد بثبوته في كل
واعلم يا اباي ان العيوب المبينة للخيار سبعة ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء
 وهي الجنون والحذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما الحية والعمه واربع
 تختص بالنساء وهي القرن والفتق والرنق والفعل والحيت قطع الذكر والعمه العجز

عن النكاح بعد الاشارة والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطئ والرتق اذا الفرج
والفتق اخراق ما يتصل بالوطئ ويخرج البول والقفل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة
يمنع من لذة الجماع فالاول من اقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه والثالث
مخفف **فصل** الامراي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واجماعة اذا
حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تجتبت المرأة وكذلك بعد الدخول لا العنة
عند الشافعي ولما اذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الرايح من مذهب الشافعي واخذ
مع قول مالك والشافعي في القول لاختياره فالاول مخفف على المرأة مشدد على
الزوج الا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه **فصل** الامراي مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة ان المرأة اذا عتقت وزوجها رقيقا ثبت لها الخيار مادامت في المجلس
الذي عتقت بالعتق فيه ومنعت ومكنته من الوطئ فمريضه مع قول الشافعي في صحه اقواله
ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلاث ايام والثالث ما لم تكن من الوطئ فالاول فيه
مشدد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد والقول الثاني من اقوال الشافعي فيه
تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث **فصل** الامراي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** وجه قول ابي حنيفة
والقول الثاني من اقوال الشافعي الخاق للعتق خيار المجلس الشرطي البيع ووجه كون الخيار
هنا على الفور لخفاه الاطلاع على عيب البيع **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة اذا عتقت
الامة وزوجها حر فالاختيارها مع قول ابي حنيفة انه ثبت لها الخيار مع خريته فالاول
مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويهما في الحرية بالعتق ووجه
الثاني انه كانا عقدا لنكاح فلا ينبغي تفرقهما الا من رضاه فقد تكرر له امر اخر فيه
غير الغيوب التي في هذا الباب والله سبحانه ونعالي اعلم

كتاب الصداق

اعلنا في امر فيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق لا اتفاقا على استقرار الميراثوت احد
الزوجين **ومر ذلك** قول الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد
احدي روايتهما ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الرايتين الاخيرتين لمالك واحمد
انه يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد **فصل** الامراي مرتبتي
الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي في صحه النكاح وتكرير الزوج
بذل ذلك المهر او مهر المثل **ومر ذلك** قول مالك والشافعي في صحه النكاح والاشتماع
فهو كالطهارة للصلاة وبويده حديث قد استعملتم فروجه من كلمة الله وحديث من تزوج
امرأة وفي يتيه ان لا يؤتيها صداقا في الله يوم يموت وهو ان **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك ان اقل الصداق مقدار مع قول الشافعي في اخذاته لاحد لافله وعلى

التقديرات قال ابو حنيفة ومالك اقله ما تطلع به يد السارق وهو عشرة دراهم او دينار عند
ابي حنيفة او ربع دينار وثلاثة دراهم عند مالك فالاول في امثل المسئلة مشدد خاصا بال
المؤمنين الذين يقع منهم التراج فيكون التقدير المنع لهم لرجوعهم اليه والثاني مخفف لارتيه
رد الحكم الي ما ترضيه الزوجة او ولها من قليل وكثير فللزوج جعل الصداق على جلد
الفور وهما **فصل** الامراي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واخذ في اخري
روايته انه يجوز جعل تعليم القرآن مهرام مع قول ابي حنيفة واخذ في صحه روايته انه لا يكون
مهرا فالاول مخفف والثاني مشدد **فصل** الامراي مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
تصح السنة بخوار اخذ الاجرة عليه والثاني ان المال هو اللابق بحمله صداق العلية بمثل الفل
اليه فيحصل اليه الناليف بين الزوج والزوجة واصلها اكثر ما هو شاهد في الناس فيعطيه
دينارا فيجعله لنة اكثر من تعليم ابنة او حداثا ويصير بحبك لاجل ذلك اكثر ويحتل ان الاما رايا
حنيفة قصدا لاجل كلام الله عز وجل ان يكون عوضا عن الاشتماع بحله نعت بدر الحقيق الف
ولا تساوي فلسا في السوق لو قطعت ويثبت **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المرأة تملك
الصداق بالعقد مع قول مالك انها تملكه الا بالدخول وبموت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد
واما مالك يعقبه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فصل** الامراي مرتبتي الميزان
ومر ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اوفاهما مهرها فله ان يسافر بزوجه حيث شاء
مع قول ابي حنيفة في اخري روايته انه لا يخرجها من بلدتها الى بلد اخري وعليه الفتوى
كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني
مشدد عليه **فصل** الامراي مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في
صح روايته ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والرض فليس لها الا المنفعة
مع قول احمد في رواية الاخرى ان لها نصف المثل مع قول مالك ان المنفعة لا تجب لها
كالبل هي مشغبة فقط فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف **فصل** الامراي مرتبتي
الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي وحسن المعاملة والمعاشره ووجه انجاب المنفعة
على القول الثاني القياس على اطلاق المفروض لها مهر **ومر ذلك** قول مالك والشافعي في صحه
المهر كذا في ذلك التعاون فكانت المنفعة لها مشغبة وبصح حمل الوجوب على حال الا كما بر من اهل
الوزع والثاني على احاد الناس **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان المنفعة اذا وحيث في تقديره
بثلاثة ارباع ربع وخمار ومكحلة بشرط ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي
في صحه قوله واخذ في اخري روايته ان ذلك مفوض الى احتياد الحاكم بقدرها بنظم
قال الشافعي في المسقط انها لا تنقص من لائحه رها وله قول اخر انها تنقص مما يملك عليها لام
كالصداق فيصح عاقل اكثر وفي رواية لاحد انها تقدر كنسوة بخيرها في الصلاة وذلك

ثوبان ودرج وخارج ولا ينقض عن ذلك فالاول فيه تشديد بالسطر الذي ذكره. والثاني فيه تخفيف. وكذلك ما بعده **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك يجوز على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه **ومن ذلك** قول ابن خنيفة ان من المثل معتبر بقراباتها من العصبان خاصة ولا يدخل فيها في ذلك ولاها لهما الا ان تكن من نفس عشرين تامة قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرفها وما لها دون انساها الا ان تكن من قبيلة لا تزول في صداقها ولا ينقض ومع قول الشافعي انه معتبر بقراباتها العصبان فقط فترأى لهما لا قرب من نسبها واقرب من اخ لا يورث من قرابة شرفها اخ شرفها كذا ذلك فان فقدت العصبان او جهل منهن فارتفع المكيكات وخالات. وليعتبر بقراباتها وعقل وبيان. وبكافة. وما اختلف به غرض فان اختلفت بفضل او غير زيد وانقص لا يوجب الحال ومع قول احمد هو معتبر بقراباتها الساتر العصبان وغيرهما من دوى الاركام فالاول فيه تشديد. والثاني مفصل. والثالث مشدد. والرابع فيه تشديد كالقول الاول **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال تختلف باختلاف احوال الناس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرق حار كما في تلك البهلة يدفع المجل قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف على الزوجة مشدد على الزوج. والثاني مفصل **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن خنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول مالك والشافعي في القدر من اية ما اتيه كذهب الشافعي في الجديد. والثانية كذهب مالك والشافعي في القدر من اية ما اتيه كذهب الشافعي في الجديد فان عفووا لولي فيه مصلحة للزوج وعفوا الزوج فيه مصلحة للولي **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن خنيفة ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجية وقد سمي لها مهر الا لم يهره شي في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المستحق كله ومع قول الشافعي ان لها مهر المثل وان يتعلق بدمته العبد. وعن احمد رواية ان فيه تخفيف على العبد. والثاني مشدد. والثالث فيه تخفيف. والرابع كالمذهبين **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن خنيفة ان الزاوة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الشؤن سواء دخل بها او مات عنها فان طلبها قبل الدخول لم يثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى مع قول مالك ان الزاوة ثابتة ان دخل بها او مات عنها فان طلبها قبل الدخول لم يثبت فلها نصف الزاوة مع نصف المسمى وان ماتت قبل الدخول وقبل القبض طلقت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عند ومع قول الشافعي هي حرة مائة ان قبضتها مضت وان لم يقبضها طلقت ومع قول احمد

حكم الزنا وحكم الاصل فالاول فيه تشديد. والثاني مفصل. والثالث كذلك. والرابع مشدد **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن خنيفة واخذت المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلى بها فترأى عنها بعد ذلك جاز لها منع قول مالك والشافعي ليس لها منعة بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الخلوة فالاول مخفف على الزوجية. والثاني فيه تشديد عليها **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ان ينفى على العطف **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر قوليه ان المهر لا يستقر الا بالولي مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة وان لم يطاها ومع قول ابن خنيفة واخذت المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطئ فالاول مخفف على الزوج. والثاني فيه تشديد عليه. والثالث مفصل **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح قوليه والائمة الثلاثة ان ولية العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخرها واجبة فالاول مخفف. والثاني مشدد ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود والسخا فوجب على اهل المروءات ويستحب لغيرهم **ومن ذلك** قول مالك في المشهور والشافعي في اظهر القولين واي حنيفة واحد في احدي روايتيهما ان الاجابة الى لية العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الاخرها مستحبة فالاول مشدد. والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة. والثاني على صدد ذلك والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول ابن خنيفة واحدي في احدي روايتيه ان لا باس بالنشأ في العرس ولا يكره النقطة مع قول مالك والشافعي بكرهه فالاول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة الى وفاة الهرة والمروءة. والثاني فيه تشديد ولعل له محمول على ما اذا ترتب على ذلك دناءة هرة ومروءة كما هو حال غالب الناس **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب وليم غير العرس كالحسان ونحوه مع قول احمد انها لا يستحب فالاول مشدد. والثاني مخفف **فترجع** الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين.

باب التسم والتشؤن وعشرة النساء

اتفق الائمة على ان النفس لها محبة للزوجات فلا تسم لزوجته مع امه وعلى انه لا يحب النسوة في الجماع وعلى ان التشؤن حرام مستقطبه التفقة بالجماع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجبت عليه من غير كراهة ولا منطل بالجماع وعلى انه يجب على الزوجية طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والتفقة فهذا ما وجدته من متايل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول

الشافعي ان العزل عن الحرة ولو بعير اذ بها جائز مع الكراهة مع قول الامية الثلاثة
 ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف. والثاني مشدد **فراجع** الامري مرتبتي
 الميزان. ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى خلق من ذلك الما بشر فقد يلحق المي
 بالفساد فلا ينبغي منه ولد. ووجه الثاني ان الامثل الانعقاد والفساد عارض والامثل
 ويقاس على ذلك عزل الحر اذا كانت تحت امة فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها
 والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
 انه اذا تزوج بكسرا اقام عندها سبعة ايام او ثيبا اقام عندها ثلاث ايام ثم دارا بالسهة
 على نكاحه في الصورتين مع قول ابي حنيفة ان الحديقة لا تفصل في الفسمل يسوي بينهما وبين
 اللاتي عندهن فالاول مشدد على الزوج وبه حجت الاحاديث. والثاني مخفف **فراجع** الامري
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان للرجل ان يسافر بغيره من غير قرعة وان لم
 يرضى مع قول مالك في احدي روايتيه والشافعي واخذ انه لا يجوز الا براضاه فان سافر
 بغير قرعة ولا تراخى وجب عليه الفضاض عند الشافعي واحمد. وقال ابو حنيفة ومالك
 في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضا فالاول مخفف. والثاني مشدد والاول في المسئلة
 الثانية مشدد في وجوب القضا والثاني مخفف فيه **فراجع** الامري مرتبتي الميزان والله

كتاب الخلع

اجمع الائمة على ان الخلع مستمر الحكم خلافا للبكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل في قوله
 ان الخلع منسوخ الحكم قال لعنوا وليس بشي اتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها
 فخرجت من ثوب او ثوب عشرة جاز لها ان تخالفه على عوض وان لم يكن من ذلك شي فزاضيا على الخلع
 من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهري وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يقع في هذه الحالة
 اي لانه عيب والعيب غير مشروع وغير مشروع مردود. واتفقوا على ان الخلع صحيح
 من غير وجهه باليقول اجني للزوج طلاق امرائك باللف وقال ابو ثور لا يقع هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق الائمة الاربعة في الباب. واما ما اختلفوا فيه الائمة **فراجع**
 قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واخذ في قوله واحد في احدي روايتيه ان الخلع طلاق مع قول
 احدي اصح روايتيه انه صحيح لانقض عددا وليس بطلاق وهو القدر من مذهب الشافعي واضاء
 جماعة من متأخري أصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة وبلغت الخلع وان لا ينوي به الطلاق
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان. ووجه القولين ظاهر لا يخفى
 على العطن **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان
 كان النشوز من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شي تطلقا وصح مع الكراهة
 ومع قول احمد كره الخلع على اكثر من المسمى تطلقا فالاول مخفف. والثاني مفصل والثالث مشدد

فراجع الامري مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان حكم الخلع في العقد حكم العقد فكذلك ان يرد
 في المهر ما شاف ذلك في عوض الخلع. ووجه الاول من شقي التفصيل ان الضرر منها اكثر فحاز
 للزوج ان يشترط عليها ما زاد على المسمى. ووجه الثاني ان الله من حله اخذ اموال الناس
 بالباطل وهو خاص باهل الذمة والزوج. واما غيرهم فزوما اخذ ذلك مع كونه ظالما عليها
 بسوء عشرته وكثرة نكحه وشح نفسه ومصادرتها بالتزوج والتسري عليها ويرى انه بعد
 ذلك خالف من تبعها والحالة تحت حكمها في الاخرة فانه لو لا كثرة ابدانها لما مدت نفسها
 منه بما لا يحق حتى تخرج من رويته. ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى خارج عن حكم العقد
 فالحق بتسريته التسفيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يخلو المختلعة الطلاق في مدة العدة
 مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعه متصلا بالخلع طلقته. وان انفصل الطلاق عن
 الخلع لم يطلاق ومع قول الشافعي واخذ انه لا يخلو الطلاق كحال فالاول مشدد على الزوج
 والثاني مفصل. والثالث مخفف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان. ووجه كل من الاقوال
 ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه ليس للاب ان يخلع ابنته الصغيرة بشي من اهلها
 مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك. وكذلك ليس له ان يخلع لوجه ابنته الصغيرة
 عند الائمة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك فالاول في المسئلة مشدد على الاب
 والثاني فيها مخفف عليه **فراجع** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 انها لو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة استحق ثلث الف مع قول مالك انه يستحق
 الف كسلة سواء طلقها ثلاثا ام واحدة لانها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث
 ومع قول الشافعي انها تستحق ثلث الف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شي في
 الحالين فالاول مخفف. والثاني مشدد. والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشد يد من وجه
 والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله للسؤال فصح الخلع والعمل لما **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة بالف فطلقها ثلاثا طلقته واستحق
 الف مع قول ابي حنيفة انه لا يستحق شي وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان والله اعلم.

كتاب الطلاق

اتفق الائمة على ان الطلاق كره في حالة استقامة الزوجين بل قال
 ابو حنيفة بنحوه. واتفقوا على حرمة الطلاق في الخيض لا في غيره وفي طهر جامع فيه
 الا انه يقع. وكذلك جميع الطلاق الثلاث يقع مع الحيض من ذلك نهي تحريم عند بعضهم ونهي
 كراهة عند بعضهم. وكذلك اتفقوا على انه اذا قال لزوجته انت طالق بلفظ طلقته
 لزمه طلقه خلافا لداود في قوله انه كما يقع شي في النكاح كونه على خلافه وان الزوج اذا

قال غير المدحول بها ان طالق يات منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته من سبل الانفاق
واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الجنيبة في الله عنه انه يصح تعليق الطلاق والغنى
بالمالك فليزها الطلاق والغنى سواء اطلق وعمدا وخصص وصورة ان يقول الاجنبية ان
تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوجها فمهر طالق او يقول العبدان ملكك فانت حر وكلمه
اشترته فهو حر مع قول مالك انه يلزم الطلاق او الغنى اذا خصص وعين قبيلة او قرية
او امرأة بعينها لا ان اطلق وعمدا ومع قول الشافعي واحدا ان لا يلزم الطلاق والغنى
مطلقا فالاول مستند والثاني مفصل والثالث مخفف **فصح** الامر في مرتبة الميزان
واوله هذه الاقوال مستطمة في كتب العلماء من كل مذهب **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الطلاق
يعتبر بالرجال مع قول الجنيبة انه يعتبر بالنساء وصورة عنه الجماعة ان الحر يملك ثلاث
تطبيقات والعبد تطليقتين مع قول الجنيبة ان الحر يملك ثلاثا والامة اثنتين حر كان زوجه
او عبدا فالاول مخفف على الزوج **والثاني** مستند عليه **فصح** الامر في مرتبة الميزان
ومر ذلك قول الجنيبة ومالك انه اذا غلق طلاق زوجته بصفة كقولها ان دخلت الدار فانت
طالق شرا بها ولم تفعل المحلوف عليه في حال البينونة شتر زوجها شتر دخلت فان كان الطلاق
الذي باهتدون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم يخل فيجوز بوجود الصفة مرة
اخرى وان كانت ثلاثا خلت اليمين مع قول الشافعي في صحة الاقوال انه متى طلقها طلاقا باينا
شتر زوجها وان لم يحصل فعل المحلوف فخلت اليمين على كل حال ومع قول احمد بعود اليمين سواء
ابانت بالثلاث او بما دونها اذا حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالائمة الثلاثة
على ان اليمين لا تعود مع قول احمد انه يعود اليمين بعد النكاح فالاول في المشكلة الاولى
مفصل والثاني فيه مخفف **والثالث** مستند والاول في المشكلة الثانية مخفف **والثاني**
مستند **فصح** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الجنيبة ومالك انه اذا اجمع الطلاق
الثلاث دفعة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه طلاق سنة وهو احد الروايتين عن احمد
واخاها الحر في الاول مستند والثاني مخفف **فصح** الامر في مرتبة الميزان ومع
خلل الاول على حال اهل العلم والحلم **والثاني** على اهل الجهل والرعونة **ومر ذلك** قول الجنيبة
خفيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عددا الرسل والبرائة يقع طلاق واحدة بتينها
مع قول الائمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث حكمه بالبينونة الصغرى
والثاني مستند **ومر ذلك** قول اصحاب الجنيبة ومالك واحدا من قول لزوجته انت
كلفتك فانت طالق فبيلة ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع طلاقه شجرة ويقع بالشرط
تمام الثلاث في الحال مع قول الشافعي والنووي انه يقع المخبر فقط دفعا للذكر ومع قول
المزني وابن سريج وابن الحداد والقفال والى حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق

اصلا **ومر ذلك** عن نص الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بنوع الثلاث كذا في الجملة قال
النووي والغتوي على وقوع المخبر فقط فالاول منه مخفف من وجه وتثني من وجه والثاني
مخفف على الزوج **فصح** الامر في مرتبة الميزان ولكل من الاموال وجه لا يخفى على الفطن
ومر ذلك قول الجنيبة والشافعي واحدا ان كفايات الطلاق تغتفر في بنية او دلال حال
مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف **والثاني** مستند **فصح** الامر في
مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الجنيبة انه لو انتم الي هذه الكتابات دلالا حال من الغضب
او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لزوجته ليرصد في جميع الكتابات وان كان في
حال الغضب ولم يذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من الكتابات وهي اعتدي واختاري
واشرك بيدك ولا تصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع الكتابات الظاهرة متى قالها لها
مشددا او تحيها لها عن سواها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لزوجته ومع قول الشافعي
ان جميع الكتابات تغتفر في الية مطلقا مع قول احمد في احدى روايته نفي وفي اخرى
لانفيقرا الا ان الجنيبة القريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق **والثاني** مستند **فصح** الامر في مرتبة الميزان
فلا يقع به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد **فصح** الامر في مرتبة الميزان
ومر ذلك قول الجنيبة انه اذا نوى بالكتابيات الظاهرة الطلاق ولم يوعدها وكان جوابا
عن سواها الطلاق يقع واحدة مع يمينه مع قول مالك ان كانت الزوجة مدخولا لها لم يقبل
فيه الا ان يكون في خلع وان كانت غير مدخولها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون
الثلاث **وفي رواية** اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما
يدعيه في ذلك من اصل الطلاق واغداه ومع قول احمد متى كان تعهدا لالة حال او نوى الطلاق
وقع الثلاث ان نوى ذلك او لم ينوه كانت مدخولا او غير مدخول بها فالاول فيه مخفف
والثاني مفصل **والثالث** كذلك مخفف **والرابع** يرجع الى المذهبين **فصح** الامر في
مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الجنيبة واحدا انه لو قال لزوجته انا منك طالق او زواج
اليها فقلت انت مني طالق لم يقع شيء مع قول مالك والشافعي انه يقع فالاول مخفف **والثاني**
مستند **فصح** الامر في مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه لا يقع للمرأة طلاق نفسها لان ذلك
من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس **ووجه** الثاني انها لو قبلت الاجنبية طلاق
نفسها **ومر ذلك** قول الجنيبة انه لو قال لزوجته انت طالق فبيلة ثلاثا وقع واحدة
مع قول مالك والشافعي واحدا في احدى روايته انه يقع الثلاث فالاول مخفف **والثاني**
مستند **فصح** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الجنيبة انه اذا قال لزوجته اشرك
بيدك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث وقعت واحدة او اوطأ
لزوجته شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا اقرها عليه فان نكرها

حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان نكحها الزوج
 وانه ان نكح دون الثلاث لا يقع الا ما نكح ومع قول احمد يقع الثلاث سواء نكح الزوج الثلاث
 او واحدة فالاول مفضل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي في حنيفة ومالك انه لو قال للزوج طلقني
 نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي في اخذاته يقع واحدة فالاول مخفف
 على الزوج والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه لو قال لغيره دخولي بها انت طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله
 انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان الطلاق غير المدخول بها يقع فيه واحد
 يكون المراد به البينة الصغرى القائمة مقام البينة الكبرى في البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف
 بينهما خلافا لمدخول بها فالعادة انه لا ينفك عن الطلاق الا عقب الخاصة والعقب فواحد
 بالطلقة الثالثة وسويح بالاول والثانية ووجه الثاني قياسا لغير المدخول بها **ومر ذلك**
 قول الشافعي ومالك انه لو قال لمدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق
 اردت انها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول الشافعي في اخذاته لا يقع الا واحدة
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومر**
ذلك قول الامامة الثلاثة ان طلاق القبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل امر الطلاق
 مع قول احمد في اظهر وايدى انه يقع وبه قال الطحاوي والكوفي من الحنفية والمزني وابو
 من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه **فجمع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي في حنيفة انه لو طلق او علق بكراها وقع الطلاق وحصل
 الاعتراف مع قول الامامة الثلاثة انه لا يقع اذا نظروا به دافعا عن نفسه فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ملكه اسم فاعل خير به بتر احتمال ذلك
 الضررين وقوع ما كرهه عليه فكانه اخذ وقوع الطلاق والعنف لاسيما والثاني
 منشوق الى العتق ووجه الثاني اخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه اذا كان الحكم بالطلاق لا يقع
 مع الاكراه مع كونه عطل الذنوب فكيف باخذ بمرور **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة
 واحدا في احدي رواياته ان غلبة الظن في وقوع ما هدد به كافية في حصول الاكراه مع
 قول احمد في روايته الاخرى واختارها الخريجي انه لا يكون اكراهه ومع قوله في الرواية الثالثة
 عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او لقطع للمطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا فالاول
 فيه تخفيف على المالك كونه اسم متعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل **فجمع**
 الامر الى مرتبة الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احاد الناس الذين لا يبرء عنهم من الميراث
 في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين من خوف العيب وليست في

ان يقول اه اذ اسخ الو الى جلده وكذلك القول في اثبات المفضل **ومر ذلك** قول مالك
 والشافعي انه لا فرق بين ان يكون المكره له السلطان او غيره كطهر او متغلب مع قول
 الشافعي واحدا في احدي روايته ان الاكراه لا يكون الا من السلطان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك واخذه اذا
 قال للزوج طلق فان شا الله وقع الطلاق مع قول الشافعي في حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامامة
 الثلاثة انه اذا اشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المذهب وعنه انه يعلب لا يقع فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ويحتمل الاول على احاد الناس والثاني
 على اهل الدين والزوج **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقا باينا
 ثمرات في مرضه الذي يلقى فيه انها تراث منه وهو الاظهر من قول الشافعي لان ابا حنيفة
 يشترط في انهما ان لا يكون الطلاق عن طلب منها بل عن قول من يورثها الى من يورث فقال ابو
 حنيفة تراث ما دامت في العدة وهو قول الشافعي في العدة فان مات بعد انقضائها عتقها
 تراث وله رواية اخرى انها تراث ما لم يتردد في وجهه قال احمد وقال مالك تراث وان تزوجت
 وللشافعي ثلاثة اقوال كهذه المذاهب الاول من الاقوال اصل المسئلة مشدد على الزوج
 والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول الشافعي في حنيفة انها تراث ما دامت
 في العدة دون ما اذا انقضت كونها في حيا لله ما دامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت
 وكذلك القول في قوله ما لم يتردد فاحصا بسبيل ان ترجع اليه ووجه قول مالك انها تراث
 وان تزوجت زناية للعقوبة عليه **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي
 ومالك انه لو قال للزوج طلق انت طالق الى سنة فطلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق
 حتى تنسلخ السنة فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك**
 قول الشافعي والشافعي لو قال لمرأة انك زوجة زوجي طلق ولم يعين احد منهن فله
 صرف الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك واخذه انهن يطلقن فالاول مخفف والثاني
 مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي في حنيفة انه اذا اشاد الطلاق
 الى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان اضافة الى خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبة
 والظهر والعرج وقع وفي معنى ذلك عند الجز الشائع كالنصف والربع قال وان
 اضافة الى ما ينفصل في حال السلامة كالسترة والظهر والشعر لا يقع مع قول الامامة الثلاثة
 ان الطلاق يقع بجميع الاعضاء المنفصلة كالاصبع وما المنفصلة كالشعر فقال مالك
 والشافعي يقع بها خلافا لاجد فالاول مفضل والثاني فيه تشديد كالقول الاول من
 الاعضاء المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف بعد وقوع **فجمع** الامر

المرتبتي الميزان وكل من اتموا المذكورة وجه والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

كتاب الرجعة

اتفق الاية على جواز الرجوع المطلقة وعلى ان من طلق زوجته ثلاثا لم يخل له الا بعد ان تنكح زوجها غيره ويطأها في نكاح صحيح وعلى ان المراجعة بالنكاح الصحيح هنا الوطء وانته شرط في جواز حلها الاول وان الوطء الاول في النكاح الفاسد لا يخلها الا في قول الشافعي هذا ما وجدته من سبل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة واخذ في اظهار ما بينه انه لا يخلو وطئ الرجعية مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يخلو فالاول مخفف والثاني مشدد **فجع** الامري المرتبتي الميزان **وجه** الاول انها في حكم الزوجية بدليل حقوق الطلاق لها والا الطهارة واللحان منها والارث لها منه وارثه منها **وجه** الثاني انه بطلانها صارت اجنية بدليل انه لا بد في جازها من قوله راجعتك الى نكاحي ويحذر ذلك **ومن ذلك** قول ابى حنيفة واحد ان الرجعية تخضع لوطئها ولا تحتاج معه الى لفظ سواء نوي الرجعة بها ام لا مع قوله مالك في المشهور انه لا تخضع به الرجعة الا ان نواها به ومع قول الشافعي لا تقع الرجعة الا بلفظ فالاول مخفف **والثاني** فيه تشديد في احدي شقي التفصيل الثالث مشدد **فجع** الامري المرتبتي الميزان **وجه** الاول حمل على انه ما وطئها الا وقد نوي رجعتها ان يبعد وقوع المومن في وطئ من طلقها وهو لم ينوار رجعتها **وجه** الثاني انه قد يقع في وطئها حراما من غير نية ارجاع فلا بد من نية ذلك **وجه** الثالث قياس الرجعة على النكاح فلا بد فيه من لفظ فان لم يخلو على احوال **ومن ذلك** قول مالك واخذ في حنيفة انه لا يشترط الاشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في احدي قوليه واحدي في اخذ في رواية اخذ في رواية انه شرط ولا فتح عند صاحب الشافعي في اظهار قوله وكذلك اخذ في رواية الاخرى ان الاشهاد مستحب قال شيخ الاسلام المتفدي في كتابه رجعة الامة في اختلاف الامة وما حكاها الراعي من ان الاشهاد شرط عند مالك لانه في مشايير كتب المالكية بصرح القاضي عبد الوهاب والفرط في نفسه ان مذهب مالك لا يشترط ولم يخل فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الايضاح فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجهها كوجه المسئلة قبلها في قال لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من اللفظ ليشهدوا على اللفظ فان الشية لا يصح فيها اشهاد وان اشترط اللفظ في اللفظ فقد اغترق في الاشهاد لكونها امرا كالاشهاد ومن قال لا يشترط فيها اللفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد **فجع** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان وطئ الرجعية في حال الخلع والاحرام لا يخلها مع قول الامة الثلاث نعم فالاول مشدد **والثاني** مخفف **فجع** الامري المرتبتي الميزان **وجه** الاول ان الوطئ في حال الخلع والاحرام ممنوع منه شرعا فكانه وطئ في نكاح فاسد **وجه** الثاني ان الحايض والمحرمة محرمتان وطئهما عارض **ومن ذلك** قول مالك في الصبي الذي يمكن جماعه

انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا تخضع له الخلع مع قول الثلاثة انه تخضع له الخلع الاول مشدد والثاني مخفف **فجع** الامري المرتبتي الميزان **وجه** الاول قول الشافعي في حديث التخليل حتى تدرك عسيلة ويدوق عسيلة والعسيلة هي المدة بالجماع وذلك لا يكون الا بحرف المني غالبا **وجه** الثاني ان نفسه الجماع فيه لذة ولو لم ينزل **واما** حرم المني من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل عند الامة الاربعة خلافا لادور جماعة من اصحابه كما مر اقل باب الغسل **كتاب** **الاية** اتفاق الامة على انه اذا حلف بالله عز وجل ان لا جامع زوجته لذة تزني على اربعة اشهر كان موكفا وان حلف على اقل من ذلك لم يكن موكفا وعلى ان الموكف اذا جامع زوجته كفارة يمين بالله عز وجل لا في قول قد ير للشافعي هذا ما وجدته من سبل في الباب **واما** ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه اذا حلف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر لا يبرأ ويؤذي مثل ذلك عن احمد مع قوله مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بالايلا فالاول مشدد والثاني مخفف **فجع** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة اشهر لم يقع بغيها طلاقا بل يوقف الامر لبي او يطلو مع قول ابى حنيفة انه اذا مضت المدة وقع الطلاق فالاول مخفف والثاني مشدد **فجع** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واخذ في ان الموكف اذا اقتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه ان الحاكم يضيء عليه حتى يطلو فالاول مشدد والثاني مخفف **فجع** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة والشافعي في احق قوله اناس الى بعير النبي الله عز وجل كالطلاق والعناق والنجاب العبادات ومدة المالا يكون موكفا سواء اقصدا اصرانها او دفعه عنها كالموضع والمضيعة او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون موكفا الا ان يخلع حاله لعضبا ويفصد اصرانها فالاول مخفف **والثاني** مشدد **فجع** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ترك وطئ زوجته لاصرار رجاس غير يمين اسكن من اربعة اشهر لم يكن موكفا مع قول مالك واخذ في اخذ في رواية انه لا يكون موكفا فالاول مخفف **والثاني** مشدد **فجع** الامري المرتبتي الميزان **وجه** القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول مالك ان مدة الاية عند شهران حرة كانت زوجته او امة مع قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابى حنيفة ان الاعتبار في المدة بالسافر كان بخمسة اشهر ان حرا كان او عبدا ومع قول احمد في اخذ في رواية انه كذهب مال ذلك **والثالث** كذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **والثالث** مفصل **فجع** الامري المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان الاية اسكن او لا يقع مع قول الثلاثة انه يصح ومن مواده نظا لسنه بعد اسلامه بالعتية او الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه **فجع** الامري

الى مرتبة الميزان الظاهرة **كتاب** **الظواهر** اتفق الامية على ان المسلم
 متى قال بوجوبه انت على كظري كان ظاهرا منها لا يحل له وطها حتى يقدم الكفار وهو غنى
 رتبة ان وجدها فان لم يجدها فصيما شهرين متتابعين فان لم يتقطع فاطعام ستين مشكيا وعلى
 انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر الحرى. وكذلك اتفقوا على انه صحيح من العبد
 وانه يكفر بالصوم وبالاطعام عندما ملك اذا ملكه السيد. وكذلك اتفقوا على ان المرأة
 لو قال بوجوبها انت على كظري فلا كفارة عليها الا في رواية اختارها الحرقي هذا انا وجدته
 من سبل الانفاق. واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك وابي حنيفة لا يصح طهار
 الذي مع قول الشافعي واحداه صحيح فالاول مشدد. والثاني مخفف **فمن ذلك** الاثر الى
 مرتبة الميزان. ووجه الاول ان الذي غير ملتزم بحكماني نفسه ووجه الثاني ان كفارة ما منه
 بالتزام الاحكام ظاهرا **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يصح طهار السيد من امته مع قول
 مالك انه يصح فالاول مشدد. والثاني مخفف. ووجه الاول ان الوارد في الشرع انما هو في
 حق الزوجية. ووجه الثاني ان السيد مالك للاستمتاع باسته كالزوج فصح طهاره **ومن ذلك**
 قول ابى حنيفة انه لو قال بوجوبه حره كانت امانة انت على حره فان نوى الطلاق ثلاثا كان
 ثلاثا وان نوى تنسلا او واحدة فواحدة وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق او لم تكن لنية فواحدة
 وهو قول ابن زكيا الزجبة اشهر وقعت عليه طلاق ثمانية وان نوى الظهار كان ظاهرا وان نوى
 البني كان يمينا ويرجع الى نيته ان اراد بها واحدة او كثر سوا الدخول بها وغيرهما مع قول
 مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مذكولا واحدة وان كانت غير مذكول بها ومع قول
 الشافعي ان نوي بذلك الطلاق او الظهار كان ما نواه وان نوى لبس لم يكن غنيا ولكن عليه كفارة
 يمين وان لم ينو شيئا فالارجح من قوليه انه لا شيء عليه والثاني ان عليه كفارة يمين مع قول
 احمد من ظهروا ايته ان ذلك مخرج في الظهار نواه او لم ينو وفيه كفارة الظهار. والثاني
 ان الطلاق فالاول مفصل. وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد **فمن ذلك** الاثر الى مرتبة
 الميزان وتوجه هذه الامور لا تخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابى حنيفة واحدا من حر وطعامه
 او شربه او امته كان خالفا وعليه كفارة يمين بالبحث من غير ان يحرم ذلك ويحصل الخش عندهما باكل
 جزء منه ولا يحتاج الى اكل جميعه مع قول الشافعي ان حر وطعامه او شربه او لبسه فلا كفارة عليه
 وليس بشيء وان حر امته فالارجح انها لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين مع قول مالك انه لا يحرم عليه
 شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة عليه فاهل فيه شديد. والثاني مفصل والثالث مخفف
فمن ذلك الاثر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة ومالك والحمد في الظهار وايته انه
 يحرم على المظاهر النبلة والنسب شوق مع قول الشافعي في الظهار قوله ان ذلك لا يحرمه فالاول
 مشدد وخاص بالذين والزوج هو الثاني مخفف خاص باحد الناس من العوام **فمن ذلك** الاثر الى

مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة ومالك ان المظاهر اذا وطئ وجب عليه ان يشاغل المظاهر
 ولو في خلال الشهرين لم يلا كان او ظاهرا عامدا كان او نسيان مع قول الشافعي انه ان وطئ في الليل
 لم يكرهه استيناف. وان وطئ بالهار عامدا فسد صومته وانقطع النفاخ والرتبة الاستيناف
 بنحو القرآن فالاول مشدد. والثاني مفصل **فمن ذلك** الاثر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول
 ان عدم النفاخ رخصة والرجح لا يتناظر حتى واشتقوا العقوبة. ووجه الثاني ظاهر
ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا في احدي وايته انه لا يشترط الايمان في الرتبة التي يكفر
 بها المظاهر مع قول مالك والشافعي في اخذ في الرتبة الاخرى انه يشترط فالاول مخفف
 والثاني مشدد **فمن ذلك** الاثر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول ان الكفارة الغالب فيها كونهما
 عقوبة لم يقع فيها وذلك كما حصل بوزن قيمتها ولو كانت كافر. ووجه الثاني ان الكفارة
 تتايق بها الى الله تعالى فلا يكفي في الادب التقرب اليه بمعيب بالصكر كما ورد في الاصححة
 والهدي ويصح حمل الاول على حال اعد الناس. والثاني على اهل الدين والزوج والادب مع الله
 تعالى **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الذي مع قول الامية الثلاثة لا يجوز
 فالاول مخفف. والثاني مشدد. ووجه القولين ظاهرهما على جالني **فمن ذلك** الاثر الى مرتبة
 الميزان والله اعلم **كتاب اللعان** اتفق الامية على ان شوق امرأته
 او زناها الزنا او نفى حملها واكذبته ولا يثبت له يكره الحد وله ان يلاعز وهو ان يكره اليها
 اربع مرات بالله انه لم يصادق فين. ثم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 فاذا الاعز لزمها جيليد الحد ولها ذرة باللعان وهو ان تشهد ارفع شهادته باللعان
 فيما رآني به من الزنا ثم يقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وعلى ان فرقة
 الناعز واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من سبل الانفاق في الباب. واما ما اختلفوا
 فيه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الزوج اذا نكل عن اللعان يزوجها مع قول ابى حنيفة
 انه لاخذ عليه بل يخبس حتى يلاعز او يقر بتركه او يزوجها فاسقا. وقال مالك لا يزوج
 حتى يحد فاهل مشدد. والثاني فيه تخفيف **فمن ذلك** الاثر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول ابى حنيفة واحدا في الظهار وايته ان المرأة ان نكلت اخبست حتى يلاعز او يقر مع قول
 مالك والشافعي واحدا ان كل مسلمة طلاقه صح لعانه حرين كانا او عتدين واحدا عتدين
 كانا او قاسين او احدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر يكون لعنه الكفار فاسدة عنده
 ذلك لا يصح لعانه مع قول ابى حنيفة ان اللعان شهادة شيء قدف وليس هو من اهل الشهادة
 حدة. فالاول مخفف. والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه شديد **فمن ذلك** الاثر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا اذا اعز زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يرضع ولا يثبت عنه
 الولد. فان قدفها بصرح الرأ لا عن بالقذف ولم ينفق شتبا الولد سواء ولدته لستة اشهر

ان لا يقل مع قول مالك والشافعي ان له ان يلاعن النفي الجمل الا ان مالكا اشترط ان يكون
 اشتراؤها ثلاث حبيبات او حبيضة على خلاف بين الحنابلة فلا قول مشدد. **والثاني** تخفف
قوله لا امرأ في مرتبة الميزان. **وجه** الاول شؤن ذلك في السنة كما اشار اليه حديث
 انظر فاما الله اني الجمل فان جات به احر مدح الساقين. **وجه** الثاني حصول المرتبة بمجرد الجمل فيجوز
 اللعان لاجله مبادرة المخاص من المعاد. **ومر ذلك** قول مالك واخذ في احذر وانيه ان
 الفرقه تقع بلغها خاصة بتفرقة الحاكم مع قول في حنفية واخذ في اظهر وانيه انما اعطى
 الابلغانها وحكم الحاكم فيقول فرفيت بينهما ومع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما
 ينفي السب بلعانها وانما بلغها بسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد. **والثاني** تشدد
قوله لا امرأ في مرتبة الميزان. **وجه** الاول في حنفية ان الفرقه
 ترتفع بكذا ب نفسه فاذا كذب نفسه بحد الحد وكان له ان يتزوجها وهي وابنة عن اخذ مع
 قوله مالك والشافعي في الجمل في اظهر وانيه انها فرقة مؤبدة لا ترتفع تكالفا لاول فيه تخفيف
 بخول على اراؤا للناس. **والثاني** فيه تشديد بخول على خواص الناس من اهل الدين والورع والبر
قوله لا امرأ في مرتبة الميزان. **ومر ذلك** قول في حنفية ان فرقة اللعان ظلالا لا يمنع مع قول
 الائمة الثلاثة انها تمنع وفاية ذلك انه اذا كان ظلالا لا يثبت بها بخول حتى لو اكدت بنفسها
 له ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي انه يحرم مؤبد كما رضاع فلا تحل له ابدا وبه قال
 عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء الزهري والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير
 انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكدت نفسه ارتفع التحريم وعارت زوجها له ان كانت
 في العدة فالاول فيه تخفيف. **والثاني** تشدد. **والثالث** مفصل **قوله** لا امرأ في مرتبة
 الميزان. **ومر ذلك** قول في حنفية ومالك انه لو قذف زوجته برجل بعينه فقال زنا بك
 فلان لا عن الزوجة وحد الرجل الذي قذفه ان طلب الحد. ولا يسقط باللعان مع قول
 الشافعي في ارجح قوله انه يجب حد واحد لها. **والثاني** لكل واحد منها حد فان ذكر القذف
 في لعانه سقط الحد ومع قول اخذ ان عليه حدا واحداها وبسقط بلعانه فالاول فيه تشدد
والثاني فيه تخفيف. **والثالث** تخفف **قوله** لا امرأ في مرتبة الميزان. **ومر ذلك** قول
 مالك انه لو قال لزوجته يا زانية وحب عليه الحدان لم يثبت له ان يلاعن الا في يدعي
 زوجة بعينه مع قول في حنفية والشافعي ان له ان يلاعن ولو في يد غيره فلا قول مشدد
والثاني فيه تخفيف **قوله** لا امرأ في مرتبة الميزان. **ومر ذلك** قول مالك انه لو شهد على
 المرأة اربعة منهم الزوج فبطلت شهادتهم وبطلت الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول تشدد
والثاني تخفف على الزوجة **قوله** لا امرأ في مرتبة الميزان. **ومر ذلك** قول في حنفية
 ان الزوجة لو اعنت قبل الزوج اعنت به مع قول الثلاثة انه لا يقننه به فالاول تخفف. **والثاني**

مشدد تبعاً لقول لقمان من العلم ان اوجب الترتيب. ومنهم من لم يوجهه **قوله** لا امرأ
 في مرتبة الميزان. **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يقع لعان الا من اذ كان لعن الاشياء
 وبغير الكفاية ويعلم ما يقوله وكذلك يقع قد منه مع قول في حنفية انه لا يقع قذفه ولا لعانه
 فالاول تخفف على الاخرس. **والثاني** مشدد عليه. **ومر ذلك** قول مالك انه اذا بان زوجه
 منه ثم اراها تزني في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر لها حمل بعد طلاقه وقال كنت اسبها بحنفية
 مع قول الشافعي ان كان هناك حملا وولد فله ان يلاعن ولا فلا ومع قول في حنفية واخذ
 انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على الزوجة. **والثاني** مفصل. **والثالث** تخفف
قوله لا امرأ في مرتبة الميزان. **ومر ذلك** قول مالك والشافعي فاخذ ان لو تزوج امرأة ثم
 طلعتها عقب العقد من غير ان كان وطئ وانت بولد لسنة اشهر من العقد لم يلحق به كما لو انت به
 لافل من سنة اشهر مع قول في حنفية انه يلحقه اذا عقد عليها تحفة الحاكم ثم طلعتها عقب العقد
 وانت به لسنة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه حد وشدة قبل الطلاق فالاول تخفف
والثاني فيه تشدد على الزوج بالشرط المذكور **قوله** لا امرأ في مرتبة الميزان. **ومر ذلك**
 قول في حنفية انه لو تزوج امرأة وعاب عنها سنين فافاها خروفاً فانه فاعنت ثم تزوجت
 وانت باولاد من الثاني فزوجه الاول ان لا اولاد ينفقون الاول وينفقون من الثاني مع قول
 الائمة الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني وعند في حنفية ايضا انه لو تزوج امرأة بالمعرب
 وهو بالمشرق فانت بولد لسنة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما سقاة لا يمكن
 اجتماعهما فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول. **والثاني** تخفف على الثاني **قوله**
 لا امرأ في مرتبة الميزان. **وجه** الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للراش وقدمت
 طراش الزوجها بالعقد الولد له بنق الشارع اذا احكام يرجع وضعا اليه ولو قبلها بعض العقول
 وجه الثاني طاهر لا يحتاج الى دليل والله اعلم.

كتاب الإيمان

انفق الائمة على ان من حلف على عيب في طاعة لربه الوفا بها وعلى انه لا يجوز للمكلف ان يجعل
 اسم الله عرضة للإيمان يمنع به من بروضه ورحمته على ان الاولية ان تحت ويكفر اذا حلف على
 ترك سوانه لا يرجع في الايمان الى السية وعلى ان اليمين بالله تعالى يفقد جميع اسماء الحسنی
 وما نزل الاسما هو حسن للرحم والرحم والحي وجميع صفات ذاته كقوله الله وحده لا اله الا الله
 استثنى علم الله فلم يرد عينا واجمع اعلم انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله وحسب
 وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالحق
 العقيد يمينه ووجبت عليه الكفارة اذا اخذت خلافا لما لا يعنى بقوله ونقل ابن عبد البر
 اتفاق الصحابة والناصبين على انعقاد اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا اخذت وكذلك

وكذلك اتفقوا الاية على ان الكفارة بحب الحث في المين سوا الكاس في طاعة او مفسدة او سباح
وعلى انه لو حلف لشئ بغير هذا الكوز فانه يكون فيه ما لم يحث خلافا لابي يوسف في قوله ان يحث
وعلى انه اذا قال والله لا اكلت فلانا حثنا ونوي شيئا معينا الله على ما نواه وكذلك لو قال ان زوجتي
ان اخرجت بغير اذن فاستظنا لوي نوي شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف استظنا
فلانا وكان مينا وهو لا يعلم معنى لم يحث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين طعام
عشرة سكاكين او كسوتهم او حريرة رتبة والحالف يحث في فعل ايها الشا فان لم يجد اسقل في صيام
ثلاثة ايام وجمعوا على انه لا يجزى في الاعتاق الا رقية مومنة سليمة من العيوب خالية من
الشركة خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقية قال العلما وهو مشكل لان العتق شرية
تخلص رقية لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقية كافر فاما طهرها لعبادة المسلمين ايضا فان
العتق رقية ولا يحسن الثقب الي الله تعالى **فقلت** وفي دعوى الاجماع مع مخالفه
الامام ابي حنيفة نظر فليسا قل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة اثار لم
يحسب الا اطعام واحد خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجزى عن عشرة مساكين وجمعوا على
انه يجزى دفعها الى فقير المسكين الاحرار او الى صغيرة يقبضها له وليته هذا ما وجدته من سائر المطابع
والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه ومروا** قول الشافعي ان الاضحية وانتهى بحوزة الغدول
عن الوفا في الكفارة مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاضحية وانتهى بحوزة الغدول
ولزمه الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تسديد والثاني فيه
تخفيف **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومروا** قول ابي حنيفة
وما لك واحد في اخذ رايته ان اليمين الغسوس هي الحلف بالله تعالى على امر ما من غير ما
لكذب فيه لا كفارة لها الا اذا اعظم من ان تكفر مع قول الشافعي في الحديث في الرواية الاخرى انها
تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل اوله وحول على حال الامام من الظلم بالله
تعالى **والثاني** على الجاهل به تعالى **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان وايضا ذلك سده ظرو
مراجعة الاستهانة لجانب الخوف وعلما من الفارق اذا حلف به باطلا خلافا لجاهل بشدة عظم
الله فانه يكون معذورا بعض العذر فذلك تخفيف في حله باحرام الكفارة في يمينه المذكورة
ومروا قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال افسحوا بالله او شهد بالله فهو عيني وان لم يكن عيني فذلك
انه متى قال افسح او قسم بالله لفظا او نية كان يمينا وان لم يلفظ به ولا نواه فليس يمين مع
قول الشافعي انه متى قال افسح بالله ونوي به اليمين كان يمينا وان نوي الاحتمال فلا يختلف
اصحابه فيما اذا اطلقوا الاصح انه ليس بيمين فالاول مشدد وكذلك الثالث من حيث الصفة
والثاني مشدد من حيث الحكم **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان **ومروا** قول ابي حنيفة
في اظهر روايته من قال شهد بالله لا تعلت ولم يوشى انه يكون يمينا مع قوله ما لك والشا

واحد في الرواية الاخرى انه لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني تخفيف **فجمع** الامراء في مرتبة
الميزان **ومروا** قول الامية الثلاثة انه لو قال حق الله تعالى كان يمينا مع قوله ابي حنيفة انه
لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني تخفيف **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان **ومروا** قول ابي
حنيفة واحمد في اخذ الروايتين انه لو قال والله او قسم بالله فهو عيني ونوي به اليمين لا نعه قول احمد في
الرواية الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم يوشى بيمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فجمع الامراء في مرتبة الميزان **ومروا** قول الامية الثلاثة انه لو حلف بالصفة بعقد
يمينه اذا حث لزمته الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول بعضهم انه لا ينعقد بالعقد
بالصفة بين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انفق الاجماع على ان ما بين المدين
للأمانة وكلام الله صفة من صفاته فصيح الحلف بها ووجه الثاني ان كلام الله تعالى هو الذي صفة
من صفاته هو القابل لذلك لا بالورق ولا يحق ان ما بين يديك من ورق بالنهاك الحرة وان
ان كلام الله تعالى اطلاقا تحقيقة في الوشوق ان الاربع لا تجزى **فجمع** الامراء في هذا الاعتقاد
الي مرتبة الميزان **ومروا** قول مالك والشافعي انه يكره ان يحلف بالصفة وكفارة
واحدة مع قول احمد انه يكره بكل اية كفارة فالاول تخفيف والثاني مشدد **فجمع** الامراء في
مرتبة الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعقد نقصان اية منه عن احكامها
ذلك على الله تعالى بان كل اية تعال في امر منته متقدم ولا عن يكون متوهم ووجه الثاني ان
كل اية يطلق عليها صفة **ومروا** قول احمد انه لو حلف النبي صلى الله عليه وسلم ان يعقد يمينه
فان حث لزمته الكفارة مع قوله الامية الثلاثة انه لا ينعقد بذلك يمينه ولا يكره كفارة فالاول
مشدد خاص بالخو اص الذين يقولون بقرنه تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله
تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني تخفيف خاص باحد الناس الذين لا يقولون ذلك الشر
فجمع الامراء في مرتبة الميزان **ومروا** قول ابي حنيفة ان يمين الصغار لا ينعقد مع قول
الثلاثة انها تنعقد وتكره الكفارة بالحث فالاول تخفيف والثاني مشدد **فجمع** الامراء
الي مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكاف لا يهطل في تعرفه جلال الله وعظمته بل هو جاهل به
والكفارة مما يحث على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني ان لا بد ان يعرف الله
بوجه من الوجوه يكون الحق تعالى هو الذي خلقه وازقه **ومروا** قول ابي حنيفة انه لا يجوز
تقديم كفارة على الحث مطلقا اما يجزى اذا اخرجها بعد الحث مع قول الشافعي انه يجوز
تقديمها على الحث المباح ومع قوله مالك في حديث رايته واحدا انه يجوز تقديمها مطلقا
فالاول فيه تسديد والثاني مفضل والثالث تخفيف **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان
ومروا قول مالك انه اذا كفر قبل الحث فلا فرق في ذلك بين القيام والعتق والاطعام
مع قول الشافعي انه لا يجوز التكفر بالصيام فقد تأمروا بخير فالاول تخفيف والثاني مشدد

مُتَّصِلٌ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ . وَوَجْهَ الْأَوَّلِ وَرُودُ التَّخْيِيرِ فِي هَذِهِ الْكُفَّارَةِ وَوَجْهَ
الثَّانِي أَنْ الْقَدْرَ بِمَا لَمْ يَنْتَبِهِ نَفْعُهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْفَقْرِ الْخِلَافِ الْغَتُّوهُ الْإِطْعَامُ .
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدٍ فِي غَدِي رَوَيْتُهُ أَنَّ لَعْنَتَيْنِ بِلِلَّهِ هُوَ أَنْ
يُحْلِفَ بِاللَّهِ عَلَى أَمْرٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَتَّبِعُنِي أَنْ يَكْلَفَ سَوَاءً قَصْدُهُ أَوْ لَمْ يَقْصُدْهُ مَبْنًى
عَلَى نِسَانِهِ سَوَاءً كَانَ فِي الْمَاضِي أَمْ فِي الْحَالِ مَعَ قَوْلِ أَحَدِنَا فِي الْمَاضِي فَقَطْ وَقَالَ لِلشَّافِعِيِّ لَعْنَتَا الْبَيْتِ
مَا لَمْ يَحْفَظْهُ كَقَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبِإِلَهِهِ عِنْدَ الْحَاوِرَةِ وَالْغَضَبِ وَالْبُكَاحِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ سَوَاءً كَانَ فِي
مَاضٍ أَمْ مُتَّصِلًا وَهُوَ بِقَايَةِ عَمَلِكِ وَأَحْمَدٌ يَضَاهِي الْأَوَّلَ مُخَفَّفٌ . وَكَذَلِكَ الثَّلَاثَةُ وَالثَّانِي
فِيهِ شَدِيدٌ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الْإِمَامَةِ الثَّلَاثَةِ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
فِي لَعْنَتَا الْبَيْتِ وَالْكَفَّارَةِ مَعَ قَوْلِ أَحَدِنَا فِيهِ الْأَشْرَ . وَلِذَا كَانَ لَا مَأْمَرًا لِلشَّافِعِيِّ يَقُولُ مَا كُنْتُ
بِأَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ بِاللَّهِ وَالْعَالَمِينَ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ
أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَى أَمْرٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْعَقْدُ مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَدُسُّ وَجُودَ شَرْطِي
أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَإِنْ تَكُونُ مِثْلَهَا فِي الْحَالِ فَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ وَالثَّانِي فِيهِ شَدِيدٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ لَصَدَقَ
التَّزْوِجُ بِأَيِّ امْرَأَةٍ كَانَتْ تَحْرِمُ الْعَقْدَ وَفِيهِ الثَّانِي أَنْ الْغُرُضَ بِالتَّزْوِجِ أَنَّهُ هُوَ مَكَايِدُ زَوْجَتِهِ
وَمَغَايِرُهَا وَأَشْهُهَا مِثْلًا لِنَفْظِ الرُّجُوعِ غَالِبًا **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ**
قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ لَزَيْدًا يَقْصُدُ بِذَلِكَ قَطْعَ الْمَنَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُلَّ شَيْءٌ
أَنْفَعَهُ مِنْ مَالِهِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِأَكْلِ أَوْ شَرِبِ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ كُوبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ
وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ إِلَّا مَنْ شَرِبَ لِمَا يَنْتَهِى أَوْ لَمْ يَنْتَهِى فَالْأَوَّلُ شَدِيدٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ .
قَرَجَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ وَلَعَلَّ الْعَمَلَيْنِ فِي الشَّقِيقَيْنِ عَلَى الْقَرِينَةِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الْإِمَامَةِ
الْثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ كَانَتْ خَرَجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ دُونَ أَهْلِهِ وَرَحْلَهُ لَا يَبْرُ
حَتَّى يَخْرُجَ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَرَحْلَهُ مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ بِخُرُوجِهِ بِنَفْسِهِ فَالْأَوَّلُ شَدِيدٌ فِي أَسْرِ
الْحَثِّ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ فِيهِ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الْإِمَامَةِ الثَّلَاثَةِ
أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا أَنْفَعًا عَلَى سَطْحِهَا أَوْ حَايِطِهَا أَوْ دَخَلَ بَيْنَ مَنَاهِجِهِ شَارِعَ الدَّيْرِ حَتَّى مَعَ
قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ إِلَّا الْأَوَّلُ شَدِيدٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِيهَا وَوَجْهُ
الثَّانِي أَنَّ الْوُفُوقَ عَلَى السَّطْحِ وَالْحَايِطِ لَا يَسْمَى دُخُولًا إِلَّا كَوْنُ الدَّخُولِ عَادَةً فِي كُلِّ يَسْكُنُ فِيهِ مَنْ
غَيْرُ مُشَقَّةٍ فِي السَّكَنِ وَالْوَاقِفُ عَلَى السَّطْحِ وَالْحَايِطِ لَا يَحْفَظُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى
مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ أَرْضَ زَيْدٍ هَذِهِ فَبِأَعْيَانِهِ
لَمْ يَدْخُلْهَا خَالَفَ حَتَّى مَعَ قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ لَا يَحْتَسِبُ إِلَّا الْأَوَّلُ شَدِيدٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ **قَرَجَ**
الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ وَوَجْهُ الْأَوَّلِ تَعْلِيلُ لَفْظِ الْأَشَارَةِ . وَوَجْهُ الثَّانِي مُبَادَرَةُ الذَّهْنِ

إِلَى قَصْدِهِ الدَّخُولَ كَمَا كَوْنُهَا سَلَكَ زَيْدًا حَالَ عَصْبَتِهِ عَلَيْهِ مِثْلًا **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ أَنَّهُ لَوْ
حَلَفَ لَا يَكْلُمُ ذَا الْقَبِيحِ فَصَارَ شَيْخًا أَوْ لَا يَكْلُمُ الْخُرُوفَ فَصَارَ كُتُبًا أَوْ لَا يَكْلُمُ الْبَشْرَ فَصَارَ طَبَاخًا أَوْ لَا يَكْلُمُ الْبَشْرَ فَصَارَ طَبَاخًا
أَوْ لَا يَكْلُمُ الْبَشْرَ فَصَارَ طَبَاخًا أَوْ لَا يَكْلُمُ الْبَشْرَ فَصَارَ طَبَاخًا أَوْ لَا يَكْلُمُ الْبَشْرَ فَصَارَ طَبَاخًا
غَيْرُهَا فَلَا يَحْتَسِبُ فِي الْبَشْرِ وَالطَّبَاخِ وَالْمَرْوَةِ وَوَاحِدٍ وَجْهَيْنِ عِنْدَ أَحْبَابِ الشَّافِعِيِّ مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ
يَحْتَسِبُ فِي الْجَمْعِ فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَخْفِيفٌ وَالثَّانِي فِيهِ شَدِيدٌ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ**
قَوْلُ الْإِمَامَةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْنَنَا فَدْخَلَ الْمَسْجِدَ أَوْ الْحَرَمَ لَمْ يَحْتَسِبْ مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ
يَحْتَسِبُ فَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ وَالثَّانِي شَدِيدٌ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ وَوَجْهُ الْأَوَّلِ عَدُولُهُ
إِطْلَاقُ الْبَيْتِ عَلَى الْمَسْجِدِ وَالْحَرَمِ وَوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ سَمِيَ الْمَسْجِدَ بَيْنَنَا فِي حَدِيثِ الْمَسْجِدِ بَيْنَتْ كُلَّ
تَقَى وَالْحَقُّ فِي الْحَرَمِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ وَأَقْتَضَاةُ مَوَاعِدٍ مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ
لَا يَسْكُنُ بَيْنَنَا مِنْ شَعْرٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ خِيَمَةٍ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْصَارِ لَمْ يَحْتَسِبْ . وَأَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَنَاءِ حَتَّى
مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا فَالْأَوَّلُ مُفَضَّلٌ وَالثَّانِي فِيهِ شَدِيدٌ
قَرَجَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَغَرِبَ
يَعْقُدُ فَإِنْ كَانَ لَكَ أَوْ طَلَقَ أَحَدٌ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَنَا أَوْ جَارَةً لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ
يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ يَحْتَسِبُ مُطْلَقًا مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَمَعَ
قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنْ كَانَ مُطْلَقًا أَوْ مَرْتَبًا يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ عَادَةً أَوْ كَانَتْ لَهُ سَبَبٌ فِي ذَلِكَ حَتَّى وَلَا
فَلَا مَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ يَحْتَسِبُ مُطْلَقًا فَالْأَوَّلُ مُفَضَّلٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ . وَالثَّلَاثُ لَفْظُهُ وَالرَّابِعُ شَدِيدٌ
قَرَجَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلُ الْإِمَامَةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَقْضِي دِينَ فُلَانٍ فِي غَدٍ
فَقَضَاةُ قَبْلَةٍ لَمْ يَحْتَسِبْ مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ فَلَوْ أَنَّ مَكَاحِبَ الْحَقِّ مَاتَ قَبْلَ الْعَدْوِ حَتَّى عِنْدِي
خَنْفِيَّةً وَأَحْمَدٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَحْتَسِبُ وَقَالَ مَالِكٌ أَنْ قَضَاةَ الْوَرِثَةِ أَوْ لِلْقَاضِي فِي الْعَدْوِ يَحْتَسِبُ
وَأَنْ أُخْرِيَ حَتَّى فَالْأَوَّلُ مِنْ أَهْلِ الْمَسْئَلَةِ مُخَفَّفٌ وَالثَّانِي مِنْهَا شَدِيدٌ كَالْأَوَّلِ فِي الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ
وَالثَّانِي مِنْهَا مُخَفَّفٌ . وَالثَّلَاثُ مِنْهَا مُفَضَّلٌ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ**
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامَةِ الثَّلَاثَةِ أَنْ يَمْنَحَ الْكَوْبَةَ لَا يَحْتَسِبُ مَعَ قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ وَأَنَّ
أَحْمَدَ لَا يَقُولُ فِيهَا فَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ وَالثَّانِي شَدِيدٌ وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ وَوَجْهُ الثَّانِي مَا فِيهِ مِنْ
رَاحَةِ الْاِخْتِيَارِ تَكَانَ لِمَكْرَمَةِ كِبَرِ الْأَخِيرِ الْمَكْرَمَةُ بِغَيْرِهَا بَيْنَ مَنْ يَحْلِفُ وَيَنْزِلُ الْعَصْرَ فَخَاتَمُ الْبَلَدِ
تَكَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَحْلِفْ الْقَرِيبُ إِلَّا لِحَابِطِهَا لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ الْأَكْبَارُ مِنَ الْعُلَمَاءِ **وَمِنْ ذَلِكَ** قَوْلِي فِي خَنْفِيَّةٍ
وَمَا لَكَ أَنَّهُ لَوْ قَضَى الْحَقُّ عَلَيْهِ نِسَانًا لَا يَمْنَحُ حَتَّى مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ
أَوْ بِالْعَتَاقِ أَوْ بِالْظُّهْرِ مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَوَّلُ لَمْ يَحْتَسِبْ مُطْلَقًا وَمَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي غَدٍ
رَوَيْتُهُ أَنَّهُ كَانَ لِي بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِالْظُّهْرِ لَمْ يَحْتَسِبْ وَأَنَّ كَانَ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْعَتَاقِ يَحْتَسِبُ
فَالْأَوَّلُ شَدِيدٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ . وَالثَّلَاثُ مُفَضَّلٌ **قَرَجَ** الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ **وَمِنْ ذَلِكَ**

الغرض

قول ابي حنيفة واخذته لو حلف لبشرين ما هذا الكون في غد فاهر بقول القدر تحت مع
قول مالك والشافعي ان تلف قبل القدر بغير اختياره لم تحت فالاول مخفف **والثاني**
مفصل **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان **وقول** ابي حنيفة واخذته لو قال والله لا ملت
فلانا حينئذ لم يوشىا معينا تحت ان كلمة قبل سنة الشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي
ساعة فالاول فيه تخفيف **والثاني** فيه تشديد **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان **وقول**
مالك قول ابي حنيفة والشافعي في الجديد انه لو حلف لا يملكه فكاتبه او راسه فاشار
بيده او عينه او راسه لم تحت مع قول مالك انه تحت بالكاتبه وفي الراس والاشارة
روايتان مع قول اخذوا الشافعي في القدر بغير اختياره تحت فالاول مخفف **والثاني** فيه تخفيف
والثالث تشدد **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تخفى اذ لها على القطر
وقول ابي حنيفة انه لو قال لم يوشىا وان لم يوشىا وقال لا انت ظالم ان خرجت بغير اذني فانت ظالم ونوشىا
معينا فانه على ما نواه وان لم يوشىا وقال لا انت ظالم ان خرجت بغير اذني الا ان ذلك اوحتي
اذ ذلك فلا بد من لان في كل مرة وان قال لان انك اوحتي اذ ذلك اوحتي اذ ذلك في مرة واحدة
فكذلك القول في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج الاول فقط يحتاج الى
الاذن في الجمع قال الثلاثة ولو اذنت لوجه من حيث لا تستمع لم يكن اذنا مع قول الشافعي اذ ان
صحيح **وقد** حكاية اتفاق الائمة الاربعة على المسئلة الاولى اذ الباب فالاول فيها مخفف **والثاني**
تشدد **والاول** من المسئلة الثانية تشدد **والثاني** منها مخفف **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان
في المسلتين **وقول** مالك واخذته لو حلف لا ياكل الروس ولا ماله واطلقوا لم يوجد
سبب يشدد له على النية حل ذلك على كل ما يسمى اسما حقيقة في وضع اللغة وعرفها من ذلك
الانعام والطهور والحيوان مع قول ابي حنيفة انه محل على روس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي
محل على البقر والابل والغنم فالاول تشدد **والثاني** مخفف **فرفع**
الامر الى مرتبتي الميزان **وقول** مالك واخذته لو حلف ليصير من ريد امانة سوط فصره
بصفت فيه مائة شراخ لم يبرأ مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يبرأ فالاول تشدد **والثاني**
مخفف **ووجه** القولين ظاهر ولعل الاول يحمل على حال اهل الودع **والثاني** يحمل على حال اهل
الناس من اصحاب الضرورة كما وقع للمستيد ايوب بالنظر للمغرب **وقول** الائمة الثلاثة
انه لو حلف لا يهيب فلانا هبة فنصده وعليه تحت مع قول ابي حنيفة انه لا تحت **فرفع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه** القولين ظاهر **وقول** الائمة الثلاثة انه لو حلف
ليقتل فلانا وكان يعلم انه ميت تحت مع قول مالك انه لا تحت مطلقا علمه لم يبرأ
وقول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا ماله وله ذبون لم تحت مع قول الثلاثة
انه تحت فالاول تشدد **والثاني** مخفف **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول

ان الذين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود دليل صحة الحوالة به ووجوب
الزكاة فيه **وقول** ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او عنباً او تمراناً
لم تحت مع قول الثلاثة انه تحت **ووجه** الاول ان المظن يقتضي العبارة وقد قال تعالى
فيها فاكهة وتخل واما فلان الخل والرمان دخلا في سمي الفاكهة لاكتفي الحوالة بالبركة الفاكهة
عنها **ووجه** الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا دواء فدخل الخل والرمان
وقد عرج الامر الى مرتبتي الميزان **وقول** ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل اذنا فاكل لحم
او الجبن او البيض لا تحت والاحت باكل ما يطبخ منها مع قول الائمة الثلاثة انه تحت باكل اكل
فالاول فيه تخفيف **والثاني** تشدد **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** القولين ظاهر
عند القطر **وقول** ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا ياكل لحم فاكل سكا لم تحت مع قول
بعض الائمة انه تحت فالاول مخفف **والثاني** تشدد **ووجه** الثاني ان الله تعالى سمي السمك
لحم في القرآن **وقول** الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل لحم فاكل سمكاً لم تحت مع قول
مالك انه تحت فالاول فيه تخفيف لان السمك لم يطر من اللحم بل هو مخلوط بالدهن **والثاني**
تشدد لان اصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمن زاد سماً **فرفع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وقول** الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل سمكاً فاكل من سمك الطير تحت مع
قول ابي حنيفة انه لا تحت فالاول فيه تشديد حاصر اهل الدين والودع والاضطراب والاشا
مخفف خارجا جاد الناس **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول شمول السمك في
الطير **ووجه** الثاني عدم شموله **وقول** الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل السمك
فشتره هبة تحت مع قول الشافعي انه لا تحت فالاول فيه تشديد **والثاني** فيه تخفيف
فرفع الامر الى مرتبتي الميزان **وقول** ابي حنيفة لو حلف انه لا يستخذه هذا العبد
فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهه عن خدمته فان لم يسيو مشه خدمته لم قبل البين
لخدمه بغير امر لم تحت وان كان قد استخدمه قبل البين بقي على الخدمة لا تحت
مع قول الشافعي انه لا تحت في عبده غيره وفي عبده نفسه وجهان لا يحاط به مع قول مالك
واخذته تحت مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني **والثالث** تشدد **فرفع** الامر
الى مرتبتي الميزان **وقول** الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يملكه فقرأ القرآن لم
تحت مطلقا مع قول ابي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم تحت **وفي** غيرهما تحت فالاول
مخفف **والثاني** مفصل **فرفع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان قراءة القرآن
قربة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شئنا لتفصيل في الثاني
لنا كل الامر بالقراءة في الصلاة بخلاف قرأته في غير الصلاة **وقول** ابي حنيفة والشافعي
واحد في احد قولهما انه لو حلف لا يدخل على فلان يتيما فادخل عليه فاستدام المقام مرة لم تحت

مع قول مالك واحده والشافعي في القول الآخر بحث فالاول مخفف والثاني مشدد
فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان واذا بعينه
فاقتلها و حال بينهما حائط وكل واحد منهما باب وعلق وسكر كل واحد منهما في جانب حنت
مع قول الشافعي واحدا لا تخشع عن اي خيفة روايتان فالاول منه تشديد خاص باصل
الورع والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين
فلم يختر الا ما زادو خيفة في المسئلة بشي تورغا **فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك**
قول اي خيفة لو قال تعالى لي وعبيدي احرار دخل في ذلك المدبر واقر اوله في المكاتب في
احدي الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والشقص
ومع قول اي خيفة ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابا لنية واما المشقص فلا يدخل املا
ومع قول احمد ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان الشقص لا يدخل الابا لنية فالاول
فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والاربع مشدد **فترجح الامر الى مرتبة**
الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو طيلان بالبغدادي
وشي من الادم وان اقتصر على مد اجراه مع قول اي خيفة انه ان اخرج بلان نصف صاع او
شعير او تمر فصاعا ومع قول احمد انه يحجب مد من خطه او ذقير او مدان من شعير او تمر او مدان
من خبز ومع قول الشافعي يحجب لكل مسكين فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل
والثالث مخفف وكذلك ما بعده **فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** قول
مالك واحدا لا يحجب في الكسوة اقل ما تجزي به الصلاة ففي قول الجواب فيص او ازار وفي
قول المزاة فيفوق خمار ومع قول اي خيفة اقله قبا او قيصا وكسا او ركاوله في العمامة
والمنديل والستراويل والميزر روايتان ومع قول الشافعي انه تجزي جميع ذلك حتى الفلسفة
عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده **فترجح الامر**
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تجوز دفع الكفارة الى صغير
لغيره كل الطعام مع قول احمد انه لا تجزيه فالاول مخفف والثاني مشدد **فترجح الامر**
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول اي خيفة
واحدا تجوز ان يطعم خمسة وليكنوا خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزيه فالاول
مخفف والثاني مشدد **فترجح الامر الى مرتبة الميزان** ووجه الاول حمل قوله تعالى
المع امر عشرة ساجدين او كنوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب
ومن ذلك قول اي خيفة ومالك واحدا في اخدي روايتيه انه لو كرر بين عش واحدا
على شيا وحنت لزمه لكل غير كفارة الان ما كانا اعتبرا اذ التاكيد فقال ان اذ التاكيد
فكفارة واحدة وان اذ التاكيد لا يستيناف فلما جبران مع قول الشافعي واحدا في رواية

الاخرى

الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احدث شي التفصيل **فترجح**
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكدير لقيمه فان كان
سيده اذن له في اليدين والخت لم ينععه والافله منعه مع قول احمد انه ليس يستدبره
على الاطلاق ومع قول اي خيفة ان السيد منعه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك
ان امر به الصوف وله منعه والافلا وله الصوف بغير اذنه الكفارة الظهار وليس له منعه
مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك الرابع **فترجح الامر**
الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول اي خيفة
واحدا لو قال ان فعلت كذا فهو كافر او يري من لا سلاما او الرسول صل الله عليه وسلم
وفعل ذلك الامر حنت ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه فالاول
مشدد والثاني مخفف **فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** قول مالك والشافعي
لو قال امانة الله انه غير مع قول غيرهما انه ليس به من فالاول مشدد والثاني مخفف
فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس جلبا
حنت بل ليس الجانبة مع قول اي خيفة انه لا تخشع الا ان يكون من ذهب او فضة فالاول مشدد
والثاني مفصل **فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** قول اي خيفة والشافعي ان لو
قال والله لا اكل هذا الرغيف ولا اشرب ما هذا الكوز فشرب بعضه او اكل بعضه لم
يحبس من غزله فلا يلبس ثوبا فيه من غزله او لا دخلت هذه الدار فدخل رجلها وبذله لم
يحبس مع قول مالك واحدا لا تخشع فالاول مخفف والثاني مشدد **فترجح الامر الى**
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحدا انه لو حلف لا ياكل هذا الدقيق فاشققه او خبزه
واكله حنت مع قول اي خيفة انه ان استغف لم يحبس وان خبزه واكله حنت ومع قول
الشافعي ان ان استغف حنت وان خبزه واكله لم يحبس فالاول مشدد والثاني والثالث
فيه تفصيل **فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن
دار فلان حنت بما يسكنه بكر او كذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عده حنت مع قول
الشافعي لا تخشع الابنية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فترجح الامر الى مرتبة الميزان**
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او العزرة او النيل فغرف
بيده او با من ما فيها وشرب حنت مع قول اي خيفة انه لا تخشع حتى يكرع بيده منها كرها فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فترجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ما هذا البير فشرب منه قليلا حنت الا ان ينوي ان يشرب
جميعه مع قول الشافعي انه لا يحبس فالاول مشدد والثاني مخفف **فترجح الامر الى**
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ان لا يعرب زوجته فغشها

او بعضها او تنف شعراحت مع قول الشافعي انه لا بحث فالاول مستند والثاني مخفف ووجه
الاول ان الضرب يطلو على الخلق والعقل ونسب لشعر جميع القدر وقبحه الثاني الشايع المعروف
في عدم سمية ذلك ضربا **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو خلف انه لا يبعث فلا يثبت في رواية
فان قيل حث مع قول الشافعي انه لا بحث الا ان قيل ان ذلك منه وقبضة فالاول مستند
والثاني مخفف **ومر** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو خلف
لا يبعث فباع بشرط الخيار لنفسه حث مع قول مالك انه لا بحث فالاول مستند والثاني مخفف
ومر الامر في مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن **ومر ذلك**
قول الامية الثلاثة انه اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يعقوبه او يطعمه او يكتسبه او يخر
له القنطار وعليه الضمان حتى يبيع له ما له فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة انه يحرمه القنطار
عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **ومر** الامر في مرتبة الميزان

كتاب العدد والاستبصار

اتفق الامية على ان عدة الحامل مطلقا بوضع سوا الموقوف عليها او المطلقه وعلى ان عدة
تخص او يست ثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثة اشهر اذا كانت حرة فاذا كانت امه ففران
وقال ابو داود ثلاثة اشهر وان اقل مدة الحائض اشهر وعلى ان الاحداث واجب في عدة الوفا وهو ترك
الزينة وما يدعوا اليه من كل خلافا الحسن والشعبي في قولها بعد وجوبه وكذلك النقفاء
على ان ملك امه ببيع او هبة او سبي لزمه استبراء ذمها كخض او قران كانت خاليا وان كانت من
لا تحيض لعمر او كبر فبشر هذا اما وجدته في الباب من سبيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في اخذ في رواية ان لا يبرأ الا في الاظهار مع قول ابي
حنيفة واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مستند بطول مدة الظاهر غالبا والاول
مخفف لقصر مدة الحيض عادة واما ان يكون الامر بالعكس **ومر** الامر في مرتبة الميزان **ومر**
ذلك قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها ومبى في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على حال
ان كانت في بلد او ما يقارب مع قول الامية الثلاثة انها ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضا
العدة جائزها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل **ومر** الامر في
مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في القول الحد يد المراح واحمد في اخذ في
روايته ان ربيعة المفقود لا تحل للزوج حتى يموت مدة لا يعيش في مثاها للبايع قول مالك
والشافعي في القدر واحد في الرواية الاخرى انها تترى اربع سنين وهي اكثر مدة الحمل واربعه
اسه وعشر مدة الوفا بشرط الحمل للازواج ووجه جماعة من مناهري الكتاب للشافعي وهو قوي
فعله عمر رضي الله عنه ولم تنكره الصحابة وعلى الاول فالعمر الغالب حده ابو حنيفة بمائة سنة
وصدق الشافعي واحمد بسبعين سنة ولها طلب الشفقة من مال الزوج مدة التبرع العمر

الغالب فالاول مستند على الزوج والشافعي مخفف عنها **ومر** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة ان المفقود اذا قدر بعد ان تزوجت زوجته بعد التبرع يطل
العقد وهي الاول فان كان الثاني وطبها فعليه هذا المثل في مقدم من الثاني ثم ترد الى الاول
مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صار تزوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي
اخذتها الى الاول وان لم يدخل بها قبل الاول له رواية اخرى انها لا تطل على حال مع قول
الشافعي في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول
بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها في الاول وان دخل بها قبل الاول الحائض
بين ان يسكنها يدفع الصداق اليه وتبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصداق
الذي اتمه فيها منه فالاول مستند على الزوج الثاني وقال القول الثاني مخفف عليه مع ما
يوافقه من حديثي التفصيل وكذلك القول الاخر للشافعي مستند على الزوج الثاني
عكس القول الثاني والقول الرابع تفصيل **ومر** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة ان عدة امه اذا ماتت سبها او اعتقها ثلاث خيضان سواء اعتقها او
مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدةها خيضة في الحائض وفي اخذ في رواية
عن احمد واصارها الحر في دفع قول احمد في الرواية الاخرى انها من العتق خيضة ومن الوفاة
عدة الوفاة فالاول مستند والثاني مخفف **ومر** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك**
الميزان **ومر** وخبة الا ولا البائعة في سبها الرجم وخبة الثاني القياس على سبها المستله
لا في بيانها قربا ويصح حمل الاول على حال الدين والورع والثاني على اعادة الناس
وقبحه الشق الثاني من الرواية الاخرى لاخذها احتياط لان عدة الوفاة الواردة
في القرآن تشمل ذلك **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان اكثر مدة الحمل سنتان مع قول مالك
في رواية انها اربع سنين او خمس سنين او سبع سنين ومع قول الشافعي اكثرها اربع
سنين وهو احدا الروايتين عن احمد والثانية كذهب ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف
على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحاق الولد به **ومر** الامر في مرتبة
الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في ابيته ان المعتدة اذا وضعت
علقة او خصعة لا تنقض عدتها بذلك ولا تنقض بذلك اقوالهم مع قول مالك
والشافعي في اخذ قوليه ان عدتها تنقض بذلك وتصبر بها اقوالهم وهو قول احمد في
الرواية الاخرى عنه فالاول مخفف بالنظر الى الروح مستند بالنظر الى المرأة والثاني
بالعكس **ومر** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي في الحد يد مالك
واحمد في اخذ في الروايتين ان المعتدة المنبوتة لا اخذ ادعائها مع قول ابي حنيفة
والشافعي في القدر واحد في الرواية الاخرى لا يثبت عليها الاخذ اذ لا اول تخفف

والثاني مشدد **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان **وقوله** قول في حنفية والشافعية في الظاهر قوله
 انه الباين لا يخرج من بينهما الا لضرورة مع قول مالك واحدا لهما الحزب مع مطلقا والحد
 رواية اخرى كذهب في حنفية فالاول مشدد والثاني **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان **وقوله**
ذلك قول الامتعة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء في الاخذ مع قول في حنفية
 انقل احداهما على الصغيرة فالاول مشدد والثاني منه تخفيف **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان
وقوله قول الامتعة الثلاثة ان الدمية اذا كانت مسلم وجب عليها العدة والاحداد
 وان كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد مع قول في حنفية انه لا يجب عليها
 احدا ولا عدة فالاول مشدد. والثاني مخفف **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج المسلم وبذلك الثاني حديث
 لا يحل للمرأة من نكاحه واليوم الاخر ان تحل على غير زوج فخرج الذي لان الحزن يكون الا في
 الزوج المسلم اما الذي فلا ينبغي الحزن عليه الا بقدر الوفاة له ودمته وما كونه لعدة
 لزوجه فينتهي على ان النكحة الكفايا طلبة **وقوله** قول الامتعة الثلاثة انه لو باع امته
 من امرأة او خصم فمقتضاها لا يكره له وطها حتى يستبرأ بها مع قول في حنفية انها اذا اتقيا لا
 قبل القبض فلا استبراء او بعدة لزمه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل **فصل** الامتزاج
 في مرتبة الميزان. وتوجه القولين ظاهر **وقوله** قول الامتعة الثلاثة انه لا فرق في وجوب
 الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والبكر واليتيم مع قول مالك انها ان كانت منوطا
 مثلها لم يكره وطها قبل الاستبراء وان كانت من لا يوطأ مثلها حجازا وطها من غير استبراء وقال
 داود ولا يجب استبراء البكر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود **فصل** الامتزاج
 في مرتبة الميزان وتوجه الاول ان الغالب في باب الاستبراء التعمد ولو لم يفعل معناه
 فقد يكون الاستبراء اخر غير نكاح الرحم. وتوجه اول الشقين من قول مالك ان الاستبراء
 للمرأة الرحم التي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل. واما البكر فامر ظاهر **وقوله** قول
 الامتعة الثلاثة ان من ملك امرأة جاز له بيعها قبل الاستبراء وان كان قد وطأها مع قول
 الشعبي واكسن والتوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري ومع
 قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول مخفف
 على البائع والثاني مشدد والثالث منه تشديد على البائع وتخفيف على المشتري
فصل الامتزاج في مرتبة الميزان. وتوجيه الاموال الثلاثة ظاهر **وقوله** قول مالك
 والشافعية واحدا اذا اعطى امرؤا لدا واعترف بموته وجب عليها الاستبراء بحضرة مع قول
 احمد وداود وعبد الله بن عمرو بن العاص انه اذا مات عنها سيدها فعتقها بربعة اشهر
 وعشر اولا ولا مخفف. والثاني فيه تشديد **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الرضا
 اتفقوا لامة على انه يحرم من الرضا ما يحرم من السب وعلم ان التحريم الرضا يثبت اذا حصل
 للطفل في سنتين فاقل خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبي يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء
فصل ذلك عن عايشة رضي الله عنها. وكذلك اتفقوا على ان الرضا انما يحرم اذا كان من لبن
 اني سوا اكانت بكرا ام ثيبا بوطوة او غير موطوة وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم
 بلبن امرأة نازها لبن من الجاه. وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو رله لبن فارضع منه طفلا لم
 يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السعوط والوجور يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط
 الارضاغ من الثدي. وكذلك اتفقوا على ان الحفنة باللبن لا تحرم الا في قول قدس الشافعية وهو
 رواية عن مالك هذا ما وجدته من مساليل الاجماع والاتفاق في الباب. واما ما اختلفوا فيه
وقوله قول في حنفية ومالك ان العدة لا يشترط في الرضا فيكفي فيه رضعه
 واحدة مع قول الشافعية واحمد في احدى روايته انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول
 احمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد. والثاني مخفف كما ثبت في
 والثالث فيه تشديد **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان **وقوله** قول في حنفية ان اللبن
 اذا اخلط بالما فان كان اللبن غائبا حرما او غير غالب لم يحرم كان صلقا وامه بالمال. واما المخلوط
 بالطعام فلا يحرم عنه كحال سوا اكان غائبا او مغاوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم
 اللبن المخلوط بالما ما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طبع او ذوا
 غيره لم يحرم عند الجمهور واصحابه ومع قول الشافعية واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط
 بالشراب والطعام اذا سقيه المولود خمس مرات سوا اكان اللبن مستهلكا او غائبا فالاول
 مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان ولعل التشديد
 يجوز على حال اهل النزع والتخفيف يجوز على حال احاد الناس والله اعلم.

كتاب النفقات
 اتفقوا لامة على وجوب النفقة لمن تكرر نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير
 وعلى ان الناشز لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبن وكل ما يولد
 اذا بلغ سريضا استمرت نفقته على امه هذا ما وجدته من مساليل الاتفاق. واما ما اختلفوا
 فيه **وقوله** قول الامتعة الثلاثة ان نفقة الزوجات تغني عن حال الزوجين فيجب على المورس
 للمورسة نفقة المورس وعلى الفقير للفقيرة اقلا كفايات نفقة متوسطه بين النفقتين
 وعلى الفقير للمورس اقلا كفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعية انها لا شغل لاجها
 فيها مغفرة كحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالاول مخفف على الزوج
 والثاني مشدد عليه **فصل** الامتزاج في مرتبة الميزان **وقوله** قول الامتعة الثلاثة

انها اذا اختلفت الى اكثر من واحد لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا
 اختلفت الى واحد من اول ثلاثة واكثر وجب على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مستد
فراجع الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في
 اظهر القولين انه لا تنفك للصغيرة التي لا تنجم معها مثلها اذا تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية
 الاخرى والشافعي في القول الاخر ان لها النفقة فالاول مخفف والثاني مستد **فراجع**
 الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو كانت الزوجة كبيرة والزوج
 صغير لا تنجم معها مثله وجب عليه النفقة وهو اصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا تنفك
 عليه فالاول مستد والثاني مخفف **فراجع** الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول
 ابي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ولكن يرفع يده عنها للكنة
 مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والسكر
 فاذا اضطر من زوجه ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابي حنيفة ما لم يحكم بها حاكم
 او ينفقها على قدر معلوم فيصير ذلك ديناً باسقاطها وقال مالك والشافعي واحمد في
 اظهر روايته ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل بقيت عليه ديناً لاها في مقابلة التكن
 والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها مستد وعليه والاول
 من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني منها مستد
 على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان **فراجع** الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك**
 قول ابي حنيفة ان المرأة اذا سافر من بلاد زوجها سقراً غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها
 مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخروجها عن الشؤر باذنه لها فالاول مستد على الزوج
 مخفف على الزوج والثاني عكسه **فراجع** الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
 ان المسبوبة اذا اظلمت اجرة مثلها في الرضاع لو لها فان كان ثم سقطت بالرضاع او بدون اجرة
 المثل كان للاب ان يشترط غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك في اخدي
 روايته ان الام اولى ومع قول الشافعي واحمد ان الام احوق بكل حال وان وجد مريض بالرضاع
 او باجرة المثل اخبر على اعطاء الولد لأمه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني مخفف على
 الام وكذلك ما بعده مستد على الزوج **فراجع** الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الامامة
 الثلاثة ان الام لا تجبر على الرضاع ولدها بعد سقته اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك
 انها تجبر اذا امت في زوجية ابية الا ان يكون مثلها لا يرجع لسوق او غدا ولا يسار او كان
 يشق لها لبنها الفساد اللبن ويحذر ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد **فراجع**
 الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي
 محرم فيدخل فيه الخال عند العدة ويخرج ابن العن من نسب اليه بالرضاع مع قول مالك

ان النفقة لا تجب على الوارث سواء كان اباً او اماً او ابناً او ولد اباً او ولد ابناً او ولد ابناً
 بوجوب النفقة للوالدان غلاً والولد وان سفل ولو تعدى غداً للسبب ومع قول احمد
 انها لمز كل شخصين حرين بينهما الميراث بغرض او نصيب من الطرفين كل ابوين اولاد الاخوة
 والاخوات والعمومة ونبيهم وواحدة وان كان الارث حراً بينهما من اخدا الطرفين وهو
 ذوو الارحام كابر الاخ مع عنه وابن العمد مع بنت عمه معن احمد روايتان فالاول مستد
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مستد بالصلية **فراجع** الامري
 الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال اظهر لا يخفى على الفطن **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والثاني
 انه لا يلزم السيد نفقة عتيقة مع قول احمد انها يلزمه وهو اخذ الرواية التي عن مالك
 والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيراً لا ينطبع السعي على نفسه لزمه نفقته الى ان يسي
 فالاول فيه تخفيف والثاني مستد والثالث مفصل **فراجع** الامري الى مرتبتي الميزان
 ولعل الاول محمول على احاد الناس من العوام والثاني خاص باهل المروءة والكرم **ومر**
ذلك قول ابي حنيفة ان نفقة العلام تسقط اذا بلغ صحياً ولا تسقط ان بلغ منسكراً
 لاجرة له ولا تسقط نفقة المجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالغفل
 وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقتها الى العلام والمجارية بالبلوغ صحياً
 ومع قول احمد لا تسقط نفقة الولد عن ابية ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف والرابع مستد على الاب **فراجع** الامري
 الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه لو بلغ الولد مريضاً او من مرضه بمرض او دة المرض عادت نفقته مع قول مالك ان
 نفقته لا تقود فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني مخفف **فراجع** الامري الى مرتبتي
 الميزان **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا تزوجت المجارية ودخل بها الزوج ثم
 طلقها ان نفقتها تقود على الاب مع قول مالك انها لا تقود فالاول فيه تشديد على الاب
 والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامري الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
 ان من له جثوان لا يقو به فليس له حاكم جثوانه على القيام به بل يأمور على طريق الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الامامة الثلاثة ان للحاكم اجابة ومنعه من تحيلها
 ما لا يطيق فالاول فيه تخفيف على مالك والثاني فيه تشديد عليه **فراجع** الامري
 الى مرتبتي الميزان **باب الحضانة** اتفق الامامة على ان الحضانة تثبت
 للام ما لم تتزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانة هذا ما وجدته في
 الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فراجع** قول ابي حنيفة والشافعي
 ان الام اذا تزوجت سقطت ظلالاً بائناً عادت حضانة مع قول مالك في المشهور

عنه انها لا تغور بالطلاق فالاول مخفف على الامراء اطلبته بجمع حصانها ولولدها والثاني
فيه تشديد عليها **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة في احدي
رواياته ان الزوجين اذا اختلفا وتبينهما والامراة لا تملك ان تستقل بنفسه في طهره
ومستبره وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الاب احق به والامراة لا تملك ان تبلغ
ولا تنجز واخذ منها مع قول مالك ان الامراة لا تترجى وتدخل بها الزوج وكذلك الكلام
عنده في القول المشهور في احق به ما لم يبلغ وتمتع قول الشافعي ان الامراة هي التي تستعس
نشر خبر ان من اختاره كان عنده وتمتع قول احمد في احدي رواياته ان الامراة لا تملك ان تبلغ
تستعس من خبر اختيار الجارية بعد السبع تجعل مع الامراة تخيير والرواية الاخرى كذهب
ابي حنيفة فالاول مخفف على الامراء وكذلك الثاني مع اختلاف السبب والثالث
تشديد عليها مخفف على الاب والاربع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عندها اثره
الاب السفر الى بلدة اخرى بنية الاستيطان فلم يسلم اخذ الولد منها مع قول الامية الثلاثة
ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي المتقلة بولدها قال ابو حنيفة فلها ان تستقل بشرط
احدها ان تستقل الى بلدها والثاني ان يكون العقد وقع ببلدها الذي تستقل اليه فان
فقد احد الشرطين منعت الا ان تستقل الى بلد قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا
كان انتقالها الى ارض او من مزارع او سواد وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي
واحمد في احدي روايتيه ان الاب احق بولده سواء كان هو المتقل ام هي وتمتع قول احمد في الرواية
الاخرى ان الامراة لا تترجى فالاول تشديد على الاب والثاني تشديد عليها **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **كتاب** **اجتبايات** اتفق الامية الاربع على ان القاتل
لا يخلد في النار لو قتل وان توبته من القتل صحته خلافا لابن عباس وزيد بن ثابت
والشعبي فقالوا لا تقبل له توبته ابداً فالاول مخفف تبعاً لظواهر الاحاديث والثاني
مشدّد تبعاً لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها
الاية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفساً مكافية له في الحرية ولو كان المقتول
اباً للقاتل وكان في قتله متعمداً وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على ان السبأ اذا قتل
عبيده لا يقتله وان تعدد وكذلك اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلماً قتله وكذلك
اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على ان الابن
اذا قتل اماً ابوية تقتله وانفقوا على انه اذا جرح رجلاً عداً فصاروا قراش حتى مات
انه يقتل منه **وعلى** انه اذا عثر رجل من اولياء الدم سقطت القصاص وانقل الامر الى الذي
وعلى انه اذا رجع الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا اعطانا لم يجب عليهم القصاص

وعلى ان الاوليا المستحقين المبالغين الغايين اذا حضروا وطلبوا القصاص لم يجر الا ان يكون
الحيا في المراه طاملاً فتؤخر حتى تصنع وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صفاتاً او
غايين كان القصاص مؤخر خلافاً لابي حنيفة فانه قال اذا كان القصاص استوفى القصاص
ولم يؤخر وكذلك اتفق الامية على انه اذا كان المستحق صغيراً او غائباً او مجنوناً او اخر القصاص
في مسئلة الغايين فقط وكذلك اتفق الامية على ان الامراء اذا قطع يد السارق او رجله
فسوى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفقوا على انه لا يقطع اليد الصحيح بالشك ولا
يدين بكسار ولا يدين بيمين وعلى ان من قتل الحر جرحاً قتله بغيره هذا انا وجدته في الباب من سأل
الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه ومرر ذلك** قول الشافعي واحمد ان المسلم اذا قتل ذمياً او غيباً
لا يقتله وبذلك قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل ذمياً او غيباً او مستاناً عليه
قتل جرحاً لا يجوز للمولى العفو لانه تغلق بقتله لاقتيات على الامراء مع قول ابي حنيفة ان المسلم
يقتل بالذي له المستأمن طوله ولا تخفف على المسلم ولا مالك فيه مخفف **والثاني** مشدّد
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه الاقوال لا تحق على النظم **ومرر ذلك** قول الامية
الثلاثة ان الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول ابي حنيفة انه يقتله فالاول مخفف على الحر والثاني
مشدّد عليه **فراجع** الامر الى مرتبتي **ومرر ذلك** قول الامية الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتل
ابنه مع قول مالك انه لا يقتل بغيره كجماعة وزوجه فان خدعه بالسيف غير قاصد للقتل
فلا يقتل والمحدث في ذلك كالاب فالاول مخفف على الاب والثاني مفصل **فراجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومرر ذلك** قول الامية واحمد في احدي روايتيه انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا
به الا ان مالكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا واحد مع قول احمد في
الرواية الاخرى انه لا يقتل الجماعة بالواحد ويحب الدية دون القود فالاول مشدّد والثاني
مخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه **ومرر ذلك** قول الامية الثلاثة
ان الجماعة اذا اشتركو في قطع يد قتلوا كل من قطع يد كل واحد مع قول ابي حنيفة ان لا يدين
لا يقطع باليد ويؤخذ دية اليد من اقطاعين بالسوا فالاول مشدّد والثاني مخفف **فراجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومرر ذلك** قول الامية الثلاثة يجزأ القصاص لقتل بقتل الخشبة الكبيرة
والجرح الثقيل الذي يغلب في مثله لا يفرق عندهم بين ان يحدشه بجراح او عصى او غيره
او يحرقه بالنار او يخنقه او يطين عليه بالبنا او يمينه الطعام والشراب حتى يموت جوعاً او
يحد عليه بيئاً او يضره بحجر عظيم او خشبة عظيمة محددة او غير محددة وبذلك قال
احمد وابو يوسف مع قول ابي حنيفة انه يجزأ القصاص لقتل بالنار او الحديد والخشبة
المحددة او الحجر المحدد واما اذا عثر في ما اوقته بجراح او خشبة غير محددة فانه لا قود فالاول
مشدّد والثاني مفصل **فراجع** الامر الى مرتبتي **ومرر ذلك** قول الامية الثلاثة ان

سخطا اليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباع ولا يشاري حتى يخرج منه فيقتل مع قول مالك و الشافعي انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على الحايي بناخير القصاص ثم والثاني فيه تشديد بعد ما اخبر **رحم** الامري مرتبتي الميزان و دليل الثاني ان الحرم لا يبيد عاصيا ولا فارا بدمر و دليل الاول شهرة حرمة الحرم الذي هو خضرة الله الخاصة فيجعل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هيبة الله تعالى فانطوت فيها اقامة حدود حرمة له و يحمل الثاني على حال الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة و راي مخرجة افانه القصاص احدى للفتنة من الماخير و الله تعالى اعلم **كتاب الديات** اتفق الائمة ان دية المسلم الحر الذكورية من الابل في مال القاتل العاقد اذا اعتدل الي الدية وعلى ان الجروح قصاص في كل ما يتاخر فيه القصاص و اتفق الائمة على انه ليس في هذه الجروح الخمسة مقدار شرعي وهي الحارصة والدية امية والدامغة والملاحمة والسمحاق ونفسه هذه الخمسة معروفة في كتب الفقه و اجمعوا على ان في كل واحد من هذه الخمسة حكومة بعد الاند مال في الحكومة ان يقوم المحمي عليه قبل الخيانة لانه كان عبدا ثم يقد له قيمة بعد ما فيكون له بقدر التفاوت من دية خلاف بقيمة الجروح الا ان يبايعها في مسائل الخلاف كالنوضحة التي توضع العظم والهاشمة التي تقسم العظم وتكسرة الى احرها و اجمعوا على ان في النوضحة القصاص ان كان عمدا وعلى ان في المشقة وهي التي توضع تقسم وتنقل العظام خمسة عشر من الابل وعلى ان في الماشقة ثلث الدية وهي التي تقسم الى جلدة الدماغ وكذلك انعقد الاجماع على ان في الجافية ثلث الدية وفي التي تشمل الى جوف البطن والصدرة عشرة الجيرة والحارصة و اتفقوا على ان العيين بالعين والاذن بالاذن والسن بالسن وعلى ان في العين الدية كاملة وفي الاذن اذ ذاع الدية وفي اللسان الدية وفي المنقنين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي ثلثان و ثلثون ستمائة وعلى ان في كل سن خمسة اقبعة وفي الحيتين الدية وفي النحي الواحدة ان تقببت الاخرى بصف الدية واستشكل المولي من الشافعية وجوب الدية في الحيتين وقاله في ذلك خبره والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة والصلع وعلى ان في الجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية اما نقل عن مالك بان فيها حكومة و اجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدية وفي الذراع الدية وفي ثهاب العقل الدية وفي ذهاب السبع الدية و اجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسئلة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم و اتفق الائمة على ان الدية في قتل الخطا على ما قلنا الحايي وعلى انها تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فرد** قول الائمة الثلاثة ان دية المسلم الحر الذكورية مع قوله في حنيفه انها مؤجلة ثلاث سنين

فالاول مستند و الثاني مخفف **رحم** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المحمي عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة الحايي فان المحمي عليه قد تعدت فيه الاقدار عند انتمائها احله والحايي يرجي وبنه والعفو عنه اذا اجلت الدية ثلاث سنين **فرد** قول الائمة الثلاثة ان دية سبي العمد مثل دية العمد المحمي في كونها مثلثة مع قوله مالك في احدى رواية ايتها انها خمسة فالاول فيه تشديد بالثلث **والثاني** فيه تخفيف بالخميس **رحم** الامري مرتبتي الميزان **فرد** قول في حنيفه والحمد لله دية الخطا خمسة عشر و حذرة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابر تحاص وعشرون بنت تحاص وبذلك قال مالك و الشافعي الا انها جعلها مكان ابن لبون فالاول فيه تخفيف **والثاني** فيه تشديد **رحم** الامري مرتبتي الميزان **فرد** قول في حنيفه واحمد انه يجوز اخذ الدنانير والدراهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز المدول عن الابل اذا وجدت الابل التراضي فالاول مخفف **والثاني** مشدد **رحم** الامري مرتبتي الميزان و توجيه القول ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المحمي عليه فان وجدنا الابل كانت هي المقدمة والافقية بها تجعل لها الرزق وتعظيم حرمة ذلك المحمي عليه وانما قد رها الشارع بالابل لكونها كانت اكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل امثل في الديات فان فقدت او شح او لبس الحايي عدل الي العدينا او اثني عشر الف درهم وبلغ الدية عندنا في حنيفه عشرة الاف درهم وعند الثلاثة اثني عشر الف درهم **فرد** قول في حنيفه ان الدية لا تغلظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج والعرة ولا هو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم محرم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل له فقط وصفة التغلظ في كل مذهب مذكور في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحرم وفي الحرم وفي الشهر الحرم فالاول اعظم حرمة المسلم على الحرم فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد **والثاني** يعظم للولاء بما مع الله تعالى حين يني عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم وبقوله ولا يقتلن اولادهن **والثالث** لا اول **رحم** الامري مرتبتي الميزان **فرد** قول الائمة الاربعة في الدية مع قول مالك في رواية انه ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف **رحم** الامري مرتبتي الميزان **فرد** قول الائمة الاربعة ان في القتل لقايمته التي لا يضرها واليد السلا والذكر الاسل وذكر الغصن لسان الاخرس والاصبع الزائدة والسن السوداء حكومة مع قول الشافعي واحمد في اظه قوله ان في المذكورات كلها الدية قال اخذ في كل صلح بعير وفي الترقوة بعير وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الائمة الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف **والثاني** مشدد كما ان الاول من المسئلة الثانية مشدد **والثالث** مخفف **رحم** الامري مرتبتي الميزان **فرد** قول في حنيفه والشافعي في احدى قوليه انه لو

ضربه فاوضحه فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارشل الموصحة مع قول مالك واخذوا الشا
في ارجح قوله ان عليه لذهاب العقلة دية كاملة وعليه ارشل الموصحة فالاول فيه تخفيف بدخول
ارشل الموصحة في الدية. والثاني فيه تشديد بعد ما دخل الارشل المذكور **فجمع** الامر الى مرتبة
الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة واحدا انه لو قلع سن من فقه بحجبه عليه ضمان مع قول مالك
والشافعي في اصح القولين انه يجب الضمان فالاول مخفف. والثاني مشدد **فجمع** الامر الى
مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق ففيه حكومة
مع قول الامتة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف. والثاني مشدد **فجمع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول مالك واحدا انه لو قلع عين عور لزمه دية كاملة
مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية. فالاول مشدد. والثاني فيه تخفيف
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة واحدا انه لو ضرب رجل رجلا فاذهب
شعر لحينه فلم تثبت او ذهب شعر رأسه او شعث كاحيه او اهداب عينيه فلم يبعد في
ذلك الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد. والثاني مخفف
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة لو وطئ زوجته فافضاها وليس منها
يوطئ ولا حنان عليه مع قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه ان عليه دية ومع قول
مالك في اشهر روايتيه ان في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما دون فيه في
الجملة. والثاني مشدد. والثالث فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك**
قول ابي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق مع قول
مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول الشافعي انها ثلث دية
المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول احمد ان كان للنصراني او اليهودي عمد وقتله
عدا فديته كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف دية المسلم واخيارها الحرقي. وفي
رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان
الفسق بالنفس والعين بالعين الى اخر السورة فان الله تعالى لم يبيحها باية اخرى في شريعتنا
لا سيما وصاحبه لا يقول بجواز منع القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد. والثالث
فيه تخفيف على الجاني. والرابع مفصل في احاديثه تشديد للظاهر المتقدم **فجمع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول مالك اذا اصطدم الفارسان الحران فانا على اقله
كل واحد منهما دية للاحكام عليه قال الشافعي ولا جرم لا امام ابي حنيفة في ذلك قول مالك
الثلاثة وفي تركه كل منهما نصف قيمة دابة الاحرف الاول مشدد. والثاني فيه تشديد
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة جهة الله ان الجاني يدخل مع
العاقلة فتودي معتم ويلزمه ما يلزم اعداه وبه قال ابن القاسم من اصحاب مالك

مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة مع قول الشافعي ان السقت العاقلة الى الدية
لم يلزم الجاني شي وان لم تنسح لزمه مع قول احمد انه لا يلزمه شي سواء السقت العاقلة او لم
تنسح وعلى هذا اذا لم تنسح العاقلة لتخلل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه
تشديد على الجاني والثاني مخفف. والثالث مفصل واحد شق التفصيل فيه تخفيف والرابع
مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجاني في الاصل وفي الغرامة من
عاقلته لكونه هو الجاني. ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريه على الجانية ولولا اعتقاده
فيهم لقتلهم لانهما الجاني عليه الجانية. ووجه الثالث رجوع ذلك الى نظر
الامام في دع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها حكمها الدية كاملة لتصرف
تمسك على يد من تفعلة عن الجانية خوفا ان يرميها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها عن تحمل
الدية وعدم عتوها وتجربتها الشك الجاني معتم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب
تجريه على الجانية كما قلنا في توجيه قول ابي حنيفة وايضا ذلك ان الجاني من قسرا استلها
عادة وتعلم المالك عنده لا يردعه لانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة ان تمسك على
يده ولولا ما ورد في كون الدية على العاقلة لكان الدية لا تتعدى الجاني قياسا على شق قواعد
الشريعة **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان فديوانه عاقلة ويقدمون
على العصبة في القتل فان عذروا فحق حمل العصبة. وكذا عاقلة السوقي اهل سوقه ثم قرأته
فان عجزوا فاقبل محنته فان لم يتسح فاقبل بده وان كان الجاني من اهل القرية ولم يتسح فاقبل
التي يلي تلك القرية مسواحه مع قول مالك والشافعي واحدا لا يدخل في الدية اهل
اذا كانوا ارباب الجاني خاله ولم يشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محلة واهل بلده
وعلى اهل القرية التي يلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم يسوهم ما يسو كجاني غالبا
وكيسوهم ما يسو فكالوا كالعصبة في الحية. ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم
عن حية العصبة والعاقلة فلا يحقون لهم وسياتي في باب قسمل في الغيرة ان المراد
باهل الديوان في كل ما اثبت مرة في ديوان الجند من العاقلة **ومرر ذلك** قول ابي حنيفة
انه يسوي بينا عاقلة فيؤخذ من ثلاثة وراهم الى اربعة وانه ليس مما تحمله العاقلة
من الدية تقدر ولا هو يحيا قدر الطاقة والاجتهاد مع قول مالك واحدا ليس هو تقدر
وانما ذلك بحسب ما تسهل ولا يضر مع قول الشافعي انه يتقدر فيوضع على العنق نصف
دينار وعلى المتوسط الحاد ربع دينار ولا ينقص من ذلك فالاول مشدد. والثاني فيه تخفيف
والثالث فيه تشديد من حيث التقدير **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومرر ذلك** قول ابي
حنيفة واحدا والشافعي في قوله ان العاقلة والحاضر من العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول

مالك ان الغايب لا يتحمل مع الحاضر شيئا اذا كان الغايب من العقلة في اقليم اخر سوى اقليم
الذي فيه بقية العقلة وصيرته القابل من هو مجاورا ومعهما لا ولا مشدودا الثاني
مخفف بالشرط المذكور **ففتح** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي حنيفة انه اذا مال
حائط الانسان الى الطريق او تلك عرصة من وقع على شخص فقتله فاذا كان طويلا بالنقص فلم
يفعل مع التكرار من ثلث بسببه والا فلا مع قول مالك واحمد في احدى روايتيها ان عليه
الصان ان لم ينفضه راد مالك بشرط ان يشهد عليه بالاستماع من النقص مع القدرة
عليه ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه اذا بلغ الحرف في جدار لا يوم من معة الاثلاف
من ثلثه سوا لغيره طلب امر لا وسوا الشهاد لا ومع قول احمد في الرواية الاخرى
واصحاب الشافعي في اصح الوجهين انه لا يضر فلا ولا مفضل والشافعي فيه تشديد والثالث
مخفف **ففتح** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاموال ظاهرة **ومر ذلك** قول الشافعي حنيفة
لو صاح انسان على صبي او تغنوه وهما على سطح او حائط فوقع فأتا او ضرب عقل الصبي
او عقل البالغ فسقط او بعث الامار الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فاجهضت
جنينا فرعا او زال عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك بحكمة واحدة مع قول الشافعي ان على
العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول احمد ان
الدية في ذلك على العاقلة وعلى الامار في حق المستدعاة ومع قول مالك الدية في ذلك
كله على العاقلة ما عدى المرأة فانه لا دية فيها على احد لا ولا مخفف **والثاني** والرابع
فيما تشديد **والثالث** تشدد **ففتح** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول بعد المباشرة
ووجه الثاني وما بعده التعزيم بالسبب **ومر ذلك** قول الشافعي حنيفة ومالك انه لو ضرب
نظن امرأة فالت جنينا ميتا ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضربها
دية كاملة مع قول الشافعي واحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين فلا ولا مخفف في ضمان
الجنين تشدد في دية امه **والثاني** تشدد في ضمان الجنين **ففتح** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومر ذلك** قول الامام الثلاثة انه لو حفر بئر في قنادية من هائل فيها مع
قول مالك انه لا ضمان فالاول تشدد والثاني مخفف **ففتح** الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول والثاني ظاهرة **ومر ذلك** قول الشافعي حنيفة انه لو بسط بارية في المسجد
او حفر بئر المصالحته او غلق فيه قنديل لم يمسك بذلك انسان فان لم ياد له الحيران
في ضمن ذلك مع قول احمد في اظهر روايتيه والشافعي في احدى روايته انه لا ضمان بخلاف ما لو
بسط فيه الحصا وورق بذكر السان فانه لا ضمان عليه بخلاف ما لا وفيه تشديد
بالشرط المذكور فيه والثاني مع احدى شيقي التفصيل مخفف **ففتح** الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول انه اذا لم ياد له الحيران فاكان له الحفر ولا البسط فقد ملحق

الحيران المعينين على حفظ غير الحيران المهيمن **ووجه** الثاني كونه قصدا بمقتضى الحث بالامانة
فليس عليه ضمان **ومر ذلك** قول الشافعي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره كتابا فقتلوا فدخلوا في داره
انسان وقد علم ان من كتابا اعتقوا فقتلوا فلا ضمان عليه مطلقا مع قول مالك ان عليه الضمان لكن
بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه عتقوا ومع قول احمد في اظهر روايتيه انه لا ضمان عليه فالاول
والثالث مخفف **والثاني** فيه تشديد بالشرط المذكور فيه **ففتح** الامر الى مرتبتي الميزان
وتوجيه الاموال الثلاثة ظاهرة ويصح حل الضمان على كل اهل الذمة وكالشفقة على المسلمين
والثاني على من كان دون ذلك في الذمة والشفقة والحمد لله رب العالمين

كتاب القسامة

اتفقا لا يمتنع على ان القسامة شريعة او احدى قبيل او لم يعلم قائله هذا اما وجدته في الباب
من مسائل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الشافعي حنيفة السبب الموجب للقسامة
وجود قتل في موضع هو في حفظ قوم وطمأنينة كالحكمة والدار وسجد المخلوق والقرية والقبتل
الذي يشيع فيه القسامة استعملت به اشرار امة او ضرب او ضيق فان كان لا يخرج من نفسه او من
فليس يقبل بخلاف ما لو خرج الدماء منه او عينه فهو قاتل تشيع فيه القسامة مع قول مالك
ان السبب المعبر في القسامة ان يقول المقتول في عتده فلا ضمان ويكون المقتول بالغا مسلما
حر اسوا الا ان كان فاسقا او عدلا ذكرنا اذا نفي ويقوف لا وليا للمقتول شاهد واحد واختلاف صحابه
في اشتراط عدالة الشاهد وذكره في شرطها ابن الفاسم والشافعي اشبه بالفاسق والمائة ومن لا يشا
الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ابو حنيفة المقتول في مكان واحد حال من الناس وعلى
رأسه رجل معه سلاح مخضيت بالدماء ومع قول الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عند
قرية تصدق الدعي بان يرى قاتل في حكمة او قرية صغيرة ويقيم ردية عداوة ظاهرة او تفرق جمع
عن قاتل وان لم يكن يقيم ردية عداوة وشهادة العبد عند لوث وكذا عبيدا وبنات او صبيان
او فسقة او قهار على الراجح من مذهبه المرأة واجرة ومن افساد اللوث عنه لحي السنة الخامس
والعالم بان فلانا قتل فلانا من اللوث وجوبه لقطعه بالدماء وبسلاح عند القاتل ومن اللوث
ايضا ان يرد جرحا للناس بموضع او في باب فيؤخذ بيده قاتل وكذا لو قاتل صبيان والتمم الحرف
بينهم واكتشفوا عن قاتل فلو لوث في حوا الصفا لآخر ومع قول احمد لا يكمل بالقسامة الا ان يكون
بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه في اللوث وروي عنه العداوة
الظاهرة والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء ولا بين اهل البي وقيل القدر وظل
قول عامة اصحابه **واما** دعوى المقتول ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد
المقتضى للقسامة صدق كل واحد من هؤلاء الامة خلفا المدعون على قاتله خمس مائة واشتدوا
دمه اذا كان الفحل عند مالك واحدا واما عند الشافعي فالحديد من ماله ان يشقق قول

دنية تغلظته انتهى كلام الامامة في بيان السبب الموجب للفسامة فتأمل فيه بخلاف بعضهم
 يشدد في الاحتمال المقبول وبعضهم يخفف في الاحتمال بدية ويكتفي بالدية اطلاقا لا احتياطاً
 المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات فدا انتي اجله وقضى ما كتب عليه والحي يرجي
 له الخير والمساغة على قيام شعائر الدين بشرط العتلة والدعوة في الشاهد فقد
 راعي حوائج وحرمة من يرتبط ذلك فقد راعي حق الميت وحرمة الله اعلم **ومر ذلك**
 قول الشافعي ومالك والحنابلة يبدأ بايمان المدعى بالفسامة لا بايمان المدعي عليهم فان لكل
 المدعون ولا يثبت حلف المدعي عليه خمسين يميناً ويرى مع قول ابي حنيفة انه لا يشترع اليمين في
 القسامة الاعلى المدعي عليهم فان لم يعينوا شخصاً بعينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم خمسون
 رجلاً خمسين يميناً ممن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما فعلنا ولا علمنا له قال الا ان لم يكونوا
 خمسين كررت اليمين فان نكثت الايمان وجئت الدية على ما قلته اهل المحلة وكثر المدعي عليه
 اليمين بالله عز وجل انه ما قتل وببرافا لا اول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة
 بالمدعي عليهم والثاني عكسه **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان ووجه البراءة بايمان المدعى
 للفسامة ظاهر لانهم هم الذين يظلمون اعداء النار ووجه كون اليمين لا يشترع الاعلى المدعي
 عليهم كونه هم المتهمين بالقتل فيحلفون لبراءة ساحتهم **ومر ذلك** قول مالك واحمد والشافعي
 في اشهر الفولان الاول اذا كانوا جماعة قسمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع
 ابي حنيفة ان الايمان تكرر عليهم بالادارة بعد ان يتبدل احدهم بالفرقة لا اول فيه تخفيف
 على الاول والثاني فيه تشدد عليهم **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى
 على الفطن **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انا لفسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في
 احادي روايته انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الامراء في مرتبة
 الميزان ووجه الاول حرمة الارواح المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرمة العبيد تنقص
 عن مثل ذلك لالحاقهم باموالهم في كون السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الاحرار
 فان الشارع يحررهم عن كل ثمة ببيان النظم حرمة عند الله تعالى **ومر ذلك** قول ابي
 حنيفة واحمد ان ايمان النساء لا ينفع في القسامة مطلقاً لا في عمد ولا في خطأ مع قول الشافعي
 ينفع مطلقاً في العمد والخطا وانهم في القسامة كالرجال ومع قول مالك ان ايمانهم ينفع
 في الخط دون العمد فالاول مخفف على النساء مشدد على المهورم والثاني عكسه والثالث
 مفصل **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الظاهر والله اعلم

باب كفارة القتل
 اتفق الامامة على وجوب الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المغنول ميماً ولا عبداً وعلماً ان
 كفارة القتل الخطا عشق قبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ونقد قول

ابي حنيفة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لغد حمله المطلق على المقيد قد اما
 وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمر ذلك** قول الامامة الثلاثة في
 الكفارة في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب
 كفارة في قتل الذي على الاول مشدد **والثاني** مخفف **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان ووجه
 الاول العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في نوحه من ظلمه بان يكون صلى الله
 عليه وسلم حجيجه كوفرا القيامة في خوفه من ظلمه ذمياً كانت حجيجه توفرا القيامة انتهى فاذا
 كان هذا في ظلمه ولو باخذ درهم او بكعة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتله بغير حق واما وجوب
 الكفارة في قتل العبد المسلم فله حوله في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال اختصاصه
 بقوله الصلواة وما نكثت ايماكم **وقد ورد** ان الوصية على ارقاس لغير ما تكلم به صلى الله
 عليه وسلم وهو مختص بغيره يقول ذلك بتكليف لا بكاد لسانه يبينها كما ورد **ومر** وصي عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو مختص بوجوب احترامه كل الاحترام ومن حمله اخره
 وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذي حمل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 اهل الدمة على فعل امور مخصوصة كاحتماله بغير حق وكالوفاء بدمته بغير الكفارة ودفعه
 اذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فكيف به وجوب الكفارة فانه مراقب في
 الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسوله صلى الله عليه وسلم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
 واحمد في احدي روايته لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي واحمد في رواية اخرى
 انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد **فجمع** الامراء في مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان الشارع مشدد في امر القاتل عذاباً بالقتل والدية اذا اعطى اوليا من قتله الى الدية
 فلا ترا على ذلك ووجه الثاني ان العامة اغلظت ايمانهم كان قتله خطأ كانت الكفارة
 به اليقين من كان قتله خطأ ويكون قول مرقا لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعمد القتل
 كما قالوا في سجود السهو انه ليس بالسجود لمن ترك ذلك البعض غداً وقالوا هو باب سجود
 السهو انا هو جري على الغالب فكل بخلافه مذركه والخطأ **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد
 تجب الكفارة على الكافر اذا قتل مسلماً خطاً مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا تجب عليه كفارة
 فالاول مشدد على الكافر من حيث كفره الكفارة والثاني مخفف عليه **فجمع** الامراء
 في مرتبة الميزان ووجه الاول التغليب على الكافر كما اشرنا اليه بالتغريم من حيث عدم
 حفظه في حق المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهرة للقاتل واقعة عنه وقوع العذاب
 به والكافر ليس باهل لذلك لانه لا يطهر الاخرقة بالنار كوفرا القيامة فكيف يطهر الكفارة
وقد سمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمة الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة
 فلا بد ان تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكول الكفارة كالشرع المتابع من وقوع الاذي

لعل
بالقيد

بالعبد كاد و قد قيل ان ايمانه يرفع فيصير على الزاكي كالظلة فيمنع من وقوع العذابه
وكان هذا من جملة اخذ الايمان بيد صاحبه اذ وقع في محطراته **ومر ذلك** قول الامامة
الثلاث ائمة بحج الكفارة على الصبي والمجنون اذا قتل مع قول ابي حنيفة انه لا يجب عليها
كفارة فالاول مشدد. والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول نسبتها
الى قلة التخفيف في الجملة فلو خوف الولي الصبي من القتل وتبسط المجنون بالقليل والاعمال كانا
قدرا على قتل احد عادة مع كون المجنون زجما تعاطى اسباب الجنون باكله طعاما لا يناسب
مزاوجه مثلا فكان تخريم الكفارة من باب المواخذة بالسبب عند من يقول به من الائمة
وسمع سيدي عبد القادر الدشتوحي رحمه الله يقول اذا قتل المجذوب احد المقتل
به كالمجنون بل وولي لان المجذوب لم يتسبب في جذبته بل جذبته الاقدار الالهية الى خضرة
الحق تعالي بعنف لشفقة نغسفه بما كان فيه من المعاصي او الغفلات. واما المجنون فزجما
تعاطى السبب باستعماله طعاما لا يناسب مزاوجه فزال به عقله انتهى. ووجه قول ابي حنيفة
انه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف
فلم يؤخذ بفعله **وسمع** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ما خرج احد عن قاعدة
التكليف ولو صبيا ومجنونا فان افعلها من قسم المباح وهو احد الاحكام الخمسة انتهى **ومر ذلك**
قولا ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه واحدا في احدي روايتيه انه لا يجزى الاطعام
في كفارة قتل الخطا مع قول الشافعي واحدا في الروايتين الاخرتين عنهما انه يجزى الاول
فيه تشديد. والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول النظر
الى حرمة الموت فخص الكفارة بما هو اقل قيمة غاليا من الاطعام. ووجه الثاني القياس على
الكفارة في بقية الاثواب وتكون الشاة لم يتعرض للمنع من الاطعام **ومر ذلك** قول مالك والشافعي
واحدا انه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كمن يغدي بحفر ويرى نصب سكين ووضع حجر
في الطريق مع قول ابي حنيفة انها لا يجب مطلقا وان كانوا قد اجتمعوا على وجوب الدية في تلك
فالاول مشدد. والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول الحاق السبب
بالمباشرة. ووجه الثاني عدم الخافه به والله اعلم.

باب حكم السحر والساحر

اجمع الائمة على حرمة السحر وهو غش او سحر في عقد يورث في الابدان والقلوب فيرض ويقتل
ويفرق بين المرء وزوجه **قال** امام الحرمين ولا ينظر السحر الا على يد فاسق كما لا ينظر الكرامة
الا على يد زكي وذلك مستفاد من اجماع الائمة. وقال مالك السحر زندقه واذا قال
رجل انا احسن السحر قتل لم تقبل توبته. وقال النووي اتيان الكاهن وتعلم الكهانة
والتنجيم والضرب بالرمز والشعير وتعليقها خراما بالنقل اخرج وقال ابن قدامة الخليل

مكرر

حكم الكاهن والضرب بالرمز عند اخذ ان تحبس حتى يموت او تقبل قال وان الذي يعجز
على المرقع ويرغم ان يجمع الجن والضمير يطبقونه فذكر اصحابنا في السحرة وروى عن احمد
انه توقف فيها **قال** وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يؤخذ عنده من يد ابيه فقال
انما هي لله عاير ولغيره عاير ان استطعت ان تنفع احدا فافعل وهذا اذا علم ان فاعل
ذلك لا يكفر ولا ينزل انتي **واختلف** الائمة فيمن تعلم السحر وتعلمه هل يكفر بذلك فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد يكفرون بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلمه لا يكفر وان
تعلمه معتقدا جوارا او معتقدا انه ينفعه كفر. وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر
ما يشاء وكافروا قال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحره فان وصف ما يؤخذ الكفر
مثل ما اعتقده اهل بابل من النقر الى الكواكب استبقة وانما تفعل ما يلتمس منها فوكا وفرا وان وصف
ما لا يوجب الكفر فلا يكفر لان اعتقاد باحة السحر حقيقة قال لا يئة الثلاثة نعم **وقال**
ابو حنيفة لا حقيقة له ولا لما فيه في الجسم وبه قال ابو جعفر الاسدي الشافعي **قال**
ما وجدته عن الائمة في هذا الباب من تسايل الاجماع من كلامهم في جد السحر وحقيقته واما حكم
الساحر فقال مالك واحمد انه يقتل بحد تعلمه واستعماله فاذا قتل سحرة قتل عند الائمة
الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بحد تعلمه سحرة وانما يقتل اذا تكرر ذلك منه **وروي عنه**
انه قال لا يقتل حتى يقر انه قتل انسانا بعينه فالاول الذي هو قول مالك واحمد مشدد وكذلك
قول الائمة الثلاثة ان يقتل اذا قتل سحرة. والثاني الذي هو قول ابي حنيفة فيمنع
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين اوضح لاجتهاد المجتهد من ان اوي اجتهاده الى قتل
الساحر بحد تعلمه السحر واستعماله قتل ولا يتركه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الساحر
يقتل صدام مع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مشدد والثاني مخفف. ووجه الاول
قول الامتدان الغلب في السحر حق الله ووجه الثاني ان الغلب فيمنع الخلق **فجمع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة في المشهور عنه ومالك واحمد في ظهور ابنته
لا تقبل نوبة الساحر ولا تسع بل يقتل كالزندق مع قول الشافعي واحدا في الروايتين الاخرتين
تقبل توبته فالاول مشدد. والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول
قول بعض الائمة ان السحر لا يصح الا من كل فلان الارواح التي تعينه على الفعل قد اخذت من
عليها العهود انها لا تفعل سحرا الا ان خرج عن نيل الاسلام ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى
عن هاروت وماروت ابنا لايمان احدا السحر حتى يقول له انما نحن فتنه ولا كفر ووجه
القول الثاني انه ليس الساحر باعظم في الاثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته
ويصح ان يكون الحكم في قولين راجعا الى اجتهاد المجتهد فان ابا بقا الله عز وجل المسكين
من قتله قتله ولم تقبل توبته والاقبل توبته وتوبته **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة

ان السامع من اهل الكتاب لا يقتل مع قول ابي حنيفة انه يقتل السامع المسلم فالاول
مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان وحكمه ذلك راجع للامام الاعظم
او نايبه **ومر ذلك** قول مالك والشافعي ان حكم السامع من الرجال
مع قول ابي حنيفة ان المرأة السامعة تجلس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى اجتهاد المجتهد وراي الامام الاعظم
او نايبه والله اعلم **كتاب الحدود** المستبعة المرتبة على الجنائيات
وهي الرقة والبغى والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر اذا بلغت ذلك فاقول
وبالله التوفيق **باب الردة** وهي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل
وقد اتفق الائمة على ان من ارتد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان يقتل الزنديق واجب وهو الذي
يستر الكفر ويتظاهر بالاسلام وعلى الله اذا ارتد اهل بلد فويلوا وصارت امورهم غيبية هكذا
ما وجدته من سابل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمر ذلك** قول ابي حنيفة ان المرتد
يجتمع قتله في الحال ولا يتوقف على استنابته واذا استناب فلم يمتد له مهل الا ان طلب
الامهال فتمهل ثلاثا ومن احببه من قبل الله فمهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك
يجب استنابته فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب يمهل ثلاثا لعلة نيوب فان تاب
والا قتل وقال الشافعي في اظهر قوله يجب استنابته ولا يمهل بل يقتل في الحال اذا اصر على ردة
وعن احمد روايتان احدهما كذهب مالك والثانية لا يجب استنابته واختلفت الروايات
عنه في وجوب الامهال **وحكي** عن الحسن البصري ان المرتد لا يستناب ولا يجب قتله في الخطا وقال
عظما ان كان على الاسلام وان ردت فانه لا يستناب وان كان كافرا فانه لا يستناب
وحكي عن الثوري انه يستناب ابدا فقول ابي حنيفة والشافعي في الامهال عند ابي حنيفة
وقول اصحاب ابي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستناب
وكذلك اخذ في روايتين عن احمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري
فيه تخفيف من حيث انه يستناب ابدا ولا يقتل **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ونحوه
هذه الاقوال ظاهرة **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من الرجال
قول الامام ابي حنيفة ان المرأة تجلس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال قول الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فعمل
من شاملة للذكور والانثى ووجه الثاني جعل من خاضع بالرجل او ايعا فان المرأة لا
تظهر في دين الاسلام كغير ذلك بردها ولا تخارب عن دين الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجل
ومر ذلك قول ابي حنيفة واخذ في اشتهار روايته وهو الظاهر من مذهب مالك انه يصح ردة
الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا يصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول

مشدد قبل الصبي في محبة ردة ووالثاني مخفف عنه بعدم صحتها **فخرج** الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول مراعاة حكم الزوج كراعاة الحق تعالى يوم السبت بركم ووجه الثاني
مراعاة حكم الزوج مع الاجسام كالان ذلك هو مناط التكليف فلكل مناه وجه **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة في اظهر روايته واصحاب الشافعي في الامح من جهة اوجه ان توبة الزنديق تقتل
مع قول مالك واحدا وابي حنيفة في رواية الاخرى انه يقتل ولا يستناب فالاول في تخفيف
والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول للحاقه بالكافر الاصل ووجه
الثاني عدم الحاقه به كونه دافعا لاسلامه في الجملة فاصح ان الكافر المطلق والله اعلم
ومر ذلك قول الامام ابي حنيفة لو ارتد اهل بلد لم يقتل احدهم حتى يجتمع في ثلاث شروط
ظهور احكام الكفر وان لا يبق فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاصل وان تكون من جهة لداء الحرب
مع قول مالك ان يظهر احكام الكفر في بلد نصرة ارباب وهو مذهب الشافعي واخذ في الاول فيه
تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك الله اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان نعيم ذرايعهم التي حدثت منهم بعد الردة
ولا يشترقون بل يجرون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يبلغوا حبسوا ونهتوا عن الكفر
خذا الى الاسلام واما ذرايعهم فليس يترقون وقال احمد يترق ذرايعهم وذرايعهم
وقال الشافعي في اصح القولين انه لا يترقون **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم
باب حكم البغاة
اتفق الائمة على ان الامامة فرضية لا بد للسلطان من امارتهم شعائرهم وينصف الظاهر
من الظالمين وعلى الله لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا اما ما
لا متفقان ولا متفقان وعلى ان الامامة من قرينها جارية في جميع احوالهم وان الامام
ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا يجوز
لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ايام
به ما لم يكن معصية وعلى ان احكام القتال واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام
المسلمين او غرط اعنه طائفة ذات شوكة وان كان لهمنا وبلا مشتبهة ومطاع فيهم فانه يباح
للامام قتلهم حتى ينزلوا الى امر الله فاذا افاوا كف عنهم وعلى ان ما اخذت البغاة من خراج
ارض وجزية ذمي يلزم اهل العدل ان يحبسوا به وان ما يملكه اهل العدل على اهل البغي الا ان
فيه هذا ما وجدته في الباب من سابل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمر ذلك** قول
مالك والشافعي واخذ انه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يرفعوا عن جرحهم مع قول ابي
حنيفة بجواز ذلك ما دام مستحربا قائما فاذا انقضت الحرب ردت اليهم فالاول مشدد
والثاني مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن

سي

ومر ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجب الترتيب في زنا العبد والامة مع قول الشافعي
في اصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف. والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر
الى ترتيب الميزان ووجه الاول دوافه سبب لعبد فلا يشرب العاقل ذلك النثر لا حرام ووجه
الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسبقت شيخ الاسلام ذكرنا رحمه الله
يقول العاقل يعظم شرف النسب وتخفف بدناه النسب انتهى **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه
اذا وجد شرط الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول
مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرط الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت
له الاحصان والرجم على من ثبت له قالوا وموتور وجود الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر
ان يطأ زوجته المحنونة او يطأ البائع زوجته الصغيرة المطيعة للموطي او يطأ الحر امته محررة
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودي اذا زنا وهو محض ولا يجره ذلك عندهما
لا ينصقوا الاحصان في حقه لاشتراطهما الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند ابي حنيفة ويأثم
الامام عند مالك بحسب اجتهاده مع قول الشافعي واحمد هو محض يجره لان الاسلام عند
ليس بشرط في الاحصان كما مر فالاول فيه تخفيف عن المهورى والثاني تشديد **فرجع**
الامر الى ترتيب الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان المدة العاقلة اذا مكنت
تحتوا من نفسها فوطيها او زناها قل مجنونه وجب الحد على العاقل منهما مع قول ابي حنيفة
وجب الحد على العاقل دون العاقلة فالاول تشدد على المرأة. والثاني تخفف عليها **فرجع**
الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول الحكم بان يرمح العقل بظنهما. ووجه الثاني لا يرمح
الامر على مقام ابي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط **ومر ذلك** قول مالك والشافعي
واحمد انه لو زنا على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطيها او زنا على فراشه فظنها امرأته
اجنبية فوطيها وهو يظنها زوجته ثمر بان الموطوء اجنبية فلا حد على الظان ولا على مع
قولا ابي حنيفة ان علمتها الحد فالاول تخفف. والثاني تشديد **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان
الميزان ووجه الاول قيام غرضه بالظن المحذور للاقدام على الوطى في الجملة ووجه الثاني ان
الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطى فكان الواجب عليه التريص حتى يعلم انها زوجته
وفد يكون الظان والاعمى خادقا فظننا لا يخفى عليه حال زوجته من غيرهما فان ادا الامام ابو حنيفة
سدا الباب شفقة على دين الامة لئلا يتجر بعد على مثل ذلك العقل عدا او زنا امرأته لاحد قلبه
لدعواه الظن بافاد زوجته والحال انه كاذب بل بلغني وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع
امرأة جارة زانية باتفاق بينهما على ذلك سأل الله العافية **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
واحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا وانه لا يثبت الا بالافرايد ذلك اربع مرات

عياقه

على نفسه مع كونه بالغاعا فلامع قول الشافعي انه يثبت باقرار مرة واحدة فالاول فيه تخفيف
على الزاني بعد اقامته الحد عليه انه لم يقرب ذلك اربع مرات. والثاني تشدد عليه **فرجع**
الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول طلب الثبوت في اقامة الحد واذ الله تعالى يحب بقا
العالم اكثر من هابه كما اشار اليه قوله تعالى ان يحكموا المسلم ما جنت لها اي وارتك القتل
ووجه الثاني تعدد ذلك لاشارة على نفسه واقرانه بما يوجب الجلد والرجم فان ذلك لا
ينفع الا من اهل اليقين والايان الكامل وقيل ما هو فلما اراد ان يشهد على نفسه بالزنا احلما
على كمال الايمان بالعداب يوقر القناعة وانه ما طلب التطهير باقامة الحد عليه لا لتحقيقه
في نفسه انه لو وقع في الزنا والله اعلم **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة ان الشهادة اربعة
اذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فمؤدقه وعليهم الحد اذا شهدوا في مجلسين مع قول
الشافعي انه لا بأس بتعريفهم وقول اقوالهم فالاول فيه تخفيف على الزاني بعد ثبوت الزانية في
حقه اذا لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد. والثاني تشدد عليه ووجه الاول طلب
الثبوت في اقامة الحد ووجه الثاني المبادرة الى التطهير اذ اكل المضان ولو في مجلسين بحسب
اجتهاد الحاكم وما يراه من الخط والمصلحة للشهدين **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
في صفة المجلس الواحد هو ان يجي الشهود مجتمعين فان كانوا منفقين فاجتمعوا في مجلس واحد فانهم
قدف محدون لفقد شرط من جمهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس كذلك بشرط في جحدوا احدا
بل متى شهدوا بالزنا منفقين ولو اقر احد بعد واحد وجب الحد ومع قول احمد المجلس الواحد
شرط في اجتماع الشهود واما التشادة فاجتمع مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادته
وان كانوا منفقين فالاول تشدد في الشهادة تخفف على من اقر الزنا. والثاني عكسه
والثالث قريب منه **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه ذلك كذا ظاهر بقصد يعلم من
المستقلة قبله **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة انه لو اقر الزنا بمرجع عنه قبل رجوعه وسقط
الحد مع قول مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا ان يرجع
فلشهادة بينة بعد زناها في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد **فرجع** الامر
الى ترتيب الميزان ووجه الاول العمل بحديث ابي هريرة بالاشهاد. ووجه الثاني عمل قايلا
حديث لا غدر لمن اقران ثبت كونه حديثا ووجه الاستشاش في قول مالك ان شهدا بها بعد ما
نورت بهمة عند الحاكم **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان اللواط يوجب الحد مع
قول ابي حنيفة انه يعز في اول مرة فان تكررت منه قتل فالاول تشدد. والثاني فيه تخفيف
من حيث اشتراط التكرار حتى يقتل **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ما تقدم في الكلام
والثمة من تطبيق عقوبة الله لعامله. ووجه الثاني ان وطى الذكر ليس به اعتداء انما
ولا بغار الناس على الذكر ويحرم على قتل اللواط بدعا ياربه على الحر اذ اذ اذ اذ اذ

وشدة المعقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود ويجوز تبعض الحقيقة ان يعزى بالقائه
من شأه وان انكح الي موته **ومر ذلك** قول مالك والشافعي في احد قوليه واحدا في اظهر رايه
ان هذا لا يبط الرجم بكل حال ثيبا كان او بكرا مع قول الشافعي في رايه قوليه واحدا في احدي رايته
ان حدة الرضا فينرف فيه بين البكر والشيب فعلى المحض الرجم على البكر الجلد فالاول شدد
والثاني فيه نوع تخفيف على البكر **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها طاهر لا يخفى
على الفطن **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في الرابع من قول مالك ان من اتي بهيمة يعزر
وهي الرواية التي اختارها الحنفي من اقوال احمد مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه والشافعي في
احد اقواله انه يحكم ويختلف بالبكرة والثبوتية والاقوال الثالث للشافعي انه يقتل بكرا كان او
ثيبا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة
الميزان ولعل هذه الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدنيا والورع كما لا ينفك عنها
وكهولة فيخفف على الاراذل والشباب بالاعتز بوقت ويشدد على اشرف الناس الكهولة بالحد
والقتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان كانت
البهيمة المؤطوعة توكل في نكت والا فلا وهو الرابع عند اصحاب الشافعي من عدة اوجه مع قول
مالك انها لا تذبح بحال ومع قول احمد انها تذبح سواء كانت له او لغيره وسواء كانت مما يوكل
لحمها ام مما لا يوكل فعلى الواجب فيها الصلحها فالاول فيه تشديد بذبحها والثاني تخفيف فيه
والثالث مشدد فيه **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال تذبح خفة الفاعل على
صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فان الناس كلما راوها يذكروا ذلك الامر ووجه من قال
لا تذبح عدو ورود في صحيح في الامر بذبحها **ومر ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يجوز للمواطي الاكل
كل منها ان كانت مما توكل مع قول مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قول احمد لا ياكل
منها هو ولا غيره ومع قول اصحاب الشافعي في امح الوجهين انها توكل مطلقا لفقدها
بقتضي التحريم فالاول مشدد والثاني والاربع تخففان على الفاعل وغيره والثالث
مشدد عليها **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
لو عقد على لحم من نسب او رضاع او على بعنة من غيره فهو طيب في هذا العقد عالما بالتحريم
وجب عليه الحد مع قول ابي حنيفة انه يجوز فقط فالاول مشدد والثاني مخفف **فراجع**
الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدنيا والورع والثاني على الاراذل
الناس كما مر نظيره **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحدا في احدي رايته
انه لا يحكم بوطي امته المروجة مع قول احمد في الرواية الاخرى انه يحكم فالاول فيه تخفيف
بشبهة الملك والثاني فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول
على من خاف الزنا من شدة العلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشد عليه لتكلفه في الوطى

الحرام بعد ان نقل حقه الى الشخص الذي زعمها له من غير قوة غلبه ولا داعية **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة واحدا لو شهد ثمان ان اتي بها في هذه الزاوية واثان على انه زني بها في زاوية
اخرى قبلت هذه الشهادة ووجب الحد مع قول مالك والشافعي لا يقبل ولا يحكم بالحد فالاول
مشدد والثاني مخفف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من قا من الزنا على
عده خوفا من الله فلم يدر اعنة الحد بشبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا والاعلام
من مخاف الله الذي حملنا القول الثاني عليه **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **فمقت** شيخ الاسلام
زكريا رحمه الله يقول ليس للمؤمن على من عصى الله تعالى اللوم الذي يترتب في حفظ ظاهره
عن الوقوع في الزنا بل يحل صا للناس بقبول اضافتها اليه ولو انه كان يحفظ ظاهره عن ذلك
لما قبل الناس اضافة شيء من النقائص اليه بل كانوا يثرونه ويحبون عنه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الشهادة في الزنا والعقد وشرب الخمر تسع بعد تسع من طوئل من الواقعة مع قول ابي حنيفة
انها لا تسع بعد تسع الا اذا كان للشهود عذر كبعده عن الاما فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك هو ما ثبت لنا من بطله وقد
تكون الفتنة لمحمد في ذلك الوقت الذي يغير الحد فيه ووجه الثاني ان الفتنة قد تكون
خمدت فتتحرك الحمة الجاهلية والنفس فيؤكل من ذلك الفتنة الشديدة كما ان الشارب
لكذلك قد يكون وقع له توبة صالحة **ومر ذلك** قول ابي حنيفة انه لو اقر على نفسه بالزنا بعد مدة
سبع اقراره ولا يسع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الائمة الثلاثة ان اقراره يسع في
الكل فالاول فيه تفصيل والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول
الاول من احدي شقي التفصيل انه لم يقر على ما يبطله ووجه الشق الثاني منه في عدم بطله
اقراره بالخمر انه لم يقر على ما يبطله بخلاف الزنا والعقد فذلك قال الامام ابو حنيفة
في شرب الخمر انه لا يسع **ومر ذلك** قول ابي حنيفة اذا حكم الحاكم بشهادة شريكان فسق الشهود
او باعوا عبدا او كفارا فلا ضمان عليه مع قول مالك انه ان قامت البينة على فسقهم فليس لهم
ومع قول الشافعي انه يضمن ما حصل من اثر الطرب فالاول مخفف والثاني مفصل وكذلك
الثالث **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ونوجه الاقوال الثلاثة طاهرا **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة والشافعي واحدا في احد قوليه ان ما سبب توفيقه الا من من الحدود والعصا
ومحيط فيه فارسته هل يكت المال مع قول مالك انه قد روى مع قول الشافعي واحدا في القول
الاخرى انه على قلة الاما فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد
على العاقلة **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ونوجه الاقوال الثلاثة طاهرا **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة انه لو وطئ جارية زوجته بادن زوجته له في ذلك فان قال طنت اهلها لان
فلا حد عليه وان قال طنت النحر حرم حد مع قول مالك والشافعي انه يحكم وان كان ثيبا

رحمهم ومع قول أحمد بخلافه جلد فالاول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة والثاني
مستند والثالث متوسط **فجمع** الامثال في ترتيب الميزان. ووجه الاول العذر للجمل بالخبر
في الشق الاول منه. ووجه الثاني عدم عدده بمثل ذلك لنزلة خفاء خبره على كل من اخطأ
اهل الاسلام اذا اخطأ الوطى لا يباح الا بذلك او عقده. ووجه الثالث انه امر مستنبه بين العلم والجمل
فكان فيه الجدل **ومر ذلك** قول مالك في المشهور عنه والشافعي في اخذ الاستدلال بيقين الحد على
عنده وامنه اذا قامت البينة عنده او اقرب من يدر به لا فرق في ذلك بين الزنا والقذف بشرط الخبر
وغير ذلك واما السرفه فقال مالك واحمد ليس للشيء القطع وقال الشافعي للشيء ذلك في
اصح الوجهين اطلاق الخبر. وممن من قطع به فقال ابو حنيفة ليس للشيء اقامة الحد في كل بل يره
الي لا ما فان كانت الامنة من روجه فقال ابو حنيفة واحمد ليس للشيء حد ما كان ابل هو للامام
او ناسبه وقال مالك والشافعي للشيء فعل ذلك بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامة
الحد على رقيقه. والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة الحد في رقيقه في القطع
وبينه تخفيف من حيث اباحه ذلك له والثالث تشديد على السيد. والاول من المستلذه
الثاني في الامنة المزوجه مستند على السيد. والثاني منها تخفيف عليه **فجمع** الامثال
ترتيب الميزان ووجه الاول من المسئلة الاولى كون العبد معدودا من مال السيد فانه تقويت
المنفعة فيه على نفسه اثار الحق والله عز وجل. ووجه الثاني كون اقامة الحد وبالاصالة
من منصب الامام لا من غيره فكان مقتضى ذلك على السيد كونه انظر امانة غالبا وانما جعل
الشارع اقامة الحد ودالي الامام لا عظم دون كل من قدر على اقامتها من المتغلبه ونحوهم دفعا
للفساد في الارض لعلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم من تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا
حمية جاهلية لانقره للاسلام والشرعية بخلاف الامام الاعظم واناسبه ليس له عرض عند احد
دون احد غالبا ويقدري على ان ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فاذا اقبل الامام شخصا ولو ظلم
لا يقدر غضبه ان يقتلوا الامام لاجله عادة **وقد** راي شخص قتل اخوة فقتل قاتله فرجع
اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ واولادهم فبلغ القتل ثلاثين رجلا. ولو ان القتل كان
على يد الامام قتل احد زائد على لئال لا اول فعلوا السيد لا تخاف من اقامته الحد على
رقيقه منه فهو كالامام لعدم قدرة غضبه العبد على قتل سيده عادة او قطع يده او مدهم فانه
ومر ذلك قول ابو حنيفة والشافعي في اخذ في اظهر وايتيه انه ان اظهر المرأة الحرة حل ولا
روح لها وكذلك الامنة التي لا عرف لها زوج ونفول كرهت او وطيت بشبهة فلا يجب عليها
حد مع قول مالك انها اذا كانت مقيمة ليست بغريبة ولا يقبل قولها في الشبهة والعصب
الا ان يظهر اثر ذلك كجهها مستغنية وشبه ذلك بما يظهر به صدقها فالاول فيه تخفيف
والثاني تشدد **فجمع** الامثال في ترتيب الميزان ووجه الاول عدم تحققها منها ما يوجب

الحد لاحتلالها وطيت وهي نائمة او غيبها فجلت من ذلك الوطى **وقد** روي البيهقي ان امرأة اخرج
لها في يوم من الايام جين وجدها خالما فقال عمر بن الخطاب من الذي عنده ان هذه ما هي من اهل
التهمة فاستقم منها عن شهادتها فقال يا امير المؤمنين اني امرأة ارجي الغنم واذا دخلت
في صلاحي فترها غلبت على الخشوع فاعينيت عن احساسي فترها اذا اخطأت من الفتاة فغشيتني من
غير علمي فقال لها رضي الله عنه وذلك طيب بك وراعتها الحد انتهى **وقد** حكيت ذلك لرجل
الامة الصالح عمر بن عبد الرحمن فقال ان الاول لا يتحقق الا من ارجل المرأة معاواة كانت عليه
الطفل فلا شعور لها بل جاع ذلك الرجل حتى خرج ماؤها وتخلو لولد من واحد من خصائص
عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي لها شعرت بوطي الرجل فخرج ماؤها ولكن
استحييت من الناس فاورث ذلك شبهة عند عمر فذكر الحد عنها انه سلكها فوطها فاطقت
لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد تزوج الرجل منها فاحضها بها بشبهة الباقي في رحمتها فطلق
من ذلك الولد وانها كانت من ذرية ام عيسى في المقام كما قاله الفتح الملك في ذيل قصص من مقام
ما الزوج كذلك قام مقام نوح ملك او شيطان في ذيل هذه المرأة مقام الزوج او السيد
عادة فقالت هذا بعيد انتهى واما وجه قول مالك الذي هو مقابل قول الامنة الثلاثة
انها حد فهو لعدم ابدائها بشبهة يدرها الحد عنها عنده فاعل ذلك والحد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفقوا لا يمتد على ان الحر البالغ العاقل مسلم المختار اذا قذف حرا غافلا بالعام شيئا عفيفا
لم يحد في زماننا في زمان او قذف حرة بالغة عاقله مسلمة غير لاعنة لم يحد في زماننا
الزنا وكان في غير ذلك والحرب وطلبه المقدوف بنفسه اقامة حد القذف لزما فانما جلد واحدة
لا يحد على ثمانين. وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافا للوزاعي
فانه قال حد العبد حد الحر. وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يحد في قذف عبده وبه قال كافة
الفقهاء خلافا لادريس بن حكيمة انه قال قاذف العبد والامنة حد. واتفقوا على ان القاذف
اذا اتى ببينة على ما ذكر سقط عنه بها الحد. وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يثبت له القتل
له شهادة هذا اما وجدة في باب من سائل الاتفاق. واما ما اختلفوا فيه **فمر ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك في المشهور عنه انه لو قذف جماعة حد حدا واحدا سوا قذفهم بكلاما او بكم
مع قول الشافعي في احد قوليه انه يحد لكل واحد حدا ومع قول احمد في اشتهار الرواية عنه
انه ان قذفهم بكلمة واحدة انهم عليه حد واحد او بكلمات فكل واحد حد. والثاني من روايتي
احمد اهوران طلبوه من قذف كل واحد منهم حد فالاول فيه تخفيف. والثاني تشدد
والثالث مفصل وكذلك ما بعده **فجمع** الامثال في ترتيب الميزان وكل من هذه الاموال
وجه لا يحد على الفطن **ومر ذلك** قول ابو حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان يؤي به القذف

مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان يوفي به القذف وحشره
 وجب الحد وقول احمد في اخذ رواية ابيته انه يوجب الحد على الاطلاق في رواية اخرى كذهب
 الشافعي في الاول تخفيفا على القاذف والثاني تشديدا عليه والثالث مفصل وكذلك اخذ
 رواية احمد **فخرج** الامري الى مرتبة الميزان ووجه الاول خفة امر القاذف في الاذي عادة وهو
 خاص بصاحب الرغبات النفسانية والاكابر الذين لا يرعون الخلق من الاقلية رضي الله عنهم ووجه
 الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالاكابر من اهل الدين الذين يراعون الناس عندهم عند
 الخلق ومنه ما يوجب قول الشافعي احمد ويصح ان يقال وجه الاول ان قيل ذلك لا يخلو
 من قصدا خدب الله في نفسه فناخذ له حقه منه وان كنا لا نعلم عينة نظيره لذلك القاذف
وقد كان عمر الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض واذا قال الله القاذف لم ار احدا متعبا
 بذلك يقول له عمرو ركه على من شئت ووجه الثاني ان قد غير المعنى لاحتماله كذا في
 للناس لان كل واحد يقول المراء بذلك غيري **ومر ذلك** قول مالك انه لو قال لعربي يا بني
 اوياروي او يا بني اوياروي او لرومي يا فاري او لرومي لم يكن في ذلك من هذه صفة كان عليه
 الحد مع قول لائمة الثلاثة لاحد عليه فالاول مستدرك والثاني مخفف **فخرج** الامري
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول استدراك لان في جمل ما فيه من راحة الطعن في نفسه وري
 والدنة بالزنا ووجه الثاني ندرة ما لم يقدف من مثل ذلك اللفظ والنادر لاحتماله حال الجأ
ومر ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف حق لله تعالى وليس للقذوف ان يسقط ولا ان يبري
 منه وان مات لم يورث عنه مع قول الشافعي واحدا في الظاهر وايتيه انه حق للقذوف ولا
 يسقط في الاصل بسنه وان له اسقاطا وان يبري منه وان يورث عنه وبه قال مالك
 في المشهور عنه الا انه قال متى وقع الى السلطان لم يملك القذوف الاسقاط فالاول فيه
 تشديدا على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان
 ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا رفع اليه ويحترق قبول السفاعة في اسقاط
فخرج الامري الى مرتبة الميزان **وسمي** شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول كل شيء في
 فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الى حق الله من حيث تعدي ذلك المعاصي حدود الله
 ووجه الى العبد فاذا ابرأ العبد من حقه بربى بقي حق الله تعالى في العبد فيه تحت مشيئة الله
 ان شاء عذبه وان شاء عفى عنه قالوا ليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد واراة
 الحق تعالى ليس لنا حق من حق الله تعالى وغير متعلق بالوجود مدخل فيه قال وقد اجمع القوم
 على وقوع النقص التوحيدي لا يكون الا لخلق الخلق والافان التوحيدي لا ينتقص لنفسها لكونها
 فاعلة في الحقيقة وظالمة لذلك الفعل انتهى **وكان** عند الله بن عباس ومحمد بن سيرين
 وغيرهما اذا وقع احد في غير عزمهم وطلب منهم ان يقولوا له ان الله تعالى حرزا غراض

المومنين ولا يبيحها ويحفظها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله اعلم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
 ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بغيره القذوف مع قول مالك والشافعي لا يورث ودين
 يورثه ثلاثة اوجه لا يحكم بالشافعي احدهما انجح الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوات الانساب
 فخرج منه الزوجان والثالث العصبات دون النساء فالاول تخفيف على القاذف لكونه ليس للورثة
 وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد عليه ووجه الاول في ثبوت القياس على الاموال
 ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يقع اقترانها والبال كل واحد منهما بوجهه وليس يخرج
 سرقه عليه ويستوي الاول ولا هكذا القرابة من النسب ووجه الثالث من لا وجه شدة ارتباط
 العصبية ببعضهم بقصا فكانوا اشتد تعلقا وارتباطا بالمقدوف من مطلق الورثة **فخرج**
 الامري الى مرتبة الميزان والله اعلم **باب** **السرقة** اجمع الائمة على ان
 الحر سرق في وجوب القطع والتفقوا على انه اذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم
 نصيب ان علي كل واحد منهم القطع والتفقوا على انه اذا سرق فقطع يده اليمنى اذا سرق ثوبا قطعت
 رجله اليسرى والتفقوا على ان العين المستروقة يجب ردها ان كانت باقية وعلى ان الوالد
 وان علموا لا يقطعون بسرقته ما لا ولادهم وعلى ان سكر من سرق لا ضمان عليه وعلى انه اذا
 سرق من الخمر وهو من غير اهله قطع واجتمعوا على ان السارق اذا وجبت عليه القطع وكان ذلك اول
 سرقته وهو صحيح لا طرافاة يده اليمنى من مفضل الكف ثم خمس ثم اذا عذف سرق ثوبا فوجب
 عليه القطع ان يقطع رجله اليسرى من مفضل القدم ثم الخمسة وان كان له طريق المسحق
 قطعه ان يقطع ما بقده هذا ما وجدته من سبل الجاه والافتاق **واما ما اختلفوا فيه** **فمر ذلك**
 قول ابي حنيفة رضي الله عنه نصيب السرقة دينار او عشرة دراهم او قيمة احدى ارجل مالك
 واخذ في الظاهر وايتيه انه ربع دينار او ثلاثة دراهم او ما قيمته ثلاث دراهم ومع قول الشافعي
 هو ربع دينار او درهم او غيرهما فالاول تخفيف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني
 تخفيف في امر النصاب مشدد في امر القطع وكذلك قول الشافعي **فخرج** الامري الى مرتبة الميزان
 وتوجيه الاموال الثلاثة راجع للاختلاف في من الخبز الذي ورد انه يقطع في ثمنه فعند ابي
 حنيفة ان ثمنه كان دينارا او عند مالك واخذ والشافعي انه كان ربع دينار فكلها كلة القطع
 بما قاله اقامته ولا يخفى ان ابدا افوال الائمة في هذه المسئلة ورفا في حرمة المومن ان سرق
 قول الامام ابي حنيفة كما ان اشد هم ورعا في حرمة الاموال القيمة افوال الائمة من طر اصل الامران
 من الائمة من ابي حنيفة الدنا ومنهم من ابي حنيفة الاموال **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان ثمن
 الخبز الذي يقطع من سرقته هو ان يكون حرزا شي من الاموال فكلا كان حرزا شي فلهما حرزا
 جميعهما مع قول لائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والفرق معتبر في ذلك فالاول
 مشدد في امر الحرز من حيث انه جعل حرزا لذهب مثلا حرز غيره من الامنعة الحسية كما ان ابا

مستند في القطع والثاني قد تبين العرف في ذلك **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الحرمة مال المسلم وغيره لفرق بين قليله وكثيره فما كان حرزا لدمه مرقم فهو حرزا لاربعه من الذهب
وهو وجه الثاني الذي هو اتباع العرف في الحرز والا فان مكان حرز زالة الحرز من حرز الذهب
والحرير **وقد** قال تعالى للمجد على الله عليه وسلم هذا العرف بعيني اذ الميراث يترك
في معرفة مقدار شيء فاعلم بالعرف فيه وضار العرف من قواعد الشرع على هذا والعرف هو كما عايناه
الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة فليس هو من شتم القانون خلافا لبعضهم **ومر ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان يثبت القطع فيما يشع فسادا اذ ابلغ الحد الذي يقطع فيه بمثله بالقيمة
مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع فيه وان بلغت قيمته نصا بالا ولا مستد في القطع والثاني
مخفف منه **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اضبط البراءة الدقة من حقوق
الخلف ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم ولا يقطع فيما يشع استقامته عادة بخلاف
التقود والنياب ويخوذلك مما ينتفع به مع بقا عينه فانما شدة في الحرمة لا سيما اذا كان
الطعام في ايام الرخا فان امره يخفف على النفوس اكثر من ايام الفلا ومن ذلك بغير توجيه
قول ابي حنيفة فان سرقه الطعام ايام الفلا زما يكون اشتد على صاحبه من الذهب والحرير
ومر ذلك قول الائمة الثلاثة ان من سرق ثوبا معلقا على الشجر لم يكن محرزا بحرزه بخلاف عليه
قيمه مع قول احمد بخلاف قيمته مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني
مستند بوجوب قيمتين **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة المال
فكل وجهه والامر في مثل ذلك راجع الى الامور واني **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان يحدد
العارية يقطع اذ بلغت قيمة ذلك نصا مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته
نصا بالا ولا مستد في القطع والثاني مخفف فيه **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان جعل العارية عند كجها في حرز كجامع انه استامته على حفظها فكان حمله لها كفتح
الحرز واخذها لا سيما ما ورد في الحديث انها مضمونة ووجه الثاني ان المعاري هو المهر
في غارة من لا يوم من مئة الحنك فلو استامته او كان من المعروف عدم قطعه ثانيا اذ عرفت
له الحيانة **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان يحدد لودعة لا يقطع مع قول احمد
انه يقطع فالاول مخفف والثاني مستند **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ونوجهها بعلم
من توجيه العارية قبله **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والثاني مخفف على جماعة اشتركوا
في سرقه نصا مع قول مالك انهم ان كانوا الاخوان حول الى تعاون عليه قطعوا وان كانوا
ثما يمكن الاتقاد بحله فقولان لا يصح به فالاول مخفف على السارقين والثاني فيه تفصيل
فترجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضوا لا يحد في تحصيل اثر الدنيا
ووجه الاول من شق التفصيل عكسه **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان لو اشترك

اشان في لقب فدخل احدهما واخذ المئاع وناولته الاخر وهو خارج الحرز او ربه اليه فاحده
فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع على واحد منهما فالاول مستد على
الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الداخل هو العار فحقبة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم استقلال واحد
منهما باللقب والاخراج للذين لا يمل الشربة الابهام جميعا عرفا فلذلك كان لا يقطع على احدهما
تقطعا لحرمة ما واحدا واحدا في حقيقة قول ابي حنيفة **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واخذت لو اشترك جماعة في
لقب ودخلوا الحرز واخرج بعضهم نصا ولا يخرج الباقيون نصا ولا اعا نوا في الاخراج
وجوب القطع على الجماعة كهم مع قول مالك والسالم على انه لا يقطع الا من اخرج فالاول مستد
على من ساعد في اللقب ولم يخرج ولم يعين والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج المئاع
فترجح الامر الى مرتبة الميزان وبوجهه القولين يعلم من مساليل البيهقي **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة لو نعت شخصان حرزا ودخل احدهما وقرب المئاع الى اللقب وتركه فادخل الخارج يده
فاخرجه من الحرز ولا يقطع عليهما مع قول مالك ان الذي اخرج يقطع قول واحد وفي الحديث
قوله لا يحاسبه قولان ومع قول السالم في اصح قوليه انه يقطع المخرج خاصة ومع قول احمد عليهما
القطع جميعا فالاول مخفف والثاني مستد في القطع الذي اخرج وفيه تخفيف الذي قرب
والثاني مستد على الناب والمخرج والمقرب **فترجح** الامر الى مرتبة الميزان ونوجهها بعلم
من توجيه المساليل السابقة **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان البناش يقطع مع قول احمد
حنيفة وحده انه لا يقطع فالاول مستد على البناش والثاني مخفف عليه **فترجح** الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان المخذ او المشوق كالحز لكفى الميت بعدد ذوات التراب
مع زيادة الاعتبار بقيام السرق من الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بخز عادة ويصح حمل الاول
على الساق في المحكة في السد والثاني على من كان بالقد من ذلك مع غفلة القربا من مزاينة
الله تعالى وعز الاعتبار بالموت ويخوذلك **ومر ذلك** قول السالم في اخذ من سرق من سائر
الكعبة ما يبلغ منه نصا يقطع مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يقطع فالاول مستد خاص على
دخل الايمان قلبه وعرف عظم حرمة الكعبة وسبقها الى حرم الله تعالى الخاصة شرانته حرزا
والثاني مخفف خاص برغاع الناس الذين غلط حجابهم وجملة كونهم في حرم الله تعالى وغابوا
عن تعظيمها فلذلك خفف هذا لانما ان عليهم **وقد** اجمع اهل الكشف على انه لا يقطع
لعبدان يعطى امر الله تعالى على الكشف والشهادة اذ لا يلد له من حجاب اقله ظنه في
الله تعالى انه يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لو طرأ له بواحدة ما وقع في ذلك الذ
وبوجه حديث الحكيم الترمذي في نوادر الاموال سرقوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا اراد الله تعالى ان يفاذ قضايه وقدر سلب ذوي العقول عقولهم على ان يفتي قضاة

وقدره فيهم ردة عليهم عقوبتهم ليغيبوا انتهى ومعنى ليغيبوا اي ليبتونوا ويستغفروا وقد
فهم بعضهم ان هذا العقل الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشري عظيمة
لنا اذا اعصينا لكوننا با وقعا فطري معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقله فهو غير مكلف
فلا يؤاخذ الله تعالى بشيء وهذا فهم سقيم لانه يؤذي الى ان الله تعالى يؤاخذ العصاة بما
فعلوا منطلقا وهو خلاف الجماع والذى فيه من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب هو
شعوره انه بين يدي الله تعالى يراه فيتوارى عنه هذا الشعور حتى يقع في مخالفة رغبة
من الله تعالى بالعبد ان لو صح انه غير محبوب عن الله تعالى لما كان يقع له الوقوع في مخالفة
انداؤا لانه وقع ذلك مع شعوره ان الله تعالى يراه لكان في اعلى طبقات سواد الادب واستحق
الحسنة والسخة لصورة بل روي الجلال السيوطي ان شعثا في جامع بني امية في زمن محمد بن
قلاون عث بمقعدة امامه وهو في الصلاة فسحبه الله خنزيرا وحسج هاربا الى البراري
والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضرا نظريا احيى العقوبة هذا الشخص لكونه
مسرقة امامه في حرقه الله عليه وجهه لانه لا انتهاك او الغيبة عن التكليم هو في حرقه به
وفي الصحيح ما يؤيد ما قلناه من لنا قيل ايضا وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يري في الزاني
حين يري وهو مومن ولا يسرق استارق حيز يسرق وهو مومن الحديث فان معنى وهو مومن
ان يعلم ان ربه يراه حال زناه او سرقة بل يذبح ايمانه عنه ويصير عليه كالظلة رجة به
كالجباب الذي يمنع عنه تروك العذاب ووصوله اليه فظاهر ارتفاع الايمان عنه بحسب
ما يتبادر الى الاذهان ان ارتفاع الايمان نعمة على العاصي والحال انه رجة به وهذا من
عناية الايمان بصاحبه ومثله اذا اوضح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي يقاوه
الله تعالى عن الزاني في السارق فليحظر في سائر كل اية جافها لفظ الايمان وتخصيصه
بما فيها فان كان في ذكر الحساب والبعث او الحشر او النور مثلا فعنا لا يؤمنون بالحساب
او لا يؤمنون بالبعث او لا يؤمنون بالحشر او لا يؤمنون بالنور **وهكذا** فصح قولنا ان معنى
لا يري في الزاني حين يري وهو مومن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مومن اي بان الله
تعالى يراه فقط وليس المراد ان الله غير المومن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبنكره وكبره او
البعث او الحشر او الحساب او الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ اذا
ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان كاهلا بالصفات
التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكل ايمانه بالابايمانه بالصفات كلها ونظيره ذلك محنة
النوبة من ذنب وهو مقرر على ذنب اخر وبالجمل فالعقل الكامل لا يغيب ربه انما حال
عقله وقد اجمع القوم على ان كل من كتب عليه كتاب لسأل ذنبا واحدا فهو ناقض العقل
وقد كان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قومه لا يقول فليستظر الشيا انتهى **وسمع**

سيدى عليا الخواص حقه الله يقول ما يحب الله تعالى العبد عن شهوة ربه حال المعصية بلا
تجمله بين يديه وكان العبد يستحي من ربه اذا عصاه فذلك الحق تعالى يستحي من عبده
ان يشهد بانه تعالى يراه فانه تعالى ما يدبنا الى خلق من الاخلاق الحسنة الا وكان تعالى ولي
متاب ذلك الخلق انتهى **وسمع** ايضا يقول ان بسط الحق تعالى بساط العكر لعبداه
المؤمنين في الآخرة بسطه واراد ان يجعلهم وقال بعبارتي ما وقع منكم في الارل الدنيا من الخلفات
الابتنائي وقدرى وانفاذ مشيتي التي تقدر ان يكره ما فيقول الجحد الكلال فجعلهم ويكاد
احدهم يطير من العجز وهذا من اعلى عايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعيد عن عبده
المؤمنين ويقبض لهم المقادير في تلك الدار كما في الدنيا فذلك السرقة لانه من سر
القدر بل من العبد اذا قال في دار التكليف يشكره ان الله تعالى هو الذي قد عجل لك قبل
ان اخلق واوجب عليه الرضا لقضا دون المقضي وسلوك الادب معة لان حفره التكليف
وكشف الفناع عن وجهه نسبة الفعل الى العبد حقيقة لا تقبل المخالفة او قبلت المخالفة
لربها اجمع الانسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء **فصل** ان الحق تعالى لا يباسط
عبدًا في الآخرة ويعتد عنه الا ان كان متادبا معة تعالى في حال التكليف وهذه عبرة من ليا ب
المعرفة فتأمل فيما تحط بها علما ولنخرج الى مثل المسئلة فنقول وما يؤيد اننا في واحد
في قولها بقطع يد من سرق من سارقة الكعبة ما يكون ثمنه نصابا ما ورد في الحديث من تخطيط
العقوبة على السارق في الحرم فصح والله تعالى اعلم **ومر ذلك** قول ابن حنيفة والحد في
اخذ روى ابيه انه اذا سرق ثلاث مرة لا يقطع له يد ولا رجل اخرى لان اليد والرجل اكثرا
تقطع في السرقة بل يخل بس مع قول مالك والشافعي انه يقطع في السابعة به السري وفي
الرابعة رجله النبي وهي رواية اخرى عن احمد فاول فيه تخفيف على السارق والثاني
فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهرهما تقدم فان بعض الامة يراعي حرمة المال
وتعظيم يراعي المومن وتقدم في مسائل لا تقاوان الامة اتفقوا على انه اذا سرق قطعت
يدك اليمنى فان سرق ثانيا فطعت رجله اليسرى فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله اعلم
ومر ذلك قول الامة الثلاثة ان حد السرقة يثبت باقراره مرة مع قول احمد وابي يوسف
لا يثبت باقراره مرتين فلاول فيه تشديد على السارق والثاني فيه تخفيف عليه **فجمع**
الامثالي من تنبى الميزان **وهو** الاول استنباه ان اعدايق على نفسه بما يوجب القطع
كاذبا والنكر انما يكون عند خوف الرية فيجمل الاول على مثل القول والذبح السالين
فخر تطيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحل الثاني على من كان بالصفة من ذلك احتياظا له وللامام
اذ اقام على قطع عضو آدمي وهذا منية الله عز وجل ولا ينبغي ان يهدر بالينة الا بالهنا
ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار تجر به على هدمية الله بغير ان ذنبا فهو قاتل نفسه

في الاثر سكرته مرتين عند هذا الامام من اجاب لكل من الامامة وجهه والله اعلم **ومر ذلك**
 قول الامام اني حنيفة لا يجمع علي السارق وجوب العزم مع القطع وان تلف السرقة فانما اخذ
 السرقة منه العزم لم يقطع وان اخذ السارق القطع واستوفي لم يعزم السارق مع قول مالك ان كان
 السارق مؤثرا وجب عليه القطع والعزم وان كان معتمرا لم يجمع بينهما بل يقطع ومع قول الشافعي
 واخذ يجمع القطع والعزم علي السارق فالاول تخفف والثاني فيه تفصيل والثالث شدد
فراجع الامري مرتين الميزان. ووجه الاول ان يكون السارق عن العزم فلا يجمع مع القطع
 بشي ووجه الثاني التعليل علي السارق وجوب العزم ان كان مؤثرا بخلاف المعسر تخفف عنه
 لان له راحة عند رماه من العاقبة والحاجة ووجه الثالث التعليل عليه نفسيا استوى
 فعله وبينان خسة نفسه والعفلة عن شهود الخوف تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة
وقد كان الحسن البصري يقول والله لو خلف كالف ان عمال الحسن اعمال من ليوم من يوم الحساب
 لقلت له صدقت لا تكفر عند عينيك ففيل في ذلك فقال لو كنا يوم من يوم الحساب انما بنا كما بنا
 ما وقع احدنا في مخالفة لاسر ولا جهر انتهى **ومر ذلك** قول ابني حنيفة انه لا يقطع احدا من زوجين
 بسرقة مال الاخر سوا اسرق من بيت خاص لاحدهما من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك والاشهد
 في احديهما يائنه والشافعي في ارجح اقواله انه يقطع من سرقة منهما من حرز خاص للسرقة ومنه
 مال مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول احمد في رواية الاحري والشافعي
 في القول الاخر انه لا يقطع احدهما بسرقة مالا لاخر علي الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع
 الزوج خاصة فالاول تخفف علي الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع
 احدهما الا ان سرق من حرز خاص احدهما كما انه مشدد من حيث القطع والثالث تخفف
 والرابع مفصل **فراجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول ان كل من الزوجين مع صاحبه
 متخذ معه كانه هو ووجه الثاني ان كلامهما كالاجنبي والثالث كالاول لان كل من الزوجين
 ووجه الرابع ان المرأة لها حق النفقة والكسوة علي الزوج فلا يقطع للشبهة في استحقاقها
 بعض ما سرقة ولو حكم الشيوخ في ماله بخلاف العكس **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الولد
 لا يقطع بسرقة من مال ابيه مع قول مالك انه يقطع بسرقة ماله بوجه البهنة فالاول
 تخفف علي الولد والثاني مشدد عليه **فراجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول غلبة
 رحمة الوالد علي ولده عادة حتي انه لم يبلغنا ان الولد اسقي في قطع ولده ابدا حين سرق
 ماله ابدا والحدود في الغالب انما تقام بخلاف الحق والعباد من بعضهم بعضا ووجه
 الثاني قدر الشبهة كما قال الامام مالك ويصح حمل الاول علي اهل الكرم والمروة والثاني
 علي اهل البخل والشر والحرس من يكون ماله عنده امر من ولده فقل هذا اجابة الحاكم
 الي قطع ولده اذا طلب ذلك من الحاكم وما قصد الوالد بقطعه رده ووجه من الجراة علي

معاني الله استخفافا لمخالفات ما اذاه ذلك الي ما هو اشد من القطع للشفقة عليه الاستعانة
 منه **ومر ذلك** قول ابني حنيفة واخذ الله لا يقطع بسرقة صنم من ذهب او فضة ولا صنم عليه
 في كسره لانتفا كما مر قول الباب مع قول مالك والشافعي انه يقطع بسرقة الصنم فالاول تخفف
 والثاني مشدد **فراجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول النظر الي كونه مالا في الجملة
 وقد يسره صاحبه ويصونه حلليا ووجه الثاني النظر الي كونه مالا في الجملة
 من سرقة حكم من اذا استكر او غيبه حتي لا يعبد من دون الله وذلك من جمل طاعة الله فلا
 يقطع **ومر ذلك** قول ابني حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحرز عليها حافظ قطع ان كان يلا فان كان
 نهائا لم يقطع مع قول الشافعي واخذ في احدي روايتيه انه يقطع مطلقا ونظرا من سرقة
 كان في الحرز مما حرس فعليه القطع او يترك الاخرس او وصي تخصا وغفل ولا يقطع فالاول تفصيل
 والثاني مشدد **فراجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول ان البطل يحمل السرقة غالبا
 فكان كالسرقة من الحرز بخلاف الثمار مع ملاحظة ووجه الثاني انه سرقة من حرز على كل حال
 عرفا فاذا اخلع الانسان ثيابه في المشي ودخل الحرز كان موضع قطعها هو حرزها والله اعلم
ومر ذلك قول ابني حنيفة ان سارق العين المغصوبة يقطع ولا يقطع سارقا العين المسروقة
 وان كان السارق الاول قد قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قول مالك انه يقطع
 كل منهما ومع قول الشافعي واخذ الله لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب الاول
 مفصل والثاني مشدد والثالث تخفف **فراجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول
 ان الغاصب اذا اخذ العين المغصوبة جزاء وعنا للشرعية بخلاف السارق فانه اذا اخذ
 العين سرقا وهو خالف معتد للهرب فذلك قطع السارق من الغاصب فغلبت عليه ردة
 السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كل من السارق والمسروق منه احدهما لا يغير
 في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وبقد علمه بذلك فهو معتد كحدود الله وكاله كان
 شريكا للسارق الاول وحين سرق فذلك وجب عليه جميعا القطع وليؤديه حديث من سرق
 سيرة فعليه وزرها وزر من علي فخا ووجه الثالث قوله تعالى لا تروا زرة وزر اخري
 فكان الاشر علي الغاصب والسارق وان السارق من كل منهما فلكل من الاموال الثلاثة وجه
ومر ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان السرقة من الحرز لم يقطع بقدر البينة علي انه
 سرق نصا من حرز قطع بكل حال ولا تغفل كمواة الملك مع قول ابني حنيفة والشافعي واخذ
 في احدي روايتيه انه لا يقطع وسماة السارق والطريق ومع قول احمد في احدي
 رواياته انه يقطع وفي رواية الاخرى انه يقبل قوله ان البركن تغروفا بالسرقة وتسقط
 عنه القطع وان كان مغروفا بالسرقة قطع فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث
 مفصل **فراجع** الامري مرتين الميزان ووجه الاول قوة التهمة وظلم الكذب في مثل السارق

وهو به ما يوجب قطع يده او رجله **وقد** صرح الشارع بقوله ولا يترك السارق حين
يسرق وهو مؤمن فنفى عنه الايمان ومن نفى عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما
يدفع عن نفسه به القطع **ووجه** الثاني العمل بخديث اذروا الخدود بالشبهات وقوله
ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق **ووجه** الرواية الثانية لاحد هو الوجه في القول
الاول **ووجه** الثاني الاول من الرواية الثالثة المفصلة لاحد ظاهر **ووجه** الثاني
منه العمل بالقرائن **ومر ذلك** قولنا في حفيضة واحمد في اظهر رواية واصحابا الشافعي ان
القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المالك مع قول مالك واحمد في احدى روايته
انه لا يفتقر الى مطالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق **والثاني** فيه تشدد
عليه **فجمع** الامراي ترتيبا الميزان **ووجه** الاول ان الغلب في لقطع حق المخلوق
ووجه الثاني عكسه **ومر ذلك** قولنا في حفيضة انه لو قتل رجل رجلا في داره وقال
دخل علي ليأخذ مالي ولم يبدف الا بالقتل فلامود عليه اذا كان الداخل معتز وفا بالفساد
والافعليه القود مع قول الائمة ان عليه القصاص لان ياتي ببينة فالاول مفصل
فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه **والثاني** تشدد لان ياتي ببينة **فجمع**
الامراي ترتيبا الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومر ذلك** قولنا لائمة
الثلاثة يجب القطع في الصبيود المملوكية المسروقة من خرقا وكذلك يجب القطع
في جميع ما يتولى في العادة ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصبيود وما
والحجارة ارضا غير مباح مع قولنا في حفيضة ان كلما كان اصله مباحا فلا قطع فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامراي ترتيبا الميزان **ووجه** الاول انها من الخرز ووجه
الثاني النظر الى اصلها تغليب الحرمة الادمي على حرمة الاموال **ومر ذلك** قولنا لائمة
الثلاثة انه يجب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نصا با مع قولنا في حفيضة لا يجب
القطع في الخشب لاحشب الساج والابوس والصدك القنا فالاول تشدد والثاني
مفصل **فجمع** الامراي ترتيبا الميزان **ووجه** الاول ان الخشب على كل حال **ووجه**
الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب لا ما كان غاليا لقيمة كالساج والابوس **ومر**
ذلك قولنا في حفيضة ومالك ان العباد لو غلبوا فمقطع البشري عن البعير اجزا ذلك مع
قولنا الشافعي واحمدان على القاطع الدية ووجب عندنا الشافعي في اظهر قوله واحمد في احدى
رواياته اعادة القطع فالاول فيه تخفيف **والثاني** فيه تشديد **فجمع** الامراي
ترتيبا الميزان **ووجه** القولين ظاهر اما الاول فمقصود الردع والترجيذ **واما**
الثاني فلا قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه امر الشارع فهو ردة **ومر ذلك** قولنا في حفيضة
لو سرق نصا بشرا ملكه بشرا او هبة او ارض او غير ذلك سقط القطع مع قولنا لائمة

امير

الثلاثة انه لا يفتقر سواء كان قبل الترافع ام بعده فالاول فيه تخفيف **والثاني** تشدد
فجمع الامراي ترتيبا الميزان **ووجه** الاول انه صار مستحقا لذلك المسروق **ووجه** الثاني
ان القطع انما هو في نظير تعدي حد الله تعالى كما لم يتركه بل يتركه مستوط الفطع وورد المسروق
الى صاحبه **ومر ذلك** قول الامام ابو حنيفة انه لو سرق مسلمانا من مال مسلمانا من لقطع مع
قول الائمة الثلاثة انه يقطع فالاول تخفيف **والثاني** تشدد **فجمع** الامراي ترتيبا الميزان
ووجه الاول النظر الى انه ما خزي في الاصل **ووجه** الثاني النظر الى انه يملك للمشتا من فاجرة
عليه احكاما لذمة **واما** لا اسلاما ما في بلادنا **ومر ذلك** قولنا مالك واحمد لو سرق مسلمانا
او معاهد وجب عليها القطع من قولنا في حفيضة انه لا قطع عليها مع قولنا الشافعي في قول يقطع
وفي قولنا يقطعان فالاول تشدد **والثاني** تخفيف **والثالث** متردد تشدد **فجمع** الامراي
الامراي ترتيبا الميزان **واما** لا اسلاما ما في بلادنا **واما** لا اسلاما ما في بلادنا **واما** لا اسلاما ما في بلادنا
لما اسري في بلاد الحرم تخاف لانها من غيرهم يستيب قطعنا للمعاهد والمشتا من قطع والامرك
مر اهاة للمصلح **باب** **قطاع الطريق** اتفقوا لائمة على ان من برز
واشتر السبل تخفيفا للتبديل خارج المصحة لا يدرى كماله العوت فانه كماله قاطع للطريق
جار عليه حكم الحارمين **واتفقوا** ايضا على ان كل من قتل واحدا المالك وجب اقامته الحد عليه فان
عفى ولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في سقوط الحد عنه وان مات احد منهم قبل القدر
عليه سقط عنه اذا الحدود وحق الله عز وجل وطولت تحقوا لا يبين من الانفس والاموال والمال
الان يعني عنهم فيها هذا ما وجدته من سبيل الانفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمر ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك
انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل الامام اجماعا دمه من قتل او صلب
او قطع اليد والرجل من خلاف او النقي والجسد الاول فيه تخفيف **والثاني** فيه تشديد
حيث تخيير الامام في ذلك **فجمع** الامراي ترتيبا الميزان **ووجه** القولين ظاهر **ومر ذلك**
قول الامام ابو حنيفة كقيمة الترتيب المذكور في الآية الكريمة انهم ان اخذوا المالا لقتلوا
كان الامام الجهاد ان شافطع ايدىهم والرجل من خلاف او قتله او صلبه او ان ساقته
ولم يصبهم **وصفة** القلب عدة على المشهور من روايته ان يصب حيا ويخرج بطنه بريح الى
ان يموت ولا يصب اكثر من ثلاثة ايام وان قتلوا او لم يأخذوا المالا قتلهم الامام
هذا ولا يفتقر الامام الى عفو الاوليا وان اخذوا المالا لم يمسوا او ذبح المأخوذ لو قسمه
على جماعة اصاب كل واحد عشرة ذراعا وما قيمته عشرة ذراعا قطع الامام يده ورجله
من خلاف فان اخذوا قبل ان يأخذوا المالا قتلوا وانما حبيهم الامام حتى يخذلوا

نوبة أو موتوا فمعد صفة موجب الصلابة والنفى عند الامار ابي حنيفة وقال مالك الحايون
بفعل الامار فمعد ما يراه ويجهل فيه من كان مثمر اذا رايه قوة قتله وسر كان ذا قوة فقط قاده
فحاصله انه يحجون الامار من قبله ويصلبونه وقطعهم وان لم يقتلوا او لم يخذوا ما لا على ما يراه
ارفع لهم ولا مثاهم **وصفة** النفى عند ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويحبسون
فيه وصفة الصلابة عند كصفة الصلابة عند ابي حنيفة وقال الشافعي واخذوا اذرا قبل ان
يقتلوا انفسا او ياكلوا ما لا تقوا وصفة النفى عند الشافعي هو ان يطلبوا اذاهم لو القيام
عليهم الحدان انوا حدا وصفته عند ابي حنيفة في احدى رايته كالشافعي وفي رواية الاخرى ان لا
يتركوا ايا وون في بلد وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامار اذ يتركهم وان يتركهم من خلاف
يخلون وان قتلوا واخذوا المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا او لم يخذوا
المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلابة عند الشافعي واخذ بعد الغنل وقال بعض الشافعية
يقتل بعد ان يصلب حيا ومدة الصلابة عند الائمة الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه
الاسم فكلما راي حنيفة منفصل ايل الى التشديد وكلاما لك محتمل التخفيف والتشديد يكونه
راجعا الى راي الامار مع تحقيقه في صفة النفى والصلابة من وجه اخر وكلام الشافعي في الحد مشدد
من وجه مخفف من وجه اخر في حتم الغنل وقد حتمه واما الكلام في مدة الصلابة فنقول
اخذنا **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان وكل شي مما اختاره الامار وجهه **ومر ذلك** اغتبار
الائمة الثلاثة للصلابة في قتل المحارب مع قول مالك انه لا يغنر ذلك فالاول مخفف في قتل
المحارب انا كان المال الذي اخذ في دون نصاب **والثاني** مشدد **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان
وجه الاول لقياس على قطع السرفة **وجه الثاني** انه لا يشترط في قتل المحارب ان ياكل قنط
النصاب لانعام المحاربة الى اخذ المال فكانا التعليل عليه من جهة المحاربة لان جهة النصاب
ومر ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم الغنل والاحذوا بعضهم
روا كان للزاد حكم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الردع غير التعزير بالحبس
والتعزير ونحو ذلك فالاول مشدد **والثاني** فيه تخفيف **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان
وجه الاول اكتفا بوجود المحاربة سواء اباشر بعضهم الغنل ام لم يباشرو **وجه الثاني**
ان المراه في المحاربة على من كان ردالة **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان حكم
من قطع الطريق داخل الطريق قطع الطريق خارج الطريق مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت
حكم قطاع الطريق لانه يكون خارج المصرا لا وفيه تشديد على قاطع الطريق **والثاني** فيه
تخفيف عنه **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المحاربة شرع الله عز وجل وتعدى
حدوده لا يختلف بحرهما يكونا خارج المصرا واخذ اخله كغيرهما من سائر المعاصي من ربا وشرب خمر
وغير ذلك **وجه الثاني** ان قطع الطريق خارج المصرا هو المشهور المتبادر الى اذهان لعدم

وجود

وجود من عينه ومخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصرا ان الناس يغيبونه
كثيرا فكان بالعصب اشبه فعليه التعزير ورد ما اخذ الى مستحقه **ومر ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقتهم في الغنل واخذوا ما لا قنط صدق قول
ابي حنيفة انها تقتل قصاصا وتضرب بالاول وفيه التشديد من جهة كون قتلها حدا **والثاني** فيه
تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
ومر ذلك قول ابي حنيفة واخذوا لثوبه رجل وشرب الخمر وسرق **وجه** عليه الغنل في المحاربة
وغيرها قتل ولم يقطع ولم يخذلها من حقوق الله تعالى وفيه بليية على المساحة وقد اقي الغنل
عليها فغيرها لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير ان ياكل على الاطلاق
فالاول مخفف **وقول** الشافعي مشدد **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الحد
لا يختلف في مثل ذلك كونها راجعة الى الردع والرجوع **وجه الثاني** ان كل حد يجب فيه الحد
الذي شرع له كالحكم فيما اذا تفرقت على الشخص متعذرة فلا يقول حد مقام حد **ومر ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الحر والغنل مع قول مالك بن اكلهما
فالاول مشدد **والثاني** فيه تخفيف **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
ومالك والشافعي في احد قوليه ان نوبة العصابة ما عدا المحاربين من نوبة الحر والزناة والسارق
لا يسقط الحد عنهم مع قول احمد في اظهر روايته والشافعي في رواية الاخرى انها تسقط الحد
عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي رواية الاخرى لا خلا بد من نوبة سنة بعد النوبة
فالاول مشدد **والثاني** فيه تخفيف **فجمع** الامار الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم
ورد نص في اسقاط الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد عليهم وفيه بفرقة ما رآه سلم في المرافعة
انت النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديثه من الزنا فقال يا رسول الله اني اتيت حدا من حد ود الله
فاذع علي فقال لا وليا لها احسنوا اليها فاذا وضعت فانوي بها ففعلوا فامسوا بها وصل عليها
وقال لقد تابت نوبة لو قست على سبعين من اهل المدينة لو سعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث
انه صلى الله عليه وسلم اقام عليها الحد لا بعد نوبتها ولو لا انها تابت ما طلبت اقامة الحد
عليها فافهم **وايضاف** ان الحد ترتب على قول من حيث تعدى حد ود الله ولا يسقط عنهم
بالنوبة **وجه الثاني** قوله صلى الله عليه وسلم الغايب من الذنب كمن اذنب له وقوله صلى
الله عليه وسلم النوبة حجت ما قبلها اي تقطع حكمها واخذ الذنب في الدنيا وهي في
الآخرة تحت المشيئة **وسمع** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا ان احد
يؤخذ بذنبه في الدنيا والآخرة معا الا المحاربين لقوله تعالى فيه ذلك لغير خفي الدنيا
وطهر في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من تاب من ذنب سقط عنه الحد فيه في هذا
الترتيب وبمعنى الاول على اعتناء المارقين الذين يتكبرون منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرف

فيكون اقامه الحد عليهم اقوي في الرزق والربح لهما كما ان الثاني ينجح حمله على من حرم عليه المقدار
مرة واحدة في عمره فندم وصاقت عليه الذنبا بما رخصت وحصل له في نفسه شدة الخجل حتى
صار يستحي ان يحسب بين اثنين عكس حال الاول والله اعلم **ومر ذلك** قول مالك والشافعي ان من
تاب من الحاربه ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل فالاول فيه
تشديد. والثاني تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
لاموال الناس فابضاعهم فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكانه لم يثبت فلا يحزبه
عن التهمة في شهادته الا اصلاح العمل في المشي على طريق الحق الموصي قال تعالى قل لا بئس بعدد واصل
وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا وكفوهم من الايات. ووجه الثاني العمل
بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئلة فيها ولغو له صلى الله عليه وسلم وانبع السية الحنة
تمحها فشرط في محوها اتباع الحسنة لها **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان الحاربه اذا كان في
الحاربه من لا يكافيه كالكاثر في القدر والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به مع قوله لا يكافيه
اذا قتل من لا يكافيه ومع قول الشافعي فيه قولان كالذهبي فالاول تخفيف والثاني تشدد
فراجع الامري مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم.

باب حد شارب المسكر

اجمع الائمة اربعة على حرمة الخمر ونجاستها وان شربها حرام ووجب الحد وان شربها
شربها حرام بكمه ونقد في باب نجاستها ان اودق اقل بطنها من الخمر حرمتها. واتفقوا على ان عصير
العب اذا اشتد وقذف زبده فهو حرام. واتفقوا ايضا على ان كل شراب يستكرهه فقليله حرام
وانه يسمى خمر وفي شربه الحد سواء كان من عنب او زبيب او حنظل او شعيرة او ذرة او ازرق وعسل
او لبن ويحذرك نبي كان او مطبوخا خلافا لابي حنيفة فانه قال نقيع الزمر الزبيب اذا اشتد
كان حراما قليلا وكثيره ويسمى نبيذ الاخر فانه استكرهه في شربه الحد وهو نجس فان طبخا او كان في طبع
حل منها ما يفلح على الشارب منه انه لا يشكره من غير طرب فان اشتد احرم الشرب منها ولم
يعتبر في طبخها ان يذهب ثلثاها. واما نبيذ الحنظل والازرق والشعيرة والذرة والصل فإنه خلال
عنده نقيع او مطبوخا واما الخمر المشكر منه ويحذره. وكذلك اتفقوا على ان المطبوخ من
عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وان ذهب ثلثاه حل ما لم يشكره من
حرمه قليلا وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى ان حد الشارب ببقا بالوسط
الاماروي عن الشافعي انه يقام بالايدي والنعال واطراف الشيا. وعلى ان من فض بلقمة
ولم يجد غير خمر يسبغها به يجوز له اساغتها به على كل حال هذا اما وجهه من سائل الاجماع والافا
واما ما اختلفوا **فراجع** قول الائمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام
ولم يشد ولم يشكر لا يصير خمر حتى يشد ويشكر ويقذف زبده مع قول احمد انه اذا مضى على

العصير ثلاثة ايام صار خمر وحرم شربه وان لم يشد ولم يشكر حذرت ورزق ذلك فالاول فيه
تخفيف. والثاني تشدد **فراجع** الامري مرتبتي الميزان. ووجه الاول ان الحكم يدور مع علته
على ما اذا انقضى علته لا يشكر ثم يباح على امثله. ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد
مقدار ثلاثة ايام يشكره غالبا فاخذوا بالاحتياط ان لم يكن خذلي في ذلك دليل على الشارع
تحرره فيه. وان لم يشكره ان الشارع وضع الاحكام حيث شاء ويكون من باب تحريم لو سأل خوفه
ان يقع في بحر المقاصد كما اشترى اليه بقوله. ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وتوهم ما ذكرناه
حديث ما استكرهه حرمة قليلة فان تحريمه القليل لم يكن قايما مع العلة التي هي الاسكار ويحتمل
ان شرعوا بالاحتياط ما لا يشكره النبيذ لم يطعم على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار
وقد فقدت فانهم **ومر ذلك** قول ابي حنيفة حد السكران بصير الانسان لا يعرف الناس
الارض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك انه من استوى عنده الحسن القبيح ومع قول الشافعي
واحد وهو من خلط في كلامه على خلاف عارضة فالاول تشدد في صفة السكر تخفف في وجوب
الحدان لم يصل الي تلك الصفة والثاني دونه في التشديد في العلة. والثالث فوقهما في ذلك
فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من لا يعرف السمار لا يشكره من لا
يعرف في الكلام بين الحسن والقبيح كان من خلط في كلامه فقط اخف سكره اتما قبله من تورع في عدم
اقامة الحد اذا لم يصل الى اعلى الحالات عنده فقد تورع من جهة الغيرة على انتهاك محرم الله وش
تورع واقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك
المثل الشارب للسكر فافهموا ايضا ذلك ان من لا يعرف السمار لا يشكره من لا يشكره بالكلية
ومن لا يعرف المرأة من الرجل يترك الاشخاص ولكن يحمل الاوصاف. ومن خلط كلامه يدرك
السم من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبة تطرقه. فاما كان عنده شعور
في اول كلامه ثم ان القبل ان يتهمها فالائمة ما بين ناهي ظاهر الشريعة وما بين تحريم ذلك المثل
الشارب فكل وجه وشهد **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان حد شارب الخمر مائة مع
قول الشافعي واحد في احدى روايتيه وارجحها الحر في انه ان يمتون في خمر الحر. واما العبد
فعلى النصف من ذلك بالاتفاق كما مر اول الباب فعلى الاول حده اربعون. وعلى الثاني حده
عشرون فالاول تشدده والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان. ووجه
الاول ان الحر الغالب عليه كالعقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة الحر كبيرة والعبد
العبد على قاعة قولهم من عظم مرتبته كبرت صغيرته. ويحتمل ان يكون الحد ثمانين
في حق من يشكر ولا يميز ويوزي الناس والاربعة في حق من كان بالحد من ذلك **ومر ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو اقر بشرب الخمر لم يوجد منه حد مع قول الاماروي تخفيفه
انه لا يحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامري مرتبتي الميزان ووجه

الاول موازنة باقران والحكماء ائتماع الشرب ائتماع الزرع عكس الثاني **ومر ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو وجد منه ربح خرف لم يقر له كد مع قول مالك انه سكر فالا ول تخفف والثاني
 مشدد في اقامته الحد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول مالك واحده الشافعي في
 اصح اقواله انه لا يجوز شرب الخمر لضرورة كالعطش والنداء اوي مع قول ابي حنيفة انه يجوز للعطش
 للنداء اوي ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للنداء اوي ومع قوله في القول
 الثالث يجوز للعطش ما يقع به الري فقط فالا ول مشدد في عدم جواز شربها لضرورة. والثاني
 مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ومع حمل
 الاول على كماله لا كماله بل هو اهل البصر واليقين فيصير احدهم حتى يصطر في شرب انذاك
 خوفا ان يموت كما انه يصح حمله على اهل الضرورة والعطش. ووجه قول ابي حنيفة ان شربه
 للعطش فيه ثبوت نفا الروح. واما الله اوي ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما حرر عليها
 وبقية الوجوه ظاهرة والله اعلم **باب التعزير** اتفق الائمة على ان
 التعزير مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير يشبه هو خوف واجب
 لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي بعد وجوبه وقال ابو حنيفة ومالك ان غلبت عليه
 انه لا يصلح الا الضرب وجب. وان غلبت عليه اضلاله بغيره لم يجز. وقال احمد ان
 استحقق بفعله التعزير وجب فالا ول تخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث **فجمع** الامر
 الى مرتبتي الميزان. ووجه الاول تعظيم حقر الله تعالى ان يعصى العبد لله فيها وهو ينظر اليه
 سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلمة واجبا بالنسبة لقبح فعله في المستقبل ويصير تذكيرا له
 الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه. وقد تكرر الضرب الثاني معلقا تركه عيسو الله عز
 وجل فيجعله عنه بالسؤال والا فالقدر المبرر لا يصح تركه. واما وجه الثاني فيلزم بعدم
 الوجوب فهو خاص برعا الناس الذين لا يعرفون قدره عظم حقره الله عز وجل ولا يؤثر فيهم الضرب
 كل ذلك الثاني فلا يحصل به كبير زجر ولا ردة عن المعاصي المستقبلية ان كانت معلقة على حصول
 الامر الواقع لذلك العبد **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الامام لو ضرب رجلا فمات
 فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالا ول تخفف على الامام. والثاني مشدد
 عليه **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان يتصيب الامام بكل عن ان يعزر احد الغير
 المصلحة بخلاف غير الامام قد يعزر غيره وعند شايبة تشق منه لعداؤه سابقه بخلاف
 مثلا. وما بلغنا ان اخذ من المشايخ السلاطين قتل لقتله احدا في بغض ابد ولا ضرورة
 ووجه الثاني ان الشرع لا يحابيه فيه لاحد. فالا ما لا يعظم كاحاد الناس في احكام
 الشريعة **ومر ذلك** قول مالك واحدا ان لا يضرب لانه ناريه او المعلم والضرب
 الصبي ناريه فان لا ضمان عليه مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالا ول

تخفيف والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان. وتوجيه القولين به من توجيه
 المسئلة قبلها لان الاب كالا ما لا يعظم في كونه لا يضرب الا للامتناع. وكذلك المعلم في
 الغالب. ولذلك ضمنها ابو حنيفة والشافعي احتياط لا لادان الناس ولتخفيف الوالد في حقه
 وله فانه ربما قامت نفسه من ولده فضره للمصلحة كاجنبى **ومر ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتعزير على الحدود مع قول مالك ان ذلك راجع الى الميزان فان
 راي ان يزيد عليه فعلا فالا ول تخفف والثاني فيه تشديد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان الامام ونائبه انما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على قدرته
 ورفه. ووجه الثاني ان الشافع امر الامام لا القطر على امته من بعده. وامر الائمة بالسمع
 والطاعة له في كل الامور المعصية فيه لله عز وجل بل ضرب بقض اعطاء والفسقة الحد المقدر
 زما لا يروعه فجاز للامام الزيادة بالاجتهاد لمصلحة ذلك المعترس **ومر ذلك** قول
 ابي حنيفة والشافعي ان التعزير لا يختلف باختلاف اشياءه كان يراى في التعزير حتى يبلغ ادنى
 الحدود ولو في الجملة واذناها عند ابي حنيفة ان يعزى في الحر. وعند الشافعي واحده عشرين
 فيكون اكثر التعزير عند ابي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد تسعة عشر وقال
 مالك للامام ان يضرب في التعزير اى عدد ادى اليه اجتهاده. وقال احمد هو يختلف باختلاف
 اشياءه فان كان بالوطي في الفرج بشبهة كوطي الشريك او بالوطي فيما دون الفرج فانه يراى عند
 كل اذى الحدود ولا يبلغ فيه اغلاق فيضرب مائة الاستوطا وان كان بغير الفرج كقبلة اجنية
 او شتم او سرقة دون بضاب فانه لا يبلغ فيه اذى الحدود. فالا ول فيه تخفيف من حيث
 انه لا يراى في الحد عن العدد المقدر في الشرع وقول مالك فيه تشديد اذ ادى اجتهاده الى
 زيادة على العدد المقدر وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه **فجمع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه يضرب قايما مع قول مالك انه يضرب قايما
 ومع قول احمد في احدي روايته كذهابك والاخرى كذهاب ابي حنيفة والشافعي في الاول
 فيه تشديد. والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فيه
 قايما يبلغ في الرجوع ووجه الثاني ان المراد من الضرب الالام وهو حاصل بضره قايما **ومر ذلك**
 قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يجزى في حد القذف خاصة. ويجزى فيما عداه ومع قول مالك
 انه يجزى في الحدود كلها ومع قول احمد لا يجزى في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يبلغ المرء الضرب
 كالقبض والقبضتين فالا ول فيه تخفيف من وجه دون وجه. والثاني مشدد والثاني
 مخفف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيهه ان قول الظاهر **ومر ذلك** قول ابي
 حنيفة واحدا ان الضرب يفرق على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي
 انه لا يضرب الوجه والفرج والخاصة وسائر المواضع المحفوفة ومع قول مالك يضرب الظاهر

وما قاربه فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب
على جميع البدن الا ما استثناء الاول والثاني **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك**
قول ابي حنيفة ان الضرب في الحدود يتفاوت فاشد الضرب ضرب النحر لثقل الجرم القذف مع مالك
ان الضرب في هذه الحدود سواء مع قول الامام ضرب حد الزنا اشد منه في حد القذف وان ضرب
القذف اشد من الضرب في ثوب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود
فيه تشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان
في تساوي الحاق الاذي بالاحل في بعض الحدود وكذلك الثالث **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان

باب الضمان والاولاد والبهائم

لم اجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق وانما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من دية اذ بهيمة على نفس او طرف او ماله فان لم
يُدفع الا بالقتل يقتله فلا ضمان عليه مع قول ابي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكل من
القولين وجه لا يخفى على الفطن **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو عرض عاصي انسان
فانترعها من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يكره له
الضمان فالاول تخفيف على المقضوض والثاني تشديد عليه **فراجع** الامر الى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه **ومر ذلك** قول ابي حنيفة لو اطلع انسان في بيت انسان
فرباه ففقا عينه لربه الضمان مع قول الشافعي واخذانه اذ كان في رايته
كالذهبين فالاول تشديد والثاني تخفيف والثالث محمل لكل منهما **فراجع** الامر الى
مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع اهل الدنور في اذ عيما لا يتولد من اطلاع كثير فمئة
لقطة وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان
في فقه عينه زجره عن مثل ذلك **ومر ذلك** قول مالك والامام لو ضرب في حد فمات
المجذوم او اقصي الى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي من جلة تفصيل له انه ان
مات في حد الشرب وكان جله باطراف النعال والسياب لم يضمن الا ما مر قول واحد وان كان
ضربه بالاستوط فلا ضمان به في ذلك وجهان احدهما الاضمان عليه **وهكي** ابن المنذر عن الشافعي
ان الامام ان ضرب بالنعال اظراف السياب ضربا لا يحيا ولا يربح فمات فلا عقل فيه ولا
قود ولا كفارة على الامام وان ضربه اربعين سوطا فان قدرته على عقلة الامام دون
بيت الماله فالاول تخفيف على الامام والثاني تفصيل على اختلاف النقل **فراجع** الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشروع فاقامته غير مضمونه كبقية
الحدود فانه بائن من الشارع ووجه الثاني من شقي التفصيل في حد الشرب كونه ثما لا

تولد

يقتل

يقتل بالابا ووجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه بالاستوط كون ذلك
ما دون اربعة من الشارع وكذلك القول في اول شقي التفصيل الذي حكاه ابن المنذر ووجه الوجه
الثاني من وجهي اصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا ثما يقتل بالابا وانما كان ثما عاقلة
الامام لا دية دون القصاص لان اصل الضرب ما دون دية ولا من نصيبه محل عن مثل ذلك
فاننا لو اوجبت القود على الامام لقلنا الموضوع في تحجير فاعله مع ما في ذلك من انها كخسنة
في عيون العامة فتضعف شوكتها ولم يبلغنا ان اماما قاتل في اقامة الحد على مستحقه
ابدا **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على ارباب البهائم فيما تلفته هذان الذم
يكن معها صاحبها وانما ما اختلفنا في افضائه عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يضمن الا ان يكون
معها صاحبها انما اوقايد او سايقا او يكون قد ارسلها سواء كان ليلا او نهارا فالاول
فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك **فراجع**
الامر الى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الائمة الثلاثة
جمران العادة في ارسال البهائم نهارا او ليلتها بغير توجيه الضمان فيما تلفته ليلا ووجه
الشق الاول من كلام ابي حنيفة كونهم مع اربابا او سايقا او سايقا ووجه الثاني منه
تقديمه بالارسال ولذلك عسر الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل او نهار **ومر ذلك** قول
ابي حنيفة انه لو تلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها ضرب صاحبها ما تلفته بيدها او فمها
واما ما اختلفت برجلها فان كان بوظيفها من ارباب وان ركب برجلها فان كان بوظيفها في
موضع ما دون دية شرعا كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الركب او في الفلاة او سوق
الدابة ليرضون ان كان بوضع ليس بما دون دية كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول
في دار انسان بغير اذنه ضمن مع قول مالك ان يدها وفمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء
من ذلك اذا لم يكن من جهة ركبها او قايدها او سايقها سبب من هرا او ضرب ومع قول
الشافعي انه يضمن ما جنت بغيرها او يدها او رجليها او ذنبها سواء كان من قايدها او سايقها
سبب او لم يكن ومع قول احمد ما تلفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت
بغيرها او يدها فمها الضمان فالاول الذي هو كلام ابي حنيفة تفصيل وكلام مالك فيه
تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي تشديد وكلام احمد تفصيل **فراجع** الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيه الاول الاربعة ظاهرا لا يخفى على الفطن والله اعلم

كتاب السباع

اتفق الائمة على ان الجوارض كفاية فاذا قام به من فيه كفاية من المشي اسقط الجرح
عن الباقي وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على اهل
كل الثغور ان يقاتلوا من بين ايديهم من الكفار وان عجزوا ساعدتهم من بينهم الا قرب

الضمان

فالاثر. واتفقوا على ان من يتبع عليه الجهاد لا يخرج الا بادن ابويه ان كانا مسلمين وان
من عليه دين لا يخرج الا بادن عن نفسه وانه اذا اتى الرخافان وجب على المسلمين الحاضرين
الثبات وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا متحرفين للمقاتلة ومتحيزين في فية او يكون الواحد
مع ثلاثة او المائة مع ثلثمائة فيسبح الفراء وهم الثبات مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم بالظهور
عليهم وانه يجب الهجرة من دار الكفر على من قد غلبها وعلى ان تسال الكفار اذا لم يقابلوا ولا يقتلوا
الا ان كفوا وان راي على ان الامم السبع الفاضلة اهل الصواع اذا كان لهم اري ولا يدرى يقتلون
وعلى ان المشركين انما تنسوا بالمسلمين لئلا يتقوا المشركين بالمسلمين عن الرعي ويقصدوا المسلمين وعلى
انه لو قتل احدا لا سب من وهو في الاسلام يجب على القاتل شي لا التعذر فقط خلافا للادوازي
في قوله يجب عليه الدية هذا ما وجدته من سبيل الاتفاق. واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول ائمة الثلاثة انه لا شرط في وجوب الجهاد وجود الراد والراحلة كاجماع قول مالك انه
لا يجب وتوضع الخلاف اذا تعين الجهاد على كل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة النضر
فالاول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد في **فمن ذلك** الامر في ترتيب الميزان
ووجه الاول ان من لم يجد الراد والراحلة فقتاله للعدو وخلاص النفقات قلبه الى ما ياكل ويشرب
فاذا وجد الراد والراحلة قوي عزمه ولم يعرضه للنفقات لغزو القتال. ووجه الثاني
عدم وجود نص صريح باشتراط ذلك في استيفاء الجهاد ولو طوليا لكثرة واسعه ولو انه كان
شرطا لوقول الشافعي في حديث واحد فان الشريعة لم تنزل لحفظه بوجود العلم في كل عصر
وبفتح حمل كلام الائمة الثلاثة على حال الكمال لدولة من دول المرات الذي يجب عليهم الحياء
من سوال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل بلاد مالك على حال من كان بالعدو من ذلك كما قال
في شرح معتدل على السؤال ويقول ان الركب لا يجتنبون سؤاله فانه يجب عليه الحج عندنا **ومن**
ذلك قول ابو حنيفة ومالك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يمكنهم اهل الجهاد وايضا
الى ان الاسلام يحاربهم ان لا ينفذوا في الجحيم الحيوان ولا يسيرون السلاح ويحرقوا المنافع مع قول
الشافعي واخذ انه لا يجوز الا لا لكره وذلك بعد القسمة فالاول مخفف على المسلمين والثاني
مشدد في بعض ذلك **فمن ذلك** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول سرعا المصلحة العامة
للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنماها هم فيقووا بها على قتالنا
واما لم يراع اهل هذا القول ما جرح ائمة اهل القول الثاني تغذيها المصلحة العامة على المقاض
الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المسلمين لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوف
انقاذ تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاءها من غير انقاذ انتفع المسلمين في هذه الحالة
ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك واخذوا الشافعي في احد قوليه ان شيوخ الكفار وعلماءهم
اذا لم يكن لهم اري ولا ندرى لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاخر انه يجوز قتلهم فالاول

مشدد والثاني مخفف **فمن ذلك** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول ان شيوخ وعلماء الكفار
بالاصالة انما هي في خوف من فيه نكايه للمسلمين وقولا لانكايه فيهم لنا غالبا ووجه الثاني
ان الامام قد سري قتلهم بصلحة **وقد** بلغنا ان السيد داود عليه الصلاة والسلام
لما بيى بيت المقدس صار كل شئ يناه يضع منه دنا فشكل ذلك الى ربه عز وجل فاجاب الله تعالى
اليه ان بيى لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيلك
فقال الله تعالى بلى ولكن السيوا عبادي. ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنحو للسلام
فاجمع لها فان في ذلك ترجيح للصلح على القتل **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ومالك انه
لا دية على من قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من
خلاف ذلك على غير الراجح فالاول مخفف والثاني مشدد **فمن ذلك** الامر في ترتيب الميزان
ومن ذلك قول مالك ان من قرب دارهم من اعداءهم فبلغتهم الدعوة فلا تختلج الي دعوتهم
قبل القتال بل يقتالهم ابتداء. واما من تعنت دورهم والدعوة فقطع للشك وقال ابو
حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوهن الى الاسلام او اذا وزن الجيرة قبل
القتال وان لم تبلغهم الدعوة فلا ينبغي للامان ان يبداهم وقال الشافعي لم اعد احدنا
من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الترك والجول ثم
بلغهم الدعوة فلا يقابلون حتى يدعوا الى الاسلام فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى
عاقلته تلك الدية وقال ابو حنيفة لاشي عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم
لذلك فالاول والثاني من اصل المسئلة متفق والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين
الآن بلغتهم الدعوة مخفف من حيث الضم لا يقابلون الا بعد الدعوة الى الايمان
كما كان الاول مشدد مما تنفع من المسئلة من حيث وجوب الدية على عاقلة القاتل والثاني
والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها **فمن ذلك** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول ما ورد
في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارب ومن امرا الغزوات من الضحابة ومن
بعدهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي ان الكفار لا يبيع الا من مسلم بالغ عاقل
مختار ولا يبيع امان القبي في الجحول عند فاته قول مالك واخذ بفتح امان الصبي الماهو فالاول
مشدد في صحة الامان للكفار والثاني فيه تخفيف **فمن ذلك** الامر في ترتيب الميزان ووجه
الاول ان امان الكفار امر خطير ينبغي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غرامة عقل وتطرية
العواقب والصبي المختون ليسا من اهل هذا المقام **ووجه الثاني** ان الصبي والمراهق
قد اشرف على البلوغ وما فارب الشئ اعطى حكمه في كثير من الاحكام واما الكفار فمما سواهم
تعدا ما نه فتنة فولي الامر يبداء الكفار على الكفار حتى يدلو او يخرجهم من بلاد
الاسلام فكان امان الصبي المذكور بمثابة الادن في دخول بلاد الاسلام في اقامته بها حتى

الامان

يفسدوا فيها **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يصح ايمان العبد المسلم بكاف اولاهل مدينة
ويضي امانه بشرطه عند الامامة المذكورة مع قول غيرهم انه لا يقع امانه الا بالاول مخفف
والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ايمان العبد في التقوى امان
الصبي وقد قد من امانه ووجه الثاني انه يحتاج الى كمال راي العبد واما قبل العقل والراي
عاده ويصح حمل الاول على عبد ظهر للناس عقله وحسن رايه والثاني على من كان بالعكس
ومر ذلك قول ابي حنيفة وبالك انه لو اصاب احد من المسلمين مسلما في حال تترك الكفار
بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة مع قول الشافعي واخذ في اخدي رايه ان يتيه انه يلزمه الكفارة
بلادية والثاني من قول الشافعي واخذ يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني
فيه تخفيف والثالث مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال
راجعة الى اجتهاد الامامة **ومر ذلك** قول الامامة الاربعة ان المسلم اذا طلب المارة
حاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابي هريرة من الشافعية ان ذلك بكرة فالاول مخفف
والثاني مشدد وكذلك قول الامامة الثلاثة ان المستحب ان لا يبارز احدا الا باذن
الامير بكن لو بارز بغير اذنه حاز مع قول ابي حنيفة ان المبارزة حرام الا ان يكون المبارز
في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوي الراي من المسلمين **ومر ذلك** قول ابي حنيفة بخوار
استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان بكن من العجم منهم دون العرب
مع قول مالك والشافعي واخذ في اخدي رايه ان ذلك لا يجوز للمظلقا فالاول
مفصل والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني شرف عن عمر لعرب ولا يجري عليهم صفار
كغيرهم **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو اسلم كافر قبل الاسراء عصم نفسه وباله
وان كان في دار الحرب مع قول ابي حنيفة ان ما كان في دار الحرب من القمار فيسره واما غيره
فان كان في يده او يد مسلم او ذي سلم بغيره وان كان في يد حربي فم فالاول مخفف
على الكافر العصمة المذكورة والثاني مفصل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ودليل
الاول قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ قالوها
عصموا مني ما هم واما هم الا ينجوا الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول
من التفصيل في قول ابي حنيفة تغليب حكم دار الحرب في العقار ولما في ذلك من
الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام ابي حنيفة واضح
مر ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو دخل حربيون دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قول
ابي حنيفة بخوار ذلك فالاول مخفف على الحربيين والثاني مشدد عليهم **فجمع** الامر

المرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى راي امير المؤمنين واهل الراي في الكفر والله اعلم
كتاب قسم القتيبة
اتفقوا لامة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار يباح فالحبيل والركاب وغنيمة عينه
وعروضه الا السلب كما سبق في تفصيله واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية تقسم
على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من اهل القتال كل رجل منهم واحد واتفقوا على انهم
ان افسدوا الغنيمة وحازوها شراقتلهم مذبذبين لذلك المدة معهم حصصه واتفقوا
على ان الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على ان الامام ان
يفضل بعض الغنائم على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام يحبس بين القتلى والاشترقاق
واتفقوا على انه لا يجوز لاحد من الغنائم ان يطلع بغيره من السبي قبل القسمة واتفقوا على
ان الغالب من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حصص لا يقطع هذا ما وجدته في الكتاب من
مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومر ذلك** قول الشافعي واحدا اذا كان في مال الكفار
المغنوم منهم سلبا استحقه القاتل من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام لم يشترطه
قالوا اما استحقه القاتل اذا عثر بنفسه في قتل مشرك واما اذا منعه مع قول ابي حنيفة
ومالك ان القاتل لا يستحق السلب الا ان شرط له الامام بشرطه بعد السلب بغير الخس من
الغنيمة فالاول مخفف على المقاتلة بشرطه والثاني منه تشديد عليهم **فجمع** الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على القتال لما فيه من الجزاء الذي يغفل الاجل الدنيا
واذا لم يعط ذلك القتيب ضعف عزيمته في القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع امير الجيش
فان سمح له بالسلب خلة والآخر كونه لان النظر العام على العكس وقد يحتاجون الى
ذلك السلب او الى تبعه وقسمه بينهم فيكون منع القاتل منه فيه عدل بين المقاتلة لا سيما
ان كان ذلك القاتل مما اذنت لنفسه الى السلب لعلبة قصده بالجهاد احلا كلمة الله عز
وجل دون القتيبة **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان الحسن يقسم على ثلاثة اشهم ستم للنبياي
وستم للمساكي وستم لابن السبيل فدخل فردوي لقر فيهم دون اضيائهم واما ستم
النبى صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واخذ وقد سقط عن النبى
صلى الله عليه وسلم كاستقط الصفي واما ستم فردوي الغزي فكانوا يستحقونه في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم بالنعمين وبعد فلا ستم لهم واما يستحقونه بالفقر خاصة يتناول
فيه ذكورهم وانا ستم مع قول مالك ان هذا الحسن لا يستحق لتعيين لشخص دون شخص
ولكن النظر فيه للامار بقره فيما يري وعلى من يري من المسلمين وتعلق الامام بالقرابة
من الحسن والي والحراج والجزيرة مع قول الشافعي واخذ ان الحسن يقسم على خمسة اشهم
ستم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثلث ولا يقط حكمه ثبوته وستم لنبى هاشم وبنى

المطلب دون عند شمس وبنو نون واما كان مختصا ببنو هاشم وبنو المطلب لانها مختصان
 دوى القرني حقيقة وقد استعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا المهر غنيمة وفقرهم منه سواء
 الا ان للذكر مثل حظ الانثيين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم للبناتي وسهم
 للمساكين وسهم لابناء السبيل وهو الاول والثلاثة يستحقون بالقول والحاجة لا بالاسم
 فالاول منه شديد من حيث حرمان اولاد البنات ومن حيث ان الذكر مثل حظ الانثيين وفيه
 تخفيف من حيث كيقية القسمة. والثاني منه تخفيف من حيث رد الاموال الى الامارة الثالث
 فيه تشديد من وجهه وتخفيف من الوجه الاخر كما ترى **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي ان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف في التصالح من اعداء استراح
 والنزاع وعقد القناطر وبنا المساجد ويحوز ذلك فيكون حكمه حكمه في مع قول احمد في احادي
 روايته انه يصفى في اهل الديوان وهم الذين يقسموا القسمة للقتال انفقوا بالشعر والسيوف
 ليسهم فيهم على قدر كفائتهم والرواية الاخرى واختارها الحنفى كذهب الشافعي الى اولادها
 متوسع والثالث مضيق **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان ووجه الاموال ظاهرة **ومن ذلك** قول
 الشافعي ومالك واحمد ان الفارس يعطى ثلاثة اشهر سهم له وسهمان للفارس مع قول يحيى بن خزيمة
 ان للفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضي عتبه الوهاب ولم يقل احد بقول
 ابي حنيفة فيما عدا ذلك **وحكي** عنه انه قال في كره ان افضل هبة على مسلم قال القاضي ومتر قال
 ان للفارس سهمين عن الخطاب وعلي بن ابي طالب ولا يخالفهما في الصحابة ومن التابعين
 عمر بن عبد العزيز والحنس وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوراعى واهل الشام
 والليث بن سعد واهل مصر وشفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق اخذ بن حنبل وابو ثور
 وابو يوسف ومحمد بن الحسن وباجلة فانه يخالف في هذه المسئلة غير ابي حنيفة رضي الله عنه
 فان حملنا ذلك القول منه على انه قال به ليل ظفريه او باجتها فهو تخفيف على غيرهم من الغائبين
 بتوفر سهم من الثلاثة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لانه لو كان مع الفارس سهمان
 لم يسهم الا لواحد مع قول احمد يسهم للفارسين ولا يزداد على ذلك موقوف ابو يوسف وهي
 رواية عن مالك فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد على الغائبين باخذ سهم للفارس الثاني **فترجع**
 الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يسهم للبعير مع قول احمد انه يسهم
 له واحد فالاول تخفيف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم **فترجع** الامرا الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو دخل الحرب بفارس فقات الفرس قتل القتال
 لم يسهم لفارسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بعده فانه يسهم له عند قتل مع قول ابي حنيفة
 انه اذا دخل دار الحرب فارسان فمات فرسه قبل القتال اسهم للفارس فالاول تشديد على الفارس
 والثاني تخفيف عليه **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول جمهور الفقهاء انه يسهم

للفارس غير بيان او غير مع قول احمد انه يسهم للفارس سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول
 الاوزاعي ومالك لا يسهم للفارس العربي فقط فالاول تخفيف على الفارس يشدد على الغائبين
 باخذ السهم لغريب العربي والثاني مفصل والثالث تشديد على الفارس **فترجع** الامرا الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول اطلاق الفارس في الاحاديث **ووجه** الثاني ان الفحل اقوى من البرذون
 غالبا **ووجه** الثالث ان الفحل العرب في اكثر عند العرب فكان الحكم دايما معها **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي واحمد في صحيح الرواية ان الكفار لا يكون ما يصيبونه من اموال المسلمين قال ابن هبيرة
 والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له ورسوخا هذا العدو فظهر عليهم المسلمون
 وقد غلبهم وقال ابو حنيفة بملكوته وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول تخفيف على المسلمين يشدد
 على الكفار والثاني بالعكس **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان في قدر ملكهم الاموال
 المسلمين اغلا كلمة الدين **ووجه** الثاني انه قد يتعدى انقاذ ذلك من الكفار لمصلحة عمومهم وعلى
 المسلمين اعطى من القناطر ما يسهمون بكون ترك ذلك في ايدي الكفار في ان لم يملكوه شرعا **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يرضع من خطر الغنيمة من مملوك وصبي وامرأة وذي فريضة في يده
 الاموال في قدره ولا يسلمه هو سها مع قول مالك ان الصبي الموقوف اذا اطاقا القتال اجابا بملكه
 الاموال له السهم ولو لم يبلغ فالاول تخفيف **وذلك** لانه لا يباع والباقي يشدد على الغائبين
 وذلك لاجتهاد لعدة اطلاق الغالب على ليل في ذلك **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في الحرب مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز مع
 قول اصحابه ان الامار ان لم يجد حوزة قسمة ما خاف عليها لكن لو قسمها الامام في دار الحرب فقدت
 القسمة بالاتفاق كما مر اولا الباب فالاول فيه تخفيف **والثاني** يشدد **والثالث** مفصل
فترجع الامرا الى مرتبة الميزان وذلك كله لرجوع الى رأي الامام **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 واحمد في احادي روايته انه لا ياتر باستعمال الطعام والعلف والحيوان الذي يكون بدا
 الحرب ولو بعيرا ذن الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة قل او كثر
 مع قول الشافعي انه ان كان كثيرا فانه يرد وان كان بزر فاصح القولين انه لا يرد وما حكى عن مالك
 من قوله اما اخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة فالاول تخفيف على المسلمين والثاني مفصل
 والثالث فيه تشديد من جهة ان ما اخرج يكون غنيمة ولو قل **فترجع** الامرا الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للامار ان يقول من اخذ شيئا فهو له وانه يشترط الا ان الاول
 له ان لا يفتله مع قول مالك انه يكره له ذلك لئلا يشوب فساد المجاهد **فترجع** الامرا الى مرتبة
 ويكون من الخسر من اصل الغنيمة **وكذلك** المتعل كغنيمة من الخسر ومع قول الشافعي انه
 ليس بشرط لا يظلم القوي ومع قول احمد انه شرط صحيح فالاول تخفيف على الغائبين والثاني
 فيه نوع تشديد **والثالث** فيه تخفيف بغير لزوم الشرط **والرابع** فيه تخفيف على الغائبين

فَرَجَ الاموال التي ترتب في الميزان ووجوه هذه الاموال لا تخفى على القطن **وَمِنْ ذَلِكَ** قول مالك
 لو اسر اسير فاحلفه المشركون ان لا يخرج من بلادهم ولا يهرب عليا ان يتركوه يذهب ويحكي عنه
 ان يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعي انه لا يسعه ان يؤذي وعليه ان يخرج ويحييه
 بمين مكره فالاول فشد دخاقتا **كسائر** من اهل الوعد الصادق والثاني مخفف على
 الاسير خاص من لا يطبقا الصبر عن خدمة الكفار من لا قدر له في التسليم لله تعالى ولا نظره
 في اسرار افعال الحكمة الالهية **فَرَجَ** الاموال التي ترتب في الميزان **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الامام ابي
 حنيفة ان الامام مخير في الاراضي التي فتح عنوة وغنمت في العدا وفي ضربين ان يسميها
 ويدين ان يقر اهلها عليها ويضرب عليها الخراج وليس للامام ان يقرها على المسلمين اجمعين
 ولا غنمها مع قول مالك في احدى روايته انه ليس للامام ان يسميها بل يضرب بنفسه لظهور
 عليها وبقا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها
 لصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغنائم كسائر الاموال الا ان
 تطيب انفسهم بوقفها على المسلمين وليسقطوا حقوقهم منها فيوقفها ومع قول اخري
 اظهر رواية ان الامام يفعل ما يشاء الاصل من قسمتها ووقفها فالاول مخفف على الامام
 في فعله لصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين او الغنائم والثاني
 مشدد عليه في عدم جواز قسمتها وتصيرها وقفها على المسلمين بغير اذنه والثالث فيه
 تخفيف على الامام في تجديده بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما ذكره **وَالسَّابِقُ**
 مشدد على الامام في وجوب قسمتها بين جماعة الغنائم بالشرط المذكور والخامس مشدد
 على الامام في وجوب فعل الاصل للمسلمين **فَرَجَ** الاموال التي ترتب في الميزان ووجوه هذه
 الاموال كلها ظاهرة **وَمِنْ ذَلِكَ** قول ابي حنيفة في الخراج المربوب على ما فتح من الاراضي عنوة ان في
 كل جرب من الحنطة قفزة او درهين وفي جرب الشعير قفزة او درهمين ومع قول اخري في جرب
 جرب الحنطة اربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول اخري في اياه ان الحنطة
 والشعير سواء في جرب كل واحد قفزة او درهمين والقفزة المذكورة ثمانية ارطال وما جرب
 الغنم فقال ابو حنيفة واحد فيه عشرة وقال الشافعي جرب العنكبوت الخ والما جرب
 الزيتون فقال الشافعي واحدان فيه اثني عشر درهما ولا يؤخذ لابي حنيفة تقريب ذلك
 وقال مالك ليس له في ذلك كله نقد بل المرجع فيه الى ما تحمله الارض من ذلك لاختلافها
 فيجهل الامام في تقدير ذلك مستغنيا عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الامة
 انما هو راجع الى اختلاف الروايات عن اهل الخطاب رضي الله عنه فانهم كلهم عولوا على ما وضعه
 فالروايات المختلفة عن بعضها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف النواحي انني **فَرَجَ** الاموال
 التي ترتب في الميزان تخفيفا وتشديدا كما نرى **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الشافعي انه يجوز للامام ان

يزيد

يزيد في الخراج عليها وصحة الامام رضي الله عنه ولا يجوز له التقصان مع قول اخري في احدى رواياته
 انه يجوز له الزيادة اذا احتلت والنقصان اذا لم يحتل مع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له
 الزيادة مع الضمان والنقصان مع قوله في الرواية الثالثة انه يجوز له الزيادة ولا التقصان
 عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكمه القدر في بعد ذكر الامة
 المعين عليها الخراج ابوسعير رضي الله عنه انما يسوي ذلك من الضمان الاشياء بوضع عليها الخراج
 بحسب الظائفة فان لم تطف الارض ما يوضع عليها نقصها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام
 الزيادة ولا التقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وانما مالك
 رحمه الله فهو على اصله في اجتهاد الامة على ما تحمله الارض مستغنيا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
 لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لبنت المار رعاية لاحاد الناس لا ما يكون فيه اضرار بالاراض
 تحملا لها من ذلك مما لا تطبقه اذ الباب على ان تحمل الارض من ذلك ما تطبقه واري غا قاله ابو يوسف
 في كتاب الخراج الذي صنعه للرشد هو الحجة قال ابي حنيفة لا يكون لبنت المار من لبنت الحسن ومن
 الثار الثلث انتهى فالاول فيه تخفيف على الامام ان له ان يزيد على ما وصحه عمر بن الخطاب وتشديد
 عليه من حيث انه ليس له التقصان والثاني تفصيل وهي الرواية الاولى عند اخري والرواية الثانية
 لاحدي غير قول الشافعي وعين ما حكى عن ابي حنيفة وعين ما روي عن محمد بن الحسن اما قول ابي
 يوسف فوجهه سده الباب في الزيادة والتقصان عن ما وصحه عمر رضي الله عنه او ما معه حديث ان
 الله ينطق على لسان عمر لتقريرا العتابة له على ذلك بلا انكار فهو استنظر من جميع الامة بعبه ووجه
 الاموال السابقة التي فيها جواز الزيادة والتقصان عن ما وصحه عمر ان الامة تبعه عما غل
 الامة فرما تغيرت الاحوال الى كانت ايام عمر زيادة النبات الارض وقوته او نقصه ومنعفه
 فله الزيادة فان مزية الارض اخرج كل فدان عشرة اراير من القمح مثلاً والتقطن اضعفت
 واخرج كل فدان ثلاثة اراير رضي الله عن الامة اجمعين **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الشافعي لو صالح
 الامام قوم من الكفار على ان ارضهم فحلف عليها شيئا فهو كالجربة ان اسلموا سقط عنهم وكذا
 اذا اشتراه منهم مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم خراج ارضهم باسلامهم ولا بشرط
 فالاول مخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا والثاني فيه تشديد عليهم **فَرَجَ** الاموال
 التي ترتب في الميزان وكل من القولين وجهة **تبيين** قال ابو حنيفة ومالك واخري في
 اظهر روايته ان مكة ففتح عنوة وقال الشافعي اخري في الرواية الاخرى انها ففتح لها
 وعبارة كتاب المهاج وفتح مكة صلحا فذورها وارضها المحيطة ملكا ببيع انتهى فمرقا
 عنوة فهو مشدد على اهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله اعلم **وَمِنْ ذَلِكَ** قول مالك واجد
 انه لا يستعان بالمشركون على قتال اهل الحرب ولا يفاوضون على مدوهم على الاطلاق قال مالك
 الا ان يكونوا اخدا للمسلمين فيجوز مع قول ابي حنيفة انه يستعان بهم ولا يفاوضون على الاطلاق

متى كان حكم الاسلام هو الغالب الجاري عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب كره وتبع
قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين كثرة والثاني
ان تقدم من المشركين حشش راي في الاسلام وميل اليه قال ومضى شافعيان الامام بهم حتى خرج لهم
ولم يشهدوا الا في فيه تشديد على المسلمين لوانهم طلبوا الاستعانة بالمشركين لم يقع ما شرط
مالك من الاستئذان والثاني تخفيف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول
الثالث **فصل** الامور التي ترتب في الميزان وتوجيه الامور الظاهر وكل ذلك راجع الى راي الامام
او نائبه **ومن قولك** قول مالك والشافعي واحمد ان الحدود تنقام في دار الحرب على ما يجب عليه
في دار الاسلام بكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء
كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الاديبي فاذا نفي او سرق او شرب الخمر او قذف وخدم مع
قول الامام اني خيفة انه لا قيام عليه حد من زنا او سرق او شرب الخمر او قذف الا ان يكون بدار
الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي ليس كذلك في دار الحرب حتى
يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام يجمع جيش المسلمين امام عليهم
الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان امير سرية لم يقر الحدود في دار الحرب مهران ومثله
دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقط الحد ودعت كلها الا القتل فانه يضمن لدية
في ماله عدا كان او خطا فالاول تشدد على المسلمين بضرورة المظنة وتقدم ما كثر منها
على الحقوق المتوقعة من تغير قلوب العسكر الموجب لضعف العزم عن القتال والثاني تخفيف
على عسكر الاسلام بعد اقامة الحدود وفي دار الحرب الا ان يكون الامام حاضر فان صولته وحول
العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفا على القتال لبقا اقامة الحدود وعلى بعض خواصه بخلاف
ما اذا كان العسكر مع امير قال ابو حنيفة فيجعل كلام مالك والشافعي في قولها انه يجب
الحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا يقام الا ان رجعوا الى دار الاسلام على حقوق انكسار قلوب
العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا مخافون من سطوت
فهو ملحق بالامام لا اعظم وتوجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت الحدود وكلها
الا القتل الترتيب في الجهاد بعد ذلك واغنى عنهم ان امير العسكر يترك اقامة الحدود وعليهم
الاحكام فيهم فلا يكون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا قاهمه له بخلاف ما اذا
اقام الحدود وعليهم فاهم كما نرى نفوسهم منه وقالوا انه يكرهنا فلاننا فرعة وغانم
لا يتعقل ان اقامة الحدود عليه مصلحة له ابدا لاجل انهم عن شهود وجوب تقديرا لشارع
على مخطوط نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة ببينة على المساحة الا القتل
فان المغلب فيه حق الاديبي فذلك لم يسقط خوفا من وقوع فساد اعظم من ساد وجوب
الدية على القاتل هذا ما ظهري من توجيه كلام الامامة في هذا الوقت واساطم **ومن قولك**

قول الامامة الثلاثة انه لا يقع الاستئذان في الجهاد سواء كان يحل او باجره او تبرع وسواء تعيق
على المستتيب او لم تعيق مع قول مالك انه لا يقع الاستئذان في الجهاد اذا لم يكن الجهاد مستقبلا الثاني
كالعبد والامة قال ولاننا سألنا في الشفوع كما يحكي عليه الناس فالاول تشدد على المجاهد من
بوجوب الخروج عليهم وانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم **فصل** الامور التي ترتب في الميزان
وتوجه الامور الخوف من ان يتوكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احد لهم الى الجهاد فتضعف
كلية الاسلام فان النفس من شأها الكسل والخيل عن القتال لما فيه من توقع الموت والجراحات
الشديدة وتوجه الثاني ان القاتل قاتل مقام المستتيب في نصرته دين الاسلام فكما ان المستتيب
يغار على دين الاسلام فكذلك النابغ غابا ويخرج محل الاول على ما اذا كان النابغ لا يقوم مقام
المستتيب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين كما اشرنا اليه في التوجيه
ومن قولك قول ابو حنيفة انه لو طعن احد الغنائم جارية من سبق قبل النسبة ولا حد عليه
وانما عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد لمولود من مولود يرد الى العتمة مع قول مالك
انه ان سجد ومع قول الشافعي واحمد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرمة ولديه فيها
والامر يرد في العتمة وهل نصير امرؤا قال احمد نعم وقال الشافعي اصح قوله لان نصير
فالاول فيه تخفيف على الواطئ عذر وجوب الحد وفيه تشدد عليه في عدم ثبوت نسب
الولد وجعله لمولود يرد الى العتمة والثاني تشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف عليه
من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرمة الولد وثبوت نسبه ولشديد من حيث ان عليه
قيمتها والمهر **فصل** الامور التي ترتب في الميزان وفوجه الامور الظاهرة لا يتحقق في الفطن وجه
كونها صارت امرؤا على قول احمد وثبوت نسب ولدها وكونه لاحد عليه في وطئها عدا وجه
مخالفة الشافعي له في عدم نصير ورثتها امرؤا وان كان قابلا لثبوت النسب وانه لا حد
عليه في وطئها الاحتياط يكون نصيب الواطئ ملك تلك الجارية خراصتها بالنسبة لجمع الفان
هذا ما ظهري من التوجيه في هذا الوقت **ومن قولك** قول ابو حنيفة ومالك والشافعي
في اخذ دي الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا من جواهر النجاة لا
في الاقل في الماء ولا في الاقل في السفينة فهو بالخيار بين القبر وبين القاييم انفسهم في
الماتع قول احمد انهم رجوا النجاة في الاقل الفوا وفي اثبات ثبوت او ان استوي الامان
فعلوا ما شاؤوا وان يبقوا بالهلاك فيها او غلب على ظلم فوا بيان انهم ما منع الا لغير انهم
لم يرجوا نجاته وبه قال محمد بن الحسن في رواية له فالاول افضل وكذلك الثاني
واحد شقي التفصيلين تشدد والثاني تخفيف **فصل** الامور التي ترتب في الميزان قتاله
ومن قولك قول مالك ان امرا الخيوش تكون غنيمه فيهما الحسن ولا يختصون بها قال
وهكذا ان اهدى الى امير من امرا المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى

أحد من المسلمين ليس بامير فلا بأس بل أخذها وتكون له دون العسكر ورواه محمد بن الحسن بن أبي
حنيفة وقال أبو يوسف ما هدي تلك الرواية إلى من الجليل في دار الحرب فهو له خاص وكذلك
ما يقبل للرسول ولو لم يذكر عن أبي حنيفة خلافا وقال الشافعي إذا هدي إلى الواجب هدية فإن
كانت لشيء له منه حقا كان له أو باطلا فخر أو على الواجب أخذها لأنه محرم عليه أن يأخذ على
خلاص الحق جملا وقد أئتم الله تعالى ذلك **وَأَمَّا** أخذ الجعل على الباطل فهو حرام لا يبطل
فإن هدي إليه من غير هدي من المؤمنين أخذ في ولايته نعم ولا وشكرا فلا يقبلها فإن قبلها
كانت منه في الصدقات لا تسعة عتدي غيره إلا أن يكافئه على ذلك بقدر ما تسعة وإن
كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطان شكرا على إحصان كان منه
فاحت أن يقبلها ويحجبها أهل الولاية أو يكرهها ولا يأخذ على الخير مكافأة فإن أخذها
وتوكلها لم يخرم عليه وقال أحد في أخيه أنه لا يخرمها من هديت إليه بل هي
عتبة فيها الحسن وفي أخيه يخرمها إلا ما رفقوا لما لك شدد على الأمر وعلى ما فيه من
التقصير مع ما وافق فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنة وقولان بن يوسف مخفف
على الأمير وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شقي التفاصيل وتخفيف في الشق الآخر والرواية
الأولى عن أحمد موافقة لقوله مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تحتص بالأمير
أن ذلك هو الغالب على من هدي شيئا للأمر من وقت من الأوقات **فَسَجَّ** الأمر إلى
مرتبة الميزان **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الأئمة الثلاثة أن الغالب من القيمة قبل حيازتها إذا كان
له فيها حق لا يحرق رطله ولا يحرق سهمه مع قول أحد أنه يحرق رطله الذي معه إلا المصحف
وما فيه روح من الحيوانات وما هو حية للقتال كالسلاح رواية أخرى **وَأَمَّا** كونه محرم سهره
ففيه روايتان فالأولى فيه تخفيف على العامة والثاني فيه تفصيل في ضمه تشديد **فَسَجَّ**
الأمر إلى مرتبة الميزان **وَصَحَّ** حمل الأول على ما إذا لم يخلص بما على جرد على القول والثاني
ما إذا حصل بذلك جرد على القول من غالب العسكر فيكون في الخربق زجر وتنفير عن الغلو
وَمِنْ ذَلِكَ نزل أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه أن مال الفيء هو ما أخذ من شرك الأهل
كغيره بغير مال كالحزبة الماخوذة على الروس وأجرة الأرض الماخوذة برسم الخراج أو ما تركوه
فرعاً وهروبا وما لا مزية إذا قتل في بئرته وما لا كرامة بلا وارث وما يؤخذ منهم
من العشر إذا أخذوا إلى بلاد المسلمين أو صولحو عليه يكون للمسلمين كافة فلا يختص به
يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك أن ذلك كله في مستحقه مقسوم بغيره إلا ما
في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي أن ذلك مختص **وَقَدْ** كان
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يمنع به بعد مونة فولا أخذها لمصالح المسلمين
والثاني للقاتلة وما الذي يحسن منه قولان الجديد أنه مختص بجميعه وهي رواية عن أحمد

والقديم لا يختص إلا ما تركوه فرعاً وهروبا فالأولى فيه تشديد على الأما بعد أخذ شيء من
الأموال لم تكن لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذ
لنفسه شيئا وفول مالك والشافعي وما بعده **فَسَجَّ** الأمر إلى مرتبة الميزان لمن
تأمل الحمد لله رب العالمين **بَابُ** الجزية اتفقوا على أن
الجزية تقرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس من يوحى من عبدة الأوثان
مطلقا **وَاتَّفَقُوا** على أن الجزية تقرب على من أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا عبيد
ولا على مجنون وإعني شيخ فان ولا على أهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وروى الرافعي
والنوي في ذلك خلافا عن الشافعي وعنه الترويع في المنافع والمذهب وجوبها على من
وشيوخهم وإعني وذهب وإجير **وَقَالَ** الرافعي المنصوص أن الجزية بمثابة كرى الدار يستوفي
فيها أرباب العذر وغيرهم **وَاتَّفَقُوا** على أن المرأة من المستكرين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين
وقد كان لا مام شرطان من جاسمهم مسلما ردناه أهل الأثر وعلى أنه لا يجوز أخذات ليستة
ولا بعية في المدن والأما صارت بالاسلام هذا ما وجدته من سبل الاتفاق في الباب **وَأَمَّا**
ما اختلفوا فيه **وَمِنْ ذَلِكَ** قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه أن الجوس ليسوا
بأهل كتاب مع القول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأولى تشدد على الجوس بعد احترامهم
وتخفيف من أحكامهم **وَالثَّانِي** تخفف عليهم **فَسَجَّ** الأمر إلى مرتبة الميزان **وَوَجْه** الأول
الأخذ بالاحتياط للمسلمين فلا يأكلوا من بيوتهم حتى لا يثبت أن لهم كتاب
ولم يثبت عندنا ذلك **وَوَجْه** الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينبغي كونهم من أهل الكتاب
أو ثبت ذلك فكان من لزوع عذر القطع بشي من أخواتهم وأحكامهم **وَمِنْ ذَلِكَ** قول أبي حنيفة
أن من كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من الجوس يؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا
من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كفر غير بيا كان أو عجميا الأمشركي وليس خاصة ومع
قول الشافعي وأحمد في الظاهر وأئمة لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأولى
مفضل فيه تخفيف **وَالثَّانِي** تشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث تخفيف
على جميع عبدة الأوثان **فَسَجَّ** الأمر إلى مرتبة الميزان **وَوَجْه** الأقوال ظاهرة **وَمِنْ ذَلِكَ**
قول أبي حنيفة وأحمد في أخيه رواية أبي حنيفة أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير
المقدل شاة عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعين
درهما وفي الرواية الأخرى أخذها موكدة إلى رأي الأما وليس مقدرة وفي رواية
أخرى أنه ثلاثة أن الأقل منها مقدرون الأكثرو عنة رواية أربعة أنها مقدرة في
حو أهل اليمن خاصة بديار دون غيرها بناء على الحديث ورد فيهم **وَقَالَ** مالك في المشرك
عنة أنها مقدرة على الغني والفقير جميعا أربعة دنانير أو أربعون درهما لفرق بينهما وقال

الشافعي هو دينار سوي فيه الغني والفقير والمتوسط ووجوه القول كلها طامة لم يخرجها الى اجتهاد
 الامتة بالنظر لاهل بلادهم **ومر ذلك** قول الامتة الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية اذا لم
 تمغلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في هذا قوله في عقد الجزية على من لا كتب له
 ولا يمكن من لادائه يخرج من بلاد الاسلام وفي القول اخر يجزى الجزية ويحقر دمه بصلاتها
 ويطلب عند يساره وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبد لها الحول والحرب فالاول مخفف
 على الذي الفقير الثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من لا قول وجه **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحداث الذي اذا مات وعليه جزية
 سقطت بموته مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها انما وجبت على الذي اصفا قاله ليل يتقوى
 بذلك المال على كارتنا وقد نال ذلك الامر بموته ووجه الثاني ان ذمته قائم مقامه
 في التقوى بذلك المال الخلف عنه مكانة لم تمت **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان الجزية تجزى
 على الذي باقول الحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور عنه
 والشافعي واحمد انها تجزى باخر الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي
 سنة فان مات في اثنا الحول فقال ابو حنيفة واحداثها تسقط وقال مالك والشافعي
 يؤخذ من حاله جزية ما مضى من السنة فالاول منه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف
 عليه والاول من مسئلة الموت مخفف والثاني فيه **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجوه
 هذه القول ظاهر **ومر ذلك** قول الامتة الثلاثة ان الجزية اذا وجبت على ذي فلم يرده
 حتى اسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين لم يؤد الجزية فيها
 ثم اسلم قيل اذا ايتها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها احب
 الدار ولودخلت سنة في سنة ولم يرد الا وقال ابو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية
 بالداخل مع قول الشافعي واحداثها لا تسقط بل تجزى جزية السنين فالاول من مسئلة الاول
 مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة الداخل **فخرج** الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه ذلك ظاهر **ومر ذلك** قول الامتة الثلاثة ان المشركين اذا
 عوهدهم عهدا وفيهم مع قول ابي حنيفة انه يشترط في ذلك بقا المصلحة فمضي انقضت المصلحة
 انفسخ بهذا العهد فلهما فالاول فيه تشديد علينا والثاني مفصل **فخرج** الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حل الاول على بقا المصلحة فيكون من مسائل النفاق **ومر ذلك** قول ابي حنيفة
 ان الجزية اذا امتنع التجار على بلاد الاسلام لا يؤخذ منه عشر الا ان يكون يأخذون متاع قول
 مالك واحداثه يؤخذ منه العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله باسار ولم يشترط عليه
 اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول انه ان شرط عليه العشر

حال اخذوا الا فلا من احكامه من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثاني تفصل
 والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك الذي اذا تجرد من بلد الى بلد انه يؤخذ منه العشر كما تجرد وان تجرد في السنة
 مرارا قال الشافعي لان مشروطا وقال ابو حنيفة واخذ يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر
 ابو حنيفة واحداثه النصاب في ذلك وقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال
 احمد النصاب في ذلك للمخري خمسة دنانير وللذي عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على
 الذي والثاني مفصل والثالث مخفف بنصف العشر وقول ابي حنيفة في النصاب مخفف
 وقول احمد فيه تشديد على الجزية وتخفيف على الذي **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 هذه القول راجع الى اجتهاد اصحابها **ومر ذلك** قول الامتة الثلاثة ان عهد الذي ينتقض
 بمنعه الجزية وامتناعه من اجز احكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمها بما عليه مع قول ابي حنيفة
 انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منعة يحكمون بها شريطة ان يكون له الحرب فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالنقصان الذي كره **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان مراد الشارع من تقريرهم في ارا الاسلام للجزية انما هو اذ لا لهم وصفا في اذاه
 امتنعوا من اجز احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اغراض الكفر ومنفوا من طاعة امامنا
 وتوجه الثاني ظاهر راجع الى اراي الامراء فان حكم انتفاع من ليس غنة منة من اجز احكام
 الاسلام عليه امتناع لقدرتنا على ازالة له وايضا النكاح **ومر ذلك** قول ابي حنيفة انه لا
 ينتقض عهدها من الذمة بفعل ما يجب عليه تركه والكف عنه بما فيه من غل المسلمين واحادهم
 في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء سياسية في كلام ابن القاسم لان يكون لهم منعة فيعتلون
 على موضع وسكان ثوبا او يلقون بداء الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض
 عهدهم سوا ان شرط عليه تركه في عقد الجزية امر يشترط فان فعل ما سوي ذلك ففدية تقبل
 فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه
 ومع قول مالك انه لا ينتقض عهدهم بالزنا والمسئلة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوي
 الاقطع الطريق وقال ابن القاسم من احكامه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يقاتل
 المسلمين او يربي احد هم يسلمه او يبيعها باسم نكاح او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه
 الطريق او يورى المشركين جاسوسا او يغيث على المسلمين بدالة فيكاتب المشركين باخبار
 المسلمين او يقتل مسلما او تسليمة عدا او هذه الثمانية هي التي لا ينتقض بها العهد كما مررت
 الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان يشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة او امر
 بشرط عليهم فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي
 ذكره وكذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد لانتقض

العهد بالثانية اشياء التي ذكرها **فصل** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاموال كلها مذكورة ومن
ذلك قول احمد انه اذا فعل الذي ما فيه عضاضة ونقص على الاسلام وذلك في رتبة اشياء
 ذكر الله عز وجل بما لا يليق بحلاله او ذكر كتابه المجيد او دينه القدوس او ذكر رسوله الحبيب
 ينبغي ان تقض عنه سوا شرط ذلك او لم يشترط مع قول مالك اذا استبوا الله ورسوله او كما
 لم يشر ما كرهوا به ان تقض عنه سوا شرط ذلك او لم يشترط مع قول اكثر اصحابنا في حكم ذلك
 حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة الباقية وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا يقض
 به العهد واما ما شرطه فعلي الوجهين ومع قول ابن الحاق المزوري ان حكمه حكم الثلاثة الاول
 وهي الامتناع من التزاور الجريئة والتزام احكام المسلمين والاجتماع على ما لم يشترط مع قول ابن حنيفة لا
 ينتقض العهد بشي من ذلك واما ما ينتقض عما اذا كان له منعة بقدره على الحاربة وليجوز
 بدار الحرب فالاول مستند **وكذلك** الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف **فصل** الامر
 الي مرتبة الميزان ووجه الاموال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فطنة **ومر ذلك** قول ابن
 حنيفة ان من انتقض عنه من اهل الذمة ايح قتله متى قد عليه مع قول مالك في المشهور
 عنه انه يقتل ويشي جرمه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ابي الحقيق ومع قول
 الشافعي في اظهر قوليه واحدا ان الاما يخير فيه بين الاشراف والقتل ولا يرد الى ما منه
 فالاول فيه تشديد والثاني مستند **والثالث** فيه نوع تخفيف بالتحجير المذكور
فصل الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابن حنيفة يجوز للكا في دخول الحرم والاقامة
 فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الامامة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند
 ابن حنيفة دخول الواحد من الصحابة الى الكعبة فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني
 مستند **فصل** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابن حنيفة ان الكافر الجار الذي
 لا يمنع من استيطان الحارة وهو مكة والمدينة وبها فيها مع قول الامامة الثلاثة انه يمنع الا
 ان يكون الداخل منهم تاجرا او ياذن له الامام ولا يقيد اكثر من ثلاثة ايام ثم ينتقل واما
 ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة يجوز حوجه دخوله لشركين غير ازار وقال
 الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك واحدا لا يجوز لهم دخولها الا بالاول
 من المسئلة الاولى وهو استيطان الحجار مخفف **والثاني** تشدد بالاشياء التي ذكره والاول من
 المسئلة الثانية مخفف **والثاني** فيه تشديد **والثالث** مستند **فصل** الامر في مرتبة
 الميزان في المستقلين فالامة ما بين مستند ومخفف **ويصح** حمل المخفف على ما اذا رجي من الاسلام
 بالدخول وحمل المشد على ما اذا لم يرج منه ذلك **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة لا يجوز
 احداث كنيسة فيما قربا المدن والامصار بدار الاسلام مع قول ابن حنيفة ان الموضع ان كان
 قريبا من المدينة وهو قد رتب او اقل لم يجوز ذلك فيه وان كان ابعد من ذلك حار فالاول

مشدد **فصل** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاموال كلها مذكورة ومن
 الاتية الثلاثة انه لو ائتم من كتابه وسبحه وشي في دار الاسلام جاز له تربيته وتجنيد مع
 اشتراط ابن حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في ارض فخصت ملحاما فان فخصت عنوة لم يجوز
 ومع قول احمد في اظهر رواية واخيارها بعض اصحابه وجماعة من اهل الامم الشافعية كان
 سبيد المستطري راي علي بن ابي هريرة انه لا يجوز لهم تريم ما شعث ولا تجديد بناء على الاطلاق
 ومع قول احمد في رواية الثانية لا يجوز تريم ما شعث دون ما استولى عليه للراي وفي
 الرواية الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند
 ابن حنيفة والتفصيل والثاني مستند بالتفصيل الذي ذكره **والثالث** فيه تخفيف والراجح
 مخفف **فصل** الامر في مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الاقضية

التفوق الائمة على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا او غيايا اذا اخذ القضاة لرشوة
 لم يقر قاضيا واجتمعوا الله لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه **وعلي** ان القاضي اذا لم يعرف بغير
 الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم **وكذلك** اتفقوا على ان كتابا للقاضي الى القاضي
 في الحقوق المالية جاز يقبل بخلاف كتابه اليه في الحدود والقصاص والملك والطلاق والخلع
 قاته غير مقبول خلافا لما لك فان عنده يقبل كتابا للقاضي في ذلك كله كما سيأتي بوجهه
 في مسائل الخلاف **وعلي** ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده بشروط الاجتهاد بما فقهه وبما عده فانه
 لا ينتقض الاول **وكذا** اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينتقضه والجمهور اعلى انه لا يجوز بحكم
 احد في اقامة حد شرع ود الله عز وجل كما سيأتي في الباب **واما** يكون التحكيم في غير الحدود
 والتفوق اعلى ان اذا اوصى اليه ولم يعلم بالوقية فهو كمن يخلفا لو قيل فهذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب **واما** ما اختلفوا فيه **فمر ذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولي القضاة ليس من اهل القضاة كالجاهل بطرفا لاحكام مع قول ابن حنيفة
 انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فذهب مشرط الاجتهاد **ومر** على رواية
 العمري وقالوا يقدر ويحكم قال ابن هبيرة في الاصلح والصحيح من هذه المسئلة ان شرط
 الاجتهاد انما عين به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذهب الامامة الاربعة
 التي اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لامة مستند في سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فالقاضي ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعب في طلب الاحاديث واستقراء طريقها
 لكن عرف من لغة الناطقين بشرية عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى شروط الاجتهاد
 فان ذلك مما قد فرغ له سنة ونعت له فيه سواء وانتهى الامر من هو لا المجتهد من الامة
 على جميع ما هو له من بعد هتموا بخصم الجور في اوقبله وتدققت العلوم وانتهى الامر الى التفتيح

فيه الحق وانما علي القاضي ان يقضي بما اخذ عنهم وعن الواحد منهم فانه في معنى ان كان اداة اجتهاد
الي قول فانه وعلم ذلك فانه اذا خرج من خلافهم من حيثما طاب الاتفاق ما اشكته كان اخذ بالحرم
عالم بالاولي وكذلك اذا فسد في موطن الخلاف ترجح ما عليه الأكثر منهم والعمل بما قاله الجهور
دون الواحد فانه ياخذ بالحرم مع حوز عمله بقول الواحد لا اني كونه له ان يكون مقتصر
في حكمه على اتباع مذهبه اليه او شيعة مثلاً فانه احضر عند خصمان وكان ما تناحرا فيه مما يفتي
الايممة الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم حنفياً وعلاناً مالكا والشافعي
واخذوا اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما اجمع عليه هؤلاء الائمة
الثلاثة الي ما ذهب اليه ابو حنيفة بخبره من غير ان يثبت عنده بالادلة ولا اداة
اليه اجتهاده فاني اخاف من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولو يكن من الذين يفتنون
القول فيقتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكا واختص اليه اثنان في سورا كلب
فقضي بطهارته مع علمه بان الفقهاء كالمهم قد قضوا بحجاسته وكذلك ان كان القاضي شافعيًا
واختصم اليه اثنان في متروك النسبة عمدا فقال احدهما هذا منيعني من بيع شاه مذكاة
وقال الاخر انما منعت من بيع الميتة فقضي عليه بمذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه
وكذلك ان كان القاضي حنبلياً فاختصم له اثنان فقال احدهما الي عليه مال فقال الامر كان
له على مال ولكن قضيت ففجئ عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه **فهدا** واثاله
تم ان حوزا يكون اقرب الي الاخلاص وان خرج في عمل ومقتضى هذا ان ولايات الحكماء في عصرنا
هذا صحيحة وانهم قد سددوا نعتا من لغو الاشلاء مما سدد من كفاية قال ابن هبيرة
ولوا هلت هذا القول ولم اذكره ومشييت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضيا الا من
كان من اهل الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق وخرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الان قد
فقدت في اكثر الفضاة وهذا كالحالة والناس قضا ما فيه من تقييل الاحكام وسد باب
الحكم وذلك غير مستلزم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكماء كناية وان حكوماتهم
صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محترق
ولنرجع الى اصل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجوب الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف
قصر الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الثاني الجري على قواعدها من السلف من
وجود كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكانا المقلد للمذهب من اذهاب
الايممة المجتهدين لان قايما مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكانه واخذ من ايمته
لقوله بقوله وتقيده وبفواعده لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضا مع قول ابي حنيفة انه يصح ان تكون قاضية
في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء وعندنا ان شهادة النساء تقبل في كل شئ الا الحدود والجراح فانها

لا تقبل عنده ومع قول مالك بن حمر بن ربيع ان تكون المرأة قاضية في كل شئ الا اول تشدد وعلمته
جري السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف **قصر** الامر الي مرتبتي
الميزان ووجه الاول ان القاضي نائب عن الامام لا يظفر وقد اجتمعوا على اشتراط ذكره ووجه
الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ليس بشرط
في ذلك الذكوة فان المقول على الشريعة المطهرة الثانية في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال
صلى الله عليه وسلم من بلغ قوم ولو امرهم امرأة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسري
ابنته من بعده الملك وقد اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكوة في كل راع الى الله ولم يبلغنا
اذا احدا من نساء السلف الصالح تصدرت لتربية المريد من اهل النقط لثبات الدرجة وان
ورد الكمال في بعض كبرهات عرا واشية المرأة فروعون فذلك كما ان النسبة للتفوي
والدين بالنسبة للحكم بين الناس وتشكيكهم في مقامات الولاية وغاية امر المرأة ان تكون
عابدة راهدة كراعية العدو وبالحيلة فلا تعلم بعد عاثة رضي الله عنها بمجتهدة من جميع لمهات
المومنين ولا كاملة ناعف بالرجال والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
القضا فرض من فرض الكفاية بحيث على كل من نعت عليه الدخول فيه ان لم يوجد غيره مع قول الجاهل
في اظهر وايتيه انه ليس من فرض الكفاية ولا ينبغي الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول
مشدد في وجوب تولية القضا بشرط الذي ذكره والثاني مخفف في عدم وجوبه **قصر** الامر
الي مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهره ووجه الثاني انه من باب الامانة وقد نهى الشارع عن
طلبها لما فيه من عدم الخلاص والشيء فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان
لدينه وقد مر من السلف الصالح وحسبوا بالوا القضا فاولوا رضي الله عنهم اجمعين **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه بكرة القضا في المسجد ولكن لا يكون لمن نعت عليه الدخول
فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك بالسنة وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للمصلاة
فحدث حكومة فحكم فيها فلا حكمة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث
على القضا في المسجد والثالث فيه تخفيف **قصر** الامر الي مرتبتي الميزان ووجه
الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم ضيائا تكثر ويحكم وشركم وضوا
انهم واذا كان عند بني يميني التنازع ولو تعدل رفع الصوت فيه كما ورد فكيف يحضر
الله الخاصة في المسجد بل لو اقي شخص يجر رفع الصوت لم يمنع لئلا الى ادب
مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله من الاولياء ووجه الثاني انه من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه من خلص الطوائف
من الظالم ثم اذا رفع احد الخصم صوته في المسجد فليس على القاضي الا هيته عز ذلك
لا غير فلكل امام مشهد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بعله

فيما شامده من الامتثال الموصية للمعد ود قبل القضاء وبعد وما علة من حقوق الناس حكم
فيه بما علة قبل القضاء وبعد مع قولنا ذلك واحدا لا يقضي بعله اضلا وسوا في ذلك حقوق
الله وحقوق العباد ومع قولنا الشافعي في اهل القولين انه يقضي بعله الا في حوزة الله تعالى
فالاول والثالث فيما شدد ندي على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه
كذلك في حكمه بما علة من حقوق الناس الثاني شدد **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان ومن
قوله قولنا في خفيفة انه لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء لنفسه مع قولنا لا ية الثلاثة
ان ذلك يكره له وطريقه ان يוכל بالاول والخفف خاصا لا بالذي لا يميلون عن طريق الحول والمحابا
ولا يقبلونها والثاني شدد خاصا الذي لا يقدر احدهم يسوي بقلبه بين الخصمين اذا كان
احدهما محسنا له بالمحبة والمحاباة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء
لهذا **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان **قوله** قولنا في خفيفة واحدا في احدي روايته
انه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجعة عن الخصم عند القاضي في التعريف كاله وفي تادية
رسالة وفي الجرح والتعديل يجوز ابو خيفة ان تكون امرأة فجعلها كالحرج في ذلك كله
مع قولنا شافعي واحدا في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال
مالك قال فان كان الخصام في اقرار بما قبل فيه عند رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام
الابان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني في تشديد والثالث فيه تفصيل
قوله الامتثال في مرتبة الميزان **قوله** وجه الاول جعله من باب الرواية **قوله** وجه الثاني وما بعده
جعله من باب الشهادة ومعلوم ان شرط فيها التعداد غالبا او لم يجعل الميزان مع الشاهد
كالشاهد **قوله** قولنا المحققين من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل
ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يعزل في اصح الوجهين مع قولنا ما ورد في انه ان عزل نفسه
بعد اقرار او بغير عذر لم يجز ان يعزل نفسه الا بعد اقراره لامام واستغفاه
لا انه لو عزل جعل محروما عليه اضاعته وعلى الامام ان يعفيه اذا وجد عذره فيتم عزله باستغفائه
واغنايه لا باحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا لان العزل يكون من المولى وهو لا يولي
نفسه فلا يعزلهما فالاول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي بالشرط الذي ذكره
فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في اصح الوجهين دون الوجه الاخر والثاني
مفصل **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان **قوله** وجه القولين ظاهر **قوله** قولنا اصحاب الشافعي
والنقل عن النقل ايضا ان القاضي لو فسق شرابا وحسن حاله لا يعود قاصيا من غير تجديد
ولا ية بخلاف الجنون والاعما ان لا يصح فيها القود مع قولنا لم يرد في كتابنا لاشراق ان القاضي
لو فسق انزل شرابا صاروا الباقين عليه الشافعي لان صيرورته واليا سيدا با للاحكام
اذا الانسان لا ينفك غالبا عن فعل امور يصير بها فتنقل الى المطالعة الامام يجوز للمحاكمة

ومع قولنا القاضي حسين ان حدث العشق للقاضي واخر التوبة انزل وان نحل الاطلاق عن
ذنبه وندم لم ينزل لانها العفة عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث
مفصل **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **قوله** قولنا في خفيفة
ان الحاكم لا يتحكم في الحدود والعصا من العدالة الظاهرة **قوله** واما استحكمة بعد سؤاله عن العدالة
الباطلة قولنا واحدا **قوله** واما ما علة ذلك فلا يسل لان نطق الخصم في الشاهد في طعن
سأله ومتى لم يسأل لم يطعن فتسبح الشهادة ويكتفي بعد التهمة في ظاهر الحق مع قولنا ذلك
والشافعي واحدا في احدي روايته ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يقضي عن الحكم خيرة بين
العدالة الباطلة سواء اطلق الخصم ام لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد او غيره ومع
قولنا في الرواية الاخرى ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة ولا يسأل عن الاطلاق فالاول
مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان وكل من
الاقوال الثلاثة وجه **قوله** قولنا في خفيفة ان الدعوى الجرح المطبق قبل مع قولنا
الشافعي واحدا في احدي روايته انها لا تقبل بعين سبب الجرح **قوله** مع قولنا ان كان
الجرح عالما يجوز الجرح **قوله** في رواية اخرى لا تقبل بعينه سبب الجرح وان كان غير متصف
الصفة لم يقبل لابتين السبب فالاول تشدد على المشهود وما يثبت على زعمه من
والثاني فيه تخفيف عليهم **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان ويصح على
الاول على من لم يكن محفوظا بظاهر ما يرويه الشهادة **قوله** والثاني وسواء في ذلك
على من حمل كاله العدالة وعدها قبل هذا الابد من تبين سبب الجرح ليطر فيه الحاكم فيرد
او يقبل **قوله** قولنا في خفيفة انه يقبل جرح الشا وتعديل الجرح مع قولنا ذلك والثاني
واحدا في اظهر روايته انه لا يدخل الثاني ذلك فالاول تشدد على المشهود وما يثبت على
في صورة الجرح **قوله** والثاني مخفف عليهم **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان **قوله** وجه الاول والاراء
قد تكون عالمة باحكام الجرح والتعديل كمن تاملوا عرف من كثير من الرجال **قوله** وجه الثاني
ان الجرح في التعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للاجانب من الرجال وهذا اقل ان ينفق لاشراه
قوله قولنا في خفيفة واحدا لا يكتفي في العدالة بقولنا لم يفلان عدل رضي مع قولنا
الشافعي ان ذلك لا يكتفي حتى يقول هو عدل مني وعلى **قوله** مع قولنا ذلك ان كان المزي على
باسباب العدالة قبل قوله في تركيته فلان عدل رضي ولم يفتقر الى قوله علي في الاول فيه
تخفيف **قوله** والثاني فيه تشديد **قوله** الامتثال في مرتبة الميزان ويصح على
على العالم العظيم باسباب العدالة والجرح الذي يخناظ الاموال للناس والبصاغة والثاني على
من كان دونه في الاخطا فان مثل هذا قد يساهل في وصف الشاهد فاذا قال علي ولي
ارتفعت الرتبة وكذلك علم توجيه قولنا ذلك **قوله** قولنا في خفيفة انه لا يجوز للقاضي

بعد
ميرزا

ان يقضي على غايب الا ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصي مع قول الائمة الثلاثة انه يقضي
على الغايب بطلقا واذا اتقى لسان الحق غايب او وصي او جنتون فعند احمد لا يحتاج الى
اخذ ائمة وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى تخليفه في اصح الوجهين فالاول مستند علي القاضي
وعلي صاحب الدرر مخفف عن المديون بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والاول في سداد
التخليف مخفف. والثاني مستند **قبح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب
الحق قد يكون الحق بحجته من الوكيل او الوصي ووجه الثاني انه قد يكون مثله ووجه
الاول ان في مسئلة التخليف لاكتفاء القضا وحمل المدعي على الصدق ووجه الثاني الاحتياط
لاموال الناس ويصح حمل الاول على اهل الحق من الله والثاني على من كان بائنا بصد من ذلك **قلت**
وينبغي على ذلك مسئلة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء على الغايب يجوز قياس الغايب
على الشاهد في صفات الباري جل وعلا ويقول صفات الحق تعالى غير لا غيبة قياسا على الانسان
فانه قد يستلزم العلم والابصار ووجهه كما قل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغايب يحرم فرضنا
القياس ويقول صفات الحق تعالى غيبة لا غير ليس من صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشوف
حتى قال الشيخ محي الدين رحمه الله الامام ابا حنيفة ووجه كل حنيفة حيث لم يقض على الغايب
بشي انتهى **قوله** لا تقول الائمة الثلاثة ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقضا
والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول
مستند والثاني مخفف **قبح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط في اقامة
الحدود والحقوق المتعلقة بالدين فلا تقدر على اقامة حد الحاكم بطلان مثلا لا بعد تثبت
وقد يكون الكتاب زورا على القاضي ووجه الثاني ان منصب القاضي يتدبر فيها لزوم عقله ولو
انه غلب على ظنه انه خطا ذلك القاضي ما حكم بفسخه ويصح حمل الثاني على ما اذا كان حامل
الكتاب عدلا مريضا والاول على ما اذا كان بائنا بصد من ذلك **قوله** لا يقول الشافعي
واحكامه لو كانت قاضيا في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندي ومحاكاة الطحاوي
عن ابي حنيفة من انه يقبل انما هو مذهب ابي يوسف وعلي عدمه القبول يحتاج الى اعادة البينة عند
الاحكام لان ذلك لا يقبل الا في البلد الثانية فالاول مستند لا شفعنا القاضي على المكتوبة مشافهة
بالحادثة او سماع البينة منه والثاني الذي هو قول ابي يوسف مخفف اذا فرغ من اختبار
القاضي تلك القضية بين ان يكونا في بلد واحد او بلد من لا يختلف ذلك بالقراب والبعد
قبح الامر الى مرتبة الميزان **قوله** لا تقول الائمة الثلاثة ومالك في اخذ رواية
ان صفة تادية كتابي القاضي الى القاضي ان يقولوا لشاهدان للكتاب اليه يشهد ان هذا كتابي
القاضي فلان قرأه علينا او يري علينا نصرة مع قول مالك في الرواية الاخرى انه يكفي قول
الشاهد من هذا كتاب القاضي فلان الشاهد عليه وبذلك قال ابو يوسف رحمه الله فالاول

فيه تشديد وهو محمول على حال من لا معرفة له في معرفة الاحكام والثاني مخفف وهو محمول
على احوال الاحكام التي ينفق اليها في الحكم **قبح** الامر الى مرتبة الميزان **قوله** لا تقول مالك
واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجل من اهل الجهاد في شيء وقال الحق ضيبتا بحكم
فاحكم عليهما لزمنا العقل بحكمه وانما لك واخذتاه وافق حكمه رأي قاضي البلد فنفذ ويضد
قاضي البلد ارفع اليه فان لم يوافق رأي حاكم البلد فله ان يبطله وان كان فيه خلاف بين لاية
مع قول الشافعي في القول الاخرى لا يلزمها العقل بحكمه الا بتراضيها بكون ذلك مثله كالفتوى في حوزات
هذا الخلاف في مسئلة الحكيم ان يعود الى الحكم في الاموال وانما النكاح والدعان والنفذ
والقضا والحدود فلا يجوز ذلك فيه اجماعا فالاول مستند مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك
واحمد والثاني فيه تخفيف بعد مراعاة اجماع الحكماء ابرضاها **قبح** الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه القولين ظاهر **قوله** لا تقول مالك واخذتاه الحاكم لو سبق ما حكمه فشهد
عنده شاهدان انه حكم به قبل شهادتهما في حكمه بذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يقبل
شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يندكر انه حكم به فالاول مخفف. والثاني مستند **قبح**
الامر الى مرتبة الميزان **قوله** لا تقول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه واخذتاه القاضي لو
قال في حال ولا يئنه قضيت على فلان حق او يندكر منه ويستوفى الحق والحد مع قول مالك انه لا
يقبل قوله حتى يشهد بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كذب مالك فالاول
مخفف. والثاني فيه تشديد **قبح** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل
الصابط والثاني على من كان بائنا بصد من ذلك **قوله** لا تقول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله
قضيت كما في حال ولا يئني لم يقبل منه مع قولنا ما حكمه انه لا يقبل منه فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف **قبح** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي المعروف بفرقة الدين في غلب
احواله والثاني على القاضي لدرن الخير الذي ضرب به المثل في الصبط **قوله** لا تقول مالك واحمد
والشافعي ان حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما يتعد حكمه في الظاهر فقط فاذا
ادعى شخص على شخص حقا او اقام شاهدا من ذلك الحكم الحاكم يشهدان فان كانا شهدا حقا وصداقا
فقد حل ذلك الشئ للشهود له ظاهرا وباطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشئ للشهود له
في الظاهر بالحكم واتاني الباطن اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ذلك المشهود عليه كالان
سواء كان ذلك في العروج ام في الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عدلا او مستحبا يحل
الامر عما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهرا وباطنا فالاول مستند وهو خاص بامل النوع والاحتياط
والثاني مخفف وهو خاص بكونه بائنا بصد من ذلك **قبح** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاحتياط للاموال والاضاح. ووجه الحكم الحاكم ببينة فظهرت زورا فلذلك نفذت ظاهرا
فقط والاضاح ذلك ان الشارع امرنا بما احكام الناس على الظاهر في حكمه لا انما اشار الى ذلك

في حديث آخر ان قال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فادعوا لوجهه وعلموا ما هم وانما هم
 الاصل الاسلام وحسبنا على الله تعالى فانظر كيف ردت امرهم في الباطن الى الله العالم بنسبهم
 لان احدهم قد يقولها لبسنا ولا نعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب الحاكم الشرعي
 محل ان ينتقض حكمة في الاخرة لان اذا الشاع له في الدنيا ان يحكمها بجهاه فكان شرعا من الله تعالى
 ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه ما شرع ومن هنا يعرف قول من قال ان الحقيقة لا تتخالف
 الشرعية ومن قال انها قد تتخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة المصنوعة عن امية
 الفقهاء والصوفية فحرم الله الامام ابا خنيفة ما كان اذوق نكته ومداركه ورضي الله عن
 بقية المجتهدين مني **ومرارة** قول ابي خنيفة ان الوكالة تثبت بغير الواحد ولا يشترط
 تولا ولا يؤخذ الا بعدد او مستورين مع قول الامامة الثلاثة انه يشترط في ثبوت الوكالة
 والعزل شاهدان عدلان فالاول منه خفيف والثاني فيه تشديد ووجه خلاص
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان القدر من ذلك فلا يوثق بغيره او شاهد
 والله اعلم **القسم الثاني** اتفق الامامة
 على جواز التمسك بالشركاء في غير ما كان بالمشركة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما
 اختلفوا فيه **في ذلك** قولنا ان التمسك افران تساقوت الاعيان والامانات فيمن
 حوكل من الشريكين عن حقها حبه حتى يجوز لكل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول ابي خنيفة
 والشافعي ان التمسك ينفق البيع كغيرها في ثبوتها كالشباب والحقا اتما فيما لا يتفاوت في
 افران كالمكيلان والموزنان والمعدن وذات من الجوز والبيض وبه قال احمد وينبغي على القوي
 ان من قال لها افران يجوز تسمة الثنا الذي يجري فيها الربا بالحرص ومن قال انها مع يجوز ذلك
 فالاول منفصل والثاني كذلك وكل منهما وجه الى التخفيف ووجه الى التشديد **ومرارة** قولنا ان
 ابي مرتضى الميزان **ومرارة** قول ابي خنيفة لو طالب احد الشريكين بالتسمة وكان فيها ضرر على
 الآخر فان كان الطالب للتمسك منهما هو المنتفع لم يفسمه وان كان الطالب لها هو المنتفع
 بها اجبر المنتفع فمما عليها مع قولنا ان الله يحجزنا لمنع على التمسك بكل حال ومع قوله
 أصحابنا لشافعي ان كان الطالب هو المنتفع اجبر على اصح الوجهين ومع قول الامامة لا ينقسم
 بل يتبع ويقسم ثمة فالاول منفصل والثاني مشدد والثالث متفصل والرابع مخفف
 بترك التسمة **ومرارة** قولنا ان ابي مرتضى الميزان ووجه هذه الاقوال الارضية ظاهرة لا
 تخفي على الفطن **ومرارة** قول ابي خنيفة وقال في اخذ رويين من اجرة الفاسم
 على قدر الروس المتضمنين لايلا وقد لا يصحبا مع قولنا ان في الرواية الاخرى والشافعي
 واحدا لها على قدر لا يصحبا ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى الطالب سة قال
 ابو خنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحابنا على الجميع فالقول ما بين

مشدد من وجهه وتخفف من وجهه وعلمه كما نرى في **ومرارة** قولنا ان ابي مرتضى الميزان ومن قال
 قولنا ان خنيفة انه لا يقع التسمة في الرقيق بين جماعة اذا اظهرها احدتهم مع قول بقية الامامة
 انها لا تقع التسمة فيه كما يفسر تبارك الحيوانات بالتعديل والفرقة ان تساقوت الاعيان
 والامانات فالاول مشدد والثاني مخفف **ومرارة** قولنا ان ابي مرتضى الميزان والله اعلم
كتاب الدعوى في العيان
 اتفق الامامة على ان اذا ادعى على رجل في بلد اخر منه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي فيه المدعي
 لا يجاب سؤالا وقيل ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويثبت على الغائب وقيل انه لو تنازع
 اثنان في حياطين يملكهما غير متصلة بينهما احدهما افضلا للبيان فيجب بينهما وان كان احدهما
 عليه جمد وقدم على الآخر وقيل انه لو كان في بلد اشيا فلان ما لم يجرط في ادعى انه عليه
 فكذبه فالقول قول المالك بيمينه انه حشر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يثبت له فالقول
 قول صاحب اليد فان ادعى رجل سببة لرجل لا يثبت له الا بيمينه وانفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر
 بعدلين يحكم به ولا يحكم المدعي مع شهادته وانفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على
 من انكره **ومرارة** قولنا ان التمسك افران تساقوت الاعيان والامانات فيمن حوكل من الشريكين
 عن حقها حبه حتى يجوز لكل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول ابي خنيفة
 والشافعي ان التمسك ينفق البيع كغيرها في ثبوتها كالشباب والحقا اتما فيما لا يتفاوت في
 افران كالمكيلان والموزنان والمعدن وذات من الجوز والبيض وبه قال احمد وينبغي على القوي
 ان من قال لها افران يجوز تسمة الثنا الذي يجري فيها الربا بالحرص ومن قال انها مع يجوز ذلك
 فالاول منفصل والثاني كذلك وكل منهما وجه الى التخفيف ووجه الى التشديد **ومرارة** قولنا ان
 ابي مرتضى الميزان **ومرارة** قول ابي خنيفة لو طالب احد الشريكين بالتسمة وكان فيها ضرر على
 الآخر فان كان الطالب للتمسك منهما هو المنتفع لم يفسمه وان كان الطالب لها هو المنتفع
 بها اجبر المنتفع فمما عليها مع قولنا ان الله يحجزنا لمنع على التمسك بكل حال ومع قوله
 أصحابنا لشافعي ان كان الطالب هو المنتفع اجبر على اصح الوجهين ومع قول الامامة لا ينقسم
 بل يتبع ويقسم ثمة فالاول منفصل والثاني مشدد والثالث متفصل والرابع مخفف
 بترك التسمة **ومرارة** قولنا ان ابي مرتضى الميزان ووجه هذه الاقوال الارضية ظاهرة لا
 تخفي على الفطن **ومرارة** قول ابي خنيفة وقال في اخذ رويين من اجرة الفاسم
 على قدر الروس المتضمنين لايلا وقد لا يصحبا مع قولنا ان في الرواية الاخرى والشافعي
 واحدا لها على قدر لا يصحبا ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى الطالب سة قال
 ابو خنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحابنا على الجميع فالقول ما بين

فلا بد من حليف المدعي مع البينة وعن اخذ روايتان احدهما مختلف والثانية لا تخلف فالاول
فيه تشديد وعمل بالاحتياط للعقاب والتمني والحبون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية
الاشارة لاحد **قصة** الامري مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يخلف البينة مع البينة
عليها اذا كان في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العادلة كالعلماء والصلحاء
ومر ذلك قول ابني حنيفة انه لو مات رجل وخلف ابنا مسل او ابنا نفا فادعي كل واحد
منهما انه مات على دينه وانه برئه او مات مع ضارته كان نفعها وشهدت بنية الله اسلم رجل
تورته وشهدت اخرى انه مات على الكفرانة فبينة الاسلار مع قول الشافعي احدث قوله
ان البينتين يتعارضان فيسقطان ويصير كان لا بينة فيتحلف النضر في يقضي له ومع قوله
انها يستعملان فيقضي بينهما ويفصل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول بنية قال احمد
يرجح ثبوت دين الاسلام والثاني يرحم ثبوت الكفر بنية الاقوال الظاهرة **قصة**
الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو قال البينة في وكل بنية في
زور سطر قامة مية قبل مع قول احمد انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعي احتمالك
قال ذلك في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد عليه ولا غدر لس اقر **قصة** الامري
الى مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابني حنيفة واحدا في احدى رويته ان ابنة الخارج مقيد
على بينة صاحب اليد في الملك المطلق دون المضاف الى سبب لا يكتفه المنسحب من الشايب
الذي لا تنسج الامرة واحدة والناصح الذي لا يتكر رفا بنية صاحب اليد لعدم جنيده
واذا اذعان كان صاحب اليد استوفى ثماره فاقدمه ايضا مع قوله مالك والشافعي ان بنية
صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالاول تشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره والنا
تخفف عليه **قصة** الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البينة من الخارج قد تكون
اقوي من وضع اليد لان ما كل واضع يد على شيء يكون نحو ووجه الثاني عكسه وما كل بينة
تكون صادقة ويصح حمل الاول على كل اهل الدين والورع دون الخارج فالخارج محذور الامر
في ذلك ويحكم بما يراه ائمة ائمة اولدقة الحقيق او احدها وهو مع ذلك لا شغل النار
فمن ان الله اللطف **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الغارض بينتان واحديهما
اسم عدله لمرجح بذلك مع قوله مالك انها ترجح به فالاول فيه تشديد على البينتين
والثاني تخفف عليهما **قصة** الامري مرتبتي الميزان والمد اري ما يفهم عند الحاكم
ومر ذلك قول ابني حنيفة لو ادعي رجل شيئا في يد اثنان وتعارض البينتان لم يسقط
كل بينة ذلك بينهما مع قول مالك انها يتخالفان ويقسم ذلك بينهما فان خلف احدهما
وبكل الاخر قضى للحاكم دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوله انها يسقطان
معها كما لو لم يكن بنية فالاول فيه تشديد على صاحب اليد باجر نصف ما بيده للمنازع

يعمل
نفس

الشهر

وكذلك

وكذلك القول في الثاني والثالث فظاهر لعدم ما يرجح به الحاكم وان شافعي
وان شافعي **قصة** الامري مرتبتي الميزان **ومر ذلك** قول ابني حنيفة ومالك انه لو ادعي
شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من شرط الصقة مع قول الشافعي
واحد انه ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شروط الصحة التي يفتقر صحة النكاح اليها وهوان
يقول تزوجها بولي ثم مد وشاهدي عدل ورضاها ان كان مشرطا فالاول تخفف على المدعي
والثاني فيه تشديد عليه **قصة** الامري مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من عرف في البراءة
والورع والعلوم والثاني على من كان بالصدقة من ذلك **ومر ذلك** قول ابني حنيفة انه لو نكل
المدعي عليه عن اليمين لارة بل يتخير النكول مع قول احمد الظاهر ويقضي بالنكول ومع قول
مالك انها تارة ويقضي على المدعي عليه براءة اليمين على المدعي ويقضي على المدعي عليه بنكوله
في جميع الاشياء لامة ما بين مستد وتخفف في اخر كما نري **قصة** الامري مرتبتي الميزان
ومر ذلك قول ابني حنيفة لا يعطى البيز الميزان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحد
في احدي روايتيه انها تعلق بها فالاول تخفف والثاني تشدد ويصح حمل من قال لا تعلق
على اهل الرتبة ومر قال بالتخفيف على اهل الدين والصدق **ومر ذلك** قول ابني حنيفة
لو شهد عدلان على رجل بانه اهنق عنده فان سكر السيد لم ينعى الشهادة مع قول الامامة
الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول تخفف على السيد والثاني تشدد عليه **قصة** الامري
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني مراعاة حق الله ومنها
اشارة لا شغل في كتاب **ومر ذلك** قول ابني حنيفة انه لو اختلفا لزوجان في بناء البيت
الذي يسكنانه وبدها عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدها شاهد فهو لها وما كان في يدها
من طريق الحكم فاصح للرجل فهو للرجل واصل للنساء فهو للنساء والقول قولها فيه وما كان
يصح لها فهو للرجل في الحياة واما بعد الموت فهو للباقي منها مع قول مالك ان كل ما يصح
لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي من بينهما بعد الخلف ومع قول احمد ان كان المتنازع
فيه ما يصح للرجل كالطبايسة والعائم فالقول قول الرجل فيه وان كان ما يصح للنساء
كالمتاع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان ما يصح لها كان بينهما بعد الوفاة
سكنا في بيتان يكون يدها عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم في
اختلاف رتبتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابني يوسف ان القول قول المرأة فيسا
جرت العادة انه قد رجحها مثلها فالاول منفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث
ظاهر لعدم وجود مرجح والرابع منفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد
على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهتها هو له ولا عنه كما لعانته او وجدها هو واقفة
سأحبها به الاخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم **قصة** الامري مرتبتي

الميزان ومرة لك قول اي حنفية انه لو كان لشخص من غير ابي له وقد رآه على مال فحله
ان ياخذ منه مقدار دينه بغير اذنه لكن من جنس ما له مع قول مالك في احدى روايته انه
ان لم يكن على غيره دينه فله ان يشتري حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه استوفى
بقدرة ما لم يصفه ورقة ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي ذهب احدنا لا
ياخذ الا باذنه وان كان عليه غير دينه استوفى سوا الاخذ لعلية او ما نقا وسوا كان له
على حقه بينة اذ لم يكن وسوا كان من جنس حقه اذ لم يكن ومع قول الشافعي انه ان اجد
ذلك تطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه بينة وامكنه الاخذ بالحكم فالامع من مذهبه
جواز الاخذ ولو كان مقرره ولكنه يمنع الحق سلطانا على الاخذ فالاول مخفف على صاحب
الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث شدد عليه بالشرط
الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحد دين اخر والرابع
مخفف مطلقا **فصل** الاموال المترتبة للميزان وفوجوه الاموال الظاهرة لان الاخذ
فيها كلها بطريق شرعي وتسمى مسئلة الظفر ولكن لا يجزى ان الاخذ باذنه او في احواله ان يكون ذلك
المال لم يعم ولم يكن له بينة وقوعه في محله كالمذكور فان من محله الحق الذي عليه مع العلم
ولا يبعد منه ان تقع يد على ما لا يغير بطريق شرعي والله تعالى اعلم

كتاب الشهادات
اتفق الامية على ان الشهادة شرط في النكاح واماساير العقود لا ينعى ولا يشترط الشهادة
فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له تلفيق الشهود بل يسع ما يقولون وعلى ان النساء
لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منقرات فيما لا يطلع عليه الرجال غالبا
وعلى ان اللعب بالسطح مكروه واتفقوا على انه لا يقع الحكم بالشهادة واليمين فيما عدا
الاموال ومحقوقها وعلى ان شهود الذم اذا اذكيا شهودا اصل او عدلاها وانفق عليهما
ولم يذكر اسمهما ويسميتهما للقاضي فلا يقبل شهادتهما على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري
فانه اجاز ذلك مثل ان يقولوا شهدان رجلا عدلا الشهادة على شهادته ان فلانا بفلان
له على فلان الف درهم واتفقوا على انه لا يجوز شهادة الذم مع وجود اصل الا ان
تكون هناك عذر يمنع شهادة شهودا اصل وكذلك اتفقوا على ان الشاهد بغير شهادة
بما مر من رجلا بعد الحكم به لم ينفذ الحكم الذي حكم بهما فيه وعلى انها اذا رجعا قبل الحكم
لم يحكم بهما فيها فاما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فصل**
قول اي حنفية ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند الداعي مع قول مالك والشافعي
انه لا يثبت بذلك وبه قال احمد في اظهر روايته فالاول فيه مخفف والثاني فيه
تشديد **فصل** الاموال المترتبة للميزان ومرة لك قول الشافعي وغيره ان النكاح

لا ينفذ بغير دين مع قول احمد وغيره انه ينفذ بشهادة قندين فالاول شدد والثاني مخفف
ولكل منها وجه **فصل** الاموال المترتبة للميزان ووجه الاول ان النكاح اعظم من الما لم ينفذ من
الاحتياط للاصناف والاثبات الاسباب واخرج عن نكاح المتفاح فيحتاج الى احوال الصقات
في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فمثل البيهقي اذا كانا بغير
عقلا مسلمين وقد يكون العبد اذ من كثير من الاحوال كما هو مشاهد في الناس فمن
ذلك قول الامية باستحبابه لاشهاد في البيع مع قول او داته واجبا فالاول مخفف بخلاف
على اهل اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد بخلاف على من كان بالصدق من ذلك
فصل الاموال المترتبة للميزان ومرة لك قول اي حنفية انه يقبل شهادة النساء فيما
العالم في مثله ان يطلع عليه الرجل مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك واما يقبل عنده
في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تخص بها النساء التي لا يطلع عليها غيرهن
وبه قال الشافعي واهله ولا ينفذ مخفف على المدعي وتشديد على المدعي عليه والثاني
فيه تشديد **فصل** الاموال المترتبة للميزان ولكل من القبول وجه ومرة لك قول اي حنفية
واحمد في اظهر روايته انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل يقبل شهادة امرأة واحدة
مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه
لا يقبل الا بشهادة اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث شدد
فصل الاموال المترتبة للميزان ومرة لك قول الشافعي وغيره ان النكاح
استهلالا لا يثبت بشهادة رجل واحد وامرأتين فيه ثبوت اربع واما في حق
العسل والصلاة عليه فقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك يقبل فيه امرأتان
ومع قول الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منقرات الا انه على اصله في اشتراط الاربع ومع
قول احمد يقبل في الاستهلال بشهادة امرأة واحدة ولا مفصل والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بامرأة واحدة **فصل** الاموال
مترتبة للميزان والاشرفي ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ومرة لك قول اي حنفية انه لا
يقبل في الشهادة بالزواج الا رجلان او رجل وامرأتان ولا يقبل فيه شهادة النساء منقرات مع
قول مالك والشافعي يقبلن فيه منقرات الا ان مالكا يشترط في المشورة ان تشهد فيه
امرأتان والشافعي بشرط اربع ومع قول مالك في الرواية الاخرى لا يقبل في ذلك واما
ان افترس ذلك في الحيوان ومع قول احمد يقبلن فيه منقرات وتخبر بهن امرأة واحدة في
الشورة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث بالشرط المذكور
فيه ومع قول احمد مخفف **فصل** الاموال المترتبة للميزان والاشرفي ذلك راجع الى اجتهاد
المجتهدين ولكل واحد وجه ومرة لك قول الامية الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل

مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كان قد اجتمعوا لم يشترطوا في رواية عن
 احمد وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل شيء بشرط النصاب المعتبر في ذلك الامر الاول
 فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث تخفيف
 عليه الامر في مرتبة الميزان في الامة من غلب حكم الارواح وقيل الحكم فان
 اذ كانا لا يختلف بكم صاحبها ولا يصحده فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع اهل الكشف
 على ان الروح خلقت باللغة اربعة عارفة بما يحب الله وما يشيئ عليه لا تقبل الزيادة
 في جودها كما لا يكثر ولا تزي في طافي المقامات عكس من غلب جانب الاجسام على حكم الارواح
 فان الجسم يقبل الزيادة والنقص في جوده وانما هو شاهد كما اشار اليه حديث ربيع القل
 عن ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح فانها خلقت باللغة كما تروى
 ذلك ما شهدت الله تعالى الربوبية وقبل ذلك منها يوم السبت بركم وهذا الشرط ليس فيها
 اهل الله لا يسطر في كتاب **ومر ذلك** قول ابي حنيفة لا تقبل شهادة المحدث وفي القذف
 وان ثابت اذا كانت نوبة بعد الحجة المتعة قول الامة الثلاث انه تقبل شهادة اذ كانت
 سواء كانت نوبة بعد الحجة او قبله الا ان مالك يشترط مع النوبة ان لا تقبل شهادة من
 في مثل الحد الذي اقيم عليه فالاول يشدد والثاني يخفف ووجه الاول العقل ظهور
 الايات والاحكام كظاهر قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة انك اول ذلك هذا لما سئل
 الا الذين نبوا من بعد ذلك واصحابوا من بعد قال مالك يشترط في صحة نوبة الفائق
 اصلاح العمل والكف عن المعصية وقيل الخبران والتفريق بالطاعات ولا يفتقد ذلك بنية
 ولا غيرهما وقال احمد ان حجة النوبة كافية ولو لم يعمل صالحا بعد هذا العمل ما بين شدد
 في تحقيق النوبة وفي مظهرها **فترجع** الامر في مرتبة الميزان ويعتبر خل قول من قال
 يشترط في صحة النوبة الاستبراء بعد تغلب على الظن ان لا يعود الى ذلك الذنب عاين
 ظر لما منه راحة مبدل الى المعاصي بعد النوبة وقول من قال بحجتها النوبة كما في عاين مثل
 له في تلك المعصية **ومر ذلك** قول الشافعي ان صفة نوبة القاذف ان يقول قد في باطل
 تخبروا انا نادم عليه ولا اعوذ اليه اي ما قلنا مع قول مالك واحمد ان صفها ان يكذب
 نفسه فالواو تقبل شهادة ولد الزنا فالاول فيه تشديد في الاصلاح عن التفضل من
 القذف والثاني تخفف فيه **فترجع** الامر في مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابي
 حنيفة وقال ان لعب الشطرنج حرام وان اكثر منه ردت شهادته مع قول الشافعي
 انه لا يجوز الا ان كان يعوض او يشتغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم بحالته بسبب
 فالاول مستند قياسا لما ورد من النهي عن الترشير والثاني فيه تخفيف عند فقد
 الشرط الذي ذكره **فترجع** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول ان لعنه بعد ذكره

وعن الصلاة قال كان اللاتي به التخيير ووجه الثاني ان فيه تعذر الكايد في حجب
 العدة ومن لم يقدّر البتة فكان اللاتي به عدم التخيير لانه لا يحفظ له في اللعب المهي
 عنه في الشريعة فانهم **ومر ذلك** قول الشافعي ان شرب البند الخلف فيه لا يرد به الشهادة
 ما لم يسكر مع قول مالك واحمد في اخيه كما ينبغي ان يكون ولا يفسق مشربه وترد به شهادة
 ومع قول احمد في الرواية الاخرى كدب ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف والثاني تشدد
 وكذلك ما وافقه من رواية احمد **فترجع** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاندام
 على نفسين احدا ما يكون باس مخرج عليه ووجه الثاني ان منسوب الشاهد يتعود على البنية
 والاضيع اموال الناس حقوقهم فقبول الطعن فيه **ومر ذلك** قول ابي حنيفة ان شهادة
 الاعمي لا تقبل اصلا مع قول مالك واتحداهما فقبولها طريقه السماع بالسب والمؤنة الملك
 المطلق والوقف والعقود وسائر العقود كالسكاح والبسع والفلح والاجارة والافرار
 وتكون ذلك سواء انجها اعم او بصيلا فترجع مع قول الشافعي انها تقبل في ثلاثة اشيا في اربعة
 الاستنفاضة وفيما اذا ضبط على الشان صفة اقرارا فبطلان تركه من يد حتى ادى الشهادة عليه
 فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد **فترجع**
 الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول الظاهر **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واخذاه لا يقبل
 شهادة الاخرى وان فهمت اشارة مع قول مالك انها تقبل اذا كانت اشارة منه وهو احد
 الوجهين لا يحجب الشافعي الاول ويشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فترجع** الامر
 في مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال والابضاع فلا ينبغي الاقرار على العمل يقول
 شهادة ووجه الثاني ان لاشارة المهمة فائمة مقدار من المعطال قال بعض المحققين
 انها افصح من امانة بقرينة فوجهه لو يملك الصلاة خلف زيد فبان عرو لم يصح الا ان اشار اليه
 مع النية كقوله هذا او بقرينة اذا لاشارة لا تحتل المنا وتخلو العبارة **ومر ذلك** قول
 الامة الثلاثة ان شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق مع قول احمد في المشهور عنه انها
 تقبل فيما عدا في الحدود والقصاص والا ويشدد والثاني فيه تشديد من حجية وتخفيف
 من وجه **فترجع** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للايقاع والاشوال والنهي
 فقد يقع العبد في الزور او عدمه انصب النص عليه فكان شبهة شيء بالمفعل ووجه الثاني
 انه قد يكون العبد صابكا حادقا كالحرم وقد قال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم قال
 صلى الله عليه وسلم الاصل العربي علي عي ولا يعجز عن عزي ولا اخر على سودا بالنعوي من
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان العبد لو حلف بشهادة حال رقه واداه بعد غفلة قبلت
 مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقه وروت لم تقبل بعد غفقه وكذلك خلا فترجع
 فيما حمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل ان يحكم فيه عند كل شيء عليه ان ذكره في مسئلة العبد

فالاول من المستلزمين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فصل** الامر في ترتيب الميزان وجهه
 الاول في المستلزمين ان اعتبره بحاله الا اذا وجهه الثاني فيما ان اعتبره بحاله النحل ومن
قول في حقيقته ان يجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة اشياء النحل والدخول والنب
 والموت والنسب والموت وولاية القضاء والملك والعتق والوقف والاول مع قول
 احداها يجوز في تسعة اشياء المذكورة عند الشافعية والناطقة الدخول فالامة
 ما بين مشدد وتخفيف في الامور التي يجوز فيها الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص
فصل الامر في ترتيب الميزان وجهه افواه ظاهر **فصل** قول الشافعي يجوز الشهادة
 من جهة اليد بان يري ذلك الشيء في يده فيصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد ويجوز ان
 يشهد له بالملك وجها احدها ان يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال ابو سفيان الاطفي
 واحمد في احاديثهما **فصل** الوجه الثاني ان يجوز به قال ابو اسحاق المروزي ومع قول
 ابي حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى
 عن احمد ومع قول مالك ان يجوز الشهادة باليد خاصة في المدة اليسيرة دون الملك بان
 كانت المدة طويلة كعشر سنين فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدعي حاصلا حال عقوبتها
 وجوز لها الا ان يكون المدعي قرابته او تخاف من سلطان ان يمارسه فالاول من قول الشافعي
 ومن قول ابي سفيان الاطفي ومن قول احمد تخفيف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول
 ابي حنيفة تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من
 الشرط **فصل** الامر في ترتيب الميزان وجهه هذه افعال واصحة **فصل** قول في حقيقته
 ان يجوز شهادة اهل الذمة بقضائهم على بعض وهي رواية لا حد مع قول مالك والشافعي
 واحمد في رواية اخرى ان لا تقبل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وجهه
 الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان اهل دينهم عندهم عدول وجهه الثاني لمعاملتهم
 معاملة المسلمين لان الاسلام هو الشئ الذي امرنا ان نحكم به واذا كانت الشهادة ترو
 بمعاملي اهل الاسلام فكيف بالكفر فانهم **فصل** قول لا يمينه الثلاثة بعد مقوله
 شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قول احمد بانها تقبل
 ويحلفان بالله مع شهادتهما انهما ما حافا ولا كفا ولا بد لا ولا غير وانما الوصية الرجل الاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فصل** الامر في ترتيب الميزان وجهه الاول
 عدوا لو توفى بقول الكافر في الغالب وجهه الثاني ان لا يقبل على كل حال كعدوه لاسيما
 ان كانوا عددا كثيرا فان لم يقبل على كل حال كعدوه فينبغي عدم القبول على كل حال
 الشبهة في كثير من المسائل **فصل** قول لا يمينه الثلاثة ان يجوز الحكم بالشهادة اليمين

في الاموال والحقوق قول في حقيقته ان لا يقع الحكم بالشهادة اليمين في الاموال وحقوقها
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فصل** الامر في ترتيب الميزان **فصل** قول
 الا يمينه الثلاثة واحدا في احدي روايتيه ان لا يحكم بالشهادة اليمين في العتق مع قول
 احمد في الرواية الاخرى ان لا يحلف المعتق مع شاهده ويحكم له بذلك فالاول مشدد وهو لعلم اذا
 انكر المعتق العتق دون ما اذا سكت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشهادة اليمين
 وتشديد من حيث الحلف **فصل** الامر في ترتيب الميزان **فصل** قول مالك ان لا يحلف في
 الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع قول الشافعي والحداد لا يحكم به ببيعة قال
 الشافعي واذا حكم بالشهادة اليمين غير من الشاهد نصف لما مع قول احمد ان لا يقر بالشهادة
 المال كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فصل** الامر في ترتيب الميزان
 مع ما انبى على ذلك من لغة المال كله ونصفه **فصل** قول في حقيقته ان لا يقبل
 شهادة العدو على عدوه اذا لم تكن العدوة بينهما تخرج الى الفسق مع قول الامين لثلاثة
 افعال تقبل على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على المديني والثاني بالعكس وقد اقيت بعضهم
 بعلمه بقول شهادة بني دايل عن بني حرام وعكسه وخالفه في ذلك اهل قرة فليست اهل **فصل**
فصل قول في حقيقته ومالك لا تقبل شهادة الوالد بولد وعكسه مع قول الشافعي ان لا
 يجوز شهادة الوالد من العرفين للولد ومن لا يشهاد المولود للوالد من الدخول الا ان كان
 سوا بعدوا او قروا ومع قول احمد في احدي رواياته تقبل شهادة الابن بيه ولا تقبل شهادة
 الاب بانه ومع قوله في رواية اخرى ان لا تقبل شهادة كل منهما صاحبه على الآخر بانه نقايص
 الغالب وله رواية اخرى كالجاعة واما شهادة كل منهما صاحبه فقبوله عند الجميع الا ما يري
 عند الشافعي قال لا تقبل شهادة الولد على والده في النكاح الحد ولا يمينه في الميزان
 فالعلم ما بين مشدد وتخفيف **فصل** الامر في ترتيب الميزان **فصل** قول الامية
 الثلاثة ان لا يقبل شهادة الاخ لاختيه والصدوق لصديقه مع قول مالك ان لا تقبل فالاول
 فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة الاخرة والاصدق وخبرته عن شفقة الوالد او لولد وخبرته
 فلا حيلة تلك المحبة والشفقة الضعيفة على ان يشهد اخيه او صديقه باطلا خلافا للوالد
 والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس لاختلافهم عما يشهدون في
 قوتهم فربما يحاضر لذلك القدر لذلك الاخ او الصديق فاذا لم يقبل ما طاع حقه **فصل**
 قول لا يمينه الثلاثة ان لا تقبل شهادة احد الزوجين لآخر مع قول الشافعي ان لا تقبل فالاول
 مشدد والثاني تخفيف **فصل** الامر في ترتيب الميزان وجهه الاول الاحدا لاختياط
 فقد تلبك الشهوة على احدهما فيضي طاره بشهادة الزور وجهه الثاني ندرة وقوع مثل
 ذلك **فصل** قول في حقيقته والشافعي ان لا يقبل شهادة اهل الاموال ببيع اذا كانوا

مالك ومروزي

أعضائه من النار كما ورد. ووجه الثاني المبادرة إلى ذل الذي يعوق صلاحه عن دخول الجنة حتى يؤتيه لأصحابه فإنه ليس في الأخرى اضطرار على العبد من الدين **وقد راي رسول الله** صلى الله عليه وسلم ليلة الأسرى قواشي صناديق من نار طبقة عليهم فقال يا أيها جبريل بن هود فقال هؤلاء أقوام ما كانوا في أعناقهم أمثال الناس لا يجدون لها وقفا فلكل من القلوب وجه **ومر ذلك** قول أبي حنيفة لوفاء العبد الذي هو أكبر منه ستا أنت والذي عنق ولا يثبت له نسبة مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يغتفر بذلك فالأول مستند بمحصل العقوبة الثاني مخفف **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الأول تشوف الشارع إلى الحصول العقوبة من ترك الحق ورجوعه إلى الحق تعالى لما لك الحقيقي. ووجه الثاني حمل ذلك على أنه إذا بذل ذلك بلا طرفة العبد كما يقولون لأب الشفيق أو الأم الشفيقة فولد لها ما هو كذا أي أيضا فان كون العبد في رق الخلق أقل مواضع من كان في رق الخولانة ما كل أحد يعرف إذا بنا العقوبة لله تعالى فكان سببه الأدي كما يحجب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب وكان له راحة العذ بذلك فكل من لا يتر في هذه المسئلة **ومر ذلك** قول أبي حنيفة أنه لو قال الرفيق أنه الله وتولى العقوبة لم يغتفر مع قول الأئمة الثلاثة أنه يغتفر فلا ولا تخفف على السيد بترك العقوبة الثاني عكسه **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان وكل من أهلها وجه **ومر ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال العبد الذي هو أشقر منه ستا والذي لم يغتفر إلا في قول الشافعي وصحة تعض أصابعه والخنا أنه ان قصدا لكرامته لم يغتفر والغلو في هذه المسئلة ما إذا كان العبد أكبر منه ستا الشافعية **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك أن من ملك أوثقه أو أولاده أو أخاه أو أخته أو أخواته أو جداته قريبوا أو بعدوا اعتقوا عليه بنفس الملك. وكذلك القول عنده بها إذا ملك أخوته أو أخواته من قبل الأم أو الأب مع قول أبي حنيفة أن قول لا يغتفر عليه وكل ذي جرح يحرم من جهة النسب ولو كانت امرأة لم تحب من زوجها من نفسه ومع قول الشافعي من ملك أحد أضله من جهة الأب أو الأم أو فرعه وان سفل ذكر كان أو أنثى خنق عليه ستا انفق الولد أو النوا والاختلاف وسواء ملكه قهرا كالارث أو اختيارا كالاشراء والهبه ومع قوله أود أنه لا يغتفر في القراة ولا يتر منه اعتاق من تركه فالأول فيه تشديد والثاني تشديد لئلا يترد يغتفر كل ذي جرح محرم وكذلك القول في الثالث هو مستند. ووجه الأول كلها ظاهرة لما فيه من الإكراه لا المول والعزوف والقرايات فكل الأئمة متفقون على إكراه من ذكر ولكن هو بين نوكه كثير وهو كليل في سعة الإكراه وصفته **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان. وأما وجه ثلثه أو لا يذكر الأشارة لمن نفعه لشرار الله أعلم **فترجع** التفسير اتفاق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبد أنت حر بعد موتك صا العبد ندم لا يغتفر بعد موت سيده هذا أما وجهه من مسائل الاتفاق. وأما اختلافه **ومر ذلك** قول مالك أنه لا يجوز بيع المدين في حال

الحياة ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين وإن لم يكن عليه دين وكان يحسب من الثلث عن جميعه وإن لم يحمله الثلث عن ماله محتمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول الشافعي أنه يجوز بيعه على الإطلاق ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وإن لم يكن عليه دين لم يحسب فالأول منفصل وقول الشافعي تخفف على السيد وقول أحمد مفصل **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن العنق من جهة الصدقات وهي لا تكون إلا عن ظهر غني وفي الحديث أيا نفسك ثم يقول وفي كلام عمر رضي الله عنه الأقرن أولي بالمعروف وقيل أنه حديث رواه أبو إلى الإنسان من نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الإطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط **ومر ذلك** قول أبي حنيفة أن حكم ولد المد تركه والده إلا أنه يفرق بين المطلق والمقيد فإن كان التذير مطلقا لم يحسب بوجه وإن كان مقيدا بشرط كرجع من سق وشفا من مرض ببيعته جاز وبذلك قال مالك وأحمد إلا أنهما لا يفرق بين مطلق التذير ومقيد ومع قول الشافعي أنه لو قال له لا يتبع أمه ولا يكون مديرا فالأول مخفف على ولد المد رضى بتعيينه لأمه في التذير على حكم التخييل الذي ذكره والثاني تشدد **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشارع متشوق إلى حصول الحق لكل من ماله أسير الرق سواء كان بشرط أم لا بشرط. ووجه الثاني تحقيق مقام الإخلاص في ماملة العبد لربه عز وجل بتعيين الولد في التذير فلا يكتفى عنه تديره بحكم التبعية فالعلماء اثنان مستند وتخفف كما ترى على أن التذير لا يقع إلا بملكه عنه بعضه بخلاف شيخ نفسه ولولذلك كان يحسب عقده وفان بالتخييل يغتفر أعضائه من النار في الأخرى ولينفق حسنه من الألفات التي قضيه في الدنيا من الإخلوع عنه بواذر والمحدث رب العالمين **كتاب** **التكليف** اتفاق الأئمة على أن كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومندوب أيها خلافا لأحد في قوله في رواية لها إذا جئة إذا دعي العبد سيده إليه على قدر قيمته أو أكثر وصفها أن يكتب السيد عنه على مال معين يتبع في العبد ويؤديه إليه. والتفقوا على كراهة كتابة الأئمة التي كسبت لها كما اتفقوا على أن السيد إذا كاتب عبده على مال أنه منه شيئا فلا يجوز له تعالى أو قوم من مال الله الذي لا يحرم هذا ما وجدته من مساليل الاتفاق. وأما ما اختلفوا فيه **فترجع** قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يكره كتابة العبد الذي كسب له مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنها تكره فلا وفيه تخفيف. والثاني فيه تشديد **فترجع** الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الأول أن الله تعالى قد سخر له من عباده من يعطيه ما يشاء فيصير كما للمكتب. ووجه الثاني أن من كسب له إذا كسبت طلبت نفسه الخروج من الرق فحررت بعد أن كانت سائكة ومالك يورثها في الرق لا سنة وإنما ذاقه

ذلك الى الشريعة والاخلال من مال سيده او غيره فافهم **وقوله** في قول ابي حنيفة ومالك
ان الكتابة تخرج خالة وموخله ولو كان اصلها الناجية مع قول الشافعي في اخائها لا تخرج خالة
ولا يجوز الانتبة واقامه حجة الاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد
عليه دون العبد **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وجه** الاول طلب مكافاة السيد على كتابته
له بتجمل المال ان كان العبد من اهل المعروفة **وجه** الثاني طلب الشايع من السيد كمال الفضل
والرحمة للكتاب بغير عداد الجور فافهم **وقوله** في قول ابي حنيفة ان المكاتب لو اشيع من الادبار
وبينه مال يفي بما عليه جبر على الادان لو لم يكن بينه مال لم يجبر على الاكتساب مع قول مالك
ليس له تجبر نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على اكتسابه مع قول الشافعي واحد
انه لا يجبر بل يكون للسيد الشفع الاول والمستقل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث
مخفف عليه **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان وكل من الامور **وجه** **وقوله** في قول ابي
حنيفة ومالك ان ابنا السيد المكاتب شيئا مشحون مع قول الشافعي واحدا ان ذلك واجب
للأية فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان
وجه الاول ان ذلك من باب البر والاحسان والابقى بذلك الاستعجاب بالوجوب **وجه**
الثاني زيادة الاعتناء في امره عز وجل السيدان يعطى المكاتب شيئا واللا يتوب ذلك الوجوب
بما عاده اهل العلم عز وجل **وقوله** في قول الشافعي انه لا تعدى فيما يعطيه السيد للمكاتب
قوله احمد انه مقدور وهو ان يخط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة او يعطيه مائة مائة منه
ربعة ومع قول بعضهم ان الحاكم يقدرك باجتهاده كالمصلحة ومع قول بعضهم ان السيد يعطيه
ما يطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده
فيه تخفيف **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وقوله** في قول ابي حنيفة ومالك انه لا
يجوز بيع رقبة المكاتب الا ان مالها اجاز بيع مال المكاتب وهو الذي من المؤجل ثم حال ان كان
غنيا وهو الجديد من مذهب الشافعي مع قول احمد يجوز بيع رقبة المكاتب ولا يكون البيع فصحا
للكفاية فيقوم المشتري منه مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
على السيد **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان ويخرج من الاول عالا لاهل الثروة والمال والثاني
على اهل العدم والمحتاجين في ثمنه في غيره **وقوله** في قول الامامة الثلاثة
لوقال لرقبة كما تنبتك على الف درهم فاذا ادها عتق ولم يبق لغيره ان يقول فاذا اديتها
لي فانه حتر وينوي العتق مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالاكار والذين اذا
عرضوا لادب احسن لا يزوجون فيه والثاني خاص بمن كان بالعد من ذلك **فصل** في الامور
التي ترتب في الميزان **وقوله** في قول الامامة الثلاثة انه لو كانت امته وشروطها في عقد الكتابة
لوحظ مع قول احمد ان ذلك يجوز فالاول تشدد والثاني مخفف **فصل** في الامور التي ترتب في

الميزان والله اعلم **كتاب** **الميزان** **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وجه** الاول ان
على امهات الاولاد يعني وهو مذهب السلف والخلف من فقهاء الامصار وقال اؤد
يجوز بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول تشدد على السيد والثاني مخفف
عنه **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وجه** الاول ان ذلك من باب الاحسان والاحكام
وضع النطفة في تلك الامة ونصا وكل سيد لها جاعها مع انها فائمة بما بين يده خلقت
الامم بين نصيبها فضلا عظيم على سيدها فكان من كادها لاختلاف ان تكون مفتقة من
بعده **وجه** الثاني ان السيد له ان ينزل الاحسان المذكور لها حتى ياتي به على الشايع
ثمها عن نصيبها فيعمل الاول عالا لاهل الثروة والذين من اهل الثروة والذين من اهل الثروة
على من كان ومن ذلك **وقوله** في قول الامامة الثلاثة انه لو تزوج امه غيره فاولدها
ثم ملكها لم يضرم ولد ويجوز بيعها ولا تنفق ثمنه مع قول ابي حنيفة انها نصيب امه ولها مال
مخفف على السيد والثاني تشدد عليه **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وقوله** في قول
ابي حنيفة ومالك في احدى وابنيه انه لو باع امه وهي حامل منه صارت ام ولد مع قول
الشافعي واحدا ومالك في الرقبة الاخرى انها نصيب امه ولد ويجوز بيعها ولا تنفق ثمنه
فالاول تشدد **وجه** الثاني مخفف **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وقوله** في قول الامامة
الثلاثة انه لو اسود له جارية ابنة صارت ام ولد مع قول الشافعي انها تولى له اسالا
نصيب امه ولد فالاول تشدد **وجه** الثاني مخفف **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وقوله** في قول
قوله ابي حنيفة ومالك انه لو اسود له جارية ابنة يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي في احدى
توليه انه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها في القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول
احمد انه لا يلزمه قيمتها والامامة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وقوله** في قول الامامة الثلاثة انه
يجوز للسيد اجارة امه ولده مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني تشدد
فصل في الامور التي ترتب في الميزان وتوجيه القولين ظاهر والحمد لله رب العالمين
كتاب **الميزان** **فصل** في الامور التي ترتب في الميزان **وجه** الاول ان ذلك من باب الاحسان والاحكام
وتقدم في الشريعة المحمدية وتوجيه اقوالهم **وقوله** في قول الامامة الثلاثة انه لو تزوج
وتوجه كل منها جدي اجمع الاخوان من قبل الامامة الاربعة بين اعتقادهم بالجان وقولهم
باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدي من بعدهم انما كانوا في ذلك نظرا
واستدلالا بآثاره في الخطبة ويقوزوا باحد الامامة المجتهدين فيهم في احوال يوم القيا
فكل مجتهد اراهناك تيسر في نفسه واخذ به خلافا من كان بالصد من ذلك فانه في تمام
نظر الامامة اليه نظر العقب لسوادهم معتبره ونقصه عليهم بغير حق وان كان الامامة كالمجهر

له عز وجل لا سيما وقد حلف له باليمين انه من الناصحين **وقد** بلغنا ان بعض العارفين اجتمع
 بابليس فقال له كيف خلقت لادم تلك الفس الناصحين وانه تكذب فقال فاذا صنعت لما رايت
 قصبا الله لامرته له ورايت قلوب الانبياء ساجدة سالمة من خطور النواحي من عظمة الله تعالى
 كل العظم خلقت له بعبوده الذي يعرفه هو قبل ثبوته وتحتله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته
 وجلاله عن كل ما يخطو بالبال من صفات التعظيم له واخلفت له الالابا للعبود الذي يستعمله لابل الله
 الذي ليس كمثل شي انتهى **شعر** اعلم يا اخي ان الجنة التي كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى بل الجنة
 في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الالاهان واما هي جنة البرزخ التي فوق جبل لياقوت كما
 قاله اهل الكشف قالوا ان الجنة الكبرى ما يدخلها الناس بعد الموت والحساب وكافرة
 الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يقع من قبر المؤمن له طاقه منها يظلم اليها ويتنعم بها
 فيها في قبره وكذلك القول في النار التي تزيح دار الدنيا في المنام فمن طريق الكشف
 هي نار البرزخ قالوا وهي التي يرى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل يحيى الذي سبيل استوى
 وراى فيها المراه التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي تقع لادم فيها الاكل من الشجرة
 واسط منها الى الارض لقرنها منها في الحشر وكل من مات من اولاده الطيبين تعود روحه الى
 هذه الجنة وان كان غاصبا عادت روحه الى النار ليحرق البرزخ فلا تلتبسوا ادم في
 هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويوفي العدد وتكامل المدة فيخرج الناس بنسخة البعث
 الى يوم الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى وتكون الجنة التي يقع المؤمن
 منها طاقه او النار التي تقع للكافر منها طاقه كانت في الجنة الكبرى او النار الكبرى لغاية
 الحشر والشعر وما بعد هذا وما رزق انتهى **قال** سبدي على الخواص جهة الله فلما كان
 الطالب على جنة البرزخ مشاهجتها الجنة الكبرى في العظارة والتقدير ليس له تكتسب الاخراج
 القدر فيها من بول غايط وقمر ومخاط وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الاكلة فلذلك
 ارتل ادم وحوي في هذه الارض التي هي محل التعفن والاستحالة ليخرجها من هذه القدر
 الصوري في حقهما الحقيقي في حق العصاة من اولادهما انتهى **وسمع** اخي افضل الدين
 ترجمه الله يقول لما اكل ادم وحوي من شجرة النهي تولد فيهما البول والعايط والدق لذة
 اللس من ارجال النساء وعكسه ولذة الجماع كذلك ولول في حديتهما بسبب ذلك اذا اكلوا
 من شجرة النهي الخاصة ظهر من وقع في جوار ومكره اخطا الاول زيادة على ما تولد
 صورة في ابواب الجنون والاعما غير مرض الحاطو والصنان والكبر والتجبر والتهمة
 واستبال الاراء والسر او بول القبيص والعماء والعيبة والنبهة والبرص والجذام والفر
 والشرك وغيرها ذلك مما ردت الاخبار والاثار بان ينقض لكهاة مما قل في جميع
 النواقض وجدها كما متولة من اكل ليشن افضل النظارة من غير اكل الكافان من اكل

حله حكمه الملائكة لا تنع منه شي بقصص طارئة اليه اتماد كراهه وما لم يذكره فان الملائكة لا يتولون
 ولا يخطرون ولا يخبرون بها ذروا لاسمعي استاول الرجال والاستماع بالحق شي من حشدها ولا يجمع
 ولا يجز لا يغير عليها ولا يغيري بها كبر ولا يغيره اذا العبد لا يقضي به الا ان حجب عن عبوده تعالى
 ولا يحجب عن عبوده تعالى الا ان اكل بول ولا يحجب بالاكل ما وقع في نفسه ابدا فلذلك استرا الشارع
 صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدين بالظاهرة اذا وقع مثانا قضا لما المطبق او بده وامرنا
 الشارع وكذلك المجتهدين بالنظير من الخاصة بالذلك او الحجاب والفراس في الاستحوا والالت
 قدرا لنصل وزيل المرفة الطويلة وامرنا بالانزاع عن كل نجاسة خرجت من الفل او الدبر وغيره
 حتى من منحل الخارج منها البول والعايط من قبل او من واما الشارع وكذلك الفلار ش
 التراب والبالما المستعمل للذكر والمجاهد الخارج **وقد** كان صلى الله عليه وسلم يبعث من بول له بالما عند
 الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل وسياقني في توجيه الاحكام ان النقص من العرج خاص بالامر
 العلما والصلح من عدم النقص من بول العوام **وقد** استرا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقص
 من بول العلما ان المراكب غير البنون الفسل تخفف عايلنا قن عمل منه فله ذلك وان كانت
 الرش افضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع الى حكمه القول فان قال قائل كيف قلتم نجاسة
 بول الاطفال مع كونها لا يقع في حقهم اكل من شجرة النهي **فاجاب** قد قال بعض اهل الكشف
 ان للاطفال مناص من حيث ارجلهم كما لها من ذلك من حيث ارجلهم وانما ان بعض
 العلما كان يفضل من بول الصبي الذي لم يركب اكل الطهارة يقولون والدنة فاكل في هذا الزمان الحرام
 والشبهات فكان بوله اقدر من بول من اكل الحلال انتهى **وقد** كانت اقوال المجتهدين في النقص
 بما ذكرنا على قسمين شدد وتخفف بحسب ادلة العلم المستندة اليها من الكتاب والسنة كان
 منهم من توسط بين الخفيف والتدبد كصاحب القول المقتل كان من النواقض ما اتفق
 عليه الاية كما بولوا العايط والجمون ومنها ما اختلفوا فيه ككل الحمار يوم سن العرج
 والجمون بشرطه عندهم وكذلك ما اختلفوا فيه خروج الدوا من اكل من البدن والتهمة
 والعيبة ومن الصنان في الابطو والمرك والاجرد والارض والصليب والوشن وكرو
 ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الاحداث من ان النقص من العرج ليس هو لذات
 العرج وانما النقص به يكونه كالحار من المتولد من اكل اذ لو كان النقص لذاته من حيث كونه
 متولدا من اكل كان حكمه جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قد يمتد من اكل فان قلت
 قد قال العلما بالنقص خروج الحفاة الى اكلها الانسان وهي غير متولة من اكل يفتش
فاجاب ليس النقص عند من هذا اليها واما هو عليها من القدر المتولد من اكل فلو كان
 عليها من القدر لم ينقضوا الطهارة بها لوز من ذلك اذا انقضت حشنة انها هو خروج الفضل
 التي تولدت من اكل الشرب واثارة الشهوة والعقل عن الله عز وجل المعاصي والسيئات الحفاة

اوالعوز بذاتها يتيان شيئا من ذلك فانه قد كان سبب الانسحاب بظهوره عن الحدث الاضيق والآخر
فان قلت فلم وجب تعيم البدن بالفضل من خروج المني مع انه دون البول في العاطية القدر
 بيقين **فالجواب** ان تعيم البدن بخروجه او بالجامع من غير خروجه ليس هو القدر وانما هو لما فيه
 من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى تنسبه وتكرهه والتميز اليه فذلك امرنا
 الشارع باجزالنا على سطح البدن كله بحسب سران الله فهو ان كان في شئ من البول العاطية في
 اقوى لذة من اصله فذلك امرنا باجزالنا المنعش للبدن من ضعفه او فتوره او موتة النبي
 فيقدم احدا بعد الفل بناحيته بيدن حي وكل موضع لم يسه الما فهو كالمصنوع الميت او الميت
 على الموت او كبدن السكران او المعج عليه فلا يكاد يحضر ذلك الخلق ربه في صلته انما وانما
 يحضر معه فكان لم يصل اذ الصلاة لا تنفع الا بجمع البدن كالهالة فتخرج خارج حصة الله تعالى
 اياها عند اهل الله فانهم **وآما** وجب التعميم عند فقد الماحصا وشرعا ان الرب فيه راحة الما
 اذ هو عكاة الما الذي يخرج لما خلق الله الموحود ان فان وقد التراب تيمها للحل ان اصله كالكفن
 زبد البحر حتى يخرج وذلك يخرج منه فظلم الما اذ احرق بالنا فاولا ان فيه الما فظلمه بالنا
 اذ المحايق لا تنقلب **وسمعنا** سيدي عليا الخواص ربه الله يقول ما وجب تعيم البدن
 بخروج البول ان الغفلة عن الله تعالى فيه اكثر من الغفلة في البول العاطية ولذلك قال
 الامام ابو حنيفة بنقض الطهارة بالغمزة في الصلاة لاها لا تنفع الا من شخص عاقل من شهود
 نظره اليه في صلته وذلك بسطل عند اهل الله عز وجل **واما** وجب تعيم البدن على الحايض
 والنفسا اذا انقطع دمها فانما ذلك لزيادة القدر الحاصل بالمحيط النفس لا سيما ان
 عرفت مثلا وتشرعها وقد سمي الله تعالى ودم الحايض اذ لا يطل صلاة الحايض والنفسا
 مع وجوده وتعد انقطاعه حتى تقبل اثر ذلك الدم فقط او بعد تعيم بدنها او تيمم وقد
 جاز الامام ابو حنيفة وعلى الحايض والنفسا اذا انقطع دمها وتكسبت فرجها فقط ولعل
 ذلك في حق من اشتدت حاجته الى الوطى وخاف من الوقوع فيما لا يبيح **فان قلت** فلاي
 شي تنفق العلماء كلهم على نجاسة البول والعاطية من لادي واخذلوا في تولد بعض الحيوانا
 وغايطها مع ان الادي اشر من البهائم بيقين اذ هو المكلف بتركها اكثر من نجاسة التي بخلاف
 غيره **فالجواب** وما انفق العلماء على نجاسة بوله وغايطه الا لشبهة وعلموا مقامه فكان
 من شرفه في الاصل ان يظهر كل شي كالطهركه لا غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته
 وشهوته انكس عليه الحكم فصار كل شي ما جبه من المطاع لظاهرة الطبيعة الرائحة تصير قدلا
 او نجسا منتما من بوله وغايطه ودمه ومخاطه وصابون وصان وفي القواعد ان كل من شرب
 من ربه عظمت صغبرته **فان قيل** ان قولكم ان هذا لا يتناقض على نجاسة بوله لادي
 وغايطه ينتقض عليكم بوله الحار زليله فانهما اجتماعا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف

فالجواب عن ذلك قلنا **الجواب** عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى في حال الاكل
 فانما اغفل عن الله تعالى من الحار من كل حيوان لا يוכל بخلاف الحيوانا المأكولة فانما قليلة
 الغفلة عن الله تعالى تخفف عن بعض لامة الامر في احوالها وانما بها وتريد ذلك
 امتنان الله تعالى علينا بيمينه الانعام في الاكل ولو انما اناج لنا الحار لادتنا باطل عقله
 وكانت كالذيحة التي لم يذكر الله عليها فاهم **فان قيل** فلاي شي لم تيقفوا على نجاسة
 فضلات الحار كلها من مخاط وصنان ونحوها فان ذلك متولد من الاكل والشرب كقولهم غايط
فالجواب انما خففوا في ذلك لحفة القبح والقذر وبعد صحتها عن صورة الطعام
 والشرب خلافا للبول والغايط البقي فانها في الغالب تشبه لونها لون اظلم من نظر اليه شدة
 قذارتها قال سبحانه ومن نظر اليه فها في الغالب تشبه لونها لون اظلم من نظر اليه شدة
 اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب هو ان الصلاة كلها انما شرعت نوبة لنا واستغفارنا من
 حيث ان قوت ارواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كل ما مات ابدنا من المعاصي وضعت
 او قوت بكل شهوات او الوقوع في الغفلة فامرنا الخ تعالى بالطهارة الما او التراب المغش
 للجسد ثوبا للوقوف بين يديه المغش للروح فتباحي ثوبا بادن او اوح حصة بعد موتها
 بما وقعنا فيه مما تقدمت كما تبادلك تحتها الابواب الوتيرة الى الله تعالى ورضا عتبا بعد ان لم يكن
 تعالى ارض عتبا لك الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلة عن متولنا
 شهوات نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودوننا الخلاص تلك الفضلات القذرة السنة
 التي تاتت حصة تعالي لذلك خففنا لامة من اكل وقالوا استغفر من الله ان تكسفت
 عورتا بين يديه كل قبل حال البول والعاطية كالا ما مالا لك والواحي البخاري فكان
 الامام مالك والبخاري يدخلان الحلال السجود وكان الاذراي يدخل الحلال شرفه وقطنة
 فصار يدخل في الشهر مرتين فكانت امة تقول لمن يدخل عليها اذ هو العبد الرحمن فان علة
 البطن مني وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخوله وقت الصلاة يا ايها الموقون والحي
 ناركم الى وقد توهها فاطمها انتهى **فان قال** قائل فلو تكررت الصلاة عندنا في اليوم والميلة
 حسن مرات **فالجواب** كان ذلك من جهة الله بنا لنذكر ذنوبنا عند طهارتنا ونحفظ لنا الركن
 والشرف كما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك كل الحلال الوافق فتيبا بالمعاصي الغفلات بين
 كل صلاة وصلاة فيمتون اخذنا ونستغفر واجزاء من الحافات على حسب مقدار ذلك النظر
 لنا او المصلي لانه اذا قال اذكار الوضوء الواردة تعقله ذنوبه الخاصة بالوضوء فانه يعجز
 للصلاة فتغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مورث في الشارع كفارة لغفلته عن الله
 فيه مما استخط الله فيكون ذلك في مقابل كفارة له لا يعرف ذلك اهل الكسوف فلو كسفت
 لا تعبد لراي ذنوبه تنساقا طاعة نبينا وشا لا الله تعالى عن كل شي يظهر عليه من صفات

التعظيم فان الله اكبر من ذلك كله ثم يقول فتتخذونوه مينا وشمالا ثم يرد
فتتخذون ذلك ثم يسجد فتتخذون ذلك ثم يرفع رأسه فتتخذون ذلك فلا يصح من الصلاة وعليه
ذنب من الذنوب التي تعجز الصلاة **فقال** فما قرأها الخواص قول القائل قد ورد ان الذنوب
كلها تخجل حال الوضوء في محلات الذنوب التي تتساقط عن شمالك في الصلاة ان اصلها على
الوضوء فانهم قد تقدموا في باب الظن ان ذنوب العبد كلها كانت اتبعوا وقدروا اكثر
كلما طوبى بنظافة الما اكثر ليكون النفس للبدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف الماء
المستعمل في حجر الله الاما انما خفيفة ما كانا ذو استبساظانة وما كان اكثر احتياطة
لهذه الامة في قوله بعدم صحة الظن بالما المستعمل لو كان اكثر من قلته مثلا لضعفه
بكثرة خروا الحظاياته فحرم الله بقاءه للمتدين **فان قلت** فاذا كانت الصلوات
الحسنة كالتوبة للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت الوافل هل يعاىة يقع من الذنوب
المستقبلة او يجزى للخلل الواقع في الواض كما قال به قبل لكشف فالحق قالوا لا يقل الا من
كالوضوء وذلك بان لا يخطئ به شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى ان يسلم منها **فالجواب**
في جواب الخلل الواقع في الواض في النظر لمقام كل انسان وليس بوافل الا في حق من كانت الصلاة
من كل اولها وذلك قال تعالى يرسله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتهجد به ايا القرآن
فانه ذلك قال تعالى لا الاله الا الله صلى الله عليه وسلم ولا يحق لكل الا ولما من
ورشته في المقام وسبق امثالنا في الاصل في الجواب ولو يذلل ذلك حديث البخاري وغيره ان
الرازي بكل يوم الفينا فبها الوافل في كل نقص حدث في ترك الوضوء بنظمه في الوافل
من الاركان والسنن فانه **فان قلت** فلم اكد الشارح صلى الله عليه وسلم بقص الوافل دون
بقص **فالجواب** نعم ذلك بوسعته لانه فانه لو اكد كلها كانت كالشد يد الذي
لا تطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحث التحفيف على سنه ما اكثر عليه
بان الله تعالى غني عن طاعته كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة رعتين قبل المعنى
بشرهما وقال خشيت ان يتخذها الناس سنة اي يحايطون عليها كما لو افل الموكدة **فان**
قلت فلم شرعت الوافل دون الاسباب كالسجود والاستسقاء والعبد من صلاة الجنا
وتحريمها **فالجواب** شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يحق الله تعالى
لها عبادة لاسيما من كل الحرام والشهوات والشبهات حتى يفتي قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله
تعالى كل ذلك الخوف الرابع له عن زكباب الحركات فلو لا حجابنا بالاكل وغفلتنا عن الله تعالى
ما احتجنا الى تحويفه ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الحظية لاجل المعنة
للوغظ والتهديدات ليرتد قلوب الشارح عن حصر الله عز وجل بها بقية عدم مشروعية
الحظية في صلاة الجنازة لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبخر ولوعلم

الله عليه وسلم ان الغالب ترجح المحرماتها شرعة من الدقا والاستغفار في بعض الصلوات
ما كان شرع معها الحظية **فاما** الحكمة التكبيرية العبد من انما شرع ذلك لحجاب الخواص
الجمع عن شهود وحدة الرب **واما** صلاة الجنازة فانما شرعت تادية ليقص حقوق الخواص السليين
التي فصرنا فيها حال احياهم فكان الغسل والتكفين والتسليم الصلاة عليهم بعد موتهم كل ما
لذلك الخلل الواقع في حقهم **واما** في وقوع ذلك الخلل في حقهم اما هو حجابنا بالاكل
والشراب **فالجواب** العبدان على ما ذكرنا البسطة في الاكل والشرب وليس ثيابا لزيه لانها شرعا
ثابها للقلوب المتنافرة من كثرة الراحة في الدنيا والاعراض النفسانية حين حجبنا بالاكل
والشراب عن شهود الاخرة واجواها وذلك لان بايلاف القلوب تحصل اجتماع نظام الدين
واقامة شعائره بخلاف الدنيا فانه يشبه نظام الدين وفضعه وانما اذا العبدان على
الجماعة في الجمعة التكبيرية تعالى عن ان يخرج شيئا من الوجود عن حكر اذ لا ياتها بوقت فصح
وسرور وعفلة عن الله في العادة اكثر من العفلة عنه في يوم الجمعة **واما** ان يزيها باظهار
اليعرج والستور وشكر النعمة الله علينا بها العقل الظاهر دون الاكتفاء بفتح القلوب في
الباطن فينبغي لمن طعن في الشكر ان يوافي اطفال الخدام والعمالة اظهار الشكر
وليس احسن ما عنده من لثياب تقطع الحرقه الله تعالى التي هو فيها وسبب ليل تلويح الناس
الي بعضهم بعضا فان لباس الزينة له اثر عظيم في ليل الى صاحبه على حاله لثيابا لثمة
وسمعت سبيدي عليا الخواص جهه الله تعالى يقول لا ينبغي لاسلم ان ياتي الجمعة والعبد
وغيرها من الصلوات وفي باطنه غل وحقد ومكر او خديعة او حسد او كبر على احد من المسلمين
فان من اتى الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجمع قلبه على خفة الخوف تعالى في تلك الصلاة
وسمعت يقول الحكماء من ان اباكر ان تفارقكم الجمعة والعبدان وفي قلبه حقد على احد
او خديعة لا احد من المسلمين وهذا وان كان سطلوا في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في
الجمعة والعبد من اكد لاسيما من كان حاكما فان الحزم حصر الله الخاصة في الارض وفي
الحديث لا يصعد للمساكين من على ارضي الاشارة لما ذكرناه فان القطعية والتخلل يمنع
تروا الرحمة على الخلق ومن هنا استغبت الغلام الحقة لا عدا قبل الخروج للاستسقاء والتوبة
وردد المظالم لا يرد دعا القوم فاعلم ذلك **واما وجه تعلق الركعة بالاكل**
والشراب فهو ظاهر لا سيما ما لا ينبغي لها شرعا حجب ذلك عن شهود الملك في المال الذي
ما يدبنا حله الله تعالى وارتعنا الملك في ذلك لما منع العفلة عن الملك الحسنة في جماعة وكبره
ومستغفلة الفقراء المساكين تتجأ من نفوسنا وشرها فبقيتنا بذلك على الفقر والمستكبر
والمولفة فلو هو وعمل الغار من في المصلح الى يعود الله على القلوب قبل من يات في جهاد
وعلى المكاتبين وعلى من التبتل وسيا موله تعالى انوا الركا وموله تعالى انفقوا ماله في جهاد

من شي هو مخلقه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال شر مودة والله تعالى يضاعف درهم
الصدقة الى سبعين ضعفًا وشيئا ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى بما ساهى زكاه في هوا اليتام
العبد في ذلك ويجزى ذكاته بطيب نفس واستراح صدر **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام
زكريا رحمه الله يقول لما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شجرة نفوسنا على عباد ومجربا
لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه اي لا مال لكن له ملكا حقيقيا فذلك امرنا
الشائع باخراج نصيب معلوم من كل صنف صنف من جميع اموال الزكاة على سبيل الرضا على ما
لا مؤا لساوا و احكام من الرجس الحاصل لها بالجل والشح ومخالفتنا لما امرنا الله تعالى ورسوله
باخراج واترا للبركة في رزقنا والتموت فيه فانه ما كل مؤمن يشهد زيادة النوى في ماله اذا
اخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعى ملائكة رهبان ان الله تعالى يعطي كل منفق
خلقًا وكل عسك تلقا ودعا الملايكس لا يزد قلوبنا متعالي الناس في نفوسهم لم يزدوا
فقط لا الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا باخلافا لا اتفاق في سبيله
وكذلك وعدنا رسول الله وتبع ذلك فلم يخرج زكاته ويصدق ماله في سبيل الله الا قليلا
من الناس وقد قالوا من شرط الايمان كما مل ان يكون الغايب الذي وعد الله به او وعد عليه
عند المؤمن لحاضر على حد سوا فان ايمان التخيل يخوف الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع امته
لوراي يهوديا جلس يدين من ذهب يقول كل من اعطاني نصف اعطيه وديارا نصا رعا لك الناس
يزدحمون عليه باعظا الدراهم ليأخذوا الدنانير ولو ان انسانا قال لا احدثه ولا يعط
وما هكك ليغنيك هذا فاني لست بغير عقله لم يسرع له فانظرا احيى في نفسك هذه الميزان
فانت اعلم بحالك و ادع الايمان بعد ذلك و اترك الدعوى واستغفر ربك **وسمعت**
سيدتي عليا الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته فهو من
اجمل الجاهلين لانه ما امره باخراجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله لا ليقبها الفرج
والشكر ولا الخوف والعناء **واما** نوافل الصدقات فاما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكاة
الرض نظير الصلاة والصوم فترى نقص بفض الناس من الغد الحرج او من الشرو والاعراج
فنقص اخر في ذلك وقد ورد في الحديث ما يدعي ان الله تعالى ما وعد بالاجر على زكاة
الا من اخرجها لنشرها صخرة قارة لها عينة **وكان** سيدتي عليا الخواص رحمه الله
يقول اما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع وفقا لولا البلا لعلنا نذ انما فان زكاة
الرض تطوع لال والروح وصدقنا التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الجسدي والمعنوي
فمن لم يصدق صدقة التطوع ولم يحرم النقص في زكاة الرض فقد عصى الله تعالى والحرب
والحب الامري والدماء والقروح وسائر ما يودي ببدنه انتهى **واما** زكاة العظماء ما شرعت
تكون دفع صياتهم وصان منوقفا على اخرجها فلا ترفع الى اليتام الا باخراجها حديث حسنة

بعض

تسبب من اجماع اهل الكشف على ذلك واما لان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكاة الفطر
لاهاك الكفارة لما وقع من ذلك الصاير من تحرق صومهم بالغبية والغبية ونفاسي الشهوات الحاضرة
لحكمة الصوم اصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل حبي عن سوا غدا من امة الله فوقع في
حرق صومهم بترك الادب معه تعالى حتى تخلوا باسم الصفة الصداقة من ترك الاكل والشرب وجميع
المعطرات فلو لا الاكل لا يحب ولا خروف الحمد لله رب العالمين **واما** وجه تعلل الصوم **الوجه**
الوجه الذي مضى كان اقربا فلو ان الصوم ما شرع تطهير من تقوية الاستعداد في الوجه
الي الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت متا طول سنتنا مثلا حين مجئنا بالاكل
والشرب ومجئنا عن مراقبة ربنا وعن الحيامة **وسمعت** سيدتي عليا الخواص رحمه الله
يقول اما شرع صوم رمضان سدا للحار في الشيطان من البدن من العامر الى العامر فلو كان
العصاير يوديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوسوسة او غيرها الكدابة اذ
على حكمه النفس خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الحرق فما خناج الى الجاهل بصوم الاثنين
والخمس اياما لليلي البيض ونحو ذلك **وسمعت** يقول ايضا من شأن الصوم زكاة القلب
وذكور الاعضاء لا تكاد اعضا العبد تشبه بعصية لست به مجاري الشيطان الى الفتنة
في البدن باكل الشهوات حتى صار البدن كطافات شجرة الصياد فاذ اصار استندت تلك
الطافات كلها الى ذلك الاسارة بخدش التجاري وغيره الصوم فجنه ابرئ من عبي العبد
دخول الافات الدنيوية الى قلبه انتهى **واما** كان رمضان ثلاثين يوما او ثلثا وعشرين
يوما لما ورد ان ذلك الاصل الصوريه الى اكمل اذ من الشجرة مكنت في بطنه شرا كاملا
او تسعا وعشرين **وقيل** ان في الشريعة ما يقيم منه ان الاكل يقيم في البطن اربعين يوما
كحديث من كل لغة من جواهره تقبل الصلاة اربعين يوما **فالجواب** ان هضم الطعام
يراجع الى الخواصة التي في القوة الهاضمة فربما كانت خزانة القوة الهاضمة في امنا اذ لم يستعد
هضمت الطعام وانزلته في شدة فنقص عشا بارع هضم فعدة غيره انتهى **فقال** ان الله تعالى
ما فرض علينا صوم رمضان الا اضعا فاما للشهوة المتولدة من الاكل فربما يوفي اكل الشهوات
والدسم في رمضان فقد اطل حكمه الصوم في حق نفسه ولم سيد مجاري الشيطان من بدنه
فركض فيه ليس بجيلة ولا جيلة فانه عليه دينه فلو لا الاكل لم يجز في صومهم لكانا للملايكس
لا يبع متا مفضلة اذا طول عمرنا **فان قيل** فله شرعت الكفارة في الجاهل في هذا رمضان **فالجواب**
انما شرعت تكون الجاهل حال استزته وقد عصى شهوة على رعيته عليه وتكون ذلك العزل
للبلاء عليه فكانت الكفارة مائة من صول لعقوبة اليه وكذلك القول في سائر الكفارات
من ظهار وقنول ونحوها من الجانيات على الدين وايضا فان الصيام قد تخلوا باسمه عن نقصه تعالى
من عده الاكل والشرب فلا يبقو به الكحل الذي تنزع الباري جل وعلا منه فقد عصى الله تعالى

لا كلما احتجنا الى صيام يضعف به شهواتنا وكف به حواسنا **واما وجه تعلق الاعتكاف**
بالاكل من شجرة فهو لانه انما شرع جمع الشجرات فلو بنا عن ارتباطا حين تفرقت في اودية العقلا
 بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا على صحة الحضور والاستقامة في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا
 في ليلة القدر التي هي خير من الف شهر وانصرفوا الحمد لله رب العالمين . . .

واما وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة التين . . .
 فهو لان الحج والعمرة مكوران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب لاكل فلو لا الاكل ما وقعنا في
 هذه الذنوب ولا اجتنبنا لما بكرها وقد نذر ان لكل ما مور شرعي نيب في نفعنا بله بكفر به من طاعة
 وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرعنا ان لا نكسر ولا نكسر من
 حجبنا فعصينا ولو انما اكلنا ما ينبغي لنا شرعا من غير زيادة لما وقع في ما عصيته هكذا
 في حقنا واما في حق انبياء امة عليه الصلاة والسلام فكان كما وقع منه الذنب واليكافوا
 لا حقيقيا كما تقدمت في الحديث وكان الحج اخر ما بقي على العبد من الكفارات وانما كان اكله
 الصلاة والسلام تليق الكلمات هناك فتاب الله تعالى عليه هناك النوبة المورية للحقيقة
 كما هو شأن غير الانبياء من ربه **فان قلت** فلا يبيح الحرام والحج الاستمرار واحدة
 في العمرة وتكرار الصلاة والصوم والركعة والظلمة **فالجواب** انما فعل المؤدك
 من غير تحلة من حيث ان رحمة سبقت غضبه تخفف فيها لعظم المشقة في فعلها ما لا يستلزم
 من الحج من مسيرة سنة بخلاف الظلمة والصلاة والصوم وغيرها واما قال بعض الابرة
 باستحباب العمرة لاجل جودها لاهلها اكله في افعال الحج فكانت كالنوافل مع الفريضة شرعا في
 ذلك بشارة عظيمة لما يغفره ذنوبنا السابقة واللاحقة اذ اجنبنا مرة واحدة في العمر
 ولولا هذه المغفرة لكرر الحج تعالى علينا الحج كل سنة مثلا ليعجز لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فانه
فان قلت فليمر كان الوفاق بعرفة او لا كان الحج بعد الاحرام لا في من طرقت بمرود الظلمة
 او لا شغل في الجواب انما لان اول الاركان الوفاق انما بناينا اذ مر علينا الصلاة والسلام
 لانه لما حاسر بلاد الهند تعبد بهبوطه من الجنة التي على اس جبل الياقوت التي يمكن ان او بناق الاله
 من مناسك الحج الوفاق بعرفة لانه كالباب لا والملك والله المثل لا يعلو ويملكه من لفته
 وهي كالباب الثاني لانه لا فتر بها من مكة **فان قلت** فلم يشرع الحج المبرور وغيره
 بالدخول الى مكة قبل الوفاق **فالجواب** انما سألهم الحق تعالى بالدخول لانه من جهة بخله فلو
 عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من حاسر من حاسر في دار سيده
 فكش بي يديه لينظر ما يامر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات للحج
 وخذ منها صقيدي اذ عليه الصلاة والسلام وسعه الا استمال امره في ذلك **فان**
قلت فلا يبيح من الحج والعمرة من ليس الحظي مع ان الارب عند خلافه الا كاسر

ليس انما الشيا عاده **فالجواب** انما امر العبد بشي ذلك اشارة الى ان من ارب من كل مذهب
 ان ياتي ربه حاشا ولا يلبس ثوبا من جميع العلايق الدينية لعبد السيد ويطلع عليه
 خلعة الرضي قال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يلبسوا ثيابا من ثياب الدنيا ولا ثياب الدنيا
 لا يتحقق صدقه من الحق تعالى في العادة وقد فضل الله تعالى على اغنيا الصدقة عليهم زيادة
 على ما عند هؤلاء الفقير بحسب ما سبق عليه **وسمعنا** سدي علينا الحواشي الله
 يقول من علامة قبول الحج العبد والله خلع عليه خلعة الرضي عنه ان يرجع من الحج وهو متعلق
 بالاحرام في المحمدية لا يكاد يقع في ذنب ولا يري نفسه على احد من الخواصة ولا يراحم على احد
 من امور الدنيا حتى يموت وعلامة حكمه قوله حجه ان يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما اعلامه
 منقته ان يرجع وهو يري ان مثل حجه اولي القبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تادية
 المناسك وحزوجه فيها من خلاف العاد لكن هذا المنع لا يشترطه كل احد وانما يدرسه
 اهل الكشف انهم فاعلموا ذلك فقد رجع سبب مشروعيته الحج الى اكل من شجرة التين
 والحج لله رب العالمين **واما وجه تعلق البيع والشراء بالمعاملات الاكل**
من شجرة التين فهو ظاهر لاننا لما اكلنا وشربنا حجبنا بذلك عن كل محبة اخواننا وعن
 اكرامهم واعطافهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد سيدنا
 وتقدمنا حد ودربنا بالخل والشح وعدده الا يثار وطلبنا ان يكون كفا في الدنيا والدار
 ونوحي طريق سري فامرنا الله تعالى بالبيع والشراء وحرم علينا الركا وشرع لنا الخياصة
 البيع والشراء فعلا للندوة وما اذا كان الخط الاوفر حيا وبين لما الغيوب التي من فائنا
 والي من هوان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع ودرنا وكسائنا وما يجمع فيه التسوية
 واحكام الفلس والحج والصنع والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض
 والاقارير والمساقات والاكارات واحيا الموت وانما رغبتا في الوقف والهبته
 والهدية شكرنا ما عندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقطة والجفالة والغرائب
 وقسم الصدقات والوصايا والودعة وقسم الفي والغنمة وكذلك اصل
 حجابنا بالاكل الذي يراى لنا الشارع في اكله من حيث عثر الاكل او من حيث الفعل وقد
 سئلنا انما علمنا على ذلك في رسالة الانوار القدسية فراجعها والحمد لله رب العالمين
واما وجه تعلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة التين فهو ان العبد اذا اكل من شجرة
 شهوته الى الجاه او سقانة فلو لم يشرع النكاح لكان يقع في الرضا فقتل شرعا او عبدة
 على تلك المرأة الرضي بها فكان الفساد ينظر فذلك امر الشارع بالولي الشاهد من
 والصدقات ليدخل اليه من الباب **واما مشروعية القسم للزوجات فاصلة الاكل فانه لما**
اكل شرها ربطا يحجب عن حقوق زوجته عليه فضا حوها وتزوج عليها واذا احاطت



ذلك الكلام ومنع نومه حال التأليف ولأنه كان يقدر على ذلك لما اختلج الناس إلى شرح الكتب
ولا احتاجت الشروح إلى الحواشي ولا الحواشي إلى المحاشي ولو كان من غير الله لوجدوا فيه خلافا
كثيرا وقد ذكرنا مرارا أن جميع ما ألفناه من الكتب إنما هو بحسب ما يفتح الله تعالى به على قلوبنا
حال التأليف ما غدا في الكتب التي اختلفت فيها **رحم** الله تعالى من عذري في وقوفي في خطأ أو
تكريري في هذا الكتاب لعزالي عنه أنه **رحم** الله من فزع الله عليه قلبه بوجهنا شيء من أقواله
الائمه اوضح مما وجهته به فالحقده بنوضعه من هذا الكتاب ثم عذرني في التراخي في لوجيه
كلما رجميع المذاهب المستعملة في المدرسة فانه امثلا اعلم احدا سبقني في التزامه ومن اقبل
فيه وجهه صار يقر بذهاب جميع المجتهدين بخي كانه صاحبها واستحق ان يلقب شيخا اصل
السنة والجماعة في عصره ومن لم يلعبه بذلك فقد ظلمه **واسمع** يا اباي يعني وامعن النظر فيه
والزوا لا ديب مع سائر الايمه المجتهدين لياخذوا بيدك في اقوال يوم الدين والحمد لله رب
العالمين. وبكى الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه اجمعين وحسننا الله ونعمنا الوكيل واحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم. وقال المؤلف رحمه الله لهذا الكتاب شيخ الطريقة والحقيقة
القطب الرباني العزاد القدي في الشيخ عبد الوهاب بن احمد الشنغري. ووافي المصراع
منه في شهر رمضان المعظم سنة ست وستين وتسعين بمصر المحمدية قبلها الله تعالى ارسلام
واحسان. وايمان. وايقان. الى يوم الدين. امين. والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة

على يد العبد الفقير لفرق العباد واحوجهم الى

عبد السلام بن يوسف المصلي

المالك يده عبادي يوم الامد

الملك سامع من

شهر ربيع الثاني

من سنة ١٢٠٠

سنة ١٢٠٠